الدكتور سليم الحص



زمن الأمل والخيبة

تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠

دار العلم للملايين



زمن الأمل والخيبة

الدكتور سليم الحص

رئيس مجلس الوزراء اللبناني سابقاً

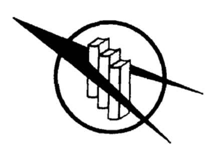
زمن الأمل والخيبة

تجارب الحكم
ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠

دار العلم للملايين

دار العلم للملايين
مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر

شارع مار الياس - خلف ثكنة الحلو
ص ب ١٠٨٥ - تلفون: ٣٠٤٤٤٥ - ٨٦٣٤٧٤
برقياً: ملاييس - تلكس: ٢٣١٦٦ ملاييس
بيروت - لبنان



الطبعة الأولى

آب / أغسطس ١٩٩٢

الغلاف بريشة لولو بعاصيري

الإهداء

إلى كل من يرى في لبنان

مستقبلاً أبهى من التاريخ
ومساحة أرحب من الجغرافيا

إلى كل من يرى في وطنه

شعباً أكبر من العدد
وامتداداً أبعد من الحدود

إلى كل مواطن شريف صامد

يستخلص الفرج من الشدة
ويستولد الأمل من الخيبة

سليم الحص

١ مُقَدّمَة

هذه قصة ممارستي المسؤولية في عهد الرئيس الياس سركيس، عبر ثلثي عهده.

كان دخولي معترك المسؤولية فوقياً: من باب رئاسة الحكومة

وكانت بطاقة دخولي هذا المعترك صداقتي مع الرئيس الياس سركيس، والتي تولّدت عن ممارسة مشتركة للمسؤولية في تطبيق برنامج جذري للإصلاح المصرفي، هو من موقعه حاكماً لمصرف لبنان، وأنا من موقعي، رئيساً للجنة الرقابة على المصارف في نهاية الستينات.

فكانت التجربة المشتركة والثقة المتبادلة لحمة تلك الصداقة وسداها. لذا يمكن اعتبارها أقرب إلى الصداقة المهنية منها إلى الصداقة الشخصية.

دخلتُ معترك المسؤولية العامة من خارج حلبة الاحتراف السياسي. وأنا أزعم أنني مارست السياسة من موقع المسؤولية في الحكم من غير أن أحترفها. أما المحترف السياسي، في قاموسي، فهو ذاك الذي يعمل للوصول إلى الحكم إذا كان خارجه، وللبقاء فيه إذا كان داخله، وللعودة إليه إذا خرج أو أُخرج منه.

لا مثلبة في ذلك مبدئيًا، ولا غضاضة. مع ذلك فأنا أزعم أنني لم أتحول إلى محترف سياسي بهذا المعنى. ولم يكن عزوفي لعلّة في الاحتراف السياسي، وإنما لعلّة في النظام السياسي، كما هو مطبق في لبنان.

لم يطل بي المقام في سدّة رئاسة الحكومة قبل أن أكتسب من التجربة حكمة لازمتني طوال تمرّسي بالمسؤولية، وهي: «إن المسؤول يبقى قويًا إلى أن يطلب أمراً لنفسه».

يوم يكون للمسؤول مأرب، فإن ذلك المأرب يغدو مكمن ضعفه. ذلك لأن ما يطلب لنفسه ـ سواء كان الوصول إلى الحكم أو البقاء فيه أو العودة إليه ـ يغدو بمثابة الثمن. فإذا ما أُعطيه كان عليه أن يعطي مقابله. والمقابل في منطق الحكم والمسؤولية قد يكون غالياً. . . . أقله التجرد الذي يلازم الاحتساب.

السياسة، في أي نظام ديمقراطي، هي مهنة. وليس عيباً ولا غريباً أن تكون السياسة مهنة ويكون لها ممتهنون. فكما في الطب أطباء، وفي الحقوق محامون، وفي الهندسة مهندسون، وفي الصحافة محررون ومعلقون، وفي المدرسة معلمون، كذلك يجب أن يكون في السياسة سياسيون. أولئك هم المحترفون.

الأمر يبدو بديهيًا، ولكن معنى الاحتراف لا يستقيم من غير إجابة على بعض الأسئلة التي تستثيرها المقارنة بين العاملين في المضمار السياسي والعاملين في سائر الميادين.

هل الاحتراف السياسي اختصاص؟ قلّ بين السياسيين من هم من ذوي الاختصاص بالمعنى الجامعي أو العلمي أو التقني. ثم كيف يمكن أن تكون الممارسة السياسية اختصاصاً جامعيًا أو علميًا وهي التي يفهمها أهلها بأنها فن الممكن. إلى ذلك، كيف يمكن أن تكون الممارسة السياسية اختصاصاً وهي كثيراً ما تنطلق من فكرة أو عقيدة معينة، ولو كانت كذلك ـ أي لو كانت اختصاصاً ـ لكانت العقيدة السياسية واحدة، وهي التي تُمليها حقائق العلم أو قوانينه، ولكان الفكر واحداً وهو الذي يحدده حكم الاختصاص، ولانتظم السياسيون في حزب واحد.

هل يستوجب الاحتراف السياسي التفرغ؟

نظرة سريعة في هويات الأسماء التي تملأ الأسماع والأبصار في شتى أرجاء المعمورة تنبئُك أن الاحتراف في السياسة لا يعني التفرغ بالضرورة. فهذا طبيب يمتهن السياسة ويحتفظ بعيادته، وهذا محام يمارس السياسة ويحتفظ بمكتبه، وهذا أستاذ جامعي يتعاطى السياسة ويحتفظ بمقعده الأكاديمي، وهذا نقابي يزاول العمل السياسي ويواصل نشاطه النقابي. هؤلاء جميعاً وأمثالهم يمارسون السياسة إلى جانب أولئك الذين يتفرغون لها في مواقع حزبية أو على مقاعد نيابية أو في مناصب وزارية أو ما شابه.

وهكذا فإن الاحتراف السياسي ليس اختصاصاً علميًا ولا هو تفرغ في الممارسة.

لعل القاسم المشترك بين السياسيين والذي يتميز به الاحتراف السياسي هو السلوكية والمنحى وليس المضمون في التفكير والتحرك. فالمحترف السياسي هو في نهاية التحليل طالب حكم، ساعٍ للسلطة، ولو قضى أي منهم حياته كلها في جانب

المعارضة للحكم. ولا يغير من هذه الحقيقة تباين الغايات من الوصول إلى السلطة، بين من يبغي السلطة للسلطة أو للمنفعة وهو الوصولي، وبين من يبغي السلطة لتحقيق مشروع سياسي وهو المبدئي.

فالمحترف السياسي هو إذن ببساطة ذلك الذي يسعى إلى الحكم، وإذا كان في الحكم فهو الذي يسعى إلى البقاء فيه، وإذا ما خرج أو أُخرج من الحكم فهو الذي يسعى إلى العودة إليه

ليس في هذا القول ما يقصد منه التثريب. فالمحترف في السياسة محمود بقدر ما هو شريف في قصده، نزيه في ممارسته، وهو مذموم بقدر ما هو نفعي أو انتهازي في دوافعه، ومنحرف أو وصولي في مسلكه.

ومع أنّ الاحتراف السياسي لا يعني بالضرورة التفرغ المطلق للعمل السياسي، وليس في التفرغ مثلبة، ولكنه في لبنان انحدر بالبعض إلى مستوى التعيّش والارتزاق وبالتالي الوصولية والنفعية والاستزلام والتبعية. وبعضهم تتجلى على حياتهم مظاهر حداثة النعمة. فتعجب كيف هبطت عليهم الثروة.

وتتساءل ما إذا كانت هذه الظاهرة هي من أسباب الأزمة أم من نتائجها؟

إننا نرفض ما وصل إليه الاحتراف عند كثيرين من أدعيائه، عند أولئك الذين أضحى الاحتراف في مفهومهم، في زمن الطفيلية، مرادفاً للتعيّش على السياسة، للارتهان إلى حب السلطة للسلطة ولو على حساب وحدة المجتمع ومصير الإنسان فيه، وللارتهان إلى مصادر القرار في الخارج ولو كانت معادية لمصير الوطن والأمة.

في ظل الأنظمة الديمقراطية الحقيقية، يخضع العاملون في الحقل العام للحساب السياسي على درجات، أقلها: أولاً أمام قواعد الحزب الذي يعمل هؤلاء من خلاله، ثانياً أمام الرأي العام من خلال وسائل الإعلام كما من خلال الاحتكاك المباشر مع الجماهير، ثالثاً أمام الناخبين كلما حل استحقاق الانتخابات للمجالس التمثيلية.

هذه المحاور للمحاسبة الديمقراطية ما كانت يوماً مكتملة الفعالية في لبنان، اللهم إلا في الصحافة، وجاءت الأزمة الوطنية الكبرى، بما رافقها من ظروف وما أفرزت من معطيات، لتعطّل بعضها وتوهن بعضها الآخر.

فلا عجب، في ظل هذه الظروف، إذا آثرنا ألا نحسب أنفسنا في عداد محترفي السياسة.

سليم الحص

٢ مِنَ الاقْتِصَاد إلى السِّيَاسَة

مع المصارف

صباح ٥ حزيران ١٩٦٧ توجهت إلى القصر الجمهوري في منطقة سن الفيل، حيث كان يقيم الرئيس شارل حلو، وكنت على موعد معه لأتلو أمامه اليمين القانونية بعد أن عينت أول رئيس للجنة الرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان المركزي. وكان هذا ما يقضي به القانون قبل تسلّم مهام مركزي الجديد. وكان في انتظاري في القصر عضوا اللجنة بشارة فرنسيس وفلادو خلاط، ولم أكن قد التقيتهما قبلاً، فتعارفنا.

عندما دخلت القصر استلفت نظري وجود ضابط من الجيش اللبناني قابعاً في جانب من الردهة لا يلوي على أحد، مكبًّا ينصت بكل مجامعه إلى جهاز راديو بين يديه على منضدة. فسألت جنديًا كان هناك عن الخبر فقال: «ألم تسمع؟ لقد اندلعت الحرب. شن الجيش المصري هجوماً على إسرائيل والمعركة الآن محتدمة بكل الأسلحة: البرية والجوية والبحرية». فسألت عن مجرى القتال فقال: «يبدو أن الجيش المصري يكيل للجيش الإسرائيلي ضربات موجعة جدًا على كل الجبهات».

تابعت طريقي بين المصدق وغير المصدق، وقد خيمت عليّ سحابة من المهابة أثقلت صدري. وجدتني مغموراً بالشعور بأنني كمواطن عربي وُضعت فجأة على غير وعي مني أو إرادة، على مفترق مصيري في مواجهة مع القدر: فإما أن يكون خلاص وكرامة وإما أن تكون هزيمة ومذلة.

بعد لحظات أُدخلنا غرفة صغيرة نسبيًا، في وسطها مكتب خشبي رُصفت عليه بعض أدوات الكتابة. ووراءه وقف الرئيس شارل حلو فاستقبلنا مصافحاً بوجه غشيته

ظلال من التجهّم والغم. ووقف إلى جانب من المكتب مدير غرفة رئاسة الجمهورية إلياس سركيس وفي يده ورقة. لم نمكث في الغرفة سوى لحظات معدودات بقينا خلالها جميعاً واقفين، وكان واضحاً أن الرئيس حلو كان على أحر من الجمر لإنهاء مقابلتنا لكي يتمكن من الفراغ إلى متابعة أحداث المواجهة المصرية الإسرائيلية.

توجه الرئيس حلو إلينا بكلمة مقتضبة قال فيها إن الموقف في غاية الحرج والخطورة، وإن الكثير مما يتصل بمصير الوطن يتوقف على النتائج التي سوف تتمخض عنها الحرب التي انفجرت ذلك الصباح، وإن على كل مسؤول، كل في نطاق مسؤولياته، أن يقوم بواجباته بجهد مضاعف وحرص متناهٍ حتى يتمكن البلد من اجتياز المرحلة الدقيقة التي يمر فيها بسلام وعافية. وأردف بكلمة مقتضبة حول المهمات الصعبة والمسؤوليات الجسيمة التي تترتب علينا كأول لجنة للرقابة على المصارف في لبنان، خصوصاً في المرحلة الأولى التي يتعين علينا خلالها القيام بدور أساسي في إصلاح الوضع المصرفي بالتعاون مع مصرف لبنان، وأوصانا أن نتوخى التوافق أو الإجماع في قرارتنا نظراً لأهمية النتائج التي تترتب عليها. ثم التفت إلى الياس سركيس ودعاه إلى تلاوة نص اليمين القانونية لأردده وراءه. وكذلك فعل زميلاي بعدي.

كان ذلك أول لقاء لي مع الياس سركيس، ولم يكن لي معرفة شخصية به قبل ذلك. إلا أنني كنتُ بدأت أسمع اسمه منذ العام ١٩٦٣، عندما عُيِّنت عضواً في مجلس إدارة معهد التدريب على الإنماء في وزارة التصميم، في عهد الرئيس فؤاد شهاب، وكان ذلك المعهد قد أنشىء بناء على اقتراح من بعثة إيرفد الفرنسية التي استقدمها الرئيس فؤاد شهاب لدراسة الحاجات الإنمائية للبنان ووضع تصور أولي لسبل إنمائه. وكان عثمان الدنا، وزير التصميم آنذاك، هو الذي رتّب تعييني في مجلس إدارة المعهد، بالطبع مع احتفاظي بعملي رئيساً لدائرة إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت وأستاذاً فيها. وكنتُ في سياق مداولاتنا في مجلس الإدارة أسمع اسمين يتكرر ذكرهما. هما الياس سركيس وشفيق محرم فكان من الواضح أن أمراً في الإدارات الحكومية لم يكن ليتم إلا بموافقة أحدهما أو بتدخل منه. فكلما كان لمعهد التدريب على الإنماء شأن مع إحدى الإدارات، كان السبيل لإنجازه الاتصال بأحدهما من قبل إما رئيس مجلس إدارة المعهد فؤاد النجار أو مديره المونسنيور يوحنا مارون.

أنشئت لجنة الرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان بموجب القانون ٦٧/٢٨ الصادر في شهر أيار ١٩٦٧، والذي تضمن نصوصاً أخرى تتعلق بالإجراءات المطلوبة على صعيد الإصلاح المصرفي الذي ظهرت الحاجة إليه ملحّة وضاغطة إثر وقوع أزمة بنك أنترا عام ١٩٦٦. وكانت اللجنة مستقلة عن مصرف لبنان إداريًا، إلا أنها كانت

منشأة كما يستدل من اسمها، «لدى مصرف لبنان». وذلك بمعنى أنها موجودة ماديًّا ضمن إطار مصرف لبنان: مكاتبها في مبنى مصرف لبنان وكل موظفيها مرتبطون وظيفيًّا به، منه يستمدون رواتبهم ويسري عليهم النظام الذي يسري على موظفيه. مع ذلك فاللجنة برئيسها وعضويها مستقلة عن مصرف لبنان بمعنى أن حاكم المصرف لا سلطة له ألبتة عليهم، وليسوا مسؤولين تجاهه، وليس بينه وبينهم أي نوع من العلاقة العمودية. كل ما يخول القانون حاكم مصرف لبنان هو طلب المعلومات من اللجنة أو مطالبتها بإجراء دراسة معينة تتعلق بأوضاع المصارف. واللجنة مسؤولة نظريًّا أمام مجلس الوزراء، باعتباره الجهة التي تعين اللجنة. تلك المزاوجة بين استقلالية اللجنة وتبعية جهازها لمصرف لبنان لم تكن بالطبع صيغة فعالة، وكانت سبباً لشيء من العقم والتعقيد.

والقانون الذي أنشأ لجنة الرقابة على المصارف أنشأ أيضاً الهيئة المصرفية العليا، وهي عبارة عن مجلس يضم حاكم مصرف لبنان رئيساً وأحد نواب الحاكم وأحد عضوي لجنة الرقابة على المصارف ورئيس المؤسسة الوطنية لضمان الودائع ومدير عام المالية وأحد القضاة أعضاء. وإثر تشكيل الهيئة ومباشرة عملها سرعان ما تبينت لها الحاجة إلى مشاركة رئيس لجنة الرقابة في مداولاتها. فأصبح حضوره جلسات الهيئة عرفاً مقراً ومسلماً به منذ بداية عهدها. وهكذا وُجدت بين مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف رابطتان عمليتان من خلال الهيئة المصرفية العليا. فالهيئة التي يرئسها حاكم مصرف لبنان وتضم أحد نوابه، يحضرها رئيس لجنة الرقابة على المصارف وهي تضم عضواً في اللجنة. فالهيئة بهذا المعنى هي نقطة اللقاء التنظيمية بين المصرف واللجنة. لذلك كانت الهيئة هي الملتقى الذي أتاح لي مجال التعرف عن كثب على الرئيس سركيس ومجال الاحتكاك به والتعامل معه على نحو شبه يومي.

رشحني للجنة الرقابة على المصارف صديقي الحميم الدكتور خليل سالم، مدير عام المالية آنذاك. وكنت منذ نشوب أزمة بنك إنترا أعيش معه عن كثب همّه المصرفي. فبعد وقوع الأزمة بوقت قصير صدر قرار من وزير المالية أنشأ بموجبه لجنة وعيّن خليل سالم رئيساً لها وعينني والمحامي سامي الشماس عضوين فيها، وكلفها مهمة البحث عن حل لوضع بنك إنترا بعد انهياره. فتقدمنا بعد حين بأفكار كانت هي النواة الأولى لبحث مستفيض وواسع أدى في النتيجة إلى الحل الذي اعتمد فيما بعد لوضع المصرف المذكور. وصدرت في تلك الحقبة سلسلة من الإجراءات والنصوص على صعيد مصرف لبنان ووزارة المالية كما صدرت تشريعات تتعلق بالمصارف، وكان خليل يشركني دوماً في درسها وبحثها ومناقشتها، وأسهمت معه من موقع الصداقة في وضع الكثير من المقترحات التي تضمنتها. فتوثقت العلاقة عبر كل ذلك بين خليل وبيني ونمت بيننا ثقة

متبادلة لا حدود لها. فجاء ترشيحه لي لرئاسة لجنة الرقابة على المصارف لدى إنشائها لأول مرة نتيجة طبيعية، حتى لا أقول حتمية، لتطور العلاقة بيننا.

وقبل صدور مرسوم تشكيل اللجنة، تلقيت مخابرة من خليل يستطلع رأيي في إمكان تعييني عضواً في اللجنة بدلاً من تعييني رئيساً لها، ومتمنياً عليّ عدم الاعتراض. فسألت عن السبب الذي دعاه إلى هذا التحول في التفكير، مستغرباً، فقال إنه ببساطة وجود بشارة فرنسيس في مصرف لبنان براتب شهري مقداره خمسة آلاف ليرة. ولما كان الاتجاه عدم دفع أكثر من ذلك الراتب فإن تنصيبه رئيساً للجنة يحل مشكلة، بينما إذا عُيّنت أنا رئيساً فسيكون من الضروري منحي راتباً أكثر من الراتب الذي كان يتقاضاه بشارة. وفي ذلك تجاوز للمبلغ المقرر. فأجبت أنني أتشبث بمنصب رئاسة اللجنة، وإذا كان هناك مانع يحول دون إعطائي أكثر من خمسة آلاف ليرة شهرياً فإنني لا أمانع في مساواة راتبي مع راتب العضو، فليس الراتب هو المهم، ولكنني في أي حال أؤثر البقاء في الجامعة الأميركية أستاذاً على قبول منصب غير محدد الصلاحية كمنصب العضو في لجنة الرقابة. وبعد أقل من ساعتين عاد خليل فخابرني هاتفياً ليقول إن الرأي قد قرّ على تعييني رئيساً للجنة

عندما تسلمت مهامي رئيساً للجنة الرقابة على المصارف كان فيليب تقلا حاكماً لمصرف لبنان. ولكن بعد شهر اتخذ مجلس الوزراء قراراً يعين بموجبه الياس سركيس حاكماً لمصرف لبنان لمدة سنة واحدة بصورة استثنائية في غياب فيليب تقلا الذي أصبح وزيراً للخارجية في الحكومة. وفي نهاية السنة عين الياس سركيس حاكماً لمصرف لبنان لولاية كاملة، أي لستٍّ سنوات جديدة.

أمضيت ست سنوات رئيساً للجنة للرقابة، كنت إبّانها بحكم عملي من جهة وبحكم الجوار من جهة ثانية على اتصال وثيق شبه يومي مع الحاكم الياس سركيس. خضنا معاً معركة الإصلاح المصرفي عبر سنة ونصف السنة، أي حتى نهاية العام ١٩٧٨، وهي الفترة التي حددها القانون لإنجاز عملية الإصلاح بموجب تدابير استثنائية وضع القانون أسسها. فكانت تجربة مشتركة غنية جداً، حفلت بالإجراءات والقرارات والخطوات الجذرية التي فرضتها أوضاع داخل الجهاز المصرفي كشفتها أزمة بنك إنترا أو نجمت عن ذيول تلك الأزمة ومضاعفاتها. فكنت باسم لجنة الرقابة أرفع التقارير والتوصيات حول أوضاع المصارف إلى الهيئة المصرفية العليا، وكنت أدعى إلى حضور جلساتها لأشارك في مناقشة أوضاع المصارف مع المسؤولين عنها، وكان هؤلاء يُدعون أيضاً للمثول أمام الهيئة للإدلاء بوجهات نظرهم في الدفاع عن أوضاع مصارفهم، حيث

أن نظام الهيئة كان يقضي بالاستماع إلى المسؤولين عن المصرف قبل اتخاذ أي إجراء بحقه.

خلال فترة الإصلاح المصرفي تلك اتُّخذت سلسلة طويلة من الإجراءات والتدابير، وُضعت بموجبها عشرة مصارف قيد التصفية طبقاً لنظام وضع اليد الذي استحدثه القانون، ووضعت خمسة مصارف أخرى قيد التصفية طبقاً لنظام التصفية الذاتية، وبتشجيع من لجنة الرقابة والهيئة المصرفية تمت عمليتا اندماج بين أربعة مصارف في مصرفين، واتُّخذت ترتيبات لا حصر لها بالاتفاق مع إدارات عدد كبير آخر من المصارف بغية إصلاح أوضاعها أو تحسينها.

وفي سياق عملية التنقية والإصلاح تلك كانت الهيئة المصرفية العليا، برئاسة الحاكم الياس سركيس، تتحرك بطبيعة الحال بناء على تقارير لجنة الرقابة على المصارف وتوصياتها. ولا أذكر أن الهيئة ردت طلباً للجنة أو رفضت توصية منها. وقد لفت نظري ما كان يتحلى به الياس سركيس من موضوعية وتجرد وترفع وجرأة، متجاوزاً الكثير من الاعتبارات الشخصية. فكان بين المصارف التي طالتها يد التنقية والإصلاح مصارف يشارك في ملكيتها أو يقوم على إدارتها أشخاص تشدهم إلى الياس سركيس روابط من الصداقة الحميمة. فلم يتورع عن إحالة تلك المصارف على التصفية مع ما كان يترتب على تطبيق نظام وضع اليد من نتائج حكمية تقضي بمنع المسؤولين عن المصارف، بمن فيهم جميع أعضاء مجلس الإدارة، عن السفر إلى الخارج وإلقاء الحجز على كل ممتلكاتهم ريثما يحاكمون وتحدد مسؤولياتهم.

وقد أصابت تلك الإجراءات لا أقل من ثلاثة أعضاء في المجلس النيابي من المعدودين على التيار الشهابي الذي كان الياس سركيس من الملتزمين به، لا بل كان من نجومه البارزين، فلم يتردد في ضربهم، تجاوباً مع توصيات لجنة الرقابة، مع علمه بأنه سيكون بأشد الحاجة إلى أصواتهم بعد أقل من سنتين عندما يخوض معركة رئاسة الجمهورية خلال العام ١٩٧٠. ومن يذكر أن سركيس خسر المعركة بفارق صوت واحد يدرك حراجة موقفه في التعرض لأي نائب. هذا مع العلم أن النواب الثلاثة الذين طالتهم تلك الإجراءات اقترعوا في النتيجة إلى جانب سركيس في معركته ضد الرئيس سليمان فرنجية يوم الانتخاب.

ومن غريب المفارقات أن حكومة جديدة تألفت خلال العام ١٩٦٩، أي إثر الانتهاء من تنفيذ برنامج الإصلاح المصرفي، جاء فيها نائبان من أولئك النواب الثلاثة، أحدهما وزيراً للخارجية. فأجريت لهما ترتيبات خاصة لرفع الحظر عنهما فيما يتعلق

بالسفر خارج لبنان، ولكن الحجز على أملاكهما بقي ساري المفعول حتى انتهاء التحقيقات القضائية.

كانت تلك التجربة المشتركة الزاخرة بالأحداث سبباً لتوطيد العلاقة بين الياس سركيس وبيني، في إطار من الثقة والاحترام المتبادلين على نحو تجاوز كثيراً حدود ما كانت تقضي به طبيعة العلاقة بين حاكم مصرف لبنان ورئيس لجنة الرقابة على المصارف. فكانت بيننا لقاءات شبه يومية، وأحياناً أكثر من لقاء واحد في اليوم الواحد، لمناقشة مواضيع لا شأن مباشراً للجنة الرقابة على المصارف بها. فكان يتداول معي في السياسة النقدية وفي الحالة الاقتصادية العامة وفي التطورات النقدية والاقتصادية العالمية وفي الوضع المالي للدولة وفي شتى الاجراءات والتدابير التي يفكر مصرف لبنان في اتخاذها على مختلف الصعد الداخلة في اختصاصاته. وذات يوم طلب مني أن أكون على رأس اللجنة الفاحصة التي أولاها إجراء امتحانات للمرشحين للترقية إلى رتبة نائب مدير داخل المصرف المركزي. وأذكر أنه تلقى يوماً مخابرة من أحد السياسيين يراجعه في شأن أحد المرشحين وكنت إلى جانبه، فسمعته يقول: «أرجوك عدم مراجعتي في مثل هذا الشأن. النتيجة تقررها لجنة فاحصة كلفت رئيس لجنة الرقابة برئاستها. وأنا على ثقة بأنه سيوصل إلى كل ذي حق حقه». وبعد أن أقفل جهاز الهاتف التفت إليّ وقال: «أردتك رئيساً للجنة لأردّ بك كيد المداخلات».

وفي خضم تلك التجربة كنت أجد دوماً في صديقي خليل سالم، مدير عام المالية، خير نصير وسند ومعين. فكنت كلما واجهت مشكلة أشركته في تذليلها، وألفيته دوماً على أكثر من استعداد للتجاوب معي من غير تحفظ أو وجل.

ولما كانت المرحلة غنية بالتجربة الإصلاحية على الصعيد المصرفي. فقد كانت زاخرة بالنسبة إليّ بالتجارب الجديدة على الصعيد الشخصي فالمناصب التي تقلبت فيها قبل ذلك لم تكن لتتيح لي مجال الاحتكاك الواسع مع الناس. فقضيت معظم الوقت قبل ذلك أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت، وتخللت مدة خدمتي في الجامعة فترة سنتين قضيتها في الكويت خبيراً مالياً لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وفي كل الأحوال كانت حلقة اتصالاتي محدودة للغاية. أما على رأس لجنة الرقابة على المصارف، فقد وجدتني فجأة في موقع وضعني في تماس يومي مع جميع المسؤولين في مصرف لبنان المركزي، صغارهم وكبارهم، ومع المسؤولين في كل المصارف، وأحياناً كثيرة مع كبار المسؤولين في الحكم، من رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء إلى وزير المالية والمسؤولين الإداريين في وزارة المالية، ومع الكثير من المحامين العاملين

لحساب المصارف، ومع مدققي الحسابات والمحاسبين. وأعترف أنني، من خلال هذا الفيض من التواصل مع الناس، صدمت كثيراً وتعلمت كثيراً.

صادفت خلال تلك الحقبة من حياتي من الوقائع ما ظل طريفه عالقاً في ذهني أتندر بالحديث عنه. من ذلك أن أحد المصارف، بعد أن انكشفت لنا عيوبه وأصبح مرشحاً للتصفية طبقاً لنظام وضع اليد، تحول إلى موضوع مناقشة شبه يومي مع المسؤول الأول فيه، الذي كان المساهم الأكبر فيه أيضاً. وقد درجنا في لجنة الرقابة على المصارف على فتح باب الحوار مع المسؤولين عن المصرف المرشح للإعدام قبل عرض أمره على الهيئة المصرفية العليا، عسى أن يكون لديهم جواب على مآخذ اللجنة أو عسى أن تتفتق حيلتهم عن وسيلة لإنقاذ المصرف بتدعيم أوضاعه عن طريق إدخال رساميل جديدة عليه من إمكانات أصحابه الذاتية أو من مساهمين جدد أو خلاف ذلك. فجاءنا ذلك المسؤول يوماً تستخفه النشوة ليبشّرنا بأنه باشر بسياسة جديدة لتحصيل كل الديون التي كانت موضع شكنا أو التي اعتبرناها غير قابلة التحصيل. وعندما سألناه عن الجديد قال: «إنني استخدمت اثنين من حثالة القوم المشاغبين وأودعتهما لائحة ببعض المدينين ذوي الحسابات المشكوك في تحصيلها وكلفتهما بأن يطوفا على منازل هؤلاء بعد منتصف الليل وأشرت عليهما بأن يواصلا طرق باب كل منهم بعنف حتى يفتح لهما فيطالبان المدين بدفع ما يستحق عليه. فإذا ما استنكر منهما ملاحقته في تلك الساعة المتأخرة من الليل بعد أن أخلد إلى النوم، كما من المفروض بديهة أن يكون قد فعل، فما عليهما إلا أن يصيحا في وجهه بما معناه: وكيف تستطيع إغماض الجفن وتنام بينما أنت مثقل بالديون. ومع تكرار المضايقة بقحّة متزايدة ليلة بعد ليلة، لا بد أن يسارع صاحب الدين إلى تسديد دينه». ذهلنا لما سمعنا من مضحك مبكٍ، وقررنا عند ذلك أن لا سبيل للتعامل مع ذاك المصرفي ولا حيلة لإنقاذ مثل ذاك المصرف.

وقبل تلك الحادثة، جاءنا ذلك المسؤول ليناقشنا في لجنة الرقابة تقريرنا الأولي عن مصرفه. وعندما قلت له إنني غير مرتاح لأحد القيود في سجلاته وغير مقتنع به قال على الفور: «إذا كان ذلك القيد لا يعجبك فإنني مستعد لإبطاله وإلغائه». وكأنما المسألة مسألة ذوق يود أن يراعيني فيها. وبعد أن وُضعت اليد على المصرف مَثُلَ ذلك المسؤول أمام المحكمة. وعندما واجهه القاضي بالقول إن تقرير لجنة الرقابة يزعم أن عدداً كبيراً من ديون المصرف مسجلة بأسماء مدينين وهميين لا وجود لهم، احتج بعنف قائلاً: «هذا غير صحيح. افتح لائحة المشتركين في الهاتف تَرَ أنهم جميعاً أحياء يرزقون». فاستنتج الحاضرون أنه استمد بعض الأسماء ليموّه بها الحسابات المدينة الوهمية من لائحة مشتركي الهاتف.

وذات مرة عشت عملية ابتزاز نادرة هزتني شخصيًا هزًّا عميقاً. فبعد أن غادرت مكتبي يوماً لحضور اجتماع، أطل على مكاتب لجنة الرقابة نجل أحد مديري المصارف في طرابلس وطلب مقابلتي فاستقبله زميلي بشارة فرنسيس واستوضحه مطلبه. فقال إنه أقبل، بناءً على مخابرة هاتفية تلقاها مني قبل يوم، ليعطيني مبلغ ألفي ليرة لتغطية مصاريف إعلان في الصحف يؤكد سلامة وضع مصرفه بعد أن تعرضت مكاتبه في طرابلس لسرقة أفقدته أكثر من مئة ألف ليرة كانت في صندوقه، مضيفاً أنني شخصياً ألححت عليه بأن لا يصعد إلى مكتبي وإنما عليه بالانتظار على مدخل المصرف حيث يلقاه سائقي لالتقاط المبلغ منه، فكان أن انتظر بضع دقائق عند الباب الخارجي ولما لم يتقدم سائقي لتسلّم المبلغ المتفق عليه قرر الصعود إلى مكتبي. ولعله أخطأ الباب الذي كان من المفروض أن يقف عنده الداعي الذي ينتحل صفتي، ذلك لأن للمصرف المركزي أكثر من باب.

صرفه بشارة فرنسيس بسخرية وجلافة قائلاً له أن لا شأن لي بإعلانات تنشر في الصحف، وأن المبلغ المسلوب من مصرفه لم يكن بالقدر الذي يدعو إلى نشر إعلانات عن سلامة أوضاع أي مصرف، وأنني أساساً لم أكن أستخدم سائقاً لسيارتي. وفي اليوم التالي أبلغني بشارة الأمر هازئاً ومستطرفاً سذاجة المصرفي.

وبعد ساعة جاءني المصرفي إياه يعتذر عن التأخير الذي حصل بسبب سوء التفاهم مع بشارة فرنسيس ولدى استنطاقه بانَ لي شريط قصة ابتزاز أذهلتني. قال إنه بعد ظهر اليوم السابق تلقى مخابرة ثانية مني (بالأحرى من المنتحل صفتي) وكان في مصيفه في قرية شمالية، معاتباً إياه على عدم الاستجابة لطلبي المزعوم ومؤكداً ضرورة إرسال المبلغ المذكور بسرعة كلية بحيث يسلّم لسائقي المزعوم عند باب المصرف المركزي قبل الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم فأرسل نجله الذي قاد سيارته بسرعة جنونية فبلغ باب المصرف المركزي قبل السادسة، وكان بالطبع مغلقاً، فما أن أوقف سيارته هناك حتى هبط أحدهم درج المصرف وبادره بالسؤال عما إذا كان هو نجل المصرفي، وسماه بالاسم، فرد الأخير بالايجاب وسلّمه المبلغ وانصرف.

بعد يومين دخل عليّ طبيب يملك عيادة في بناية العازارية في المنطقة التجارية من بيروت، وبعض الانفعال بادٍ على وجهه. وأخذ يستعلم بصوت متهدج عن مصير الإجراء الذي كان من المفروض أن أنجزه في صدد المؤسسة المالية التي يملكها والده في طرابلس وقبل أن يتم كلامه دعوت زميليّ في اللجنة بشارة فرنسيس وفلادو خلاط، كما دعوت المحامي يوسف تقلا الذي كنت أستعين به في الشؤون القانونية، ليسمعوا معي

القصة، إذ أنني أدركت للتو أن الطبيب الزائر سيروي أمامي فصلاً جديداً من قصة الابتزاز التي بدأت مع المصرف الطرابلسي. فروى أنه قبل أيام تلقى مخابرة من والده المقيم في طرابلس يقول له فيها إن شخصاً في مصرف لبنان يدعى سليم الحص (مع أنه لم يكن للجنة الرقابة من شأن مع المؤسسات المالية غير المصرفية) اتصل به هاتفياً وطلب منه إرسال مبلغ ألفي ليرة على جناح السرعة لتغطية مصاريف إدراج مؤسسته على لائحة المؤسسات المعترف بها رسميًّا (لم يكن ثمة في الواقع مثل هذه اللائحة)، وأن والده أشار عليه بالتوجه فوراً إلى مصرف لبنان حيث يكون في انتظاره سائقي المزعوم. وبعد لحظات من حديث والده تلقى مخابرة من منتحل اسمي يستعجله التنفيد ويسأله عما إذا كان هو الذي سيحمل المبلغ بنفسه وعن واسطة النقل التي سيستخدمها، فما كان من الطبيب إلا أن استمهل مرضاه معتذراً واستقل سيارة عمومية، وما إن غادر السيارة أمام المصرف المركزي حتى هبط سائقي المزعوم إلى مواجهته وعاجله بالسؤال عما إذا كان هو الطبيب فلان، وعندما رد بالإيجاب طالبه بالمبلغ المتفق عليه. ووقف الاثنان بعد ذلك جنباً إلى جنب على حافة الطريق في انتظار سيارة عمومية، وحجة سائقي المزعوم أنه متوجه مباشرة لإنجاز بعض المعاملات اللازمة. وعندما توقفت سيارة عمومية بإشارة من المحتال عرض هذا الأخير على الطبيب اصطحابه في السيارة ليوصله أمام عيادته. وهكذا كان. وكأنما عاد الطبيب فيما بعد فشعر بأنه كان ضحية ابتزاز فجاء إليّ يستطلع الحقيقة. وعندما اكتشف الحقيقة توسل إلينا عدم مكاشفة والده بها. كانت فرائصه ترتعد لذكر والده.

وبعد أيام قليلة تلقيت مخابرة من أحد أصحاب مصرف عامل في زحلة، يعتذر فيها عن التأخير في إرسال المبلغ الذي قال إنني طلبته، أي ألفي ليرة، من أجل إعلان في الصحف، بسبب انشغال الشخص الذي كلفه بحمل المبلغ إليّ، وأن ذلك الشخص هو في تلك اللحظة في طريقه إليّ ولكن من المرجح أن لا يتمكن من الوصول إليّ قبل الساعة الواحدة كما كنت أصرّ. فكانت تلك هي الحلقة الثالثة من القصة. أبلغته أن في الأمر ابتزازاً، وأخذت منه اسم حامل المبلغ وأوصافه وأوصاف السيارة التي يستقلها. وعلى الفور استدعيت ضابط المخفر في مصرف لبنان وأبلغته المسألة. فنشر عدداً من العناصر التابعة له في الشارع بعد أن بدّلوا لباسهم العسكري بثياب مدنية للتخفي، وأمّن مرابطة بعض العناصر باللباس العسكري في مواقع غير مرئية، ووقفت أنا أمام النافذة المطلة على الشارع أراقب ما يحدث.

بُعيد الساعة الواحدة توقفت السيارة ذات الأوصاف المعروفة إلى الجانب الأيسر من الشارع فتقدم نحوها، من الجانب الآخر من الشارع، رجل وراح يتحدث مع

السائق. وما إن امتدت يده لاستلام رزمة الأوراق النقدية منه حتى كان أفراد الأمن يطوّقونه ويعتقلونه. وتبين بعد التحقيق السريع داخل مبنى مصرف لبنان أن الرجل كان مخبراً صحافياً يعمل لحساب إحدى الصحف المعروفة والتي يتمتع القيّم عليها بنفوذ عريض. أُودع المحتال بالطبع السجن في انتظار المحاكمة. ولكن المحاكمة لم تتم. وبعد حين شوهد يمارس العمل مخبراً صحافياً أمام إحدى الإدارات الحكومية.

وعندما باشرت العمل في لجنة الرقابة على المصارف، قابلني بشارة فرنسيس كما قابل عضو اللجنة فلادو خلاط، بنوع من الارتياب والازورار. ولكنه لم يلبث أن انسجم معنا في العمل المشترك ونمت بيننا روح صداقة متينة خالطها الكثير من المحبة والثقة المتبادلة. وقد عُرف عن بشارة فرنسيس، رحمه الله، التزمّت والصرامة والدقة المتناهية في محاسبة المصارف على أوضاعها وأعمالها. وكان ديدنه الإتيان بنسخ من العقود الموقعة بين المصرف ومدينيه، وبعد أن ينعم النظر في كل عقد يعثر على علة أو عيب فيه فيأتيني متهلل الوجه بنشوة المكتشف ليقول لي إن العقد باطل. وبعد مدة من الزمن أخذ المسؤولون عن بعض المصارف يتبرمون من هذا التصرف ويشكون أمرهم إليّ. فاستدعيت بشارة يوماً وقلت له: «يا بشارة، كلما عرض عليك عقد اكتشفت فيه خللاً وأعلنت بطلانه، حتى بت أخشى أن يقع بصرك على عقد زواجي. فلو ماشيتك وسلمت معك ببطلانه، فماذا تراني فاعلاً بابنتي». فضحك رحمه الله حتى كاد يستلقي على ظهره. إلا أن ذلك لم يغيّر في طباعه شيئاً، ولا كنت أنا أتوقع ذلك أو أطلبه. فالرجل كان ركيزة من ركائز الرقابة الأساسية، وكان قدوة في المقدرة والعفة.

بقيت على رأس لجنة الرقابة على المصارف حتى نيسان ١٩٧٣، وكنت طيلة تلك الفترة على مقربة من الحاكم الياس سركيس ألقاه يوميًا تقريباً في شؤون تتعلق بالرقابة المصرفية أو لا تتعلق بها وإنما تهم مصرف لبنان وسياسته النقدية.

في عام ١٩٦٩، أي بعد الانتهاء من تنفيذ خطة الإصلاح والتنقية في القطاع المصرفي، تقدمت من حاكم مصرف لبنان بدراسة حول فكرة إنشاء ما أطلقتُ عليه اسم «المنطقة المصرفية الحرة» والتي تستهدف فيما لو أُخذ بها تعزيز موقع بيروت مركزاً مصرفيًا دوليًا يستقطب المزيد من النشاط المصرفي في منطقة الشرق الأوسط. وقد طرحت الفكرة قبل أن تنشأ أول سوق مصرفية دولية في الشرق على أرض سنغفورة. وشرحت الفكرة للحاكم وناقشتها معه. ومع أنه أبدى تفهماً لها إلا أنه لم يتخذ أي خطوة عملية لوضعها موضع التنفيذ العملي، وكانت تستوجب إصدار تشريع جديد. ولمست من خلال مراجعاتي المتكررة حول الموضوع أن الحاكم لم يستطع إقناع أحد نواب

الحاكم، وكان نافذ الكلمة، بالفكرة. وعندما قامت أول حكومة في عهد الرئيس سليمان فرنجية برئاسة الرئيس صائب سلام عام ١٩٧٠، آختير صديقي الياس سابا وريراً للمالية فيها. فقصدته بنص مشروع قانون بالفكرة فتلقفها باندفاع بعد أن اقتنع بجدواها. ولكنه لم يستطع تحقيقها بسبب المقاومة التي كان يلقاها أي جديد من قبل النافذين في الإدارة وفي مصرف لبنان. وضناً بالفكرة، التي كانت عزيزة عليّ، كتبت مقالة بها بالإنكليزية في المجلة الشهرية (كومرز دي ليفون) داخل القسم الإنكليزي الذي يحمل العنوان: ميدل إيست أكسبرس، في العدد الصادر في آب ١٩٧١. ولكن التشريع المطلوب لم ير النور إلا في نيسان ١٩٧٥، ولم يوضع موضع التنفيذ الفعلي إلا بصدور المرسوم التطبيقي في ٥ شباط ١٩٧٧، عندما كنت رئيساً للوزراء، وكانت في ذلك الوقت مراكز مصرفية أخرى قد سبقتنا أشواطاً بعيدة وأخصها سوق سنغفورة وسوق البحرين.

مع الحكومات والوزراء

عندما خاض الياس سركيس معركة انتخاب رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ ضد سليمان فرنجية عشتها معه بكل جوارحي، وإنما لم أستطع نصحه أو مساعدته في شيء لعدم تمرسي بالسياسة. وعندما خسر المعركة بفارق صوت واحد زرته صبيحة اليوم التالي مواسياً بالقول إن إخفاقه بذلك الفارق الضئيل يجب أن يكون إيذاناً بالنجاح في الدورة المقبلة، ولن يكون عندها على أي حال إلا في مقتبل الخمسينات من العمر.

وإذ قامت حكومة الرئيس صائب سلام الأولى، التي عرفت بوزارة الشباب، وكان لي فيها صديقان هما وزيرا المالية والاقتصاد، وجدتني بطبيعة الحال أغرق شيئاً فشيئاً في شؤون وزارتي المالية والاقتصاد بدافع الصداقة. ولكن انجرافي صوب وزير الاقتصاد كان أشد كثيراً بسبب وجود خليل سالم في وزارة المالية. فكان احتكاكي بشؤون المالية في الغالب غير مباشر عن طريق خليل، على جاري العادة حتى قبل تولي الياس سابا الوزارة، أما تعاطيّ مع شؤون الاقتصاد فكان مباشراً إلى جانب الوزير صائب جارودي. فشاركت في أكثر اجتماعات العمل التي كان يعقدها الرئيس فرنجية مع خليل سالم أو مع صائب جارودي، بينما كنت أتابع نشاطي رئيساً للجنة الرقابة على المصارف. وشاركت أيضاً في المفاوضات التي عقدتها وزارة الاقتصاد مع شركات النفط: تابلاين ومدريكو وآي بي سي. كما شاركت في بحث أهم المشاريع التي صدرت عن الوزارتين. وشعرت لفترة من الزمن أنني أكاد لفرط انشغالي في شؤون وزارتي الاقتصاد والمالية أفرّط بمسؤولياتي الأساسية في لجنة الرقابة.

برحيل حكومة الرئيس صائب سلام الأولى في عهد الرئيس سليمان فرنجية وقيام

حكومته الثانية وجدتني على غير علاقة شخصية وثيقة مع أي عضو من أعضاء الحكومة الجديدة مع ذلك بقيت عضواً في اللجنة الدائمة لمفاوضة شركات النفط. ولكن لم يطل بي الأمر قبل أن أستقيل من تلك اللجنة. وكان ذلك عندما عثرت، كرئيس للجنة الرقابة على المصارف، على عملية غير سليمة أجراها أحد المصارف، وفي سياق تنفيذ خطة وضعناها لتصحيح الوضع الناتج عن تلك العملية حصلنا على التزام من المدين للمصرف باستيراد مادّة يخضع إدخالها إلى لبنان للإجازة المسبقة من وزير الاقتصاد، وانتزعنا من ثَم تنازلاً من المدين عن قيمة الشحنات المستوردة لصالح المصرف. بذلك أمّنا سبيلاً لتسديد الحساب الذي كان موضع اعتراضنا. وعند الاتصال بالوزير أبدى استعداداً كلياً لتلبية طلب الإجازة. بيد أن بعض المحسوبين عليه أخذوا يراجعون إدارة المصرف مطالبين بمبالغ من المال مقابل وساطتهم في تحقيق العملية. وعندما اتصلت مع الوزير لأنبئه بخبر الوسطاء الذين ينشطون وأبلغه أن لجنة الرقابة هي التي ترعى العملية ولا ترى داعياً لأية وساطة بينها وبين الوزارة، أكّد لي بشدة أن الأمر منتهٍ وأن لا محل للوساطات. ولكن المراجعات استمرت والإجازة لم تصدر. فأبرقت مستعفياً من اللجنة النفطية من غير تعليل صريح.

في تلك الفترة طرح موضوع إنشاء المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي على البحث الجدي، وشاركت فيه على كل المستويات. وعندما حان وقت تنفيذه، استمزج وزير المالية فؤاد نفاع رأيي في تولي منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام فيه، فأبديت استعدادي لذلك. فقد صيغ المشروع على أساس من المشاركة بين الدولة والقطاع المصرفي بحيث يقتسمان رأسماله ومقاعد مجلس إدارته مناصفة. فاشترطت جمعية المصارف لتبنّي المشروع أن يُتفق سلفاً على شخص رئيسه ومديره العام. فكان أن اتفق الفريقان حتى قبل إنشاء المصرف على تعييني لذلك المنصب في الوقت المناسب. فأتاح لي ذلك المجال للمشاركة المباشرة والسافرة في كل الخطوات الآيلة إلى تنفيذ المشروع بما في ذلك وضع النظام الأساسي وإجراء الاتصالات اللازمة مع المصارف لتأمين مساهمتها ثم تنظيم عقد الجمعية التأسيسية. وكان يساعدني في كل ذلك المحامي يوسف تقلا، الذي وعدته بالسعي إلى تعيينه محامياً للمصرف بعد إنشائه.

ولما أزف موعد تعييني بعد إنجاز الخطوات الأساسية لتأسيس المصرف أرسل وزير المالية مع صديقي خليل سالم يطلب مني تعيين أحد المقربين من مسؤول كبير محامياً للمصرف. فرددت قائلاً إنني عاقد العزم على تعيين يوسف تقلا. فبادرني الوزير بمخابرة هاتفية يلح فيها على تعيين مرشح المسؤول الكبير كيلا أحرجه (أي الوزير) لأن الموضوع يهم المسؤول الكبير وهو، أي الوزير، وعده بتلبية رغبته. فاعتذرت عن

الاستجابة. وبعد أيام استدعاني المسؤول الكبير إلى منزله. فدخلت عليه وكان بجانبه نجله. فحيّاني وعرّفني إلى نجله. ثم فاتحني بالموضوع من دون إبطاء. فصارحته بأنني وعدت يوسف تقلا بالمنصب بعد أن عايش معي كل مراحل تأسيس المصرف، وأنني أرتاح إلى العمل مع يوسف تقلا بعد أن جربته سنوات عدة طيلة تمرسي بالعمل على رأس لجنة الرقابة على المصارف بينما كنت على غير ما معرفة على الإطلاق بمن كان يرشح. أصر المسؤول على تلبية طلبه مؤكداً الأهمية التي يعلقها على الأمر، ونظراً إلى أنه سبق أن وعد مرشحه بالمنصب. فاعتذرت عن ذلك. وران على الجو شيء من التوتر شعرت خلاله بإحراج شديد. وهنا تدخل نجله ليقول: إذا اصطدم وعدك مع وعد. . . المسؤول الكبير، فوعده هو الذي يجب أن يسود. فأجبت باقتضاب إن ذاك هو قراري النهائي. واقترح المسؤول أن أعين محاميين معاً فقلت إن المؤسسة لن تكون في حاجة إلى أكثر من محام واحد، خصوصاً في بداية عهدها. عند ذلك الحد توقفت المراجعة في هذا الموضوع. وقد عينت يوسف تقلا ولم أعين سواه.

في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء، تلك الجلسة التي استقال فيها الرئيس صائب سلام إثر اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت على يد الإسرائيليين في نيسان ١٩٧٣، صدر مرسوم تعييني رئيساً لمجلس إدارة المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي ومديراً عاماً له.

وعندما شرعت بالبحث عن مقر للمصرف حضّني الحاكم الياس سركيس على حجز مكان في بناية الصحناوي المجاورة مباشرة لمبنى مصرف لبنان حتى أبقى على مقربة منه. وكان المكان مناسباً جداً، ولكنني عدلت عنه عندما اكتشفت أنه ما زال قيد البناء وأنه لن يكون جاهزاً للإشغال قبل تسعة شهور وربما امتدت فترة الإنجاز إلى السنة أو إلى أكثر من السنة. ولما كنت أعتبر أن المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي مرشح لأن يكون تجربة رائدة في المشاركة المتكافئة بين الدولة والقطاع الخاص وأنه سيكون بالتالي موضع مراقبة وتقويم في مرحلة انطلاقه، فقد آثرت أن أبحث عن مكان آخر أستطيع استلامه ومباشرة العمل فيه فوراً. وهكذا استأجرت طابقاً كاملاً في مبنى «سنا» في محلة التباريس، وأكملت تجهيزه بسرعة كلية وباشرت العمل فيه بالزخم الذي أردته.

مع ذلك لم ينقطع اتصالي مع الصديق الياس سركيس، وكنت، على بعد المسافة بين مقر مصرف لبنان ومقر المصرف الوطني للإنماء، أتردد عليه باستمرار في بعض الأحيان تلقائياً وفي بعضها الآخر بدعوة منه لأمر ما يتعلق بمصرف لبنان أو بالأوضاع الاقتصادية أو المالية العامة.

ومع أن محور لقاءاتنا كان بطبيعة الحال حديث المصارف والمال والاقتصاد، إلا أن الحوار كان غالباً ما يشتط بنا إلى الشؤون السياسية في لبنان والمنطقة العربية والعالم. ولطالما آنست في حديثه السياسي منحى وتفكيراً ورؤية عززت إيماني بالرجل. ففي نظرته إلى النظام اللبناني كان يستهجن الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تلازمه، وكان يتحدث باستمرار عن ضرورة الأخذ بإصلاحات جذرية وضرورة التزام سياسة إنمائية شاملة. وفي نظرته إلى علاقات لبنان العربية كان يبدي الكثير من الانفتاح الأصيل، وكان يستشهد كثيراً بتجاربه السابقة في القمم العربية، عندما كان يرافق رؤساء الجمهورية إليها، ويشعر من يستمع إليه أن احتكاكه مع جمال عبد الناصر عبر تلك المؤتمرات ترك في نفسه أثراً إيجابيًّا طيباً كان من شأنه تعزيز انفتاحه العربي. وكان من إيماني بالرجل أنني لم أعد أدع مناسبة إلا وكنت أتحدث فيها عنه مطرياً ومشيداً. وذات يوم، خلال عام ١٩٧٥، وكان الوضع قد بدأ يتأزم، دخلت عليه في مكتبه في مصرف لبنان ومعي صديقان هما صائب الجارودي وعصام عاشور. فدار حديث سياسي واسع صال فيه الياس سركيس وجال في مختلف شؤون الساعة. فخرج صديقاي من اللقاء مفعمين بالإعجاب.

وفي الوزارة التالية، التي كان رئيسها أمين الحافظ، جاء الدكتور بهيج طبارة وزيراً للاقتصاد، فعقد حلقة ضمّتني مع خليل سالم وعدد من أصدقائي الاقتصاديين للبحث في ما يجب عمله على الصعيد الاقتصادي في المرحلة المقبلة. ولكن التطورات السياسية والأمنية عاجلت الوزارة وأطاحت بها يافعة قبل أن ينقضي شهر واحد على قيامها. خلفتها وزارة الرئيس تقي الدين الصلح. وفي ظل هذه الوزارة لم تكن لي علاقة مباشرة مع وزير الاقتصاد وإنما مع الرئيس الصلح الذي احتفظ لنفسه بوزارة المالية. فكان يدعوني بين الحين والآخر إلى لقاءات صباحية للتشاور في مقهى كافيه دي باري في شارع الحمرا على مائدة الفطور وكان يحضر تلك اللقاءات وزير الصحة عثمان الدنا (الذي تربطني به صلة عائلية) وخليل سالم ومحمد عطا الله ومنح الصلح وأحياناً عصام عاشور.

بقي اتصالي مع الرئيس تقي الدين الصلح على هذا المستوى محدوداً نسبياً، مع ذلك لم أنقطع عن زيارة الرئيس سليمان فرنجية برفقة خليل سالم لحضور جلسات العمل التي كان يعقدها الرئيس، ويدعوني إليها، حول مختلف المواضيع المتعلقة بالاقتصاد أو المال أو النفط. ومع أن حضوري الاجتماعات التي كان يعقدها الرئيس فرنجية يعود في حالات كثيرة إلى علاقتي ببعض الوزراء المعنيين ومع مدير المالية خليل سالم، إلا أن منشأ علاقتي بالرئيس فرنجية يعود إلى ما قبل تسلمه سدة الرئاسة الأولى.

كان سليمان فرنجية وزيراً للاقتصاد عندما دعا الحاكم الياس سركيس إلى ايفاد ممثل عن مصرف لبنان إليه ليشارك في اجتماع يعقده للبحث في مشروع قانون كان بين يديه لتنظيم عمل صناديق الاستثمار الأجنبية في لبنان. فانتدبني الحاكم الياس سركيس للمهمة، وشاركت في اجتماع موسع في مكتب وزير الاقتصاد وأبديت وجهة نظري المعارضة للمشروع في نصه المطروح شارحاً ومشرّحاً ومعلّلاً. ويبدو أن وزير الاقتصاد، سليمان فرنجية، أخذ برأيي. ودعاني مرة أخرى، وإنما مباشرة هذه المرة وليس عن طريق حاكم مصرف لبنان، للاشتراك في مناقشة أمر يتعلق بتنظيم نشاط شركات الضمان. وبعد حين أرسل إليّ خليل سالم ليعرض عليّ منصب المدير العام لوزارة الاقتصاد الوطني بعد أن شغر ببلوغ مديرها العام سن التقاعد قبل فترة من الزمن. فاعتذرت عن قبول العرض شاكراً للوزير ثقته، ذلك لأنني لم أكن أعتقد أن جو الإدارة الحكومية يستهويني أو يلائم مزاجي.

وإذا كان حضوري اجتماعات العمل التي كان يدعو إليها الرئيس سليمان فرنجية على امتداد عهده مرتبطاً بوزير الاقتصاد أو بمدير عام المالية، فإنه لم يكن يوماً بمبادرة من رئيس للوزراء أو بدعوة منه في الواقع أنني لا أذكر أنني حضرت اجتماع عمل واحد لدى رئيس الجمهورية كان فيه رئيس للوزراء. وكانت تبحث في تلك الاجتماعات المشاريع المهمة أو تطبخ أو تُصاغ. وهذا بالطبع لا يعني أن رئيس الوزراء لم يشارك في اجتماعات عمل أخرى ربما انعقدت للغاية نفسها ولم أحضرها أنا. وكان الرئيس صائب سلام يعقد مجالس وزارية أحياناً. وقد دعاني مرة، في عهد حكومته الثانية، إلى حضور جلسة لمجلس وزاري عقد برئاسته في السراي، نوقشت خلاله مشاريع اقتصادية. وشاركت مرة في جلسة عمل دعا إليها في منزله في الدوحة.

أعود للحديث عن تجربتي مع الرئيس تقي الدين الصلح. لا أخفي أنني كنت أستمتع بأحاديث الرئيس تقي الدين الصلح حول الشؤون العامة خلال اللقاءات التي كانت لي معه، الصباحية منها وغيرها. وأذكر أنه دعاني يوماً إلى منزله للاشتراك في مقابلة بينه وبين بعثة كبيرة من رجال الأعمال الأميركيين الوافدين من نيويورك. وكان في ظنه أن اللقاء سيتركز على المواضيع التجارية والاقتصادية. فإذا بي وسط حوار ممتع وشيق للغاية يدور حول شؤون منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وإذ بي أقوم بدور المترجم من الإنكليزية أحياناً وإلى الإنكليزية في أكثر الأحيان في ما كان يدور من حديث أشبه ما يكون بالمبارزة الكلامية.

كان ذلك إثر حرب ١٩٧٣، التي أعقبها إقدام الدول العربية المنتجة للنفط على

تقليص إنتاجها ورفع أسعارها بنسبة لا عهد للعالم بمثلها قبلاً. فأخذ رجال الأعمال الأميركيون يطعنون بشدة بحق العرب في التحكم على ذلك النحو بمادة حيوية كالنفط. وأذكر أن جواب الرئيس الصلح، الذي لم يبرح الهدوء والرصانة نبرته لحظة واحدة، كان ممعناً في شرح المنطق العربي، بادئاً بالقول إن إسرائيل استطاعت دخول منزل كل منهم عن طريق وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الصهيونية العالمية، من إذاعات وتلفزيون وصحف، فاستولت من خلالها على تفكيرهم وحاولت التحكم بمصيرنا. فلماذا لا يكون للعرب أيضاً حق الدخول إلى منزل كل منهم، وإنما بالوسائل التي يملكونها وعندما يستشعر المواطن في العالم الغربي البرد من جراء قرار عربي يتعلق بمادة يملكونها فإنما يكون العرب قد دخلوا إلى منزل كل منهم ليعربوا عن غضبتهم لهدر حقوقهم.

وفي عهد حكومة الرئيس رشيد الصلح لم يكن لي علاقة مع رئيسها أو أي من أعضائها، وتضاءل الاهتمام بالشؤون الاقتصادية والمالية مع تسارع الأحداث السياسية والأمنية الخطيرة. فاستشهد النائب السابق معروف سعد في صيدا برصاص غادر في ٢٦ شباط ١٩٧٥، ثم وقعت مجزرة الأتوبيس في منطقة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ فكانت بمثابة الشرارة التي فجّرت أعنف أزمة في تاريخ لبنان.

وفيما التطورات السياسية والأمنية تتفاعل أوفدتني الحكومة إلى القاهرة لأمثل لبنان في احتماع تحضيري لدى جامعة الدول العربية يتعلق بمباشرة الحوار العربي الأوروبي. هناك في القاهرة سمعت نبأ رحيل حكومة الرئيس رشيد الصلح وقيام حكومة عسكرية برئاسة العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي. فتوجست من تلك الخطوة شرًّا مستطيراً، لأنني كنت أعلم شعور الكثير من اللبنانيين تجاه العسكر خصوصاً بعد تجربة طويلة ومريرة مع ممارسات، أو بالأحرى سوء ممارسات، شعبة المخابرات في الجيش خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب ثم خلال عهد الرئيس شارل الحلو. ولم تلبث الحكومة الجديدة أن انهارت، واستبدلت بحكومة الرئيس رشيد كرامي ابتداء من أول تموز ١٩٧٥، فكانت الحكومة الأخيرة في عهد الرئيس فرنجية، وأطلق عليها «حكومة الإنقاذ».

وفي عهد هذه الحكومة تطور تعاملي مع أهل الحكم إلى مدى لم أخبره في عهد أي حكومة سابقة، وذلك لجملة أسباب أهمها: أولاً إن تلك الحكومة وضعت نفسها لفترة ما في جو الإعداد لمعالجة نتائج الأزمة وديولها على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والإعمارية والإنمائية. تانياً، إن تدهور الوضع الأمني أفضى في النتيجة إلى إقفال الكتير من المؤسسات ومنها المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي الذي كنت رئيساً

ومديراً عاماً له، فوجدتني شبه متفرغ للعمل مع أهل الحكم. وقد شكل الرئيس كرامي لجنة لإسداء المشورة الاقتصادية والمالية له، ضمني فيها مع الحاكم الياس سركيس ومدير عام المالية خليل سالم والدكتور عصام عاشور.

تقدمنا بعدد من المشاريع والاقتراحات من الرئيس فرنجية والرئيس كرامي على سبيل الإعداد لمرحلة إعادة التعمير وإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني والإنماء. ودعيت مرة مع الياس سركيس وخليل سالم لحضور جلسة من جلسات مجلس الوزراء لمناقشة بعض تلك الأفكار. وقد وافق مجلس الوزراء عليها جميعاً من حيث المبدأ إلا أن أيًّا منها لم يدخل حيّز التنفيذ العملي بسبب عودة التدهور إلى الوضعين السياسي والأمني ومن الأفكار التي عدت فدفعت بها إلى التنفيذ بعد أن توليت رئاسة الوزراء· إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان التوظيفات ضد المخاطر غير التجارية، وهيئة تطوير وإدارة المجمعات الصناعية، ومصرف الإسكان، ومصرف الإنماء الزراعي، وصندوق خاص لترميم المساكن المتضررة، وغيرها. وبعد إقرار هذه المشاريع صدرت النصوص التشريعية أو التنظيمية الخاصة بإنشائها إلا أنها بقيت من غير تنفيذ بسبب تردّي الأوضاع السياسية والأمنية.

ورافقت وزير الصناعة والنفط غسان تويني يوماً وخليل سالم إلى الطائف لإجراء محادثات نفطية مع وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني. قضينا نهاراً كاملاً في قصر الوزير السعودي، وخضنا في جولة أولى من المحادثات حتى الظهيرة. وعندما أزف موعد الغداء علق الاجتماع وانضمت إلينا زوجته الشابة وابنتيه من زوجته السابقة. وبعد تناول الغداء تناولت إحدى ابنتيه القيثارة وراحت تعزف عليها وتغني من نظمها وألحانها، بالإنكليزية والفرنسية. وكانت بين الحاضرين صحافية أميركية كانت تواكب حياة الوزير اليومية. فأخذت تلتقط الصور للفتاة وهي تنشد. إنني لا أنسى ذلك اليوم وما حفل به من مشاهد لم أكن أتصور أنني سأصادفها في المملكة العربية السعودية.

في غمرة التصعيد

قضيت وعائلتي سنوات الأزمة كلها في لبنان، مقيماً في منزلي في الدوحة، لم أبرحه سوى ليلة واحدة، وذلك عندما احتدمت معركة الدامور والناعمة وأخذت دائرة القتال المرير تضيق حوالينا. فأجمع سكان الدوحة، أو بالأحرى من تبقى منهم، على وجوب مغادرة المنطقة على عجل. فطرحنا بضعة أرغفة من الخبز أمام الباب الخارجي لتكون في متناول الكلب والقطة إذا ما عضهما الجوع في غيابنا، وأغلقنا الأبواب والنوافذ وانتقلنا جميعاً إلى فندق حجار في بلدة سوق الغرب، حيث قضينا ليلتنا وعدنا إلى منازلنا

في اليوم التالي. كان ذلك في نهاية تشرين الأول ١٩٧٥ يوم اقتحم مسلحون دير الناعمة على قمة التلة المواجهة لمنزلنا في الدوحة. وكنا قبل ذلك، قبل نهاية أيلول ١٩٧٥، قضينا أسبوعاً في الولايات المتحدة الأميركية، حيث حضرت في واشنطن المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فاصطحبت زوجتي وابنتي معي حتى لا أبقى قلق البال عليهما فيما لو تركتهما في لبنان أثناء غيابي، وتداركاً لاحتمال تدهور في الأوضاع يمكن أن يستتبع إقفال مطار بيروت وبالتالي فرض فرقة بيننا يمكن أن تطول. كان الوضع هادئاً في لبنان إجمالاً عندما غادرنا بيروت، وما إن بدأت أخبار بداية الانتكاس في طرابلس وفي زحلة تصلنا حتى قفلنا عائدين إلى لبنان. وبعد يوم واحد من وصولنا إلى بيروت وعودتنا إلى الدوحة انفجر الوضع مجدداً في بلدة الناعمة تحت بصرنا. كأنما كنا على موعد مع الانفجار، أو كأنما قدرنا أن لا يفوتنا شيء من مسلسل العنف المقيت ونحن خارج البلاد. فيما عدا تلك الغيبة الخاطفة، قضينا كل فترة الحرب القذرة في منزلنا قابعين نعايش تطوراتها يوماً فيوماً بضمائرنا وأعصابنا ومشاعرنا، ومعنا حفنة من العائلات في جوارنا في الدوحة.

خلال الفترة الأولى من الأحداث، وعبر الشطر الأعظم من عام ١٩٧٥، كنت أواظب على الحضور يوميًا إلى مكتبي في محلة التباريس داخل منطقة بيروت الشرقية. مع ذلك كانت أيام تصعّدت فيها أعمال العنف المتبادل إلى حد حال بيني وبين الوصول إلى مكتبي. كما أن أياماً كثيرة مرت لم أستطع البقاء في مكتبي حتى نهاية ساعات الدوام، إذ كانت ساحة التباريس التي أطل عليها من نافذة مكتبي مباشرة تشهد تحركات مسلحة تضطرنا، تلافياً لمكروه قد يتعرض إليه موظفو المصرف الوطني للإنماء، الوافدين من خارج المنطقة، على يد أولئك المسلحين الذين لا يؤمن شرهم. كنا نطمئن عندما نشاهد أفراد قوى الأمن في الساحة، أمام البناية التي نقيم فيها، ينظمون السير ويحفظون النظام. ولكن المفاجأة تصدمنا عندما نكتشف بعد هنيهة أن عناصر الأمن قد تواروا دون سابق إنذار، وكأنما تبخروا، وحلّت محلهم عناصر حزبية مسلحة وملثمة. فكان أفراد الأمن لا يقاومون هؤلاء، وبمجرد ظهورهم كانوا يخلون لهم الساحة. فنضطر عندئذ إلى الرحيل على عجل.

ذات يوم كنت مكباً على درس المعاملات التي بين يدي، فإذا بي أتلقى مخابرة هاتفية من صديقي الحاكم الياس سركيس. سألني بلهجة عادية جداً: «ماذا أنت فاعل الآن؟»: فقلت له: «إنني أعمل على إنهاء بعض الأشغال المتراكمة. هل من خدمة أسديها؟». فقال: «أجل. إنني بحاجة ماسة إليك. هل تستطيع القدوم فوراً؟» فاستجبت بكل طيب خاطر.

ذهبت لتوي إلى مصرف لبنان، وما إن انفتح باب المصعد على الطابق السادس، حيث مكتب الحاكم، حتى وجدت صديقي الياس سركيس في انتظاري في الرواق، خارج المكتب. فاستقبلني مرحباً، وقابلته باستغراب لوجوده هناك، وسألته عن الخطب. فأنبأني أن خبراً وصله بأن رئيس المجلس الحربي لحزب الكتائب، وليم حاوي، قد خطف بالفرب من مخيم تل الزعتر الفلسطيني، وأنه فكّر بإخراجي من منطقة بيروت الشرقية على جناح السرعة بغية إقصائي عن أي ردود فعل قد تنشأ في المقابل والتي يمكن أن تصيب أمثالي. فشكرته على أريحيته، ولكن سرعان ما اجتاحني قلق شديد على المسلمين من موظفي المصرف الذين تركتهم ورائي في مقر المصرف. فقال لي صديقي الياس سركيس إنه لم يسمح لنفسه بإبلاغي حقيقة ما حدث بصراحة فأتمكن من إخراج بقية الموظفين معي لأنه خشي أن يكون خط هاتفي مراقباً فيسارع المسلحون إلى الحيلولة دون خروجي أنا. دخلت مع الحاكم إلى مكتبه ورحنا نجري الاتصالات هاتفياً لتأمين خروج جميع الموظفين بسلام من مقر المصرف. فكان لنا ما أردنا بمساعدة قوى الأمن الداخلي.

من تلك الحادثة ظهرت لي جليًّا عاطفة الصديق الياس سركيس العفوية الخالصة تجاهي، كما لم تظهر في أي مناسبة أخرى، مع كل المحبة التي كان يبادلني إياها والتي لم يخامرني الشك يوماً في صدقها.

أمضينا أياماً عصيبة جداً بسبب الأحداث خلال النصف الثاني من العام ١٩٧٥ والجزء الأكبر من العام ١٩٧٦ وأحياناً كنا نفتقد البنزين للسيارة فنضطر إلى دفع أضعاف ثمنه المقرر للحصول على ما يفي بحاجة سيارتنا الصغيرة. وكنا اشترينا سيارة صغيرة مستعملة من صيدا خلال تلك الفترة لكي نتمكن من التنقل بشيء من الحرية في حل من التحفظ الذي كان يمكن أن يفرضه استخدام السيارة الكبيرة بما تستوجبه من استهلاك للبنزين. وكان علينا القيام برحلات إلى بيروت أو إلى صيدا، حسبما كان يسمح الظرف الأمني، للتبضع أو للحصول على سائر احتياجاتنا. واختزنا كمية من الخبز، تكفي حاجتنا منه بضعة أيام تحسباً لانقطاعه القسري. ولما كان التيار الكهربائي غير منتظم، وكان معرضاً للانقطاع في أي لحظة وأي يوم، ومع انقطاعه يتوقّف البراد عن العمل، فقد عمدنا إلى تيبيس كمية من الخبز بتعريضه إلى حرارة الشمس لحفظه من التعفن السريع. وقد مرّت بالفعل أيام متتالية طويلة عشنا خلالها على نور الشموع في ظلمة الليالي الدامسة، بسبب انقطاع التيار الكهربائي. وشبت حرائق في بقع خاوية من الدوحة، كانت تزحف مع هبوب الريح وتمتد ألسنتها إلى جوار بعض الأمكنة الآهلة. وكنا نهرع مع غيرنا للمساعدة في احتوائها وإخمادها. وكان دويّ المدافع الثقيلة التي يطلقها جيش

لبنان العربي المرابط في محيط الدوحة في اتجاه المنطقة الشرقية من بيروت وضواحيها يصم آذاننا. وقد بلغ القصف من المنطقة ذروته إبان المعارك العنيفة التي دارت في المسلخ والكرنتينا والنبعة وتل الزعتر في ضواحي بيروت الشرقية الشمالية والتي نجم عنها تهجير كل سكان تلك المناطق إلى منطقة بيروت الغربية وضواحيها.

وكنا نتلاقى يوميًّا مع القاطنين في الدوحة عند أحدنا، وزادنا جهاز الراديو الذي كنا نلتف حوله لنستمع إلى نشرات الأخبار ونتابع تطورات الوضع. وقد أمضينا أياماً حرجة حدًّا من الناحية الأمنية، ولا سيما خلال المعارك التي دارت بين الناعمة وحارة الناعمة، وبين حارة الناعمة والدامور، ثم خلال المعركة الكبرى التي آلت إلى سقوط الدامور ونزوح أهلها جميعاً إثر سقوط منطقة المسلخ والكرنتينا في الجانب الآخر ونزوح سكانها جميعاً أيضاً. وقد نزح أهالي قرية الناعمة، وهي قرية مارونية تقع على الساحل قبالة الدوحة مباشرة، لفترة قصيرة جدًّا إلى خلدة عندما اشتدت المعركة بينهم وبين جيرانهم في حارة الناعمة ومعهم عناصر مسلحة أخرى كانت تطوق الدامور وجوارها، وبينهم بعض الفلسطينيين. فذهبنا لتفقدهم في خلدة وشجعناهم على العودة، فعادوا جميعاً إلى ديارهم وعاد السلام إلى علاقاتهم مع جيرانهم. وكان بينهم سيدة تخدم في منازل الدوحة في بعض ساعات النهار كل يوم، ومنها منزلنا.

بعد أن سُدت منافذ العبور بين شطري العاصمة وأصبح من المتعذر عليّ وعلى سائر موظفي المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي الوصول إليه، أقفلت المصرف بعد أن وضعت الترتيبات اللازمة لكي يصل إلى كل موظف حقه من الراتب بنهاية كل شهر ريثما تسمح الظروف باستئناف النشاط، وعندما لا أكون منشغلاً بتأمين الحاجات المعيشية الضرورية لعائلتي كنت أهبط إلى بيروت فأزور إما صديقي الياس سركيس في مصرف لبنان أو صديقي خليل سالم في وزارة المالية، وقد انتقل خليل مع نفر من موظفيه الضروريين من مقر وزارة المالية، بعد أن اجتاحت أعمال العنف المجنون الوسط التجاري، إلى مبنى وزارة السياحة في منطقة الصنائع. وبعد حين، عندما اشتد القصف على منطقة الصنائع، الذي كان كثير منه يستهدف الإذاعة اللبنانية الموجودة في جوار وزارة السياحة، اضطر خليل إلى جمع أوراقه مرة أخرى والنزوح مع فريق إلى مبنى وزارة الاقتصاد الوطني بعيداً عن أهداف القصف المباشرة. فقلت له مازحاً عندما كان يشرف على عملية الانتقال: «دعنا نكتب بالفحم على حائط وزارة السياحة: أبو المال مرّ من هنا»، على غرار ما كنا نقرأ على جدران الشوارع والطرق في كل مكان من كتابات تسجل مرور أبي فلان أو أبي علان من هنا.

وكنت كلما دعت الضرورة أتردد مع خليل على الرئيس كرامي للبحث في شؤون

مالية واقتصادية، وكان الرئيس كرامي هو وزير المالية، كما كنت أتردد معه أيضاً على الرئيس فرنجية. وغداة إعلان الوثيقة الدستورية في ١٤ شباط ١٩٧٦، بعد عودة الرئيس فرنجية من زيارة إلى دمشق التقى خلالها الرئيس كرامي، كنت مع خليل في زيارة إلى القصر الجمهوري في بعبدا. وإذ كنا جالسين في الغرفة الزجاجية المطلة على بيروت قال خليل، في إشارة إلى الوثيقة المعلنة: «خطوة مباركة». فقال الرئيس فرنجية: «يهمنا أن يقول أطراف النزاع عنها كذلك».

ومع قيام حركة العميد عزيز الأحدب في ١١ آذار ١٩٧٦، في محاولة انقلابية ماتت في المهد، انفتحت معركة رئاسة الجمهورية على مصراعيها، خصوصاً وقد أعقب المحاولة دعوة نيابية، وقّع عليها ثلثا النواب، تطالب الرئيس سليمان فرنجية بالاستقالة الفورية. وبعد فترة قصيرة وتحديداً في ٢٢ آذار، وافق مجلس الوزراء برئاسة الرئيس فرنجية على تعديل للدستور بتقديم موعد انتخاب رئيس الجمهورية الجديد دون المساس بولاية الرئيس القائم. واجتمع المجلس النيابي في ١٠ آذار وأقرّ التعديل الدستوري بالإجماع. فانشغل الوسط السياسي على أوسع نطاق بمعركة الرئاسة، ورشح الياس سركيس نفسه، مفتتحاً حملته بمؤتمر صحافي في ٢٨ نيسان أوجز فيه أهم توجهاته التي كنت أعهدها فيه. فتحدث عن «لبنان العدالة والإنتاج، لبنان المساواة بالحقوق والواجبات، لبنان العلم والاختصاص والمؤهلات، لبنان الحرية والديمقراطية، . . . لبنان الشباب الذي يكون في سباق دائم مع العصر. . . إن لبنان. . . مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الوفاء بهذا التراث (العربي) والاستمرار في دوره الرائد وتوثيق تضامنه مع أشقائه العرب والحفاظ على أوثق روابط الأخوة التي تشده إليهم». وقال: «إن حديثه لا يشكل برنامج حكم ذلك لأننا لسنا في نظام رئاسي». وكان الرئيس رشيد كرامي قد أدلى بتصريح صحافي في ١٦ نيسان رشح فيه الياس سركيس للرئاسة.

منذ ذلك اليوم، وحتى تاريخ انتخابه في ٩ أيار ١٩٧٦ انقطع الاتصال بيني وبين الياس سركيس فقد انصرف هو كليًّا إلى متابعة نشاطه الانتخابي يجري الاتصالات والمقابلات والحوارات على أوسع نطاق، وكان من الطبيعي أن ابتعد عن طريقه ليتفرّغ إلى معركته، إدراكاً مني أنني لم أكن قادراً على مساعدته في مسعاه، نظراً لافتقاري إلى أي تجربة في الميدان السياسي ولبعدي عن أجواء الممارسة السياسية. ولا هو طلب معونتي أساساً. في تلك الفترة حصرت زياراتي اليومية بصديقي خليل. كنت كثيراً ما أعرّج على منزله في رأس بيروت قبل أن يغادره إلى عمله، فأقضي معه نحو نصف ساعة، نتداول خلالها في شؤون الساعة وفي شؤون عمله في وزارة المال. وكثيراً ما كنت أعرّج عليه مرة أخرى في مكتبه. وكنت أساعده في إجراء بعض الاتصالات عندما

كان يطلب مني ذلك تحت ضغط ظروف عمله، وما أشد ما كان يتعرض إليه من عناء في إدارة شؤون وزارته في ظل حال الفوضى والتسيّب والتردّي التي كانت تهيمن على كل زاوية في لبنان. ورافقت خليل غير مرة إلى لقاء بعض قادة جيش لبنان العربي، واجتمعنا معاً في إحدى المرات مع يوسف منصور، رئيس أركان جيش لبنأن العربي في مقره على كورنيش المزرعة للبحث معه في الرسوم الجمركية التي كان يجبيها جيشه في صيدا وغيرها.

وعندما انتخب الياس سركيس رئيساً للجمهورية في ٩ أيار غمرنا بطبيعة الحال فيض من السرور، خالطه شيء من الحزن والخوف معاً بسبب ما رافق الانتخاب وما أعقبه من أعمال عنف بشعة ظلّلت إشراقة المناسبة. ولكن الحقيقة بقيت ناصعة، وهي أننا، كالسواد الأعظم من اللبنانيين غير الملتزمين بأطراف النزاع، أنسوا في انتخاب الياس سركيس مولد أمل جديد.

بعد يومين كان الرئيس سركيس يستقبل المهنئين في فندق كارلتون. فتوجهت وزوجتي للإعراب عن تهانينا وتمنياتنا. فكان استقباله لنا حاراً. وخلال إقامته في فندق كارلتون، وحتى انتقاله إلى منزله في محلة مار تقلا في الحازمية، زرته عدة مرات.

وبعد أن انتقل إلى منزله في الجانب الآخر من خط القتال، كنت أتحدث إليه هاتفيًا من منزل خليل سالم بين يوم وآخر. وبعد فترة وجيزة عاد إلى منطقة بيروت الغربية، ونزل في بيت قدمه إليه أحد أصدقائه بالقرب من نادي الغولف بين الأوزاعي وبئر حسن. هناك عقد اجتماعاً مع كمال جنبلاط، وهناك جمعني مع رجل دين ماروني مقيم في فرنسا هو الأب يواكيم مبارك، وكان يسعى إلى تنظيم حلقة حوار في باريس بين ممثلي أطراف النزاع. وعند تعريف واحدنا إلى الآخر قال الرئيس سركيس عن الأب مبارك إنه صديق شخصي له وأنه صديق لكمال جنبلاط. وقد لمست من تعاملي معه أنه كان رجلاً مخلصاً وشديد الانفتاح ومتفهماً للوضع اللبناني. وقد كلفني الرئيس سركيس إبداء الرأي، بعد التباحث مع الأب مبارك، في تنظيم الحلقة المقترحة وفي مضمون ورقة العمل التي يمكن أن تطرح عليها. لم يمكث الرئيس الياس سركيس في ذلك المكان سوى بضعة أيام عاد بعدها إلى منزله في محلة مار تقلا. أما مبادرة الأب يواكيم مبارك فلم يكتب لها التحقيق وتوقف البحث فيها، حسب معرفتي، عند ذلك الحد.

بعد انتخاب الرئيس سركيس تسارعت الأحداث وتدهور الوضع الأمني تدهوراً مريعاً. اشتعلت كل المحاور على خطوط المواجهة بين شطري العاصمة (خطوط التماس) وتجدد القصف العشوائي المتبادل بين المنطقتين، وانفجر الوضع مجدداً في

زحلة، وكذلك في الشمال، ودخلت القوات السورية إلى لبنان وأخذت تتقدم عبر البقاع فاحتلت مواقع لها في منطقة زحلة في مستهل حزيران ١٩٧٦ وراحت تتقدم سالكة طريق صوفر، بحمدون، عالية، ثم توجهت إلى صيدا، وكان القتال الشديد يرافق تقدمها في كل مكان، مخلفاً الضحايا والدمار والتشريد على أوسع نطاق. وقتل سفير الولايات المتحدة الأميركية فرنسيس ميلوي، ومعه مستشاره الاقتصادي روبرت ويرينغ، في الجانب الغربي من بيروت وهما في طريقهما لمقابلة الرئيس سركيس في ١٦ حزيران. وقبل ذلك كانت ليندا جنبلاط، شقيقة كمال، قد قتلت وجرحت كريمتاها برصاص مسلحين اقتحموا منزلها في الجانب الشرقي من بيروت. وأقفل مطار بيروت الدولي في ٢٧ حزيران إثر سقوط وابل من القذائف أطلقت عليه من الشطر الشرقي من العاصمة وضواحيها. واشتد الطوق المضروب حول المخيم الفلسطيني في تل الزعتر، في عمق بيروت الشرقية، واستعر القتال بعنف رهيب حول المخيم وفي المناطق المجاورة على محاور النبعة وبرج حمود، وشب حريق هائل في مصفاة الزهراني وخزاناتها قرب صيدا في ٩ تموز بنتيجة القصف الذي تعرضت له من القوات السورية التي كانت ترابط على مشارف المدينة وتتأهب للزحف عليها، واندلعت النيران في خزانات النفط المكرر في منطقة الدورة، شمال بيروت في ٢٣ تموز فوقعت البلاد في حال من الشح الخانق في موفور البنزين وسائر المحروقات. كل ذلك، وغيره، وقع في مسلسل من التدهور المريع خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي أعقبت انتخاب الرئيس سركيس. والناس جميعاً في حال من الهلع والارتياع والذهول، قلّ بينهم من لم يكن له في حصاد ذلك العنف المجنون نصيب. أما نصيبي منه شخصياً فكان في فقد أعز صديق لي: خليل سالم.

كنت خلال تلك الفترة أتردد على الرئيس المنتخب في منزله في مار تقلا، وكانت زوجتي ليلى تصرّ أحياناً كثيرة على مرافقتي للاطمئنان على سلامتي. وكنا نتجشم المخاطر في اجتياز خطوط المواجهة عند نقطة المتحف. وكان يلقانا أمام مستشفى أوتيل ديو في الجانب الشرقي من العاصمة العقيد ميشال ناصيف الذي كان يلازم الرئيس سركيس. فكان يرسله للقائنا حتى لا نتعرض لمكروه على يد المسلحين، ومنزل الرئيس سركيس في مار تقلا كان يطل مباشرة على منطقة مخيم جسر الباشا وتل الزعتر وقد أصيبت شرفته مرة بقذيفة طائشة. ولما كانت معركة تل الزعتر لا تزال محتدمة بضراوة متناهية، وحتى لا نتعرض لقذائف طائشة، كنا عندما نجتمع مع الرئيس المنتخب في منزله ننتحي زاوية من غرفة الاستقبال تجعل بيننا وبين الوادي، حيث تدور رحى القتال، حائطين.

صبيحة يوم الجمعة في ٣٠ تموز ١٩٧٦، عرّجت، على جاري عادتي في أكثر

الأيام خلال تلك الفترة، على خليل في منزله قبل أن يغادره إلى مكتبه. استقبلني باشّ الوجه كما عهدته دائماً، معتذراً لتأخره لحظة في الاستجابة لطرقاتي على الباب لأنه كان يتحدث على الهاتف. وجلسنا على الشرفة التي أحاطها بجدار زجاجي وفرشها بأثاث وثير أنيق. وكان يجد متعة خاصة في الجلوس في ذلك الركن من المنزل، نظراً لجدّته.

خضنا كالعادة في حديث عفوي حول الوضع المتردي في البلاد، وتدرجنا في حديثنا إلى الكلام عن صديقنا المشترك الرئيس المنتخب. فأشرت على جليسي أن يخابره، لعلّه بحاجة إلى أي منا أو لكلينا، ففعل. فقال الرئيس سركيس لخليل إن جوزف أوغرليان النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، سوف يقوم بزيارته في منزله في مار تقلا في اليوم التالي، ورغب إلينا أن نكون معه لنشارك في الاجتماع.

رأى خليل أن يبلغ هشام الشعار، مدير عام قوى الأمن الداخلي، ويطلب منه تزويدنا بمواكبة من رجال الشرطة ترافقنا عبر المنطقة الغربية حتى خطوط التماس. أما على الجانب الآخر من خطوط التماس، فيواكبنا موفد من الرئيس، حسب المألوف. عندما كنت أذهب وخليل وحدنا لم نكن بحاجة إلى مواكبة من الشرطة. وكان خليل يمازحني قائلاً: «طالما نحن في القطاع الغربي من بيروت فأنا في حمايتك، وعندما نعبر إلى القطاع الشرقي فأنت تحت رحمتي». ولكن بغية الاطمئنان إلى عدم تعرض نائب الحاكم إلى أي ازعاج رأى خليل وجوب تأمين من يرافقنا مس الشرطة في تلك الرحلة.

وعند حوالى الساعة الثامنة والنصف خرجنا من المنزل معاً. سألته ما إذا كان بحاجة إلى أن أوصله بسيارتي إلى مكتبه المؤقت في مبنى وزارة الاقتصاد، فنفى شاكراً، وأردف أنه قد يكون ذلك اليوم في حاجة إلى استعمال سيارته في بعض التنقل. في الواقع أنني كثيراً ما كنت أصطحب خليل وشقيقته جهاد عندما كان يعز وجود البنزين في السوق، فأوصله إلى مكتبه بعد أن نكون قد أودعنا جهاد في طريقنا مدرسة الأنترناشيونال كوليدج حيث كانت تزاول التدريس، ولكن شقيقته لم تكن في المنزل ذاك الصباح. وقبل أن نفترق أمام المنزل على الطريق، دعاني إلى أن أتبعه إلى مكتبه إذا لم يكن من أمر حاص يشغلني. فاعتذرت قائلاً إنني قاصد ابنة شقيقتي جمانة، وإنني سوف أعود للقائه في مكتبه قبل الظهيرة.

وقُبيل الظهر، قصدت خليل في مكتبه فوجدت مساعديه من موظفي وزارة المالية في ذهول وارتياع. وبادرني أحدهما من فوق بينما كنت أرتقي الدرج المؤدي إلى مكتب خليل «ألم تعلم؟ خليل مخطوف. اعترضوا طريقه وهو في طريقه إلى المكتب ومضوا به إلى جهة مجهولة».

لأول وهلة اجتاحني نزوع إلى عدم تصديق ما سمعت، إلا أن رد فعلي ذاك ما لبث أن تلاشى أمام فيض غامر من الارتياع والوجل والذعر. فهرعت لتوي إلى منزل رئيس الوزراء رشيد كرامي في محلة الصنوبرة (وكان انتقل إليه مؤقتاً لأن المحلة التي يقوم فيها منزله الدائم كانت قريبة من خطوط القتال) فوجدته جالساً ومعه اثنان من مساعدي خليل في وزارة المالية. فأكّد لنا أنه لن يدخر جهداً في السعي إلى تأمين الإفراج السريع عن خليل. ثم خابرت الرئيس المنتخب من منزل الرئيس كرامي، فطمأنني هو أيضاً أنه سيبذل كل ما يستطيع لتأمين سلامة خليل وعودته. وعلى مدى ثلاثة أيام كان ديدني الإلمام على منزل رئيس الوزراء مرتين كل يوم للاستفسار منه عن الجديد في قضية اختفاء خليل، ومكالمة الرئيس سركيس على الهاتف مرتين أو ثلاث مرات مستطلعاً ما يمكن أن يكون قد تناهى إليه حول الموضوع. وكانت زوجتي تلازمني في تنقلاتي واتصالاتي، لعلمها بما كان لخليل في نفسي من منزلة. كنت أسمع مس الرئيسين كلاماً عاماً مطمئناً، ولكن لم يكن في كلامهما من الأخبار الموضوعية ما كان يدعو إلى الاطمئنان الحقيقي. مع ذلك فإنني كنت أكثر من مستعد لتقبل كل كلمة مطمئنة أسمعها. فعندما قال لنا الرئيس كرامي مرة، مثلاً، إذ لمس القلق الشديد يستبد بنا، إن عدم تبلغنا خبراً سيئاً عن مصير خليل حتى تلك اللحظة هو في حد ذاته ظاهرة إيجابية، لم نتردد في تقبل المنطق وتصديقه ولو على غير ثقة واطمئنان، وزرت ريمون إده مرة في منزله لألتمس منه المساهمة في المساعي المبذولة، فأجابني بنبرة لم تخل من الانفعال أنه يبذل قصارى جهده وما في اليد حيلة.

وبعد ظهر الإثنين في الثاني من آب، عقب زيارتي المعتادة لرئيس الوزراء، أجريت المكالمة الهاتفية المعتادة مع الرئيس المنتخب الياس سركيس. فكان جوابه بصوت خفيف وعميق: «الخبر الذي عندي يا سليم مفجع». بالطبع فهمت قصده. فوضعت سماعة الهاتف مكانها وانفجرت باكياً. فذاك أعز صديق لي يغيب ولن يعود. وكم كنت أتمنى لو لم أعرفه في حياتي، لكان في ذلك اليوم مجرد اسم جديد يضاف إلى لائحة شهداء تلك الحرب القذرة.

صباح ذلك اليوم المشؤوم وُجدت سيارة شقيقته، التي كان يستقلها في موقف إحدى ثكنات الشرطة (ثكنة الحلو) بين سيارات مهجورة أودعت ذلك المكان في انتظار من يطالب بها. فكانت جثة خليل محشورة في صندوق السيارة الخلفي. فدعي ابن عمه إيلي سالم، وهو عميد كلية العلوم والآداب في الجامعة الأميركية في بيروت إلى التعرف إليها. وقد أفاد التقرير الطبي أن الوفاة قد حدثت قبل يومين أو ثلاثة ـ وربما مباشرة بعد اختطافه ـ وأن أربع رصاصات اخترقته.

في اليوم التالي شيع خليل إلى مثواه الأخير في مسقط رأسه بطرام، في منطقة الكورة. بعد أن أجريت له ثلاثة مآتم دينية، أولها في كنيسة قرب مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، حيث كان جثمانه مسجى منذ اكتشافه، وثانيها في كنيسة في الأشرفية، وثالثها في بلدة بطرام. وقد حضرت المأتم الأول الذي جمع حشداً كبيراً جداً من الناس. وكان فيه الرؤساء السابقون للوزارة صائب سلام وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح والوزير غسان تويني وريمون إده. أما الغائب الكبير، ربما لأسباب أمنية، فكان رشيد كرامي، رئيس الوزراء الذي كان وزيراً للمالية، التي كان خليل مديرها العام.

بصرف النظر عن هوية مرتكبي الجريمة الشنعاء، وبصرف النظر عن الدوافع المباشرة للجريمة، وكلها ما زالت من الغوامض التي لم يكشف النقاب عنها، فإن اغتيال خليل، وعلى ذلك النحو البشع، أوحى للجميع بأنه محاولة لضرب التعايش في منطقة صمد فيها العيش المشترك بأروع صوره على الرغم من كل حوادث العنف الطائفي التي لطخت جبين الشعب اللبناني

وخلال فترة التدهور الأمني المريع تلك، قرر مجلس جامعة الدول العربية تشكيل قوات أمن عربية رمزية وإرسالها إلى لبنان للمساهمة في إعادة الأمن إليه، وبحلول شهر تموز كانت قد وصلت إلى لبنان دفعتان من تلك القوات مع بعض الآليات. كانت طلائعها من العسكريين السعوديين والسودانيين، وقد انضمت إليهم فيما بعد قوات من اليمن وليبيا. عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً خاصاً في القاهرة في ٣٠ حزيران للبحث في الوضع اللبناني، وصدرت عن الاجتماع قرارات تؤكد على وقف إطلاق النار وتعزيز قوة الأمن العربية. ولكنها بقيت غير ذات فعالية تستحق الذكر.

وكثرت زياراتي إلى الرئيس سركيس بعد ذلك، فكان عليّ أن أجتاز خطوط التماس أحياناً كثيرة لا أقل من مرتين أو ثلاث في الأسبوع وبعد غياب خليل سالم أضحت زوجتي ترافقني في تلك الزيارات وتلازمني في أكثر تنقلاتي، ولم أجد سبيلاً لإقناعها بأن لا داعي لذلك وإنها تجشم نفسها من المشقة ما لا نفع منه ولا طائل. وكان الرئيس المنتخب في أكثر الأحيان لا يشعر بوجودها معي، إذ كانت تنتحي جانباً في شقة شاغرة في المبنى وتشغل نفسها بشيء ما، كمطالعة صحيفة، ريثما أفرغ من لقائي مع الرئيس سركيس.

وكنا نعبر من منطقة إلى أخرى عن طريق المتحف. كنا نسلك الطرق الفرعية الداخلية وننفذ منها إلى طريق المتحف على مسافة ٢٠٠ إلى ٣٠٠ متر من تقاطع المتحف، متحاشين السير على طريق المتحف من أوله نظراً لما كان يتعرض إليه من

قصف وقنص. وعند نقطة النفاذ إلى طريق المتحف كنا نتوقف على حاجز لقوات المرابطين، وكان المسلحون هم الذين يحددون لحظة انطلاقنا بعد التثبت من هدوء الحال، وكانوا يوصوننا بالتزام الجانب الأيسر من الطريق في حذاء الرصيف لأن ذلك يجعلنا أقل تعرضاً للنار، كما يوصوننا باجتياز التقاطع، حيث نقطة الخطر الأكبر بأقصى سرعة ممكنة. ومرت فترة كان أنبوب المياه وسط التقاطع مصاباً والماء تندفع منه بقوة في نافورة ترتفع فوق الرؤوس، مما كان يحملنا على تشغيل مسّاحات الزجاج الأمامي للسيارة عند اجتيازنا التقاطع. وعند وصولنا إلى حاجز لمسلحي الأحرار على مقربة من مستشفى أوتيل ديو كنا نجد العقيد ميشال ناصيف في انتظارنا دائماً مبعوثاً من الرئيس المنتخب لتأمين سلامتنا.

وذات يوم كنت وزوجتي عائدين من زيارة إلى الرئيس المنتخب، وعند وصولنا إلى حاجز الأحرار طلب منا العقيد ناصيف بعد أن تحدث إلى المسلحين، أن نتريث حتى يكون السفير السوفياتي قد اجتاز قادماً من المنطقة الغربية، كي لا نصادف عائقاً في اجتيازنا إذا ما التقينا موكب السفير في منتصف الطريق المحفوف بالمخاطر. وبعد لحظات، جاء السفير، وقبل أن يصل إلى الحاجز الذي نقف عنده سقطت قذيفة وسط التقاطع الذي كان خلّفه وراءه قبل لحظات. وبعد دقيقتين قيل لنا إن الطريق أصبح آمناً وإن بإمكاننا الانطلاق . ولم أدر سر معرفتهم.

وذات مرة كان الوضع الأمني في غاية التردي عند نقطة العبور في منطقة المتحف، وكدت أنكفىء عائداً إلى منزلي عندما خطر لي أن أتصل بهشام الشعار، مدير عام قوى الأمن الداخلي، لعلّ بإمكانه إيصال ورقة كنت أعددتها للرئيس سركيس بناء على طلبه تتضمن بعض ما توصلت إليه من نتائج في دراسة متطلبات إعمار لبنان بعد الحرب. فعرض الشعار أن أصحبه في العبور إلى المنطقة الأخرى فأحمل الورقة بنفسي إلى الرئيس سركيس، وبالفعل سار أمامي بسيارته وعبرنا من خلال تكنة مصالح الجيش التي يقع طرفها في منطقة وطرفها الآخر في المنطقة الأخرى. ومنذ ذلك الوقت درجنا على التنقل بين المنطقتين عبر تلك الطريق.

أما الدراسة المتعلقة بإعادة إعمار لبنان فقد أجريتها بعد لقاءات مكثفة أجريتها مع كبار المسؤولين في مختلف دوائر الدولة ومصالحها أستطلعهم حال مختلف القطاعات الاقتصادية والمرافق العامة وأبحث معهم في حاجاتها ومتطلبات ترميمها أو إعادة بنائها أو تنشيطها أو تطويرها. وكنت أجتمع بمن كان منهم في منطقة بيروت الغربية في مكاتب مجلس الخدمة المدنية، حيث كان المكتب المؤقت لرئيس الوزراء، وأجتمع بمن كان منهم في منطقة بيروت الشرقية في إحدى قاعات القصر الجمهوري في بعبدا. وكانت

ثمرة ذلك النشاط مذكرة تعرض رؤية معينة لإحياء القطاع الخاص في لبنان وتقديرات أولية لمتطلبات الدولة من أجل ترميم المرافق العامة أو إعادة بنائها. وقد نشرت صحيفة «السفير» نص الدراسة في عدديها الصادرين في ١٧ و٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٦. ولعلها حصلت على نسخة منها عن طريق أحد المسؤولين الذين كنت أتداول معهم في مضمونها.

وإذ كثرت تنقلاتي بين شطري العاصمة، لفت نظري صهري سامي الحص، يوماً إلى أن ذلك قد يثير شبهات البعض. وفي ظل سطوة السلاح والمسلحين، التي كانت سمة المرحلة، من يدري، فقد يحمل ذلك بعض المسيطرين على الساحة إلى الإقدام على عمل غير مسؤول تجاهي. واقترح عليّ أن أُشعر جهاز «الأمن الشعبي»، الذي كانت الحركة الوطنية قد استحدثته، بتنقلاتي حتى لا يكون مجال لسوء تفسير ومن ثَم سوء تصرف. فعرّجت على صديقي المحامي فؤاد شبقلو، الذي كان أحد المسؤولين عن «الأمن الشعبي» في مكتبه في شارع فردان، فعرّفني على سنان برّاج، من «المرابطين» والمسؤولين عن الأمن الشعبي. وأصبحت كلما شئت العبور إلى المنطقة الشرقية أشعرت سنان برّاج فيرسل سيارته الخاصة لمواكبتي حتى نقطة قريبة من خطوط التماس وكنتُ حريصاً دائماً على عدم ارتداء سترة أو ربطة عنق في تنقلاتي، ولكنني كنت أكمل هندامي وأضعهما قبل دخولي على الرئيس سركيس. ذلك لأنني كنت أشعر أن التأنق لم يكن مستساغاً في الأجواء السائدة آنذاك.

إلى قمة القاهرة

خلال الزيارات المتكررة التي كنت أقوم بها إلى الرئيس في منزله كنت أصادف بعض أصدقائه الشخصيين من الذين لم يكن لي معرفة سابقة بهم. وأذكر منهم النائب رينيه معوض وكريم بقرادوني. وهذا الأخير، وهو وجه معروف من وجوه حزب الكتائب الذين تألّقوا إبان أحداث السنتين الأوليين من الأزمة، شاهدته مرات عديدة عند الرئيس سركيس، وبخاصة بعد تسلمه سدة الرئاسة رسميًا في ٢٣ أيلول، وأذكر أنني كنت يوماً في زيارة الرئيس وكان بقرادوني موجوداً، وكان الحديث قد بدأ يروج في الأوساط السياسية والصحافية حول تأليف حكومة جديدة تخلف حكومة الرئيس كرامي. ولم أكن أتدخل في الحديث، وإنما جلست مصغياً. فإذا بأنظار الحاضرين تتجه نحوي إذ وجه الرئيس سؤالاً مباشراً لي أخذني فيه على حين غرة: «من عساك تختار من الجانب الإسلامي لملء المقاعد الوزارية فيما لو اتجه التفكير إلى تشكيل حكومة من الفعاليات (وقصد أطراف النزاع المحاربين) برئاسة تقي الدين الصلح» فقلت: «إن المحاربين في

الجانب الآخر معروفون. ففيهم «المرابطون» وفيهم حركة المحرومين التي يتزعمها الإمام موسى الصدر وفيهم أعضاء الحزب التقدمي الإشتراكي وغيرهم». فعقّب بقرادوني متسائلاً: «هل هؤلاء يمثلون حقًا الرأي العام الإسلامي، وهل بالإمكان الإتيان بمثلهم في ظل الصدام القائم بينهم وبين القوات السورية؟» فأجبت ببساطة: «إن شئتم فعاليات مسلحة فهذه هي الصورة».

في ٢٣ أيلول مَثُل الرئيس المنتخب أمام المجلس النيابي لأداء اليمين الدستورية إيذاناً بتسلم الرئاسة، وذلك في جلسة انعقدت في شتورة بسبب تعذر انعقادها في مقر المجلس في ظل الجو المتوتر الذي كان يسيطر على العاصمة إجمالاً وعلى منطقة المتحف حيث مقر المجلس، خصوصاً. وفي آخر لقاء كان لي مع الرئيس قبل موعد الجلسة عرض أمامي مشروع الخطاب الذي أعده للمناسبة. فناقشته بعض محتوياته وأبديت بعض الملاحظات حوله. وقد جاء الخطاب معبراً خير تعبير عن الياس سركيس الذي أعرف في منطلقاته وتوجهاته، في عقله وقلبه.

تميزت الفترة التي أعقبت تسلم الرئيس سركيس سدّة الرئاسة بتطور سريع للأحداث على خطين: خط تصاعد المجابهة العسكرية بين سورية والقوى الفلسطينية وقوى الحركة الوطنية، وخط التحرك المتسارع في اتجاه الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي للبحث في الشأن اللبناني. وفي موازاة هذين الخطين أخذ الوضع العسكري والأمني في المنطقة الحدودية يتدهور بسرعة مذهلة. فسجل شريط الأحداث المتلاحقة التي شهدتها منطقة الجنوب في تلك المرحلة فاتحة لصفحة جديدة في الأزمة اللبنانية أضحت فيها قضية الجنوب تلخص الأزمة اللبنانية بكل أبعادها وتجسد المأساة اللبنانية بأعنف صورها وتضغط على مجرى الأحداث في لبنان والشرق الأوسط وتسيطر على الأجواء السياسية على المستوى الوطني كما على المستوى القومي.

ففي شريط التطورات العسكرية والأمنية: معارك طاحنة واشتباكات ضارية في الجبل بالأسلحة الثقيلة وبمشاركة الآليات بين القوات الفلسطينية والوطنية المشتركة من جهة وبين القوات السورية في بعض المناطق وقوات الجبهة اللبنانية في مناطق أخرى، من جهة ثانية، ساحتها المتن وبحمدون وعاليه وسوق الغرب، ثم دخول القوات السورية صيدا إثر مجابهة عنيفة، وطرابلس واستيلائها على المصفاتين في الزهراني وطرابلس. وفي العاصمة بيروت قصف عشوائي مجنون متبادل بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، وقتال ضار على كل المحاور على امتداد خطوط التماس. اشتداد حمى القتال في الشريط الحدودي، وخصوصاً في منطقة مرجعيون ـ القليعة. ريمون إده تعرض لمحاولة اغتيال ثانية أمام منزله نجا منها بأعجوبة. وكانت الأولى قبل حين عندما طاردت

سيارته سيارة تقل مسلحين من حزب الكتائب وراحت ترشقه بالنار فأصابته في رجله.

وعلى الصعيد السياسي شهدت الحقبة اتصالات كثيفة وواسعة تركزت في معظمها على دمشق، فزارتها وفود الجبهة اللبنانية مرات متعددة ومن المقاومة الفلسطينية ومن التجمّع الإسلامي وزارها وفد من المشايخ الدروز ومفتي الجمهورية اللبنانية وغيرهم.

وعقدت اجتماعات عسكرية في شتورة بين سوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية، شاركت فيها جامعة الدول العربية أحياناً بشخص حسن صبري الخولي، ممثل أمينها العام المقيم في لبنان. وبدرت اهتمامات عربية من المملكة العربية السعودية والكويت، وأخذ الرئيس المصري أنور السادات يتحرك في اتجاه الدعوة لمؤتمر قمة عربي. وفي غمار تلك التطورات بدا الرئيس سركيس في مستوى المسؤولية، متحركاً منفتحاً ومتحرراً من أي عقد أو قيود، وظهر في مواقف معينة، وكأنما كان أقرب إلى التنسيق مع المقاومة الفلسطينية منه مع سوريا. حتى أن هاني الحسن، ممثل ياسر عرفات في الكثير من الاتصالات التي تمت خلال تلك الفترة قال يوماً (في ١١ تشرين الأول) «إنني وأنا أعلم ما بذله الرئيس سركيس من جهد للوصول إلى هذا الاتفاق (في شتورا، على ترتيبات عسكرية) لأثمّن موقفه وأقدّر الصعوبات التي يواجهها، والتعليمات لدينا من الأخ القائد أبي عمّار أن نعمل على مساعدته لتخطي الصعوبات ليتمكن من إعادة بناء السلطة الشرعية...» إلا أن الاتفاق المحكي عنه لم ينجز حقيقة ولم يصمد وقف إطلاق النار.

وفي تلك الفترة طاف كمال جنبلاط على بعض العواصم العربية والأجنبية يعرض وجهة نظره، ووجهة نظر الحركة الوطنية وداعياً إلى انعقاد قمة عربية ولو مصغرة، ولو لم تحضر سوريا، وإلى طاولة مستديرة أو حلقة حوار بين الأطراف اللبنانيين لإيجاد حلول للقضايا العالقة بينهم، فتوقف في القاهرة وباريس والجزائر وليبيا.

في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٦ صدر بيان عن الديوان الملكي السعودي يدعو فيه إلى قمة سداسية تعقد في اليوم التالي في الرياض ويشارك فيها رؤساء مصر وسوريا ولبنان وأمير الكويت وملك السعودية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

خلال الأيام التي سبقت انعقاد قمة الرياض انهمك الرئيس الياس سركيس في الإعداد لها انهماكاً كلياً. فانقطعت عن زيارته. وفي ١٦ تشرين الأول ذهب إلى دمشق، ومعه العقيد أحمد الحاج والعقيد ميشال ناصيف وكارلوس خوري، حيث عقد اجتماعاً مع الرئيس السوري حافظ الأسد وانتقل بعدها إلى الرياض. وفيما كان من المنتظر أن تلتئم القمة السداسية مساء ذلك اليوم، أرجئت إلى صباح اليوم التالي، وانصب الاهتمام ذلك المساء على عقد لقاءات ثنائية وثلاثية تمت خلالها مصالحة الرئيسين الأسد

والسادات وترطيب الأجواء بين الرئيس السوري حافظ الأسد ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وفي اجتماع الأحد كُلِّف الرئيس بتحضير ورقة عمل للمؤتمر مع ياسر عرفات. وفي هذه الأثناء خفّت حدّة الاشتباكات في الجبل، وصعّدت إسرائيل من ضغطها في الجنوب من خلال القوى المحلية التي تساندها داخل الشريط الحدودي، وبقي الوضع في العاصمة بيروت على حاله من التوتر. وفي ١٨ تشرين الأول اختتم المؤتمر أعماله بإعلان مقرراته.

ولدى عودة الرئيس سركيس إلى بيروت قمت بزيارته فحدثني بإسهاب حول ما جرى في الرياض واسترسل في الحديث عن الأجواء التي سادت المؤتمر وشرح لي النتائج النهائية التي أسفر عنها المؤتمر. وكان مستبشراً باحتمالات المستقبل. وفي نهاية اللقاء دعاني إلى مرافقته إلى مؤتمر القمة العام الذي تقرر عقده بعد أسبوع، في ٢٥ تشرين الأول، للتصديق على مقررات الرياض وإضفاء صفة الإجماع العربي عليها ومن ثَم إقرار الترتيبات اللازمة في إطار جامعة الدول العربية على مستوى القمة لوضع قرار إنشاء قوات الردع العربية وتمويلها موضع التنفيذ. فأبديت استعدادي لتلبية دعوته بكل ترحاب.

قوبلت مقررات الرياض بشيء من الرضى فلسطينيًا وبشيء من التحفظ على صعيد الحركة الوطنية مبعثه الخشية من أن تبقى سوريا هي المهيمنة بمفردها على تكوين قوات الردع العربية، وبشيء من المعارضة من قبل الجبهة اللبنانية بسبب الإيجابية التي أبداها الرئيس سركيس في تعامله مع ياسر عرفات وما يبشر به ذلك من انفتاح في التعامل بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في المرحلة المقبلة وكذلك بسبب عدم تقبل قيادات الجبهة اللبنانية لانتشار قوات عربية في مناطقها كما تقضي مقررات الرياض حكماً. وترافق صدور القرارات مع تدهور مريع في العاصمة باشتداد القصف العشوائي المتبادل بين شطريها، واستمر حال التدهور هذا في أبشع مظاهره حتى حلول ساعة وقف النار التي تقررت في الرياض والتي حدد لها يوم ٢١ تشرين الأول. ولكن مع انحسار موجة العنف في بيروت تصاعدت حدة الاشتباكات في المنطقة الحدودية في الجنوب، وبخاصة على محاور مرجعيون وبنت جبيل والطيري والخيام. وأخذت مساندة إسرائيل للميليشيات الحدودية بالأسلحة والمعدّات تنكشف وتصبح أكثر فأكثر سفوراً.

صبيحة ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٦ توجهت إلى منزل الرئيس في مار تقلا، وحوالى السابعة والنصف غادرنا في رتل من السيارات، وكنت في إحدى السيارات الخلفية، إلى دمشق سالكين طريق سن الفيل، الدورة، إنطلياس، عينطورة، ترشيش، رياق. وعند الحدود اللبنانية السورية كان في استقبال الرئيس سركيس اللواء عبد الرحمن خليفاوي

رئيس الوزراء السوري، وتوجهنا إلى قصر الضيافة في دمشق حيث كان الرئيس حافظ الأسد في استقبال الرئيس سركيس فكانت خلوة قصيرة بين الرئيسين.

وبعد ذلك بقليل وصل الرئيس رشيد كرامي إلى دمشق واجتمع بالرئيس الأسد على انفراد. وبعد ظهر ذلك اليوم التقينا الرئيس كرامي في مطار دمشق، حيث انضم إلى الوفد وانتقلنا جميعاً إلى القاهرة.

كانت مسألة انضمام الرئيس كرامي إلى الوفد قد أثارت لغطاً كبيراً. فبعد أن استبعد من مؤتمر القمة السداسية في الرياض، علت أصوات الاستنكار في الأوساط السياسية الإسلامية، إذ ثار شعور عام بأن في ذلك محاولة خرق لمبدأ المشاركة في الحكم بين رئيسي السلطة وبالتالي تكريس مبدأ الرأس الواحد الذي يجافي العرف المتبع في ظل النظام الطائفي الذي يأخذ به لبنان، ويتعارض مع مطلب أساسي من المطالب الإسلامية التي تمحورت حولها الكثير من الأحداث والنشاطات السياسية. وقال الرئيس كرامي في تصريح أدلى به في ٢١ تشرين الأول إن هناك محاولة للسطو على مركز رئاسة الحكومة وإن ذلك غير ممكن وغير مقبول. وكان في حديث سابق قد روى قصة استبعاده من قمّة الرياض فقال إنّه اتصل بالعسكريين السوريين مُشعراً إياهم بأنّه سيسلك طريق الجنوب إلى دمشق في طريقه إلى الرياض فجاءه الجواب إن الطريق غير آمنة. وعندما أصرّ على الذهاب مبدياً أن معلوماته تفيد أن الطريق سالكة، جاءه الجواب مرة ثانية بأن الطريق غير آمنة. وخلال الفترة الفاصلة بين مؤتمر الرياض ومؤتمر القاهرة، لعِب التجمع الإسلامي دوراً فاعِلاً في الضغط من أجل إشراك رئيس الحكومة في قمّة القاهرة، وقد أجرى التجمع اتصالات لهذا الغرض مع الرئيس سركيس ومع المسؤولين السوريين. فكانت الثمرة انضمام الرئيس كرامي إلى الوفد. وكان في عِداد الوفد كارلوس خوري وأمين عام وزارة الخارجية نجيب الدحداح.

استقبلنا في مطار القاهرة الرئيس أنور السادات، ونزلنا في فندق هيلتون الواقع على مسافة قصيرة من مقر جامعة الدول العربية.

لم يكن لي صفة رسمية في الوفد اللبناني، ولكنني كنت أتصرف عمليًا وكأنني عضو فيه. فحضرت كل اجتماعاته، العلنية منها والمغلقة، وكنت ألزم المقعد الخلفي داخل القاعة بينما كان الرئيس كرامي يجلس مباشرة خلف الرئيس سركيس ويجلس نجيب الدحداح وكارلوس خوري في الصف التالي. وكنت أشعر، عند دخولنا إلى جلسات المؤتمر أن نجيب دحداح يدفعني بمنكبه خشية أن أسبقه إلى المقعد الذي احتله في الصف الثاني بعد الرئيس كرامي. ولم يكن ذلك وارداً في تفكيري أساساً، وكنت أتخذ لنفسي مقعداً خلفياً مع العقيد ناصيف.

وكنت أقضي الكثير من وقتي خارج الجلسات إلى جانب الرئيس سركيس في جناحه نتباحث في شؤون المؤتمر والموقف اللبناني فيه. وطلب منّي أن أجري اتصالاً مع الدائرة العسكرية في جامعة الدول العربية وأبحث مع المسؤولين عنها في النظام المالي الذي يتعيّن على قوّات الردع العربية أن تعتمده، ففعلت. وتابعت الموضوع مع قيادة القوّات في بيروت وأسهمت إسهاماً أساسياً في صياغة النظام الذي اعتمد أخيراً. وفي سياق ذلك التقيت العقيد نبيل قريطم الذي كان أحد كبار ضباط قيادة القوّات. وكان احتكاكي به في ذلك السياق سبباً لإصراري على الإتيان به أميناً عاماً للمجلس الأعلى للدفاع عند إنشائه فيما بعد.

وقد لفت نظري، لا بل حزّ في نفسي، أن الرئيس كرامي لم يكن يتاح له أن يلعب دوراً نشطاً خارج قاعة الاجتماعات للمؤتمر. فكان يقبع في غرفته ولا يشارك في الاتصالات والمشاورات التي يجريها الرئيس سركيس. ولم يكن لي سبيل لمعرفة ما إذا كان يقوم باتصالات خاصة من غرفته وبمعزل عن الرئيس سركيس. فالراهن أن المشاركة لم تكن قائمة على وجه فاعل بين الرئيس سركيس والرئيس كرامي في متابعة شؤون المؤتمر، ولم أكن أرى الرئيس كرامي إلا داخل قاعة المؤتمر وعند انعقاده. وقد تدخل في إحدى جلسات المؤتمر مرّة واحدة عندما طلب الكلام وتحدث من خلف الرئيس سركيس معلقاً على نقطة تتعلق بإمرة قوّات الردع العربية المنوي إنشاؤها وربطها برئيس الجمهورية تحديداً بدل من ربطها بمراجع السلطة الإجرائية المختصة. وكان الإستياء بادياً على وجه الرئيس سركيس من مداخلة الرئيس كرامي، إذ كان يلتفت يميناً نصف التفاتة، وبشيء من الإزورار كما بدا لي، بينما كان يصغي إلى كلام الرئيس كرامي، إلا أنه لم يعقّب عليه. وقد حسم الرئيس الأسد الأمر بالقول إن الوزارات في لبنان تتغيّر وتتبدّل، وهو على غير استعداد لوضع جيشه في تصرف من لا يعرفه. لذلك فهو يصرّ على وضع القوات السورية في تصرف الرئيس سركيس الذي يتمتع بثقته المطلقة.

وشهدت مناقشات المؤتمر تجاذباً حول تكوين قوات الردع العربية، ففيما أبدى الرئيس الأسد بنبرة مفعمة بالثقة بالنفس استعداد سورية للتخلّي عن المساهمة في القوات المقترحة إذا ما تقدمت سائر الدول العربية بمشاركة من جندها توفي كامل العدد المطلوب أي ثلاثين ألفاً، أو لتقديم العدد المطلوب بكامله إذا أعرضت سائر الدول العربية عن المساهمة إطلاقاً في تلك القوات. وفيما اعترض وزير خارجية العراق سعدون حمادي على الوجود العسكري السوري في لبنان أساساً، راح ياسر عرفات يحاول تأمين مزيج من القوات يبقي على المساهمة السورية عند الحد الأدنى الممكن. فناشد ياسر عرفات الرئيس المصري أنور السادات، رئيس الجلسة، أن تشارك مصر في

القوّات، فأبى السادات متذرّعاً بأن مصر لا تستطيع أن تستغني عن أي جزء من جيشها في تلك الظروف. وعندما عاود عرفات دعوته للسادات مخاطباً إيّاه بتعابير عاطفية كالمناشدة باسم فلسطين الشهيدة وباسم الدماء العربية الزكيّة وما إلى ذلك، جاء جواب السادات واضحاً وقاطعاً إذ قال ما مؤداه: «أيها الأخ، أبو عمّار، مصر لا تستطيع أن تستغني عن جندي واحد من جيشها، وأنت تعلم أن جبهة المواجهة مع إسرائيل تترامى على امتداد قناة السويس». فلم يحسم المؤتمر موضوع تشكيل القوّات وترك أمره للتفاهم بين لبنان وجامعة الدول العربية.

واختتم المؤتمر في ٢٦ تشرين الأول ببيان وقرارات تتبنّى مقررات الرياض وتتضمّن نصًّا يتعلّق بتمويل نفقات قوّات الردع العربية ودعوة إلى إسهام الدول العربية كل حسب إمكاناتها في إعادة تعمير لبنان، وسجّل البيان الختامي قلق القادة العرب البالغ إزاء الوضع في الجنوب اللبناني والاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة عليه.

وفي ٤ تشرين الثاني أصدر الرئيس سركيس قراراً بتعيين العقيد أحمد الحاج قائداً لقوّات الردع العربية. وفي ٨ تشرين الثاني وجه الرئيس سركيس رسالة إلى اللبنانيين عبر التلفزيون إيذاناً ببدء قوّات الردع العربية الدخول والانتشار تطبيقاً لقرارات القمّة، داعياً الجميع إلى التعاون معها وتسهيل مهمتها. وفي ٩ تشرين الثاني ظهرت طلائع قوات الردع على مشارف بيروت في نقاط استطلاع. في هذه الأثناء كانت الانتكاسات الأمنية تتنقل بين الشوف والعاصمة والشمال. ومع انتشار القوات العربية من ثَم في بيروت ومختلف المناطق بدأت الحال الأمنية تهدأ تدريجيًّا، ولو أنّ الوضع بقي معرضاً للانتكاس هنا وهناك وسجل حوادث لم يخل بعضها من الخطورة، واستمر الوضع في المنطقة الحدودية في الجنوب في التدهور، وكان يزداد معه القلق في كل الأوساط وعلى كل الصعد. وأخذ الاقتناع يتوطن في نفوس الجميع أن الجنوب مرشح لأن يظل الجرح الفاغر والنازف حتى ولو نجحت قوّات الردع العربية في السيطرة على سائر المناطق اللبنانية وفرض الأمن والاستقرار فيها.

وفي خانة الإيجابيات سجلت التطورات دخول قوّات الردع العربية منطقة الشوف في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٦ ثم دخول العاصمة.

في هذه الأثناء كان موضوع تأليف أول حكومة في عهد الرئيس سركيس يستأثر باهتمام متزايد، وأخذت متابعته تحتل مكان الصدارة على صفحات الصحف أحياناً كثيرة.

إلى رئاسة الحكومة

كان موضوع الحكومة في الواقع قد أخذ يكتسب قدراً متزايداً من الاهتمام اليومي في تفكير الرئيس سركيس. وفي حين كانت بعض الصحف تزجّ باسمي في تقديراتها حول المرشحين المرجّح تكليفهم بتولّي رئاسة الحكومة، ربما سنداً إلى مشاركتي في قمة القاهرة، فإنّ شيئاً من مثل هذا الحديث لم يجرِ بيني وبين الرئيس. ففي الوقت الذي كانت تردد بعض الصحف اسمي بين المرشحين الأكثر ترجيحاً، وكانت أحياناً تطرح اسم العقيد أحمد الحاج، قائد قوات الردع العربية، إلى جانب اسمي وأحياناً ترجّح تكليفه هو، فاتحني الرئيس سركيس يوماً قائلاً: «أريد يا سليم أن أكلفك بتولي حقيبة في الوزارة المقبلة، فأيّة حقيبة تختار لنفسك. الخيار لك أنت». وأردف بما يشبه الاعتذار، كأنما كان محرجاً تجاهي بما كانت تنشره الصحف حول احتمالات تكليفي برئاسة الحكومة: «الظرف ويا للأسف لا يسمح اليوم بإسناد رئاسة الوزراء لك شخصياً في هذه المرحلة».

فأجبت الرئيس على الفور: «إنّ رئاسة الوزراء لم تخطر لي ببال. أما إذا كان لا بد لي من الاشتراك في الحكومة، فإنّني لا أرغب في تولي أي حقيبة، وإنما أؤثر الاضطلاع بمسؤولية وزير دولة لشؤون الإنماء والإعمار، ذلك لأنني كنت صاحب فكرة إنشاء مجلس للإنماء والإعمار ويهمني أن أطوّر المشروع وأخرجه إلى حيّز التنفيذ وأشرف على أعماله في مرحلة انطلاقه». فقال «فليكن ما تشاء».

وكان خلال تلك الفترة يتداول معي عندما نكون على انفراد في الأسس العامة التي يمكن أن يتم عليها تشكيل الحكومة الأولى في عهده، والبدائل المطروحة فيما يختص برئاسة الحكومة وتكوينها. ولم يكن يستبعد تكليف أحد رؤساء الوزراء السابقين ولعل اسم الرئيس تقي الدين الصلح كان هو الأبرز في ذلك الحين. وكان يرغب رغبة أكيدة في إشراك ممثلين عن الأطراف المسلحة في حكومة موسّعة من ٢٤ وزيراً، ١٨ منهم يتولّون حقائب وزارية والستة الباقون بصفة وزراء دولة تسند إلى كل منهم مهمات تتعلق بشؤون هامّة أفرزتها الأحداث، فيكون هناك وزير دولة لشؤون المهجرين وآخر لشؤون الإنماء والإعمار وآخر لشؤون التعليم العالي وآخر للشؤون العربية المتصلة بتنفيذ مقررات الرياض والقاهرة على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين وعلى صعيد العلاقة مع السوريين وعلى صعيد المساعدات الإعمارية، وغير ذلك من الشؤون. أما الحقائب فكان في تفكيره أن يتولّى أهمّها ممثلون عن الفاعليات التي اشتركت في النزاع المسلّح. ولكن المأزق الذي كان يواجهه في تحقيق هذا المأرب هو أنّه كان واثقاً من الجهة التي

تمثل الجانب المسيحي في الحكومة، فهي الجبهة اللبنانية، إلا أنه لم يكن قادراً على حسم مسألة تمثيل الجانب الإسلامي. فبعد أن تصادمت الحركة الوطنية مع سوريا وهُزِمت أمام قواتها برزت شخصيات إسلامية من خارج الحركة الوطنية وأخذ نجم التجمع الإسلامي يتألق فمن جهة لم تعد الحركة الوطنية هي الممثل الوحيد للجانب الإسلامي، ومن جهة ثانية، أمام حِدة المعارضة السورية لم تعد الحركة الوطنية مرشحة أساساً للمشاركة في الحكومة الجديدة ولا حتى بعضو واحد. وبسبب هذه الإشكالات والتعقيدات اضطر الرئيس سركيس إلى الإقلاع عن فكرة تشكيل حكومة موسّعة يشارك فيها على نحو أساسي ممثلون عن المتحاربين، واستقر رأيه على حكومة تتكون من غير السياسيين.

بدأ التلويح أمامي باحتمال تكليفي ترؤس الحكومة في مستهل كانون الأول ١٩٧٦. وكنت قبل أيام قد التقيت عباس شومان، زوج أمينة سرّي في المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي، ابتسام، وكان صديقاً للدكتور مصطفى خالد شقيق مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، فقال لي إنّه مُكلّف بسؤالي عن مدى استعدادي لقبول منصب رئاسة الحكومة فيما لو عُرِض عليّ. فأجبت بأن الأمر لم يُعرض عليّ وهو غير مطروح. ولكن الأمر، على ما بدا، كان موضع تشاور بين رئيس الجمهورية ومفتي الجمهورية.

في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦ كان لي لقاء مُطوّل مع الرئيس سركيس، خضنا خلاله حديث الحكومة وتأليفها وتكوينها وسياستها. وكان لأول مرّة صريحاً في الإعراب عن عزمه على تكليفي تأليف الحكومة الأولى في عهده. لم نتناقش طويلاً قبل أن يرسو رأينا على الإقلاع عن فكرة الحكومة الموسعة، تلافياً لمحاذير الوقوع في متاهات تمثيل أطراف النزاع، وبالتالي الاكتفاء بحكومة من ستة أو ثمانية أعضاء. ونظراً لِبُعدي عن الممارسة السياسية، وبالتالي عدم معرفتي شخصيًّا بأكثر وجوه السياسة في البلد، كان عليه هو أن يطرح البدائل في بحث أسماء المرشحين لدخول الحكومة. لم أختلف معه على فؤاد بطرس نظراً إلى معرفتي السابقة به وإعجابي بالموقف المسؤول النزيه والوطني الذي اتخذه خلال المفاوضات التي جرت مع شركة مدريكو لتكرير النفط عام ١٩٧١ وكُنت آنذاك أُشارِك في المفاوضات ضمن فريق الدولة اللبنانية إلى جانب صديقي صائب الجارودي، وزير الاقتصاد ورفيقي خليل سالم مدير عام وزارة المالية، وكان هو يشارك في المفاوضات بصفته محامياً عن الشركة. ومما عزّز إعجابي بموقفه ذاك الخيبة التي أصابتني من موقف محامي شركة الآي بي سي لتكرير النفط في الشمال، الشيخ خليل الخوري، عندما كنا نجري مفاوضات مع الشركة وكان في تمثيله للشركة لا

يبدي أدنى استعداد لتفهم مصلحة الدولة اللبنانية.

وكنت أنا الذي طرحت اسم ميشال ضومط، نظراً لمعرفتي به من خلال عضويته في مجلس إدارة المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي الذي كنت رئيساً له. وآثرت فريد روفايل على خلافه من المرشحين الموارنة الذين طرح الرئيس سركيس أسماءهم نظراً لمعرفتي شخصيًا به من خلال عملي رئيساً للجنة الرقابة على المصارف ثم رئيساً للمصرف الوطني للإنماء. وحبّذت صلاح سلمان على سائر المرشحين الدروز الذين طرح أسماءهم نظراً لما عرفته عنه خلال تمرّسه بالوزارة ضمن الحكومة الأولى في عهد الرئيس سليمان فرنجية، حكومة الرئيس صائب سلام، والتي شارك فيها صديقاي صائب الجارودي والياس سابا. وحبّذت أمين البزري على سواه من الذين طُرحت أسماؤهم من الطائفة السنيّة نظراً لما كنت أعرفه عنه من خلال صديقنا المشترك خليل سالم، الذي كان يكنّ له احتراماً كبيراً. وفضّلته على شقيقه فؤاد لاعتبار السن، إذ كنت أميل إلى الأصغر سناً من أجل إضفاء صفة الشباب على الوزراء قدر الإمكان. لم يكن لي معرفة بالدكتور أسعد رزق ولم يكن في جعبتي بديل عنه فرضيت به من غير جدل. أما الدكتور إبراهيم شعيتو فكنت أنا المسؤول عن الإتيان به، ولم يحسم أمره إلا ساعة تشكيل الحكومة. كان المطروح المهندس كامل علي أحمد ممثلاً للرئيس كامل الأسعد. فاعترضت عليه عندما علمت أنه كان مرشحاً في آخر دورة للانتخابات النيابية إلى جانب الرئيس الأسعد. ولما كُنّا نتوخّى إبعاد الطابع السياسي قدر الإمكان عن الحكومة فقد اعتبرت أنّ ارتباطه المكشوف بالرئيس الأسعد سيكون مسيئاً إلى صورة الحكومة من هذه الناحية. سألنا الرئيس الأسعد، وكان معنا في اللحظة الأخيرة من ساعة تشكيل الحكومة في ٩ تشرين الثاني، عن بديل فلم يرشّح سوى الدكتور إبراهيم شعيتو. طلبنا منه التفكير بمرشح آخر يكون اختصاصه غير الطب، نظراً لوجود طبيبين في التشكيلة، فجزم بأنّه لا يملك اسماً آخر، مُردفاً القول: «هذان هما مرشّحاي وإذا لم يلاقيا هوى عندكم فاختاروا من تشاؤون من دون أن تسألوني رأيي». أخذنا ذلك على محمل الإنذار بنفض اليد من الحكومة فقبلنا ترشيحه. وقد وجدنا في دخول شعيتو بعض التمويه على تمثيل الأسعد. وذلك على اعتبار أن شعيتو كان نائباً حتى عام ١٩٧٢ واقترع في دورة ١٩٧٠ لمصلحة الرئيس سركيس خلافاً للرئيس الأسعد الذي اقترع آنذاك لمصلحة سليمان فرنجية.

في اجتماعنا المُطول يوم ٦ كانون الأول اتفقنا على التشكيلة الوزارية (باستثناء الوزير الشيعي الذي حُسم أمره قبل دقائق من إعلان التأليف) وقال لي الرئيس أنّه سوف يجري مشاورات نيابية موسّعة خلال اليومين التاليين، يكون فيها غنى عن مشاورات

أجريها أما بعد التكليف فتكون المشاورات التي يجريها هو للتكليف والتأليف معاً، وأكد لي أن ذلك سيكون مقبولاً في الظرف الاستثنائي القائم. وقد وافقته الرأي على ذلك، وكنت أدرك تمام الإدراك أن الحو السياسي العام في البلاد كان محكوماً بنوع من التفويض المُطلَق للرئيس سركيس، كما كان الجو العربي وربما كذلك الجو الدولي، وأنّ الوزارة المنتظرة هي الوزارة التي يريدها الرئيس، وكان معروفاً أن أي مشاورات تعقد لم يكن يُقصد منها إلا مراعاة جانب المجلس النيابي شكلاً لما في ذلك من تعبير عن احترام لما كان يتيسر من الممارسة الديمقراطية، ولم يكن من الوارد التفريط فيها.

ومساء الثامن من كانون الأول ١٩٧٦ كلفني الرئيس بتشكيل أول حكومة في عهده

حوالى السابعة مساء ذلك اليوم تحدث معي الرئيس سركيس على الهاتف ودعاني إلى الحضور إلى منزله. كان في منزلي في الدوحة جمع من الأقارب والأصحاب. فتطوّع صهري سامي الحص باصطحابي إلى منزل الرئيس في سيارته الصغيرة التي كان يقودها بنفسه.

وفي الثامنة بُلِّغت وسائل الإعلام الرسمية النبأ، فأذاعته الإذاعة اللبنانية، التي كانت تبث من منطقة الصنائع، في الثامنة والخامسة والثلاثين. وعدت إلى منزلي الذي وصلته بعد العاشرة فوجدت حشداً من الأقارب والأصدقاء والصحافيين. فتقبلت من حميع الحاضرين عبارات التهاني والتمنيات وصافحتهم فرداً فرداً، وبعضهم استقبلني بالعناق

تحلق حولي مندوبو الصحف والتلفزيون. وكان النائب عثمان الدنا قد همس في أذني عند مغادرتي المنزل متوجهاً لمقابلة الرئيس: «سوف يطلب الصحافيون منك تصريحاً حاذر من الانبهار أمام كاميرا التلفزيون وحافِظ على رباطة جأشك، لأنّها بالفعل تُبهر». فكانت كلماته ما زالت تطرق أذني عندما جلست لأواجِه مندوبي الصحافة والتلفزيون للمرة الأولى في حياتي فأدليت بالتصريح الآتي الذي أنقله كما ظهر في الصحف صباح اليوم التالي، والذي أوجزت فيه تطلعاتي:

«أشكر فخامة الرئيس على ثقته بتكليفي تشكيل أول حكومة في عهده، وأول حكومة بعد الأحداث الدامية، وأرجو أن أوفّق بتشكيل حكومة تكون بمثابة فريق عمل واحد ينهض بالمسؤوليات المترتبة على المرحلة الدقيقة التي يعيشها لبنان في مستهل عهد نرجو أن يتمكّن من إرساء الأسس لبناء لبنان الجديد. وإذا كان لي من كلمة أقولها في هذه المناسبة، فإنني أوَد أن أهيب باللبنانيين، نوّاباً وأحزاباً وتجمعات، ومختلف

الفئات وبأكثريتهم الصامتة، الالتفاف حول الرئيس والحكومة لكي نتمكن من قيادة لبنان إلى شاطىء الأمان. إنّ لبنان في حاجة إلى التوحيد بعد الفرقة التي أوقعتها الأحداث بين أبنائه، والحكومة ستكون بإذن الله حكومة جمع وتوحيد. ولبنان بحاجة إلى إعادة بناء اقتصاده ومؤسساته ومرافقه، وستكون هذه الحكومة حكومة عمل وبناء. ولبنان اليوم في حاجة أيضاً إلى حل المشاكل والمعضلات التي خلّفتها الأزمة، والحكومة ستكون حكومة التصدّي بالجهد والعمل والإيمان لكل هذه التحدّيات. المطلوب أن نتعاون جميعاً من أجل أن يبقى لبنان موطن المحبة والإخاء وموطن العزّة والسيادة وموطن العدل والمساواة وموطن الأمن والاستقرار. لقد اقتضت منا المحنة أعظم التضحيات وسيقتضي منا الإسلام أعظم التضحيات، وإن من نوع آخر. فإعادة البناء عمليّة طويلة وشاقّة تستوجب من الجهد والتفاني والعمل الدائب ما لن يضن الشعب به على وطنه. وفقنا الله لما فيه خير هذا البلد».

وكانت زوجتي ليلى قد اتصلت بمجرّد تبلغها الخبر بابنتي الوحيدة وداد التي كانت في تلك الفترة تبيت في الجامعة الأميركية في بيروت تحاشياً للمخاطِر الأمنيّة في التنقّل اليومي على الطريق. بالطبع غمَرت وداد نشوة عارمة عندما تبلّغت الخبر، كما أخذت الفرحة زميلاتها من الطالبات الداخليات فأخذن، كما تروي ابنتي، يتناوبن على تجاذبها حتى أنهكنها من التعب

اتصلت بمدير عام رئاسة الوزارة عمر مسيكة ودعوته لمرافقتي في اليوم التالي في الجولة المألوفة على رؤساء الحكومات السابقين. ونظراً لصعوبة الاتصال هاتفياً في ذلك الظرف قمنا بزيارتهم على غير موعد مسبق، معتمدين على أن يكون خبر عرمنا على زيارتهم قد سبقنا إليهم من خلال الصحف والإذاعات وسائر وسائل الإعلام

قُبَيل التاسعة من صباح اليوم التالي وصلنا إلى منزل مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في عرمون، فكان قد غادر منزله إلى مكتبه في دار الإفتاء في بيروت. فلحقنا به إلى هناك. في العاشرة زرت الرئيس رشيد كرامي، وبعده على التوالي الرئيس عبد الله اليافي الذي فوجىء بقدومي، ثم أمين الحافظ وكان يقيم في فندق بريستول، ثم الرئيس تقي الدين الصلح. عرّجت بعد ذلك على مقر رئاسة الوزراء في مبنى مجلس الخدمة المدنية، حيث التقيت بعض المديرين ثم زرت الرئيس رشيد الصلح في محلة برج أبي حيدر. وأذكر أن رشيد الصلح، بعد أن التقط المصورون صورة لي معه وخرجوا، أشار إلى أحد أتباعه بإغلاق الباب علينا ثم التفت إليّ وقال: «عليك أن تلتزم الحذر من أولئك المصورين. فقد التقط لي أحدهم مرّة صورة غادرة قبل أن أتمكن من إكمال هندامي». وكان منزله آنذاك صغيراً ضيّقاً.

وعند الظهر اختتمت جولتي بزيارة الرئيس كامل الأسعد في منزله في قرية بلونة. على رأس جبل داخل المناطق الشرقية، حيث لجأ بعد أن أصبحت إقامته في منطقة بيروت الغربية غير محمودة بسبب مواقفه السياسية.

وفي طريق عودتي إلى منزلي، عرّجت على صيدلية خلدة، التي كنت أتزود منها بمعظم حاجاتي من الأدوية، وما أكثرها، فصادفت الحلاق الذي كان يقيم في قرية حارة الناعمة قبل أن تحتدم معركة الدامور والناعمة، وكنت أرتاد محله لقصّ شعري. وكُنت أراهن على أن لا يشاهدني أحد في ذلك الوضع، أو على أنّ من يشاهدني لن يتعرف إليّ. وبالفعل لم يشاهدني سوى الصيدلي، الذي لم يكن غريباً عني

مساء اليوم التالي، أي في ٩ كانون الأول ١٩٧٦، توجّهت إلى منزل الرئيس سركيس وبعد وصولي استدعى الرئيس كامل الأسعد ليشهد مولد الحكومة الجديدة وللاتفاق معه نهائياً على ممثله في الحكومة ثم استدعى الوزراء المعينين والتقطت الصورة التذكارية التي غاب عنها أمين البزري الذي كان موجوداً خارج البلاد وإبراهيم شعيتو الذي كان موجوداً في الجنوب ولم يكن يتوقع دخوله الحكومة.

بعد سنوات، وتحديداً في أيلول ١٩٨١، وكان قد مضى على خروجي من الحكم نحو سنة، زرت فؤاد بطرس لتهنئته بالسلامة واستعادة العافية بعد عملية جراحية في القلب أجراها في الولايات المتحدة الأميركية، وتوقف في باريس للراحة في طريق عودته إلى بيروت، وكنت آنذاك في العاصمة الفرنسية لحضور اجتماع لمجموعة الاستثمار العربية والدولية التي انتخبتُ رئيساً لها بعد مغادرتي الحكم. قابلني فؤاد بطرس بكثير من العاطفة الصادقة وتدرج في حديثه معي إلى عِتاب المحب قائلاً: «يا حبذا لو أكملت الطريق مع الرئيس سركيس حتى نهاية العهد». فقلت له: «دعك من هذا الحديث يا فؤاد. لا أريد أن أخوض في موضوع قد يكون مزعجاً وأنت ما أنت فيه من حال صحية». فأردف قائلاً: «عندما أعلن الرئيس سركيس لي عزمه على تكليفك بتأليف أول حكومة، ولم تكن معرفتي بك كافية للحكم عليك، قال لي الرئيس إنك مبدئي وصلب الموقف ولكنني لم أتصور أن الصلابة تبلغ بك ذلك الحد الذي يحملك على الافتراق عن الرئيس».

٣ انطلاقة الحكومة

قامت الحكومة الأولى وانطلقت في جو محكوم بحملة حقائق فرضت مسار الحكم في تلك المرحلة وقررت الكثير من النتائج التي طبعت فترة ولاية الرئيس سركيس فيما بعد. أهم تلك الحقائق:

أولاً، إن صيغة الحكومة التي ولدت لم تكن هي الصيغة المطلوبة، وإنما رسا عليها القرار في النتيجة لأن الصيغة المطلوبة لم تكن ميسورة التحقيق في ذلك الظرف. لذلك لازمت مولد الحكومة وانطلاقتها فكرة عامة هي أنها كانت حكومة «انتقالية مؤقتة» وما جاءت إلا لتملأ فراغاً ولتمهد لقيام الحكومة المطلوبة. وكان الانطباع السائد، والذي عكسته بعض الأنباء والتعليقات الصحافية، أن العمر المقدر للحكومة لن يتجاوز الستة أشهر. وقد ترسخ هذا الانطباع عندما أعطى المجلس النيابي الثقة للحكومة ومنحها صلاحيات تشريعية استثنائية تنتهي بنهاية حزيران ١٩٧٧. فاقترنت رؤية عمر الحكومة المرتقب في الأذهان في شكل طبيعي بفترة الصلاحيات الاستثنائية التي طلبتها الحكومة وأقرها المجلس النيابي. كان هذا هو الانطباع العام في الوسط السياسي، وكان هو التفكير الذي باشرنا العمل في ظله. وهكذا لم أقدم على التخلي عن منصبي رئيساً لمجلس إدارة المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي ومديراً عاماً له، وذلك من قبيل الاحتفاظ بعمل استأنفه عند خروجي من الحكم.

ثانياً، كان من الواضح في تلك المرحلة أن الثقة العامة محليًّا وعربيًّا ودوليًّا كانت تنصبّ كليًّا على شخص الرئيس سركيس. ، ولم يكن لي أو للحكومة وجود فعلي إلا بقدر ما كنا أعواناً له. كان ذلك طبيعيًّا. فمجرّد انتخابه رئيساً يعبّر أساساً عن الثقة في شخصه، والظرف الذي جاء فيه الرئيس جعل الناس يرون فيه خشبة خلاص من المحنة

العاتية التي كان لبنان مسرحاً لها. وكان تعديل الدستور من أجل تقديم موعد انتخاب رئيس جديد معبّراً في الحقيقة عن الأمل السائد يومئذ في أن يؤدي مجرد اختيار رئيس جديد، حتى قبل أن يستلم مهامه، إلى فتح آفاق جديدة للحل خارج إطار النزاع المسلح. فكان من الطبيعي أن يمحضه الجميع ثقتهم ويعلقون عليه كامل الآمال، ولو أن التطورات التي أعقبت الانتخاب كانت مخيبة للآمال، إذ شهدت تدهوراً مريعاً في الأوضاع الأمنية. فلا عجب إذا اعتبرت الحكومة أنها حكومة الرئيس سركيس، وإذا اعتبرت الثقة التي أحرزتها الحكومة في مجلس النواب أنها ثقة في الرئيس سركيس، وإذا اعتبرت الصلاحيات التشريعية الاستثنائية التي أولاها المجلس إلى الحكومة تجسيداً للتفويض الواسع الذي كان يتمتع به الرئيس سركيس داخلياً، إن على صعيد المجلس النيابي أو على صعيد الشعب عامة، تماماً مثلما كانت مبادرة العرب في قمتي الرياض والقاهرة إلى إنشاء قوة عربية ووضعها تحت إمرته مباشرة وإنشاء لجنة رباعية عربية ووضعها في تصرفه هي أيضاً تعبيراً عن التفويض الفوي الذي يتمتع به عربيًا. ولا أنسى ما ذكره أمامي الرئيس صائب سلام مرة في جلسة خاصة، وكان في معرض انتقاد الرئيس على عدم اتخاذه مواقف حاسمة، إذ قال ما معناه: «لقد أعطينا نحن المسلمين، الرئيس سركيس ما لم نعطه لرئيس قبله، بدليل قبولنا بك أنت رئيساً للحكومة لمجرد كونك رفيقاً له وربما صورة عنه، وذلك أملاً منا بأن يمكّنه ذلك من اتخاذ المواقف التي يراها في سبيل إنقاذ البلاد مما كانت تتخبط فيه من أوضاع متردية. فمجرد قبولنا بك، مع أنك لم تكن تملك رصيداً سياسياً متميزاً عن رصيد الرئيس سركيس، كان ينطوي على تنازل منا عن مبدأ المشاركة في الحكم بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، أو على الأقل تعليقه، تدعيماً لموقف الرئيس سركيس في مجابهة الظروف العصيبة التي تجتاح لبنان». ذلك الواقع كنت وزملائي عند الانطلاق في الحكومة نعيه كل الوعي ونتصرّف تبعاً لذلك

ثالثاً، فرضت معطيات الظرف ما يشبه توزيع الأدوار بين الرئيس سركيس وبيني، ومعي الحكومة، إذ انصرف الرئيس إلى متابعة تنفيذ مقررات الرياض وملاحقها مع اللجنة العربية الرباعية، التي كانت تشارك فيها مصر والمملكة العربية السعودية والكويت على مستوى السفراء وسوريا التي كان يمثلها ضابط كبير هو محمد الخولي، وانصرفت أنا إلى الاهتمام بشؤون الإنماء والإعمار وشؤون الناس اليومية. بالطبع كان توزع الأدوار بيننا على ذلك النحو بالمعنى النسبي. فالرئيس كان في الوقت ذاته ضالعاً معنا كذلك في كل ما كنا نعمل، كما كُنت أتابع معه كل التطورات المتعلقة بتنفيذ مقررات الرياض والقاهرة. كنا نعيش جوًّا يوحي بأنّ صفحة الأحداث الدامية قد طُويت، أو أنها على

وشك أن تُطوى نهائيًا مع تطبيق مقررات الرياض والقاهرة، وأننا بالتالي على عتبة مرحلة مرشحة لأن تضج بالحركة والنشاط في مجالات إعادة البناء والإعمار والإنماء، كما هي مرشحة لأن تشهد حسماً هادئاً وتدريجيًا لأهم القضايا السياسية التي كانت مدار نزاع وصراع بين الفئات اللبنانية، وذلك من خلال ما سيصدر عن الحكومة من مراسيم اشتراعية بعد استجلاء مواقف مختلف الأطراف وآرائهم. ولقد انعكس هذا الجو في تكوين الحكومة اللاسياسي كما انعكس في البيان الوزاري الأول الذي غلب عليه الطابع الاجتماعي والاقتصادي والإعماري.

رابعاً، حفلت الأشهر القليلة التي سبقت انتخاب الرئيس سركيس والتي أعقبته بتطورات أمنية وسياسية بالغة الأهمية، خرجت منها صورة جديدة عن خريطة التحالفات السياسية في لبنان. فعندما ولدت الحكومة الجديدة كانت الجبهة اللبنانية وسوريا في جانب، ومعهما الرئيس سركيس بقدر بيّن، وكانت الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في الجانب الآخر، ومعهما الإسلام السياسي، المتمثل إلى حد ما بالتجمع الإسلامي، بقدر محدود. وكان واضحاً أن توازن القوى كان يرجّح كفة الفريق الأول المعزز بقوة الشرعية اللبنانية وبقوة الوجود العسكري السوري داخل قوات الردع العربية. وكنت مقتنعاً أن الغلبة لا يجوز أن تكتب لفريق على فريق لما قد يترتب على مثل تلك الغلبة من اختلال في التوازن الوطني في لبنان، مع ما قد يستجرّ هذا الاختلال من عواقب إن سلم منها الوطن في المدى القصير فلن يسلم منها في المدى الأبعد. والمحنة التي ما برح يعيشها لبنان منذ انفجار الأحداث عام ١٩٧٥ تشهد بما يمكن أن تجر إليه الانقسامات الفئوية فيه. فوجدتني معنيًا، عن قصد أو عن غير قصد، بالتعويض عن الخلل الحاصل بما كنت أملك من قوة الشرعية بصفتي رئيساً للوزراء، وبالتالي بصفتي صاحب توقيع له موقعه الحاسم في المسائل الأساسية.

خامساً، اكتشفنا عند انطلاق الحكومة أنّ هناك «حطاً أحمر» إسرائيليًا يمنع السلطة اللبنانية من التمدد جنوباً. فقد رافق انطلاقة الحكومة تقدّم مبرمج لقوّات الردع العربية، وبخاصّة القوّات العربيّة السورية المنضوية تحت لواء قوّات الردع العربيّة، على مختلف الجبهات في عملية انتشار كان الرئيس سركيس اتفق مع القيادة السورية على خطة له قبل قيام الحكومة. وتخلل هذا الانتشار صدامات مع قوّات «الحركة الوطنية» والتنظيمات الفلسطينية، كما تخللها خطر صدام مع إسرائيل في الجنوب. وذلك إذ دخل بضعة عشر جندياً سورياً بلدة كفرتبنيت في منطقة النبطيّة في ١٩٧٧/١/٢٣، فثارت ثائرة إسرائيل وأخذت تنذر بالويل والثبور وتهدد وتتوعّد. ونقلت جريدة «السفير» بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٧ خبراً مسرّباً من السفارة الأميركيّة يفيد «أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة نصحت لبنان

بالتروّي في إدخال قوّات الردع العربيّة إلى الجنوب في الوقت الحاضر، لأنّ ذلك يستتبع ردّة فعل من إسرائيل ويُشكّل حجّة للدخول إلى الأراضي اللبنانية». وكنّا قد تبلّغنا هذا الحرم من القائم بالأعمال الأميركي جورج لاين قبل يومين في لقاء ضمّني والرئيس سركيس. وقد ردّتْ وسائل الإعلام السورية على الحملة الإسرائيلية بالرفض، إذ جاء في التعليقات: «سنهمل الضغط والابتزاز والتهديد الأرعن». وصدرت الصحف اللبنانية بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٩ تحمل تهديدات جديدة من مسؤولين إسرائيليين، منهم آلون وشارون، وجاء على لسان مصدر إسرائيلي مسؤول أنّ مهلة انسحاب السوريين من منطقة النبطيّة تنتهي بعد أيام معدودة. وقد قام الرئيس سركيس بزيارة للرئيس الأسد في ١٩٧٧/٢/٢ في هذا الصدد، فصدر على أثر اللقاء حبر يفيد «إنّ الرئيس أكّد أنّ القوّات السورية هي بأمرة الرئيس سركيس، وستتوجّه إلى أقصى نقطة في الجنوب إذا طُلب منها ذلك».

هكذا تمّت المعالجة للعاصفة المفتعلة من إسرائيل. فبعد عودته من دمشق، أصدر الرئيس سركيس، بصفته مسؤولاً عن قوّات الردع العربيّة، أمراً لها بإحلاء بلدة كفرتبنيت شمالاً.

وهكذا أيضاً اكتشفنا وجود خط أحمر إسرائيلي، لا تعترض عليه الولايات المتحدة الأميركية، يحجب الجنوب عن أي تحرك فاعل للسلطة اللبنانية بواسطة قوّات الردع العربيّة.

كان هذا الجو الذي انطلقنا في كنفه عند قِيام أول حكومة تألفت في عهد الرئيس سركيس.

وكانت باكورة أعمال الحكومة سلسلة من المراسيم الاشتراعية والمراسيم التنظيمية، لعل أهمها تلك التي تمّ بموجبها إنشاء مجلس الإنماء والإعمار، وإنشاء مصرف الإسكان، واستحداث نظام لضمان التوظيفات ضد المخاطر غير التجارية في وزارة المالية، ووضع مشروع المنطقة المصرفية الحرة موضع التطبيق، وفتح باب الاستقالة أمام ضباط الجيش ومن ثَم إقالة من يُراد إقصاؤهم عن المؤسسة العسكرية بنهاية فترة محددة، وغيرها من النصوص ذات المفاعيل البنيوية.

الصحافة: أول حاجز في طريق الحكومة

منذ اليوم الأول من ممارستي المسؤولية عكفت على معالجة الوضع الإذاعي. فالإذاعة الرسمية انقسمت خلال الأحداث إلى محطتين، إحداهما، وهي الإذاعة الأم،

تبث من مركز محلة الصنائع في بيروت وتعكس وجهة نظر الحركة الوطنية وحلفائها، والأخرى تبث من محطة الإرسال في عمشيت في الشمال، وتعكس وجهة نظر الجبهة اللبنانية. فكان عليّ، لا بصفتي رئيساً للوزراء فحسب وإنما أيضاً بصفتي وزيراً للإعلام، أن أوحّد المحطتين في إذاعة واحدة في أسرع ما يمكن لكي يعود المواطن إلى سماع صوت واحد للشرعية. وكانت أنشئت إلى جانب الإذاعة الرسمية إذاعات خاصة غير مرخّص بها هي إذاعة صوت لبنان، التي تتحدث باسم حزب الكتائب اللبنانية وإذاعة صوت لبنان العربي، التي تتحدث باسم حركة الناصريين المستقلين (المرابطون)، وإذاعة فلسطين، التي تتحدث باسم المقاومة الفلسطينية. فكان عليّ العمل على إلغاء تلك الإذاعات لأن في وجودها تحدياً للشرعية وخروجاً عليها، فضلاً عن أنها عرضة لأن تتحول في أي لحظة إلى وسيلة للمهاترات والمشاحنات بين أطراف النزاع وسبيلاً لشحن النفوس وتوتير الأجواء.

توجّهت صباح أول يوم عمل، أي صباح العاشر من كانون الأول، إلى القصر الجمهوري في بعبدا حيث اجتمعت بمدير عام وزارة الإعلام رامز الخازن بحضور مستشار الوزارة رضوان مولوي. ولم يكن بد من عقد ذلك الاجتماع في بعبدا نظراً إلى أن رامز خازن هو من أتباع الرئيس سليمان فرنجية المقرّبين وكان لذلك يحاذر المجيء إلى منطقة بيروت الغربية. وبعد مناقشة تخللتها لحظات من العسر والشدّة توصلنا إلى قرار بربط المحطتين الرسميّتين معاً بحيث تكون البرامج واحدة مع الاحتفاظ مؤقتاً بالعاملين في المحطتين كلٍ في موقعه ريثما نتوصّل إلى معالجة شافية لانقسامهم. وخرجت من الاجتماع مبشّراً بأن المواطنين سيعودون إلى الاستماع إلى برامج موحّدة من الإذاعة اللبنانية ابتداءً من صباح الأحد، أي بعد يومين فقط. ومن بعبدا هبطت إلى مكتبي في وزارة الإعلام حيث عقدت اجتماعاً مطولاً مع رؤساء أقسام الوزارة لأكمل ما بدأته في بعبدا. ولم أبلغ مكتبي في رئاسة الوزارة حتى بُعيد الظهيرة. وكان مكتب رئاسة الوزراء لا يزال في مبنى مجلس الخدمة المدنية، حيث مكثنا في انتظار ترميم مقر رئاسة الوزراء في السراي بعد أن تعرضت للقصف قبلاً.

في ١٤ كانون الأول ١٩٧٦، في الوقت الذي كانت اللجنة الرباعية العربية تعقد أول اجتماع لها مع الرئيس سركيس، والذي خصص للبحث في تنظيم عمليّة جمع الأسلحة الثقيلة من مختلف الأطراف، كنتُ أعقد اجتماعاً مع الشيخ بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب، في مكتب جانبي داخل قصر بعبدا. وكانت تلك أول تجربة شخصيّة لي مع الجميّل الأب.

وبعد تداول كلام المجاملة الذي أفاض فيه الشيخ بيار، بادرته بالقول إنني دعوته

للاحتماع لأطلب منه المعاونة على تحقيق ثلاثة أمور: أولاً، التوقف عن استيراد البنزين وسائر مواد الوقود التي كان يستوردها حزبه عن طريق جونية، فذلك من اختصاص الدولة ثانياً، إيقاف العمل بكل المرافىء غير الشرعية التي نبتت على طول الخط الساحلي إلى الشمال من بيروت، فذلك يحرم الخزينة العامة من أهم مواردها، أي الرسوم الجمركية ثالثاً، إيقاف صوت لبنان، إذاعة حزبه الخاصة وغير الشرعية.

لم ألقَ كثير عناء في إقناع الشيخ بيار بضرورة التوقف عن استيراد مشتقات النفط ووعدني بالنظر جديًّا في إقفال الموانىء الخاصة غير الشرعية. أما صوت لبنان فقد خاض معي في موضوعه نقاشاً طويلاً. قال إنّ هناك إذاعات أخرى غير شرعية تعمل في لبنان، وتحديداً صوت لبنان العربي وصوت فلسطين، فأكدت له أنني قبل الاتصال به أجريت اتصالاً مع إبراهيم قليلات، زعيم الفريق الذي يدير إذاعة صوت لبنان العربي فقطع لي وعداً بأن يوقف إذاعته قبل ساعة من توقف صوت لبنان، ووعدت الشيخ بيار بالسعي إلى إيقاف صوت فلسطين في أسرع ما يمكن، وطلبت منه التعهّد بإيقاف صوت لبنان في حال نجاحي في تحقيق ذلك.

فردّ الشيخ بيار بمطالبتي بأن أعطي صوت لبنان الترخيص اللازم لمتابعة العمل على أسس قانونية وشرعية. فأجبت على هذا الطلب بالقول أن ليس هناك نظام للترخيص لإذاعات خاصة في لبنان، ثم إنّ هناك مصلحة أكيدة في إيقاف البث من صوت لبنان ريثما يدرس هذا الأمر، خصوصاً وأنّ وجود الإذاعات الخاصة هو مظهر من مظاهر التفكك والانهيار التي لازمت حرب السنتين وسيكون لتغييب هذه المظاهر أطيب الأثر في نفوس المواطنين الذين يتوقون إلى عودة مظاهر الشرعية كاملة. يضاف إلى ذلك أن الترخيص لطرف ما سوف يستتبع حتماً الترخيص لأطراف أخرى، وهذا مما سيؤدي إلى نشوب ما يشبه الحرب الإعلامية عبر الأثير، وليس في ذلك أي مصلحة مع انبلاج عهد جديد يرجو الجميع أن يكون عهد سلام مقيم.

طرح الشيخ بيار آخر ما في جعبته قائلاً: «لكن صوت لبنان يسلك سياسة إعلامية إيجابية. فلو تسمعه هذه الأيام فإنّك ستلاحظ أنّه يدعو إلى المحبّة والوئام والالتفاف حول السلطة الشرعية». فقلت له: «يا شيخ بيار، أنتم أولاً وآخراً حزب. وقد تكونون إيجابيين يوماً وسلبيين يوماً آخر، تبعاً لما ترونه من مقتضيات سياسية. لذلك أرجو أن تتفهّم إصراري على ضرورة إقفال صوت لبنان». فافترقنا على وعد منه بالنظر في الموضوع وإعطائي جواباً خلال أربعة أيام أو خمسة على أبعد تقدير.

وعند خروجه من الاجتماع صرّح الشيخ بيار قائلاً: «نحن بالتفاهم مع الدولة

وبالحوار نرى أن لا شيء يمنع استمرار الإعلام في صوت لبنان ولو إعلاماً تجارياً على غرار إذاعة مونت كارلو. إذا أعطتنا الدولة أوامر بإقفال الإذاعة فلن نتأخّر دقيقة واحدة عن ذلك. وإذا تفاهمنا مع الدولة يمكن أن تستمر الإذاعة إذ لا مانع من أن يكون صوت لبنان من على أرض لبنان في الوقت الذي نرى الصحف المأجورة تصدر في لبنان بصوت من الخارج».

ولم يلبث أن جاءني الجواب ذلك اليوم من خلال تصريح لمدير إذاعة صوت لبنان قال فيه: «ما دام صوت لبنان يستوحي خدمة لبنان والحقيقة فيه، فلن نسمح لأحد بأن يُخرسه». وكان هو الجواب النهائي. ولم يأتني رد آخر حتى بعد أن سعيت مع قيادة المقاومة الفلسطينية فأقفلت إذاعتها في لبنان، ولو أنها استأنفت البث مباشرة من دمشق.

وبعد مدّة التقيت سمير صبّاغ، المسؤول الثاني في حركة «المرابطون» بعد إبراهيم قليلات فقلت له بين الهزل والجد: «لماذا لا توجّهون موجة إذاعتكم لتضرب موجة الكتائب. هكذا نتخلص منكم ومنهم معاً». بالطبع لم يكن على استعداد لذلك.

لم يكن للوزارة من العمر أسبوع واحد عندما تلقت أول صدمة عنيفة، وكانت في الميدان الإعلامي أيضاً. ففي ١٦ كانون الأول (ديسمبر)، وفي الوقت الذي كانت الحكومة تعقد اجتماعها الأول بعد تشكيلها، والذي أقرت فيه مشروع بيانها الوزاري، داهمت عناصر مدنية مسلّحة مكاتب ثلاث صحف هي المحرّر وبيروت والدستور، وأمعنت في المكاتب تفتيشاً وتخريباً. أُسقط في يدنا، ووقعنا في غاية الحرج. ولم تُجدنا مراجعاتنا لقيادة قوات الردع العربية أي نفع. والصحف المعنية كانت معروفة بميولها إلى العراق.

في اليوم التالي طلب نقيب الصحافة رياض طه الاجتماع بي وأبلغني استنكار الصحافة الشديد وطالبني بالعمل على تصحيح الوضع. فلم أملك أكثر من التأكيد على اهتمامنا بالموضوع وتصميمنا على عمل المستطاع، وإنّنا في انتظار نتائج التحقيق في المسألة الذي تجريه قيادة قوات الردع العربية.

في ذلك اليوم أي في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) عقدت اللجنة الرباعية اجتماعها الثاني، وظهرت بنتيجته أول بادرة اختلاف في وجهات النظر حول تفسير بعض بنود اتفاق القاهرة مع المقاومة الفلسطينية.

هذا في الوقت الذي كنت متوجّهاً فيه إلى دمشق لمقابلة المسؤولين السوريين في أول لقاء سيكون لي معهم.

انطلقت من بيروت برًّا حوالى العاشرة والنصف قبل الظهر، وكان في استقبالي

على الحدود اللبنانية السورية في جديدة يابوس رئيس مجلس الوزراء السوري اللواء عبد الرحمن خليفاوي ووزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية أديب ملحم ووزير الدولة للشؤون الخارجية عبد الكريم عدي ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء حسين قويدر. وفي الطريق إلى دمشق سألني الرئيس خليفاوي داخل السيارة عن الحال في لبنان. فقلت له إن الحال في تحسن مستمر، ولم يعكرها في الآونة الأخيرة سوى المداهمات التي تعرّضت لها بعض الصحف. فأردف يقول: «هذا لا يجوز. هذا عمل غير معقول». ومن خلال لقاءاتي مع الرئيس خليفاوي تكوّن عندي اقتناع بأنه رجل مستقيم وفاضل.

بعد أن تناولت طعام الغداء مع رئيس الوزراء السوري والوزراء في قصر الضيافة، استقبلني الرئيس حافظ الأسد مع الرئيس خليفاوي، ودام اجتماعي معه نحو الساعة ونصف الساعة، تحدّثت معه خلالها في تطورات الوضع العام في لبنان وفي موضوع الجولة التي كنت أعتزم القيام بها على عواصم الدول العربية القادرة على مساعدة لبنان في تمويل برنامج إعادة البناء والإعمار الذي تتأهب الحكومة لمباشرته وبالطبع توقّفت عند موضوع المداهمات التي تعرّضت إليها الصحف اللبنانية واسترسلت في التّشديد على خطورة الحدث في وسط كالوسط اللبناني الذي تعوّد تقديس الحريّات وفي مقدمها الحريّة الصحافيّة. فطرح الرئيس الأسد عليّ بعض الأسئلة على سبيل الاستفسار عن حقيقة ما حدث وتفاصيله، ثم انتهى إلى القول إنّ المسألة بسيطة ولا تعصى على قيادة قوّات الردع العربية. ودعاني إلى ملاحقة الموضوع معها.

في اليوم التالي صدرت جريدة «السفير» بعنوان يفيد أن «رئيس الحكومة يعود من دمشق خائباً».

ثم توالت عمليات الدهم للصحف. فغداة عودتي من زيارتي دمشق، تعرضت جريدة السفير للدهم، ثم لحقت بها النهار واللوريون لوجور والنداء وأخيراً اللواء. وكُنت يومها في زيارة إلى المملكة العربية السعودية. ولعلّ جريدة «العمل» الناطقة باسم حزب الكتائب اللبنانية ظلّت وحدها تصدر خلال تلك الفترة.

ولقد أدلى الأمين القطري لمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي، عاصم قانصوه بتصريح صحافي معبّر في ١٩٧٦/١٢/٢٩ قال فيه: «بعد أن نالت الحكومة الجديدة ثقة المجلس النيابي بإجماع الأكثرية الساحقة من النواب التي حضرت جلسة الثقة، يجب على الحكومة أن تفرض رأيها، ويكون عاملاً توجيهيًا لما تبقّى من الصحافة اللبنانية، لأن ذلك يساعد على تكريس الأمن والاستقرار اللذين يأتيان في طليعة اهتمامات المواطنين. فأسلوب المبالغات والمغالطات الذي كانت تلجأ إليه الصحافة اللبنانية فيما مضى أدّى

إلى أوخم العواقب. وإذا كان البعض يقولون بأن فرض الرقابة الذاتية هو المخرج الوحيد لحل مشكلة الصحف المتوقفة عن الصدور فإننا نقول إن الرقابة الذاتية فشلت في السابق وستفشل اليوم لأنها كانت تزيد الأمور تعقيداً والأوضاع الأمنية والسياسية بلبلة واضطراباً».

وهكذا يبدو أن هذا التصريح كان من جهة يدعو الحكومة إلى ممارسة الرقابة المباشرة على الصحف، ومن جهة ثانية يشترط تطبيق الرقابة للإفراج عن الصحف المتوقفة عن الصدور.

كان لعجزي عن معالجة مسلسل المداهمات التي تعرضت إليها الصحف وقع الصدمة في نفسي في تلك المرحلة المبكرة من تمرسي بمسؤوليات الحكم. ولكن مع الصدمة شعرت وكأنما كان وراء الأكمة ما وراءها، كأنما كان بين الرئيس سركيس وسائر المسؤولين العرب نوع من التفاهم حول الوضع الإعلامي عامة، والوضع الصحافي خاصة، لم أكن على اطلاع عليه. ولعلّه تمّ على هامش قمة القاهرة في لقاءات لم أحضرها. وقد تعزز هذا الشعور لديَّ عندما لم ألمس حماساً خاصاً من الرئيس سركيس في التصدي لما تعرضت إليه الصحف ثم عندما عرض عليّ موضوع المرسوم الاشتراعي الأول فيما بعد، والذي فرضت بموجبه الرقابة القاسية على وسائل الإعلام وفي مقدمها الصحف. وفي الواقع أن الصحف التي تعرّضت للمداهمة بقيت معطّلة ولم تعاود الصدور إلا بعد صدور المرسوم الاشتراعي القاضي بفرض الرقابة الصحافية.

في أي حال، لم يكن الرئيس سركيس يكنّ الكثير من الود للصحافة. وقد اكتشفت هذه الظاهرة، ولم أكن أعرفها فيه، عندما منع دخول المراسلين الصحافيين إلى حرم القصر الجمهوري لتغطية أخباره، فباتوا يرابطون عند آخر نقطة سمح لهم بالوصول إليها على الطريق المؤدية إلى القصر، فنشأ ما أصبح يعرف في لغة المرحلة بحاجز الصحافة، حيث كانوا يستوقفون زوار القصر فيستوضحونهم ويستصرحونهم. وعندما تدخلت مع الرئيس من أجل السماح لهم بدخول حرم القصر، كما جرت العادة قبلاً، رفض الاستجابة رفضاً قاطعاً، بنبرة وشت بشيء من الاشمئزاز وربما السخط لسبب لم أعرفه.

في ١٦ كانون الأول ١٩٧٦ عقد مجلس الوزراء أول جلسة رسمية له، بعد الجلسة القصيرة التي عقدها ساعة تأليف الحكومة، والتي كُلفت خلالها شخصياً بإعداد البيان الوزاري بالتعاون مع الوزير فؤاد بطرس.

طغى على الجلسة جو من العفوية. فرحب الرئيس بالوزراء وأعرب عن أمله بأن

يكون عهد تلك الحكومة فاتحة صفحة جديدة في تاريخ الوطن اللبناني وأكد على التبعات الجسام الملقاة على عاتقها نظراً للدور الذي ينتظرها في العمل على انتشال البلاد من المحنة التي كانت تتخبط فيها. وتناول الحديث غير وزير في مواضيع شتى. وأمام تكرار لقب «فخامة» عند مخاطبة الرئيس و «دولة» عند مخاطبتي، استهجنت الأمر فتدخلت مقترحاً إلغاء كل الألقاب والاكتفاء بكلمة «السيد» تسبق ذكر أي من المسؤولين أُسوة بما درجت عليه كثير من بلدان العالم، بما فيها بعض البلدان العربية. فكانت الخيبة نصيبي عندما تلقيت الجواب من الرئيس شخصيًّا إذ اعترض قائلاً إن اللقب ليس ملكاً لنا وحدنا وإنما هو ملك الرؤساء السابقين جميعاً، وبالتالي ليس من المناسب إلغاء الألقاب.

وعرضتُ في تلك الجلسة نص مشروع البيان الوزاري الذي كنت قد أعددته فلم تستغرق مناقشته وقتاً طويلاً نظراً لأنه كان مختصراً نسبياً وقاصراً على العموميات. لكن المجلس توقف عند عبارة كنتُ قد أدخلتها في المشروع تلزم الحكومة العمل على إلغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش. فدار نقاش كانت خاتمته التسليم بإلغاء العبارة مع التفاهم على ضرورة العمل في الممارسة على مراعاة المبدأ المطروح أي إلغاء الطائفية في الوظيفة، قدر الإمكان.

في اليوم السابق لعيد الميلاد، انعقد مجلس النواب للاستماع إلى بيان الحكومة ومناقشتها، وفي نهاية الجلسة منحت الحكومة ثقة شبه اجماعية. وأذكر أن العجب كان يتملّكني إذ كنت أغادر مقر المجلس متسائلاً: أي نظام هو هذا الذي يتيح لرئيس الجمهورية أن يأتي من المجهول برئيس للوزراء ويؤمن له إجماعاً نيابيًّا؟

عقد مجلس الوزراء أول جلسة له بعد نيله ثقة المجلس النيابي ومعها الصلاحيات التشريعية الاستثنائية، يوم السبت في ١٩٧٧/١/١ وفي هذه الجلسة دفع الرئيس في اتجاهي نص مشروع المرسوم الاشتراعي القاضي بفرض الرقابة على الصحف بواسطة الأمن العام. فقرأته وتوجّهت إليه بالكلام الخافت مستغرباً: «ما هذا؟ وعلامَ العجلة؟ دعنا نتبصّر بالمشروع ونناقشه جانباً قبل عرضه على مجلس الوزراء». فأومأ إليّ برأسه قائلاً: «لا مناص من هذا المشروع». والتفت إلى الوزير بطرس، ودعاه لإبداء رأيه لي. فثنّى الوزير على كلام الرئيس. ولما شعر الرئيس سركيس أنني غير مقتنع، انحنى نحوي وقال بما يشبه الهمس: «صدقني، لن نستطيع الإقلاع على غير هذه البداية: لن تكون لجنة عربية رباعية إلى جانبنا، ولن تكون قوات ردع عربية في تصرفنا، ولن تقدم المعونات الإعمارية الموعودة لنا، ما لم نقدم على هذه الخطوة».

فطرح المشروع على مجلس الوزراء، وتمّت الموافقة عليه بالإجماع. وكان السؤال الوحيد الذي طرحه أحد الوزراء يتعلّق بما إذا كانت إدارة عملية الرقابة يجب أن تناط بالأمن العام أم بوزارة الإعلام. وقد حسمتُ الجدل حول هذه النقطة إذ تدخلت قائلاً: إنني أفضل إناطة الأمر بالأمن العام، فأنا على غير استعداد لمثل هذه الممارسة بصفتي وزيراً للإعلام. ثم إن الاعتبار الأساسي الذي قضى بفرض الرقابة كان أمنياً.

في ١٩٧٧/١/٦ أدليت بتصريح أشرح فيه الموقف من الرقابة على الصحف. وقد قلت فيه، فيما قلت: «أولاً وقبل كل شيء أود أن أؤكد بأن الحكومة حريصة على صيانة الحريات التي يكفلها الدستور، وذلك انطلاقاً من المبدأ الذي اعتنقه لبنان منذ فجر الاستقلال حتى اليوم، وهو أن الحرية هي بمثابة الركيزة والأساس للنظام الديمقراطي الذي نؤمن به، وهي التي تهيّىء للبنان دوره الرائد في الانفتاح على العالم، وتجعل منه ساحة للحوار وموئلاً لكل مضطهد.

«إلا أن التدبير الذي اتخذته الحكومة بفرض الرقابة على المطبوعات قد جاء في الحقيقة نتيجة للحالة المؤلمة التي وصلنا إليها في لبنان، والتي أظهرت الوقائع وللأسف أن موقف بعض الصحف كان من بين الأسباب التي أسهمت في إثارة الفتنة، واضطراب حبل الأمن في البلاد. ولا شك أن الإمعان في مثل هذه المواقف من شأنه أن يهدد مسيرة السلام ومشاريع البناء والإعمار التي بدونها لا يمكن بناء لبنان الجديد.

«وطالما طلعت علينا بعض الصحف في السابق بعناوين مثيرة وأخبار مختلقة ومضخّمة لا تخدم المصلحة العامة في شيء، بل هي في معظمها دعوة إلى التفرقة وإثارة النعرات وخدمة أغراض خاصة، فضلاً عن تعرضها لهذه أو تلك من الدول العربية الشقيقة أو الدول الصديقة التي تربطنا بها روابط أخوية ومصالح مشتركة، يجب أن لا نفرّط بها بل علينا أن نسعى جميعاً في سبيل الحفاظ عليها بل ودعمها لتزداد متانة ووثوقاً.

«إن لبنان خارج اليوم من محنة عادت عليه بالدمار والخراب، لذلك فإن إطلاق العنان لبعض الأقلام غير المسؤولة من شأنه أن يعرقل مسيرة السلام، وأن يحول بالتالي دون تنفيذ ما وعدت به الدول الشقيقة والصديقة من بذل الجهود والمساعدات لتوطيد الأمن وإعادةً تعمير لبنان. لذلك فإن علينا أن نعي هذه الحقيقة، وعلى حملة الأقلام أن يكونوا على مستوى المسؤولية، وفي طليعة المجندين لتوفير الأجواء السليمة التي بدونها لا يمكن أن تعود الحياة والعافية إلى بلدنا.

«وإذا كان المرسوم الاشتراعي الخاص بمراقبة المطبوعات، قد أناط الأمر بالمديرية العامة للأمن العام، فما ذلك إلّا لارتباط الموضوع أساساً بقضية الأمن

والسلامة العامة، وبضرورة الحرص على عدم الإفساح في المجال لبعض الأقلام المغرضة من الافتراء على قوات الأمن العربية والتجريح بها.

«إنني إذ أؤكد مجدداً حرص الحكومة على صيانة الحريات، أشير إلى أن هذا التدبير إنما يستهدف في الواقع الحفاظ على الحرية المسؤولة، بحيث لا يطغى عليها أي التزام آخر سوى التزام مسؤولية الفكر المنبثقة من مصلحة الوطن، والحيلولة بالتالي دون استغلال الحرية من أجل إشاعة الفوضى وإثارة الفتنة في البلاد.

«إن كرامة إخواننا العرب هي من كرامتنا وإن في طليعة ما تهدف إليه الحكومة من خلال هذا المرسوم الاشتراعي، الحرص على الحفاظ على وطننا لبنان، وتجنّب كل ما من شأنه أن يثير أي خلاف لا سمح الله بين الدول العربية الشقيقة، وتكريس دور لبنان الرائد في جمع الشمل وإشاعة الألفة بين الأشقاء العرب».

في اليوم الثاني من السنة تبلغ نقيب الصحافة رياض طه نص المرسوم الاشتراعي الرقم ١، فسارع إلى مطالبة أصحاب الصحف المحتجبة استئناف إصدار صحفهم والتجاوب مع السلطة في ما اتخذت من اجراء، وذلك في الاجتماع الذي عقد في مقر نقابة الصحافة. وصرح النقيب طه على الأثر أن أوضاع البلاد العامة تقتضي من الجميع التضحية والتعاون مع المسؤولين بروح إيجابية. وقد استأنفت أكثر الصحف المحتجبة الصدور في العاشر من ذلك الشهر.

كانت ممارستنا الرقابة الصحافية في واقع الأمر بائسة. وقد أطلقت فيضاً من الانتقادات والمراجعات اليومية من الصحف المتظلمة كما من نقابة الصحافة ونقابة المحررين. فقد كان الخبر عينه يُحذف من جريدة ويُبقى عليه في جريدة أخرى. فاتهمت الحكومة بالمحاباة والتحيّز وعدم الدراية. وأذكر أنني دعيت يوماً للمثول أمام لجان نيابية لمناقشة هذا الموضوع. وقد تعاقب على الكلام عدد من النواب، فحملوا جميعاً بشدة متناهية على الحكومة وسوء ممارستها للرقابة. وفي نهاية المناقشة وجدتني عاجزاً عن الرد على الحملة لأنها كانت عمليًّا محقّة. فلم أجد ما أجيب به سوى القول: «على السادة النواب أن يحمدوا الله على عدم اتقاننا فنّ الرقابة على الصحف. فنظامنا مبني على الحرية ولا متّسع فيه لأي قيدٍ عليها. فسلام على النظام يوم نتقن الرقابة». وكانت انتقادات النواب تنصبّ على ممارسة الرقابة وليس على مبدأ الرقابة. ولو كان لديهم اعتراض على مبدأ الرقابة، لكان بإمكانهم إلغاء المرسوم الاشتراعي الذي أوجدها، ذلك لأن مسؤولية التشريع تبقى من اختصاص مجلس النواب ولو فوض أمرها في مجالات محددة ولفترة محددة لمجلس الوزراء.

لا بد لي في معرض الحديث عن الرقابة على الصحف من أن أروي حادثة طريفة وقعت لي. دخل عليّ في مكتبي الصحافي سمير منصور ذات صباح، وكان في ذلك الحين مندوباً لأحدى الوكالات الصحافية، وقال إنّه يفكّر في تطوير عمله من مجرّد ناقل للخبر إلى محلل صحافي. وهو يفكّر لهذه الغاية في كتابة افتتاحية لنشرة الوكالة على صفحتها الأولى تحلل أهم أخبار اليوم. فما إن سمع منّي كلمات التشجيع له على ذلك، حتى بادرني بالسؤال: «وعمَّ أكتب اليوم مثلاً». فرحت أحدّثه في موضوع كان يهمّني ذلك اليوم، وراح هو يدوّن ما أقول. ومساء ذلك اليوم جاءني سمير في منزلي في الدوحة حاملاً، على جاري عادته، نسخة من نشرة وكالته، وضمنها الكلام الذي أمليته عليه وإنّما باسم أحد رجال السياسة المعروفين. فاستغربت الأمر وسألته: «هذا كلامي أنا، وكان يُفترض أن يظهر في تحليلٍ افتتاحي لنشرة الوكالة. فكيف أصبح تصريحاً بلسان أحد السياسيين؟». فقال سمير إنّ الموضوع راق له، وأنّه كان يخشى ألاّ تنقله الصحف إذا كان تحليلاً لوكالة. فحتى لا يضيع هباءً، تحدّث هاتفيًّا مع ذلك السياسي وسأله عمّا إذا كان يُمانِع في نقل تصريح عن لسانه بالمعنى الذي أعدّه للوكالة. فقال الرجل السياسي أن لا مانع لديه. وصباح اليوم التالي جاءني سمير في مكتبي وهو مضطرب، ممتقع الوجه، فسألته عن الخبر فقال: «إنّ ذلك السياسي غاضب غضباً شديداً». فاستغربت متسائلاً: «ولكنك قلت إنّك أمّنت موافقته على نسب الكلام إليه». فأجاب: «إنّه ليس غاضباً لنسب الكلام إليه، وإنّما لحذف الرقابة جملتين من الكلام تُرك مكانهما بياضاً».

جولة عربية من أجل الإعمار

كان عليّ في بداية ممارستي المسؤولية أن أقوم بجولة على بعض العواصم العربية لغرضين: الأول التعرّف إلى القادة العرب والثاني شرح حاجات لبنان الإعمارية والإنمائية وطلب المعونة من أجل مواجهتها من ضمن خطة عمل محددة.

كان المناخ السائد في لبنان آنذاك أن صفحة الأحداث الدامية قد طويت إلى غير رجعة، وأن المرحلة المقبلة هي تالياً مرحلة ترسيخ أسباب الوفاق بين أبناء المجتمع الواحد وتحصين مرتكزات الأمن والاستقرار في البلاد. وهذا يستوجب العمل على ترميم ما خرّبته الأحداث وإعادة بناء ما دمّرته جولات العنف الهوجاء وإعادة الحياة والنشاط لمرافق الإنتاج والخدمات التي أوقعتها ظروف الأزمة في حال من الشلل الكلي أو الجزئي، وإلى كل ذلك تعويض الاقتصاد الوطني ما فاته، أو على الأقل بعض ما فاته، من نمو وتقدم خلال فترة الأحداث العاصفة وبسببها، وذلك عن طريق تحديث وسائل

الإنتاج وأساليبه وتطوير نوعيّاته في مواكبة متطلبات العصر والتجاوب مع مقتضياته.

وكنتُ وضعت للرئيس الياس سركيس بناء على طلبه، حتى قبل أن يتجه تفكيره لتكليفي تأليف أول حكومة في عهده، تصوّراً لبرنامج إعماري يحدد الحاجات وحجم النفقات المطلوبة وسياسة الحكومة اللبنانية وتوجهاتها على صعيد الإعمار والإنماء. هذا التصوّر عرضته في مجلس الوزراء وحملته إلى عواصم الدول العربية التي يعوّل لبنان على دعمها ومساعدتها في هذا المضمار.

أما مجموع النفقات المقدرة للبرنامج فكان في حدود الخمسة عشر مليار ليرة لبنانية تقريباً.

كان من الطبيعي أن تكون الزيارة الأولى التي أقوم بها خارج لبنان إلى دمشق. وقد تمّت هذه الزيارة في ١٨/١٢/١٩٧٦، التقيت خلالها الرئيس حافظ الأسد في حضور رئيس الوزراء اللواء عبد الرحمن الخليفاوي. وقبل انطلاقي في طريق العودة إلى بيروت عرّجت على منزل وزير الخارجية عبد الحليم خدام لتهنئته بنجاته وقرينته من محاولة اغتيال تعرّض لها.

في اليوم التالي يمّمتُ شطر جدّة في زيارة للمملكة العربية السعودية، حيث اجتمعت بولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز، وانتقلت منها إلى الكويت حيث اجتمعت بولي العهد الشيخ جابر الأحمد ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد. وصباح السبت في ٢٥/١٢/١٩٧٦ توجّهت إلى القاهرة، حيث التقيت الرئيس أنور السادات ومعه نائبه حسني مبارك ورئيس الوزراء ممدوح سالم. ومن القاهرة انتقلت إلى ليبيا للقاء رئيسها معمر القذافي. ثم عدت إلى بيروت لأستأنف جولتي في العاشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، وكانت محطتي الأولى في بغداد حيث استقبلني طه معروف محيي الدين واجتمعت بنائب الرئيس صدام حسين. ومن العراق توجهت إلى البحرين ثم قطر وأبو ظبي ومسقط (عُمان).

كنتُ خلال تلك الجولة أتحدث مع المسؤولين العرب في تطورات الموقف على صعيد النشاط الذي كانت تقوم به اللجنة الرباعية مع الرئيس سركيس، والإجراءات المتخذة لتثبيت الوضع الأمني، وكنتُ أشرح سياسة الحكومة وتوجهاتها العامة في شتى الميادين، لأخلص من ثم إلى الحديث في شيء من الإسهاب عن برنامج الحكومة الإعماري والإنمائي، مركّزاً على الرهان الذي يعقده لبنان على العون العربي في هذا المضمار.

كنتُ خلال كل تلك اللقاءات ألقى من جلسائي تفهماً واهتماماً واسعاً وأسمع منهم

كلمات التشجيع وأحياناً كلاماً عاماً يعبّر عن الاستعداد للمساعدة والدعم.

سمعت من الأمير فهد بن عبد العزيز في جدة كلاماً مشجعاً بنبرة صاحب القرار الحازم. وشعرت بحرارة خاصة في استقبال المسؤولين الكويتيين لي. ولعلَّ معرفتهم بأنني قضيت أكثر من سنتين في الكويت، مستشاراً مالياً لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ما بين ١٩٦٤ و١٩٦٦ كانت هي الحافز لذلك، ولو أن نوعية العمل الذي كنتُ أتولاه في الصندوق لم تتح لي الاتصال الشخصي بأي منهم مرة واحدة طوال إقامتي في الكويت. هذا برغم أن الشيخ جابر كان آنذاك، بحكم كونه وزيراً للمالية، رئيساً لمجلس إدارة الصندوق الذي كنت أعمل فيه.

أما اجتماعي مع نائب الرئيس العراقي صدام حسين فقد سادته أجواء ودية، ولكنني كنت مطالباً خلاله بتولي أكثر الكلام، إذ كان جليسي يلتزم الصمت خلال معظم الوقت، محدّقاً النظر في وجهي كأنما يستقرؤه أو يمحّصه أو يتفحصه، وهو إبان ذلك منصت إلى حديثي بتأدب ظاهر.

أما أمير البحرين فهو حسن الوفادة طيب النفس، يشعرك في بشاشته وانفتاحه منذ اللحظة الأولى وكأنك أمام صديق قديم.

وأما أمير قطر فيتميز عن سائر الحكام العرب بجوّ العمل الذي يسيطر على مكتبه، تدخل عليه وكأنما تدخل على رجل أعمال، لا بل كأنما أنت في حضرة رئيس مجلس إدارة أو مدير عام لمؤسسة كبيرة. فهو يتقدم إليك من وراء منضدة للكتابة تتكدس على جانب منها مجموعة من الملفات.

وأذكر أنني عند وصولي قطر كان في استقبالي، كما في أكثر المحطات التي توقفت فيها خلال جولاتي العربية، رجال السلك الدبلوماسي العربي وأعيان الجالية اللبنانية في البلد الذي أدخله، وفي هذه الحالة وجوه اللبنانيين المقيمين في قطر. وكان بين المستقبلين اللبنانيين لي الدكتور فريد فليحان، وهو أستاذ الطب واختصاصي الأمراض الصدرية في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، وكان خلال تلك المرحلة يمضي فترة محدودة في قطر في مهمة طبية. فما إن وصلت مقر الضيافة، حيث حللت، حتى كان الدكتور فليحان في أثري يحمل رزمة من الأدوية. كان على معرفة بمعاناتي من مرض الربو، فجاءني بالعدة كاملة، وراح يشرح لي ما يجب أن أفعل فيما لو شعرت بالضيق بسبب تبدل الأجواء والمناخات في تنقلاتي: فهذا شراب عليك بملعقتين كبيرتين منه، وهذه حبوب تتناول خمساً منها دفعة واحدة في حال استعصاء نوبة المرض الخانق، وحذارِ أن تتوقف عن تناول الحبوب فجأة إذا ما شرعت بجرعة كبيرة منها، فعليك عند

ذاك بالتخفيف من الجرعة تدريجياً على امتداد كذا من الأيام، وهذه نفاخة من نوع جديد تساعدك على تحطي حالة الشدة المفاحئة، إلخ. . والدكتور فليحان هو الطبيب النطاسي الكبير، والإنسان الأكبر الذي توثقت رابطة المحبة بيني وبينه إلى حيث بتّ أعده في مقدم الأصدقاء ومن أعزهم على قلبي، ناهيك بالاحترام الذي أكنّه له طبيباً عالماً.

وأما الإمارات فلا يبارحك الشعور، وأنت تعبر مطارها الأنيق وتدخل المدينة الجميلة، بأنك في واحة وسط الصحراء، يأهلها قوم من كرام العرب، يعون عروبتهم ويتمسكون بها وهي تحكم تصرفاتهم وعندما تلتقي رئيس الاتحاد الشيخ زايد تدرك السبب.

وأما الرئيس المصري أنور السادات فكان يهمه خلال اللقاء معي الاستفسار عن تفاصيل ما كان يجري في لبنان، خصوصاً على صعيد ما تمَّ الاتفاق عليه في قمة القاهرة قبل نحو ثلاثة أشهر. وعندما شرعت في شرح تصورنا لخطة العمل المطلوب على الصعيد الإعماري والإنمائي أنصت لي طويلاً من غير مقاطعة، وكانت لحظات شعرت فيها وكأنه لم يكن يصغي إليّ وإنما كان تائه الفكر. وما إن أنهيت كلامي في الموضوع حتى بادرني بالقول: «هذا تفكير سليم. يا حبذا لو نستطيع أن نطبق جزءاً يسيراً من مثله هنا في مصر». فأوحى لي بهذا القول وكأنما كان يشكو من ضعف التركيز على دور القطاع الخاص في بلده مصر بالمقارنة مع الحال في لبنان، ومن شدة الارتهان في السياسة الاقتصادية المتبعة في مصر للدور المركزي المطلوب من الحكومة المصرية، كل ذلك نتيجة التجربة الاشتراكية التي خاضت مصر فيها من قبل. وكان مشروعي يلحظ للقطاع الخاص دوراً أساسياً في الإعمار والتنمية. وأما أعوان السادات الذين حضروا مقابلتي معه، وبخاصة نائبه حسني مبارك ورئيس وزرائه ممدوح سالم، فلم يحاولا التدخل في الحديث على الإطلاق، تاركين الحديث كله للسادات.

وأما زيارتي إلى ليبيا فأقلّ ما يُقال عنها أنها كانت في طابعها تختلف اختلافاً بيّناً عن كل ما عداها.

استقبلني في مطار طرابلس الغرب الرجل الثاني في ليبيا الرائد عبد السلام جلود. فَقُدمت لي كل مراسم التشريفات، من فرقة الموسيقى العسكرية التي عزفت النشيدين الوطنيين اللبناني والليبي، إلى استعراض حرس الشرف، إلى السير على البساط الأحمر من المنصة حتى مكان اصطفاف المستقبلين الرسميين من المسؤولين الليبيين ثم ممثلي السلك الدبلوماسي العربي ثم وجوه الجالية اللبنانية. ولقد ارتكبت خطأً إجرائياً لعدم

سابق معرفة بأصول المراسم والتشريفات، إذ كان من المفترض أن أمشي وراء ضابط الشرف فمشيت أمامه، الأمر الذي يجب أن يكون قد أربكه وحيّره. وعندما أدركتُ خطئي شعرت بالخجل.

ومن المطار رافقني السيد جلود إلى قصر الضيافة، حيث عقدنا أول جلسة محادثات تناولت خلالها ما تناولت من مواضيع في سائر العواصم العربية. ولم يلبث الرائد جلود أن استأذن بمغادرتي لبعض الوقت قائلاً إنه سيعود لمرافقتي إلى لقائي مع العقيد القذافي عندما يبلّغ موعده. وبعد بضع ساعات عاد جلود إليّ من غير تحديد للموعد. فعقدنا جولة ثانية من المحادثات كانت معظمها تكراراً لما جرى التداول فيه في الجولة الأولى. ولم يلبث أن غادرني مجدداً على أمل العودة بعد تحديد موعد اللقاء مع العقيد. ثم عاد مساء فجلسنا معاً نشاهد العقيد يلقي خطاباً تاريخيًّا على شاشة التلفزيون، ولازمني جلود إلى أن جاء الخبر بالتوجّه فوراً إلى مقابلة العقيد القذافي. وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة والدقيقة الأربعين، أي قبيل منتصف الليل.

شعرت بأن اللقاء كان غير متكافىء. فالعقيد القذافي بدا في أحسن حالته، فيما أنا كنت في حال من التعب بعد يوم طويل من الحركة.

تحدثت بما جئت للكلام فيه، وأعارني العقيد أذناً صاغية، وجاملني ببعض الأسئلة حول تطورات الموقف في لبنان. وفي نهاية المقابلة، وكانت الساعة قد بلغت الدقيقة الثلاثين بعد منتصف الليل تقريباً، خاطبني قائلاً إن ليبياً على استعداد لمساعدة لبنان على النحو اللازم. وقال إن مستودعات العتاد العائدة لقوى الأمن في ليبيا جاهزة لتزويد لبنان وقوى الأمن الداخلي بكل ما قد يتوفّر فيها. وكنت قد حدّثت العقيد القذافي عن حاجة قوى الأمن الداخلي في لبنان إلى كل أنواع التجهيزات، من السيارات إلى أجهزة اللاسلكي إلى الملابس إلى البندقية. فالتفت إلى الرائد جلود وأشار عليه بالعمل على تلبية طلباتنا بقدر ما تسمح به الإمكانات المتاحة.

وفي طريق عودتنا إلى قصر الضيافة، اقترح الرائد جلود أن نتقدم بلائحة مفصلة باحتياجاتنا كي يصار إلى درسها والعمل على تلبية ما يمكن منها. فاتفقنا على إيفاد ضابط من قوى الأمن الداخلي فور عودتي إلى لبنان فيحمل إلى ليبيا لائحة دقيقة باحتياجات قوى الأمن ويبحث فيها مع المسؤولين الليبيين. وفي قصر الضيافة سألني الرائد جلود عن الساعة التي أرغب فيها مغادرة ليبيا في اليوم التالي، فقلت التاسعة صباحاً. فوعد بالمجيء عند الثامنة والنصف لاصطحابي إلى المطار.

جاءني الرائد جلود في اليوم التالي عند الحادية عشرة، ورافقني إلى المطار، حيث

أُجريت لي مراسم للوداع مثل تلك التي أجريت لي عند الاستقبال. وما أن اعتلينا المنصّة وفرغت الفرقة الموسيقية من عزف النشيدين الوطنيين اللبناني والليبي، حتى تقدم منا ضابط الشرف وأدى التحية والسيف في يده، واستدار كي ألحق به على إيقاع الموسيقى العسكرية، فما كان من الرائد جلود إلا أن لمزني بيده في جانبي هامساً: دعنا نتجاوز هذه التشكليات. وافقته الرأي فسرنا في اتجاه الطائرة فيما كان الضابط يسير في الاتجاه المعاكس غير دارٍ أن أحداً لا يتبعه. هكذا كان لي فصل مع ضابط الشرف عند الدخول كما عند الخروج. فماذا عساه فكّر بي؟

توجّهت ساعة وصولي إلى بيروت للتّو لمقابلة الرئيس الياس سركيس. فأطلعته على حصيلة رحلتي وأكّدتُ على وجوب إيفاد ضابط من قوى الأمن الداخلي فوراً إلى ليبيا لاستقدام ما يمكن من العتاد الأمني. اتصلت من مكتبه بمدير عام قوى الأمن لأبلغه الخبر وأطلب منه ترشيح ضابط للمهمة فاقترح العقيد سليم درويش. فأشرت عليه بأن يطلب من العقيد درويش التوجّه في اليوم التالي إلى ليبيا لأداء المهمّة. وهكذا كان. ولكن الضابط الموفد عاد بعد نحو خمسة أيام ليبلغنا أن مهمّته لم تكن المراجع الأمنية قد تبلغتها عند وصوله إلى العاصمة الليبية. وقد طرق الكثير من أبواب المسؤولين، ولكنه لم يفلح في تحقيق أية نتيجة ايجابية. وأمام إلحاحه في المراجعة، تبلّغ أن الأمر غير ناجز، وأن الأفضل أن يعود إلى لبنان، على أن يتبلّغ فيما بعد إشعاراً بأنسب المواعيد لقدومه إلى ليبيا من أجل إتمام مهمته. وتوقف الاتصال في هذا الموضوع عند هذا الحد.

هذه الجولات العربية كانت في المحصلة قليلة الجدوى عمليًّا. ذلك لأن المرحلة التي افترضنا أنها مرحلة إعمار وبناء، بعدما طويت صفحة الأحداث إلى غير رجعة حسبما تبدّى لنا، سرعان ما ظهر أنها لم تزل محكومة بالعوامل السياسية والأمنية. فلم يمض وقت طويل قبل أن تتوقف اللجنة العربية الرباعية عن العمل بعدما وضع الرئيس سركيس محضراً بما تمَّ التفاهم عليه داخل اللجنة فيما يتعلّق بتفسير نصوص اتفاق القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية وبكيفية تطبيقها. فلما عرض هذا المحضر على أعضاء اللجنة العربية لتوقيعه، إشعاراً منهم بالموافقة على مضمونه وبالتزامه، أعرب بعضهم عن عدم الاستعداد لتوقيعه. وهكذا انفرط عقد اللجنة تحت وطأة تطورات الموقف في المنطقة العربية وانعكاسها على معطيات الوضع السياسي والأمني في لبنان. ولمسنا في السياق ذاته إحجاماً من الدول العربية الشقيقة القادرة على المساعدة، فلم نتلق ما كنا نتوقع من الدعم المادي لخطة عملنا الإعمارية والإنمائية، وبقي سيل المساعدات المرتقبة أسير حدود ضيقة لا تروي غليلاً.

جولة في بابل السياسة اللبنانية

منذ اللحظة الأولى لتسلّمي رئاسة الحكومة حرصتُ على التعرّف إلى أقطاب السياسة اللبنانية وأفكارهم، فتبيّنت ما بينهم من هوّات سحيقة من التناقض في المنطلقات والمفاهيم والتطلّعات والرهانات. كلٌ يتحدّث بلغة، حتى لتخال نفسك أمام بابل من المدارس السياسية.

قمت بجولة واسعة من الزيارات شملت القادة الروحيين لجميع الطوائف اللبنانية الكبرى، فالتقيت مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، ورئيس المجلس الشيعي الأعلى السيد موسى الصدر، والبطريرك الماروني مار أنطونيوس بطرس خريش، وشيخ عقل الدروز الشيخ محمد أبو شقرا، ومطران الروم الأرثوذكس في بيروت غفرائيل الصليبي، وبطرك الروم الكاثوليك مكسيموس حكيم، وكاثوليكوس الأرمن، وغيرهم. كما طفتُ على الزعماء السياسيين، بدءاً برؤساء الوزراء السابقين صائب سلام وعبد الله اليافي وتقي الدين الصلح وأمين الحافظ ورشيد الصلح، ورئيس مجلس النواب كامل الأسعد، والرئيس السابق للمجلس عادل عسيران، والرئيس سليمان فرنجية، ورئيس حزب الكتائب بيار الجميّل الذي التقيته في القصر الجمهوري في بعبدا. وأمّا كمال جنبلاط فقد اجتمعت به على مائدة غداء خاصّة.

أكثر تلك المقابلات غلب عليها طابع المجاملة، ولو تخللها جميعاً حديث سياسي حول تطورات الوضع العام. وإذا كان لي أن أتوقف عند بعض ما دار مع الذين التقيتهم من أحاديث، فإنني أذكر لقائي مع الرئيس صائب سلام الذي اغتنم المناسبة ليتحدث عن التطلّعات الكبيرة التي يعقدها المسلمون على الرئيس الياس سركيس للنهوض بالبلاد ممّا وقعت فيه من تشرذم ومحنة، مردفاً أنّ هذا تحديداً هو ما حمل المسلمين على التسليم باختيار رئيس الجمهورية لي رئيساً للحكومة من خارج الحلبة السياسية، خصوصاً وأنّهم يرون في شخصي صورة عنه، أي عن رئيس الجمهورية، وامتداداً له. لا أخفي أنني يومها وجدت الملاحظة جارحة إذ توحي بأنّ في وجودي تنازلاً، ولو شاء الرئيس صائب سلام في الحقيقة أن ينطلق من هذا القول ليحثني، ويحضّ الرئيس سركيس من خلالي، على العمل على تحقيق المرتجى منّا.

ولقد تأثّرت لمشهد الرئيس عبد الله اليافي، إذ كانت أمارات التردّي في حالته الصحيّة العامّة قد بدأت تظهر بعض الشيء على محيّاه وعلى حركاته وحتى على حديثه في بعض الأحيان. ولا أنسى من حديثه ما وجّهه إليّ من كلمات طيّبة صادقة متمنياً لي التوفيق في المهمّة الجسيمة التي كُتب عليّ أن أضطلع بها. ثم استطرد يتحدث عن

تجربته، ليختم كلامه بالقول إنّه لم يكن يطيق صبراً على الاستمرار طويلاً في الحكم فيعمد إلى الاستقالة. لذلك فإنّ عهود الحكومات الكثيرة التي ترأسها لم تكن لتتجاوز التسعة أشهر أو العشرة.

أمّا تقي الدين الصلح فما كان يطول الحديث معه حتى ينتقل بك إلى الكلام عن القضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين ومواقف الغرب منها. وكنتُ دوماً في لقاءاتي معه أشعر منه بالمودّة.

وأمّا الدكتور أمين الحافظ فقد زاملته لفترة من الزمن في الدراسة الجامعيّة. فكان الحديث في لقاءاتنا الأولى يتطرّق إلى أيام تلك التجربة المشتركة. وعند الحديث عن السياسة، كنت ألمس بين كلماته الجرح الذي خلّفته تجربته الخاطفة في الحكم داخل نفسه.

وأمّا الرئيس كامل الأسعد فكان الحديث معه يتّشح بالتركيز والاختصار، خالياً من الاسترسال فكانت لقاءاتي معه، خصوصاً في البداية، قصيرة عموماً وقاصرة على مواضيع محددة. فكنتُ أشعر وكأنما اللقاء معه محكوم بجدول أعمال.

وأذكر من الزيارات التي قمت بها لرجال الدين لقائي بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٨ مع الإمام موسى الصدر في مقر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في منطقة الحازميّة، وكان إلى جانبه نائبه الشيخ محمد مهدي شمس الدين. كان حديثه معي وديًّا للغاية ومشجّعاً إلى أبعد الحدود. وقد تطرّق إلى أوضاع الجنوب والمطالب الإسلاميّة، مؤكّداً على الأمل المعقود على العهد الجديد في معالجة قضايا الوطن والناس بعد محنة حرب السنتين. ولا أنسى في الختام قوله، بعد هنيهة من التردد: «أود بعد كل هذا أن أعرب لك عن عتاب بسيط. لماذا ألّفتم حكومة ثُمانية ولم تؤلّفوا حكومة عشرية. فلو فعلتم لساويتموننا بسوانا، فلو جئتم بعشرة لكان هناك وزيران من الموارنة ووزيران من السنّة ووزيران بدلاً من وزير واحد من الشيعة». فلم أجد ما أجيب على هذا العتاب الرقيق وإنما المحرج سوى إبراز تذكرة هويتي أمامه ثم أعلّق مداعباً أنّ في الحكومة وزيران من الشيعة (فأنا مسجل في قيود النفوس شيعيًّا لأمر يتعلق بقاعدة الإرث واختلاف الاجتهاد حولها بين المذهبين السني والشيعي في حال كحالي لا يكون فيها بين الذرّية ذكر). فضحك الإمام الصدر كثيراً، وانتهى الأمر عند هذا الحد. وقد أدلى الإمام الصدر بتصريح إثر الاجتماع قال فيه: «لقد أحسست ورفاقي على أثر هذا اللقاء بمزيد من الثقة. حيث وجدناه، كما عهدناه، صريح اللهجة، صادق القول، واضح الرؤية...».

وأكثر الذين زرتهم عادوا فزاروني في منزلي في الدوحة بعد فترة وجيزة. قمت

بهذه الجولة من اللقاءات فيما كمال جنبلاط معتكف عن الممارسات السياسية بفعل الانتكاسة التي حلّت بمسيرة «الحركة الوطنيّة» التي كان يتزعّمها، وذلك من جرّاء افتراقها في الموقف عن السياسة السورية في لبنان وصدامها عسكريًّا مع قوّات الردع العربية التي كانت القوّات العربيّة السورية تشكّل عمودها الفقري. كانت هذه القوّات تتقدم تحت راية الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة في شتى المناطق اللنانية، فاشتبكت مع التنظيمات المسلّحة التابعة للحركة الوطنيّة، ومعها بعض التنظيمات الفلسطينية، عند نقاط عدّة من خط سيرها.

ومن مفارقات تلك الحقبة أنّ الحركة الوطنيّة، بزعامة كمال جنبلاط، كانت تصادم القيادة السورية فيما كانت الجبهة اللبنانية، تغازلها. ومما يذكر في هدا الصدد أن وفداً من الجبهة اللبنانية، قوامه الرئيس سليمان فرنجية والشيخ بيار الجميّل، زار دمشق في ١٩٧٧/١/١٨، حيث التقى الرئيس حافظ الأسد، ولدى عودته إلى بيروت صرّح الشيخ بيار الجميّل قائلاً: «كلما تعرّفنا إلى الرئيس الأسد، أحببناه واحترمناه. هناك أناس تحبهم ولا تحترمهم، وهناك أناس تحترمهم ولا تحبهم، وهناك أناس تحبهم وتحترمهم في آن واحد. الرئيس الأسد نحبه ونحترمه».

جاءني يوماً صديق قديم هو أمين علامة، وكان آنذاك مديراً عاماً لأحد المصارف في بيروت، وسألني عن سبب عدم اجتماعي مع كمال جنبلاط. فأبديت له ترحيبي بلقائه في المكان والزمان اللذين يختارهما. فعاد إليّ في اليوم التالي مقترحاً أن أُلبّي ورئيس الحركة الوطنيّة دعوة إلى الغداء من رجل الأعمال سليم خير الدين في منزله. فرحّبت بذلك. وكان اللقاء في ١٩٧٧/١/٥

دخلت منزل صاحب الدعوة ظهراً، فوجدت أنّ جنبلاط سبقني إليه. انتحيت والزعيم الوطني زاوية من غرفة الاستقبال وكان بيننا حديث متشعّب حول معطيات المرحلة وتطورات الموقف. وكان جليسي حريصاً على الوقوف على رأيي في القضايا الأساسية المطروحة. وقد شعرت بالارتياح يعتلي قسمات وجهه عندما استيقن من التزامي الواضح وحدة لبنان وعروبته واحترامي المطلق للحريّات العامّة. وكان من مجمل كلامه بادي القلق على مصير لبنان في وحدته وعروبته ومصير الحريّات فيه، خصوصاً بعد حملات الدهم التي تعرضت لها الصحف وبعد صدور المرسوم الاشتراعي الذي قضى بفرض الرقابة على وسائل الإعلام كافة.

وبعد ساعة من الزمن دعينا إلى مائدة الغداء، وكانت عامرة بشتى أنواع المأكولات، وكلها مفعمة بقطع اللحوم والأسماك والدجاج. ولم يكن مضيفنا يعلم

بأنني، تماماً مثل كمال جنبلاط، من النباتيين المتزمّتين، لا أقرب شيئاً مما كان معروضاً أمامي. وسرعان ما لمحتُ ثلاثة صحون ملأى بأصناف المأكولات النباتيّة مرصوفة أمام كمال جنبلاط. استأذنته بمشاركته طعامه، فرحّب، لا بل سُرّ لهذه الزمالة غير المتوقّعة في الطعام بيننا. فانكببنا على ثلاثة صحون، تاركين جملة المائدة السخيّة لأمين علامة وصاحب الدعوة سليم خير الدين ليتوليا أمرها.

خلال الأيام التالية تبلغت من عدد من الأصدقاء المشتركين ارتياح كمال جنبلاط الكلّي للقائه معي، وتمنّيه أن تتكرر لقاءاتنا مستقبلاً.

أمّا بشير الجميّل فقد تعرّفت إليه عن غير اللقاء الثنائي. فلقد دُعيت لحضور ندوة في النادي اللبناني للسيارات في الكسليك، على مقربة من جونية، حول «لبنان الجديد» دعا إليها مجلس كسروان الثقافي. وقد شارك في الندوة إلى بشير الجميّل النائب الدكتور زكي مزبودي وماجد، نجل صبري حمادة الرئيس الأسبق لمجلس النواب، والمحامي شاكر أبو سليمان رئيس الرابطة المارونية.

سمعت بشير الجميّل يقول: «نرفض صيغة ١٩٤٣ لأننا نرفض الاستمرار موحّدين شكلياً ومنقسمين واقعياً. ونسعى إلى صيغة جديدة توحّد فعليًّا. فبينما كان زعماؤنا يتغنّون بالوحدة الوطنية والتعايش الأخوي كان انقسامنا يزداد يوماً بعد يوم... شاركتُ شخصياً في قتل الصيغة السابقة وطعنتها بخنجر في صدرها ودفنتها ورميت التراب على نعشها ووضعت حرّاساً على باب قبرها حتى لا تقوى على القيام مرّة ثانية... سقط الميثاق بفعل عاملي الزمن والأحداث. وعوض أن نتفق حيال هذا الموضوع اختلفنا، فالنصف الذي كان يريد تغيير الميثاق أصبح يتمسّك به، والنصف الذي كان يتمسّك به بات ينقضه». (وكنت أنا أصرّ على التمييز بين الميثاق الوطني وصيغة النظام. فالميثاق الوطني هو عهد عيش مشترك بين اللبنانيين، وهذا العهد لا يسقط إلا إذا سقطت فكرة لبنان الوطن. أما صيغة النظام فتبقى خاضعة للتطوير واستطراداً للسقوط).

ويردف بشير الجميّل قائلاً: «ما هي الصيغة التي ندعو إليها؟ بات واضحاً أنّ الوحدة المركزيّة أدّت إلى تضارب في الصلاحيّات والمسؤوليّات أسهم في تفجير التناقضات. لذلك نبحث عن وحدة لامركزية تسهم في إخماد التناقضات. وطبيعي أن تشمل اللامركزيّة الشؤون الإداريّة والأمنيّة والمواقف السياسيّة والأحوال الشخصيّة والبرامج التربويّة... إنّ اعتماد لبنان صيغة الوحدة اللامركزيّة لا تحتمه الجغرافيا بل طبيعة الإنسان بكل جوانبها، وتنبثق من هذه التعدديّة التي تُغني وجودنا... هناك تعدديّة دينيّة... وطائفيّة... وقوميّة... وثقافيّة وتربويّة... وإثنيّة... واجتماعيّة شاملة

تتحدّر من الواقع الديني والحضاري والاقتصادي ومن التوزيع الديمغرافي على المحافظات». وهو يتصوّر النظام قائماً على انتخاب «كل محافظة هيئتها التمثيليّة ومحافظها مع عمدته، مقابل جيش موحّد وبرلمان مركزي وحكومة مركزيّة ورئيس واحد لدولة واحدة». ويعتقد أنّ هذا النظام من شأنه أن يمكّن «المسيحي من أن يمارس حضارته المسيحية والمسلم حضارته الإسلامية دون مضايقات متبادلة».

هذه الدعوة للامركزيّة السياسيّة كان الفريق الوطني يعتبرها باباً يفضي إلى التقسيم. وقد برز التناقض بين التيّارين في مناظرة تلفزيونيّة بين الشيخ بيار الجميّل والرئيس صائب سلام في أواخر آذار (مارس) ١٩٧٧، إذ سأل بيار الجميّل خلال السجال: «هناك فريق سياسي لا يرى غير صيغة اللامركزيّة السياسيّة نظاماً بديلاً... فما رأيكم بهذا النظام». فكان جواب الرئيس سلام: «أنا دعوت ولا زلت أدعو إلى لبنان الواحد لا اللبنانَيْن، وكل ما يعطّل توطيد دعائم هذا اللبنان الواحد فأنا ضده، وأعتقد أن اللجوء إلى اللامركزية السياسية من شأنه أن يعطل قيام لبنان الواحد واستمراره. وأنا ضدّه...».

وكان صدر للرئيس كميل شمعون تصريح بتاريخ ١٩٧٧/١/١ طرح فيه النظام الفدرالي، وذلك إذ قال: «من أجل راحة الجميع ومنع الاحتكاك والعودة إلى أسباب الصدام وتعريض حياة المواطنين إلى الأخطار، يجدر بكل منطقة أن تكون مستقلة استقلالاً ذاتيًا وقابلة للعيش بإمكاناتها وحدها، وتتحمّل ميزانية مشاريعها.... لكن لا نريد أن يتبادر إلى ذهن أحد أن اللامركزيّة تعني التقسيم وإنّما تهدف إلى بقاء البلاد واحدة موحدة، كما هي الحال في الولايات المتّحدة الأميركية وسويسرا».

وعقدت الجبهة اللبنانية خلوة في «سيدة البير» دامت ثلاثة أيام، أصدرت على أثرها بياناً بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٣ ضمّنته قرارات تنظيميّة وهيكليّة تتعلّق بعملها كجبهة، ولكنها لوّحت أيضاً إلى أنّها «اتّخذت مقررات أرجأت إعلانها، وهذه المقررات تدور على مسائل ثلاث: أولاً، كيفيّة تأمين الحياة الكريمة في لبنان. ثانياً، اعتماد تعدديّة المجتمع اللبناني في تراثاته وحضاراته أساساً للبنان السياسي الجديد بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وبخاصّة ما يتعلّق منها بالحريّة والشؤون الثقافيّة والتربويّة والعدالة الاجتماعيّة والروحيّة. ثالثاً، بناء علاقات الدولة مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصّة». وفي هذا الإعلان تبنٍّ واضح للعمل على تحقيق اللامركزيّة السياسيّة من غير استخدام اللفظة.

وكان موقفي من المواضيع المطروحة واضحاً وصريحاً. ففي أول حديث تلفزيوني

عقدته، وكان ذلك في ١٩٧٧/١/٢٢، قلت: «نحن مع اللامركزيّة الإداريّة إلى أبعد الحدود. أمّا اللامركزيّة السياسيّة فنعتبرها ضرباً من ضروب التقسيم أو خطوة في اتجاهه». وكنت في هذا الموقف ألتقي مع التجمّع الإسلامي الذي يتصدّره صائب سلام والحركة الوطنية التي يرأسها كمال جنبلاط.

وفي لقاء كان لي مع نقابة المحررين في ١٩٧٧/١/٢٦، قلت: «إنّ بناء الدولة القادرة والعادلة هو القاسم المشترك الذي يجب أن يلتقي عليه جميع اللبنانيين».

هكذا كان بابل السياسة في لبنان كانت تكثر اللقاءات داخل كل فريق، وكادت تنعدم اللقاءات بين مختلف أطراف النزاع. كأنما كان كل يغنّي على ليلاه. وهذا السجال غير المتفاعل دخلت عليه أيضاً لغة العنف، كأنما لتذكر بمرحلة حرب السنتين التي كان يريد اللبنانيون طي صفحتها. فمن انفجار سيارة ملغومة في المنطقة الشرقية (طلعة العكّاوي)، إلى صدامات بين تنظيمات فلسطينية، إلى اغتيال الزعيم الوطني كمال جنلاط، إلى تفجير منزل وزير الدفاع فؤاد بطرس.

بعد ظهر السادس عشر من آذار (مارس) ١٩٧٧، على منعطف من الطريق المؤدّي من دير دوريت إلى دير القمر، أقدم مجهولون يستقلّون سيارة على نصب كمين وأطلقوا النار على كمال جنبلاط فأصابوه ومرافقيه الاثنين فاستشهدوا جميعاً. وأطلق هذا الحدث الجلل ردود فعل عنيفة في منطقة الشوف أودت بحياة عدد كبير من الأبرياء.

اتصلت للتو بنجل الشهيد الكبير وليد جنبلاط، وكذلك فعل الرئيس سركيس. وعقد مجلس الوزراء على الأثر جلسة استثنائيّة مساءً لبحث الموقف وكان عليّ بعدها أن أقف أمام عدسات التلفزيون لأنعي الفقيد والغصّة تخنق صوتي.

أمّا تفجير منزل فؤاد بطرس فكان يرتبط بتصميم الحكومة على تعيين قائد جديد للجيش اللبناني. فقد أدلى الرئيس شمعون في ١٩٧٧/٣/٢٥ بتصريح قال فيه: «الوقت غير مناسب لمس القيادة العسكريّة». وفي ١٩٧٧/٣/٢٧ عادَ فصرّح بالقول: «يمكن أن يتمّ خلال جلسة مجلس الوزراء تعيين قائد للجيش. وهذا ليس من رأيي، وقد بيّنت للرئيس سركيس الأسباب الوجيهة لهذا الموقف».

عند الثانية من صبيحة اليوم الذي انعقد فيه مجلس الوزراء لتعيين فكتور خوري قائداً للحيش، انفحرت عبوة ناسفة، زنتها سبعة كيلوغرامات من مادة ت.ن.ت.

الشديدة الانفجار عند باب منزل وزير الدفاع فؤاد بطرس. ولكن بعناية الله لم يقع ضحايا.

وصباح ذلك اليوم، أعلن حزب الكتائب معارضته لتغيير قائد الجيش، وأعلن حزب الأحرار، الذي كان يرأسه كميل شمعون، الإضراب العام احتجاجاً على أي تبديل في القيادة.

هكذا في بابل السياسة اللبنانية، خلال فترات الاستعصاء، كان يختلط سلاح الموقف بسلاح الجريمة.

٤ في معارج الطّائفيّة

عرضت أمام مجلس الوزراء، في جلسته الأولى التي عقدها بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٧٦، نص المشروع الأول للبيان الوزاري الذي كنت أعددته لكي تتقدّم به الحكومة من المجلس النيابي فتنال الثقة على أساسه، فتوقف المجلس عند عبارة وردت في المشروع تعبّر عن التزام الحكومة العمل على إلغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش. وقد أطلق المناقشة في الموضوع تدخّل الوزير فؤاد بطرس إذ قال ما مؤدّاه: «استمعوا لي أيها الإخوة، فأنا أكاد أكون المتمرس الوحيد في السياسة بينكم. لست ضد مبدأ إلغاء الطائفيّة في الوظيفة، وأحبّذه كل التحبيذ، ولكن إذا التزمنا المبدأ في بيان وزاري فإنّما نكون قد أخذنا على أنفسنا عهداً لن نستطيع الوفاء به في ظل الأجواء الطائفية المهيمنة. فأتمنّى أن تأخذوا برأيي وتصرفوا النظر عن هذه العبارة.

استثار قول الوزير بطرس ردود فعل فورية من سائر الوزراء، فراح الواحد منهم تلو الآخر يدعو إلى التشبّث بالمبدأ مهما ضَؤُلَ حظّه من التنفيذ، ذلك لأنّ حكومة جديدة في عهد جديد لا يجوز أن تقرن توجّهاتها بغير الالتزام اللاطائفي، خصوصاً وأن تكوين الحكومة من الاختصاصيين والمثقّفين، وأكثرهم من خارج حلبة العمل السياسي المحترف، ينبغي أن يَكون حافزاً على التجديد وباعثاً على التجاوب مع تطلّع الجيل الجديد إلى تغليب المنحى الوطني والعلمي على كل ما عداه، وتجاوز الاعتبار الطائفي الذي كان في أساس الكثير من المشاكل والإشكالات التي أدّت في النتيجة إلى انفجار الوضع وأوصلت الوطن إلى ذروة الخطر على المصير.

وبعد فترة من النقاش المفعم بالحيويّة شارك فيه الجميع تقريباً. ، حسم الرئيس سركيس الجدل لمصلحة الحجّة التي أدلى بها فؤاد بطرس داعياً إلى الاعتصام بالواقعية،

وذلك بشطب العبارة من البيان الوزاري حتى لا يكون التزام لا قِبَل للحكومة بتنفيذه، مع التمسّك بالمبدأ على صعيد الممارسة والسعي إلى تطبيقه قدر المستطاع عملياً.

واجهتُ المحكَّ الأول لموقفي من إلغاء الطائفيّة ولم يمضِ على تلك المناقشة شهران، وذلك عندما ألمّ عليّ مدير عام وزارة العدل الدكتور حسّان رفعت، وكان حديث العهد في منصبه، وعرض أمامي صورة عن الوضع القضائي وبيّن لي أنّ تحريك القضاء بعد الشلل الذي حلّ به طيلة فترة التأزّم السابقة يتطلّب أول ما يتطلّب إجراء مناقلات وتشكيلات واسعة، وحتى يمكن ذلك لا بد من ملء الشواغر على مستوى المبتدئين في هيكليّة الجسم القضائي. وأردف أنّ هناك مرشحين للتعيين ولكن تعيينهم متعذّر نظراً لفقدان شرط التوازن الطائفي بينهم. ولدى استفساري عن شأن هؤلاء شرح لي وضعهم قائلاً: إنّ معهد الدروس القضائيّة قَبِل انتساب ٢٨ قاضياً متدرجاً قبل نحو ثلاث سنوات، نصفهم من المسلمين ونصفهم الآخر من المسيحيين. وعند انتهاء الدورة التي أُخضعوا لها والتي استغرقت ثلاث سنوات، جرياً على نظام المعهد، كان أن نجح نصفهم ورسب نصفهم الآخر. ومن سوء الطالع أنّ الناجحين الأربعة عشر كان بينهم أحد عشر من المسيحيين وثلاثة فقط من المسلمين: سنّي وشيعي ودرزي. وأضاف قائلاً: إنّ نظام المعهد يجيز تنظيم دورة استلحاق مكثّفة للراسبين تدوم ستة أشهر. والعرف المتّبع في مراعاة التوازن الطائفي في التعيين كان يقضي بأن لا يُعيّن الناجحون حتى ينجح الراسبون، أي حتى نهاية دورة الاستلحاق المكثّفة بعد ستة أشهر. فيصدر عند ذلك مرسوم واحد بتعيينهم جميعاً.

رأيت في تلك المسألة صورة مصغّرة عن الواقع الطائفي المرير الذي يتحكّم ببنية الدولة في مختلف قطاعاتها، ذلك الواقع الذي يحمل المواطن على الشعور بأن هويّته اللبنانية لا تكفي لمساواته مع أخيه المواطن في الحقوق والواجبات، وأنّ هويّته الطائفية تبقى هي الاعتبار المميّز أو المرجّح وأحياناً الحاسم في علاقته مع دولته، ذلك الواقع الذي يدفع المواطن إلى الإحساس بأنّ الانتماء الوطني هو انتماء شكلي أو صوَري، أمّا الانتماء الفاعل والمؤثّر فهو الانتماء الطائفي، ذلك الواقع الذي يغلّب علامة فارقة موروثة، هي الهويّة الطائفيّة، على الكفاءة والجدارة والعلم والتفوّق. ويتساءل دعاة الوطنيّة بعد ذلك عن الولاء الوطني عند المواطن اللبناني. إنّهم يطالبونه بممارسة انفصام الشخصيّة. يفرضون عليه انتماءً طائفيًّا ويطلبون منه ولاءً وطنياً. ما أبعد ذلك الانحراف في معاملة المواطن عن العدالة، وما أبعده عن السلوك المطلوب لتنمية روح المواطنيّة الصحيحة في نفوس الأجيال الطالعة.

إنّه واقع مستهجن، كنت قد عبّرت عن رفضي له عندما طرحت أمام مجلس الوزراء عهداً، من خلال مشروع البيان الوزاري الأول، بإلغاء الطائفيّة في الإدارة والقضاء والجيش. فإذا كان مجلس الوزراء قد أبى مجاراتي في تضمين البيان الوزاري نصًّا به، تجاوباً مع رأي الرئيس والوزير بطرس، فإنّ عليّ أن أحاول ترجمة المبدأ تطبيقاً علّني أستطيع أن أصل به تدريجاً إلى التعميم فيتحوّل إلى سياسة مُقرّة تلتزمها الدولة. ولكوني مسلماً، فقد كانت المسألة المطروحة أمامي هي الفرصة الملائمة للانطلاق على الدرب المؤدّي إلى إلغاء الطائفيّة. فمع وجود أكثريّة مسيحيّة بين المرشّحين للتعيين أستطيع القول إنّني سجّلت الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل نحو إلغاء الطائفية، وعلى الآخرين بعدها أن يجاروني في الانعتاق من القيد الطائفي عندما تنشأ مناسبات أخرى تكون فيها أكثريّة المرشّحين من المسلمين. ولو كان الأمر خلاف ذلك، أي لو كانت كفّة المسلمين هي الراجحة في ما كان معروضاً أمامي، لاستغلّ تجّار الطائفية المناسبة ضدّي فصوّروني على أنّني طائفيّ متزمّت، خلافاً للموقف الذي أحرص على تسجيله، وهو أنّني في تعييني لمجموعة من المرشّحين لا يتوفّر فيها شرط التوازُن الطائفي إنّما أُسجّل الخطوة الأولى على طريق التخلّي عن القيد الطائفي.

استبقيت مدير عام وزارة العدل للوقوف منه على بعض التفاصيل المتعلّقة بالمسألة حتى إذا ما قررت الموافقة على تعيين المجموعة غير المتوازنة كان ذلك بناءً على اقتناع منّي كامل. استوضحته طبيعة المعهد ونظامه وبرنامجه، وكذلك تكوين اللجنة الفاحصة التي حكمت على البعض بالنجاح وعلى الآخرين بالفشل. وحينما اكتمل اقتناعي بموضوعيّة النتيجة، وبعد أن استوثقت من فتح دورة الاستلحاق المكثّفة للراسبين، أشرت على مدير عام وزارة العدل بإعداد مشروع مرسوم بتعيين الناجحين جميعاً بصرف النظر عن توزّعهم الطائفي

بعد أيام وصلني مشروع المرسوم موقّعاً من وزير العدل والمال فريد روفايل، فوقّعته من غير تردد وأرسلته إلى القصر الجمهوري ليوقّعه الرئيس سركيس. وعندما التقيت الرئيس لأوّل مرّة بعد ذلك، قُبيل انعقاد مجلس الوزراء، سحب مشروع المرسوم من الدرج في مكتبه وبادرني بالقول: «أنت وقّعت على هذا المرسوم. فهل تعلم أنّ ذلك سوف يسبب لك الكثير من المتاعب في أوساط جماعتك؟» فأجبته بالقول: «إنْ كنت أدعو إلى إلغاء الطائفية فمثل هذا المرسوم هو الخطوة الطبيعيّة الأولى التي يتعيّن عليّ اتخاذها. وقّعهُ، فلا جناح عليك». إلاّ أنّ الرئيس لم يوقّع المرسوم، ضنًّا بي أنا. وبعد أيام قليلة التقيتهُ مرّة أخرى فبادرني سائلاً: «هل أنت مصرّ على تمرير هذا المرسوم؟». فقلت: نعم. فوقّعه.

هو المرسوم ذو الرقم ٤١ الصادر بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٧٧، والذي عيّن بموجبه أربعة عشر قاضيًا، منهم أحد عشر مسيحياً وثلاثة مسلمين. وبمجرّد صدوره تلقّيت بضع مخابرات من شخصيّات إسلاميّة مرموقة، سياسيّة وروحيّة، تستنكر ما فعلت. فكان ردّي ببساطة أنّني قررت أن أخطو الخطوة الأولى على طريق إلغاء الطائفية في الوظيفة. وهذا ما يدعون هم إليه جهاراً في شتّى المناسبات، فما أحراني أنا بوضعه موضع التنفيذ. كانت عاصفة في فنجان تجاوزتها بسهولة. ولكن الصدمات الحقيقيّة كانت في المقابل تنتظرني على هذا الصعيد داخل الحكم.

تلقّيت أولى تلك الصدمات عندما جاء فؤاد بطرس، بصفته وزيراً للدفاع، إلى جلسة عمل مع الرئيس سركيس ومعي خلال شهر أيّار (مايو) ١٩٧٧ للبحث في الاستقالات المقدّمة من قِبل عدد من ضبّاط الجيش عملاً بأحكام المرسوم الاشتراعي الرقم ٩ الذي كنّا قد أصدرناه أملاً بالتخلّص عن طريقه من الضبّاط الذين كان لهم أدوار قياديّة في تصديع الجيش وشرذمته وفي زجّه في أتون الاقتتال القذر

عرض الوزير بطرس أولاً أسماء المستقيلين من الضبّاط المسلمين واقترح استقالاتهم جميعاً، ثمّ عرض أسماء المستقيلين من المسيحيين واقترح قبول عدد موازٍ منهم لعدد المستقيلين من المسلمين، على أن ترفض استقالة الباقين، وقد وضع إشارة قبالة أسماء الذين كان يقترح رفض استقالاتهم. سألتُه، مستغرباً، عن الحكمة من القاعدة التي طرحها فقال إنّ مراعاة مبدأ المساواة تقضي بقبول استقالة عدد متساوٍ من المسلمين والمسيحيين. اعترضت على المبدأ المُقترح متذرّعاً بأنّ ضبّاط الجيش آنذاك كانوا موزّعين بنسبة الثلثين إلى الثلث تقريباً بين المسيحيين والمسلمين، وإذا شئنا المحافظة على التوازن أو بالأحرى على القدر القائم من الاختلال الموروث، فإنّ الاستقالات المقبولة ينبغي أن تكون بالنسبة ذاتها، أي بنسبة الثلثين إلى الثلث ثمّ ما الداعي إلى التزام أي ضرب من ضروب التوازن ونحن نرغب في إلغاء الطائفيّة. لماذا لا تقبل كل الاستقالات المقدّمة من دون تمييز؟ هذه حالة من الحالات التي لا تكون فيها العدالة مرادفة للمساواة. فاشتبكنا في جدالٍ حادٍ لم يشارك الرئيس سركيس فيه إلا ليختمه بالقول، مُلتفتاً إلى وزير الدفاع: «الحق إلى جانب سليم يا فؤاد»، مؤيداً الأخذ بمبدأ المحافظة على التوازن، أو بالأحرى الاختلال الموروث، وذلك عن طريق قبول الاستقالات بنسبة الثلثين إلى الثلث بين المسيحيين والمسلمين. فكان ذلك أهون من مقولة المساواة التي فاتحنا بها الوزير بطرس ولكن ذلك لم يكن يعني تخلياً عن القاعدة الطائفيّة.

وقبل أن يتلاشى وقع الصدمة الأولى تلقّيت الصدمة الثانية. وكان ذلك قُبَيل انتهاء

شهر حزيران ١٩٧٧ عندما عرض الوزير بطرس في جلسة عمل مع الرئيس ومعي إقالة جميع الضبّاط المنضمّين إلى قيادة جيش لبنان العربي الذي كان يتزعّمه أحمد الخطيب. وبالطبع لم أعارض في ذلك، فالمرسوم الاشتراعي الرقم ٩ وُضِع أصلاً للتخلّص من مثل هؤلاء ولكن الصدمة كانت في رفض الرئيس والوزير معاً، في المقابل، إقالة أي ضابط من الضبّاط الذين انشقّوا عن الجيش للقتال في جانب الجبهة اللبنانية.

لم أصدق عينيّ فسألت عن أندادهم من الفريق الآخر، فأجاب وزير الدفاع أن الضباط المنتمين إلى الفريق الآخر حاربوا دفاعاً عن الشرعية، فليس من الوارد إقالة أي منهم. ذُهلت لهذا المنطق الذي كان واضحاً أن رئيس الجمهورية راضٍ عنه، وموافق عليه. وبعد هنيهة استجمعت خلالها هدوء أعصابي خضت مع جليسيّ، الرئيس والوزير، نقاشاً شاقًّا لا بل أليماً، أعربت خلاله عن عدم موافقتي على المنطق الذي يصنّف المسمى «جيش لبنان العربي» التابع لأحمد الخطيب مارقاً على الشرعية، من دون ذلك المسمى «جيش لبنان» الذي نصّب فؤاد مالك نفسه قائداً عليه، وكلاهما منشق عن الجيش اللبناني النظامي وبالتالي خارج على الشرعية، كما سجلت بنبرة ربما لم تخلُ من العنف أو الغضب اعتراضي على مبدأ إدانة الضباط الذين أطلقوا النار في اتجاه، وتبرئة الضباط الذين أطلقوا النار في اتجاهٍ آخر، في حين أن لا هؤلاء ولا أولئك تحركوا بقرار من السلطة السياسية التي تتمثل برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (مع العلم أن هذا الأخير كان حينذاك وزيراً للدفاع أيضاً) والحكومة. قيل لي دفاعاً عن مجموعة فؤاد مالك المسماة «جيش لبنان» إنها حاربت إلى جانب رأس الشرعية رئيس الجمهورية، فكان ردي أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع لا يقل عن رئيس الجمهورية تمثيلاً للشرعية، فكانت تلك المجموعة تحارب ضد كل من وما كان يمثل. وقيل لي إن المُسمى «جيش لبنان» أنشىء بمعرفة العماد حنّا سعيد، قائد الجيش آنذاك، فكان ردّي أن ذلك لا يغير في الأمر شيئاً، وإنما يجعل حنّا سعيد نفسه أيضاً خارجاً عن السلطة الشرعية، فأي سلطة تشريعية كان يتمتع بها حنّا سعيد ليملي إنشاء جيش جديد؟

فكان بنتيجة السجال الحامي أن قُبلتْ بعض الاستقالات الطوعية وصرف النظر عن إقالة أي ضابط. واتخذنا قراراً في مجلس الوزراء مددنا بموجبه صلاحية الحكومة بإقالة الضباط حتى نهاية العام ١٩٧٧، وذلك بناءً على الصلاحية التشريعية التي كانت تتمتع بها الحكومة آنذاك.

وتكرر ذلك المشهد في نهاية العام ١٩٧٧ فمدّدنا صلاحيّة الحكومة للبتّ بالإقالات ستة أشهر أخرى بموجب مرسوم اشتراعي جديد. وفي منتصف العام ١٩٧٨ حصلت المشادة الأخيرة حول هذا الشأن فكان أن انقضت صلاحيّة الحكومة دون أن يُقال

ضابط واحد، ولا حتى سعد حدّاد. وقد تركت هذه الجولات من المواجهة، التي فرزتني في جانب والرئيس سركيس والوزير بطرس معاً في الجانب الآخر، شرخاً عميقاً كان له أثره الدامغ على تطوّرات العلاقة بيننا وعلى مواقف الحكم من التطوّرات العامة في البلاد حتى خروجي من الحكم عام ١٩٨٠.

وكانت لي تجربة أخرى مع الجيش لها صلة بالممارسة الطائفيّة داخل المؤسسة العسكريّة، وكانت مصدر خيبة أخرى لي.

عند إقدامنا على تغيير قائد الجيش قيل لي إنّ علينا اختيار أحد الضبّاط الموارنة ليخلف العماد حنّا سعيد. وقد سلّمت بذلك نظراً لجو التشنّج الشديد الذي رافق الخطوة. فحزب الوطنيين الأحرار الذي كان يرأسه الرئيس كميل شمعون دعا إلى الإضراب والتظاهر إعراباً عن التمسّك بحنّا سعيد ورفْض استبداله. وفي الصباح الباكر من يوم انعقاد مجلس الوزراء الذي كان من المقرر أن يبتّ بالأمر فُجّرت عبوة ناسفة في المصعد على باب الطابق العلوي من منزل وزير الدفاع فؤاد بطرس، وقد نجا الوزير وأفراد عائلته بأعجوبة، بفضل وجودهم جميعاً مصادفة في الطابق السفلي. فتلافياً لمزيد من التعقيد في الوضع لم أُثِر أي اعتراض حول مسألة طائفيّة قيادة الجيش. فكان اختيارنا للعماد فيكتور خوري بعد أن استعرضنا أسماء جميع الضبّاط الموارنة من رتبة عقيد أو عميد وأسقطنا من الحساب الواحد منهم تلو الآخر لاعتبارات متفاوتة ورسا رأينا أخيراً على فيكتور خوري.

عند هذه النقطة توقّفت صلاحيّاتنا القانونيّة. فسائر التشكيلات داخل الجيش كانت، بموجب قانون الدفاع الساري المفعول آنذاك، من صلاحيّة القائد. تحرّك زعماء الطائفة الدرزيّة مطالبين بتعيين ضابط درزي رئيساً للأركان تمشياً مع العرف الذي كان يراعى إلى حدٍ بعيد في الماضي، وصعّدوا ضغطهم. فطرحت المسألة أمام الرئيس ووزير الدفاع ثم أمام قائد الجيش، فالتقى الجميع على رأي واحد، وهو النزول عند الرغبة بتعيين درزي رئيساً للأركان، وتمّ تعيين منير طربيه لذلك المنصب. وبعد حين أُبلغت أنّ قائد الجيش عيّن جوني عبده رئيساً لشعبة المخابرات، فهو ماروني والعرف، كما قيل لي، أقطع المنصب لماروني، وأبقى على ألبير منيّر نائباً لرئيس الأركان، وهو ماروني أيضاً، تمشياً مع العرف، وعيّن زين مكّي نائباً آخر لرئيس الأركان، وهو مسلم شيعي (كانت تسمية المنصب «معاون رئيس أركان» تم تحوّلت فيما بعد إلى «نائب رئيس أركان»).

تمّ تعيين نائبيْ رئيس الأركان بتاريخ ٢٨ أيّار ١٩٧٧ وعندما التقيت وزير الدفاع

بعد ذلك في اجتماع مع الرئيس سركيس سألته عن مكان المسلم السنّي في قيادة الجيش. فوعد بالاستفسار. وبعد حين جاءني الجواب أنّ أحد نائبي رئيس الأركان كان سنّياً وقد عُيّن في مكانه هذه المرّة شيعي، وهو زين مكّي. وعندما سألت عن السبب كان الجواب: هذا ما حصل. فحزّ في نفسي أن أُعامل على هذا النحو الذي جعلني في موقف حرج حيال موضوع كنتُ أبعد الناس عن مجرّد التفكير في الخوض فيه، هو موضوع مذهبيّة المناصب، فأنا الذي كان منطقي الابتعاد عن الطائفيّة أساساً، وسجّلت خطوة في ذلك الاتّجاه على حساب أبناء الطائفة التي أنتمي إليها، فما بالهم يتزمّتون في التزام العرف الطائفي في كل ما يعني سائر الطوائف إلى أن يصبح الأمر متعلقاً بطائفتي، فهم عند ذلك فقط يتحررون من العقد الطائفيّة وتصبح الصفة هي التي تحكم، ويكون الجواب على استفساري ببساطة: هذا ما حصل.

وما حصل فعلاً، على ما قِيل لي فيما بعد، هو مراعاة لجانب الرئيس كامل الأسعد الذي كان زين مكّي مرشّحه شخصيًّا. هذا مع العلم، كما تكشّف لي مع الأيّام فيما بعد، أنّ بين المسؤولين في أجهزة الدولة، وبخاصة داخل المؤسسة العسكرية، من لم يكن يفتر عن اللعب على أوتار التفريق بين سنّة وشيعة، وكان ديدنهم ترسيخ الانطباع عند الشيعة بأنّ إنصافهم لا يكون إلا على حساب السنّة، فإذا ما كانت لهم ظلامة فلأنّ حقوقهم في يد السنّة وعليهم أن ينترعوها من يد هؤلاء. كان همّ البعض إحداث الوَقِيعَة وإثارة الفتنة بين المسلمين وقد جعلت من إحباط تلك المحاولات شاغلي في لحظات حرجة خلال وجودي في الحكم وبعد خروجي منه. وما كان تعيين نائب رئيس الأركان في الجيش سوى حالة عارضة من تلك الحالات، وقد تجاوزتها حرصاً منّي على عدم إثارة مشكلة يمكن أن تتفاعل على غير ما أُريد.

مع ذلك لم أنمْ على الضيم. وكنت كلما سنحتِ الفرصة أُبدي عتبي في وجه وزير الدفاع وقائد الجيش وفي حضور رئيس الجمهورية في أكثر الأحيان. وكان الرد الذي أتلقّاه كل مرّة: «الأمر بسيط، ولن نعدم وسيلة لمعالجته». وتفتّقت عبقريّة قيادة الجيش يوماً عن سبيل للمعالجة فعرض قائد الجيش أمامي وفي حضور الرئيس ووزير الدفاع أن يجري تبديلاً بين زين مكّي ونبيل قريطم، فيحل زين مكّي محل نبيل قريطم رئيساً للمحكَمة العسكريّة، ويحل قريطم محل مكّي نائباً لرئيس الأركان. ذُهلت للاقتراح فسألت: «وأين يصبح مكان الشيعي في القيادة؟» فكان الرد: «ليس للشيعة حق في منصب نائب رئيس الأركان». فأجبت على الفور: «أصبح لهم اليوم حق في ذلك. إنّ في التبديل إثارة لحساسيّات مذهبيّة بين سنّي وشيعي. وهذا ما أرفضه رفضاً قاطعاً. وأنا أُؤثر حرمان السنّي منصباً على إثارة الحفائظ المذهبيّة بين سنّة وشيعة. فلنصرف النظر

عن الموضوع إن لم يكن من حلٍّ آخر». وكم كانت دهشتي عظيمة بعد مدّة من الزمن عندما جاءني قائد الجيش بالحل في أبسط صورة فقال: «أنشأت منصباً ثالثاً لنائب رئيس الأركان وعيّنت عفيف شعبان، السنّي، فيه». وقبل أن ينفتح ذهن قائد الجيش على هذا الحل الميمون كان قد مضى على نشوء تلك العقدة أكثر من سنة وشهرين، أي من ٢٨ أيّار ١٩٧٧ حتى ٧ آب ١٩٧٨. وأعترف أنّني لم أكن أعلم بمثل ذلك الاحتمال للحل، ولم ينبّهني إليه أحد، لا من المدنيين ولا من العسكريين الذين كانت لي علاقة مباشرة معهم.

شعرت بعد هذه التجارب أنّني، في منطلقي نحو إلغاء الطائفية، طُعنت في الظهر من خلال المؤسسة العسكرية، ولكنني كنت في قرارة نفسي أفترض أنّ القرار لم يكن عسكريًّا وإنّما كان سياسيًّا. وفي إحدى لحظات الانفعال قلت أمام زملائي مرّة: «لم يبق أمامي خيار سوى التزمّت في مراعاة القاعدة الطائفيّة، وسوف يكون ميزاني في ذلك مرهفاً كميزان الصيدلي». وكان قولي هذا منافياً لاقتناعي الباطني والحقيقي، وأعترف أنني ندمت على قوله.

برغم ما حصل، فقد حافظت حتى النهاية على ما يمكن من الانفتاح والمرونة في مقاربة القاعدة الطائفيّة في الوظيفة عندما كان الأمر يتعلّق بالتوزيع المذهبي، وذلك حيث كنت أرى مجالاً لتغليب اعتبارات موضوعيّة أخرى. فكان ترشيحي الدكتور محمد عطا الله لمنصب رفيع مُستحدث هو رئاسة مجلس الإنماء والإعمار، وقد يكون أرفع المناصب في الدولة إطلاقاً، لكون الرجل في اعتقادي الأكثر كفاءة للمنصب وليس لكونه سنّياً. وكذلك كان إحلالي الدكتور عصام حيدر محل سنّي في رئاسة المجلس الأعلى للجمارك وهي من أرفع المناصب في الدولة شأناً. وعندما أنشأنا مؤسسة جديدة هي المؤسسة الوطنية لضمان التوظيفات ضد المخاطر غير التجارية في كنف وزارة الماليّة، رشّحت شيعياً ليكون مديراً لها، استقدمته من مفوّضيّة الحكومة في مصرف لبنان، حيث كنت قد تعرّفت إليه وخبرت صفاته الحميدة لسنوات خلت.

وقد سجّلت خطوة على صعيد تجاوز القاعدة المذهبيّة ضمن الميزان الطائفي، لا بدّ من التنويه بها في هذا السياق.

قُبَيلَ نهاية العام ١٩٧٧ عرض الوزير فؤاد بطرس أمامي، بصفته وزيراً للخارجيّة، أنّ وزارته في حاجة إلى عدد كبير من الموظّفين من الفئة الثالثة، وأن مجلس الخدمة المدنيّة كان قد أجرى الامتحانات والمباريات اللازمة فكانت النتيجة رجحان عدد الفائزين من الطوائف المسيحيّة بفارق كبير، ولم ينجح من الطوائف الإسلاميّة إلا ثلاثة

من السنّة وأربعة من الشيعة وأربعة من الدروز. وفي تلك الحالة يتحتّم، مراعاة للقاعدة الطائفيّة المعمول بها، تعيين السنّيين الثلاثة ومعهم ثلاثة من الشيعة فقط وواحد من الدروز فقط (وبالتالي إهمال أحد الناجحين من الشيعة وثلاثة من الدروز)، فيكون مجموع المسلمين المقبولين سبعة، ويؤخذ في مقابلهم سبعة من المسيحيين. هذا في حين أن الوزارة تحتاج إلى أكثر كثيراً من أربعة عشر موظفاً جديداً. فوافقت على تعيين جميع الفائزين من المسلمين، أي أحد عشر مرشحاً، وفي مقابلهم عدد مماثل من المسيحيين. وعندما سألت الوزير بطرس ما إذا كان ذلك يفي بحاجة الوزارة، ردّ بالإيجاب وشكرني على المبادرة التي خرجت فيها عن القاعدة المذهبيّة. وهكذا صدر المرسوم الرقم ٨٩٣ بتاريخ أول شباط ١٩٧٨، بتعيين ثلاثة فقط من السنّة مع أربعة من الشيعة وأربعة من الدروز، وفي المقابل أحد عشر مسيحياً.

كان يؤلمني أنّ الرئيس سركيس، بعد تعيين الدفعة الأولى من القضاة، كان يماشيني عملياً عندما كنت أخرج عن القيد الطائفي في التعيين على حساب طائفتي، ولكنه كان يُظهِر تمسّكاً متصلّباً بالقاعدة الطائفيّة عندما يكون المطروح خلاف ذلك. ومن التجارب التي تذكر ما كان بيني وبينه في شأن منصب المدير العام لوزارة الإعلام بعد إنشاء شركة تلفزيون لبنان بإسهام من الدولة.

كنت إلى جانب رئاسة الوزراء أتولّى حقيبة وزارة الإعلام، ولقد قمت بدور فاعل ومباشر من هذا الموقع في عمليّة دمج شركتي التلفزيون القائمتين آنذاك في شركة واحدة وإدخال الدولة مساهماً رئيسيًّا فيها، مستعيناً بطبيعة الحال بمدير عام وزارة الإعلام الدكتور شارل رزق، وكنت أعتقد أنّه صاحب كفاءة عالية، وأهلٌ للثقة. وكان من الواضح أنّه كان يطمح إلى تولّي منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركة المرتقبة عندما يتم تأسيسها، ولم يكن عندي، ولا عند الرئيس سركيس، مانع يحول دون ذلك.

وبعد أن أكملت إجراءات التأسيس وأضحى من الضروري أن يكون للشركة رئيس ومدير عام لتباشر نشاطها في إطارها الجديد، عرضت على الرئيس سركيس تعيين شارل رزق رئيساً لمجلس إدارة الشركة ومديراً عامًّا لها بعد أن استحصلت منه على كتاب استقالة من وزارة الإعلام، وتعيين مدير عام جديد لوزارة الإعلام ليحل محله. فوافق الرئيس سركيس معي على تعيين شارل رزق في شركة التلفزيون إلا أنّه استمهل في قبول استقالته من وزارة الإعلام ريثما نتوصّل إلى اختيار الأصلح لخلافته فيها. اقترحت عليه نقل أحد المديرين العامّين الحاليين من منصبه إلى منصب المدير العام لوزارة الإعلام،

وأردفت اقتراحي بترشيح اثنين: حسن الحسن أو عبّاس فرحات. كلاهما لم يكن راضياً عن الوظيفة التي يتولّاها، الأول مديراً عامًّا لوزارة الدفاع والثاني مفتّشاً عامًّا للتربية. هذا فضلاً عن أن منصب مدير عام الدفاع كان مرشّحاً للإلغاء بموجب قانون الدفاع الجديد الذي كان بحثه قد شارف على الانتهاء. ولكن الرئيس سركيس آثر التريّث على أمل أن يتمّ تعيين البديل عن شارل رزق في وزراة الإعلام ضمن خطوة أعمّ تشمل ملء الشواغر في وظائف الفئة الأولى جميعاً، وربما تشمل بعض المناقلات بين المديرين العامّين في سائر الوزارات.

بعد مدّة عاودت مراجعة الرئيس في هذا الشأن، ملحًّا على ضرورة قبول استقالة شارل رزق من وزارة الإعلام، لأنّ وضعه في الوزارة يبقى قابلاً للطعن قانونيًّا بعد أن عُيّن في شركة التلفزيون وتفرّغ عمليًّا للعمل فيها. وكررتُ اقتراحي بتعيين أحد الاثنين السابق ذكرهما. ففوجئت بقوله: «إنّ شارل رزق ماروني والدي يحل محلّه يجب أن يكون مارونيًّا» فأجبت والأمر يحزّ في نفسي: «ولكننا أحللنا الماروبي من عير تردد في مركز إعلامي مستحدث، هو منصب رئيس شركة التلفزيون ومديرها العام، وهو لا يقل شأناً عن منصب مدير عام الإعلام إن لم يفقه أهمية وفاعليّة». فرد عليّ بالقول: إنّ إدارة أكثر الوحدات العاملة في وزارة الإعلام هي من نصيب المسلمين، بما في ذلك الوكالة الوطنيّة للأنباء والإذاعة اللبنانية، ثم استطرد يخاطبني: «أنت الوزير، وأنت مسلم، فلماذا يجب أن يكون المدير العام مسلماً أيضاً؟» فقلت: «إنّ الوزير يتبدّل، أحياناً يكون من المسلمين وأحياناً أخرى من المسيحيين». فبتر الحديث بالقول: «لا أستطيع القبول للأسف بغير ماروني للمنصب». فعقّبت بالقول: «وأنا لا أستطيع أن أقبل بغير مسلم للمنصب. ولا يهمّني مذهبه» والشخصان اللذان كنت قد رشّحتهما هما من المسلمين الشيعة.

وبعد مدّة من الزمن جاءني رضوان مولوي بمشروع قانون يتناول شروط التعيين في وزارة الإعلام بحيث يصبح بالإمكان ترفيعه إلى منصب المدير العام للإعلام وكانت الأحكام القانونية النافذة لا تسمح له بذلك، إذ إنّه كان متعاقداً مع الورارة ولم يكن في ملاكها عرضه عليّ وقال إنّ الرئيس سركيس موافق عليه. وكان هو من المقرّبين من الرئيس من غير أن يكون بعيداً عنّي، إذ كنت أحترم الرجل وأقدّر كفاءته العالية وفعاليته وأكنّ له الكثير من المودّة وأضحى فيما بعد من أصدقائي الأوفياء الخلّص. ولكنني أبيتُ الموافقة على مشروع القانون لأنّني شعرت بأنّ إصدار قانون معدّ صراحة لمصلحة شخص معيّن سيكون مصدر إحراج لا داعي له. ثم إنّني، وهذا هو الأهم لم أستمرىء

تبدّل موقف الرئيس سركيس من طائفيّة مركز المدير العام للإعلام بمجرّد أنّه عثر على مقرّب منه لملء المركز.

بعد مغادرتي رئاسة الحكومة صدر القانون الذي رفضتُ وثُبّت رضوان مولوي مديراً عاماً لوزارة الإعلام.

لم يكن احتكاكي مع الرئيس سركيس حول مسألة الطائفيّة قاصراً على الشأن المتعلق بالموظفين، أي بالتعيين وتوزيع المناصب، وإنما امتد في حالات معينة ليشمل الشأن السياسي.

بدا لي وكأنّ الفريق الوحيد الذي كان عليه، في نظره، مواجهته، هو فريق الجبهة اللبنانية وهو فريق ماروني الطابع. أمّا سائر الأطراف المارونية، وأمّا سائر الطوائف المسيحيّة التي لم تكن ممثلة في الجبهة اللبنانية، فلم يظهر من تصرّف الرئيس سركيس أنّه كان يقيم لوزنها كبير حساب. وأمّا الفريق الإسلامي فلم يكن في تعامل الرئيس معه ما ينمّ عن أنّه يعترف له بوجود فاعل حقيقي على الساحة. فكان يتصرّف من منطلق أنّ موقف المسلمين هو من موقف سوريا أو الفلسطينيين أو الاثنين معاً. فإذا ما حسم الموقف مع سوريا أو مع الفلسطينيين فإنّه يكون قد ضمن موقف المسلمين. وما كان يقيمه من اتصال مع الجانب الإسلامي كان على محدوديّته، كما بدا لي، من باب رفع العتب، وكثيراً ما كان يتم لا بمبادرة منه وإنّما بمبادرة من أطراف الفريق الإسلامي أنفسهم. وكنت شخصيًّا أُحاول التعويض عن هذا الخلل في موقف الحكم عن طريق التوسّع في محاورة هؤلاء والاتصال بهم والاجتماع بهم، الأمر الذي كان أحياناً ما يُظهرني في مظهر الجانح إلى هذا الفريق أكثر من الآخر، وذلك على غير ما كنت أريد.

ولا أنسى يوم قام الرئيس سركيس بأوّل زيارة له إلى دمشق منفرداً، حيث قضى بضع ساعات وعاد في اليوم ذاته إلى بعبدا بعد أن عقد اجتماعاً مع الرئيس السوري حافظ الأسد. كان ذلك في ٢ شباط (فبراير) ١٩٧٧. ومساء ذلك اليوم ألممت على الرئيس في مكتبه للوقوف منه على نتائج محادثاته. فخاطبني في مستهل جلستنا قائلاً: «قبل أن أطلعك على نتائج الزيارة أودّ، قبل أن أنسى، تنبيهك إلى أمر. الجماعة ممتعضون من كثرة مجاملتك ومسايرتك لأطراف الحركة الوطنية». بالطبع لم تكن الحركة الوطنية تنظيماً إسلاميًّا بالمعنى الصحيح، وإنّما كانت الأكثر فعلاً في الساحة الإسلامية وتأثيراً عليها. فأجبت الرئيس فوراً بنبرة المتحفّظ: «اسمح لي يا فخامة الرئيس أن أكون صاحب التقدير في اختيار مَن أتعامل معهم». ولم يعلق الرئيس على ما قلت إلا بالقول: «لك ما تشاء. وإنّما رأيت من واجبي أن أنقل إليك ما لمست».

بعد مدّة قصيرة جمعني الرئيس سركيس في غرفة استقباله في الطابق العلوي من القصر الجمهوري بعد ظهر أحد الأيام مع نفر من المقرّبين إليه في جلسة مسترخية أديرت فيها الأقداح، وكان قدحي بالطبع من عصير البندورة، لأنّني لم أذق في حياتي طعم الخمور من أي نوع. وكان بين الحاضرين الوزير فؤاد بطرس وأحمد الحاج وكريم بقرادوني. وفي سياق الحديث العفوي الذي كان يدور طرح عليّ الرئيس سؤالاً حول الإصلاحات السياسية التي أرى أنّ من واجب الحكم المبادرة إلى طرحها سواء في إطار الصلاحيّات التشريعيّة التي منحنا إياها المجلس النيابي في جلسة الثقة، أو خارج ذلك الإطار على مستوى التعديل الدستوري، أو خلافه. ولم أكن في تلك المرحلة كثير الاطلاع على مجاهل الشأن السياسي فتحدثت بما أعلم وركّزت على مسألة المشاركة في الحكم وعلى ضرورة تعزيز صلاحيّات رئيس الوزراء. فعقّب الرئيس سركيس على قولي فوراً بالقول: «ولكن ذلك يعني الانتقاص من صلاحيّات رئيس الجمهورية. وهذا ما لا يسلّم به الموارنة. أليس كذلك يا فلان؟» طرح السؤال ملتفتاً إلى أحد الحاضرين بجانبه. فعلّق المقصود بالسؤال قائلاً: «يبدو لي أنّ القيادة المارونية سوف تطالب بتعزيز صلاحيّات رئيس الجمهورية». فقلت: «إنّ ذلك لا يعني أنّهم فيما سيطالبون به على صواب». وتوقّف الحديث في هذا الموضوع عند هذا الحد، وتحوّل إلى مواضيع أخرى. ولم يُثر مرّة أخرى بيننا إلا بعد بضعة شهور في نطاق بحثنا للوثيقة الدستورية التي كان أعلنها الرئيس سليمان فرنجية في شباط ١٩٧٦ للنظر فيما إذا كانت تصلح منطلقاً لصيغة وفاقيّة جديدة.

ونشأت مواجهة أخرى، وإنّما من نوع آخر، بيني وبين الرئيس سركيس على مستوى المسألة الطائفيّة، وذلك خلال الفترة التي امتدّت بين إعلان الرئيس عزمه على الاستقالة وإعلان عودته عنها، أي بين ٦ و١٥ تمّوز ١٩٧٨. كنت خلال تلك الفترة أثابر على زيارة القصر الجمهوري فأضمّ صوتي إلى الأصوات المطالبة الرئيس بالعدول عن الاستقالة. وذات صباح انتحى بي الرئيس جانباً، وأجلسني على مقعد وجلس هو في مواجهتي وبادرني قائلاً: «يا سليم، أرغب إليك أن تودعني استقالة حكومتك قبل أن أتقدّم باستقالتي خطيًّا ورسميًّا» وعندما سألته عن الداعي إلى ذلك قال «هناك عرف يجب مراعاته. وهو يقضي بأن تشكّل حكومة برئاسة ماروني لتولّي مسؤوليّات رئيس الجمهورية بعد استقالته. وذلك أُسوة بما حصل عندما استقال الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٥٢ بعد أن شكّل حكومة جديدة برئاسة الماروني الجنرال فؤاد شهاب فتولّت المسؤوليّات الرئاسية حتى انتخاب الرئيس كميل شمعون». فسألته عمّن يفكّر في تكليفه برئاسة الحكومة العتيدة، فقال إنّه لم يقطع برأي بعد، وإنّما يفكّر في حكومة برئاسة

ماروني ومعه أربعة، أي أنّ مجموع عدد أعضائها مفرد (خمسة)، وذلك حتى لا يكون إخلال بالتوازن المألوف، حيث يراعى في تأليف الحكومات مساواة عدد المسيحيين بعدد المسلمين من الوزراء، ويبقى رئيس الجمهورية، الذي ينعقد مجلس الوزراء برئاسته، مرجّحاً الوجود المسيحي في الحكم. وذكر أنّه يفكّر لرئاسة الحكومة الموقّتة بشخص محايد كالنائب جان عزيز. ولقد ذهلت عندما اكتشفت فيما بعد، عند مطالعة كتاب «السلام المفقود» الذي كتبه كريم بقرادوني، أنّ الرئيس سركيس لم يكن يفكّر في تعيين جان عزيز أو من هو في منزلته وإنّما كان يعتزم تعيين الشيخ بيار الجميّل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية. والله أعلم.

فوجئت بطرح الرئيس، فأطرقت هنيهة أفكّر فيما قال ثم دار بيننا حديث أدليت خلاله في صراحة كلّية بما مؤداه. «إنني أتمنى عليك أن تعيد النظر في موقفك وتعدل عن الاستقالة أما في حال إصرارك على المضي فيها فإنني على غير استعداد للاستقالة. الحديث عن عرف هو في غير محلّه. كانت يوم استقالة الشيخ بشارة الخوري سابقة، والسابقة تمحوها سابقة مغايرة. أما إذا تكررت السابقة وأصبحت مقبولة فإنها تصبح عندئذٍ عرفاً وأنا على غير استعداد لأن أكون سبباً لتحويل السابقة إلى عرف. ثم إن الدستور لا يقضي بذلك. فكل ما ينص عليه الدستور هو أن الحكومة في مجموعها تحل محل رئيس الجمهورية في المسؤوليات والصلاحيات إذا ما شغر المنصب وأنا أعتبر الحكومة القائمة صالحة، أما إصرارك على رحيلها فينطوي على نوع من الإساءة إليّ وإلى أعضاء الحكومة» كرر الرئيس طلبه، فكررت اعتذاري عن تلبيته ولقد تشاورت مع الرئيس كامل الأسعد والرئيس صائب سلام في هذا الموقف بعد حديثي مع الرئيس سركيس فوجدت منهما الدعم المطلق.

في اليوم التالي دعا الرئيس سركيس أعضاء الحكومة إلى اجتماع عُقد في غرفة الطعام وحضره جميع الوزراء ما عدا الوزير أمين البزري الذي كان يومها يمثل الرئيس والحكومة في مأتم رئيس الوزراء السابق الأمير خالد شهاب في حاصبيا.

عرض الرئيس أمام الوزراء الأسباب التي دعته إلى الإقدام على إعلان الاستقالة. واختتم بالقول، ملتفتاً إليّ، أنه يدعوني إلى الاستقالة قبله لكي يتمكّن من تأليف حكومة تتولى مسؤولياته وصلاحياته إلى أن يصار إلى انتخاب رئيس جديد وشرح الأسباب التي تحمله على ذلك على نحو ما ذكر لي قبل يوم. عندما انتهى من حديثه تناولت الكلام فطالبته بالعدول عن الاستقالة، أما إذا أصرّ على مواصلة طريق الاستقالة فإنني لا أرى داعياً لتبديل الحكومة، وشرحت الأسباب التي أستند عليها في موقفي. ولم أكد أنهي كلامي حتى كان الوزيران فؤاد بطرس وفريد روفايل، وهما أقرب الوزراء إليه، يقولان في

وقت واحد تقريباً: «استقالتنا في تصرفك يا فخامة الرئيس. نرجو العدول عن استقالتك. أما إذا أصررت عليها فنحن إلى جانبك». فوجئت لموقفهما، وبدا لي وكأنما الأمر مدبّر سلفاً بينهم. ولم يصدر عني على الأثر سوى عبارة: «لكل منا شأنه». وانتهى الاجتماع عند هذا الحد.

قد يكون هناك أسباب عديدة لعدول الرئيس عن استقالته بعد ذلك ولا أستبعد أن يكون رفضي الاستقالة قبله أحدها ولو بقدر محدود.

على الرغم من كل هذه الوقائع وغيرها، فإنني لم أسمح لنفسي يوماً بالتفكير أن الرئيس سركيس طائفي من حيث المنحى أو الاقتناع. وإذا كان قد بدر عنه عند مفاصل معينة ما يوحي بأنه ملتزم الاعتبار الطائفي في ممارسة المسؤولية في الحكم، خصوصاً في مقاربة شؤون الإدارة والوظيفة، فذلك لأنه، حسبما كنت أشعر أنا، كان مضطراً إلى ذلك. ولعلّه كان محكوماً إلى حدٍّ ما بهاجس دخوله الحكم من بابه الفوقي، أي من غير أن يكون قد ارتكز في ارتقائه على قاعدة مارونية عريضة كما كان شأن أكثر أسلافه، فوجد نفسه مدفوعاً في الحكم إلى أن يعطي برهاناً يوميًّا على سلامة انتمائه لمجموعته. وكان أهون السبل إلى تحقيق ذلك وأكثرها بديهية إظهار الحرص المتناهي على مواقع طائفته في مراكز القوى في هيكلية الدولة، سواء في الإدارة أم في القضاء أم في الجيش.

ومما ساهم في إمعانه في ذلك السبيل، في اعتقادي، تجمّع القيادات المارونية الفاعلة داخل جبهة سياسية وعسكرية واحدة هي «الجبهة اللبنانية» وسير تلك الجبهة على خط طغى عليه المنحى الفئوي المتطرّف والحاد. فالجبهة اللبنانية كانت في الواقع جبهة مارونية في تكوينها وفي توجهاتها. ولم يكن اسمها يكفي لحجب حقيقتها، كما لم تفلح كل المحاولات لإلباسها غير هذا الرداء. وكان في الجبهة اللبنانية رئيسان للجمهورية سابقان هما كميل شمعون وسليمان فرنجية، وكان هو يتعامل معهما بكثير من الإجلال والمهابة، ربما بوحي ما كان مترسّباً في نفسه من بقايا علاقته القديمة بهما عندما كانا رئيسين، ومن الرؤساء ذوي الحضور والسلطان، وكان هو موظفاً ولو رفيع المقام. فكان يتحاشى قدر الإمكان استعداء الجبهة اللبنانية ومن فيها.

وكان الرئيس سركيس يلتمس لنفسه العذر في تصرفه حيال المسألة الطائفية بالتذرّع بالواقعية. كان دوماً يعتصم بضرورة مراعاة الواقع، وسط أجواء مشحونة بالعصبيات والنعرات الطائفية الحادة، في مواجهة أي طرح يقصد منه الخروج عن القاعدة الطائفية الموروثة. وهو لا يلام على هذه النظرة وسط معطيات تلك المرحلة المشبعة بالحساسيات الفئوية.

وفوق كل ذلك فقد بدا لي أن موقف الرئيس سركيس حيال المسألة الطائفية تعرض، إن صحّ التعبير، للضغط المباشر وغير المباشر فلم يجد بدًّا من مجاراته. إن من يراقب عن كثب عملية اختمار الآراء والمواقف عند الرئيس سركيس لا يفوته ملاحظة دور شخصين في تلك العملية: الوزير فؤاد بطرس الذي كان مصدر الرأي الراجح الذي لا سبيل عند الرئيس سركيس للشك في حصافته ووزنه وحكمته، وجوني عبده، رئيس شعبة المخابرات في الجيش، الذي كان في نظر الرئيس مصدراً لا ترقى إلى مصداقيته سحابة ظن في تقديم المعلومات التي لا يصلح غيرها أساساً لاتخاذ المواقف وتكوين الآراء

تجدر الإشارة إلى أنّ جوني عبده لم يكن بعيداً عن جو الجبهة اللبنانية، وكان قد انضوى تحت لواء حزب الكتائب لمدة ثلاثة أشهر خلال الفترة الأولى من الأحداث. وعندما اعترضتُ على تعيينه رئيساً لشعبة المخابرات في الجيش لذلك السبب أكد لي الرئيس سركيس أنه اندس، أو بالأحرى دُسّ، داخل المؤسسة العسكرية لحزب الكتائب عن قصد من قبل قيادة الجيش اللبناني لخدمة أغراض السلطة الشرعية، وبالتالي لم يكن انخراطه فيها تمرّداً على السلطة الشرعية أو تحدياً لها صدّقت هذا القول في حينه، ولكن مع الزمن أخذ الارتياب يخامرني حول صحة المعلومات المعطاة للرئيس سركيس في هذا الصدد. وهكذا كانت مواقف الرئيس سركيس تتأثر في شكل حاسم بطبيعة المعلومات التي كان يتزوّد بها.

أما فؤاد بطرس، مصدر الرأي المتبصّر، وهو المشهود له بالذكاء والحصافة ووضوح الرؤية، فقد تعرّض، على ما بدا لي، وهو اللاطائفي أساساً، إلى عملية ترويع منظّمة. المرئي منها حادثتان. يوم نسف منزله قبل ساعات من تبديل قائد الجيش، ويوم تعرّض موكبه في الأشرفية لوابل من النيران، صُبّت عليه من كمين نصبه مسلحو حزب الكتائب وهو في طريقه إلى مؤتمر قمة بغداد في شهر تشرين الثاني ١٩٧٨ وهكذا أصبح الرئيس سركيس عرضة للتأثر في رأيه بقدر ما كان مصدر الرأي الأول عنده مستهدفاً من قبل الجماعات الفاعلة المسلّحة.

تعرض الرئيس سركيس للإرهاب المباشر في موقعه في ما وجّه إليه من تهديدات، أحياناً سافرة وأحياناً مبطنة، من قبل بعض أطراف الجبهة اللبنانية، وكذلك في ما تعرّض إليه القصر الجمهوري من قصف ورمايات، خصوصاً خلال فترة المعارك التي دارت في المناطق الشرقية من العاصمة مع القوات العربية السورية في صيف ١٩٧٨. وقد تساقطت بالفعل القنابل على القصر وحواليه، وقد حدث ذلك غير مرّة عندما كنت شخصيًّا في القصر الجمهوري لحضور اجتماعات مجلس الوزراء أو جلسات عمل

خاصة، وقد انعقدت بعض جلسات مجلس الوزراء في ملجأ القصر الواقع تحت مستوى الأرض (حيث اعتصم العماد ميشال عون فيما بعد خلال حروبه المتّصلة)

وقد لعبت جهات معينة داخل الجيش دوراً بارزاً في إرهاب الرئيس معنوياً إذ وضعته منذ البداية في جو أصبح الرئيس يتصوّر فيه أنه معرّض لأفدح المخاطر في أية لحظة. فكان الرئيس يردد أمامي، أنه لا يدري متى تنفجر عبوة أو قنبلة تحت المنضدة في مكتبه أو تحت المائدة في غرفة طعامه أو تحت السرير في غرفة منامه لذلك كان حرسه في الفترة الأولى حريصين على تفتيش أي مكان قبل أن يدخله تفتيشاً دقيقاً. ثم إن من كان يشاهد التدابير الأمنية المشددة والظاهرة، لا بل المبالغ في مظهرها، التي كان يتّخذها الجيش، مستعيناً بفرقة المكافحة، عندما كان الرئيس ينتقل إلى مكان ما خارج قصره، كأن يزور قريته الشبانية أو يتوجّه إلى المطار للسفر، لا يلوم الرئيس على رهبته من مكروه قد يصيبه على يد المسلحين. فكنت ترى جندياً مرابطاً عند كل زاوية من كل طريق وعلى سطوح المباني المشرفة على الطريق التي يسلكها الرئيس، وكل منهم يقف موقف المتأهب شاهراً رشاشه وظاهراً لكل عيان.

لذلك قد لا يكون في قولي مبالغة إذا قلت إن الرئيس لم يكن طائفيًّا على الإطلاق وإنما كان محاصراً. وبعد أن اضطر إلى سلوك المسلك الطائفي بدا وكأنه أسير القيد الطائفي من غير أن يكون مؤمناً أو مقتنعاً به.

كان هذا ما سجلت عن تجربتي مع الممارسة الطائفية في الحكم خلال عهد الرئيس الياس سركيس، ومن ضمنها انطباعاتي عن منطلقات زملائي في الحكم حيال المسألة الطائفية. ولا بدّ هنا من وقفة استطرادية يمليها صدور كتاب في مستهل العام ١٩٨٤ بعنوان «السلام المفقود» كتبه عن فترة حكم الرئيس سركيس كريم بقرادوني، عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية وأحد المقربين من الرئيس سركيس، وكان أحد الأفراد الذين شكلوا، حسب قول منسوب في الكتاب للرئيس سركيس نفسه، فريقاً مصغّراً حاول الرئيس سركيس الحكم من خلاله. وإذا بهذا الكتاب يأتي على وقائع من شأنها أن تُعزّز جانباً من الصورة التي رسمتها عن الرئيس سركيس. من ذلك ما نقل عن الرئيس سركيس في قول: «لا أستطيع أن أحكم ضد السوريين أو ضد المسيحيين. حكمي يقوم على التفاهم بين سوريا والجبهة اللبنانية، وعلى الأخص التفاهم بين سوريا وحزب الكتائب اللبنانية» (ص ٦٩). ويسمي المؤلف هذه القاعدة «إحدى الثوابت الأساسية في سياسته». إنني أفهم أن لا يستطيع الرئيس الياس سركيس أن يحكم ضد أية فئة من الفئات اللبنانية وليس ضد المسيحيين فقط بالتخصيص. ولكنني لا أفهم أن يقوم حكمه على التفاهم بين سوريا وحزب الكتائب اللبنانية حصراً. ولكن القول المنسوب

للرئيس يبقى على ذمة مؤلف الكتاب.

ولقد فُجعتُ بما قرأت في الكتاب من رأي رملائي عني فيما يتعلّق بالطائفية وهم أعلم الناس بما فعلت في هذا الصدد. فقد نقل الكتاب عن الوزير فؤاد بطرس قوله عني إثر المعركة التي جرت بيننا حول إقالة الصباط في منتصف العام ١٩٧٧: «أن الحص متطرّف ومتعصّب... لم يعد يدافع عن سياسة سركيس بل راح يجمّدها. يجب التخلص منه» (ص ١٢٣). وبقل عن الرئيس سركيس قوله إنني أرفض «ذهاب الجيش إلى الجنوب لأسباب طائفية وضيّقة ..» (ص ١٥٣). هذا مع العلم أن الكتاب نفسه يورد في مواقع أخرى الأسباب الحقيقية التي كانت تثني الرئيس سركيس نفسه عن إرسال الجيش إلى الجنوب، وهي أسباب تتعلق بموقف إسرائيل واحتمال التصادم مع سعد حداد وقواته المتحالفة مع إسرائيل، فالرئيس سركيس حسبما جاء في الكتاب، «لاحظ أن الأميركيين يلوحون لإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب ولكنهم لا يضغطون كفاية على إسرائيل لتجبر سعد حداد على الانسحاب من الجنوب أو على الأقل العودة إلى ثكناته. وإرسال الجيش في مثل هذه الأحوال يعرّضه إلى نشوب معركة بينه وبين حداد، وبالتالي بينه وبين إسرائيل، وأضاف بكل وعي· حداد هو إسرائيل، لقد أصبح وحده أقوى من لبنان وسوريا مجتمعين... » (ص ١٥٧).

فالرئيس سركيس إذن هو الذي لم يكن يريد إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب حتى لا يصطدم سعد حداد، ولم يكن يستجيب لمطالباتي المتكررة بإقالة سعد حداد.

أما مدير المخابرات فقال: «إن قيادة قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب أضحت مقتنعة تماماً بأن الجنرال (الإسرائيلي) إيتان يعارض انتشار الجيش اللبناني في الجنوب لسببين· من جهة لأن الكتيبة المرسلة مؤلفة من أكثرية شيعية. . ومن جهة أخرى لأن إسرائيل لا تستطيع التخلي عن سعد حداد ولاحظ جوني عبده أن إسرائيل لن تتخلى عن الحزام الأمني في الجنوب، لأن دولة سعد حداد تشكل بالنسة لها أفضل وسيلة لتهديد استقرار لبنان وسوريا معاً» (ص ١٦٩). وينتهي المؤلف إلى القول: «في ضوء هذه المعلومات طلب الرئيس من فؤاد بطرس مراجعة الولايات المتحدة الأميركية علّها تحاول إيجاد مخرج من مأرق الجنوب» (ص ١٧٠)، ويؤكد في موقع آخر أن «إسرائيل ترفض انتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان والولايات المتحدة الأميركية تتبنى هذا الموقف الإسرائيلي. . وبقي على الرئيس سركيس أن يفهم أن الهدنة التي أحدثتها استقالته سريعة العطب وعابرة، وأن عليه أن يسحب جيشه من الجنوب» ص ١٧١.

في ضوء كل ذلك، ما معنى القول إن رئيس الحكومة يعارض إرسال الجيش إلى الجنوب؟ ويأتي هذا التجديف، على ذمة صاحب الكتاب، على لسان من لم يرتضوا إقالة الضابطين المنشقين المتعاملين مع إسرائيل سعد حداد وسامي شدياق، والرئيس سركيس نفسه يعترف بأنهما. «منذ ١٩٧٧ لم يعودا يطيعان القيادة ولا يتلقيان الأوامر من بيروت» (ص ١٧٢).

أما بعد،

أما بعد عهد الرئيس سركيس فقد استمرت المشكلة الطائفية لا بل إنها تفاقمت واستشرت، وكان لحرب إسرائيل على لبنان صيف العام ١٩٨٢، في ختام عهد الرئيس سركيس، تأثير سلبي عميق على الأجواء الطائفية في البلاد خصوصاً من جرّاء ما حصل إبّان الحصار الطويل الخانق الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على بيروت الغربية وضاحيتها، والذي شاركت قوات الشيخ بشير الجميل خلاله إلى جانب القوات الإسرائيلية الغازية في إحكام الطوق حول غربي العاصمة. وكانت الألسن داخل المنطقة المحاصرة، حيث مكثتُ وعائلتي طوال تلك الفترة، تتناقل الروايات حول ممارسات مقيتة كان بعض المسلحين يقومون بها في منع إدخال الخبز وسائر المواد الغذائية وقوارير الماء.

وتفاقمت الممارسة الطائفية في إدارة دفّة الحكم إبّان عهد الرئيس الشيخ أمين الجميل، وأضحت أشد فجاجة وسفوراً. حسبي هنا التطرق باقتضاب إلى حالات كان لي شأن بها حينما كنت وزيراً في حكومة الرئيس رشيد كرامي، ثم بعدما أضحيت رئيساً للوزراء مجدداً عند استشهاده:

لعل أكبر قضية واجهناها على مستوى التجاذب الطائفي كانت قضية المعلمين المتعاقدين مع وزارة التربية الوطنية. تسلمت هذه الوزارة وفيها أكثر من أربعة آلاف متعاقد. تمَّ التعاقد معهم جميعاً خلال عهود الوزارات السابقة بحجة الوفاء بحاجات التعليم في شتى المناطق اللبنانية، وخصوصاً منها تلك النائية عن المدن. وكان هناك، والحق يقال، الكثير من التجاوز في استخدام هؤلاء من قبل الوزراء السابقين، سواء فيما يتصل بالأعداد المطلوبة أو بتوافر الكفاءات المفترضة فيهم. ولقد كان توزّع المعلمين على المدارس الرسمية في مختلف المناطق غير متكافىء وغير عادل. فكانت نسبة التلامذة إلى المعلمين تتراوح بين ٢,٦ تلميذ لكل معلم كما في مدارس الأشرفية، إلى خمسة تلامذة لكل معلم كما في مدارس الكورة وكسروان، إلى ٤١ تلميذاً لكل معلم كما في راشيا. ومن أسباب هذا التفاوت انتقال كثير ممن كان التعاقد تمَّ معهم للتدريس

في مناطق نائية، مثل البقاع العربي، إلى مناطق هؤلاء الأصلية أو إلى مناطق أكثر ملاءمة لهم معيشياً وقد تفاقمت ظاهرة التفاوت هده من جرّاء موجات التهجير القسري الدي تعرّضت له مناطق معينة بفعل أعمال العنف التي حرت، مثل بعض مناطق الجبل وشرقي صيدا، والتي جرفت معلمين مسيحيين كثيرين من تلك المناطق إلى مناطق أكثر أمناً لهم. فأتخموا في نزوحهم الهيئات التعليمية في المناطق التي حلّوا فيها، وخلّفوا في المناطق التي أخلوها شواغر اضطر الوزراء إلى ملئها بالمتعاقدين وهكذا عند تسلمي حقيبة التربية الوطنية كان عديد المتعاقدين أكثر من أربعة آلاف، وكان المسلمون منهم يشكلون نحو ثلثي المجموع. وقد قام هؤلاء المتعاقدون بتحرّك واسع عبر السنوات الماضية جنوا بنتيجته قانوناً صدر في العام ١٩٨٢ عن مجلس النواب أجاز للحكومة تثبيت هؤلاء بناء على امتحانات تُجرى لهم للتحقق من أهليتهم.

جاءتني وفود من هؤلاء تطالبني بالتثبيت. فدرستُ ملفهم وتبنيت قضيتهم، ورفعت أمرهم في أوائل شهر تموز (يوليو) ١٩٨٤ إلى مجلس الوزراء لأخذ موافقته على الخطوة حسب الأصول، فتفجرت مشكلة زعزعت أركان الحكومة وهي يافعة، إذ لم تكن قد بلغت الثلاثة أشهر من العمر، وجرّت إلى سجالات عنيفة داخل مجلس الوزراء، وحملت نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ذات يوم على القدوم إلى بكفيا، حيث كانت الحكومة تعقد اجتماعاتها وخلواتها، للتوسط بيننا في البحث عن حلول للمشكلة قبل أن تفجّر الحكومة. وقد تذرّع المعارضون بعدم موافقة مجلس الخدمة المدنية على الخطوة لمجرّد أنها لا تراعي التوازن الطائفي.

طالت مناقشة هذه القضية عبر عدة جلسات لمجلس الوزراء وتشعبت. وبلغت الحدة في السجال يوماً أن تحدّاني الرئيس كميل شمعون، وكان وزيراً للمال، في ما إذا كنتُ أتشبث بالخطوة كما أفعل لو أن التكوين الطائفي للمتعاقدين يرجّح كفة المسيحيين. فكنت مستعداً للجواب. إذ سحبت من جيبي صورة عن مرسوم تعيين القضاة الذي وافقت عليه قبل سبعة أعوام برغم الخلل في توزيع المعينين لمصلحة المسيحيين. فكانت حجتي مفحمة.

وفي جولة مناقشات أخرى وجدتني أقول: يبدو واضحاً أن المشكلة ليست في المتعاقدين. إنها جزء من كل، والكل هو المشكلة الطائفية. فلنترك قضية المتعاقدين جانباً ونبحث في المشكلة الأساسية وسياستنا حيالها. ولنذكر أن البيان الوزاري لحكومتنا ينص على إلغاء قاعدة التوزيع الطائفي في الوظائف العامة ويستثني من هذا الإلغاء مراكز الفئة الأولى التي تراعى في التعيين لها قاعدة المناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وتساءلت: ما بالنا نجد أنفسنا عند أول محَكّ مطالبين بالإشاحة عن عهد قطعناه على

أنفسنا في بيان نالت الحكومة على أساسه ثقة مجلس النواب؟ فكان الجواب الذي تلقيته من المعارضين أن الطرح يأتي في غير أوانه، فيما الحكومة غارقة بمشاغل أخرى، وفي طليعتها القضايا الأمنية. وفي هذه المناقشات الحادة كنت والحق يقال ألقى المساندة الفعالة من الرئيس رشيد كرامي والوزير نبيه بري.

كان الرئيس أمين الجميل في تلك المعركة يراهن على التسويف والمماطلة، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تمييع القضية. ففي جلسة عقدها مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ تموز (يوليو) استقدم رئيس مجلس الخدمة المدنية إبراهيم شويري، الذي جاء ليعزز الحجة الطائفية بحجج إدارية أخرى واهية. وبعد مناقشة قصيرة طلب رئيس الجمهورية تأجيل بتّ الموضوع لمزيد من الدرس. فقلت: «لا بأس، على أن نعود إلى بته في الجلسة المقبلة». فبادرني الرئيس الجميل بالقول: «كلا، وليس في الجلسة المقبلة». فدار سجال بيني وبينه رفض على أثره التزام موعد محدد للعودة إلى الموضوع. ولدى مغادرتنا مجلس الوزراء، رافقني الرئيس رشيد كرامي في سيارتي إلى بيروت نظراً لتأخّر الطائرة المروحية التي كان من المفترض أن تأتي لنقله. وفي الطريق أعربت له عن عدم ارتياحي للتسويف الحاصل، فوعدني بإدراج الموضوع على حدول أعمال الجلسة المقبلة. وعندما انعقدت الجلسة التالية في ١٩٨٤/٧/٢٥، استهلها الشيخ أمين الجميل باقتراح تجاوز جدول الأعمال والتفرغ لقضايا أمن العاصمة. فكان دلك. وصدرت عں تلك الجلسة مقرارات أمنية مهمة قضت بإلغاء خطوط التماس وتشكيل لواء في الجيش مختلط يتولى أمن المنطقة الوسطى الفاصلة بين شطري العاصمة. ولكن هذا اللواء لم يعمّر طويلاً.

وعقد مجلس الوزراء جلسته التالية في الأول من آب (أغسطس)، فافتتح الرئيس الجميل الجلسة بطلب تأجيل البحث في قضية المتعاقدين. ورفض، رداً على سؤال مني، تحديد موعد لمناقشتها فقلت: إذن لن أعود إلى حضور جلسات مجلس الوزراء إلا يوم يدرج هذا الموضوع مجدداً على جدول أعماله. وساندني في هذا الموقف الوزير نبيه بري. فتدخل الرئيس كرامي آخذاً المسألة على عاتقه. وبعد مدة قصيرة من الزمن، أفرج مجلس الوزراء عن المشروع فتمت خطوة التثبيت حسب الأصول، وشملت جميع الذين كانت تنطبق عليهم الشروط القانونية.

ومن طريف ما حصل على مستوى السجال الطائفي في عهد الرئيس أمين الجميل، أن طُرح موضوع تعيين حاكم لمصرف لبنان ونواب له. فرشح الرئيس شمعون شاباً متقفاً وطيباً اسمه جو فضول، وأيده الرئيس الجميل في ذلك. فاعترضت على ترشيحه لكونه من غير أصحاب الاختصاص في الشؤون الاقتصادية والمصرفية. فنشبت

معركة حول هذا الترشيح امتدت عبر بضع جلسات لمجلس الوزراء. وبعد مدة من الزمن، عاد الرئيس الجميل فاقترح الدكتور إدمون نعيم لهذا المنصب، فاعترضتُ مجدداً على أساس أنه أستاذ في الحقوق ومن غير أصحاب الاختصاص المطلوب ولا من أصحاب الخبرة في مضمار الاقتصاد والمصارف. فضاق الجميّل بي ذرعاً وقال في شيء من الحدة: ومن هو مرشحك إذن لهذا المنصب. فدفعت في اتجاهه بنبذة مكتوبة عن الدكتور سمير مقدسي قائلاً: هذا هو مرشحي. وكان سمير أستاذاً للاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت ورئيساً للمعهد المصرفي فيها، وسبق له أن أدّى خدمات استشارية لمصرف لبنان ووزارة المالية وأمضى سنوات طويلة قبل ذلك في صندوق النقد الدولي. عندما فرغت من سرد كفاءات الرجل، رفع الرئيس الجميّل نظره عن النبذة إليَّ سائلاً: «وما هو؟» فأجبته «هو كل ما قلتُ عنه». فاستدرك قائلاً: «وما هو انتماؤه الطائفي». فقلت. مسيحي بروتستانتي فلم يتمالك أن دفع النبذة التي بين يديه إليّ بشيء من العصبية. وكان ذلك تعبيراً عن رفضه أن يكون حاكم مصرف لبنان من غير الموارنة. وبعد مدة من الزمن سلّمنا جميعاً بتعيين إدمون نعيم حاكماً لمصرف لبنان لما كان يتحلى به من صفات شخصية واستعدادات متميزة.

إن حديث الشجون الطائفية يطول. حسبي هنا الاستشهاد بحادثة أخيرة في عهد الرئيس الجميّل: أعرب لي الأمين العام لوزارة الخارجية فؤاد الترك عن رغبته في الانتقال إلى باريس سفيراً للبنان. وكانت تربطني به علاقة مودّة واحترام. فأبديت له استعدادي لمساعدته على تحقيق رغبته جاءني يوماً موفداً من لدن الرئيس الجميّل مرشحاً أحد اثنين ليحل محله في الأمانة العامة: فاروق أبي اللمع أو سهيل الشماس، مردفاً القول: إن الرئيس الجميل يترك أمر الاختيار لي فوافقت على ترشيح سهيل الشماس. فجاءني الجواب سريعاً بالموافقة. ونقلت الخبر بصورة غير رسمية للشماس كي يستعد لتولي المهمّة عندما يتم التعيين. ولكن الرئيس الجميّل سرعان ما عاد فبدّل موقفه، وبعث بفؤاد الترك مجدداً لإبلاغي: إنه، أي الرئيس الجميّل، لا يستطيع مجاراتي في تعيين سهيل الشماس لكونه أرثوذكسياً، فقد شارف الرئيس الجميّل على نهاية عهده وهو يهمه أن يعيد إلى الطائفة المارونية بعض المراكز الرئيسية التي فقدتها خلال عهده. فبعدما أحل الجميّل كاثوليكياً (جريصاتي) في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وأرثوذكسياً (جميل نعمة) في المديرية العامة للأمن العام، فإنه لا يتحمّل استبدال الماروني بأرثوذكسي في الأمانة العامة لوزارة الخارجية.

فأجبتُ بأنني قبلت أرثوذكسياً مرشحاً من قبله فجاء الرد إصراراً على تعيين فاروق أبي اللمع. ونشبت على الأثر أزمة صامتة بيني وبين أمين الجميّل حول هذا الأمر. ولم

أرضَ بفاروق أبي اللمع في نهاية المطاف إلا نزولاً عند رجاء فؤاد الترك، الذي جاءني يشكو بأنه هو الذي يدفع ثمن الخلاف بيني وبين رئيس الجمهورية، وأنه ماديًا لم يعد يتحمّل البقاء في بيروت. فوافقت على تعيين فاروق أبي اللمع مراعاة لوضع فؤاد الترك الضاغط. فكانت النتيجة أن ناصبني فاروق أبي اللمع العداء في بيروت عندما وقعت واقعة الانقسام في السلطة، ملتزماً جانب العماد عون، وناصبني فؤاد الترك العداء في باريس، ملتزماً أيضاً جانب العماد عون.

الطائفية هي آفة المجتمع في لبنان، وآفة نظامه. وهي اللغم المزروع دوماً في طريق مستقبله.

والطائفية كانت هي علّة الانقسام في السلطة والذي كان سبباً لمآسٍ ومحن لا حصر لها عبر سنتين من الزمن بدأت في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ بإصدار أمين الجميّل، في آخر لحظة من عهده، مرسوماً بتأليف ما سُمي حكومة عسكرية، وانتهت بسقوط العماد ميشال عون، الذي كان على رأس تلك الحكومة المزعومة، في ١٣ تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٩٠. فلولا الاعتبار الطائفي الذي حدا بالرئيس الجميّل إلى إعلان حكومة انتقالية برئاسة ماروني، لما كان انقسام في السلطة، ولما كانت كل تلك الكوارث والنكبات التي رافقت وجود العماد ميشال عون على رأس سلطة مغتصبة في جزء حيوي من لبنان.

٥ مَعْرَكَة بِنَاءِ الجَيْش

كانت أول خطوة ملموسة اتخذت على صعيد إعادة بناء الجيش إصدار المرسوم الاشتراعي رقم ٩، بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٧٧، ذلك المرسوم الذي نص على أحكام استثنائية تفتح المجال أمام ضباط الجيش للاستقالة بشروط مشجعة كما تمكن الحكومة من إقالة من ترى إقالته من الضباط، وذلك خلال فترة محددة تنتهي بنهاية حزيران ١٩٧٧. وكان القصد من ذلك النص التشريعي إيجاد سبيل للتخلص من الضباط الذين لا يساعد بقاؤهم في الجيش في عملية إعادة بنائه بسبب الدور الذي لعبوه في تفكيكه خلال حرب السنتين أو بسبب تورطهم في الاقتتال الفئوي أو بسبب ارتباطاتهم السياسية أو الحزبية أو ما شاكل. ولكن للأسف لم يأتِ تطبيق ذلك النص بالنتائج المتوخاة، فكان أن استقال الكثير من الضباط الذين كانت المصلحة في الواقع تقضي باستمرارهم في تحمل المسؤوليات العسكرية وبقي أكثر الذين كانت المصلحة تقضي بإقصائهم عن المؤسسة العسكرية

أما الخطوة البارزة التالية التي اتخذت على صعيد إعادة بناء الجيش بعد إصدار المرسوم الاشتراعي الآنف الذكر فكانت إعفاء قائد الجيش العماد حنّا سعيد من منصبه وتعيين العقيد الركن فيكتور خوري ليحل محله. لم أكن أعرف الرجل شخصيًّا وإنما طلبنا لائحة بالضباط الموارنة من رتبة عقيد وما فوق، ودرسنا اللائحة اسماً اسماً، ورحنا نستبعد الواحد تلو الآخر لأسباب مختلفة إلى أن رسا الرأي على فيكتور خوري.

وقبل أن يلتئم مجلس الوزراء صباح ٢٨ آذار ١٩٧٧ للبحث في الموضوع، وكان احتمال اتخاذ مثل ذلك القرار قد شاع، زُرعت متفجرة في مصعد المبنى الذي يسكنه وزير الخارجية والدفاع الوطني فؤاد بطرس، وانفجرت عند مدخل الطابق العلوي من

مسكنه فأحدثت الكثير من الدمار في المنزل ونجا الوزير وعائلته بأعجوبة، وكانوا ساعتئذٍ في الطابق الأسفل. ويعتقد الكثيرون أن ذلك الانفجار كان إلى حد ما بمثابة المنعطف التاريخي من حيث أنه روّع الوزير وترك في نفسه كما بدا لكثيرين بصمات لم تمّحِ، أثرت أيما تأثير على تفكيره واتجاهاته وسلوكه السياسي، وربما ولّدت في نفسه اقتناعات جديدة. ومن يعلم المنزلة المتميزة التي كان يشغلها الوزير في التأثير على تفكير رئيس الجمهورية وسياسته، يدرك أهمية الحدث بالنسبة لتطور الأمور فيما بعد.

وقد انعقد مجلس الوزراء ذلك الصباح في جو تلفّه غمامة ثقيلة من الاكتئاب والذهول والغضب إلى شيء من التصميم على المضي قدماً في ما انعقد العزم على تنفيذه. واستحوذ الوزير بطرس على فيض من عطف زملائه وتقديرهم وإكبارهم. وقد دخل إلى الجلسة بوجه شاحب ترين عليه غلالة من حزن عميق يخالطه نوع من الاستسلام للقدر. واتخذ قرار تبديل قائد الجيش في حضوره دون أن ينبس ببنت شفة تنم عن رغبته في التراجع. كان الرجل أبيّ، يحترم نفسه، ويتحلّى بالكثير من صفات رجل الدولة المسؤول، فضلاً عن وطنيّته الأصيلة.

معركة المرسوم الاشتراعي

جرت أول محاولة جدية لتطبيق المرسوم الاشتراعي الآنف الذكر قبل نهاية شهر أيار ١٩٧٧، عندما عرض وزير الدفاع فؤاد بطرس، في جلسة عمل مع رئيس الجمهورية قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، لائحة بأسماء الضباط الذين تقدموا بطلب الاستقالة، وأبدى رأيه بالنسبة لأولئك الذين لا بد من قبول طلبات استقالتهم وأولئك الذين ينبغي رفض استقالتهم تحقيقاً للمساواة في عدد الذين يُعفون من الخدمة بين المسيحيين والمسلمين. اعترضت لتوي على المبدأ المطروح من حيث أن المساواة في تلك الحالة تجافي العدالة، ذلك لأن التوزع الطائفي لضباط الجيش كان آنذاك بنسبة الثلثين إلى الثلث تقريباً بين المسيحيين والمسلمين، فإذا ما اعتمدت قاعدة المساواة في قبول الاستقالات كان من شأن ذلك تعميق الخلل النسبي في بنية الجيش. فهذه حقيقة حسابية لا جدال فيها. وبعد سجال لم يكن حاداً بقدر ما كان شاقاً وممضاً، أو بالأحرى ثقيلاً على النفس، تدخل الرئيس سركيس مسلّماً بوجوب مراعاة نسبة التوزع الطائفي بين ضباط الجيش في قبول الاستقالات، أي نسبة الثلثين والثلث بين المسيحيين والمسلمين. ولم يكن ثمة أي استعداد لدى جليسيّ لقبول كل الاستقالات المقدمة بصرف النظر عن الاعتبار الطائفي. وكانت تلك الواقعة إحدى الصدمات التي تلقيتُها في تلك المرحلة المبكرة من تمرّسي بالحكم التي أيقظتني إلى واقع لم يكن لي عهد به قبل

الحكم، وهو القيد الطائفي الضيق الذي كان الرئيس سركيس أسيراً له والذي لم يكن له فكاك منه، ليس اقتناعاً منه بالطائفية، وهو كان أبعد الناس عنها في نسيج شخصيته، وإنما بحكم ظروفه الخانقة في الحكم.

بعد ذلك وقبل أيام معدودة من انقضاء الصلاحية التي نص عليها المرسوم الاشتراعي لإقالة الضباط، أي قبيل نهاية شهر حزيران ١٩٧٧، طرح موضوع إقالة الضباط غير المرغوب في بقائهم في الجيش، فعرض وزير الدفاع فؤاد بطرس لائحة تتضمن أسماء بضعة ضباط مرشحين للتسريح من الخدمة. ومن نظرة خاطفة ألقيتها على اللائحة تبين لي أن المطلوبة رؤوسهم كانوا جميعاً، دون استثناء، من قيادة ما كان سُمّي جيش لبنان العربي الذي إنشق عن الجيش اللبناني تحت وطأة الاقتتال خلال أحداث السنتين السابقتين.

وأذكر أنه قبل مدة قصيرة أقبل وفد سوري رفيع المستوى قِوامه وزير الخارجية عبد الحليم حدام ورئيس أركان الجيش السوري حكمت الشهابي والمسؤول عن الأمن القومي ناجي جميل ـ وكان تردد هذا الوفد بالذات على العاصمة اللبنانية ظاهرة مألوفة في تلك الفترة ـ فاجتمعنا بالوفد في قصر بعبدا، وكنت مع رئيس الجمهورية ووزير الخارجية والدفاع من الجانب اللبناني. وبعد الاجتماع التففنا والوفد السوري وقوفاً في صالة متاخمة لغرفة الطعام من صالات القصر الجمهوري، نتجاذب أطراف الحديث في انتظار دعوتنا لتناول العداء فأخذ عبد الحليم خدام، على جاري عادته خارج الاجتماعات الرسمية، ينثر الكلام العفوي اللاذع من غير كلفة، يغمز من قناة هذا الزعيم ويلمز داك، ويخوض في حديث شتى السياسيين مداعباً. ولم يلبث أن تناول الدولة اللبنانية بكلام قارس قال فيه: أي دولة هي هذه التي لا تستطيع اتخاذ قرار بطرد ضابط من الخدمة كأحمد الخطيب (قائد جيش لبنان العربي المنشق).

شعرت تلك اللحظة بغاية الحرج وودت أن لا أسمع تكملة الحديث. وما كان بإمكاني أن أبوح أمام الجميع بما كان يدور في هذا الشأن بيني وبين رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، ولا أن أبدي وجهة نظري، لأنني من جهة لم أكن أرغب في نشر غسيلنا الداخلي أما الضيوف السوريين، ومن جهة ثانية لأنني كنت على يقين من أن ضيوفنا لا بد أن يجاروا غرمائي في هذه المسألة رأيهم، لا سيما وأن السوريين كانوا في ذلك الوقت في حال من التفاهم الملحوظ مع الرئيس الياس سركيس والجفاء الكبير مع الحركة الوطنية وحلفائها، وكان أحمد الخطيب من حلفاء «الحركة الوطنية». فحتى لا أضطر إلى الرد على الملاحظة، وحتى أغني نفسي حرج الاستماع إلى المزيد من ذلك الحديث، استدرت على نفسي وخطوت نحو النافذة أتشاغل بالمنظر الجميل الذي تطل عليه، عن

مداولات تلك الحلقة المعقودة على خطوات مني. وسجلت للرئيس سركيس والوزير بطرس ترفعهما إذ لم يحاولا استغلال وجود المسؤولين السوريين إمعاناً في إحراجي أو تشديد الضغط عليّ. مع ذلك لم أكن أسقط من الحساب احتمال أن يكون المسؤولون السوريون على علم بما وقع بين الرئيس سركيس وبيني في هذا الصدد

قبيل نهاية العام ١٩٧٧ أثير مجدداً موضوع إقالة الضباط غير المرغوب في بقائهم في الجيش ووقعنا هذه المرة أيضاً في نقاش عقيم لم يخل من التوتر، على غرار ما سبق وحصل في حزيران (يونية) الفائت، حول تصنيف الضباط بين خارج على الشرعية ومناصر لها. ولما لم نتوصل إلى نتيجة حاسمة، تعطّل القرار مرة أخرى وأرجىء البت بالموضوع لستة أشهر أخرى تنتهي في حزيران ١٩٧٨، بناء على الصلاحية التشريعية التي كانت الحكومة لا تزال تملكها آنذاك.

وفي حزيران ١٩٧٨ تجدد النقاش حول هذا الموضوع، وللمرة الأخيرة، ولم يخل هذه المرة من بعض الحدة، ولكن من غير جدوى. فاقترحت أن يقال عدد متساو من الضباط الذين اشتركوا في الاقتتال من الجانبين، وليكن خمسة عشر صابطاً من كل جانب أو عشرة ضباط أو خمسة. فلم ألقَ تجاوباً في إقالة أي ضابط من غير الذين كانوا ينتمون إلى «جيش لبنان العربي» فعرضت أخيراً أن نسجل ولو خطوة أولية يكون من شأنها ترك المجال مفتوحاً أمام المعالجة فيما بعد. واقترحت تحديداً، تحقيقاً للخطوة الأولية تلك، أن يُسرّح من الخدمة أربعة ضباط، اثنان من كل جانب، سميت سعد حداد وسامي الشدياق من المتعاملين مع إسرائيل داخل الشريط الحدودي، وأحمد الخطيب ومحمد سليم من قيادة جيش لبنان العربي. فكان الرد رفضاً قاطعاً. وكان في جملة ما سمعت ولم يكن ذلك للمرّة الأولى، أنني إذا كنت أرى في سعد حداد خائناً لوطنه، فهناك بين اللبنانيين من يرى غير ذلك، والمقصود الجبهة اللبنانية وجمهورها. ويروي لي الأستاذ محمد أمين دوغان، صاحب جريدة «الشعب» اليومية، أنه سمع مثل هذا الكلام من الرئيس سركيس مرة فقال له: «إذا كان صحيحاً يا فخامة الرئيس ما تقول، إن نصف اللبنانيين يعتبرون سعد حداد خائناً ونصفهم الآخر يعتبره بطلاً، فإنني أريد أن أسألك أي النصفين أنت منه».

وهكذا انقضت صلاحية الحكومة بإقالة ضباط الجيش، والتي مددت مرتين متتاليتين عبر سنة ونصف السنة من الزمن، دون أن تطبق على ضابط واحد. فبقي العفن في الجيش من حيث أريد جلاؤه.

وبعد أن تخليت عن الحكم جمعتني مأدبة غداء في مطعم «الأورانجري» مع

العميد سامي الخطيب، قائد قوات الردع العربية حول طاولة واحدة، وكانت المأدبة بدعوة من خطيب ابنته الأستاذ صائب مطرجي. وعندما ساقنا حديث الذكريات إلى موضوع الضباط الذين كان من المفروض تطهير الجيش منهم روى سامي الخطيب أمام الحاضرين أنه كان في اجتماع مع رئيس الجمهورية ووزير الخارجية والدفاع قبل دخولي على الرئيس سركيس في آخر جلسة معه حول الموضوع، فتوجه الرئيس بسؤال صريح إلى الوزير بطرس عن رأيه بما كنت أطالب به، أي إقالة عدد متساو من ضباط الفريقين، فأطرق الوزير بطرس هنيهة ثم رفع رأسه وقال بجرأة أدبيّة لم أستغربها منه: «إذا ما احتكمنا إلى ضمائرنا يا فخامة الرئيس وجب الإقرار أمانة بأن سليم الحص على صواب في ما يذهب إليه. ولكن إذا أخذنا برأيه لن نستطيع الوصول إلى بيوتنا». فكان هذا الجواب حاسماً في دفع الرئيس إلى موقف الرفض القاطع لما كنت أرى.

وقد التبست حقيقة موقفي على الكثيرين. إنني لم أقف مدافعاً عن أحمد الخطيب وضباطه، وكنت موافقاً على إقالته وإقالتهم، ولكنني لم أجد أن من العدل أو الإنصاف أو حتى مصلحة الحكم والشرعية في شيء أن يقتصر الأمر على إقالة هؤلاء من دون غرمائهم من الفريق الآخر، ولم أشأ أن أضحّي بهم من غير ثمن، وكان الثمن الطبيعي هو إقالة أندادهم من الفريق الآخر.

معركة قانون الدفاع

طرح في وقت مبكر موضوع سَنّ قانون جديد للجيش يرسم أسساً جديدة لبنيته وتنظيمه وعمله. وأضحت الفكرة موضوع تداول جدّي خلال النصف الثاني من العام ١٩٧٧، على أن يكون بالإمكان إصدار القانون المطلوب بمرسوم اشتراعي ما دامت الحكومة تملك صلاحية التشريع في حقل الدفاع آنذاك.

فقيل لي إن هناك مشروعاً جاهزاً سبق أن أحيل إلى المجلس النيابي من قبل الحكومة السابقة، مقترناً بموافقة الرؤساء سليمان فرنجية ورشيد كرامي وكميل شمعون. أما والأمر كذلك فيجب أن لا يكون المشروع موضوع نقاش طالما أن ممثلين عن مختلف الاتجاهات قد وافقوا عليه. فأبديت استعدادي لتبنّي المشروع دون مناقشة ومن ثَم إصداره بمرسوم اشتراعي اختصاراً للوقت وتلافياً للمشقّة. وأعترف أنني لم أكن أفقه من شؤون الدفاع والجيش شيئاً. فجاء الرد أن لا بد من قراءة سريعة للمشروع قبل اعتماده. فلم أمانع في ذلك، لا بل رحبت بالفكرة.

التقينا في جلسة عمل، رئيس الجمهورية ووزير الخارجية والدفاع وأنا، وعكفنا على تلاوة مشروع قانون الدفاع مادّة بعد مادةً. لم يكن لأي منّا ملاحظة عليه إلى أن بلغنا المادة المتعلقة بالمجلس العسكري وصلاحياته. هنا اعترض وزير الدفاع على نقطة قال إنها تعطي المجلس العسكري صلاحية في التشكيلات أوسع مما ينبغي. فتدخلت قائلاً: «إن تعديل أي مادة جوهريًّا ستفتح الباب للنظر في مواد أخرى، وربما أدى ذلك إلى نسف المشروع برمته. وإذا ما سلّمنا بمبدأ التغيير والتعديل في الجوهر فإنني أحتفظ بحقي في العودة إلى البداية والتدقيق في كل مواد المشروع فلا أقرّ بمادة إلا بعد الاقتناع الكلي بها. فالأحدى أن نتبنى المشروع كما جاء من غير سؤال، خصوصاً وأننا يجب أن لا نتوقع أية اعتراضات على المشروع بعد أن حاز على موافقة فريقي النزاع اللذين كان رشيد كرامي وكميل شمعون يمثلانهما خير تمثيل». فكان إصرار من الوزير، مؤيداً صراحة من الرئيس، على ضرورة إقرار التعديل المطلوب والذي من شأنه تضييق بعض صلاحيات المجلس العسكري. وكان ردي إصراراً على العودة في تلك الحال إلى بحث المشروع من أساسه.

فكان هذا للأسف هو المنطلق لصراع طويل ومرير حول قانون الدفاع تجاوز دائرة الحكم وحرج عبر المجلس النيابي إلى حلبة التجاذب السياسي المفتوح من خلال وسائل الإعلام والمنابر السياسية.

استدعيت على الأثر إلى منزلي بعض كبار ضباط الجيش ممن كنت أتوسم فيهم التجرد والجدارة والوطنية وسألتهم رأيهم في مشروع القانون المطروح. وحضت معهم نقاشاً طويلاً حول مبادئه ومندرجاته بالتفصيل، واستغرق ذلك منا جلسات طويلة ومتتالية. وبقي أولئك الضباط إلى جانبي بصفة شخصية وبصورة مكتومة طيلة فترة بحث مشروع القانون، أستشيرهم في كل فكرة تطرح أو تطرأ وأناقشهم آراءهم. واختلفت مع محاوريّ، الرئيس والوزير، عند نقاط عديدة. وخيّم على بعض جلساتنا جو من الحدة والتأزم. فكانت فترة معاناة شديدة بقيت أصداؤها محصورة في إطار جلساتنا المغلقة، إلى أن شرع المجلس النيابي يطالب ببحث المشروع وبدأت بوادر الخلاف بيننا حوله تظهر للملأ إذ لم نتمكن من التقدم بمشروع موحد على رغم من ضغط النواب المتصلين وإلحاحهم. وكان يحمل لواء الحملة النيابية تلك رئيس لجنة الدفاع العقيد فؤاد لحود، الذي كان يعرّج عليّ في مكتبي في السراي على غير موعد بين الحين والآخر ليباحثني في هذا الموضوع. وجاء وقت أخذ الرئيس سركيس يظن، كما بات يتراءى لي، أنني كنت أنا شخصياً أدعو العقيد لحود إلى التردد عليّ وأنا الذي كنت أحرّضه على متابعة حملته. وكان الرئيس سركيس لا يثق فيه ويعتبره من ذوي الطموح السياسي العارم.

وصباح الثلاثاء في ٢٥ تموّز (يوليو) ١٩٧٨ استقبلت النوّاب منير أبو فاضل وناظم القادري وفؤاد لحّود، وقد جاؤوا موفدين من رئيس المجلس كامل الأسعد ليبحثوا معي في إمكان الدعوة لجلسة مشتركة للجنة الدفاع الوطني ولجنة الإدارة والعدل من أجل البحث في مشروع قانون الدفاع والتعجيل في إنجازه. فأبلغتهم أنّ المشروع غير جاهز للإحالة إلى المجلس النيابي، فقالوا إنّ هناك رغبة داخل المجلس النيابي للمشاركة في بحث الموضوع حتى قبل إنجازه عسى أن يكون في ذلك ما يساعد على تذليل العقبات التي تعترض سبيله. فلم أبدِ ممانعة في ذلك.

اجتمعت بالرئيس كامل الأسعد قبل بدء الجلسة المشتركة لِلَجنتي الدفاع الوطني والإدارة والعدل النيابيّتين التي انعقدت قبل ظهر السابع عشر من آب (أغسطس) ١٩٧٨ لمباشرة بحث مشروع قانون الدفاع وقد انتهت هذه الجلسة إلى تعيين لجنة مُصغّرة من النوّاب كُلّفت متابعة بحث المشروع معي ومع وزير الدفاع فؤاد بطرس. كان ذلك إيذاناً ببدء سلسلة اجتماعات عُقِدت في مقر رئاسة الوزراء في السرايا وأسفرت عن حل إشكالات كثيرة تتعلّق بمشروع القانون الجديد

صباح الإثنين في ٢١ آب (أغسطس) عقدت في مكتبي في السرايا أوّل اجتماع مع اللجنة النيابيّة العشريّة المُكلّفة بحث مشروع قانون الدفاع، وحضر الاجتماع وزير الدفاع فؤاد بطرس. كان جو الاجتماع بنّاء وقد اتّفقنا خلاله على منهج عملنا وعلى بعض المبادىء الأساسيّة التي يرتكز عليها المشروع.

وتوالت بعد ذلك اجتماعاتنا مع اللجنة النيابيّة، وسجّلنا من خلالها تقدّماً وئيداً وإنّما ملحوظاً.

صباح الخميس في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٧٨ عقدت اللجنة النيابيّة، المُنبَثِقة من لجنتيْ الإدارة والعدل والدفاع الوطني، اجتماعاً في مكتبي في رئاسة الوزراء، وحضر الاجتماع إلى جانبي وزير الدفاع فؤاد بطرس وبعض العسكريين. وكان موضوع المناقشة تكوين المجلس العسكري وصلاحيّاته، ومن ثَمّ صلاحيّات قائد الجيش الذي كان قبلاً يستأثر تقريباً بكل الصلاحيّات التي كان المشروع ينيطها بالمجلس العسكري وكان من صلاحيّته أيضاً تعيين كل مرؤوسيه، حتى رئيس الأركان. واحتدم النقاش بين الحاضرين إلى حد التلاسن فتبادل الإهانات بين النائبين حسن الرفاعي وعبده عويدات. وقد بلغ الانفعال بينهما مبلغاً كاد أن يتطوّر إلى التشابك بالأيدي لولا وقوفي شخصيًّا بينهما، وساعدني على الفصل بينهما بعض الحاضرين. ولكن تدخّلنا لم يمنع أحدهما، هو عبده

عويدات، من قذف منفضة سكاير كانت على الطاولة أمامه في وجه زميلة فأصابه في جبينه بجرح طفيف سال الدم منه.

واللافت أنّ شرارة المُشادّة التي وقعت بين النائبين انطلقت مع اتّهام النائب حسن الرفاعي زميله بأنّه يُمالىء وجهة نظر قيادة الجيش، ومن ورائها رئاسة الجمهوريّة، من باب رد الجميل، وذلك على اعتبار أنّ قيادة الجيش لبّت طلبه بقبول انتساب أربعة عشر مُرشّحاً من أتباعه في المدرسة الحربيّة، فرد عبده عويدات بانفعال شديد بالقول إنّ ذلك غير صحيح، إذ إنّ العدد المقبول من جماعته لا يتجاوز السعة (أو لعلّه قال خمسة، لا أذكر بالتمام). ثمّ تطوّر النقاش إلى ملاسنة فمشاجرة تخللها الكثير من الإهانات وكذلك التهديد والوعيد.

وفي الاجتماع الذي ضمّني مع الرئيس سركيس والرئيس الأسعد قبل ظهر الثامن والعشرين من تشرين الأوّل (أكتوبر)، عرضنا النقاط التي توقّف عندها النّقاش في وضع مشروع قانون الدفاع، وتتمحور في معظمها حول صلاحيّات قائد الجيش. كان الجدل عقيماً، إذ كان الرئيس يعرض مطلبه ويتشبّث به، ولكنّه لم يكن يُظهر استعداداً للخوض في مناقشة المسوغات والمبرّرات والتعليلات والبدائل. فاستمرّ الاجتماع أكثر من ساعتين، تخلله لحظات من التوتّر، وانتهى إلى القول بأنّ المجلس النيابي سيّد نفسه ويمكنه متابعة مناقشة المشروع من غير الاستناد إلى مشروع موحّد من الحكم. وارفضّ الاجتماع على تمنٍ من الرئيس الأسعد بأن نواصل السعي إلى توحيد موقفنا

وزارني النائب بطرس حرب عضو تجمّع الموارنة المستقلّين في مجلس النوّاب، في ٣٠ تشرين الأوّل (أكتوبر) ليبحث معي في نتائج مؤتمر بين الدين وفي تطوّرات المناقشة التي تدور لإنجاز مشروع قانون الدفاع. التقيته في مكتبي في وزارة الإعلام، وتوجّهنا من ثَمّ معاً إلى مجلس النوّاب لحضور الجلسة المشتركة لِلَجنتي الدفاع الوطني والإدارة والعدل التي كانت مقرّرة لمتابعة مناقشة مشروع قانون الدفاع.

افتتح الرئيس الأسعد الجلسة بكلمة أوجز فيها حصيلة تدخّله بين الرئيس سركيس وبيني توصّلاً إلى رؤية موحّدة حول مشروع قانون الدفاع وختم بالقول إنّ الحديث عن خلاف داخل الحكم مُبالغ فيه لأنّ القصد واحد ولو تباينت الرؤى بعض الشيء حول أنجع الطُرق للوصول إلى الهدف. وأعطاني الكلام فتحدّثت عن موضوع الخلاف وكرّرت على مسمع الحاضرين ما كنت أردّده في مختلف المجالس التي كان يُطرح فيها موضوع بناء الجيش. وممّا قلت:

«لا أدّعي أنّني أتكلم باسم الحكومة ككل (الوزير بطرس، وزير الدفاع كان لا يزال

في فرنسا) فهناك رأيان متباينان حول مصدر القرار بالنسبة إلى إجراء التشكيلات داخل الجيش. أستطيع أن أدافع عن الرأي الذي أتبنّاه وأعرض بأمانة الرأي الآخر. . . عندما شرعنا بدرس مشروع قانون الدفاع سجّلنا بعض التقدّم إلى أن توقّفنا عند قضيّة التشكيلات فقررنا المُثول أمام اللّجان النيابيّة للاستئناس بالموقف الذي يقرّره النوّاب. وعندما نصطدم بمثل هذه المشكلة لا بد من التحدّث بوضوح وصراحة. . . إنّني أعتبر أن مشكلة لبنان هي في الأساس في تلازم المناصب الرئيسية مع الطائفية. أقول استطراداً إنّه ربّما كان النظام الأمثل في لبنان هو النظام الرئاسي. . . ومحاسبة الرئاسة تكون عند ذاك عن طريق مجلس النوّاب. فالمثل الإنكليزي يقول «لا يمكن أن نحافظ على الكعكة ونأكلها في آن». فإمّا أن تكون رئاسة الجمهوريّة وقفاً على طائفة معيّنة فتعطى بعض الصلاحيّات أو لا تكون وقفاً على أي طائفة معيّنة وتُعطى أوسع الصلاحيّات. وهكذا في الجيش. فنحن إذ نتمسّك بوقف المناصب الرئيسة في الجيش، وبخاصّة قيادة الجيش ورئاسة شعبة المخابرات، على طائفة مُعيّنة، فإنّنا نكون قد حوّلنا الجيش إلى كعكة، من حق كل طائفة من الطوائف الأخرى أن تُفتّش عن حصتّها فيها. لذلك، بقدر ما تكون الصلاحيّات المنوطة بالمجلس العسكري واسعة وفاعِلة، ولو على حساب الصلاحيّات التي كان يُمارسها قائد الجيش، نكون قد نجحنا في المحافظة على بُنيَة الجيش. . . إنّ مشكلة الجيش هي أساساً في بُنيَته وتَنظيمه، وهذا ما يجب أن يُعالَج إذا كان لنا أن نبني جيشاً فاعلاً. . . لم يكن ينقص الجيش عام ١٩٧٥ أسلحة أو أعتدة ولا حتى إعداد أو تدريب، مع ذلك لم يتمكّن من القِيام بالدور اللازم لأنّ بُنيَته وتنظيمَه كانا غير سليمين. . . وقد يُقال: ماذا تركتم من الصلاحيّات لقائد الجيش. فأقول إنّ الجواب على شقين: فقائد الجيش ليس هو القضية، وإنما القضيّة هي الجيش. ومن جهة ثانية فإنّ صلاحيّات قائد الجيش تبقى كبيرة وذلك على اعتبار أنّه يبقى هو قائد العمليّات بلا مُنازِع وهو رئيس المجلس العسكري وهو صاحب الصوت المُرجّح فيه. العمليّات هي العمود الفقري للجيش، ولا شأن للجيش من دونها. . ».

وانتهت الجلسة بعد نِقاشٍ واسع شارك فيه نوّاب من مشارب متفاوتة، بإعلان من الرئيس الأسعد أنّ المناقشة سوف تُستأنف بعد عودتي من بغداد، حيث من المُزمع أن يُعقد مؤتمر قمّة عربي.

صباح الخميس في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عُقدت في المجلس النيابي جلسة مشتركة للجنتي الدفاع الوطني والإدارة والعدل لمتابعة مناقشة مشروع قانون الدفاع. كانت تلك الجلسة خطيرة من حيث أنّها آلت إلى تفجير الخلاف حول المشروع بيني وبين الرئيس سركيس متمثّلاً في شخص الوزير بطرس بصورة حادّة ووضعت المناقشة

أمام الطريق المسدود. ممّا حدا بالرئيس الأسعد، أثناء الجلسة وبعدها، إلى إنذار الحكومة بوجوب المجيء إلى الجلسة المُقبِلة بعد أسبوع موحّدة الرأي، وإلا فإنّ العرف البرلماني المُتّبع على حد تعبيره، يسمح بإعادة النظر في استمرار عقد الجلسات في حضورها (الصحيح أنّ خلافات الحكومة يجب أن تؤدّي في المنطق البرلماني الديمقراطي إلى تغيير الحكومة وليس إلى تغييبها. ولكن الظروف لم تكن تسمح بالتبديل). وكان سبق الجلسة اجتماع بين الرئيس الأسعد وبيني ثمّ انضمّ إلينا على التوالي الوزير بطرس ثمّ منير أبو فاضل وفؤاد لحّود وناظم القادري ونصري المعلوف وبهيج تقي الدين. وعُرِضت في هذا الاجتماع مُختلف البدائل في محاولة لإيجاد حلول للخلافات الناشبة، حصوصاً حول صلاحيّات المجلس العسكري في مقابل قائد الجيش. وقد حاول المعلوف وتقي الدين القِيَام بمسعى توفيقي من خلال طرح صِيَغ تسويات وحلول وسط ولكن من غير طائل. ويُسجّل لبهيج تقي الدين سعيه الدؤوب خارج الجلسات للقيام بدورٍ توفيقي بين الرئيس سركيس وبيني.

ذلك الإمعان في التحدّي الذي صدر عن الرئيس الأسعد في مواصلة إلقائه تَبِعه التعثّر على كاهل الحكومة وحدها، حملني على الإيحاء إلى إحدى الصحف بموقف يعيد الكرة إلى ملعب مجلس النوّاب، وذلك في القول إنّ الخلاف بين أهل الحكم بات معروفاً منذ مُدّةٍ، ومع ذلك لم ينفك مجلس النوّاب يتريّث ويُمهِل في انتظار توصّل أهل الحكم إلى توحيد موقفهم، وما كان أحراه أن يلتقط المبادرة هو ويحسم مواضيع الخلاف، وهذا من صلاحياته، فيعوِّض المجلس في وحدة موقفه عن تناقض مواقف أهل الحكم، هذا ما سبق أن لوّح إليه الرئيس سركيس أمام الرئيس الأسعد من باب تحكيم مجلس النوّاب.

وصباح الأحد في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عَقَدتُ اجتماعاً مع قائد الجيش العماد فيكتور خوري وبحثت معه في البدائل التي يمكن أن تُعتمد للخروج من مأزق الخلاف حول مشروع قانون الدفاع. فعرض عليّ أفكاراً وجدتُ أنّ أكثرها لا يفي بالغرض.

في ذكرى عيد الاستقلال، صباح الأربعاء في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، جرى احتفال عسكري في باحة وزارة الدفاع في اليرزة تمّ خلاله تخريج دفعتين من ضبّاط الجيش وقِوى الأمن الداخلي من دورتي ١٩٧٦ و١٩٧٧، وتسلّم هؤلاء سيوفهم، حسب التقليد المُتّبع، من رئيس الجمهوريّة. وقد حضرت الاحتفال مع الرئيس الأسعد وسائر الوزراء إلى جانب الرئيس سركيس. وعندما نهضنا للانصراف في نهاية الاحتفال تقدّم الرئيس الأسعد من الرئيس سركيس ومنّي واقترح التعريج معاً على القصر الجمهوري

لعقد اجتماع حول مشروع قانون الدفاع، عسى أن يكون هناك سبيل لتوحيد المواقف في شأنه قبل أن يعمد مجلس النوّاب إلى وضع اليد عليه بمعزل عن الحكم.

انتقلنا جميعاً، ومعنا الوزير بطرس، إلى قصر بعبدا وعقدنا اجتماعاً استغرق من الوقت أكثر ممّا كُنّا نتوقّع

تطوّر الحديث إلى نقاشٍ حول الطائفيّة في الدولة بوجهٍ عام. فذكّرت الرئيس سركيس بالحوار الذي دار في مجلس الوزراء في كانون الأوّل ١٩٧٦ عند مناقشة مشروع البيان الوِزاري الأوّل في عهده، ذلك الحوار الذي أثارته عِبارة كنت أدخلتها شخصيًا في المشروع تقضي بالعمل على إلغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش. فانتهينا إلى رأي يقضي بالعمل في هذا الاتجاه فعلاً من غير التزامه في البيان حتى لا يكون تعهُّد مِنّا لا نضمن الوفاء به ودكّرته بأنّني من جهتي سجّلت خطواتٍ مشهودة في الخروج عن القيد الطائفي تنفيذاً لذلك.

في اليوم التالي انعقدت جلسة مُشتركة للّجان النيابيّة في غياب أي ممثّل عن الحكومة، وقد شاءها الرئيس الأسعد كذلك ليُسجِّل على الحكومة عجزها عن تجاوُز حاجز الخلافات داخل الحكم. ولكنّه بذلك سجّل أيضاً عمليًا عجز مجلس النوّاب عن تبديل الحكومة للإتيان بحكومة منسجِمة. وأقرّت اللجان في جلستها تلك صيغة تسوية في إجراء التشكيلات تحفظ لقائد الجيش حق الاقتراح في حالات مُعيّنة وللمجلس العسكري حق القرار.

أُنجز القسم الأكبر والأهم من المشروع من خلال الاجتماعات التي سبق أن عقدناها مع اللجنة النيابيّة الفرعيّة، وبقيت بعض المواد التي لم تكن ذات شأن عالَجَت اللجان النيابيّة أمرها في غياب الحكومة عبر بضع جلسات عقدتها. أمّا المادّة الخامسة في المشروع فسرعان ما تحولت إلى قضية. كان رئيس الجمهورية يصرُّ على نص للمادة الخامسة يفيد أن الجيش هو بتصرف رئيس الجمهورية قياساً إلى ما كان عليه النص قبلاً بموجب القانون السابق. وكان الرأي المقابل، والذي كنت أحد دعاته، أن لا يكون من حق أحد التصرف بالجيش، أما تحريكه فتنظمه نصوص القانون. وطرح نص على سبيل التسوية يقضي بوضع الجيش تحت تصرف رئيس الجمهورية على أن يمارس الرئيس تلك الصلاحية طبقاً للنصوص القانونية النافذة، ولا سيما نص القانون الذي كان قيد المناقشة. وعندما عرضت هذا النص على رئيس الجمهورية رفضه رفضاً قاطعاً

وذات يوم، كان جمع غفير من السياسيين يشاركون في مأدبة غداء أقامها نائب رئيس المجلس النيابي ميشال أبو فاضل في منزله في بيروت، وتحلّق بعض النواب في

زاوية من المنزل يتحدثون في المادة المتبقية من مشروع القانون، فظهر إجماع في الرأي حول وجوب اعتماد نص التسوية الآنف الذكر، أي بما يفيد أن الجيش هو في تصرف رئيس الجمهورية على أن يمارس صلاحياته تلك طبقاً للقوانين المرعية الإجراء وتقدم مني النائب ميخائيل الضاهر وانتحى بي جانباً قائلاً: «الأمر مطلوب منك شخصياً. أتمنى عليك أن تقنع الرئيس بالنص المتداول». أجبته بأنني حاولت قبلاً ولم أفلح فأصر على ضرورة معاودة المحاولة. وفي اليوم التالي، وفي جلسة خاصة قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، طرحت الموضوع مع الرئيس فأبدى موافقته دون أي تردد. وأعترف بأنني سُرِرت للمفاجأة إذ لم أكن أتوقع هذا التبديل في الموقف، بحيث انقلب التعنّت إلى تساهل لسبب لم أدركه. ولعلَّ مراجعات النواب أثَّرت فيه ثم ما لبثت أن شعرت بارتياح كلي لآفاق الانفراج السياسي التي يمكن أن تنفتح مع هذا التطور الإيجابي

ومر القانون بعد لأيٍ. وبدأت بوادر تطبيقه تلوح من خلال التحرك لانتقاء رؤساء المؤسسات التي استحدثها القانون وتعيين أعضاء المجلس العسكري. كانت أسماء المرشحين للمناصب الأساسية معروفة وشبه مقررة. واخترت أميناً عامًّا لمجلس الدفاع الأعلى العميد نبيل قريطم بعد أن تبينت لي نظافة كفه وصلابة مواقفه وموضوعيته من خلال احتكاكي معه في سياق المرحلة الأخيرة من البحث في مشروع قانون الدفاع.

ومع الانطلاق في تطبيق القانون بدأت حملة شنيعة على القانون ومفاعيله. فقال رئيس شعبة المخابرات الرائد جوني عبده في محاولة للتشهير بالقانون إن المجلس العسكري الذي استحدثه القانون من ستة أعضاء (وكان في الأذهان أن يكون ضمنه عضو من كل طائفة من الطوائف الكبرى) هو بمثابة المجلس الملي. والتقط بعض كبار المسؤولين السياسيين هذا القول، ومنهم الرئيس كميل شمعون، وأخذوا يرددونه ساخرين في كل مناسبة. فلم أجد بداً من إطلاق رد على هذه الحملة المتصلة، فشرعت أقول كلما سمعت ذلك: لقد تحول الجيش من وقف ماروني إلى مجلس ملي، أوليس في هذا بعض التقدم؟

في الحقيقة أن تكوين المجلس العسكري من ستة أعضاء كان يستهدف تحديداً تخصيص مقعد لكل طائفة من الطوائف الكبرى. ولذلك قصة، كان المشروع الأول ينص على مجلس من خمسة أعضاء. وعندما عرض أمام اللجان النيابية لأول مرة تدخل الرئيس كامل الأسعد وكان يرأس الجلسة، فاعترض بلهجة اختلط الجد فيها بالمداعبة قائلاً: «سيقال لنا عند تأليف المجلس إن الطائفة الشيعيّة لا محل لها فيه. فلمَ لا يكون العدد ستة ويكون لكل طائفة مقعد». فلقي الاقتراح تجاوباً فورياً من غير جدل.

لم يكن من الصعب على المراقب أن يلاحظ أن أكثر النصوص إيلاماً لمناهضي القانون الجديد هي تلك التي استحدثت مؤسسات دفاعية جديدة إلى جانب الجيش أو، في تصوُّرهم، فوق رأسه. فمن المؤسسات الجديدة التي أُنشئت إلى جانب الجيش الأمانة العامة للدفاع في رئاسة الوزراء، ومديرية التفتيش العسكري، والمديرية العامّة للإدارة، والمجلس العسكري الذي يتألف من قائد الجيش رئيساً، ومن أعضاء هم رؤساء هذه المؤسسات وضابطان متفرغان لأعمال المجلس العسكري. وفي رأي المعارضين للقانون الجديد أن هذه المؤسسات سلبت قائد الجيش الكثير من الصلاحيات التي كان ينفرد بها. والصحيح هو كذلك، لأن الصلاحيات التي كان يستأثر بها قائد الجيش بموجب القانون السابق كانت واسعة إلى حدٍّ يفوق التصوّر. فإمرة الجيش كانت في يده وحده، وظلت في يده وحده في ظل القانون الجديد، وهذا أمر طبيعي. فإمرة الجيش في العمليات لا تحتمل المشاركة من أحد أو الانتقاص. ولكن إلى ذلك كانت لقائد الجيش صلاحيات لا تحد في التنظيم والإدارة والقرار والتنفيذ.

أشعر أنني شاركت في اتخاذ قرار مهم واحد بالنسبة للجيش قبل صدور القانون الجديد، وهو تعيين قائد الجيش الذي حل محل القائد السابق. بعد هذا القرار أصبحت كل الأمور تقريباً تعود للقائد مباشرة. بما في ذلك تعيين المسؤولين في المناصب الرئيسيه ومنها رئيس الأركان، ورئيس شعبة المخابرات ونوّاب رئيس الأركان ورئيس شعبة الإعلام وما إلى ذلك لطالما شعرت أنهم كانوا يجاملونني بالسؤال قبل إتمام التعيين، ولكن الواقع أن الصلاحية كانت في يد القائد في شكل مطلق. وكذلك كانت شؤون التسلح والصفقات التي تعقد لتزويد الجيش بما يحتاجه من عتاد ومؤن وأسلحة وذخائر، وما إلى ذلك. وقد دهشت حقاً عندما أقدم قائد الجيش، دون أن يستشير أحداً من السلطة السياسية، على إعلان هيكلية جديدة لبنية الجيش، فأحدث فيها مديريات جديدة وألغى شُعَباً قديمة وأوجد مناصب جديدة وحدد علاقات الوحدات فيما بينها وما إلى ذلك. كل ذلك بموجب مذكرة صدرت عنه. وكنّا آنذاك نبحث في قانون الدفاع وصلاحيات مختلف الوحدات التنظيمية في مؤسسات الدفاع ومسؤولياتها.

أما المؤسسة التي استحدثت فوق رأس الجيش في نظر المُعتَرِضين فهي تحديداً المجلس الأعلى للدفاع.

ويبدو لي، من خلال واقع تحسسي لموقع رئاسة الحكومة، أن من أهم ما تمخض عنه القانون الجديد خلق الأمانة العامّة للدفاع. فلأول مرة يجد رئيس الوزراء نفسه محاطاً بضباط كبار من الجيش اللبناني يستعين بهم على الشؤون التي تتطلب منه قراراً في النطاق العسكري. ولأول مرة يجد رئيس الوزراء نفسه في حل من حتمية موافقته على

كل ما يعرض عليه من شؤون الجيش على اعتبار أنه لم يكن عارفاً بالحقائق أو مطلعاً عليها، ناهيك عن تمركز السلطة الحقيقية قانوناً في قيادة الجيش. ومع وجود ذلك الجهاز العسكري الرفيع المستوى إلى جانب رئيس مجلس الوزراء من ضمن الأمانة العامة للدفاع لم يعد له عذر في أن لا يعرف أو أن لا يطلع.

والأمين العام للدفاع يشغل منصباً حساساً للغاية باعتباره أمين سر مجلس الدفاع الأعلى، وهو مجلس يغلب عليه الطابع السياسي ويعنى بكل ما يختص بالسياسة الدفاعية، ومن ثَم الأمنية، وبالإجراءات الكفيلة بتنفيذها. والأمين العام هو حكماً عضو المجلس الذي يتعاطى شؤوناً واسعة جداً تتعلق بتنظيم الجيش وأوضاع الضباط والمناقلات والتشكيلات ومشتريات الأسلحة والمعدات وما إلى ذلك. ومن خلال وجود الأمين العام للدفاع في المجلس العسكري يستطيع رئيس مجلس الوزراء الوقوف على الكثير مما يجري وما يهيأ. وهذا ما لم يكن متاحاً قبل صدور القانون الجديد كما وأن القانون يعطي الأمين العام للدفاع صلاحية جمع المعلومات من الإدارات المختصة في كل ما يتعلق بالأمن والدفاع، وهذا مما يتيح لرئيس مجلس الوزراء مجالاً رحباً لمتابعة الوضع عن كثب في كل ما يتصل بأمن البلد داخلياً وخارجياً

وأعتبر أن اختياري للعميد نبيل قريطم لهذا المنصب كان موفقاً نظراً لمراياه الخلقية والفنية. وقد سألني أحدهم عنه فقلت. «كما أن في إسرائيل دبابة اسمها «سوبرشرمن»، ففي لبنان دبابة اسمها نبيل قريطم». وذلك في إشارة إلى استعداده للسير قدماً في الطريق الذي يعتبره طريق حق دون الاكتراث بما قد يعترضه من حواجز. ولعله دفع ثمن مزاياه بعد مغادرتي الحكم. لذا كان إصراري على الرئيس كرامي بإعادته إلى المنصب في بداية عهد الحكومة التي شكلها في عام ١٩٨٤ في عهد الرئيس أمين الجميّل، وكنتُ فيها إلى جانبه وزيراً للتربية.

ما إن بدأ الانفراج يخيم على الجو نتيجة إنجاز القانون حتى بدأت بوادر التباين، ولا أقول التأزّم، تذر قرنها مع الشروع في بحث السياسة الدفاعية والمراسيم التطبيقية المرتبطة بالقانون، كما انكشف خلاف جديد حول ترقية بعض ضباط الجيش.

معركة الترقيات

قصّة الترقيات قصّة متشعبة ذات شجون.

كنّا قد استصدرنا قانوناً يجيز للحكومة ترقية ضباط الجيش بمفعول رجعي، تصحيحاً لأوضاع العسكريين التي أصاب بعضها شيء من الإجحاف بنتيجة التجميد الذي فرضته سنوات الأزمة.

جرت أول محاولة لإقرار دفعة كبيرة من الترقيات ولم يكن قانون الدفاع الجديد قد صدر. فجاءني بعض الضباط الذين كنت أستعين بهم على وضع نصوص مشروع القانون الجديد ومناقشته يحملون لوائح المرشحين، فزكّوا الخطوة المقترحة وناقشوا طويلاً بضرورة تبنّيها وكانوا هم في جملة المرشحين للترقية ولما رفضت السير فيها على أساس أنّ المصلحة تقضي بانتظار صدور القانون الجديد لكي تأتي الترقيات منسجمة مع نصّه وروحه، فلا يكون استباق له، صعّدوا إلحاحهم في الدفاع عن مشروع الترقيات وإلحاحهم على إصدارها. فكان ذلك سبباً لإنهاء علاقتي الخاصّة معهم، وتوقفت منذ ذلك الحين عن الاستعانة بهم، واستعضت عنهم بالعميد نبيل قريطم الذي عيّن فيما بعد أميناً عاماً للدفاع. وحاولت قيادة الجيش سدًى التأثير عليّ من خلال ضبّاط آخرين كانت تتعمد، كما بدا لي، أن يكونوا من الطائفة الإسلامية، ربما على أمل إحراجي. فكان نصيبهم الصدّ المهذب بعد نقاش.

عرضت أول لائحة للمرشحين للترقية بعد صدور القانون الجديد في آب ١٩٧٩، وأثارت بيننا داخل الحكم بعض الخلافات التي سرعان ما تمت تسويتها بعد اتصالات ومداولات، بعضها مباشرة وبعضها بالواسطة.

ثم عُرضت لائحة ثانية قبل نهاية العام عينه وفيها بعض الأسماء التي كانت قد استُبعدت نتيجة التسوية السابقة، وهي أسماء بعض الذين كانت لهم مواقف بارزة خلال فترة انقسام الجيش ودور قيادي في الاقتتال الذي شاركت فيه فئات من الجيش من الجانبين فاعترضت على ترشيح من أطلقت عليهم رموز الحرب للترقية، لا لمجرّد أن أصحابها شاركوا في الاقتتال، وقد وافقت على ترقية الكثير من الذين فعلوا من الجانبين، وإنما لأن طلب ترقية هؤلاء، ودورهم في الاقتتال كان أساسيًا وفاضحاً، يعني الإطاحة كلياً بمبدأ الثواب والعقاب في مؤسسة من المفروض أن تقوم على الانضباط فلم يكن من السائغ أن يتمرق الجيش إلى أربع شرذمات خلال سنتي الحرب ولا يكون هناك من يعاقب على ذلك. ثم إن طلب ترقية كبار المسؤولين عن تمزيق الجيش جاء في وقت كنت أسعى فيه إلى إنزال الجيش اللبناني إلى منطقة صور في الجنوب، وأقوم من أجل ذلك بنقاش مضنٍ شبه يومي مع ممثلين عن المقاومة الفلسطينية ومع ممثلين عن مختلف أطراف الحركة الوطنية الذين كانوا يقابلون أي محاولة لتكليف الجيش اللبناني مهمّات جديدة بمعارضة شديدة لارتيابهم في توجهات قيادته.

فقلت لمن جاء يطرح موضوع الترقيات: إنّ في الأمر قضيّة مبدأ وقضية توقيت. أما من حيث المبدأ فكيف يعقل أن يرقّى الذين كانوا مسؤولين عن تفكيك الجيش وشرذمته

إلى أربع مجموعات متصارعة؟ كيف يمكن أن نعمد إلى ترقية الدين كنت شخصياً أطالب بتنحيتهم وفقاً للمرسوم الاشتراعي رقم ٩ كما كانت مصلحة الجيش الوطنية، في نظري على الأقل، تقضي؟ ماذا يقول التاريخ للأحيال المقبلة إذا ما طرح السؤال: ماذا حل بالقادة العسكريين الذين يتحملون مسؤولية شردمة الجيش، والجيش يقوم أساساً على روح الانضباط والطاعة؟ هل من المقبول أن يقال إنهم نالوا الترقيات جزاء ما فعلوا.

أمّا من حيت التوقيت فإنني أفهم أن الواحب الوطني يملي عليّ أن أحمل الجيش على عاتقي وأتوجّه به إلى منطقة الجنوب، ولو أني أتمنى أن يحملني هو ولو بعض الطريق، ولكني لا أفهم أن يعمد الجيش، بدلاً من حملي بعض الطريق، أن يلقي في طريقي قشرة موز فأنزلق عليها. وترقية أولئك الضباط مما يرمزون إليه، في ذلك الحين بالذات، هي بمثابة طرح قشرة موز في طريقي وأنا أحاول النفاذ بالجيش إلى الجنوب وسط من كانوا يسيئون الظن به ويعترضون على تكوينه وتوجّهه، بصرف النظر عما إذا كانوا في ذلك مخطئين أو مصيبين.

وكان بإمكان الجيش أن يحملني بعض الطريق إلى الجنوب إن صح التعبير، بتسهيل صدور المراسيم التطبيقية لقانون الدفاع الجديد وتلافي إحراجي بترقيات منفّرة كنّا بغنى عنها في ذلك الحين.

وتطوّر الخلاف إلى مشكلة مستعصية، وتطوّع عدد من الوزراء وكبار المسؤولين يتنقّلون بيني وبين رئيس الجمهورية في مساع مكّوكية لإيجاد صيغة لفض الخلاف، ولكن من غير جدوى.

وكانت تلك المناسبة إحدى المناسبات العديدة التي شعرت فيها بالوحشة الكاملة. لم أجد في الواقع أحداً إلى جانبي، لا بين الوزراء ولا بين المديرين الذين تجنّدوا للوساطة، وبينهم من كان يفترض أن يكون من أقرب الناس إليّ. وكانوا كلهم تقريباً يجنحون إلى تبنّي وجهة نظر رئيس الجمهورية ويحاولون تنيي عن موقفي. إنها قوة الجذب التي يتمتع بها صاحب المركز الثابت (ست سنوات) في مواجهة صاحب المركز الزائل. مع ذلك لا بد لي من أن أنوّه بالانفتاح والتفهّم اللذين لمستهما من الوزير ميشال المر عندما حاول أن يلعب دوراً في إنهاء الخلاف. وكذلك ما تناهى إليّ من موقف المرحوم الشيخ بهيج تقيّ الدين والوزير يوسف جبران بعد أن عرضت وجهة نظري أمام الوزراء إثر جلسة لمجلس الوزراء. فبعد أن رُفعت جلسة مجلس الوزراء وانسحب رئيس الجمهورية ومعه وزير الخارجية فؤاد بطرس، طلب منّي سائر الوزراء البقاء لمناقشة الموضوع. فشرحت وجهة نظري وأبديت استهجاني لطريقة التعامل التي واجهني بها

الجيش إذ أرسلت أبلغ قيادة الجيش اعتراضي على بعض الأسماء قبل أيام فلم يحفلوا باعتراضي، فأعدّوا مشروع مرسوم الترقيات بما فيها تلك المعترض عليها وحمل المشروع إليّ باليد رئيس الغرفة العسكرية ووقف منتظراً توقيعي عليه. فرددته على الفور مسجّلاً اعتراضي عليه خطّياً.

وكان من المفروض أن يتم اجتماع بين رئيس الجمهورية وبيني في اليوم التالي بناءً على موعد سابق. وبدلاً من أن نجتمع ونبحث في هذا الموضوع بالذات إلى جانب المواضيع التي كان قد تقرر الاجتماع من أجلها، تبلغت من مرافق الرئيس إلغاء الاجتماع. فزاد ذلك من تعميق الهوّة وتأزيم الجو.

وجرت محاولة قبل نشوب معركة الترقيات لتعيين بعض كبار الضباط المسيحيين المقاتلين ملحقين عسكريين في مختلف الدول الغربية، ومعهم بعض كبار الضباط المسلمين من غير المقاتلين مراعاة للتوازن الظاهري. فرفضت توقيع المراسيم المعدّة لتعيينهم لأن ذلك كان يعني التسليم باستمرار وجود رموز الاقتتال في الجيش لا بل تكريمهم، في الوقت الذي كنت أطالب فيه بإقالتهم. واكتشفت بعد ذلك أن أولئك الضباط عادوا فأُرسلوا إلى شتى عواصم العالم، حيث كان من المفروض أن يعينوا، تحت ستار إيفادهم في مهام خاصة من قبل قيادة الجيش التي كانت تتمتع بمثل هذه الصلاحية، وهناك مكثوا وطفقوا يتظاهرون ويتصرفون وكأنهم بالفعل ملحقون عسكريون.

معركة المراسيم التطبيقية

لم تكن المراسيم التطبيقية لقانون الدفاع الجديد قد صدرت. وقد تعثرت بسبب بعض التباين في وجهات النظر ضمن المجلس العسكري. وكُنت أواكب أعماله ومداولاته عن بُعد. وبقيت العملية في تعثر إلى أن أصدرت الحكومة المبادىء الوفاقية في ٥ آذار ١٩٨٠، فخلقت جواً إيجابياً جديداً مكّن من إصدار سياسة دفاعية لأول مرة، وكذلك مكّن من إنجاز عدد من المراسيم التطبيقية لقانون الدفاع. ولكننا اصطدمنا بعقبة كأداء عندما وصلنا إلى المرسوم التطبيقي المتعلق بتنظيم قيادة الجيش.

وكنت غداة إعلان مبادىء الوفاق، أي صباح ٦ آذار ١٩٨٠، وقد أصدرت بياناً نشر في الصحف، معقباً على خطوة إعلان مبادىء الوفاق من قبل الحكومة ومحدداً مقتضيات المرحلة بالتركيز على نقاط أربع هي: أولاً، إكمال الخطوات المطلوبة في إطار بناء الحيش، بما في ذلك وضع سياسة دفاعية وإصدار المراسيم التطبيقية ولا سيما، وهذا ما ذكرته صراحة، المرسوم التطبيقي المتعلق بتنظيم قيادة الجيش نظراً لأهميته

المركزية، وإجراءات أخرى لا بد من اتخاذها إتماماً لبناء الجيش (وكان في ذهني التشكيلات المطلوبة بالنسبة للمناصب الأساسية في القيادة، إلا أنني لم أحدد ذلك صراحة في تلك المناسبة مراعاة لحساسية الموضوع وأملاً بتحقيق الخطوة دون ضجيج) ثانياً، وضع خطة أمنية عامّة تشمل كل المناطق اللبنانية ويشترك في رسمها وتنفيذها الجيش اللبناني وقوّات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي تحقيقاً للمبدأ الأول من مبادىء الوفاق الذي أكد على وحدة لبنان من خلال إزالة كل ما يتعارض مع الشرعية أو القانون أو النظام وأكد أن الخطة الأمنية الشاملة والمشتركة هي الوسيلة لتحقيق ذلك. ثالثاً، تطوير العلاقة مع سوريا. ورابعاً، تطوير العلاقة مع المقاومة الفلسطينية.

وهكذا عندما خصصت في بياني المرسوم التطبيقي المتعلق بتنظيم الجيش بالذكر مع التشديد يومذاك، كنت أتوجّس، حتى لا أقول أرتقب، نشوب نزاع حوله.

تركز الخلاف في شكل أساسي على مديريّة المخابرات في الجيش. وكان للخلاف شقان: شق يتعلق بارتباط مديرية المخابرات، وهو الشق الأهون، على أهميّة دلالته، وشق يتعلق بصلاحيّات مديرية المخابرات وهو الشق المبدئي الأهم.

من حيث الارتباط، نص المشروع الذي تقدمت به قيادة الجيش والذي أحيط بمباركة من رئاسة الجمهورية، على ارتباط كل المديريّات بأحد نواب رئيس أركان الجيش وعبره بالتسلسل برئيس الأركان ثم بقائد الجيش، ما عدا مديرية المخابرات التي نص المشروع على ارتباطها المباشر بقائد الجيش. اعترضت على ذلك من حيث المبدأ، وقيل لي إنّ أهميّة السرعة في الاتصال مع القيادة تقضي بالارتباط المباشر، فأكدت على وجوب مرور المعلومات التي تصدر عن مديرية المخابرات برئيس الأركان على الأقل نظراً إلى أنّ رئيس الأركان يحل محل قائد الجيش في كل صلاحياته، حسب قانون الدفاع الجديد، عند تغيبه أو شغور منصبه. فمن الطبيعي أن يكون رئيس الأركان على اطلاع كافٍ على مجريات الأمور والأوضاع في كل الأوقات ليتمكن من الاضطلاع بمسؤوليات القيادة عند الاقتضاء، فضلاً عن أنّ مشاركته الحتميّة في صنع القرار العسكري بصفته رئيساً للأركان حتى في وجود قائد الجيش تفرض اطلاعه المستمر على كل الأمور. فكان الرفض جازماً، مما حملني على الظن، ثم على الجهر أمام من كان يناقش الموضوع معي، بأنّ وراء الرفض بواعث فئويّة، كأنما السر لا يؤتمن عليه إلا عند أبناء طائفة معيّنة، وإلا فما تفسير الإصرار على أن يكون مدير الأمن العام، والأمن العام مركز للمعلومات، من طائفة معيّنة، ثم ما تفسير الإصرار على ربط رئيس المخابرات في الجيش (ومخابرات الجيش مركز آخر للمعلومات) مباشرة مع قائده وكلاهما من الطائفة عينها.

غير أن الأهم فيما يتعلق بتنظيم الجيش هو موضوع صلاحيات مديرية المخابرات. وقد نص مشروع القيادة على إعطاء مديرية المخابرات صلاحية جمع المعلومات واستثمارها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية. وكان المفروض في نظري أن تقتصر على الجانب العسكري دون سواه إنقاذاً للجيش من الغوص في متاهات السياسية ومستنقعاتها، ومنعاً لتعرضه للانتقاد والتهجم والتجريح كما كان الأمر في الماضي مما حدّ من فعاليته وعطل إمكانات استخدامه حيث كان يجب استخدامه، وأهم من كل هذا سعياً إلى إبراز الجيش في صورة جديدة غير الصورة التي شوهتها ممارسات الماضي التي أقحمت الجيش في السياسة وسلطت السياسة على الجيش وجعلت مس الجيش مصغة في أفواه المعارضين، المخلصين منهم والمتحاملين.

وخصنا حولات من النقاش العنيف حول هذا الموضوع وكانت الحجة التي واجهتني أن لبنان يعج بأجهزة المخابرات ورجالها من كل قطر وصقع، فكيف يحرّم على لبنان وحده أن يكون له مخابراته على أرضه. ثم لو سلمنا جدلاً أن ليس مس الجائز أن يكون للبنان مخابراته في الأحوال العادية، فهل من الجائز أن لا يكون له مخابراته في هذا الوقت بالدات وهو يتخبط في أعتى محنة حلت به في تاريخه وقد تحولت ساحته إلى مرتع لكل أجهزة المخابرات والتجسس في العالم.

أما الحجة التي أبديتها في المقابل فقد تركزت على جملة نقاط· أولاً، أنا لست ضد إنشاء جهاز للمخابرات واسع الصلاحيات، وإنما خارج إطار الجيش وذلك أسوة بما هو معمول به في سائر بلدان العالم فإنني لا أعلم ببلد في العالم يخول الجيش فيه، من خلال جهاز المخابرات العسكرية، صلاحية التدخل في الشأن السياسي الداخلي وإنما هناك أجهزة أخرى تتعاطى هذا النشاط بحيث يبقى الجيش بمنأى عن أي اتهام أو انتقاد. ولقد وعى الرئيس السابق فؤاد شهاب، وهو المعروف بأبوّته للجيش اللبناني لما قام به من دور في تأسيس الجيش عند منطلقه ولما أحاطه به من رعاية، وعى هذا الأمر فأولى صلاحيات واسعة في حقل الاستخبارات إلى مديرية الأمن العام في وزارة الداخلية. وها هو المرسوم الاشتراعي الذي ينظم مديرية الأمن العام، والذي صدر عن مجلس الوزراء في عهد فؤاد شهاب عام ١٩٥٩ يشهد بذلك. ولو لمس فؤاد شهاب أية مصلحة للجيش أو للوطن في توسيع صلاحيات الاستخبارات العسكرية بحيث تشمل العمل في المجالات غير العسكرية لما تردد في تحقيق ذلك، وقد فعل نقيض ذلك بموجب النصوص التي صدرت في عهده.

ثم إن مس حقّنا التساؤل عن الداعي لإعطاء كل تلك الصلاحيات لاستخبارات الجيش. هل نتوسم من جهاز الاستخبارات إنقاذ لبنان من الوضع المتردي الذي يتخبط

فيه؟ ألم يكن جهاز استخبارات الجيش يمارس كل تلك الصلاحيات في الماضي عمليًّا، من غير نصوص تشريعية، وبخاصة خلال النصف الثاني من عقد الستينات عندما كان ذلك الجهاز في ذروة سطوته؟ فماذا كانت النتيجة. الواقع يشهد بأنه لم يستطع أن يرتقب التدهور الذي حصل أو أن يستبقه، وإن فعل فإنه لم يستطع أن يؤدي دوراً من أجل تداركه، فما الذي يدعونا اليوم إلى أن نتوقع منه ما لم يستطع أن يحقق في الماضي؟ لا بل فوق كل ذلك أقول: إن ممارسات شعبة الاستخبارات في الجيش خلال فترة سطوتها أسهمت في صنع تاريخ لبنان المعاصر في سلبياته. فكم من التطورات التي أوصلت إلى حال التردي الذي نعيشه، أو آذنت بالوصول إليه، كانت إلى حدٍّ بعيد من قبيل ردود الفعل على ممارسات شُعبة الاستخبارات المستهجنة. فلقد تكونت أحلاف سياسية حول المعارضة لتدخلات شُعبة الاستخبارات وممارساتها. وكان عداء تلك الأحلاف لِشُعبة الاستخبارات يتحكم إلى حدٍّ بعيد بتصرّفها في شتى الاتجاهات، وكانت الحال الزريّة التي نعيشها اليوم في ظل أعتى محنة أطبقت على لبنان في تاريخه من ثمرات ذلك الواقع إلى حدٍّ ما.

يضاف إلى كل ذلك اعتبار حيوي جداً ولو ظرفياً، وهو أن سلبيات نشاط الاستخبارات العسكرية في الساحة الداخلية انسحب على الجيش برمّته، وأصبح بين اللبنانيين فريق كبير يرفض أي دور أمني للجيش اللبناني، على حاجتنا الماسّة لمثل هذا الدور في المرحلة العصيبة الحاضرة، لأنّه لم يعد يفرّق بين الجيش وشعبة الاستخبارات. فلم يعد ثمّة بُدّ من تبديل هذه الصورة إنقاذاً لسمعة مؤسسة الجيش ككل ومصداقية دوره عن طريق جلاء ما خلّفته نشاطات شعبة المخابرات من أدران علقت بالجيش كمؤسسة.

لم يكن لهذا النقاش أية جدوى عملية، فبقي كل منّا على موقفه. وانكشف الخلاف أمام الملأ مع الوقت إذ لم يَرَ المرسوم التنظيمي النور على الرغم من الدعوات الملحّة على إصداره من السياسيين والصحافة والأحزاب. فلم يكن من تفسير للتأخير غير الخلاف عليه. وعندما دُعيت الحكومة إلى جلسة مناقشة عامّة في ٢٢ نيسان ١٩٨٠ أدليت ببيان في مستهل الجلسة نوهت فيه بوجود تباين في وجهات النظر حول تنظيم قيادة الجيش في سياق شرحي لأسباب تعثّر عمليّة إكمال بناء الجيش ومن ثَم وضع خطّة أمنيّة شاملة تترجم المبدأ الأول من مبادىء الوفاق الذي دعا إلى إزالة كل ما يتعارض مع الشرعية والقانون والنظام تأكيداً لوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات. وكان ذلك البيان بياني شخصياً، ولو أنّه طُرح كبيان وزاري، فالواقع أنني لم أُطلع عليه أحداً من الوزراء

أو غير الوزراء قبل تلاوته أمام المجلس النيابي. هذا مع الإقرار بأنّ ذلك لم يكن أصولياً أو مألوفاً.

ولا بد من الاعتراف بأنّ موقفي من صلاحيات مديريّة المخابرات تأثّر في العمق بالممارسات غير المشروعة واللاإنسانية التي لم تتورّع مديريّة المخابرات عن الإقدام عليها فأثارت حفائظ الناس واستفزّت غضبهم، فمن مختار لمحلّة في منطقة بيروت الغربيّة يُحتجز ويُجلد جلداً مبرّحاً ويتعرّض لألوان التعذيب العنيف، إلى شاب من أبناء العائلات المعروفة يُخطف ويُحتجز بناء على إيحاء من مسؤول كبير في إحدى الدول العربيّة صاهره الشاب اللبناني على غير رضى منه، إلى أفراد سابقين في جيش لبنان العربي احتجزوا وتعرّضوا لضروب من التنكيل، إلى شبهات باتت تحوم حول مديريّة المخابرات ودورها في افتعال بعض الأحداث الأمنيّة التي كانت تشهدها الساحة وأخذت بعض الصحف المعارضة تلهج بأخبارها، وغير ذلك كثير.

وأذكر أنني طلعت يوماً إلى جلسة من جلسات مجلس الوزراء بعناوين لبرنامج لتحرّك في فترة كان الحكم يبدو في حال من الجمود لا تحتمل. وكنت قد اتفقت مع الوزيرين صلاح سلمان وأمين البزري على تلك العناوين التي وزعت ورقة بها على مجلس الوزراء في مستهل جلسته. وما إن وقع بصر الوزير بطرس على نقطة في البرنامج تدعو إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح منطلقات مديرية المخابرات وتصرفاتها حتى ثارت ثائرته واحتجّ على العبارة بمنتهى العنف وهدد بالاستقالة. فكانت تلك المرة الوحيدة التي تملكتني سورة غضب في مجلس الوزراء جعلتني أضرب بشدّة على الطاولة رافضاً لهجة الوزير بطرس ونبرته على أي حال، لم ينل البرنامج قسطه من البحث الجدّي وطوي جانباً

وكنتُ طوال وجودي في الحكم خلال عهد الرئيس سركيس أشعر بأنّ شُعبة المخابرات، وبخاصّة مديرها جوني عبده، كانت توغر صدر رئيس الجمهورية بما تقدّم له من معلومات وعندما غادرت الحكم في العام ١٩٨٠ كان الانطباع قد ترسّخ في نفسي أنّ شُعبة المخابرات لعبت دوراً مؤثّراً في تخريب العلاقة بيني وبين صديقي الرئيس سركيس.

تلك الريبة حيال شُعبة المخابرات في الجيش لازمتني حتى بعد تبدّل جهازها. وأذكر وقائع جلسة عقدها مجلس الوزراء في عهد الشيخ أمين الجميّل والرئيس رشيد كرامي (وكُنت آنذاك وزيراً للتربية الوطنية والعمل) خُصصت لمناقشة الأوضاع والتطورات الأمنية ودُعي لحضورها جميع القادة العسكريين والأمنيين في الجيش وقوى

الأمن الداخلي والأمن العام. وكانت العاصمة بيروت تشهد خلال تلك الفترة مسلسلاً رهيباً من التفجيرات التي كانت أداتها السيّارة المفخخة. فتوجّهت بالكلام إلى مدير شعبة المخابرات العقيد سيمون قسّيس متسائلاً: «أليس بإمكانكم أن تضعوا يدكم على طرف الخيط لحادث واحد من تلك الحوادث؟ فإذا كنتم لا تستطيعون مكافحة مثل هذا المسلسل الإجرامي، فماذا أنتم فاعلون؟ علامَ تنفقون كل تلك الأموال السريّة الضخمة التي تُخصص لكم في الموازنات السنوية إن لم يكن لكشف النقاب عن شبكات التخريب على الوطن والمواطن؟». وعندما أجابني مدير شُعبة المخابرات أنّ معلومات تجمّعت لديهم عن ٣٢ سيارة مفخخة اجتازت نقاط العبور إلى المنطقة الغربية من سائر المناطق، عقّبت على قوله متسائلاً: «عندما تتجمّع لديكم مثل تلك المعلومات، لماذا يا تُرى تكتفون بإحصاء عدد السيارات المفخخة التي تجتاز نقاط العبور ولا تسارعون إلى وضع اليد عليها والقبض على أصحابها؟».

أوّل تصوّر لإعادة بناء الجيش

كانت لي فكرة وأنا في الحكم، طرحتها فلم تلقَ في حينها هوًى ولا قبولاً، وقد أكّدت على الفكرة خلال فترة الاشتباكات التي وقعت بين قوّات الردع العربية والميليشيات في منطقة بيروت الشرقية، تلك الاشتباكات التي حملت الرئيس سركيس على زيارة دمشق، وبصحبته وزير الخارجية فؤاد بطرس، للبحث مع الرئيس السوري الفريق حافظ الأسد في ترتيبات أمنيّة يمكن أن تساعد على وضع حد للأحداث الدائرة بعد أن أخذت ترتدي أبعاداً خطيرة وكان ذلك في صيف العام ١٩٧٨.

وكان النقاش العلني محتدماً آنذاك حول أيّ قوّة عسكرية يجوز أن تحل محل القوّات العربية فيما لو انسحبت من نقاط معيّنة داخل منطقة الأشرفية، كما كان يسعى الحكم آنذاك. فهناك من كان يدعو إلى أن تتسلّم قوّات الجيش اللبناني المواقع التي تخليها القوّات العربية، في حين كان هناك من يرى عدم توريط الجيش اللبناني في مهمّات أمنيّة دقيقة قبل أن تكتمل بعض الخطوات الأساسيّة على صعيد إعادة بنائه وتنظيمه. وكان هذا التصادم بين النظرتين هو الذي كان يؤخّر إنهاء الحالة الأمنيّة المترديّة في المنطقة الشرقية من العاصمة عن طريق ترتيبات محددة تشمل إخلاء القوّات العربية لبعض النقاط.

وقبل أن يتوجّه رئيس الجمهورية ومعه وزير الخارجية إلى دمشق اقترحت داخل الحكم فكرة بسيطة، ذكرتها أيضاً أمام بعض القيادات السياسية في المنطقة الغربيّة التي دُعِيَت إلى دمشق للمشاورة خلال وجود رئيس الجمهورية اللبنانية فيها، ثم طرحتها أمام

مسؤول عسكري سوري حاء ليقف على رأيي في ما كان يدور من مباحثات في دمشق. لينقله إلى المسؤولين السوريين. وعلمتُ فيما بعد أنّ الضابط السوري أوصل الفكرة إلى الرئيس حافظ الأسد، وأنّ الرئيس الأسد اقترح الفكرة على الرئيس سركيس إلا أنّه لم يصرّ عليها عندما لمس رفضه لها.

وكُنت طرحت الفكرة إياها لأوّل مرّة على رئيس الجمهورية في جلسة خاصّة معه بعد ارفضاض مؤتمر القمّة العربية في القاهرة عام ١٩٧٦، والذي رافقت الرئيس إليه بدعوة منه بحكم الصداقة الشخصيّة التي تربطني به دون أن يكون لي صِفة رسميّة، وكان الرئيس رشيد كرامي لا يزال آنذاك رئيساً للوزراء قبل قيام الحكومة الأولى في هذا العهد، حكومة التكنوقراط.

وقد شهدتُ خلال المؤتمر الذي استحدثت قوات الردع العربية بقرار منه، ما بُذل من نشاط، حصوصاً من قبل الفلسطينيين، بغية تأمين اشتراك أكبر عدد ممكن من الدول العربية في تلك القوات، ولو بقوة رمزية، حرصاً على الطابع العربي الجماعي الذي كان يعلق البعض أهمية قصوى على مراعاته. وأذكر أن الرئيس الأسد قال خلال المؤتمر إن سوريا تحبذ فكرة التنويع في تكوين القوات المستحدثة كل التحبيذ، وإنها، أي سوريا، مستعدة لتقديم ٢٩ ألفاً من العديد المطلوب، وكان المقرر منه ٣٠ ألفاً، فيما لو أعرضت الدول العربية عن الإسهام في تلك القوات بالعدد المطلوب، كما أنها مستعدة لتقديم ألف جندي فيما لو تقدمت البلدان العربية الآخرى بما يفي برصيد الحاجة كاملاً. وكان من الواضح أن الرئيس الأسد قال ذلك وهو يعلم تماماً الإعراض الذي كانت تبديه سائر الدول العربية عن المساهمة في القوات المستحدثة خوفاً من التورط في متاهة لم تكن تُعرف لها حدود. وأذكر أيضاً الكلمة التي خاطب بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الرئيس المصري أنور السادات الذي كان يرأس المؤتمر، ماشداً إياه بإلحاح شديد الموافقة على إسهام مصر، ولو بقوة رمزية في قوات الردع العربية. فاعتذر الرئيس السادات عن تلبية الطلب متذرعاً بأن خط المواجهة بين مصر وإسرائيل والذي يترامى على امتداد قناة السويس لا يسمح لمصر بالاستغناء عن جندي مصري واحد.

وعندما اقترحت الفكرة على الرئيس سركيس استمهل للتفكير فيها، ثم صرف النظر عنها.

أما الفكرة فكانت تقضي بإنشاء وحدة من الجيش اللبناني ضمن إطار قوات الردع العربية، تعمل جنباً إلى جنب مع سائر الوحدات التي تتكوّن منها تلك القوات. وكانت للفكرة حسنات ومبررات عدة، أهمها:

أولاً، إن قوات الردع العربية تشكل قوة شرعية تعمل على الأرض اللبنانية فمن الطبيعي والمستحب في آن أن يكون في صفوفها وجود عسكري لبناني فعلي، خصوصاً وأن قيادتها عقدت منذ البداية لضابط لبناني، وهي في مجملها موضوعة مبدئياً بإمرة رئيس الجمهورية اللبنانية بموجب القرار الذي أنشأها في مؤتمر قمة القاهرة.

ثانياً، إن وجود وحدة عسكرية لبنانية صمن قوات الردع العربية تحت قيادة لبنانية من شأنه إضفاء قدر حيوي من المرونة على قدرة تلك القوات على الانتشار في مختلف المناطق والتحرك بينها دون الاصطدام بحواجز من الحساسيات والتحفظات كانت، ولا تزال، تنتصب في وجه تحرك القوات العربية في مناطق معينة وقوات الجيش اللبناني في مناطق أخرى. فحيث لا تستطيع القوة السورية، مثلاً، الدخول ربما تستطيع القوة اللبنانية ضمن قوات الردع العربية. كان بالإمكان مثلاً أن تحل قوة من الجيش اللبناني في قوات الردع العربية محل القوات السورية عند انسحابها من مواقع متقدمة داخل منطقة الأشرفية، والتي سلمت إلى قوى الأمن الداخلي تم ما لبثت أن وقعت في أيدي التنظيمات الحزبية المسلحة. وكان يمكن أن تحل تلك القوة لو وجدت محل القوات السورية عند انسحابها من المنطقة الواقعة شمالي بيروت والتي تمتد واحهتها الساحلية من الجديدة إلى جسر المدفون، بدلاً من إقحام الجيش اللبناني ماشرة في تولي حفظ الأمن فيها قبل أن يكون مستعداً لذلك، كما حصل فعلاً عندما أقر مجلس الوزراء في حزيران ١٩٧٨ خطة أمنية للمنطقة المذكورة رسمتها قيادة الجيش اللبناني بالاتفاق مع قيادة قوات الردع العربية، ولم يستطع الجيش اللبناني تسلّم المنطقة فعلياً من الناحية الأمنية. ولم يلبث أن تبخر وجوده بشكل شبه كلي في المنطقة مُخلياً الساحة لسيطرة ميليشيات الأحزاب، وبخاصة حزبي الكتائب والأحرار.

ولا سبيل للجزم فيما كان الوضع سيكون عليه في الجنوب لو اعتمدت الفكرة وطرح معها إنزال القوة اللبنانية العاملة ضمن قوات الردع العربية إلى الجنوب. فمن المعروف أن إسرائيل هي التي حالت في حينه بين قوات الردع العربية وبين الانتشار في الجنوب بعد خط معين أطلق عليه آنذاك تسمية الخط الأحمر، وذلك بحجة أن مداناة القوات السورية للحدود الجنوبية اللبنانية تشكل خطراً على أمنها. فهل كانت إسرائيل تستطيع معارضة نزول قوة لبنانية، ولو تحت لواء قوات الردع العربية التي يتولى قيادتها ضابط لبناني والتي تعود إمرتها مبدئياً لرئيس الجمهورية اللبنانية حسب قرار إنشائها؟ الجواب على هذا السؤال اليوم يبقى نظرياً، ولكن حجة لبنان كانت، لو تم ذلك، قوية دامغة. من يدري، ربما لو حصل دلك لجاء الجواب إذ ذاك كما جاء فيما بعد عندما دخلت كتيبة من الجيش اللبناني إلى منطقة عمليات القوات الدولية في الجنوب

للمساعدة على تنفيذ برنامج مرحلي اتفقت الحكومة اللبنانية مع الأمم المتحدة على تحقيقه داخل الشريط الحدودي، فكان رد إسرائيل عمليًا إطلاق الميليشيات الحدودية في عمليات عسكرية واسعة لإحباط الخطوة. ربما كان ذلك، وربما كان نقيضه. أما الحقيقة التي لا مراء فيها فهي أن الموقف اللبناني كان من الممكن أن يكون أقوى بوجود قوة لبنانية تتولى بسط السلطة الشرعية في الجنوب، والموقف الإسرائيلي كان يمكن أن يكون محرَجاً في التصدي له.

ثالثاً، لو أنشئت وحدة عسكرية لبنانية داخل قوّات الردع العربية، فيما لم يكن الجيش اللبناني جاهزاً للاضطلاع بمهمّات أمنيّة واسعة إذ كان في طور النقاهة ممّا أصابه من التمزّق خلال حرب السنتين، لكان بالإمكان تنمية تلك الوحدة تدريجيًا وتعزيزها عدة وعديداً وتطوير مهامها الأمنيّة على الأرض (فتصبح الكتيبة مع الوقت لواء واللواء ألوية) فتحل تباعاً ضمن إطار قوّات الردع العربية محل سائر القوّات العربية في مختلف المناطق في انتظار اليوم الذي يمكن فيه الاستغناء عن خدمات قوّات الردع العربية، فتعود عند ذلك القوّة اللبنانية العاملة في إطارها إلى قيادة الجيش اللبناني ويتولّى هذا الجيش مباشرة مساندة قوى الأمن الداخلي في المحافظة على الأمن في كل لبنان بعد أن يكون قد أعيد تنظيمه على أسس متينة وصالحة بعيداً عن الأضواء وبالتالي بمنأى عن المزايدات والمهاترات السياسية.

رابعاً، إنّ تحريك الجيش اللبناني لتحمّل مسؤوليات أمنيّة ضمن إطار قوّات الردع العربية في مرحلة مبكرة من مراحل تكوين الجيش كان سيتيح للجيش الفعالية التي تقترن بالتعاون مع قوة عسكرية فاعلة والتكامل معها، كما كان سيترجم ما ورد فيما بعد في توصية للمجلس النيابي والتي دعا فيها إلى التعاون بين قوّات الشرعية الثلاث، أي الجيش اللبناني، وقوّات الردع العربية، وقوى الأمن الداخلي، كقوّة أمنيّة متكاملة، وهذا ما لم يتحقق على النحو المنشود عبر فترات طويلة من الزمن

لم يؤخذ بتلك الفكرة آنذاك وقد يكون وراء رفضها جملة أسباب، ولكن أهمها على ما أعتقد المراهنة على بناء الجيش اللبناني كقوة مستقلة بالسرعة المطلوبة، وليس تحت أي جناح خارجي ولو كان عربياً إلا أن النتائج كانت مخيبة لتلك المراهنة.

أما التعبّر من إمكانية انضواء قوة من الجيش اللبناني تحت قيادة غير قيادة الجيش اللبناني، كما قد ينزع البعض إلى القول في معارضة الفكرة، فأمر مردود نظراً إلى أن الجيش كان في طور التكوين، وإلى أن قوات الردع العربية قوات للشرعية قائدها لبناني ورأسها هو رأس الحكم في لبنان، وإلى أن نظير هذه الفكرة قد طبق فعلاً في الجنوب

عندما وضعت كتيبة من الجيش اللبناني تحت الإمرة العملانية للقوات الدولية في عام ١٩٧٩ عندما وضعت الحكومة اللبنانية، بالاتفاق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وقيادة القوات الدولية في الجنوب، برنامجاً مرحلياً لتطبيق القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي عملاً بنص القرار ٤٤٤، فوضعت كتيبة من الجيش اللبناني، بقيادة الرائد ملّي، تحت إمرة قيادة القوات الدولية في الجنوب لتنفيذ ذلك البرنامج المحلي. فلماذا يجوز سلوك طريق مع القوات الدولية ولا يجوز سلوك نظيرها مع القوات العربية؟

جبهة تسليح الجيش

لم أعترض يوماً على مبدأ تسليح الجيش وتجديد معدّاته وتجهيزاته وتعزيز إمكاناته وقدراته. مع ذلك فقد نشبت معركة طويلة حول بعض جوانب تسليح الجيش أضافت سبباً إلى أسباب التوتّر التي كانت قائمة داخل الحكم حول موضوع الجيش بالذات

قُبيل نهاية شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٧٨، في وقت لم يعد يتبقّى من المهلة التي يحددها الدستور لإحالة مشروع موازنة العام ١٩٧٩ إلى مجلس النواب إلا أيام معدودة (إذا تجاوزتها الحكومة سقط حقّها في إصدار الموازنة بمرسوم فيما لو لم يبتّ مجلس النواب بمشروع الموازنة المقدّم خلال فترة معيّنة)، وكان خطر عدم انعقاد المجلس النيابي للنظر في مشروع موازنة ١٩٧٩ في الوقت المناسب ماثلاً نظراً لما كانت تتعرّض البلاد إليه من اقتتال واسع تلازم والصدام العنيف بين القوّات السورية العاملة ضمن قوّات الردع العربية وقوّات الجبهة اللبنانية في منطقة بيروت الشرقية فيما عُرف بحرب المائة يوم في الأشرفية، في ذلك الوقت بالذات دُعيَ مجلس الوزراء إلى الانعقاد في جلسة مخصصة لمناقشة الموازنة العامّة والموافقة على إحالتها إلى مجلس النواب.

كانت المعركة محتدمة بعنف شديد حول منطقة بيروت الشرقية، وكانت أصداء القصف المدفعي والصاروخي تسمع كهزيم الرعد في كل مكان من العاصمة وضواحيها، فيما لم تسلم سائر أحياء العاصمة وضواحيها من رذاذ التراشق بين الفينة والفينة. كان هذا هو الواقع صباح ذلك اليوم حينما غادرت مقر وزارة الإعلام، حيث اتخذت من مكتب الوزير مقرًا مؤقتاً لي تحاشياً لما كانت تتعرّض إليه مكاتب رئاسة الوزراء في السراي من قصف مباشر أحياناً، ومن رصاص ثقيل مباشر أحياناً أخرى، ومن حمم وطلقات ربما غير مقصودة من شتى أنواع الأسلحة نظراً لقرب السراي من مواقع القتال.

فاستقللتُ بناءً على إلحاح من العسكريين سيارة الراينج روفر العسكرية التي كانت ترافق سيارتي الرسمية في تجوالي وتنقلاتي، لأسباب عديدة، منها أنني لم أكن أرغب في الإكثار ممن كان يصحبني في رحلتي تلك فيتعرض جميع مرافقيّ لما كان من

المحتمل أن أتعرض إليه أنا، ومنها أن سيارة الراينج روفر العسكرية أقدر على الانسياب عبر الطرق غير الاعتيادية والمسالك الضيقة أو الوعرة التي كان يمكن أن نضطر إلى سلوكها في محاولة تجنب النقاط المعرضة للخطر على الطريق، ثم إن في لجوئي إلى سيارة عسكرية نوعاً من التمويه تجاه من كان يمكن أن يستهدفني شخصيًّا بالقصف من بعيد، خصوصاً وأنني كنت أتعرض في حينه إلى الانتقاد القاسي والتهجّم الجارح من فريق الجبهة اللبنانية.

وسلكت طريق الأوزاعي ـ خلدة ـ عرمون ـ سوق الغرب ـ عاليه ـ عاريا ـ الجمهور ثم داخل اليرزة، حيث وزارة الدفاع، وصولاً إلى قصر بعبدا ذلك لأن كل المعابر الأخرى كانت مقفلة بسبب حدّة القتال الدائر. وكانت هذه هي الطريق التي اعتدت سلوكها طيلة المدّة التي كان القتال خلالها محتدماً في منطقة بيروت الشرقية وحواليها.

كنّا نسمع دويّ القصف في طريق الهبوط من عاليه إلى بعبدا، وكان يشتد كلما اقتربنا من مقصدنا. وفي إحدى اللحظات سمعنا مع دوي إحدى الطلقات قعقعة معدنية خلف السيارة التي كنت أستقلها مباشرة. فقال لي المرافق العسكري إن ذلك كان وقع بقايا قذيفة سقطت وراءنا، ولعل مصدرها كان خلف الجبل المقابل والذي تجثم عليه مصايف بيت مري وبرمانا.

ولما كانت القذائف تتساقط بكثافة في منطقة القصر الجمهوري في بعبدا، وبعضها سقط داخل حرم القصر، انعقد مجلس الوزراء صباح ذلك اليوم في ملجأ القصر، الواقع في طابق سفلي تحت الأرض، وكان عبارة عن غرفة متوسطة الحجم إلى صغيرة، وقد رصفت كراسي على شكل شبه دائري في محاذاة جدران الغرفة الأربعة، وتوزعت في جنباتها بعض المناضد الصغيرة. ولم تكن في وسط الغرفة طاولة اجتماعات لنجلس حولها

وزّع وزير المال فريد روفايل صوراً عن مشروع الموازنة المكتوب بالحبر، معتذراً لعدم تمكّنه من تأمين طباعته وتوزيعه مسبقاً نظراً لغياب السواد الأعظم من الموظفين عن مكاتبهم في تلك الفترة بسبب تدهور الحالة الأمنية. وكنتُ شخصياً مطّلعاً على الكثير من أقسام المشروع من الوزراء المختصين

بالطبع كان الموضوع الذي شغل الجلسة عند التئامها الحالة الأمنية المتردية والاقتتال المتفاقم. ودار نقاش ران عليه حزن عميق وتخللته انفعالات كثيرة. وقد ظهر ذلك اليوم أكثر ما ظهر على الوزير أسعد رزق فحمل حملة شعواء على الأعمال المسلحة بكل أشكالها وأيًّا كان مصدرها وقد بلغ منه الانفعال مبلغاً اضطر أكثر من واحد من

الموجودين إلى التدخّل لتهدئة خاطره والتخفيف من سَوْرة سخطه.

انصرف مجلس الوزراء بعد ذلك إلى موضوع جلسته، وهو البحث في مشروع موازنة العام ١٩٧٩، فعرض وزير المال بإيجاز لأهم معالم المشروع ومحتوياته. وعندما وصل البحث إلى موازنة وزارة الدفاع، وكان الخلاف بيني وبين الرئيس سركيس على أشده حول مشروع قانون الدفاع، وكان يلّوح بين الحين والآخر مهدداً بالإحجام عن توقيع القانون فيما لو أقرّه المجلس النيابي على غير الشكل الذي يرضيه، تدخلت حول نقطتين: اعترضت أولاً على الزيادة الكبيرة في الاعتماد الملحوظ للمصاريف السرية (١٥ مليون ليرة، وكان قبل سنة ٨ ملايين) وعلى استحداث بند جديد بعناون «نفقات شتى» (لحظ له مبلغ ستة ملايين ليرة) مشفوعاً بعبارة مفادها أن الإنفاق من ذلك البند يتم بمعرفة قائد الجيش، مما ينم عن أن هذا المبلغ الأخير كان مجرد إضافة للمصاريف السرية بلباس جديد. وطالبت، ثانياً، أن يقرن باب التسلح، والذي لحظ له مبلغ ٢٦٠ مليون ليرة، بعبارة تقضي بضرورة موافقة مجلس الوزراء على برنامج التسلح للسنة المعنية قبل الإنفاق من المبلغ المرصود. وما كان تمة حاجة إلى مثل هذا القيد لو كان الاتفاق على مشروع القانون قائماً، إذ أن المشروع كان ينص على إنشاء مجلس الدفاع الأعلى الذي يُعنى بتنفيذ السياسة الدفاعية والمجلس العسكري الذي يُعنى بالإجراءات المتعلقة بتنفيذ برنامج التسلح. وبعد مناقشة بيني وبين رئيس الجمهورية جرى أكثرها بالواسطة، تولاها بعض الوزراء وأمين عام مجلس الوزراء عمر مسيكة، تمت الموافقة على مشروع الموازنة بعد تنزيل المبلغ المخصص للمصاريف السرية في الجيش إلى المستوى الذي كان عليه قبل سنة، وحذف البند المستحدث بعنوان نفقات شتى، وإضافة عبارة تجاه بند التسلح تشترط موافقة مجلس الوزراء المسبقة على الإنفاق منه.

ومن طريف ما حصل بالنسبة للعبارة التي تقيّد الإنفاق على التسلح بموافقة مجلس الوزراء أن مشروع الموازنة عاد فطبع في المجلس النيابي ووزعت نسخ منه على أعضاء اللجان النيابية المختصة، وعندما اطلعت على نسخة منه اكتشفت أن العبارة غير موجودة، ولدى الاتصال في شأنها قيل لي إنها سقطت سهواً. فوجهت رسائل خطية إلى كل من وزير المالية ووزير الدفاع الوطني ورئيسي لجنتي المالية والدفاع الوطني النيابيتين ألفت أنظارهم إلى الإغفال الحاصل وأطالب بإعادة إثبات العبارة. وعندما دعينا إلى جلسة نيابية عامة لمناقشة مشروع الموازنة ووزع المشروع النهائي علينا، اكتشفت أن العبارة الميمونة غائبة. وقبل أن يصدق المجلس النيابي على المشروع بمادة وحيدة، كما عاد فتقرر ضمن الجلسة، نهضت وتقدمت من الرئيس كامل الأسعد الذي كان جالساً على منصة الرئاسة قُبيل افتتاح الجلسة ولفتُّ نظره إلى الأمر، وكان على غير معرفة

بالموضوع بطبيعة الحال، فأبدى اهتماماً فورياً به ونادى لتوّه أمين سرّه إحسان أبو خليل وسأله عن الأمر فأجاب على الفور أن العبارة موجودة في المشروع الأصلي وإنها ستدخل في نص الموازنة عندما تصدر في صيغتها النهائية. وهكذا كان.

وإثر صدور الموازنة تقدمت قيادة الجيش ببرنامج التسلح للعام ١٩٧٩. ولدى دراسته بمساعدة صباط الأمانة العامة للدفاع في رئاسة مجلس الوزراء تبيّن أن من أصل المجموع البالغ ٢٦٠ مليون ليرة هناك ما يوازي ٢١٠ ملايين ليرة من الإنفاق المطلوب على حاجات عادية مشروعة في إطار التسلح، وأما مبلغ الخمسين مليون ليرة المتبقي فقد خصص كدفعة أولى على ترميم طائرات الميراج الحربية النفاثة، وعددها عشر، على أن يسدد رصيد المبلغ المطلوب لإتمام عملية الترميم، مما قد يستوجب مائة مليون ليرة أخرى، من موازنات السنوات التالية.

كانت تلك أول مناسبة لفتح موضوع ترميم الميراج (أو تعميرها، كما اصطلح العسكريون على تسمية العمل المطلوب). وبعد مناقشة سريعة للموضوع لم نقتنع بجدوى الإنفاق المطلوب وحتى لا تكون متابعة هذا الموضوع عائقاً في طريق تسليح الجيش، عرضت على مجلس الوزراء الموافقة على البرنامج المقدّم من الجيش باستثناء ترميم الميراج فتمت الموافقة على إنفاق ما قيمته ٢١٠ ملايين ليرة على التسلّح، على أن يُبت بالرصيد بعد استكمال البحث في موضوع الميراج. فكان ذلك.

دار نقاش واسع حول ترميم الميراج شمل قيادات عسكرية على مختلف المستويات، فلم يستطع الداعون إلى الترميم تأييد وجهة نظرهم بأكثر من القول بأنّ الميراج، ولو كانت عديمة الفائدة اليوم، تبقى نواة للتكنولوجيا النفّاثة يمكن تطويرها في المستقبل عندما تنشأ الحاجة إلى دلك، ثم أردفوا حجّتهم هذه بالتساؤل: وأي جيش في العالم من غير طيران.

كان جوابي عن التساؤل بتساؤل آخر: وأي خزينة في حال الخزينة اللبنانية وأي بلد في حاجة كما لبنان في حاجة إلى الإنفاق الإعماري بعد الخراب الذي حل بمرافقه جميعاً. أمّا حديث النواة فليس فيه ما يُغني. فالنواة يمكن تكوينها بسرعة كلّية عندما يتقرر بناء سلاح جو فاعل، ولا حاجة بنا منذ اليوم إلى الإنفاق على الترميم أولاً ثم على الصيانة سنوياً من أجل ذلك.

أثير موضوع ترميم الميراج غير مرّة على صعيد الحكم، بيني وبين الرئيس مرّة، وفي مجلس الوزراء مرة أخرى، فقلت إنني غير مقتنع بضرورة الإنفاق المطلوب، وإلى أن تقنعني قيادة الجيش بصواب ما تذهب إليه فإنني لن أوافق على طلبها. شرحت ما تبيّن

لي من الدراسة الفنيّة التي عرضت أمامي والتي تتلخّص ببصع نقاط أهمها:

أولاً، إنّ مهمة الجيش في المستقبل المنظور سيكون الغالب عليها طابع المسؤوليات الأمنيّة، والطائرات النفّاثة لن يكون لها دور في قيام الجيش بمهام أمنيّة داخليّة ولو كان الأمر غير ذلك لكان للطائرات الأخرى التي يملكها الجيش اللبناني، والتي لا تزال في حال جيّدة وصالحة للاستخدام، دور في ما حاول الجيش القيام به من مهام في إطار المسؤوليات الأمنيّة التي أوكلت إليه في بعض المناطق، ومنها الخط الساحلي الممتد من الجديدة شمالي العاصمة إلى جسر المدفون ومنطقة قصر العدل ومنطقة عين الرمّانة.

ثانياً، لن يستطيع لبنان الدفاع لحظة عن تلك الطائرات فيما لو قررت إسرائيل تدميرها. فنظراً لضيق الرقعة الجغرافية اللبنانية فإن أية بقعة من لبنان يمكن أن تودع فيها الطائرات لن تبعد عن الحدود الإسرائيلية أكثر من بضع دقائق من الطيران النفاث، وبالتالي لن يكون هناك متسع من الوقت عند اكتشاف وجود طيران معاد في الأجواء اللبنانية لتحريك أية إجراءات لحماية الطائرات أو لتهريبها. فأي نظام بسيط لحماية الطائرات من الضرب والتدمير يستوجب من العمق الجغرافي ما لا يتوفر للبنان بسبب ضيق رقعته الجغرافية.

ثالثاً، إذا كان للبنان أن يعتمد نظاماً عصرياً متطوراً للدفاع الجوي، فإن كلفة إنشاء هذا النظام وكلفة إدارته هي من الحجم الذي لا قبل للبنان بتحمله بمفرده، وإنما لا بد أن يكون ذلك من ضمن خطة عربية مشتركة وبدعم عربي مباشر، ومثل هذا النظام على أي حال لا يبدأ تنفيذه باقتناء طائرات تكون معرضة للتدمير في أية لحظة، ومثل الطائرات التي يملكها لبنان ويطرح ترميمها قد تكون أو لا تكون جزءاً مفيداً من مثل ذاك النظام.

رابعاً، بصرف النظر عن أن أسطولاً من عشر طائرات لا حساب له في مقابل ما تملك إسرائيل من أسطول جوي قوامه مئات الطائرات النفاثة، فإن طائرات الميراج التي يمتلكها لبنان أمست متخلفة جداً من حيث النوع والجودة بالمقارنة مع الطائرات العصرية المتطورة التي بحوزة إسرائيل. فإسرائيل شنت حرب ١٩٦٧ بطائرات ميراج تمتاز عن تلك التي يمتلكها لبنان تجهيزاً، ثم جددت أسطولها الجوي بحيث أضحت تتقدم بفارق جيلين من الطيران النفاث عما كانت عليه من حال عام ١٩٦٧ فخاضت حرب العام ١٩٧٣ بطائرات الفانتوم الأميركية. وهي الآن، بينما لبنان يناقش ترميم طائرات من طراز ما قبل العام ١٩٦٧، تتصرف بأحدث الطائرات الأميركية من طراز أف ١٥ وأف ١٦. وترميم الطائرات اللبنانية سوف يستغرق إنجازه من الوقت ما بين سنتين وثلاثاً.

موجز القول إن ترميم طائرات الميراج كان يبدو إهداراً وتبديداً فلا هي مفيدة في أية مهمة أمنية ولا هي فعالة في أية مهمة دفاعية ولا حمايتها ميسورة.

لم أوافق على العملية فتوقفت. وما لبثت قيادة الجيش أن عرضت تزويد الجيش بعدد من الطائرات المروحية فوافقت على الإفراج عن بقية المبلغ المرصود في موازنة التسليح، أي خمسين مليون ليرة، لهذا الغرض.

وخلال صيف العام ١٩٨١، أي بعد مضي ما لا يقل عن تسعة أشهر على خروجي من الحكم عاد مجلس الوزراء فقرر العودة إلى ترميم طائرات الميراج. وعندما انكشف الأمر ثارت ضجة واسعة حول الموضوع على الصعيدين السياسي والإعلامي. وإذ طرحت مسألة حماية الطائرات علّق خلفي رئيس الحكومة الأستاذ شفيق الوزان بالقول بأنه يتبنى العرض اللّيبي لإقامة شبكة صواريخ دفاعية على الأرض اللبنانية وأنه مستعد للنظر في أي عرض آخر يمكن أن يقدم للدولة اللبنانية. فأثار هذا الموقف الكثير من الدهشة. فللعرض الليبي قصة لا بد من وقفة ولو عابرة عندها

حمل النائب العقيد فؤاد لحود عرضاً من ليبيا بتزويد لبنان بغطاء جوي، وتحدث فيه شفهياً لأول مرة في ٢٩ شباط ١٩٨٠ خلال لقاء مع الرئيس سركيس كُنت شخصياً موجوداً فيه. وعاد العقيد لحّود فراجعني في الموضوع غير مرّة فكلّفت العميد نبيل قريطم، الأمين العام للدفاع، بمباحثة قيادة الجيش حول الموضوع. فكانت القيادة تستمهل للدرس والنظر، وكان من الواضح أنها لم تكن تأخذ العرض على محمل الجد أو أنها لم تكن راغبة في قبوله. ولكن شيئاً بهذا المعنى لم يبدر عنها صراحة. وفي إحدى المرّات التي كان يراجعني العقيد لحّود فيها بخصوص العرض ذكرت له أننا ننتظر ردًّا من قيادة الجيش يحدد موقفها صراحة، وأردفت ملاحظاً أنّ ليبيا لم تسدد ما كان يترتب عليها من مساعدة سنوية للبنان بموجب قرارات مؤتمر قمّة تونس، وتسرب عن لسان المسؤولين الليبيين، عبر بعض الجماعات اللبنانية المقربة منها، ما مفاده أن ليس في نيّة المسؤولين الليبيين الوفاء بذلك الالتزام بحجّة أنّهم على غير ثقة من أنّ الأموال التي يدفعونها سوف تُنفق على الوجه المفترض، وذلك بالنظر إلى الفساد المستشري في أوساط السلطة السياسية والإدارة في لبنان. فأبديت أمام العقيد لحّود امتعاضي من ذلك الموقف منكراً على دولة عربية نكوصها عن الوفاء بالتزام قضى به مؤتمر قمّة عربية، معتبراً أنّ ذلك الموقف لم يكن إلا ذريعة للتهرّب من ذلك الواجب، وإلا فلمَ تنفرد ليبيا في تلك النظرة دون سواها من البلدان العربية الشقيقة. هذا فضلاً عن أنّ المنطق الذي تأخذ به ليبيا له من المعنى ما يؤدّي حتماً، فيما لو سلّمنا به، إلى قطع كل مساعدة عن لبنان، وهو أشد ما يكون حاجة إلى المساعدة، إلى أن يُصلح أخلاق بنيه.

وهذا معناه ببساطة إعراض عن مد يد العون للبنان إلى أجل غير مسمّى وتركه يغرق أكثر فأكثر في لجّة الانهيار والتردّي التي يتخبّط فيها. واستطردت قائلاً إنّ ورود العرض من ليبيا في الوقت الذي تُمسك فيه عن تقديم نصيبها من المساعدة المقررة سوف يفسّر على أنّ ليبيا تعرض في حقيقة الأمر مشترى أجهزة للدفاع الجوّي للبنان بالأموال التي كان يجب أن تخصص لمساعدته في تحمّل أعباء إعادة البناء والإعمار والإنماء.

وبعد طول انتظار وجّه العقيد لحود في ٢٣ أيار ١٩٨٠ سؤالاً نيابياً حول المسألة وموقف الحكومة منها. وبعد إحالته إلى قيادة الجيش عبر وزير الدفاع جاء رد القيادة يرمي بالكرة في ملعب السلطة السياسية وملعب ليبيا بالقول إن الموضوع يستلزم بصورة مبدئية قراراً سياسيًّا بالقبول أو الرفض، وإن المطلوب ـ في حال قبول العرض مبدئيًّا، ولكي تتمكن قيادة الجيش من إبداء الرأي ـ عرض خطي فني مفصل وتحديد ما إذا كان العرض يشمل تمويل أكلاف الإنشاءات وتأهيل العناصر البشرية التي تتولى تشغيل الشبكة وخدمتها.

فأجبت وزير الدفاع على الفور، بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٨٠، معيداً إليه ملف الموضوع وطالباً «تكليف الأجهزة المعنية في قيادة الجيش وضع دراسة تفصيلية بحاجات لبنان لإقامة شبكة دفاع جوي ترفع إلى المجلس الأعلى للدفاع لإتخاذ القرار المناسب في صددها تمهيداً لعرض كامل الموضوع على مجلس الوزراء للبت بالعرض المذكور على ضوء الحاجة والمعطيات المتوفرة».

ولكن قيادة الجيش لم تستجب إلى الطلب. وكانت الحكومة في حال الاستقالة منذ ٧ حزيران ١٩٨٠، وبقيت كذلك إلى أن قامت حكومة جديدة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠.

وفجأة، بعد أن قرر مجلس الوزراء المضي في ترميم طائرات الميراج في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٨١، وإثر تصاعد الضجة حوله، صرح خلَفي في رئاسة الحكومة الأستاذ شفيق الوزران إذ وُوجه بالتساؤل حول قدرة لبنان على حماية طائراته بعد ترميمها، متعهداً بإقامة شبكة صواريخ للدفاع الجوي ومؤكداً الاستعداد لقبول العرض الليبي. وقال إنه طلب من قيادة الجيش تشكيل لجنة لدراسة الموضوع. وكان يجب أن تتم الدراسة قبل التعهد بموقف محدد.

حول جيش لبنان العربي

ولا بد هنا من كلمة ايضاحية أسوقها حول ما كان لي من شأن مع أحمد الخطيب و «جيش لبنان العربي».

في الواقع أنني لم أكن حتى ذلك الحين قد التقيت أحمد الخطيب ولا أعرف له وجهاً.

كانت والدة أحمد الخطيب وزوجته يأتياني بين الحين والآخر، أحياناً في منزلي وأحياناً أخرى في مكتبي في وزارة الاقتصاد، تلتسمان مني التوسط لدى السلطات السورية لكي تسمح لهما بزيارة أحمد وتزويده بما قد يرغب من مأكل أو ملبس. وكُنت عندما ألتقي الرئيس الأسد في ما قمت به من زيارات إلى دمشق أو اللاذقية أنقل تلك الرغبة إليه وأتمنى تلبيتها. وفي إحدى المرات طلبت من الرئيس الأسد، بناءً على إلحاح والدة أحمد الخطيب وزوجته، نقله مں السجن إلى المستشفى رفقاً بحاله، وكان حسب ما يتراءى أو يتناهى إلى والدته يزداد ضموراً في سجنه. وكان الرئيس الأسد يصغي بعطف إلى ما كنت أقول، ربما مراعاة لي شخصيًّا إذ كنت أشعر أنه كان يكنّ لي شيئاً من المودة والاعتبار وما كنت أفعل ذلك إلا مراعاة لمشاعر الأم الحزينة، وأنا أعتبر مشاعر الأمومة أنبل المشاعر وأشرفها وأصدقها إطلاقاً، ولم أكن أقوى على صدّ طلب من أم حيال ولدها وأنتشي لفرحة أمٍ إذا ما استطعتُ الاستجابة إلى طلب منها لولدها. وجاء يوم أفرجت السلطات السورية عں أحمد الخطيب، ربما ليس بفضلي وإنما لأسباب سياسية، أو ربما بسبب مداحلات تمت لمصلحته من مصادر أخرى أوقع أثراً في الموقع السوري مني أنا، وكفَّ أحمد الخطيب عں معاداة سوريا.

لم أكن أعرف أحمد الخطيب شخصيًّا، كما سبق لي وقلت، وبعد تسلمي سدّة رئاسة الوزراء قام نفر من قيادته بزيارتي عدة مرات يعرضون وجهة نظرهم في الجيش وبنيته وممارساته ويتحدثون برؤيتهم المستقبلية. ولم يكن أحمد الخطيب يصطحبهم. وقد طلبوا مرة أن يجتمعوا بوزير الدفاع فؤاد بطرس، فدعوته إلى ذلك ولبى الطلب بعد تردد وبعد أن اشترط المحافظة على سرية اللقاء. فكان بينه وبيںهم اجتماع، في المرحلة الأولى من عهد الحكومة الأولى، بقي مكتوماً احتراماً لرغبته وما لبث أحمد الخطيب أن زُج بالسجن في دمشق بعد أن بلغ به التمرد حدًّا أصبح يُسيء إلى المهام الأمنية التي كانت تنفذها القوات السورية ضمن قوات الردع العربية في بيروت.

وقد زارني أحمد الخطيب في منزلي مرّة واحدة غير معلنة بعد الإفراج عنه ليشكرني على ما أبديت من تحاوب تجاه والدته وزوجه خلال فترة إقامته في السجن،

وأعرب عن استعداده للامتثال إلى ما قد أطلب منه. فأكدت له ضرورة امتناعه عن أي نشاط يمكن أن يكون فيه تحدٍّ للسلطة الشرعية أو استفزاز لسوريا أو إثارة للاضطراب. وكانت تلك الزيارة يتيمة، فلم تتكرر. ومع أنّ وسائل إعلامه حسبما نقل إليّ، وجّهت إليّ في بعض المناسبات انتقادات معيّنة، وأحياناً كثيرة غمزاً ولمزاً، إلا أن أحمد الخطيب تحاشى التهجّم أو التحامل عليّ.

ولم أره مرّة أخرى إلا صدفة في بلدة سعدنايل، ظهر ٢٣ تشرين التاني ١٩٨٠، وكان يوم أحد، حيث كنت أحضر حفلة زفاف فتاة كانت لي علاقة اجتماعيّة مع عائلتها. فأجلسوني إلى جانبه ولم أكن أتوقّع وجوده هناك. لم أكن مرتاحاً إلى الصور المتتالية التي كانت تؤخذ لنا ونحن جالسان جنباً إلى جنب وشعرت بالحرج حيال إقبال الناس، الواحد تلو الآخر على تبجيله بعاطفة صادقة، أحياناً نثراً وأحياناً زجلاً، قائداً مخلصاً. ولكنني لم أخرج عن صمتي إلا عندما استقدم أتباعه علماً لجيشه، وهو عبارة عن علم لبناني وفي وسطه كتب جيش لبنان العربي مكان الأرزة، وأخذوا يلوّحون به فوق رأسي ويأخذون الصور. فأقصيت حامل العلم عنّي قائلاً بشيء من الامتعاض: إنني لا أقبل بعلم غير العلم اللبناني، فأرجو إبعاد هذا العلم عنّي. وبعد هنيهة انحنى صاحب الدعوة عليّ وهمس في أذني بعد أن لمس امتعاضي الشديد، بأنّ بإمكاني الانتقال إلى منزل مجاور، حيث زوجتي تنتظرني ووالدة العروس، لأقدّم التهاني. هناك أبديت عتابي الشديد بشيء من الانفعال واعتذرت عن البقاء لتناول الغداء مع سائر المدعوّين وقفلت عائداً مع زوجتي إلى منزلي في الدوحة. وكان قبل حين قد توفي أحد أشقاء أحمد الخطيب فأرسلت بطاقة تعزية خاصّة لوالدته، ولم أتوجّه للتعزية بنفسي خشية أن أواجه بمظاهر مسلّحة أمجّها وأنفر منها.

ولقد وقعت أحداث حملتني غير مرّة على شجب ممارسات جيش أحمد الخطيب، أذكر منها الواقعة التي اشتبك فيها عناصر من جيش لبنان العربي على طريق صيدا مع عناصر من الجيش اللبناني كانت متوجّهة إلى الجنوب، كما أذكر منها حوادث الخطف التي أقدمت عليها عناصر من جيش لبنان العربي لعناصر من الجيش اللبناني في منطقة بيروت الغربية رداً على احتجاز عنصر من عناصر جيش لبنان العربي من قبل الجيش اللبناني في مكان آخر، وتخلل تلك الحوادث حادث إطلاق نار على عنصر في الجيش اللبناني قرب مستشفى البربير خلف سيارتي الخاصّة وكات تستقلّها زوجتي. فقد طارد الجناة المعتدى عليه وسط ازدحام السيارات، وحاول المسكين أن يختبىء في سيارتي

وعندما فتح الباب الأمامي أهاب به الدركي المرافق، الجالس في المقعد الأمامي في السيارة، إلى الهرب بسرعة لأنّ احتماءه بالسيارة لن يقيه شر المعتدين. وما إن دار حول السيارة ساعياً إلى الفرار حتى عاجلته طلقة طرحته أرضاً. وعادت عقيلتي إلى المنزل بالغة التأثر، مفعمة كآبة وحزناً واشمئزازاً وسخطاً لما دار حولها، لا سيما وقد بدا لها أنّ ضحيّة العدوان لقي مصرعه. فصدر عني للتو تصريح عنيف استنكاراً للجريمة وتنديداً بمرتكبيها. وبعد يومين تبيّن أنّ المعتدى عليه لم يمت، وكان طريح الفراش قيد المعالجة فعادته قرينتي في مستشفى البربير واطمأنت إلى صحته.

وكان لي حادثة أخرى مع جيش لبنان العربي فبعد أن أخلى الجيش السوري مواقعه جنوبي خلدة وأخلى مدينة صيدا بالذات، أصبحت عناصر جيش لبنان العربي تتحكّم بالطريق الساحلي بين خلدة وصيدا ووقعت على الأثر عدّة حوادث بين هذه العناصر وعناصر من الجيش اللبناني التي تسلك هذه الطريق في ذهابها وإيابها بين بيروت وثكنة صيدا أو بين بيروت ومواقع الكتيبة المتمركزة مع القوّات الدولية في أرزون، داخل منطقة عمليّات هذه الأخيرة. وذات يوم كان الوضع مضطرباً على هذه الطريق وكانت عناصر جيش لبنان العربي تتعرّض لعناصر الجيش النظامي، حرجت من القصر الجمهوري حيث كُنت في لقاء مع الرئيس سركيس فإذا بمرافق الرئيس يلحق بي خارجاً لينبئني أنّ الوضع على طريق منزلي غير آمن وأحرى بي أن أتريث. فأشرت على درك الموكبة بالتوجّه إلى مركز قيادة الدرك وينتظروا إشارة منّي. ويممت إلى البيت ولم أصادف أيّة شواذات. اتصلت بالجامعة الأميركية في بيروت حيث كانت ابنتي وداد تتابع دروسها لأبلغها أن لا تغادر الجامعة قبل أن يأتي من يصطحبها من عناصر الدرك المرافقين لي. وكانت تنتقل بين المنزل والجامعة في سيارتها الخاصّة التي تقودها بنفسها أرسلت سيارة عسكرية وفيها ثلاثة من عناصر الدرك المرافقين لي ليواكبوا ابنتي في طريق عودتها. فاعترصهم أفراد جيش لبنان العربي قبل أن يصلوا إلى حاجز القوّات السورية عند مفترق حلدة، وضربوا أحدهم وجرّدوهم من أسلحتهم واحتفظوا بالسيارة. عندما بلغني الخبر أرسلت سيارتي الخاصّة لتستقدم عناصر الدرك ثم استقللت سيارتي ومعي السائق والمرافق، مں غير مواكبة، وتوجّهت بنفسي إلى الجامعة الأميركية لمرافقة ابنتي في طريق عودتها. وما إن وصلنا إلى محاذاة مسبح ستراند قبل مفترق خلدة حتى قال لي السائق: هذه هي سيارتنا العسكرية المحتجزة. وكانت متوقّفة إلى جانب الطريق وحولها جمهور غفير من المسلّحين وغير المسلّحين. هبطت من سيارتي، وأشرت على السائق بإكمال الطريق لاستقدام ابنتي. وتوجّهت نحو المتجمهرين معنفاً محنقاً، وسألت

عن الذي احتجز السيارة فلم ألق جواباً. فصعدت إلى السيارة المحتجزة، وجلست على المقعد الأمامي إلى جانب السائق وطلبت من أحد الموجودين، وكان يعمل لدى جارنا في الدوحة، أن يقود السيارة، وهكذا عدت بها إلى المنزل. ثم أرسلت أطلب استرجاع أسلحة الدرك، فجاء بعضهم قبيل منتصف الليل معتذرين وأعادوا الأسلحة المصادرة كاملة.

٦ الاجْتِيَاحُ وَعَوْدَة التَّدهْوُر

كان الربع الأول من عام ١٩٧٨ حافلاً بالأحداث على شتى الصعد، السياسية والأمنية والعسكرية. وكان ذلك نذيراً بأن فترة الهدوء النسبي التي بدأت مع انطلاق عهد الرئيس سركيس، وبخاصّة بعد مؤتمر القاهرة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٦، آخذة في التلاشي.

ولعلّ ذلك لم يكن بعيداً عن انعكاس ما كان يدور من أحداث جسام على صعيد المنطقة، بدءاً بزيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل، وتحديداً للقدس، في ٢١/١١/١٩٧٧، ومروراً بالنشاط الواسع الذي شهدته المنطقة على أعلى المستويات في إطار المساعي المبذولة من أجل عقد اتفاق صلح بين مصر وإسرائيل.

فلقد تخلل تلك الفترة زيارات متبادلة بين المسؤولين المصريين والأميركيين والإسرائيليين. من ذلك زيارة رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن للرئيس السادات في الإسماعيلية في ٢٤/١٢/١٩٧٧، ومرة ثانية في ٦/١/١٩٧٨. ثم لقاء الرئيس الأميركي جيمي كارتر مع السادات في أسوان في ٤/١/١٩٧٨، واستقبال السادات لوزير الدفاع الإسرائيلي عزرا وايزمن في الإسماعيلية في ١١/١/١٩٧٨. وقام سايروس فانس، وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية، بزيارة القاهرة في ٢٠/١/١٩٧٨ للقاء السادات في مسعى لحل الإشكال الذي طرأ على الاتصالات الجارية بين مصر وإسرائيل حول مسألة المستوطنات اليهودية في سيناء. ففيما كانت مصر تطالب بإزالة كل المستوطنات المقامة في سيناء كانت إسرائيل بلسان رئيس وزرائها مناحيم بيغن، ترفض المسّ بأي منها.

وقد جاء الردّ العربي على مبادرة السادات سريعاً وصاحباً وغاضباً، عبّرت عنه

المواقف السياسية على شتى المستويات في طول الوطن العربي وعرضه، كما عبّرت عنه الحملات الإعلامية العنيفة، وتحركات المسؤولين العرب. ومن التحركات السريعة اللافتة كانت الجولات التي قام بها الرئيس الجزائري هواري بومدين، والتي شملت دمشق وبغداد في محاولة لمصالحة القيادتين، كما شملت بعض عواصم دول الخليج العربي. ولعلّ أبرز تلك التحركات وأبعدها وقعاً كان انعقاد مؤتمر قمة جبهة الصمود والتصدي في طرابلس الغرب، ليبيا، في ١٩٧٧/١٢/١، أي بعد عشرة أيام فقط من زيارة السادات للقدس. وقد صدر عن المؤتمر الذي ضمّ سوريا والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، مواقف رافضة للمبادرة على وجه قاطع، ودعوة لرص الصفوف العربية في مواجهة أخطار المرحلة.

كنا ندرك خطورة النتائج التي قد تترتب على مبادرة السادات عربيًّا، وانعكاساتها المحتملة على الأوضاع اللبنانية. وقد تجلّى ذلك في الموقف الذي أدليت به يوم ١٩٧٨/١/٧، إثر استقبالي مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد، إذ قلت: «إن همنا اليوم هو أن ندرأ عن لبنان أية انعكاسات قد تنجم عن التطورات الجارية على ساحة المنطقة وأن نعزز أسباب التلاقي بين مختلف الفئات اللبنانية على أمل الوصول إلى تحقيق الوفاق الوطني المنشود في أقرب ما يمكن».

يمكن عملياً إيجاز أهم أحداث تلك الفترة في لبنان تحت أربعة عناوين رئيسة:

- تدهور العلاقة بين سوريا وأطراف الجبهة اللبنانية وانفجار الصدامات المسلحة بين الجانبين.
- عودة قضية الوفاق الوطني إلى صدارة الحركة السياسية.
- عودة الحديث عن التغيير الحكومي إلى الرواج.
- والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان.

الصدامات في الشرقية

اندلع القتال للمرة الأولى على نحو خطير بين أطراف الجبهة اللبنانية والقوات العربية السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية، في السابع من شباط (فبراير) ١٩٧٨. وقد انطلقت شرارة القتال بمهاجمة عناصر من الجيش اللبناني حاجزاً سورياً على طريق الفياضية. ولقد نفذ العملية حوالى عشرين جندياً لبنانياً من ثكنة الفياضية، واحتجزوا عنصرين من القوات السورية. ثم خرج فريق من الأغرار في الجيش اللبناني وقاموا بتفتيش للمباني المجاورة بحثاً عن عسكريين سوريين، ودخلوا مبنى كانت تشغله

قيادة كتيبة هندسة تابعة لقوات الردع العربية، وبعضهم عمد إلى إيقاف السيارات المارة واحتجزوا بعض السوريين من ركابها. وبلغ التوتر ذروته إذ أطلق هؤلاء النار من رشاشاتهم على حافلة تقل جنوداً سوريين كانوا متوجهين إلى دمشق في إجازة.

شهد النهار على الأثر اشتباكات عنيفة بين قوات الردع العربية وأطراف القوات اللبنانية، وسرعان ما اتسع نطاقها لتشمل مواقع في عين الرمانة وفرن الشباك والأشرفية والدكوانة وسن الفيل والحدث، ولم تلبث أن ألهبت خط التماس بين الشياح وعين الرمانة حتى الطيونة.

أوفدت دمشق اللواء ناجي جميل واللواء حكمت الشهابي فحلّا في بعبدا حيث اتصلا بقيادة حزب الكتائب ونجحا في حصر الاشتباكات، وسرعان ما خفّت حدتها. وبقي الرئيس الياس سركيس في هذه الأثناء على اتصال مع الرئيس حافظ الأسد

وكان ذلك اليوم هو يوم الاستفتاء على تجديد ولاية الرئيس حافظ الأسد في سوريا.

وقد استدعت تلك الأحداث تعليقاً من الإدارة الأميركية جاء على لسان الناطق باسم الخارجية توم رستون إذ قال: «إن المعارك التي استؤنفت في لبنان تشكل تطوراً خطيراً جداً».

كنتُ طيلة ذلك النهار على اتصال مع الرئيس سركيس وقيادة قوات الردع العربية وقيادة الجيش اللبناني لمتابعة التطورات. وصباح اليوم التالي توجهت إلى القصر الجمهوري في بعبدا، وعندما دخلت على الرئيس سركيس كان مجتمعاً إلى وزير الدفاع فؤاد بطرس وقائد قوات الردع العربية المقدم سامي الخطيب. وبعد حين دخل علينا الرئيس سليمان فرنجية، وانتحى بالرئيس سركيس جانباً لبضع دقائق. ولدى مغادرة الرئيس فرنجية المكان قال الرئيس سركيس إن الرئيس فرنجية وافق على اقتراحه بترؤس وفد إلى دمشق، لمقابلة الرئيس الأسد، على أن يضم فؤاد بطرس وسامي الخطيب. وكان معروفاً أن المتهم بإدارة الاعتداء على القوات السورية هو العقيد أنطوان بركات، وهو من الضباط المحسوبين على الرئيس فرنجية. وقرابة الظهيرة عاد الرئيس فرنجية إلى القصر الجمهوري واصطحب بطرس والخطيب إلى دمشق. وعاد الوفد مساء ذلك اليوم ناقلاً استعداد سوريا لإنهاء القتال وإصرار الرئيس الأسد على إجراء تحقيق وافٍ في الأحداث وملاحقة مسببيها، ولو اقتضى الأمر إنشاء محكمة استثنائية خاصةً لهذه الغاية.

وعقد اجتماع ليلي في منزل نجل رئيس حزب الكتائب الشيخ أمين الجميل، ضم اللواء علي أصلان قائد القوات السورية في قوات الردع العربية، وممثلين عن حزب

الأحرار. فوضعت في هذه الاجتماعات الترتيبات اللازمة للمحافظة على الهدوء في انتظار تنفيذ الحلول الأمنية السياسية التي قد يتفق عليها. وقد سقط في صدامات اليومين الأخيرين نحو ثلاثين قتيلاً وستين جريحاً.

خلال اليوم التالي للقتال، أي في ١٩٧٨/٢/٩، توجه وفد نيابي موسع لتهنئة الرئيس الأسد بتجديد ولايته، وقد ضم الوفد ممثلين عن مختلف الكتل. ونقل بعض أعضاء الوفد لدى عودتهم إلى بيروت كلاماً عن الرئيس الأسد قال فيه: «إن الجيش الحالي الموجود هو جيش شراذم وفئات وليس جيش وطن. إن جيش الشرعية هو قوات الردع العربية وهي بإمرة الرئيس سركيس. . . المعروف أن جندياً أطلق النار على القوات السورية ومن الأكيد أنه فعل ذلك بأمر. والذي أعطاه الأمر يجب أن يعدم. . .».

وصدر عن قيادة قوات الردع العربية في بيروت بياناً بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٠ جاء فيه: «إن حادث الفياضية سيبقى محصوراً ضمن إطاره العسكري لتحديد المسؤولين الحقيقيين بالتنسيق والتوافق مع قيادة الجيش اللبناني باعتبار أن الطرفين خاضعان لشرعية واحدة هي الشرعية اللبنانية. . . شكلت لجنة عسكرية عليا مشتركة من الجيش اللبناني والقوات السورية العاملة في قوات الردع العربية لمباشرة تحقيق مسلكي إداري موسّع لتحديد المسؤوليات تمهيداً لأخذ الإجراءات التأديبية المناسبة». وما كانت اللجنة العسكرية العليا إلا لبدء التحقيقات ريثما يتم الاتفاق على إنشاء محكمة استثنائية خاصة لمتابعة هذه القضية.

فكان واضحاً أن القيادة السورية، على غضبها إزاء ما حصل، كانت حريصة على عدم إتاحة المجال لمزيد من التوتر أو التأزّم.

كان الحادي عشر من شباط (فبراير) يوم الإعداد لإنشاء المحكمة العسكرية الاستثنائية. فأمضيت أكثر الوقت من ذلك النهار في القصر الجمهوري إلى جانب الرئيس سركيس في حضور الوزير بطرس. وقد شملت لقاءاتنا بطبيعة الحال قائد الجيش ومعه رئيس الأركان منير طربيه وقائد قوات الردع العربية ورئيس مجلس شورى الدولة أنطوان بارود. وكان الرئيس سركيس التقى في الصباح الباكر أركان الجبهة اللبنانية في سياق التمهيد للخطوة. وبعد ظهر ذلك اليوم استقبلنا وفداً من دمشق قوامه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية عبد الحليم خدام واللواء ناجي جميل، فجرى البحث معهما في الخطوط العامة لمشروع إنشاء المحكمة العسكرية الاستثنائية، واستمرت المناقشة معهما خلال تناول الغذاء. ثم انضم إلى الاجتماع مساء الرئيس كامل الأسعد وشارك في مناقشة المشروع.

أنجز المشروع في صيغته الأولية وعرض على مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٨، فوافق عليه بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه، وأحيل ذلك اليوم على مجلس النواب. وفي اليوم التالي وافق مجلس النواب على المشروع بأكثرية ٧١ صوتاً ومعارضة صوت واحد هو صوت النائب ميخائيل ضاهر، الذي برز في نهاية عهد الرئيس أمين الجميل بعد أكثر من عشر سنوات مرشحاً لرئاسة الجمهورية تدعمه سوريا.

ويوم التوقيع على القانون لنشره، في ١٥/٢/١٩٧٨، تعرضت دورية سورية لاعتداء في فرن الشباك، وقع ضحيته عنصران من قوات الردع، فنشطت المساعي على كل صعيد لتطويق ذيول الحادث والحؤول دون تفاقم مضاعفاته.

وبعد كل هذا، فإن التحقيقات في كل تلك الحوادث لم تسفر عن نتيجة عملية، ولم تلبث التطورات المتصاعدة والمتلاحقة أن ابتلعت كل ما قبلها. فهذا شأن كل الأحداث في لبنان عبر سنوات الأزمة الطاحنة. فالمشكلة تحجبها مشكلة أكبر تليها. من غير أن تحلّ أية مشكلة.

الوفاق مجدداً

بعد الخلافات التي نشبت بيننا داخل الحكم حول شؤون الجيش طيلة العام ١٩٧٧، ولا سيما خلال النصف الأول من ذلك العام، لم تعد أجواء الحكم مؤاتية للخوض في مواضيع الوفاق الوطني، خصوصاً في جوانبها السياسية. ولكن التطورات الخطيرة التي أخذت تعصف بساحة المنطقة، بدءاً بزيارة السادات للقدس، عادت فدفعت قضية الوفاق إلى صدارة الاهتمامات. ذلك لأن الجميع كانوا يعون الأحداث الجسام التي تشهدها المنطقة وما قد يكون لها من انعكاسات على أوضاعه الداخلية. وما كانت قد برزت أية رؤى مشتركة بين الفئات اللبنانية لحل أية قضية من قضايا الوفاق الأساسي. وقد شعرت أن الموضوع الوحيد الذي قد يلقى إجماعاً بين اللبنانيين، ويصلح تالياً لأن يكون منطلقاً لتحريك عجلة الوفاق، هو رفض توطين الفلسطينيين في لبنان خصوصاً وأن هذا الاحتمال بدأ يشكل هاجساً للبنانيين كافة، وكذلك للفلسطينيين، مع تطور الاتصالات الجارية إقليمياً ودولياً لحمل مصر السادات على عقد صلح منفرد مع إسرائيل يمكن أن يتم على حساب الفلسطينيين وحقهم في أرضهم. فأطلقت في ٥/١/١٩٧٨ موقفاً واضحاً من هذه القضية بعد لقاء كان لي مع وزير الخارجية فؤاد بطرس بحثنا خلاله في تطورات المنطقة وانعكاساتها المحتملة على لبنان. فقلت، في ما اعتبر آنذاك كلاماً جديداً على مستوى المسؤولية في لبنان:

«إن أي حل قد يُقترح لأزمة الشرق الأوسط لا يتجاوب مع أماني الشعوب العربية ومصالحها لا يمكن أن يوفر الأرضية المطلوبة للسلام العادل والدائم في المنطقة. إن الموقف العربي لا يزال واضحاً لجهة الإصرار على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وإعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وإقامة دولته، وأن أي مشروع يقصد منه فرض توطين الفلسطينيين خارج أراضيهم هو مشروع مرفوض، لأنه من جهة يشكل طعنة في حق القضية الفلسطينية... ولأنه من جهة ثانية يشكل حلاً على حساب شعوب شقيقة للشعب الفلسطيني في دول عربية عدة ومنها لبنان...».

وفي اليوم التالي استقبل الرئيس سركيس أعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي في مناسبة حلول العام الجديد وألقى فيهم كلمة قال فيها. «إن أي حل لا يعتبر المشكلة الفلسطينية هي جوهر أزمة الشرق الأوسط لن يكون الحل السليم... ولن يقبل لبنان بأي نوع من التسويات التي تقضي ببقاء الفلسطينيين على أرضه، إدراكاً منه بأن هذا الأمر يمسّ بمصلحته ويسيء إلى القضية الفلسطينية نفسها.. إن من الظلم إن تحل قضية فلسطين على أساس خلق قضية جديدة للبنان ولشعب لبنان».

وكان لتجاوب القيادة الفلسطينية مع هذا الموقف صدى حسن. فبعد يوم واحد ألقى الرجل الثاني في «حركة فتح» صلاح خلف «أبو أياد» خطاباً في مناسبة ذكرى شهداء المقاومة أكّد فيه رفض المقاومة الفلسطينية فكرة التوطين في لبنان أو في أي بلد آخر، وإصرارها على العودة إلى فلسطين. هكذا بدأ العام الجديد بجو من الإدراك التام للحاجة الملحة إلى الوفاق الوطني وفي جو من الاستعداد العام لخوض غماره.

سُئلت في منتصف كانون الثاني (يناير) عن المرحلة التي بلغتها الحكومة في الإعداد لطرح صيغة وفاقية فقلت إن الحكم «في إنتظار الوقت المناسب. فهو يريد الصيغة التي يطرحها أن تلقى تجاوباً حتى لا يصبح الحكم فريقاً ضد أي فريق. إن لبنان، إزاء التطورات في الشرق الأوسط وما يمسه منها يواجه قضايا مصيرية، على اللبنانيين أن يقفوا صفًّا واحداً حيالها. والذي يجعل اللبنانيين فريقاً واحداً هو طريق الوفاق الوطني». ولكن هذا التصريح كان يحجب بعض التباين في وجهات النظر داخل الحكم حول مواضيع معينة من مواضيع الوفاق.

في هذا الجو الضاغط لمصلحة الوفاق، عقدت الجبهة اللبنانية خلوة في زغرتا دامت يومين، وهي الخلوة الثالثة التي تعقدها الجبهة، وكانت الأولى في سيدة البير قبل سنة تماماً، وكانت الثانية في إهدن قبل نحو خمسة أشهر. وصدر عن الخلوة بيان، في ختام أعمالها بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٢، كان لمضمونه أثر سلبي على الجو الوفاقي السائد

بما تضمنه من نقاط أظهرت بُعْد الشقة في المفاهيم بين الجبهة والأطراف المناوئة لها. فقد ورد في البيان، فيما ورد. «تعلن الجبهة. . . تمسكها باعتبار الفلسطيني على أرض لبنان عائقاً في طريق الاتفاق وينبغي تذليله، ومن الطبيعي أن يكون الإجماع اللبناني حول هذا الشأن مساعداً على ذلك. . » وكذلك الدعوة إلى «اعتماد تعددية المجتمع اللبناني بتراثه وحضاراته الأصيلة أساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد تعزيزاً للولاء المطلق له ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها وبخاصة ما تعلق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والأمنية والعدالة وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة».

فلقد وجد الفريق الآخر في رفض الوجود الفلسطيني أكثر من رفض لمبدأ التوطين، فقد رأى فيه ربطاً للوفاق بإخراج الفلسطيني من لبنان، وهذا معناه رهن الوفاق بحل قضية الشرق الأوسط، أي بعوامل لا سيطرة للبنانيين عليها. كما وجد الفريق الآخر في فهم الجبهة للتعددية إعلاناً لكون اللبنانيين لا يشكلون في نظرها شعباً واحداً، وقد اعتبر ذلك مؤشراً على استراتيجية الجبهة التقسيمية.

وكان للرئيس صائب سلام في نفس ذلك اليوم (١٩٧٨/١/٢٢) موقف مميز كان أدلى به في الكويت، هاجم فيه حكومتي للمرة الأولى منذ قيامها، متهماً إياها بأنها فشلت في فرض الاحترام للسلطة وفي كسب ثقة المواطنين وإعادة التضامن بين اللبنانيين وإعادة الهدوء إلى جنوب لبنان وعزا الصعوبات التي تواجه لبنان إلى الخلافات العربية، «فالعرب حين لا يستطيعون مواجهة بعضهم بعضاً يلجأون إلى لبنان كحلبة لصراعاتهم» (كيف تُتهم الحكومة بالفشل ثم تُحمَّل الصراعات العربية وزر التردي على ساحة لبنان؟). وقال في تصريحه «إن الزعماء المسلمين لا يستطيعون التعاون مع ما يسمى بالحركة الوطنية لأن الشيوعيين المخربين يحاولون دائماً نشر الفوضى ويستغلّون الاستقرار للقفز إلى السلطة». وفي هذا لم يكن يبدي استعداداً للوفاق مع الحركة الوطنية. وكان موقف الرئيس سلام مميزاً أيضاً إذ أكد تأييده لمبادرة السادات على ما التزم به الرئيس المصري في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين بما فيها حقه في إقامة الدولة الفلسطينية وعودة الإدارة العربية إلى القدس

هكذا، ما إن بدأت حرارة التوجه الوفاقي تتصاعد حتى برزت الهوّة السحيقة التي تفصل بين مختلف الأطراف والتباينات التي تباعد بينهم.

وكان مجلس النواب قد سمّى لجنة من أعضائه لوضع صيغة وفاقية كي يتبناها

المجلس. وبعد لأي، أعلنت اللجنة توصلها إلى صيغة مبادىء عامة للوفاق تؤكد فيها على وحدة لبنان أرضاً وشعباً، وبسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وتنظيم الوجود الفلسطيني، وتعديل قانون الانتخاب، والإبقاء على توزيع الرئاسات الثلاث على حاله، واللامركزية الإدارية الموسّعة، وإعادة تنظيم المؤسسات مع الإسراع في تشكيل الجيش، ولا طائفية الوظيفة. لعلّ التزام الصيغة النيابية هذا القدر من الاختزال والتعميم هو أسطع دليل على الاستعصاء الذي كان يواجه المبادرات الوفاقية في دلك الوقت.

كل هذا كان من المرئيات من خلال وسائل الإعلام. أما ما كان يدور في الحفاء على صعيد الحكم في صدد التوجه الوفاقي فكان متميزاً، ولو أنه لم يكن مسلوخاً كليًّا عما يسود الأجواء العامة في الوسط السياسي والإعلامي.

أخذنا خلال تلك الفترة نعقد اجتماعات غير معلنة مع الرئيس الياس سركيس والوزير فؤاد بطرس ومن يشاء المشاركة من الوزراء، للبحث في قضايا الوفاق على أمل التوصل إلى صيغة تستطيع الحكومة أن تتبناها وتعلنها وبعد اجتماعات عديدة وصلنا إلى ما يشبه الطريق المسدود حول نقاط محددة، فلم يكن لذلك الجهد ثمرة

أما النقاط التي كانت مدار سجال خاص فهي:

أولاً، كيفية تسمية رئيس الوزراء. طرح على المناقشة احتمالان: فإما أن ينتخب انتخاباً في مجلس النواب بالأكثرية العادية، كما جاء في صيغة «الوثيقة الدستورية» التي اتفق الرئيس سليمان فرنجية مع الرئيس رشيد كرامي عليها لدى الرئيس حافظ الأسد في شباط (فبراير) ١٩٧٦، أو أن يتم اختياره نتيجة استشارات إلزامية يجريها رئيس الجمهورية مع أعضاء مجلس النواب وكتله. ولدى الموازنة بين الخيارين لم أجد فرقاً كبيراً بينهما وملتُ كما كان الرئيس سركيس ميّالاً، لمصلحة الاستشارات الملزمة. وقد قمت بجولة على رؤساء الوزراء السابقين للتشاور معهم في هذا الشأن قبل بتّه، فوجدتهم جميعاً (الرئيس صائب سلام، والرئيس عبد الله اليافي، والرئيس تقي الدين الصلح، والرئيس رشيد الصلح، والرئيس أمين الحافظ) يحبذون فكرة الاستشارات الملزمة على الانتخاب، ما عدا الرئيس رشيد كرامي الذي وجدته متشبثاً على نحو جازم وقاطع بما جاء في اتفاقه مع الرئيس فرنجية والذي قضى بانتخاب رئيس الوزراء من قبل مجلس النواب. فقررت أن أتبنى فكرة الاستشارات الملزمة وقد علّلتُ هذا الموقف في دراسة وضعتها فيما بعد، قلت فيها:

لا شك أن فكرة الانتخاب تهدف إلى تحرير رئيس مجلس الوزراء من عقدة التبعيّة لرئيس الجمهورية. وطالما أن الانتخاب من قبل المجلس النيابي في تلك الحال هو

سبيل وصول كلا الرئيسين إلى سدة المسؤولية، فالمفروض أن يعزّز ذلك إحساس رئيس الوزراء بأنه ندّ لرئيس الجمهورية وأن بإمكانه بالتالي، لا بل من واجبه، التعاون معه على هذا الأساس.

كل هذا صحيح والفكرة وجيهة. مع ذلك فإنهآ كانت موضوع اعتراض من البعض لغير سبب:

١ - إن انتخاب رئيس الوزراء دون أخذ رأي رئيس الجمهورية أو مشاورته، وهو الذي يفترض أن يشاركه في مسؤولية الحكم، أمر غير طبيعي فضلاً عن أنه لا يخلو من المحاذير. فقد يحمل الانتخاب إلى سدّة رئاسة الوزارة شخصاً قد يتفق مع رئيس الجمهورية أو لا يتفق في الخلال أو الأخلاق، ولا نقول في الخط السياسي أو الاتجاه. وإذا انعدم الانسجام أو الود أو التحاوب بين الرئيسين فإن الثمن سيكون أقله الشلل في آلة الحكم هذا إذا لم ينعكس التنافر أو الفتور بين الرئيسين على الأوضاع خارج الحكم. فإذا كانت التسوية الطائفية تفرض خلق نظام برأسين، وهذا شرّ لا بد منه في أي تسوية من هذا النوع، فلا أقل من أن تتوفر في صيغة التسوية الشروط الكفيلة بإفراز رأسين منسجمين ومتجانسين. فمن الطبيعي إذن أن يشترك رئيس الجمهورية في عملية اختيار شريكه في الحكم من خلال المشاورات التي يجريها مع النواب. هذا مع الملاحظة، حسب رأي المعترضين، أن الاختيار في النتيجة لا يمكن أن يأتي مغايراً لإرادة الأكثرية النيابية أو متحدياً لها، وإلا فإن الوزارة معرضة للخذلان من المجلس النيابي عند التصويت على الثقة فيها، كما وأنها معرضة، ولو أحرزت الثقة، لمواجهة حالة مستمرّة من النزاع المكشوف أو المبطن مع المجلس النيابي.

٢ - فيما تنص الوثيقة الدستورية على إقصاء رئيس الجمهورية عن عملية اختيار رئيس الوزراء. فإنها تحتفظ لرئيس الجمهورية بحق إقالة الحكومة وفي هذا مفارقة.

٣ - إذا كانت الفكرة، وهي أساساً من قبيل التسوية الطائفية، تستهدف إرضاء الطائفة الإسلامية، فيخشى أن تأتي النتيجة على عكس ما ترمي إليه الفكرة، وذلك من حيث أن المرشحين سيكونون، حسب النظام الطائفي، من الطائفة الإسلامية، وعلى الأرجح من داحل المجلس النيابي، فينقسم النواب المسلمون بين المرشحين وقد تأتي النتيجة مثيرة للحساسيات الطائفية الشنيعة فيما لو رجَحت كفّة أحد المرشحين بأصوات الطوائف الأخرى بشكل جليّ.

ثانياً، الكتاب المدرسي. كنتُ مؤمناً إيماناً قاطعاً بأن الكتاب المدرسي يجب أن يكون موحداً في مجالين على الأقل: التاريخ والتنشئة الوطنية، فذلك في اعتقادي من

شروط تنيمة المواطَنة اللبنانية الموحدة. إن شئنا أن ننشّىء مواطنين لبنانيين متجانسي النظرة لوطنهم والفهم للقيم التي يرمز إليها وموحّدي الولاء له وللدولة، فإن الجميع يجب أن يقرأوا في كتاب واحد للتاريخ والتنشئة الوطنية، أو على الأقل في كتب متماثلة تشرف الدولة على وضعها أو توافق عليها.

ولقد استغربت عندما وجدت أن الموضوع كان مثار جدل طويل ومضنٍ كنتُ في جانب منه وكان الرئيس سركيس والوزير بطرس في جانب آخر، وقد دعمني في وجهة نظري دعماً قوياً الوزير صلاح سلمان والوزير أمين البزري وإلى حد ما أسعد رزق، بينما أخذ فريد روفايل جانب الرئيس سركيس. وقد لمست في موقف الآخرين شيئاً من تمسك الجبهة اللبنانية بفكرة «التعددية الحضارية والثقافية» وبما قالت في بيان حلوتها الأخيرة: عن تعلقها «بالحرية والشؤون الثقافية... وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفق خياراتها الخاصة».

حاول الرئيس تمرير المبدأ الذي يدعو إليه من غير تحديد مادة التاريخ أو التنشئة الوطنية، وذلك باقتراح إدراج نص في صيغة الوفاق التي نقترحها تفيد أن على إدارة المدرسة، أية مدرسة، التزام الكتاب المدرسي الموحّد في ثمانين بالمائة من المنهج الدراسي على أن تترك حرية الاختيار في ٢٠ بالمائة من مواد التدريس فكان جوابي: فلتترك حرية اختيار الكتاب المدرسي في ثمانين بالمائة من مواد التدريس وليفرض الكتاب الموحد في مادتين فقط: التاريخ والتنشئة الوطنية.

العجب أن هذا التباين بين وجهات نظرنا حول الكتاب المدرسي بقي يشكل إحدى العقد الأساسية في طريق اتفاقنا.

ثالثاً، لقد كان لي اقتراح طرحته على النقاش المغلق ذات يوم، يرمي إلى إحداث طريق للتدرج في إلغاء الطائفية في السياسة. فالطائفية السياسية تتجسّد في شكل أساسي في طائفية الرئاسات الثلاث وفي القسمة الطائفية للمقاعد النيابية. فإذا كان من المتعذّر عمليًا إلغاء الطائفية السياسية منذ اليوم، وإذا كان الهدف المسلّم به هو إلغاؤها كلياً في المستقبل، فلا أقل، ونحن نرسم صورة لبنان المستقبل، من أن نفتح ولو نافذة صغيرة نطل منها على المستقبل من خلال صيغة تسجل خطوة أولى ولو متواضعة في اتجاه إلغاء الطائفية، كما ترسم الطريق للتدرج في إلغائها في المستقبل مهما طال ذلك الطريق.

حتى ولو سلّمنا بوجوب مراعاة القاعدة الطائفية المتّبعة مبدئياً، فإن مسوّغ الالتزام بتلك القاعدة يسقط إذا ما نال أحد المرشحين لإحدى الرئاسات الثلاث نسبة أصوات عالية تشمل حتى كثرة من المقترعين من أبناء الطائفة ذات الحق التقليدي بالمنصب

المعني. فتعتمد مثلاً نسبة ٩٠ بالمائة لانتخاب المرشّح لأية من الرئاسات الثلاث في الدورة الأولى بصرف النظر عن طائفة المرشح، أما في الدورات التالية فتعتمد النسب المألوفة وتراعى قاعدة الطائفية حسب العرف المتّبع. ويمكن في المجلس النيابي المحافظة على القاعدة الطائفية في توزيع المقاعد النيابية لـ ٩٠ بالمائة مثلاً من مجموع المجلس، على أن يحتفظ بالعشرة بالمائة المتبقية لنوّاب يُنتخبون على أساس لاطائفي. وهكذا في نسبة العشرة بالمائة نكون قد فتحنا ثغرة، ولو ضيقة، في جدار الطائفية، ثغرة هي نافذتنا على المستقبل الذي نتطلع إليه، ونكون قد خطونا الخطوة الأولى، مهما كانت متواضعة، في فك الإرتباط مع الطائفية، ونكون قد رسمنا السبيل للتدرّج في تحرير النظام السياسي من الأغلال الطائفية وذلك عن طريق الرفع التدريجي لنسبة التشذوذ عن الطائفية إلى أن يصبح الشذوذ هو القاعدة.

إن ثغرة العشرة بالمائة في اختيار الرؤساء ليست بالطبع كافية لتحطيم الجدار الطائفي ولكنها فجوة على أي حال يمكن أن ينفذ منها أي مرشّح يلاقي ترشيحه شبه إجماع وطني. في ظل هذه النسبة العالية لا شك أن وصول أي مرشح إلى سدّة إحدى الرئاسات لن يكون سهلاً إذا لم يكن من أبناء الطائفة المعهودة لتلك الرئاسة، ولكن ذلك لم يعد مستحيلاً والباب لم يعد مغلقاً في وجه أحد في شكل مطلق

وارتفاع النسبة المطلوبة لوصول مرشّح من غير الطائفة المعهودة هو حجّتنا على من قد يعارض خرق القاعدة الطائفية من غلاة الطائفيين اليوم. إذ أن ارتفاع النسبة يعني شبه إجماع ومن يحققها يكون قد فاز حتماً بأصوات من كل الطوائف بما فيها الطائفة المعهودة للمنصب المعني.

ومع انحسار الأحاسيس الطائفية في نفوس الناس مع الزمن، يمكن التدرّج في الابتعاد عن القيد الطائفي بتخفيض النسبة المقررة للنجاح في الدورة الأولى من الانتخاب إلى ٨٠ بالمائة مثلاً، ثم إلى ٧٠ بالمائة إلى أن تصبح مطابقة للنسبة المطلوبة في الدورة الثانية وهي النسبة العادية المطبّقة على انتخاب أبناء الطوائف المعهودة للرئاسات.

وكما في الرئاسات كذلك في المجلس النيابي. فالبدء بإيجاد مقاعد لاطائفية في المجلس توازي ولو عشرة بالمائة من المجموع، من شأنه تحقيق عدد من المزايا في آن، وأهمها:

أولاً، إن وجود نواب منتخبين على أساس لاطائفي يؤمّن النواة لقيام تجمّع نيابي لاطائفي في منطلقاته ونشاطه ومواقفه، ويمكن أن يستقطب حوله عدداً من المتحررين

من الاعتبارات الطائفية من بين الذين يشغلون المقاعد الطائفية فيصحون في مجموعهم قوة محترمة مسموعة الصوت.

ثانياً، حيث إن الانتخاب للمقاعد اللاطائفية يتم على أساس لبنان كدائرة انتخابية واحدة، فإن النظام المقترح من شأنه أن يفرز صوتاً قوياً في المجلس النيابي يرتفع فوق الاعتبارات الإقليمية المحلية.

ثالثاً، المفروض أن ترفع نسبة التمثيل اللاطائفي تدريجيًا مع الزمن إلى أن تتلاشى كلياً نسبة التمثيل الطائفي في المجلس، وبذلك يتحرّر المجلس تدريجيًا من القيد الطائفي.

هذا الاقتراح شرحته في أول جلسة كانت لي مع الرئيس سركيس، فأبدى موافقته المبدئية عليها. ولكنه في لقائنا الثاني بادرني في مستهل الاجتماع قائلاً: علينا يا سليم أن نصرف النظر عما اقترحت أمس. فمثل هذا التفكير سابق لأوانه في هذا الطرف.

ولعل من العقبات التي حالت دون التوصل إلى صيغة وفاقية في ذلك الوقت نظرة الجبهة اللبنانية إلى قوات الردع العربية ومسألة التجديد لها، وكانت أجواء الجبهة قد بدأت تنحو منحى السلبية الحادة في هذا الصدد.

ولعلّ السبب الآخر هو التباين الحاصل داخل الجبهة اللبنانية حول مقاربة موضوع الوفاق، إذ كان الرئيس فرنجية يميل إلى الأخذ «بالوثيقة الدستورية» التي اتفق مع الرئيس رشيد كرامي عليها بحذافيرها، فيما كان سائر أعضاء الجبهة يعارضون ذلك

الوضع الحكومي

كانت الأجواء منذ بداية العام ١٩٧٨ عابقة بالتململ والسأم من الحكومة، التي ربما لاحت عليها بوادر الترهّل بعدما أصبحت في حال هو أشبه بالمراوحة وسط المشاكل والتحديات الكبرى التي أطلقتها من حولها تطورات المنطقة. ولعلّ الرئيس صائب سلام كان يعبّر عن هذه الأجواء العامة في التصريحات التي أدلى بها في الكويت ونشرتها صحف بيروت الصادرة بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٢ والتي هاجم فيها الحكومة بعنف للمرة الأولى منذ قيامها واتهمها بالعجز والتقصير. وكنت قبل بضعة أيام سُئلت من قِبل الصحافيين حول الحملة المركّزة التي تتعرض لها الحكومة، وذلك إثر استقبالي النائب الدكتور ألبير مخيبر في منزلي في الدوحة، فأبديت استغرابي لتلك الحملة ولم أزد.

وفي ١٩٧٨/٢/١٨ طلعت علينا جريدة «السفير» في عنوان صفحتها الأولى بعبارة: «لا حكومة سياسيين مع بقاء الخلل السياسي... الجبهة اللبنانية تستعجل

التبديل متحاهلة غياب الوفاقين اللبناني السوري واللبناني اللبابي. . . الحص في أجواء الاستقالة حتى لا يُتهم بالعجز ولا يُحمّل نتائج أعمال غيره». في الواقع أنني لم أكتم الرئيس سركيس استعدادي لمغادرة الحكم.

وسرعان ما انطلقت حملة واسعة مضادة في أوساط بعض السياسيين والنواب تدعو إلى تقديم الوفاق على التبديل الحكومي ولعل استهداف عملية الوفاق الوطني كانت من الدوافع الرئيسة للحملة التي شنت على الحكومة في تلك الفترة حصوصاً من بعض أوساط الجبهة اللبنانية وحلفائها

الاجتياح

في الأول من شباط (فبراير) ١٩٧٨، وقع انفجار قوي بالقرب من تل أبيب في إسرائيل أدى إلى تدمير منزل ومصرع رجل وزوجته وإصابة ثلاثة آخرين بجروح بليغة. وقد شغل الحادث حيزاً لافتاً من الاهتمام الإعلامي الإسرائيلي فبدا وكأن ذلك الحادث كان نذيراً بتطورات حسيمة كانت المرحلة تحبل بها

وبعد عشرة أيام، وتحديداً في ١٩٧٨/٢/١١، سجل شريط التطورات حدثاً كبيراً كُتِب له أن يكون فاتحة فصل حديد في سفر المحنة اللبنانية. فقد صدرت صحف الصباح ذلك اليوم تبشّر بأن المقاومة تخوض أعنف المعارك بين حيفا وتل أبيب، وأن إسرائيل فرضت حظر التجول على امتداد أربعين كيلومتراً من الساحل في تلك المنطقة وتحدثت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن إصابات شملت ٢٦ قتيلاً و٧٠ جريحاً بين المدنيين.

كان من المقرر أن يتوجه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن ووزير الخارجية موشى دايان لزيارة الولايات المتحدة الأميركية، فأعلنا إرجاء الزيارة. أما عزرا وايزمن، وزير الدفاع، الذي كان آنذاك في واشنطن، فقد هدد من حيث هو بالانتقام.

أما ما ورد عن تفاصيل الحادث فهو أن مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين، أطلقت على نفسها إسم «مجموعة دير ياسين»، معلنة أنها من قوات الداخل التابعة لحركة «فتح»، هي التي نفّذت الهجوم باسم عملية كمال عدوان، القائد السابق لقوات الداخل الذي كان بين الذين استشهدوا غيلةً في بيروت في عملية اقتحام نفّذتها في نيسان (أبريل) من العام ١٩٧٣ فرقة كوماندوس إسرائيلية.

جاء في الرواية الإسرائيلية أن الفدائيين قدموا في زورقين مطّاطين إلى منطقة مجاورة لمدينة حيفا وتمكنوا من السيطرة على سيّارة للركاب اتجهوا بها جنوباً حتى أدركوا

حافلة كانت متجهة إلى حيفا، فاستولوا عليها. فجمع الفدائيون ركاب السيّارتين، الدين كان عددهم يبلغ نحو ثمانين شخصاً، في السيارة الكبيرة (الحافلة) وواصلوا السير في اتجاه تل أبيب. فتصدّت لهم قوات إسرائيلية على مشارف تل أبيب كانت قد نُقلت إلى المنطقة على جناح السرعة براً وجوًّا. وما لبثت الحافلة أن انفجرت بركابها، وكان الفدائيون قد ترجلوا منها وتوزعوا في الحقول المحيطة.

قامت القوات الإسرائيلية على الفور بإغلاق جميع الطرق المؤدية إلى تل أبيب والطرق المؤدية إلى القدس، وباشرت عملية تفتيش ومطاردة واسعة ودقيقة.

استمرت العملية نحو يومين، وانتهت بوقوع ٣٧ قتيلاً و٨٦ جريحاً، وباستشهاد الفدائيين جميعاً: الفتاة دلال المغربي ورفاقها العشرة. وقيل أن جثث ثلاثة منهم وُجدت بين ركاب السيارة المحترقة

صدرت تعليقات على الحادث من المسؤولين الإسرائيليين. فصرح وايزمن لدى عودته إلى تل أبيب، قاطعاً زيارته إلى واشنطن، إنه «يعتبر لبنان مسؤولاً عن الغارة». وفي مؤتمر صحافي عقده مناحيم بيغن قال: «إن الفدائيين جاؤوا من لبنان». وهدد وتوعد.

توجسنا من الكلام الإسرائيلي شرًّا. فأدليتُ على الأثر بتصريح قلت فيه: «من المستغرب جداً أن يقحم اسم لبنان في بعض التصريحات التي وردت على لسان المسؤولين الإسرائيليين حول الحادث الذي وقع أمس. فغنيٌّ عن البيان أن لبنان غير مسؤول عما حدث، ولا علاقة له به، وأية محاولة لزجّ لبنان في الموضوع هي محض افتراء».

وفي اليوم التالي، أي في ١٩٧٨/٣/١٣. عقد مجلس وزراء إسرائيل جلسة، كانت هي الثانية منذ قيام العملية، وقال بيغن بعدها: «العهد الذي كانت تُراق فيه دماء اليهود من دون عقاب قد انقضى... ونحن سنقوم بما يتعيّن علينا أن نقوم به من أجل الدفاع عن شعبنا». وزعم مجدداً أن المجموعة الفدائية انطلقت من لبنان.

التقى وزير الخارجية فؤاد بطرس سفراء الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، لوضعهم في صورة ما جرى وما يُخشى من ردود فعل من جانب إسرائيل، طالباً السعي لتدارك الأسوأ.

والتقيت مساءً الرئيس الياس سركيس في حضور الوزير بطرس لتقويم الموقف ومراجعة الحسابات والاتفاق على الخطوات التي تمليها الظروف داخلياً وخارجياً، وكنا جميعاً متفقين على أن عملية عسكرية ضخمة ما لا بد أن تحصل ضد لبنان.

عند الأولى والنصف من فحر اليوم التالي، في ١٩٧٨/٣/١٤، بدأت إسرائيل اجتياح الجنوب في أضخم هجوم تشنه منذ عام ١٩٧٣ وكانت طلائع العملية قد بدأت، حسب المصادر الفلسطينية، عند الحادية عشرة قبل منتصف الليل.

صدر بيان عن القيادة العسكرية الإسرائيلية، سمى الخطوة «عملية تطهير، هدفها اجتثاث قواعد الإرهابيين قرب الحدود وضرب القواعد الخاصة التي انطلق منها الإرهابيون في عملياتهم داخل إسرائيل»

وقد شنت القوات العارية هجومها على جميع المحاور في وقت واحد، واقتحمت الأرض اللبنانية بالمشاة والمدرعات عند كل نقاط الحدود. ووردت تقارير عن عمليات بحرية قامت بها القوات الإسرائيلية في المياه الإقليمية اللبنانية قبالة مدينتي صور وصيدا. وشهدت أجواء المنطقة الحدودية تحليقاً للطائرات المروحية طيلة النهار.

أعلن بيغن أن القوات الإسرائيلية احتلت شريطاً داخل الأراضي اللبنانية عمقه عشرة كيلومترات، وأنها لن تنسحب منه إلا بعد توقيع اتفاق يضمن عدم وجود أي فلسطيني في المنطقة. وقال إن القوات الإسرائيلية أنجزت المهمة الموكولة إليها خلال ست عشرة ساعة من بدء العملية. وقد حفل نهار ١٩٧٨/٢/١٥ بأعمال عسكرية عنيفة وواسعة، فقد واجهت القوات المهاجمة مقاومة ضارية من جانب التنظيمات المسلحة الفلسطينية واللبنانية. وتعرضت مناطق عديدة في الجنوب، بما فيها صور، والدامور والأوزاعي في حوار بيروت، لقصف عنيف من الطيران الإسرائيلي.

عقد مجلس الورراء جلسة استثنائية للبحث في التطورات الخطيرة، وقرر إعلام مجلس الأمن بما جرى ويجري على صعيد العدوان الذي شنّته إسرائيل على لبنان، كما قرر دعوة مجلس الأمن للانعقاد في ضوء نتائج الاتصالات التي تدور حول الموضوع في بيروت ونيويورك وعواصم الدول الكبرى، بالتنسيق مع الدول العربية.

كان لي ذلك اليوم تصريح قلت فيه إن إسرائيل هي المسؤولة عن استمرار الوضع الشاذ في الجنوب، وهي التي حالت باستمرار دون دخول قوات الردع العربية، وهي قوات شرعية، إلى ما دون خط معين في الجنوب سُمّي في حينه خطاً أحمر.

ولقد أدلى الرئيس سركيس بموقف مماثل في مستهل جلسة مجلس الوزراء، وردت الإشارة إليه صمن المعلومات الرسمية المذاعة إثر الجلسة.

عقدت مع الرئيس سركيس والوزير بطرس اجتماعاً مسائيًا لتقويم حصيلة النهار وعرض نتائج الاتصالات التي أجراها بطرس مع السفراء العرب والأجانب في بيروت وما ورد من برقيات من الخارج. وطلبنا من وزير الدفاع الإشارة على قائد الجيش بتجهيز قوة

من الجيش اللبناني للحلول محل قوات الاحتلال عند انسحابها.

وفي اليوم التالي، نهار ١٩٧٨/٣/١٦، كان شريط الأحداث طويلاً ومشحوناً:

أدليت صباحاً بتصريح قلت فيه: «إن لبنان أحاط مجلس الأمن علماً أمس بتفاصيل العدوان الذي شُن على أرض الجنوب، والحكومة في صدد الإعداد لطلب انعقاده لاتخاذ الإجراء اللازم الذي يؤمن انسحاب القوات الإسرائيلية في أسرع ما يمكن. إن الحكومة تُجري مشاورات واتصالات مع الدول والأعضاء في مجلس الأمن ومع سائر الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة من أجل ضمان تحقيق النتائج التي نتوخاها من عرض المسألة».

استمرت المعارك الضارية طيلة النهار، وواصل الطيران الحربي الإسرائيلي قصف مختلف المواقع في الجنوب. وأعلنت إسرائيل أنها قامت بتعزيز قواتها المتقدمة.

اجتمعنا عند الرئيس سركيس مساء ذلك اليوم، وفي حضور الوزير بطرس، مع السفير الأميركي ريتشارد باركر، وتبادلنا معه المعلومات وعرضنا معه الموقف في مجلس الأمن والنتائج التي توصلنا إليها من خلال اتصالاتنا الدولية لتأمين ما نتوخاه من عرض قضيتنا وشيكاً على مجلس الأمن. وبعد هذا اللقاء، اجتمعنا مع قائد الجيش فكتور خوري وعرضنا معه الترتيبات التي يضعها لإعداد القوة المطلوبة من الجيش اللبناني.

شهد ذلك النهار حركة نزوح كثيف في اتجاه صيدا وبيروت. وقد أرسلت الهيئة العليا للإغاثة ما توفر لديها من المواد الغذائية وأقامت مخيماً لإيواء النازحين في الملعب البلدي في صيدا وآخر في الملعب البلدي في بيروت. وبعض النازحين حلَّ في المدارس الرسمية وبعض المباني غير المكتملة في ضاحية بيروت الجنوبية. وكان مجلس الوزراء قد شكل لجنة وزارية للإغاثة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية ورئيس الهيئة العليا للإغاثة الدكتور أسعد رزق، وعضوية وزير الداخلية الدكتور صلاح سلمان ووزير الأشغال أمين البزري ووزير الصحة الدكتور إبراهيم شعيتو.

صدر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٨/٣/١٨ تقرير يشير إلى أن عدد القتلى من اللبنانيين والفلسطينيين الذين سقطوا خلال القتال في جنوب لبنان بلغ سبعمائة، أما الذين شردوا من منازلهم فبلغ عددهم نحو مائة وستين ألفاً، منهم حوالى المائة ألف من اللبنانيين والستين ألفاً من الفلسطينيين. وذكر التقرير أن عدد الإصابات كان يمكن أن يكون أكبر لو لم يتم إجلاء السكان مسبقاً عن مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين بالقرب من مدينة صور.

عكفت على معالجة قضايا النازحين مع الوزراء المختصين. وكانت القوات

الإسرائيلية في هذا الوقت تصعّد هجماتها على محيط مدينة صور وتضيّق الخناق من حولها.

أما مجلس الأمن فقد أرجأ جلساته من أجل إجراء مزيد من المشاورات حول مشروع قرار أميركي لم يُقدم رسميًا إلى المجلس.

وفي ١٩٧٨/٣/١٩ صدر القرار ٤٢٥ عن مجلس الأمن، بعدما تبنى المجلس المشروع الأميركي فدعا القرار إلى احترام وحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليًا، ودعا إسرائيل إلى إيقاف عملياتها العسكرية ضد الأراضي اللبنانية فوراً، وسحب قواتها تالياً من جميع الأراضي اللبنانية. وقرر في ضوء الطلب المقدم من حكومة لبنان أن ينشىء فوراً، وتحت سلطة الأمم المتحدة، قوة حفظ سلام مؤقتة في جنوب لبنان بهدف تأكيد ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية وإقرار السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على ضمان إعادة سلطتها الفعلية في المنطقة. وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً للمجلس خلال ٢٤ ساعة حول مراحل تطبيق هذا القرار.

في اليوم التالي اجتمعت جبهة الصمود والتصدي، على مستوى وزراء الخارجية، في دمشق وأكدت دعم لبنان والمقاومة.

وعقدت الحكومة اللبنانية اجتماعاً ناشدت على أثره جميع الدول الشقيقة والصديقة تقديم المساعدات التي تسهم في التخفيف من الصعوبات السكنية والمعيشية التي يواجهها النازحون والمتضررون من جرّاء العدوان الإسرائيلي على لبنان.

في ١٩٧٨/٣/٢١ أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي عزرا وايزمن وقف إطلاق النار، في خطوة فتحت الطريق أمام القوات الدولية لدخول منطقة الجنوب.

في هذه الأثناء قمت بزيارة لدمشق، دامت ثماني ساعات، أمضيت منها ساعتين في لقاء مع الرئيس حافظ الأسد في حضور الخليفاوي وخدام، للبحث في تطورات الوضع العام على الصعيدين الأمني والسياسي في ظل الاحتلال وقرار مجلس الأمن، وقد شرحت معطيات الوضع في لبنان بعد الغزو الإسرائيلي وعرضت ذيوله ومضاعفاته على الوضع اللبناني كلاً، وتناولت بالبحث السياسة التي تعتزم الحكومة اللبنانية انتهاجها والإجراءات التي يتعيّن عليها اتخاذها لتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وإعادة النازحين إلى ديارهم في أسرع ما يمكن. وقد أكد الرئيس الأسد في المقابل دعم سوريا المطلق للبنان ووقوفها إلى جانبه وجانب الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان بكل الوسائل المتاحة

وكان استقبلني عند الحدود اللسانية السورية رئيس الحكومة السورية اللواء عبد الرحمن الحليماوي ووزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية أديب ملحم ووزير الدولة للشؤون الخارجية عبد الكريم عدي ووزير الإدارة المحلية طه الحيرات ومحافظ دمشق وليد حمدون. فكان في حجم الوفد السوري المستقبل وتكوينه مؤشر على مدى التكريم الذي شاء المسؤولون السوريون إظهاره تجاه رئيس ورراء لبنان. ومع أنني وصلت الحدود اللبنانية السورية في سيارتي ومن غير مواكبة عسكرية فإن السوريين وضعوا اثنتي عشرة دراجة نارية لمرافقتي من نقطة الحدود إلى دمشق.

نقلت إحدى الشبكات الإعلامية الأميركية ذلك اليوم ما سمته مشروع إسرائيل للتعاطي مع الجنوب اللبناني، وقد جاء فيه: وجوب مرابطة قوة عسكرية إسرائيلية على نهر الليطاني للإشراف على مداخل الجسور، ووجوب أن تبقى مدينة صور ميناءً مدنيًّا لا وجود فيه لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإبعاد قوات منظمة التحرير عن النبطية وحاصبيا إلى شمالي الليطاني، ووجوب تسيير دوريات في القرى الجنوبية اللبنانية «من السكان المحليين والجيش اللبناني والحدود اللبنانيين»، وأخيراً احتفاظ إسرائيل بعلاقتها الخاصة مع اللبنانيين المسيحيين ومنحهم «حقوقهم الشرعية» وهكذا كان واضحاً من هذا البرنامج أن إسرائيل لا تعتزم الانسحاب من الجنوب في وقت قريب.

في ١٩٧٨/٣/٢٣ وصلت إلى بيروت طلائع القوات الدولية التي سترابط في الجنوب، وذلك بوصول الوحدة العسكرية الفرنسية عن طريق مطار بيروت الدولي، فرحبتُ بها باعتبارها تجسد خطوة أولى للمساعدة على تطبيق القرار الدولي

وعقد مجلس الوزراء جلسة خصصت لبحث قضية الجنوب وما آلت إليه بعد الاجتياح وصدور قرار مجلس الأمن. وقد تحدث الرئيس سركيس في مستهلها بإسهاب حول التطورات والمواقف التي رافقت المساعي للتوصل إلى وقف النار وإلى إصدار مجلس الأمن القرار المطلوب. وحذر في شدة من أي محاولة لاستغلال الوضع في الجنوب من أية جهة خارجية لتحقيق مآرب لا تمت إلى مصلحة لبنان أو جنوبه بِصِلة. وكان في ذلك يشير إلى دول قد تحاول استثمار الوضع المأسوي السائد في الجنوب لبسط نفوذها في المنطقة.

وقد أتمَّ الفرنسيون ومن ثم السويديون تمركزهم في منطقة صور والناقورة. ثم لم تلبث القوات الدولية أن وسّعت رقعة انتشارها في شتى الاتجاهات مع قدوم وحدات عسكرية جديدة فتسلمت جسر الحردلي وجسر القعقعية ورابطت مقابل جسر القاسمية. وقد قمتُ شخصيًّا بجولة سريعة في الجنوب في ١٩٧٨/٣/٢٧، زرت خلالها الوحدة

الفرنسية التي رابطت في جانب من مدينة صور.

تصاعدت الحملة في الوسط السياسي ضد الضابط المتعاون مع قوات الاحتلال الإسرائيلية سعد حداد، فاستدعيت قائد الجيش وعرضت الأمر معه مشدداً على ضرورة إيجاد وسيلة لمحاسبته ومعاقبته سريعاً. فوعدني خيراً. ولكن لم يطلْ بي الوقت قبل أن أكتشف أن الرئيس لم يكن مستعداً بعد لاتخاذ القرار السياسي في هذا الشأن. ومما يذكر أن في مقدم الداعين لمحاسبة سعد حداد كان النائب طوني فرنجية، نجل الرئيس السابق سليمان فرنجية، الذي لقي مصرعه غيلة بعد أقل من ثلاثة أشهر.

وكنتُ في هذه الأثناء أخصص الكثير من وقتي يوميًا لمتابعة موضوع النازحين وذلك على خطين: خط العمل على إعادة جميع من يمكن إعادتهم إلى ديارهم في الجنوب، وخط إرسال المساعدات لمن يتعذر عليهم العودة إلى ديارهم في الجنوب فوراً. وكان رئيس الهيئة العليا للإغاثة الدكتور أسعد رزق، والحق يقال، يقوم بواجباته في هذا السبيل بكفاءة وهمّة مشهودتين.

في ١٩٧٨/٣/٣١ زارني ياسر عرفات في منزلي في الدوحة، وبرفقته هاني الحسن، بعد جولة قام بها في الجنوب. فبحثت معه في مجمل الوضع في الجنوب وطلبت إليه العمل على تأمين التعاون الكلي من فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية مع السلطة اللبنانية في سعيها لإعادة المهجّرين إلى ديارهم في الجنوب، ومع قوات الطوارىء الدولية في تحقيق انتشارها وتنفيذ مهامها. وأكدت على ضرورة التعاون مع أجهزة الدولة في أداء مهامها، وعدم حصر تعامله مع الأحزاب والهيئات السياسية المنضوية تحت لواء الحركة الوطنية.

خلال الأيام التالية كانت الأخبار تترى عن أعمال تقوم بها قوات الاحتلال في الجنوب لتحصين مواقعها وإحاطة بعض المناطق الحدودية بالأسلاك الشائكة وهدم بعض المنازل لقطع الطريق على عودة أصحابها وتطوير أساليب الضغط على الأهلين في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

شرعت الدولة في العمل جدياً على إعادة الأجهزة الأمنية إلى الجنوب. فلقد وصل الجنرال سيلاسفيو، منسق قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، إلى بيروت واجتمع بوزير الدفاع فؤاد بطرس وقائد الجيش فيكتور خوري وبحث معهما في ترتيبات إعادة قوى الأمن الداخلي والجيش إلى منطقة انتشار القوات الدولية. وعقد الجنرال أرسكين، قائد القوات الدولية اجتماعاً للغاية نفسها في مقر قيادته في صور مع ممثل عن المقاومة

الفلسطينية، وممثل عن قوى الأمن الداخلي وبحث معهما في تسلّم الدرك اللبناني للمخافر

أمام الضغط المتصاعد من الأمم المتحدة على إسرائيل لتنفيذ القرار ٤٢٥ بالانسحاب من الأراضي اللبنانية، أعلنت إسرائيل أنها عازمة على إجراء انسحاب جزئي على مرحلتين من الأرض التي تحتلها. وقد فسّر هذا الموقف على أنه تأكيد على أن إسرائيل ليست في وارد الجلاء عن الأرض اللبنانية حسبما يقضي به القرار الدولي، وإنما هي مصممة على تمويه حقيقة نواياها بإجراء تصحيح في رقعة احتلالها تبعاً لما تمليه مصالحها. وقد علقت على هذا الموقف آنذاك بالقول: «ليس هذا ما يطلبه لبنان وليس هو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن. إننا نطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية وسوف نواصل الجهود والمساعي والضغوط إلى أن يتحقق ذلك فالأرض أرضنا ولن نقبل بأقل من عودتها كاملة وسريعاً إلينا. أما أساليب العدو الإسرائيلي في المماطلة والتعقيد والمراوغة فمعروفة، ووعينا لتلك الأساليب كفيل بتعطيلها وإحباطها. إننا أقوياء في موقفنا. نستمد قوتنا من وضوح حقنا في أرضنا، ولنا في معاضدة الأشقاء العرب خير سند لنا، وفي صداقاتنا الدولية خير ذخر لنا في قضيتنا. وقد جاء قرار مجلس الأمن معبّراً خير تعبير عن الإرادة الدولية في دعم قضية لبنان. وسنواصل تعبئة كل طاقاتنا وإمكاناتنا على كل صعيد حتى يتحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل عن أرض لبنان»

ولقد لقينا سنداً لموقفنا هذا في موقف الأمين العام للأمم المتحدة كيرت فالدهايم، وفي موقف الاتحاد السوفياتي ودول السوق الأوروبية المشتركة.

وقد نفّذت إسرائيل انسحابها الجزئي الأول في ١٩٧٨/٤/١١، فأخلت بعض المواقع الثانويّة في منطقة العرقوب. ثم نفذت خطوة انسحاب ثانٍ بعد بضعة أيام. ووصف فالدهايم عمليّة الانسحاب بأنها بطيئة ودعا إسرائيل إلى تسريع خطاها. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصادر عسكريّة إسرائيليّة قولها في وصف العمليّة: «إنّنا نخسر القليل من الناحية العسكريّة، ولكننا نكسب الكثير من الناحية السياسيّة، حيث الانسحاب يهدف أساساً إلى امتصاص حدّة الضغوط الدبلوماسيّة التي تمارس على إسرائيل». وفي هذا القول شاهد على هزال عملية الانسحاب المنفذة.

هكذا كُتب على لبنان أن يعيش تحت وطأة الاحتلال الغاشم لجنوبه سنوات طويلة من الزمن، فغدت قضية الجنوب تختزل قضية لبنان كله.

٧ مَوْسِمُ الاسْتِقالاتِ المَمْنوعَة

بدأت هذه الفترة باستقالتي ثم عودتي عنها، وانتهت باستقالة رئيس الجمهوريّة ثم عودته عنها.

كانت منطقة الشيّاح ـ عين الرمّانة خلال الأسبوع الثاني من نيسان (أبريل) ١٩٧٨ مسرحاً لحوادث شبه يوميّة، بدأت باشتباك محلّي تدخّلت قوّات الردع العربية لفضّه، فتطوّرت باستهداف مواقع قوّات الردع لإطلاق النار. وعندما اشتدّت الاشتباكات وجّهت قيادة قوّات الردع إنذاراً مباشراً لقيادة حزب الكتائب «بالتصدّي الجدّي والفاعل» إذا استمر القتال. وانتهت جولة العنف تلك بوقف لإطلاق النار أُعلن يوم الذكرى السنويّة الثالثة لاندلاع الحرب، أي في ١٣/٤/١٩٧٨. وقد اتفق على تثبيت وقف النار بتمركز فصائل سودانيّة وسعوديّة من قوّات الردع العربيّة في بعض مناطق الاشتباكات. وكانت حصيلة تلك الاشتباكات عشرات القتلى والجرحى.

هذه الجولة من الأحداث الدامية كانت بمثابة الشعرة التي قصمت ظهر البعير. فقد ارتفعت بنتيجتها حمّى النقمة العامة على الوضع، وانعكس ذلك مزيداً من التصعيد السياسي في وجه الحكومة. وكان الرئيس كامل الأسعد قد دعا إلى جلسة نيابيّة عامّة لمناقشة «القضايا المصيريّة»، ولكنه عاد فاكتفى باجتماع لأقطاب مجلس النوّاب كانت حصيلته إيجابية وأعلن على الأثر تأجيل الجلسة العامّة التي كانت مقررة. واشتدّ شعورنا داخل الحكومة بالعجز عن الوفاء بأدنى ما يتوجّب علينا حيال المواطن، وهو الأمن، الأمر الذي انعكس عليّ وعلى بعض زملائي في الحكومة بشيء من الإحباط. وعندما التقيت الرئيس الياس سركيس وجدت السويداء تغشي وجهه. ولم يلبث أن بثني لواعج صدره، وانتهى إلى القول إنّ دوامة التفجيرات وجولات العنف لن تنتهي إلا بإشراك الفعاليّات ـ

أي قادة التنظيمات المسلّحة ـ في الحكم. وعندما سألته ما إذا كان يقصد القول إن الحل يتحقق بقيام حكومة تضم الفعاليّات، ردّ بالإيجاب. فأبديت له للتوّ استعدادي للاستقالة إفساحاً في المجال لقيام حكومة جديدة تفتح باب الانفراج

وعندما مثلت في اليوم التالي عند العاشرة والنصف من صباح ١٩٧٨/٤/١٩، للمشاركة في جلسة مجلس الوزراء، دخلت على الرئيس سركيس، على جاري عادتي قبيل انعقاد جلسة مجلس الوزراء، فوجدت عنده الوزير فؤاد بطرس. فعدنا إلى حديث اليوم السابق، وأكدت له استعدادي لتقديم استقالة الحكومة خطّياً. فطلب منّي التريث في تقديمها حتى نهاية الجلسة، بعد الفراغ من بت المواضيع المدرجة على جدول الأعمال. وهذا ما كان. قدمت كتاب الاستقالة في نهاية الجلسة، بعد مقدّمة موجزة خاطبت فيها زملائي في الحكومة شاكراً لهم تعاونهم وشارحاً حيثيّات الخطوة. ورد عليّ الرئيس سركيس بكلمة طيّبة أنهاها بقبول استقالتي. أمّا كتاب الاستقالة فقد جاء فيه:

«فخامة رئيس الجمهوريّة المحترم.

«تسلّمت حكومتنا الحكم في أعقاب محنة أليمة لتتولّى معالجة المشاكل الحسيمة التي أدّت إلى تفجّر الأحداث وتلك التي نجمت عن الأحداث.

«وإنّنا نشعر بأن حكومتنا قد حملت المسؤوليّة التي أوكلت إليها على خير ما يمكن أن تؤديّه في ظل الظروف التي سيطرت على الأجواء السياسيّة والأمنيّة وتجاه الصِّعاب التي واجهتها على أكثر من صعيد خلال الفترة الماضية.

«على أنّنا نعتقد اليوم بأنّ المصلحة تقضي بأن يُفسح في المجال أمام سوانا للمساهمة في تحمّل مسؤوليّات الحكم لمواجهة معطيات المرحلة المقبلة. ولمّا كنّا نرى أنّ التطورّات السياسيّة الأخيرة، ولا سيما الايجابية التي بدرت عن المشاورات النيابيّة أمس، تبشّر بعودة التقارب بين مختلف الفئات اللبنانية بحيث يمكن تجسيد ذلك التقارب وتعميقه من خلال تأليف حكومة جديدة، فإنّنا نتشرّف بتقديم استقالة حكومتنا إلى فخامتكم شاكرين لكم الثقة الغالية التي أوليتموها لنا طيلة ممارستنا الحكم، متمنّين لكم التوفيق بالتعاون مع جميع المخلصين في هذا البلد العزيز في متابعة مسيرة الأمن والسلام والتفاهم والبناء والإعمار، تلك المسيرة التي نذرتم لها نفسكم وقدمت حكومتنا من أجلها كل ما تستطيع

«حفظ الله لبنان وطناً للوحدة والمحبّة والأمن والكرامة والازدهار».

وقد تأثّرت لتعليق الرئيس صائب سلام على استقالتي إذ قال: «كنت متّفقاً مع الرئيس الدكتور سليم الحص بأن لا يُقدِم على أيّة استقالة إلا بعد أن نتشاور ولكن يبدو

أنّه كانت لديه أسباب قاطعة جعلته يتّخذ هذه الخطوة وأقتصر الآن على القول بأنّه دخل كريماً وخرج كريماً» هذا مع العلم أنّني لا أذكر أنّني التزمت أمام الرئيس سلام بأن لا أستقيل إلا بعد التشاور معه لعل حديثاً سابقاً بيننا خلّف مثل هذا الانطباع لديه على غير قصد منّي.

باشر الرئيس سركيس مشاوراته مع أعضاء مجلس النوّاب وكتله، التي استمرّت طوال ثلاثة أيام، ولكنّه بنهاية الاستشارات لم يسمِّ الرئيس المكلّف لتأليف الحكومة الجديدة، بل واصل استشاراته غير الرسميّة وغير المُعلنَة قبل اختيار المرشّح لرئاسة الحكومة. وكان اسم الرئيس تقي الدين الصلح يتردد مع اسمي بين المحتمل ترشيحهم في وسائل الإعلام.

في هذه الأثناء ثابرت على الحضور إلى مكتبي في السراي لتصريف أعمال الحكومة المستقيلة

في ١٩٧٨/٤/٢٣، فيما كان الرئيس سركيس يجري مشاوراته لتأليف حكومة جديدة، أُعلن نص اتفاق توصّلت إليه لجنة من ١٣ نائباً كان اللقاء النيابي الذي عُقِد قبل بضعة أيام قد كلّفها وضع صيغة وِفاقيّة. وقد حمل الاتفاق تواقيع كامل الأسعد وكميل شمعون وعادل عسيران وصائب سلام ورشيد الصلح وبيار الجميّل وبهيج تقي الدين وأوغست باخوس وكاظم الخليل وحسن الرفاعي ونصري المعلوف وخاتشيك بابكيان وميشال معلولي.

وقد جاء في هذا الاتفاق:

«أولاً: وجوب تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ القاضي:

أ ـ بالاحترام الدقيق لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الدولية المُعترف بها

ب ـ انسحاب القوّات الإسرائيلية من دون إبطاء من جميع الأراضي اللبنانية

ج ـ تأمين عودة السلطة الفعلية إلى منطقة لبنان الجنوبي.

ثانياً. وقف العمل المسلّح الفلسطيني وغير الفلسطيني في جميع الأراضي اللبنانية

ثالثاً. منع أي وجود مسلّح لغير قوى السلطة الشرعيّة اللبنانية وتطبيق القوانين والأنظمة اللبنانية على جميع اللبنانيين وجميع الموجودين على أرض لبنان دون استثناء.

رابعاً. بناء الجيش اللبناني على أُسس وطنيّة سليمة وصحيحة ليكون قادراً على

الاضطلاع بمسؤولياته والمهمات الموكولة إليه

خامساً: اتباع سياسة إنمائية اقتصادية في اطار النظام الاقتصادي الحر بمفهومه الحديث، تقوم على استثمار جميع الموارد الطبيعية في البلاد، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية الصحيحة في جميع المناطق اللبنانية وبين مختلف فئات الشعب.

سادساً: إنّ المجتمعين إذ يُعَبّرون عن هذه الإرادة الشعبية يطلبون من السلطة الشرعية العمل على وضعها موضع التنفيذ».

كان واضحاً أنّ العلة في هذه الصيغة أنّ السلطة لم تكن تملك الآلية اللازمة لتنفيذها. فلا الجيش اللبناني كان جاهزاً لمثل هذه المهمة، بدليل أن هذا الاتفاق يدعو إلى بنائه «على أسس وطنية سليمة وصحيحة ليكون قادِراً على الاضطلاع بمسؤولياته والمهمّات الموكولة إليه» (وكانت الخلافات داخل الحكم على أشدّها حول مستلزمات بنائه)، ولا قوات الردع العربية كانت مستعدة للقيام بتلك المهمة. يُضاف إلى ذلك أنّ هذه الصيغة أغفلت إغفالاً كاملاً الشأن المتعلّق بالإصلاح السياسي المطلوب.

مساء ١٩٧٨/٤/٢٧ زارني في منزلي في الدوحة الوزير فؤاد بطرس وبرفقته قائد قوّات الردع العربية سامي الخطيب فكان لقاءً ودّياً جلنا خلاله في شتّى قضايا الساعة كما تخلله عتابات متبادلة. وقد صارحني الوزير بطرس بأنّ الرئيس سركيس بات يميل إلى إعادة تكليفي بتأليف الحكومة الجديدة، على أن تكون من الفعاليات. فأعربت له عن هواجسي وتحفّظاتي، منمنياً أن يوفّق الرئيس بتكليف سواي. ولكنه أكّد إصرار الرئيس على متابعة الطريق معي، مردفاً أنّ الحوار والانفتاح بيننا كفيلان بحل أي إشكال بيننا.

وهكذا، مساء اليوم التالي، في ١٩٧٨/٤/٢٨، اتصل الرئيس سركيس بي هاتفيًّا وطلب إليّ موافاته في القصر الجمهوري. وفي لقائي معه، كلّفني تأليف الحكومة الجديدة. فجرى بيننا حديث حول العقد والمشاكل القائمة وسُبل التصدي لها. فكان الرئيس مصرًّا على أنّنا نستطيع معاً، إذا ما وُفِّقت إلى تأليف حكومة من الفعاليات، أن نجد الحل الناجع لكل العقد والمشاكل.

في طريق عودتي إلى منزلي عرّجت على مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في عرمون. ثم قمت ذلك المساء بالزيارة التقليدية لرؤساء الوزراء السابقين، فالتقيت على التوالي عبد الله اليافي وصائب سلام ورشيد كرامي وتقي الدين الصلح وأمين الحافظ ورشيد الصلح.

وصباح اليوم التالي باشرت استشاراتي لتأليف الحكومة في مقر مجلس النواب. وكنت حددت موعداً للرئيس كميل شمعون وكتلته فتخلّف عنه ولم ينتدب أحداً لمقابلتي. ولم ألبث أن تبلّغت من الرئيس كامل الأسعد أنّ سبب مقاطعة شمعون للاستشارات كان توقفي مساء اليوم السابق لزيارة مفتي الجمهورية في طريق عودتي من القصر الجمهوري إلى مرلي فلم أكتم استهجاني هذا الموقف، باعتبار أن زيارتي لمفتي الجمهورية كانت خاصة، ولا دخل لأحد بزياراتي الخاصة، وعبثاً حاول الرئيس الأسعد تسوية الأمر مع الرئيس شمعون ذلك النهار.

في اليوم الأخير من نيسان ١٩٧٨ أنهت القوات الدولية في الجنوب مرحلة من انتشارها فحلّت محل القوات الإسرائيلية المُنسحِبة والتي تراجعت إلى الشريط الحدودي ذلك اليوم أنهيت الاستشارات النيابيّة التي كنت أعقدها في المجلس النيابي لتأليف حكومة جديدة وبقي كميل شمعون على موقفه في مقاطعة الاستشارات فلم اجتمع به وكانت الصورة التي خرجت بها من الاستشارات شائكة ومعقّدة بسبب تعارض المواقف تعارضاً حاداً. فالمنطلق الذي تفاهمت مع الرئيس سركيس على التزامه عند قبولي التكليف هو محاولة تأليف حكومة اتحاد وطني تشمل الشباب من ممثّلي القِوى الفاعِلة على الساحة فلم يكن من إشكال حول دخول أمين الجميل وداني شمعون وطوني فرنجية، ولكن ممثّلي الطائفة الأرثوذكسية والطائفة الكاثوليكية كانوا موضوع نزاع، إذ كانت الجبهة اللبنانية تسعى إلى فرض أسماء معينة لتمثيلهما من صفوفها. وكانت تيارات نيابية وغير نيابيّة تطالِب بتمثيل هاتين الطائفتين من خارج دائرة الجبهة اللبنانية. ثم إنّ التمثيل الإسلامي كان يمثل عقبة كأداء. فمقابل المقاتلين الشباب من المسيحيين لم تكن الجبهة اللبنانية على استعداد للتعاون مع أندادهم من الجانب الإسلامي أو من جانب الحركة الوطنية، ولا كانت سوريا كذلك، حيث إنّ علاقتها مع هؤلاء لم تكن قد استقامت بعد. وكانت سوريا تحاول إفهامنا، بطرق غير مباشرة، تحبيذها لترشيح بعض الذين كان معروفاً أنهم محسوبون عليها مباشرة: من مثل كمال شاتيلا عن السنة وعاصم قانصوه عن الشيعة. وكان الوطنيون الأحرار لا يخفون اعتراضهم الشديد على دخول عقائدي مثل عاصم قانصوه، الأمين القطري لمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي. وكان شمعون يحاول أن يقطع الطريق على المرشحين المقبولين سوريًّا بالإصرار على قِيام حكومة نيابية كليًّا باستثناء رئيسها. أما كِبار السياسيين من المخضرمين المسلمين فلم يكونوا راضين بالطبع عن إقصائهم لمصلحة أي من القيادات الإسلامية المحاربة.

حرصت على تكثيف اتصالاتي ومساعيَّ لحسم موضوع التأليف فغدوت ألتقي

الرئيس سركيس في اجتماعات شبه يومية لتقويم الوضع والاتفاق على الخطوات التي يمكن القيام بها في هذا النطاق. ومن القصر الجمهوري اتصلت بالشيخ بيار الجميل صباح ١٩٧٨/٥/٤ ودعوته إلى الاجتماع. فقدم بعد دقائق. فبحثت معه تعقيدات التأليف وطلبت منه إطلاق يدي في اختيار ممثّلي الطوائف الأرثوذكسية والكاثوليكية والإسلامية بحيث لا ترهن الجبهة اللبنانية دخولها الحكومة باستبعاد أشخاص أو جهات معينة. فلم أحصل منه على رأي قاطع في الموضوع. إذ أخذ تارةً يختبىء وراء موقف حلفائه في حزب الوطنيين الأحرار الذي يرأسه كميل شمعون، وتارةً يشاغلني بمطالعة مسهبة حول الولاء للبنان، وتارةً يؤكّد استعداده للخضوع لمّا تمليه عليه السلطة الشرعية. وبعد أيام، في ١٩٧٨/٥/٨، شنّ بيار الجميل حملة شعواء على اليسار في تصريح صحافي له وأكد رفضه القبول بأيّ يساري ممثلاً عن المسلمين.

توسّعت في اتصالاتي مع قادة الفريق الآخر فاجتمعت مع بعض قيادات الحركة الوطنية والجبهة القومية والتجمع الإسلامي. وكنا بدأنا داخل الحكم التفكير في المخارج البديلة تحسباً لاحتمال عجزنا عن تأليف حكومة ذات طابع ائتلافي تجمع مختلف الأطراف، وكانت الهواجس قد بدأت تشتد من احتمال وقوع الحكم في أزمة مستعصية.

وكنتُ مساء اليوم السابق، أي في ١٩٧٨/٥/٥، قد تلقّيت مخابرة من الرئيس يُبلغني فيها رغبة شمعون بمقابلتي. فأجبتُ أنّني أُرحِّب بذلك شرط أن يتم اللقاء في المكان الذي كان من المفروض أن يلقاني فيه لو لم يُقاطع الاستشارات، أي في غرفة الاستقبال داخل مبنى المجلس النيابي. وفي اليوم التالي تبلّغت استعداد شمعون لذلك. فتحدد الموعد في الحادية عشرة من قبل ظهر الإثنين في ١٩٧٨/٥/٨.

صباح ذلك اليوم توجّهت إلى مبنى المجلس النيابي في منطقة المتحف. وبعد دقائق من وصولي دخل عليّ كميل شمعون باشًا. ودون أن يتطرّق إلى السبب الذي حمله على مقاطعة استشاراتي النيابية بادرني بالقول بلهجةٍ خالطها شيء من المُداعَبَة: «بلغنا أنك في صدد تأليف حكومة من الأولاد. مع أنّ نجليّ هما من المرشحين لدخول الحكومة، حسبما تناهى إليّ، فإنني أُعارض توزير كل الأولاد في هذا الظرف. الوضع لا يحتمل حكم الأولاد. نحن في مرحلة دقيقة تتطلّب أن يتولى مسؤوليات الحكم سياسيون مُجرّبون ومُحنّكون».

وبعد أن استوضحته ما كنت أعلم عمّن قصد بالأولاد قلت له: «ولكن أولئك الأولاد يا فخامة الرئيس بينهم من بلغ من العمر مشارِف الخمسين. فمتى يا تُرى يصبح الولد رجُلاً؟».

فالتفت إليَّ باهتمام وسألني. «ومن تقصد تحديداً». فقلت «نجلك دوري، مثلاً. كان دوري زميلي في الدراسة في المرحلة الابتدائية، وقد بلغت أنا التاسعة والأربعين من العمر» فانفجر ضاحكاً ضحكةً مدويّة. وقد أبلغني النائب فؤاد لحود فيما بعد أنّ شمعون استلطف هذه المُمارزة الكلاميّة فنقل تفاصيلها إلى مجلس أُمناء حزبه مُتفكّهاً بها

كانت بيني وبين شمعون مناقشة استمرّت حوالى الأربعين دقيقة، أصرّ بنتيجتها على موقفه المعروف، وهو أنّه يرى صرف النظر عن إشراك الشباب في هذه المرحلة، وأنّه يُعارِض دخول الحزبيين العقائديين إلى الحكم، مثل عاصم قانصوه، وأنّه ينصح بتأليف حكومة كلّها من النوّاب تلافياً لكل الإشكالات. واختتم بالقول ألا داعي للعجلة في التأليف.

وبعد لقائي وشمعون مباشرةً ارتقيت إلى الطابق العلوي من مبنى المجلس لمقابلة الرئيس كامل الأسعد، وأطلعته على حقيقة الوضع الذي كان يواجهنا. وفي سِياق عرض الاحتمالات المختلفة للخروج من المأزق لوّحت أمام الأسعد لأوّل مرّة باحتمال اضطرارنا إلى تعويم الحكومة المستقيلة فلم أسمع منه أية ممانعة. ومساء ذلك اليوم زار شمعون بعبدا وأكّد أمام رئيس الجمهورية الرأي الذي أدلى به أمامي.

أمّا رصاصة الرحمة فقد أطلقها على عمليّة التأليف بيار الجميل مساء اليوم التالي، في ١٩٧٨/٥/٩، إذ اجتمع بالرئيس سركيس في بعبدا، وعند خروجه أدلى بتصريح قال فيه فيما قال: «في سبيل إحلال الأمن ينبغي أن تؤلّف وزارة تتولّى الأمن ولكن قبل أن تأتي هذه الوزارة يجب توضيح بعض الأمور وضبطها. ومن بين هذه الأمور الاتفاق الأخير الذي حصل في مجلس النوّاب (الوثيقة النيابيّة التي أُعلنت في ١٩٧٨/٤/٢٣ الفائت) والذي كان لحزب الكتائب فيه الفضل الكبير. وهناك أمور أخرى لا بد من جلائها، وهذا ما نسعى إليه قبل الوصول بالبحث إلى شكل الحكومة والحقائب والأسماء».

لعل بيار الجميّل قصد من طرح ذلك الموقف الجديد إلى إصابة عصفورين بحجر واحد. أولاً، إجهاض أي احتمال لقيام حكومة تضم عناصر لا يستسيغ مشاركتها في الحكم، أُسوةً بالموقف الذي اتخذه شمعون. ثانياً، المُزايدة على شمعون في تعطيل تأليف الحكومة الجديدة فلا يخرج شمعون من المعركة وكأنّه هو صاحب الكلمة الفصل، وقد ميّز نفسه عن شمعون بأن علّق موقفه من تأليف الحكومة على قضايا مبدئيّة تتعلق بصميم الأزمة اللبنانية، خلافاً لشمعون الذي علّق موقفه على أمور هي أقرب إلى الشكليّات في تأليف الحكومة.

خلال فترة الاستشارات تلك كانت لي مواجهة مع الشيخ بيار الجميل لا بد لي من روايتها لما تنطوي عليه من دلالة وطرافة في آن معاً. فعندما دخل عليّ في مجلس النواب خلال جولة الاستشارات التي عقدتها مع النواب لتأليف الحكومة، ما كاد يستقرّ في مقعده حتى بادهني بالقول من غير مقدمات: «إسمح لي بأن أصارحك بأنك لم تكن تتصرّف تصرّف رئيس لكل لبنان، وإنما تصرّف رئيس فئة من فئاته». واسترسل في هجومه زاعماً أنني متحيّز في نظرتي وسلوكي في الحكم وأنني غير منصف لقطاع كبير من اللبنانيين من غير الفئة التي أنتمي إليها وبعد أن فرغ من حديثه تناولت الكلام فخاطبته قائلاً: «إنك يا شيخ بيار تفاجئني بمثل هذا الكلام، وهو ليس موضوع لقائنا اليوم ولكنني أود أن أسألك: هل صحيح أنك أنت تريدني رئيساً لكل اللبنانيين؟ إذا كان هذا صحيحاً فذكّرني بمرة واحدة تصرّفت أنت من هذا المطلق. هل أتيتني مرة واحدة لتعرض عليّ قضية تعنيك باعتباري رئيساً لك ولكل لبنان؟ ألا تذهب بما عندك دوماً وحصراً إلى رئيس الجمهورية؟ ثم أخبرني بالله عليك: ألا تقول أنت دوماً بنظام الرأس الواحد وترفض نظام الرأسين؟». وعندما أجاب بنعم قلت له. «أنا يا شيخ بيار الرأس الثاني. فأنت في رؤيتك تلغيني. ولكن أخيراً لا آخراً، دعني أتحداك يا شيخ بيار في ما ذهبت إليه أساساً». وهنا سردت أمامه نماذج عما فعلت وأفعل كي أكون رئيس وزراء كل لبنان، مستشهداً بالوقائع التي تثبت تُعدي عن الفئوية والطائفية

في حومة هذا التجاذب بيننا وبين أطراف الجبهة اللبنانية كان سليمان فرنجيّة غائباً عن المسرح. كانت قد انقضت أسابيع دون أن يحضر اجتماعات الجبهة وفي ١٩٧٨/٥/١١ زاره شمعون في محاولة لإعادته إلى كنف الجبهة فلم يفلح. وبعد لقائهما صدرت عن فرنجيّة تصريحات أمام الصحافيين يُستخلص منها أنّه قرر الانسحاب من الجبهة بسبب الخلافات التي نشبت بينه وبين بقيّة الأعضاء حول مواقف أساسيّة، ومنها الموقف من الإعلان النيابي الذي اعتبره فرنجيّة متعارضاً في بعض مندرجاته مع مواقف الجبهة. وتأكّد انسحاب فرنجيّة من الجبهة عندما توّجت الصحف في اليوم التالي أنباء مصالحته مع الرئيس رشيد كرامي في لقاء على مائدة قائد القوّات السورية في الشمال، وذلك بعد قطيعة بينهما دامت أكثر من عامين. وتأكّدت بذلك أواصر العلاقة بين فرنجيّة والرئيس الأسد الذي قيل إنّ المصالحة تمّت برعايته.

وفيما كانت معركة شد الحبال دائرة مع الجبهة اللبنانيّة كنت أحرص على متابعة الاتصالات اليوميّة مع ممثلي الفريق الإسلامي والوطني. فالتقيت بوليد جنبلاط وصائب سلام وبعض قادة «المرابطون» والحزب القومي السوري وغيرهم، كما التقيت مفتي الجمهوريّة

وفيما هذه المعركة السياسيّة تدور رحاها تبلّغنا من قيادة الجيش اللبناني أنّ اتصالاً تم بينها وبين قيادة القوّة السورية في قوّات الردع العربيّة ظهرت نتيجته رغبة مُشتركة في إقامة صيغة للتنسيق والتعاوُن المنتظم بينهما في كل ما يتعلّق بالأمن. فكان الرئيس سركيس مُشجّعاً على المضي في هذا السبيل، وكذلك كنت أنا. فانعقد بين القيادتين اجتماع كبير في ١٩٧٨/٥/١١، كان فاتحةً لسلسلة لقاءات توّجت بوضع خطّة أمنيّة تناولت الخط الساحلي إلى الشمال من العاصمة مع العمق الجبلي الموازي له.

وإزاء استعصاء أزمة التأليف أخذ احتمال تعويم الحكومة المستقيلة يبرز شيئاً فشيئاً في أذهاننا، أنا والرئيس سركيس، كما أخذ التلميح إليه يتردد في الصحف. الرئيس الأسعد ألمح إلى هذا الاحتمال في مؤتمر صحافي عقده في ١٩٧٨/٥/١٢، وفي اليوم التالي ذكره شمعون في تصريح أدلى به أمام القصر الجمهوري إثر لقاء عقده مع الرئيس سركيس. وكنت قد اتفقت مع الرئيس سركيس على هذا المخرج ذلك اليوم، في جلسة حضرها الوزير فؤاد بطرس، وعند خروجي من القصر بشّرت بقرب الحل ولكنّني لم أبح بطبيعته في انتظار تلمّس احتمالات ردود الفعل عليه وتبيّن احتمالات نجاحه.

كانت ردود الفعل متفاوِتة جداً، ولعل كفة المعارضة لفكرة التعويم أو التحفّظ عليها هي الراجحة. كامل الأسعد وصائب سلام وكميل شمعون كانوا من المؤيّدين لها. المير مجيد أرسلان والقيادات الشابّة في الحركة الوطنيّة والجبهة القوميّة، خصوصاً أولئك الذين كانوا يطمحون إلى الدخول في حكومة جديدة، اعترضوا بشدّة على الفكرة. أمّا الكتائب فظلّوا متحفّظين.

قبل ظهر الإثنين في ١٩٧٨/٥/١٥ توجّهت إلى القصر الجمهوري فوصلته بُعيد الحادية عشرة فاجتمعت بالرئيس سركيس على الفور واتفقنا على حسم الأزمة بتعويم الحكومة المستقيلة. بعد نصف ساعة انضمّ إلينا فؤاد بطرس وتابعنا البحث في مختلف جوانب الخطوة من النواحي القانونيّة والسياسيّة، وخلال ذلك اتصل الرئيس سركيس بالرئيس الأسعد وطلب إليه الحضور، فوصل بعد حين ومكث معنا حتى الواحدة بعد الظهر فقلّبنا معه وجهات النظر في الموضوع. في هذه الأثناء بدأ الوزراء يتوافدون تِباعاً ويجتمعون في قاعة مجلس الوزراء.

وبُعيد الواحدة التأم مجلس الوزراء في جلسة خاصّة شهدت إبطال عمليّة الاستقالة بنقض مراحلها جميعاً. اعتذرت عن تكليف الرئيس لي بتأليف حكومة جديدة، فسحب الرئيس تكليفه لي وعاد عن قبوله استقالة الحكومة فعدت أنا عن تلك الاستقالة. وحلل رئيس مجلس شورى الدولة الدكتور أنطوان بارود، ذلك بالقول: «إنّه طالما لم يصدر

مرسوم بقبول الاستقالة فالاستقالة ليست نهائيّة . . وأظن أنّه حسب الدستور يجب أن يصدر مرسوم الاستقالة وقبولها، وطالما لم يصدر مثل هذا المرسوم فربما تعتبر الاستقالة غير نهائيّة». جاء ذلك في تصريح له ذلك الصباح عند مغادرته القصر الجمهوري. هذا الاجتهاد لم يوافق عليه بعض النوّاب والخبراء في القانون الدستوري.

صباح ١٩٧٨/٥/١٨ أعلن الرئيس الأسعد عن الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس النوّاب بعد أسبوع لبتّ بعض المشاريع وقال في معرض ردّه على سؤال صحافي: «أعتقد أنّ هذه الحكومة المؤقّتة سوف لا تتقدّم ببيان من المجلس النيابي، وسنعمل جميعاً على قيام حكومة سياسيّة بديلة لهذه الحكومة . .» وعندما اطّلعت على قوله هذا شعرت بالامتعاض فأدليت بالرد التالي:

«استوقفني قول الرئيس الأسعد في حكومتنا بأنّها مؤقّتة بينما كان الرئيس الأسعد قد اتفق معنا في الرأي بأنّ وضع الحكومة بعد عودتها عن الاستقالة هو امتداد لوضعها قبل الاستقالة. فحكومتنا هي هي في حالة الاستمرار، فكيف تكون مؤقّتة اليوم إذا لم تكن كذلك قبل اليوم. ثم ما المقصود بالحكومة المؤقّتة؟ وهل من حكومة دائمة؟ ».

هذا الرد استثار الرئيس الأسعد. ولعلّه اعتبر مجرّد الرد تطاولاً على مقامه. فساد الجفاء علاقتنا فترة قصيرة من الزمن انتهت بعتاب متبادل خلال زيارتي له في مكتبه في مجلس النوّاب يوم ١٩٧٨/٥/٢٣.

وفيما نشطت الاتصالات وتكثّفت بين بيروت ودمشق من أجل الإعداد لعقد اجتماع بين الرئيسين اللبناني والسوري يكون فيه الوضع الخطر في الجنوب اللبناني محور المحادثات، جاء إلى بيروت روبرتو غويير، مساعد الأمين العام للأمم المتّحدة كورت فالدهايم، وبحث مع الرئيس سركيس ثم معي وأخيراً مع فؤاد بطرس الوضع في الجنوب ومهام القوّات الدوليّة والعقبات التي تواجهها هذه القوّات في تنفيذ مهامها، مركّزاً على المناوشات والصدامات التي تقع بينها وبين القوى المسلّحة المنتشرة في المنطقة وشدد بوجه خاص على الأهميّة القصوى التي تعلّقها الأمم المتّحدة على إرسال وحدات من الجيش اللبناني إلى الجنوب لمؤازرة القوات الدوليّة في تنفيذ مهامها. فأكّدنا له عزمنا على القيام بذلك في أسرع ما يمكن وأن اتصالاتنا المباشرة وغير المباشرة مع قيادات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنيّة قد بدأت تتناول هذا الموضوع.

وكان هذا الموضوع بالفعل من المواضيع التي تطرّق إليها الحديث في اجتماعي مع ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذيّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، في منزلي مساء ١٩٧٨/٥/١٧، وكان برفقته صلاح خلف (أبو إياد) وسعد صايل (أبو الوليد) وباسل

عقل فلمست إذ داك مں جلسائي توجّساً وتحفّظاً ولكنّي لم أجد الباب في وجهي موصداً ومع قدوم عويير إلى المنطقة صدر عن اجتماعات اللجنة التنفيذيّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة أنّ المقاومة قررت إجراء حوار مع السلطة اللبنانيّة حول مختلف الاهتمامات المشتركة ولا سيما تلك المتعلقة بالجنوب، وصرّح زهير محسن في دمشق أنّ وفداً فلسطينيًا برئاسة ياسر عرفات سوف يزورني لهذا الغرض

وبالفعل تم هدا اللقاء في منزلي في الدوحة مساء ١٩٧٨/٥/٢٤ فحضره عں الجانب الفلسطيني ياسر عرفات وصلاح خلف ورهير محسں وياسر عبد ربه وطلال ناجي وسعد صايل وباسل عقل، كما حضره الوزير صلاح سلمان وقائد قوّات الردع العربيّة سامي الخطيب، واستمر الاجتماع مں السابعة إلى العاشرة. وبعد نقاشٍ مضٍ توصّلنا إلى تفاهم حول نقاط محدّدة دوّنها باسل عقل وخرج إلى غرفة أحرى ليصوغها في بيانٍ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، تم عاد بها بعد دقائق فحرت مناقشتها وأُقرّت في صيغتها النهائيّة وعند ارفضاض الاجتماع حرج طلال ناجي ليتلو البيان على الصحافيين فكان هذا نصّه·

«١ ـ أكّدت منظّمة التحرير الفلسطينيّة لدولة رئيس الحكومة حرصها على تسهيل مهمّة القوّات الدوليّه لىحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل مں الجىوب وعودة السيادة اللبنانيّة إليه.

٢ ـ أعربت المنظّمة عں شجبها لكافة الممارسات السلبيّة والتجاوزات في الجنوب، وأبدت استعدادها الكامل لبذل كافّة الجهود لمنع التجاورات في أسرع وقت، صيانة للعلاقات اللبنانية الفلسطيبيّة.

٣ ـ أكّدت منظّمة التحرير الفلسطينيّة عزمها على إنهاء المظاهر المسلّحة في الجنوب، لمساعدة السلطة الشرعيّة على أداء مهامها وبسط سيادتها.

٤ ـ بناء على طلب دولة رئيس الحكومة ستعمل منظّمة التحرير الفلسطينيّة على تأمين عودة (خروح) المتطوّعين الدين قدموا أثناء الغزو الإسرائيلي للجنوب.

٥ ـ اتُّفِق على متابعة الاجتماعات للوصول إلى تنظيم العلاقات الفلسطينيّة اللبنانيّة بما يصون السيادة اللبنانيّة ويخدم القضيّة الفلسطينيّة»

وأعلنت بعد اللقاء أنّ لجنة عسكرية ثلاثيّة، قوامها ضابط لبناني وضابط فلسطيني وضابط من قوّات الردع، سوف تسهر على حسں تنفيد ما اتُّفِق عليه

ولمّا كان الفلسطينيّون خلال تلك الفترة، وبخاصّة منذ الاجتياح الإسرائيلي في

١٥ آذار (مارس) ومن ثم صدور الوثيقة النيابيّة في ٢٣ نيسان (أبريل)، يعيشون تحت وطأة حملة سياسيّة مركّزة تدعو إلى اعتبار الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانيّة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة لاغية أو باطلة إمّا لأنّ الفلسطينيين لم يتقيدوا بها أو لأنّها باتت تتعارض مع أحكام القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي إثر الاحتياح أو لغير ذلك من الأسباب، ولمّا كانوا شديدي الحساسيّة لمثل هذا التفكير نظراً لكون الاتفاقات العاصم القانوني الوحيد لأي وجود مسلّح لهم في لبنان، وبالتالي فإنّهم كانوا يرون في تخلّيهم عن الاتفاقات، إنهاء للثورة الفلسطينيّة، فقد ساعد على التوصّل إلى تفاهم معهم تصريحي قبل أيّام أن «لا جدوى من التعرّض لاتفاق القاهرة وأنّ الوجود الفلسطيني المسلّح أمر واقع وأنّ الأولويّة يجب أن تعطى لإجلاء إسرائيل عن الجنوب»، مما أثار ردود فعل متفاوتة بين السياسيين بين مؤيّد ومعارض ومتحفّظ. كما ساعد على ذلك ما قاله الرئيس سركيس في هذا الإطار في مستهل جلسه مجلس الوزراء صباح ذلك اليوم، إذ جاء فيه: «أنّ الموقف الذي قد تتخذه الحكومة بالنتيجة من اتّفاق القاهرة ومصيره النهائي شيء بينما تنفيذ القوّات الدوليّة للقرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ في الجنوب شيء آخر...».

أمّا موضوع إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب لمؤازرة القوّات الدولية فقد تحاشى القادة الفلسطينيّون القطع بموقف نهائي منه في اجتماعي معهم، فقالوا إنّ هذا الشأن هو شأن لبناني وإنّ في بنود البيان الذي اتفق عليه معهم من التأكيد على تسهيل مهام القوّات الدوليّة وعلى مساعدة السلطة الشرعيّة في بسط سيادتها ما يكفي للتعبير عن موقف المقاومة الفلسطينيّة من أي خطوة تتخذها الدولة اللبنانيّة في الجنوب، وإذا ما نشأ أي إشكال حول هذا الموضوع فاجتماعاتنا المقبلة، والتي نص البيان على متابعتها، كفيلة بتبديدها.

في ٢٥ أيّار (مايو) عقد مجلس النوّاب جلسة عاديّة للنظر في عدد من المشاريع، فتحوّلت الجلسة في بدايتها إلى مناقشة حول شرعيّة الحكومة بعد تعويمها، وتلا النائب حسن الرفاعي دراسة دستوريّة كان قد أعدّها، يطعن بنتيجتها في شرعيّة الحكومة. ودار نقاش حدّي حول الموضوع شارك فيه نوّاب عديدون. ثم تناولت الكلام فدافعت عن شرعيّة الحكومة وشرعيّة الخطوة التي اتّخذناها مركّزاً على أنّ مرسوم قبول استقالة الحكومة لم يصدر، وبالتالي لم تكن الاستقالة نهائيّة. ورداً على اقتراح بعض النوّاب بأنّ يصوّت المجلس على الثقة بالحكومة دفعاً لأيّ إشكال في هذا الصدد. اقترح الأسعد مخرجاً بديلاً (لعله ضن على الحكومة بثقة جديدة تعزّز وضعها وتنفي عنها صفة «المؤقّتة» التي نعتها بها) فطرح على النوّاب الموافقة على استمرار الجلسة في حضور

الحكومة فيكون في ذلك اعتراف ضمني بشرعيّة الحكومة. وهكذا كان.

في ١٩٧٨/٥/٣١ توجّهنا إلى اللاذقيّة جوًّا للاجتماع بالرئيس حافظ الأسد. وحططنا بعد ٣٥ دقيقة في مطار صغير قرب اللاذقيّة لا يبدو للعيان منه إلا مدرج لهبوط الطائرات. وكان في استقبالنا عند هبوط الطائرة الرئيس حافظ الأسد ومعه رئيس وزرائه محمد علي الحلبي ووزير الخارجيّة عبد الحليم خدّام ورئيس أركان الجيش حكمت الشهابي. وبعد مراسم الترحيب استقللنا السيارات إلى القصر الرئاسي في منطقة كسب على الشاطىء الذي يبعد نحو ١٢ كيلومتراً عن مدينة اللاذقيّة.

وقد لفت النظر وجود جميع القيادات الأمنيّة اللبنانيّة إلى جانب الرئيس سركيس. وعندما طرح الصحافيّون في المطار على الوزير خدّام السؤال: «هل سيكون الطابع الأمني، مع وجود كل تلك القيادات الأمنيّة، هو الطابع المميّز للمحادثات بين الرئيسين؟» أجاب: «كلا. لن يكون طابعها أمنيًّا. هل الرئيس الحص عسكري؟».

بوصولنا إلى القصر الرئاسي دخلنا إلى بهو الاستقبال الكبير في القصر، حيث جلسنا جميعاً، الرئيسان وأعضاء الوفدين، نتجاذب أطراف الحديث العام حول مواضيع الساعة التي ستكون مدار المباحثات الرسميّة وأهمّها الوضع في الجنوب اللبناني والاحتلال الإسرائيلي لجزء منه والوضع الأمني في لبنان عامّةً. واستمرّ ذلك حتى موعد الغداء. وبعده عقد الرئيسان خلوة. وبقيت أنا مع رئيس الوزراء السوري محمد علي الحلبي في القصر، حيث تقررت إقامتنا مع الرئيسين، في حين خرج فؤاد بطرس مع ندّه السوري، وكان قد رتّبت إقامتهما مع بقيّة أعضاء الوفد في فندق داخل مدينة اللاذقيّة.

وبعد ظهر ذلك اليوم، فيما كنّا في جلسة استرخاء في بهو الاستقبال، تلقّى الرئيس سركيس، وكنت في جانبه، مخابرة من وزير الداخليّة صلاح سلمان يطلعه فيها على الحوادث المفاجئة التي كانت منطقة شكّا مسرحاً لها بنتيجة خلافات وقعت بين مسلّحي حزب الكتائب ومسلّحي زغرتا من أنصار الرئيس فرنجيّة، فوقعت حوادث إطلاق نار وخطف وصدامات أسفرت عن وقوع بضع إصابات. ولمّا كان وجود قوّات الردع العربيّة قد تضاءل في المنطقة، وتداركاً لمزيد من التدهور في الوضع قد يجر إلى تطوّرات لا تحمد عقباها، اتّصل سلمان مُقترحاً تكليف الجيش اللبناني بالتدخّل لحسم الموقف. استمهل الرئيس سركيس الوزير سلمان هنيهة على الخط وبعد أن أخذ رأيي رد على سلمان بالقول إنّ عليه التنسيق مع قيادة قوّات الردع العربيّة، فإذا لم يكن لديها مانع فليطلب من الجيش اللبناني التدخّل. وهكذا كان. وأهميّة هذا الحدث أنّه كان، كما ظهر من تسلسل التطوّرات فيما بعد، إيذاناً بتوسيع دور الجيش مع الانحسار المتواصل

لدور قوّات الردع العربيّة في مناطق هيمنة الجبهة اللبنانيّة وأطرافها.

وصباح اليوم التالي استأنف الرئيسان خلوتهما، واستأنفت أنا لقاءاتي مع الرئيس محمد علي الحلبي وبعد حين دُعينا للانضمام إلى اجتماع القمّة الثنائيّة. فتناول الرئيس الأسد الكلام وراح يلخّص لنا ما اتفق عليه مع الرئيس سركيس. فتحدّث عن ضرورة متابعة التنسيق بين قيادة الجيش اللبناني وقيادة قوّات الردع العربيّة في خدمة الأمن، وتحدّث عن ضرورة الحفاظ على الاتفاقات المعقودة مع المقاومة الفلسطينيّة إطاراً لتنظيم العلاقات معها، وتطرّق إلى مواضيع أخرى لم يتجاوز الحديث عنها سوى العموميّات المبدئيّة، إلا أنّ أهم ما طرح كان قوله وهو ينقل نظره بيننا: «لا شك في أنّ الواجب بات يقضي بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب لمساعدة القوّات الدوليّة في تنفيذ مهامها وسوريا على استعداد لبذل كل ما يمكنها من مساعٍ وجهود لتسهيل تنفيذ الخطوة عبر كوكبا ثم مرجعيون داخل الشريط الحدودي الواقع تحت الهيمنة الإسرائيليّة انتهاءً بتبنين في منطقة انتشار القوّات الدوليّة. وسورية تتعهد كذلك بتأمين الحماية العسكريّة اللازمة لضمان نجاح العمليّة».

وعندما انتقل الرئيس الأسد إلى الحديث في موضوع آخر قاطعته لأطرح السؤال: «ألا تعتقد يا سيادة الرئيس أن حسم مسألة سعد حدّاد من قبل السلطة اللبنانيّة سيكون عاملاً مساعداً في تسهيل عمليّة الدخول، علماً بأنّ عدم البت بالوضع القانوني والعسكري لسعد حدّاد سيستغلّه المتضررون من نزول الجيش ليتصوّروا ويصوّروا أنّ الوحدة العسكريّة المرسلة جنوباً سوف تنضوي تحت لواء ذلك الضابط المارق».

وقبل أن أُنهي عبارتي استعاد الرئيس الأسد الكلام ليقول: «طبعاً، طبعاً. هذا أمر محسوم ولا نقاش فيه. الجميع متّفقون على أنّ بت موضوع سعد حدّاد يجب أن يتمّ قبل العمليّة». قال ذلك بينما كان يلتفت إلينا ذات اليمين وذات الشمال مستدرجاً إيماءةً من كلٍّ منّا إشعاراً بالموافقة.

منذ تلك اللحظة أصبح دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب يستحوذ على القسط الأهم من نشاطنا وجهودنا. فظهر السبت في ٣ حزيران (يونيه) عقد مجلس الوزراء جلسة خاصّة لعرض نتائج مؤتمر القمة الثُنائيّة، واتخذ قراراً مبدئيّاً بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب على أن يحدد موعد تحرّكه بعد أن تكون قيادة الجيش قد أعدّت العدّة لتنفيذ الخطوة على النحو الذي يضمن نجاحها. ولم يكن من الوارد أن تتم الخطوة على أي حال قبل ١٣ حزيران (يونيه)، وهو الموعد المُفترض للانسحاب الإسرائيلي الأخير من الجنوب. وكنت قد اتّفقت مع جاري في الدوحة هاني سلام، الذي كانت تربطه بالقيادة

الفلسطينيّة علاقات وطيدة، على ترتيب لقاء سريع لي مع ياسر عرفات ومعاويه فتم اللقاء مساء دلك اليوم في منزل هاني سلام واستمر من حوالى السابعة إلى حوالى التاسعة. ومع أنّا حاولنا المحافظة على سرّية الاجتماع، إلا أنّ خبره رشح إلى الصحافيين بطريق لم أعلمه، فكان المراسلون والمصوّرون لنا بالمرصاد عند خروجنا. ولكنّا لزمنا التكتّم وتركّز البحث في الاجتماع حول نتائج قمّة اللاذقيّة وإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب وتطبيق مدرجات بيان الدوحة الذي كانت اللجنة العسكريّة الثُلاثيّة التي تشكّلت يومئذٍ توالي الاجتماعات والاتصالات لوضعها موضع التنفيذ.

وتولّى الرئيس سركيس من جهته الاجتماع صباحاً بالرئيس الأسعد تم ببيار الجميّل قبل التئام مجلس الوزراء ظهراً، فأطلعهما على نتائج القمّة الثنائيّة ووضعهما في جو الإجراءات التي كانت الدولة مُقبِلة على اتخاذها في صدد الجيش والجنوب

وفي العاشرة من صباح اليوم التالي، الأحد في ١٩٧٨/٦/٤، عقدت اجتماعاً مع ممثّلين عن الحركة الوطنيّة هما ألبير منصور وتوفيق سلطان، جاءا ليبلغاني موقف الحركة الرافض لفكرة استخدام الجيش اللبناني في أي خطوة أمنيّة، بما في ذلك إرساله إلى الجنوب، نظراً للاعتراضات التي كانت للحركة الوطنية على بُنيَة الجيش وتوجّهاته. وفي اليوم التالي زارني وليد جنبلاط للبحث في هذا الموضوع

خضت معهم نقاشاً واسعاً، أفرغت فيه كل الحجج التي في جعبتي، والتي عدت فأدليت بها تكراراً، المرّة بعد المرة، في كل الاجتماعات التي عقدتها مع قيادات الحركة الوطنيّة والقيادات الفلسطينيّة وأنا أحاول إقناعهم بدعم السلطة في إقدامها على الخطوة المطلوبة والتعاون معها في تنفيذها، فقلت:

ـ إنّ الجيش الذي يدخل إلى الجنوب لن يكون في مهمّة أمنيّة، وإنّما في مهمّة دفاعيّة أو شبه دفاعيّة، وذلك من حيث أنّ دخوله إلى الجنوب يضعه في مواجهة عدو خارجي غاشم هو إسرائيل.

ـ الاعتراض على الجيش من قِبَل أطراف الحركة الوطنيّة، سواء في ما يتعلّق ببنيته أو بتوجّهاته، موجّه في المقام الأول إلى قيادته، أمّا الوحدة العسكريّة التي تدخل الجنوب فسوف توضع في تصرّف قيادة القوّات الدوليّة وتحت إمرتها، وهذا ما يجب أن يكون كافياً لدفع الاعتراض عن تلك الوحدة بالذات.

ـ السلطة اللبنانيّة مُلزمة تجاه الأمم المتّحدة وقوّاتها في الجنوب، بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب لمعاونة القوّات الدوليّة في تنفيذ مهامها. والأمم المتّحدة غير معنيّة بخلافاتنا الداخليّة حول

الجيش وبنائه فكيف لنا أن نُطالِب القوّات الدوليّة بتنفيذ مهام لا نأتمن عليها جيشنا. فإذا كانت هناك اعتراضات على إيلاء الجيش اللبناني مهام أمنيّة في سائر المناطق، فهذه الاعتراضات يجب أن لا تسري على المهام التي يُكلّف بها في الجنوب.

ـ الوحدة المتوجّهة إلى الجنوب سوف تُكلّف بمهمّة تشمل السيطرة على نقاط داخل الشريط الحدودي، أي عبر مرجعيون، فكيف يمكن أن يُعرض مثل ذلك على السلطة اللبنانيّة وترفضه؟ إن فعلت فإنّما ترتكب ما يُداني العمل الخياني، إذ أنّها بذلك ترفض تحرير أرض لبنانيّة من السيطرة الإسرائيليّة.

ـ لنسلّم جدلاً أنّ خطّة الدخول المعروضة علينا غير صادقة، كما يشاء البعض أن يفكّر، أو على الأقل غير مضمونة، وأنّ الوحدة المتوجّهة لن تتمكن فعلاً من تحقيق المهام المُسندة إليها فهذا يعني شيئاً واحداً وهو أنّ هناك، في ما يعرض علينا، هدفاً مُعلناً وهدفاً حقيقيًا. الهدف المُعلن مغرٍ وجذّاب، لا يمكن مقاومته، ألا وهو استعادة السيطرة على جزء من الشريط الحدودي الذي يقع تحت القبضة الإسرائيليّة أمّا الهدف الحقيقي فهو الإيقاع بين السلطة الشرعيّة اللبنانيّة والقوى المسلّحة المرابطة على طول الطريق إلى الجنوب، من لبنانيّة وفلسطينيّة. بعبارةٍ أخرى، فإنّ الهدف الحقيقي يكون عند ذاك مترادفاً مع المُراهنة على حصول صدامٍ بين قوى الشرعيّة والقوّات الفلسطينيّة وحليفتها اللبنانيّة قبل أن تصل الوحدة العسكريّة إلى الجنوب. بذلك يتحقق إحباط العمليّة على يد تلك القوّات وتحقق إسرائيل والقوى العميلة لها نصراً سياسيًّا ومعنويًّا لا حدود لأبعاده.

بناءً على كل ذلك دعوت محاوريّ في اجتماعاتي المُتتالية معهم إلى الوقوف موقفاً إيجابيًّا من خطوة إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب وإلى التعاون مع الجيش في تنفيذ مهامه. أمّا إذا قرّروا الاستمرار في معارضتهم فإنّما يكونون قد وقعوا هم، وأوقعوا السلطة اللبنانيّة، في فخٍ منصوب لنا ولهم.

يوم الإثنين في ٥ حزيران (يونيه) كان حافلاً. فبعد اجتماع تنسيقي في وزارة الدفاع ترأسه وزير الدفاع فؤاد بطرس في حضور وزير الداخلية صلاح سلمان، وضم ممثّلين عن قيادة الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وقوّات الردع العربيّة، انعقد في مكتبي في السراي اجتماع عند الظهر مع المُنسّق العام لقوّات حفظ السلام الدوليّة في الشرق الأوسط الجنرال سيلاسفيو ومعه مستشاره السياسي روبرتو برينا ورئيس هيئة مراقبي الهدنة في الجنوب الكولونيل جان إسبناتسي، وحضر الاجتماع معي الوزير فؤاد بطرس وصلاح سلمان كما حضره قائد الجيش اللبناني فكتور خوري ورئيس أركانه منير

طربيه والمدير العام لقوى الأمن الداخلي أحمد الحاج. جرت في ذلك الاجتماع مناقشة الترتيبات التي تعدّها قيادة الجيش لتنفيذ خطوة دخول الجيش إلى الحبوب، وكذلك بحث موضوع توسيع دور قوى الأمن الداخلي في الجنوب، كما بحثت حاجات المنطقة الاجتماعية والمعيشيّة وما يترتّب على الدولة عمله. أكّدنا للصيوف تصميمنا على إرسال كتيبة من الجيش اللبناني إلى الحبوب عبر كوكبا فمرجعيون انتهاءً بتبنين، على أن تلحق بها كتيبة ثانية بمجرّد إنجاز الكتيبة الأولى مهمّتها، وعلى أن يُحدد موعد تحرّك الكتيبة الأولى في ضوء موعد انسحاب إسرائيل من بقيّة المنطقة التي كانت تحتلّها. وأكّد سيلاسفيو أنّ معلوماته تحيز له الأمل بأنّ إسرائيل ما زالت مستعدّة لتنفيذ انسحابها الأخير في ١٣ حزيران (يونيه) إلا أنّها ترغب في الاحتفاظ ببعض نقاط للمراقبة داخل الشريط الحدودي. بالطبع أبلغنا سيلاسفيو أنّ طلب إسرائيل غير مقبول وأنّ جلاءها يجب أن يكون كاملاً.

ومساء ذلك اليوم كان لي اجتماع مع وليد جنبلاط حول الموضوع نفسه.

قضيت اليوم التالي، مع وزير الداخليّة صلاح سلمان، في زيارة إلى منطقة العرقوب. انتقلنا صباحاً إلى البقاع ثم هبطنا جنوباً، عبر الطريق التي يُفترض أن تسلكها الوحدة العسكرية التي سترسل إلى الحبوب، فتوقّفنا في بلدة حاصبيا حيث كان لنا استقبال شعبي حافل تخللته زغاريد النساء ورشقنا حلاله بالأرُز وبماء الورد، وانتصبت أمام أنظارنا يافطات تحيّي الشرعيّة وتستحث إرسال الجيش. وفي قاعة البلديّة أُلقيت بعض الخطب الترحيبيّة، واختتمت الحفل بكلمة قصيرة. وبعد حاصبيّا توجّهنا إلى شبعا حيث كان نائبها منيف الخطيب في استقبالنا. وعند مدخل البلدة كان حشدٌ ينتظر قدومي وبين أرجلهم خروف مُلقى أرضاً ومُعدٌّ للذبح بمجرّد أن أخطو فوقه. صحت بهم ألا يفعلوا وابتعدت عن مكان الخروف إلى الجانب الآخر من الطريق. ولكن ذلك لم ينقذ حياة الخروف، فنُحر. وكان ذلك المشهد، الذي عبثاً حاولت تحويل نظري عنه، مدعاة ألمٍ لي طيلة الرحلة، وأمام حشد كبير من المواطنين خطب النائب مُرحِّباً وخطبت شاكِراً له وللجمهور تلك الحفاوة البالغة. وحيث وقفنا كنّا نشاهد بأم العين الطرق الترابيّة التي شقّتها إسرائيل من حدودها إلى البلدة لتستخدمها عند الحاجة. وبعد شبعا زرنا كوكبا حيث التقينا الكتيبة النروجيّة العاملة في إطار قوّات حِفظ السلام الدوليّة، كما زرنا راشيّا الفخّار وإبل السقي التي كانت شبه خالية من السكّان، فلا تقع العين فيها إلا على خراب. دخلنا كنيسة البلدة حيث اجتمعنا بكاهنها وببعض أبنائها. ومررنا في سياق تلك الجولة بقرى أخرى وتوقّفنا فيها.

بعد يومٍ واحدٍ، وقع حادث أمني يمكن اعتباره، من واقع ما جرّ إليه من أحداث

جسيمة بعده، نقطة تحوّل في مسار الأزمة اللبنانيّة، ولو أنّه بدا في حينه وكأنّه مجرّد حلقة في سلسلة الحوادث الأمنيّة التي كانت منطقة الشمال مسرحاً لها

ظُهر ذلك اليوم اقتحم مسلّح، قيل إنّه من زغرتا، مكاتب بنك البحر المتوسط في شكّا وأطلق الرصاص على مدير الفرع فأراده قتيلاً، ولاذ بالفرار في سيارة كانت تنتظره. وأثار الحادث فور وقوعه موجة من الاضطرابات شملت المنطقة برمّتها ذلك لأنّ القتيل، المدعو جود البايع، كان من المسؤولين في حزب الكتائب، ويشغل مركز نائب رئيس إقليم زغرتا في الحزب. فعُقِد على الفور اجتماع في بيت حزب الكتائب، المركزي برئاسة بيار الجميّل، كما عُقِد اجتماع مستعجل في بكركي برئاسة البطريرك خريش. وعقد زعماء زغرتا كذلك اجتماعاً وأصدروا بياناً يستنكرون فيه الحادث وقّعه طوني فرنجيّة ورينه معوّض والأب سمعان الدويهي وسليم كرم وروبير بولس. والتقى كميل شمعون وسليمان فرنجيّة مساءً في منزل الأحير في منطقة النقّاش، ضاحية بيروت الشماليّة، بحضور شاكر أبو سلمان وقبلان عيسى الخوري وروبير بولس فاتفقوا على طلب إحالة القضيّة على التحقيق العدلي.

في ١٣ حزيران (يونيه) وقعت مجزرة فظيعة في الشمال تركت انعكاسات خطيرة على مسار الأزمة اللبنانيّة، لا بل إنّها أضافت بُعداً جديداً إلى أبعاد الأزمة المستعصية.

اقتحمت مجموعة مسلّحة من حزب الكتائب عند الفجر قصر الرئيس سليمان فرنجيّة في مصيف إهدن ورشّت من فيه بالرصاص فقُتِل طوني، نجل الرئيس فرنجيّة، وزوجته فيرا وطفلتهما جيهان التي كان لها من العمر ثلاث سنوات. كذلك قُتِل في العمليّة سائق طوني وخادمته وعدد كبير من أهالي زغرتا المُناصِرين للرئيس فرنجيّة، قِيل إنّ عددهم لا يقل عن الثلاثين

عقد مجلس الوزراء ظهر ذلك اليوم جلسةً استثنائيّة فتداول في الحادث الرهيب وفي الإجراءات العاجلة التي يترتّب على قوّات الأمن اتّخاذها لاحتواء ذيول الحادث قدر الإمكان وجرت الاتصالات مع المراجع الأمنيّة والعدليّة المختصّة لحثّها على الإسراع في إنجاز التحقيقات اللازمة توصّلاً إلى كشف هويّة الفاعلين وملاحقتهم.

وفي اليوم التالي، شُيِّع جثمان طوني فرنجيّة وسائر ضحايا المجزرة في موكب مهيب للغاية لم تطلق فيه رصاصة واحدة، خلافاً للعادة المتّبعة في لبنان عامّةً وفي زغرتا بالذات في مثل تلك المناسبة المُفجِعة، ولم تُسمَع حتى صيحة امرأة على طول الطريق التي سلكها موكب التشييع بين قصر الرئيس فرنجيّة والكنيسة حيث سجّيت أجساد الضحايا جميعاً وحيث تمّت مراسم التشييع وتُليت الصلاة على أرواحهم.

مثّلت الرئيس سركيس في المأتم. وكان الرئيس قد أتى إلى زغرتا في الصباح وزار الرئيس فرنجيّة معزّياً، إلا أنه لم يبق لحضور المأتم. وعندما دخلت على الرئيس فرنجيّة في قصره كان المكان يغصّ بالمعزّين والوجوم يخيّم على الجميع. تقدّمت من الوالد المفجوع فعانقته معزّياً وكان مُحاطاً بعقيلته التكلى ونجله الثاني روبير والطفل سليمان نحل الفقيد ومع تجلّده المذهل كان الرئيس فرنجيّة بين الحين والآخر يمسح دمعة تنساب من عينه

قضيت في زغرتا فترة ربّما تجاوزت الساعتين، شعرت خلالها أنّني أكاد أنوء بثقل الأسى على نفسي وكان مشهد سليمان فرنجيّة، ذلك الوالد المفجوع، مؤثّراً للغاية كان كالمارد في كبريائه يغالب نفسه فلا يدعها تنساق على سجيتها مع حزن أو غضب.

بقي السؤال يتردد على كل شفة ولسان: ما الذي حدث حتى يقضي طوني فرنجيّة وأفراد عائلته غيلةً على يد حلفائه السابقين. والجواب على هذا السؤال يستوجب التذكير ببعض خلفيّات تدهور العلاقة بين فريق فرنجيّة وفريق الكتائب ومعهم بقيّة أطراف الجبهة اللبنانيّة عبر الأسابيع السابقة.

لا شك في أنّ سبب الافتراق كان في الأساس سياسيًّا. وقد انتهت العلاقة بين الفريقين إلى حالٍ من الجفاء الصريح. فخلال ستة أسابيع سبقت وقوع المجزرة كان الرئيس فرنجيّة مستنكفاً عن حضور اجتماعات الجبهة اللبنانية، وحاول شمعون إقناعه بالعدول عن ذلك فزاره وتحدّث معه، إلاّ أنّ الرئيس فرنجيّة بقي على موقفه وواصل مقاطعته للجبهة مُعلناً أنّها حادت عن الخط السياسي الذي كان من المفروض أن تُثابر عليه وقد أكّد فرنجيّة عملياً إصراره على المضي قُدُماً في خطّه السياسي الجديد بمنأى عن الجبهة اللبنانيّة عندما تمّت المصالحة بينه وبين الرئيس رشيد كرامي بعد طول قطيعةٍ على مائدة قائد قوّات الردع العربيّة في الشمال، الضابط السوري العقيد جوني، ممّا استفزّ كميل شمعون إلى التعليق بالكلام الساخط قائلاً في سليمان فرنجيّة إنّه ضعيف الذاكرة، في إشارة إلى ما كان بين المتصالحيْن من تناقضات. ولعل تدخّل ضابط سوري في إتمام المصالحة كان يرمز إلى نقطة من نقاط الافتراق الذي كان قد بدأ يذر قرنه بين حلفاء الأمس في الجبهة اللبنانيّة ويُباعِد بينهم، ألا وهي العلاقة مع سوريا. فبينما ظل سليمان فرنجيّة وفيًّا لعلاقته مع السوريين أميناً عليها، كانت بوادر الفتور وأحياناً التوتّر قد بدأت تلوح على علاقة شركائه في الجبهة مع السوريين. لذلك فقد لا نُجانِب الحقيقة إذا قُلنا إنّ مصرع طوني فرنجيّة كان، بفعل العلاقة الطيّبة التي كانت تربطه بالسوريين، من الأسباب التي عجّلت في تدهور العلاقة بين السوريين وبقيّة أطراف الجبهة اللبنانية

ممّا أدّى إلى انفجار الوضع في منطقة بيروت الشرقيّة وتفاقُمه مع تصاعد الصدامات بين ميليشيات الجبهة والقوّات السوريّة طيلة الصيف سحابة ثلاثة أشهر أو يزيد.

مع أنّ الفرقة التي أودت في النتيجة بحياة طوني فرنجيّة تعود في جذورها إلى أسباب سياسيّة، فإنّ عوامل أخرى كانت تتفاعل مع أسباب الفرقة السياسيّة فتؤجّج حدّة الخلاف بين أطراف الجبهة اللبنانيّة وتدفع بالعلاقة بينهم إلى دائرة النزاع المسلّح حتى على صغائر الأمور فتُسفَك الدماء على مذبحها. فكان اشتباك شكّا الذي استدعى إنزال الجيش لحسم الموقف في بداية حزيران (يونيه)، وكان مقتل جود البايع ثم مجزرة إهدن الهمجيّة.

في مقدّم الصغائر التي كثيراً ما كانت تستدرج مسلّحي الأطراف المختلفة في الجبهة اللبنانيّة إلى الصدامات المسلّحة الخوّات التي كانت تُجبى على مختلف المستويات، ومن أبرزها في تلك المرحلة الخوّة المفروضة على إنتاج الترابة في شكّا.

أذكر أنّني قبل نحو ثلاثة أشهر تلقّيت سيلاً من الشكاوي بصفتي وزيراً للاقتصاد حول الارتفاع الفاحش في أسعار الترابة. فقد كان سعر الطن يراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ ليرة، وأحياناً، عندما ينقطع موفور الترابة في السوق بسبب الأحداث الأمنيّة، كان يرتفع إلى ٣٠٠ أو ٣٥٠ ليرة لبنانية، وأحياناً إلى أكثر من ذلك. شكّلت لجنتين لدراسة كلفة إنتاج الترابة، إحداهما من موظّفي وزارة الاقتصاد والثانية من موظّفي وزارة الصناعة، على أن تعمل كلتاهما منفردةً بالاستقلال عن الأخرى حتى يمكن المُقارنة بين النتيجتين فيسهل استخلاص الحقيقة. وبعد حين تلقّيت تقرير لجنة الاقتصاد الذي قدّر السعر بنحو ١٤٠ ليرة، بما في ذلك ١٠ ليرات من الربح المخصّص للشركة المنتجة. ثم تلقّيت تقرير لجنة الصناعة الذي قدّر السعر بنحو ١٣٣,٥ ليرة بما في ذلك ١٠ ليرات من الربح المخصّص للشركة المُنتِجة

جَمعْت اللجنتين للخروج بتقرير موحّد فكانت النتيجة أن اقتنعت لجنة الاقتصاد بنتيجة دراسة لجنة الصناعة. فطلبت من وزير الصناعة والنفط ميشال ضومط أن يحدّد سعر بيع الترابة رسميًّا بمبلغ ١٣٣,٥ ليرة للطن، فإذا بقائد قوّات الردع العربيّة سامي الخطيب يطلب مقابلتي لبحث الموضوع أراد الخطيب أن ينبّهني إلى ما كنت أعلم، وهو أن أطراف الجبهة اللبنانية المسلحة كانت تتقاضى خوّة مقدارها ١٠ ليرات على طن الترابة عند خروجها من المعمل للتصريف في السوق الداخليّة، ممّا لم يلحظه التقرير. أمّا وأنّ الإنتاج قد بدأ ينمو نموًّا سريعاً مع عودة الاستقرار إلى البلاد وانتعاش حركة البناء، فإنّ الجهات المستفيدة على استعداد لتخفيض أتاوتها إلى خمس ليرات بالطن.

لذلك وجب تحديد السعر الرسمي بإضافة خمس ليرات إلى تقدير اللجنة. وقد عرض أمامي صورة عن اتفاق بين الجهات المستفيدة ينص على تقاسم حصيلة الجباية المفروضة على الترابة بنسبة ١٨,٥ بالمائة تعود إلى حزب الكتائب ومثلها إلى حزب الوطنيين الأحرار ومثلها إلى المردة من جماعة طوني فرنجيّة ومثلها إلى جماعة شرّي، والبقيّة توزّع بنسب متفاوتة على بقيّة التنظيمات التي تدور في فلك الجبهة اللبنانيّة، بما فيها حرّاس الأرز والتنظيم الماروني وغير المردة من زغرتا .

بالطبع أبيت الاستجابة إلى ذلك الطلب، رافضاً رفضاً قاطعاً أن يكون في سعر تحدده إدارة حكوميّة شيء من الابتزاز. عاد الخطيب مرّةً أخرى متعهّداً، بعد أن تشاور مع أصحاب المصلحة، أن يتخلّى هؤلاء عن أتاواتهم اعتباراً من بداية أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧. فكان جوابي: «إذن فإنّنا لن نحدد سعراً رسميًّا للترابة قبل أن تزول الخوّة، أي قبل الأول من أيلول (سبتمبر) هذا إذا صدقوا في التزام تعهّدهم».

أبلغت وزير الصناعة والنفط ذلك وطلبت منه، باعتباره شخصياً من أصحاب مصانع الترابة في شكّا أن يجمع أصحاب المصانع ويتّفق معهم على سعر يراعي التقديرات التي وضعتها اللجنة، إلى أن تستطيع الوزارة تحديد سعر بلا خوّة.

استمرار الخوّة في تلك المرحلة كان سبباً من أسباب عودة التوتّر إلى العلاقات بين الفئات المسلّحة في منطقة شكّا

لنعد إلى مسلسل الأحداث في الجنوب:

يوم المجزرة في إهدن كان الموعد المضروب للانسحاب الإسرائيلي الأخير من الجنوب اللبناني. فما كان من القوّات الإسرائيليّة إلا أن سلّمت ٢٣ موقعاً من مواقعها إلى ميليشيات سعد حدّاد و١٤ موقعاً إلى قوّات الأمم المتّحدة. وتذرّع ناطق إسرائيلي في تسويغ هذا التصرّف بالقول إنّ قيادة سعد حدّاد تمثّل سلطة أمر واقع عسكريّة لبنانيّة هكذا وُلِد كيان سعد حدّاد المُصطنع على امتداد الشريط الحدودي في الجنوب.

رافق هذا الخذلان الخطير ما يشبه التلاسن بيننا وبين الجنرال أرسكين، قائد القوّات الدوليّة في الجنوب، عبر وسائل الإعلام. فقد استدرجه الصحافيّون بوابلٍ من أسئلتهم المحُرجة إلى أقوال صدمتنا، إذ جاء فيها أن التعليمات التي يملكها تفيدُ أن سعد حداد هو القائد الفعلي لسلطة الأمر الواقع، وإنّ معلوماته تفيد أنّ قوّات سعد حداد تُشكّل جزءاً من الجيش اللبناني، وإنّ عنده تعليمات توحي بأنّ سعد حدّاد يُمثّل الحكومة اللبنانية.

وعندما بلغتني هذه الأنباء مساءً أجريت اتصالاً مع الرئيس سركيس ومع فؤاد

بطرس وعلى الأثر وبالتفاهم معهما، أودعت أجهزة الإعلام (وكنتُ وزيراً للإعلام إلى جانب كوني رئيساً للحكومة) خبراً هذا نصّه: «أدلى الجنرال إيمانويل أرسكين قائد قوّات حفظ السلام الدوليّة في لبنان بتصريح إلى الصحافة اليوم تناول فيه موضوع الانسحاب الإسرائيلي وتسليم المناطق التي تم الانسحاب منها وتمركز القوات الدولية في المناطق المذكورة.

«إن ما ورد في هذا التصريح لجهة الموقف المنسوب فيه للحكومة اللبنانية هو عارٍ عن الصحّة وقد جرى اتصال مع الأمانة العامّة للأمم المتحدة اتُّفِق بنتيجته على أن يأتي الجنرال أنزيو سيلاسفيو المنسّق العام للقوّات الدولية في الشرق الأوسط إلى بيروت في القريب العاجل». وقد أجرى فؤاد بطرس الاتصال مع الأمم المتّحدة في هذا الخصوص فوراً

تمّ أودَعْت وسائل الإعلام توضيحاً آخر بالتفاهم الكامل مع الرئيس ومع فؤاد بطرس صدر بالنص التالي: «أبدت مصادر رسميّة مسؤولة استغرابها لما جاء في المؤتمر الصحافي لأرسكين، وقالت إنّ سبب استغرابها يعود إلى كون ما أعلنه أرسكين لا ينطبق على ما أبلغته الحكومة اللبنانيّة لمسؤولي الأمم المتّحدة من مواقف. وأضافت أنّ هذه المواقف تنحصر في النقاط التالية.

«١ ـ أصدرت قيادة الجيش تعليماتها إلى جميع القوّات العسكريّة في الجنوب بالتزام ثكناتها والامتناع عن القِيَام بأيّة مهمّات أمنيّة، حتى بعد دخول القوّات الدوليّة إلى المنطقة. وقد تسلّمَت قيادة القوّات الدوليّة نسخةً من هذه التعليمات

«٢ ـ إنّ منطقة عمليّات القوّات الدوليّة تشمل الجنوب بكامله، حتى الحدود الدوليّة مع إسرائيل، ولدى قيادة هذه القوّات خرائط واضحة بهذا المعنى، ممّا يرتّب عليها مسؤولية تسلُّم جميع المناطق الحدوديّة في الجنوب، بالإضافة إلى مسؤوليّة حفظ الأمن في هذه المناطق.

«٣ ـ ما يُقال عن وجود تدابير أخرى وافقت عليها الدولة غير صحيح إطلاقاً، إذ أنّ موقف الدولة اللبنانيّة واضح، وأي خلل يحدث بالنسبة للخطّة المُتّفَق عليها تقع مسؤوليّته على القوّات الدوليّة الملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

«وقالت تلك المصادر إنّ أرسكين عرض خرائط خلال مؤتمره الصحافي رُسِم عليها خط أحمر عرّف عنه بأنّه الخط التقريبي للوجود الإسرائيلي، كما رُسِم عليها خط أزرق سمّاه الحدود المسيحيّة. وهذا أمر خطير جداً، إذ يوحي وكأنّ الأمم المتّحدة تُعطي نوعاً من الشرعيّة لهذا الواقع».

في الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم التالي وصل الجنرال سيلاسفيو إلى القصر الجمهوري، وكنت آنذاك مع الرئيس سركيس في اجتماع ضم فؤاد بطرس وقائد الجيش ورئيس أركانه. بعد نصف ساعة اجتمعنا بالجنرال سيلاسميو الذي تلا عند خروجه من القصر النصّ المُتّفق عليه وكان كما يلي: «بعد اجتماعي برئيس الجمهوريّة ورئيس الوزراء ووزير الخارجيّة أودّ أن أدلي بالتصريح التالي: إنّ الحكومة اللبنانيّة قد أعلنت مجدّداً موقفها بالنسبة إلى مهمة قوّات الأمم المتّحدة الرامية إلى مساعدة السلطة اللبنانيّة على إعادة سيطرتها على جنوب لبنان، وهي إحدى المهمّات الرئيسيّة المنوطة بالقوّات الدوليّة، كما نص على ذلك القرار الرقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن، والقاضي بأن تنتشر القوّات الدوليّة وتسيطر على القطاعات كافّةً حتى الحدود الدوليّة».

مرّت أيّام وشعور الخيبة والإخفاق يلفّني ويلف عدداً من صحبي الوزراء من جرّاء توالي النكسات والتطوّرات السلبيّة. فالجو الذي أفضى إلى استقالة الحكومة في نيسان (أبريل) لم ينقشع ومآسي الجنوبيّين منذ الاجتياح الإسرائيلي آخذة في التفاقم، والانسحاب الإسرائيلي الموعود من الجنوب لم يتحقق والوضع الأمني آخذ في التردّي ومؤسسات الدولة تزداد ضعفاً فيما التنظيمات المسلّحة في كل جانب تزداد سطوةً وظل الشرعيّة في انحسار فيما نفوذ القوى غير الشرعيّة يتعاظم والمُعارضة السياسيّة والنيابيّة للحكومة تشتد. شعرت أنّ معنويّاتنا، أنا وبعض إخواني من الوزراء، قريبةٌ من الحضيض. فكان عليّ أن أفعل شيئاً.

مساء الثلاثاء في العشرين من حزيران (يونيه) ١٩٧٨ دعوت بعض الوزراء إلى منزلي في الدوحة فحضر منهم صلاح سلمان وأسعد رزق وأمين البزري، فيما اعتذر إبراهيم شعيتو بسبب ارتباط سابق. استمر الاجتماع من السابعة إلى الثامنة والنصف، دارت خلاله مناقشة حرّة وصريحة حول الأوضاع العامّة، تخلّله فيض من التشاكي والتمرّد على الواقع. وطرحت في التداول بيننا بعض الأفكار حول ما يجب على الحكم أن يقوم به لتحريك الأوضاع في الاتجاه السليم وإخراج البلد من حال التردّي واستعادة زمام المبادرة في مختلف الميادين. دوّنت أمامي النقاط التي تلاقت عليها الأفكار وأخذت على عاتقي عرضها على مجلس الوزراء في الجلسة التي سيعقدها في اليوم التالي.

وهكذا كان. فقد أمّنت طبع تلك الملاحظات في مذكّرة على بضع نسخ، وفي مستهل جلسة مجلس الوزراء صباح اليوم التالي وزّعتها على الرئيس وسائر الحاضرين. أمّا نصّها فكان كما يلي.

«مذكّرة حول الأمن، الجنوب، الإعلام.

١ ـ الأمن

أ ـ القضاء: تنشيط محاكم الجايات.
ب ـ قِوى الأمن: تعزيزها إلى . . ألف بنهاية العام ١٩٧٨ وإلى . بنهاية العام ١٩٧٩، مع تحديث تجهيراتها ومعدّاتها

ج ـ الجيش: برمجة إعادة بنائه مع تغطية إعلاميّة

١ ـ ممارسة الصلاحيّة التي بحوزة الحكومة لجهة قبول استقالة الضباط أو إقالتهم، مع التركيز على الضباط الرموز الذين ارتبط اسمهم بالاقتتال خلال الأحداث

٢ ـ إعلان موقف محدّد من قانون تنظيم الجيش بمعالمه الرئيسيّة

٣ ـ اعتماد إجراءات آنيّة في نطاق تجميع وإعادة تدريب الجنود الموجودين في الجيش والذين ما يزالون مشتتين دون ثكنات.

٤ ـ تصحيح مسيرة الشُعبة الثانية (شعبة المخابرات في الجيش)

٢ ـ الجنوب

أ ـ بت قضيّة ضبّاط الجنوب.
ب ـ دخول الجيش: الإعلان عن ظروف وشروط دخول الجيش.
ج ـ منطقة ما بين النهرين: التفاهم مع سوريا على مشروع حل يعيدها إلى ظل الشرعيّة بسرعة.

٣ ـ الإعلام

أ ـ إقفال جميع الإذاعات الخاصّة
ب ـ مصادرة جميع المنشورات غير المرخّصة وفرض العقوبات على مصدريها.
ملاحظة: تُقرَن هذه الخطوات بتوقيت زمني محدد، قدر الإمكان، ويبرز إعلامياً، عسى أن يكون في ذلك بعث للأمل والثِقة والإطمئنان في نفوس المواطنين».

أكبّ الجميع على قراءة المذكّرة دون أن ينبس أحد ببنت شفّة، إلى أن انفجر فؤاد بطرس منفعلاً بصوت جهوري: «إنّني أحتج على هذه المذكّرة ولا أقبل أن يُشار إلى تصحيح مسيرة شعبة المخابرات، لأنّ في ذلك إيحاء بأنّ نشاطها حالياً غير مستقيم. هذه المذكرة سوف تتسرّب إلى الخارج وسوف يتلقّف أصحاب المآرب مثل هذه الاتّهامات

ليشنّوا حملة جائرة. أنا لا أستطيع المتابعة في مثل هذا الجو وسأطلب إعفائي من المسؤوليّة». قال ذلك بانفعال صارخ. ممّا يدل على أنّ فؤاد بطرس كان أيضاً يعاني من الاحتقان ما كُنّا نعاني نحن.

استفزني قوله ونبرته الحادّة، ممّا أخرجني عن طوري فقابلتُ الانفعال بأشدّ منه. وكانت تلك هي المرّة الوحيدة التي ضربتُ فيها على الطاولة في جلسةٍ لمجلس الوزراء طيلة تمرّسي بمسؤوليّات الحكم. فقلتُ في ردّي: «هذا شأنُك (في إشارة إلى عبارته الأخيرة) أمّا ممارسات شعبة المخابرات في الجيش فهي حافلة بالتجاوزات والإساءات. وإذا شئت أن نستعرض معاً سوء الممارسات التي ولغت فيها شعبة المخابرات فأنا على استعداد لذلك». وانحنيت جانباً لأرفع حقيبة يدي إلى الطاولة فأُخرِج منها ما عندي من أدلّة تثبت ذلك، فتدخّل الرئيس داعياً إلى الرويّة وضبط الأعصاب، ومهيباً بنا أن نرجىء بحث كل هذه المواضيع حتى اللحظة المناسبة. انتهت المشادّة عند هذا الحد، ودار كارلوس خوري على الحاضرين يستردّ من بين أيديهم نسخ المذكّرة.

وهكذا لم تسفر هذه المحاولة لاستعادة المبادرة من قبل الدولة والقيام بدورٍ ما في الضغط على مسار الأوضاع في البلاد إلا عن خيبةٍ مريرة جديدة، زادت في كربتي وكربة بعض رفاقي من الوزراء.

مساء اليوم التالي، ابتداء من الساعة السابعة، عقد مجلس الوزراء جلسةً إضافيّة لاستكمال البحث في الأوضاع الأمنيّة، ولا سيما في الشمال وفي الجنوب، ومناقشة مراحل التحرّك الذي يجري بين قيادة الجيش اللبناني وقيادة الردع وقيادة قوى الأمن الداخلي في الإعداد لوضع خطّة أمنيّة تشارك في تنفيذها القوّات الثلاث. وسبق اجتماع مجلس الوزراء اجتماع عند الرئيس سركيس ضمّني مع وزير الدفاع فؤاد بطرس أعقبه مباشرةً اجتماع موسّع انضم إليه وزير الداخليّة صلاح سلمان وقائد الجيش ورئيس أركانه ومدير عام قوى الأمن الداخلي والمدير العام للأمن العام وقائد قوّات الردع العربيّة وكان الموضوع في كِلا الاجتماعين بالطبع الوضع الأمني ومشروع الخطّة الأمنيّة.

في هذه الأثناء كانت المعارضة النيابيّة والسياسيّة للحكومة تتصاعد، وبدأنا نسمع بعض الأصوات المطالبة برحيل الحكومة. ولكن الحملة لم تكن تؤثّر على وضع الحكومة بقدر ما كانت تؤثّر في نفوسنا.

الأربعاء في ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩٧٨ كان حافلاً بالأحداث الجِسام والنشاط.

عند الفجر وقعت مجزرة رهيبة في بلدة القاع وبعض القرى المجاوِرة (رأس بعلبك، جديدة الفاكهة)، في منطقة القاع، أودت بحياة لا أقلّ من ٢٦ مواطناً، وكان

راجحاً أنّها ارتُكبت في ردّة فعل على محررة إهدن أحدثت المجزرة، في ما انطبع به تنفبدها من وحشيّة متناهية، صدمة عميقة في النفوس

وانعقد محلس الوزراء قبل الظهر فأقرّ الخطّة الأمنيّة التي تمخضت عنها احتماعات التنسيق المتتالية التي تمّت بين قيادات الجيش والردع وقوى الأمن الداخلي، وقد تناولت الخطّة المنطقة الممتدّة على طول الطريق الساحلي شمالاً بين بلدة الجديدة، شمال العاصمة، وجسر المدفون حنوبي طرابلس، مع العمق الجبلي الموازي لها، فأناطت بالجيش اللبناني مسؤوليّات الأمن في تلك المنطقة التي تشمل مدينتي جونية وجبيل. وحددت الخطّة نقاط مرابطة قوّات الردع العربيّة في محيط المنطقة.

ومساء ذلك اليوم، وفي سياق جولة على الرؤساء الروحيين باشرتها قبل يومين بزيارة الإمام موسى الصدر، قمت بزيارة لمفتي الجمهوريّة الشيخ حسن خالد وبحثت معه في الخطوات التي تعد الحكومة العدة للإقدام عليها إن على صعيد الجنوب أو على صعيد الأمن.

وبعد ذلك، استقبلت ياسر عرفات ومعه باسل عقل وبحثت معهما في ما آلت إليه المساعي لتنفيد مضمون بيان الدوحة، وكذلك في خطوة إرسال الجيش إلى الجنوب التي استأنفنا التحضير لها. وفي آخر يوم من الشهر قمت بزيارة البطريرك خريش في بكركي.

وكنت في الصباح قد استقبلت مبعوث الأمين العام في الأمم المتّحدة جيمس جونا ومعه الجنرال كوك، نائب القائد العام للقوّات الدوليّة، وجان كلود إيميّه المستشار السياسي للقوّات الدوليّة ومدير المكتب الإعلامي للأمم المتّحدة في بيروت سمير صنبر. ودار البحث معهم حول الوضع في الجنوب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب.

عقد مجلس الوزراء جلسة خاصّة صباح الخميس في التاسع والعشرين من حزيران (يونيه) لمناقشة الوضع في البقاع بعد المجزرة التي وقعت فيه ثم لبتّ موضوع الضبّاط المستقيلين من الجيش.

مساء الأول من تمّوز، وكنت في زيارة لصديق في بيروت، تلقّيت مخابرة من كميل شمعون دعاني فيها إلى الغداء في منزله في الأشرفيّة في ٦ تمّوز. ويشاء القدر أن لا يتم ذلك اللقاء بسبب تسارع التدهور الأمني بعد ذلك.

في اليوم الأول من تمّوز (يوليو) انفجر الوضع في منطقة عين الرمّانة على نطاق واسع بين قوّات الردع العربيّة المحيطة بالمنطقة وقوّات الجبهة اللبنانيّة داخلها، وكان

لهذا التدهور الأمني انعكاسات أمنيّة في مختلف أرجاء المنطقة الشرقيّة من بيروت. تخلل هذا التدهور حادث مثير، إذ احتجزت قوّات الردع العربيّة، عند الساعة الرابعة من بعد الظهر، الشيخ بشير الجميّل، قائد القوّات اللبنانيّة، وذلك عندما حاول المرور بسيارته على حاجز قوّات الردع داخل منطقة الأشرفيّة. نُقِل إلى مركز لقوّات الردع في ننابة ررق وأُخليَ سبيله بعد احتجازٍ دام عشرين دقيقة.

في هذه الأثناء كان الرئيس سركيس قد فتح باب المشاورات مع مختلف الأطراف حول الوضع الأمني وكيفيّة معالجته، فبدأ بلقاء مع كميل شمعون وأتبعه بلقاء مع بيار الجميّل. وقد شعرت بالاستياء العميق لأنّ الرئيس قرر القيام باتصالاتٍ شاملة حول موضوع حيوي يهم البلد ككل ويهم الشعب بكل فئاته ويجب أن يكون بالتالي شأن الحكم بكل أطرافه، فكان الأحرى أن يشركني في تلك المشاورات لكي تأتي النتيجة معبّرة عن موقفٍ واحد للحكم لا عن موقف فريق فيه. لعلّ الرئيس سركيس كان قد أخذ يشعر منذ مدّة، أنّ المسافة التي تفصل بينه وبيني في الرؤية والموقف لم تكن مجرّد فجوة طارئة وإنّما هي هوّة حقيقيّة تميّز منطلقاتنا. لذلك قرر أن يسير في طريقه كلما وسعه أن يفعل، وأن يبرهن لي وللملأ من حلال ذلك أنّه ما زال هو الذي يمسك بخيط الحكم. وإذ يظهر هذا المنحى من الرئيس سركيس في الوقت الذي تتواصل فيه حملة بعض السياسيين والنوّاب الداعية إلى ترحيل الحكومة، فإنّني بتّ أشعر مع رفاقي من الوزراء بثقل الجو الذي يحيط بنا وعقم الاستمرار في تحمّل مسؤوليّات الحكم. وقد عزز جو الخيبة الذي كان يحاصرنا ما لمسته في آخر جلسة لمجلس الوزراء، وقبلها في جلسة العمل التي ضمّتني وإيّاه في حضور فؤاد بطرس، من واقع مؤلم إن دل على شيء فإنّما يدل على أحد أمرين إمّا أنّ الرئيس سركيس عاجز عن اتخاذ أي قرار مهم يمكن أن يثير اعتراضاً من قبل أطراف الحبهة اللبنانيّة، ولا سيما كميل شمعون وبيار الجميّل بالذات، أو أنّه قرر السير في خط الانحياز السافر لفريق الجبهة اللبنانيّة على حساب الفريق المقابل. وفي كلتا الحالتين أصبحت أرى عقم المشاركة في حكم رأسه الأول هو في ذلك الوصع

وفي غمرة الشعور بأنّ الحملة السياسيّة المعارضة للحكومة سوف تشتد شيئاً فشيئاً، أصبح الدفاع عن الحكومة، بعد الإخفاق الذي شاع عنها في بتّ موضوع الضبّاط المرشّحين للطرد من الخدمة، عسيراً للغاية، حصوصاً مع اشتداد الحاجة إلى الجيش اللبناني في أي محاولة جديّة يمكن أن تفكّر الحكومة في الإقدام عليها للسيطرة على الوضع الأمني بعد توالي الانتكاسات التي طرأت عليه، وبعضها كان على قدرٍ رهيب من الحطورة هذا فصلاً عن أنّ المسافة السياسيّة التي باتت تباعد بيننا كان من شأنها إلغاء

أي احتمال للتلاقي على موقف جديد فاعل يمكن بفضله أن نستعيد المبادرة في السيطرة على الأوضاع وانتشال البلاد من حال الجمود السياسي الذي أوقعتها فيه دوّامة الانتكاسات الأمنيّة المتلاحقة.

في غمرة هذا الجو شعرت بأنّ بعض المجاهرة بالحقيقة هو من حقّي على نفسي ومن حق المواطن عليّ. فأدليت بتصريحٍ صحافي قلت فيه:

«أقول بكل أمانة إنّنا عدنا مرّة أخرى إلى حالة الجمود التي كنّا انتهينا إليها عشيّة استقالتنا منذ نيّف وشهرين. فلأسباب شتّى لسنا الآن على استعداد للخوض في شرحها أو مناقشة خلفيّاتها وملابساتها، لقد قضت ظروف الحكم بأن نتوقّف دون اتخاذ المواقف التي كنّا نطمح إلى اتخاذها في صدد بعض القضايا الأساسيّة، وهي مواقف لا بد من اتخاذها إذا كان للبلاد أن تحقق الوثبة التي ينتظرها الجميع على طريق بناء مقوّمات الدولة القادرة والعادلة. مؤلم حقاً أن نرى الطريق ولا نسير عليه.

«إلا أنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّ علينا أن نواجه حالة الجمود هذه كما حاولنا مواجهتها في المرّة السابقة، أي بالمسارعة إلى الاستقالة، ذلك أنّ معطيات اليوم هي غير معطيات الأمس. فبالنظر إلى ما تشهده ساحة الجنوب من تطوّرات مصيريّة، وبالنظر إلى ما يحيط بالوضع العام من محاذير أمنيّة بعد حوادث الشمال والبقاع فإنّ الوطن يعيش مرحلة هي من الدقّة بحيث لا يجوز الانشغال عنها في متاهات الأزمات الوزاريّة وفراغات الحكم ودوّامات التجاذب السياسي.

«لئن كانت تجربة استقالة حكومتنا في المرّة السابقة قد كشفت استحالة تأليف حكومة جديدة آنئذٍ، فإنّ التطوّرات التي طرأت على المسرح السياسي والأمني منذ ذلك الحين، والتي كان من شأنها تفجير انقسامات سياسيّة جديدة فوق انقسامات كانت قائمة، هذه التطوّرات أوجدت وضعاً لا يبشّر بأنّ عملية تأليف حكومة جديدة سوف تكون هذه المرّة أسهل ممّا كانت عليه في المرّة الماضية.

«لكن لنكن واضحين هنا بحيث لا يكون ثمّة مجال للبس أو لإبهام. إنّنا غير متشبّثين في الحكم، ولسوف نخلي المكان لسوانا في اللحظة التي يتبيّن فيها أنّ بالإمكان قِيام حكومة جديدة تؤهّلها ظروفها ومقوّماتها لأن تحقق ما لم يتسنَّ لنا نحن تحقيقه حتى الآن على صعيد تحرير البلاد من وضع سياسي رديء تسيطر عليه عوامِل النزاع والتباعد وينعكس على الحكم ويتحكّم بمسيرته ويعطّل تحرّكه ويشوه صورته. ولا داعي لتكرار المطالبة بترحيل الحكومة، كما يروق للبعض أن يفعل. فحكومتنا سترحل ساعة يظهر أنّ الباب مفتوح أمام قيام حكومة جديدة. هذا ما يقضي به نظامنا، وهذا ما

يجب أن ننتظره إزاء حالة الحلل التي بتنا نواجهها لقد آلت بنا التطوّرات إلى هذا الواقع وهذه الأجواء ويهمّنا أن يكون المواطنون على بيّنة من حقيقة الأمر».

كانت أشبه باستقالة مع وقف التنفيذ.

صباح الأحد، الثاني من تمّوز (يوليو)، خابرت الرئيس سركيس هاتفيًا وتحدّثت معه في الوضع الأمني المتدهور، وعندما أبديت استعدادي للمجيء إلى القصر الجمهوري لمتابعة الوضع معه أصرّ على أن لا أفعل بسبب حدّة القتال. ولكنّه ما لبث بعد ساعةٍ من الزمن أن عاد فخابرني هاتفياً وطلب منّي موافاته في القصر الجمهوري عند الخامسة بعد الظهر فكان ذلك. فجلست مع الرئيس في قاعة الاستقبال، وكان قد اتخذ منها مكتباً مؤقتاً نظراً لانكشاف مكتبه على محاور القتال، ورحنا نتابع الوضع من خلال التقارير الهاتفيّة التي كانت تردنا من قيادات الجيش اللبناني وقوّات الردع العربيّة وقوى الأمن الداخلي. وانضم إلينا في هذا الاجتماع وزير الداخلية صلاح سلمان ثم استدعينا الشيخ بيار الجميل ورحنا نناحثه في وقف اطلاق النار. فكنّا لا نسمع منه إلا الكلام الطيّب والاستعداد الحسن حتى لكأنّك تشعر وأنت تحادثه أحياناً أنّك أمام حمل وديع. كان حقاً عبقرياً في إخفاء حقيقته أمام جلسائه.

وعندما تم الاتفاق مع قائد قوّات الردع العربيّة سامي الخطيب على ساعةٍ معينة لتنفيذ وقف إطلاق النار، طلبنا من الشيخ بيار الجميّل أن يصدر أوامره لأنصاره بالالتزام فطلب ابنه بشير، وعندما حضر على الخط سمعنا الشيخ بيار يخاطبه قائلاً: «باشو...» تصغيراً لبشير على سبيل التحبب، ونقل إليه ما اتفقنا عليه. وعند الساعة المحدّدة توقّف إطلاق النار فعلاً ولكن لم تمضِ بضع دقائق إلا وتعرّض إلى الاختراق. وحينما سمعنا طلقات تمزّق الهدوء التفتنا إلى الشيخ بيار عاتبين مستنكرين. فإذا به يعترض محتجاً. «هل ستحمّلوننا مسؤوليّة الخرق هذه المرّة أيضاً».

تدهور الوضع الأمني بعد ذلك على نحو حال بيننا وبين مغادرة القصر الجمهوري. فبتنا ليلتنا جميعاً في القصر، أي الوزير صلاح سلمان والشيخ بيار الجميّل وأنا. وصباح اليوم التالي، عدنا، الوزير سلمان وأنا، إلى الاجتماع في مكتب الرئيس المؤقّت، وانضم إلينا جوني عبده رئيس شعبة المخابرات في الجيش وكريم بقرادوني عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب وفاروق أبي اللمع مدير عام الأمن العام. وكان الشيخ بيار قد غادر القصر. وعند الثامنة والنصف انضم إلينا فؤاد بطرس وفور دخوله أخذ بطرس يتحدّث بشيء من الحدّة معرباً عن برمه بما كان يجري وخلص إلى القول إنّ لا مندوحة عن خطوة كبرى يقدم عليها الرئيس في مواجهة واقع لم يعد يحتمل. لم يلفظ

كلمة الاستقالة ولكن كان من الواضح أنّه كان يقصدها فأبدى الرئيس موافقته من دون تصريح. وأيّده فاروق أبي اللمع في ذلك مصيفاً أنّ الرئيس بدل من التضحيات ما فيه الكفاية وأنّ من حقّه أن يُفكّر في نفسه. وهنا تدخّل صلاح سلمان طارحاً سلسلة من التساؤلات قصد منها لفت الأنظار إلى خطورة الخطوة. ثم تحدّثت أنا منددأً بالخطوة ومثنّياً على ما أبداه سلمان من مخاوف، وقد جاراني في ما قلت بقرادوني وجوني عبده. وكان علينا بسبب استمرار الوضع في التردّي أن نمضي ليلةً أخرى في القصر الجمهوري.

مع استمرار حال الانهيار الأمني في منطقة بيروت الشرقية وضاحيتها بسبب القتال الدائر بين قوّات الردع وقوّات الجبهة اللبنانيّة، طلع شمعون بتصريح في ٤ تمّوز (يوليو) يدعو فيه إلى إنهاء وجود قوّات الردع وإلى تولّي الأحزاب تبعات المرحلة. وقد استخلصنا من ذلك التصريح الهدف الحقيقي من تفجير الوضع، وهو إخراج قوّات الردع واستلام الأحزاب مهام الأمن في مناطق الجبهة اللبنانية. وقد انبريت إلى الرد على تصريح شمعون بعنف ويومها التقيت الرئيس الأسعد للتداول معه في مجمل الوضع.

ومع استمرار القتال وانقطاع خطوط النقل بين شطري بيروت الشرقي والغربي، وبسبب وجود أربع مطاحن للدقيق في المنطقة الشرقيّة ومطحنة واحدة فقط في المنطقة الغربيّة. بدأت بوادر النقص في موفور الدقيق تثير قلقنا. فاتصلت هاتفياً برئيس الوزراء السوري محمد علي الحلبي فلبّى طلبي بإرسال كميّة من الدقيق من دمشق، سددناها فيما بعد من شحنة مماثله إلى اللاذقيّة عن طريق البحر.

صباح الخميس الباكر في ٦ تمّوز (يوليو) تلقّيت محادثة هاتفية من الرئيس سركيس دعاني فيها إلى الحضور في أقرب ما يمكن. فكان ذلك إيذاناً لبداية فصل جديد من فصول الأزمة التي كنّا نعيش، أي استقالة الرئيس

عند الثامنة صباحاً كنت وصلت مكتب الرئيس المؤقّت في قاعة الاستقبال، وما لبث أن انضمّ إليّ كريم بقرادوني ثم فاروق أبي اللمع ثم دخل الرئيس سركيس، وبعد هُنيهة تبعه فؤاد بطرس. وفتح بطرس الموضوع قائلاً «إنّ الرئيس لم يعد بإمكانه أن يقف متفرّجاً على الأحداث وهي تتطوّر من سيّىء إلى أسوأ وقد تحمّل الكثير ولا قِبَل له بأن يتحمّل المزيد. لذلك لا مفر له من اتخاذ الإجراء الأقصى» فأردف الرئيس قائلاً إنّ ذلك ينطبق مع تفكيره تماماً. فعقّبتُ على ما سمعت بالقول إنّ ذلك يؤسفني وإن ليس عندي ما أضيفه إلى ما سبق لي أن أدليت به عندما طُرح الموضوع لأول مرّة قبل ثلاثة أيّام، وكررت ما سبق لي أن قلته في محاولة لثني الرئيس عن عزمه، ولكن من غير

طائل واستطرد الرئيس يقول إنّ استقالته لا بد أن يسبقها استقالة الحكومة لكي يتمكّن من تأليف حكومة انتقالية برئاسة ماروني جرياً على العرف الذي بدأه بشارة الخوري عند استقالته عام ١٩٥٢ ورشّح للمهمّة دون جزم جان عزيز أو عبد العزيز شهاب أو ميشال خوري فعلّق بطرس قائلاً إنّ ميشال خوري يثير بعض الحساسيّات ولعله قصد بذلك معارضة الرئيس شمعون المحتملة له. فلم أعلّق على الأمر آملاً في أن لا يكون في الأمر أكثر من التهويل وأنّ الرئيس لن يلبث أن يتراجع عن موقفه

بعد ساعة تناول جوني عبده هاتفاً جانبياً وطلب داني شمعون، وبجانبه فؤاد بطرس فأبلغه الخبر وطلب إليه نقله إلى والده وبعد قليل استدعى الرئيس سركيس الرئيس كامل الأسعد وأبلغه الخبر حاول الأسعد ثني الرئيس عن عزمه، ولمّا لم يجد طائلاً من ذلك غادر إلى المجلس النيابي حيث باشر سلسلة اتصالات ومشاورات واسعة حول الموضوع. التفتُّ إلى الرئيس سركيس، بعد خروج الأسعد، واقترحت الاتصال بالزعامات الإسلامية، كي لا يقتصر الأمر على الزعامات المسيحيّة التي كان بطرس وجوني عبده يتولان أمرهم فرد عليّ الرئيس قائلاً إنّه لا يواجه مشكلة مع الزعامات الإسلاميّة، وإنّما مشكلته كانت مع الزعامات المسيحيّة. وأضاف أنّ بإمكاني إبلاغهم بنفسي إذا شئت. لم أستطع مكالمة رشيد كرامي لأنّه كان في طرابلس. رشيد الصلح لم يكن هاتفه يستجيب. تحدثت مع صائب سلام فأبدى استغرابه وأخذ يتحدّث كأنّما كان يفكّر بصوت مرتفع فأنحى باللائمة على الرئيس نفسه في كل ما جرى من ضياع وتدهور. ثم استدرك وسأل عن مصير الحكومة فأبلغته تفكير الرئيس. لم أسمع من صائب سلام تلك اللحظة اعتراضاً على تبديل الحكومة القائمة بحكومة انتقالية برئاسة ماروني بل أكّد على مسؤوليتي في وجوب التحقق من سلامة اختيار الرئيس سركيس لرئيس الحكومة المقبلة وأعضائها وعندما عرضت على مسمعه الأسماء المتداولة أبدى إيثاره لجان عزيز.

بعد هُنيهة حدّثني الأسعد على الهاتف وطلب منّي إبلاغ الرئيس أنّه لم يتبلّغ الاستقالة بمجرّد أنّ الرئيس تحدّث معه فيها، وإذا كان الرئيس مصرًّا عليها فعليه أن يستدعيه ويُبلّغه الأمر خطياً دخلت على الرئيس ونقلت إليه ما سمعت. وقد اغتنمت فرصة التحدّث إلى الأسعد فسألته عن الحكم الدستوري المتعلّق بوضع الحكومة في حال استقالة الرئيس فأكّد لي أن ليس ما يوجب استقالتها وأنّ الحكومة القائمة تستطيع، إذا شاءت، تولّي مسؤوليّات الرئاسة الأولى وصلاحياتها خلال الفترة الانتقالية. فقرّ عزمي على أن لا أستقيل في حال طلب الرئيس منّي ذلك. وعاد صائب سلام فشجّعني على هذا الموقف خلال اجتماعي معه لاحقاً

أخذ النواب والسياسيون وأصدقاء الرئيس شخصياً يتقاطرون على القصر الجمهوري ويحاول كلٌ بطريقته الخاصّة إقناع الرئيس بالعدول عن عزمه. ولا أذكر أنّ أحداً خرج عن هذا النمط إلا عادل عسيران، إذ قال عند دخوله وهو يصافح الرئيس: «أهنّئك من مجامع قلبي. إنّك في ما أعلنت إنّما تفعل ما يمليه عليك ضميرك». وقد صدم قوله الحاضرين جميعاً.

وقد اشتد تدفّق الزائرين من كل الفئات ومن كل التيّارات السياسية بعد الخامسة مساءً. ومكثتُ حتى التاسعة مساءً ثم توجّهت بعدها عائداً إلى منزلي في ختام يومٍ منهك.

بعد ظهر اليوم الأول من إعلان الاستقالة، وبينما كُنّا في القصر الجمهوري، حلّقت طائرات حربية إسرائيلية على ارتفاع منخفض فوق بيروت، فأثارت الدعر في صفوف المواطنين. لعلّ القصد من تظاهرة عرض العضلات تلك كان رفع معنويّات المقاتلين واستنهاضهم على استئناف مقاتلة السوريين بعد هدوء سبي هش ساد محاور العاصمة إثر شيوع نبأ الاستقالة.

في اليوم التالي للاستقالة انتحى الرئيس بي جانباً وطالبني بتقديم استقالة حكومتي إليه أولاً كي يتمكّن من تشكيل حكومة انتقاليّة برئاسة ماروني تتولّى إدارة دفّة البلاد ريثما يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية يخلفه. فاعتذرت عن تلبية طلبه. وكرر طلبه هذا منّي في اليوم التالي خلال جلسة خاصّة عقدها محلس الوزراء في غرفة الطعام، فعاودت الاعتذار عن تلبية الطلب مناشداً إيّاه بالعدول عن موقفه، أمّا في حال إصراره على هذا الموقف فيُفترض أن تتولّى الحكومة القائمة المسؤوليّات في المرحلة الانتقالية

واظبت على زيارة القصر الجمهوري يوميًّا خلال فترة الاستقالة، إلى أن عاد عنها في ١٥ تمّوز موجّهاً رسالة إلى اللبنانيين عبر وسائل الإعلام استعرض فيها الظروف التي مرّت على لبنان منذ تسلّمه مسؤوليات الرئاسة الأولى والعقبات التي حالت دون تحقيق ما كان مرتقباً من الدولة تحقيقه. وكنت قد زرته عند الظهر فأبلغني قراره، وبعد دقائق جاء الأسعد فتبلّغ القرار وكان أول من بشّر به عند خروجه بعد هُنيهة من القصر الجمهوري.

٨ يَوْمِيّاتُ المَوْسِمِ السَّاخِن

صيف العام ١٩٧٨ غصَّ بالأحداث الجِسَام: تدهوُر رهيب في الوضع الأمني، رافقه تحرّك عنيف للحؤول دون التجديد لقوّات الردع العربيّة عدما يحلّ موعده في وقتٍ لاحِق من السنة، وفشل الحكومة في إيصال كتيبة من الجيش اللبناني إلى الجنوب، واختفاء الإمام موسى الصدر، والشروع في محادثات كامب دايفيد بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتّحدة الأميركيّة. ولعل بداية موسم التأزُّم ذاك كانت فِعلاً في الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان

وقد دفعت خطورة الأحداث في بداية ذلك الموسِم إلى إعلان رئيس الجمهوريّة استقالته، وأدّت التطوّرات في أوجها، على المستوى اللبناني، إلى عقد مؤتمر لوزراء خارجيّة الدول المعنيّة بقوّات الردع العربيّة في بيت الدين، وعلى المستوى العربي إلى عقد قمّة في بغداد. وتخلل سياق تلك الأحداث تصاعد حاد في نمط السجال والتلاؤم بين أطراف الحكم وبين السلطتين الإجرائيّة والتشريعيّة

هل يُعقَل أن يكون هدا الحشد من الأحداث الجِسَام، في تزامنها وتلاحقها، كلّه من باب المُصادَفة؟ لو شئنا أن نجعل لتلك المرحلة الخطيرة عنواناً كبيراً، لجازفنا بالقول إنّه «كامب دايفيد»، ولأردفنا القول إنّ كل ما وقع من اضطرابات وتوتّر وتدهوّر خلال تلك المرحلة ما كان في وجهه الغالِب إلا من قبيل إثارة العبار، أو اصطناع الدخان، على المستوى اللبناني ومن ثَمّ العربي، لتغطية ذلك الحدث الذي شكّل منعطفاً حادًّا في مسار أزمة المنطقة، أو بالأحرى للتعمية عليه وصرف الأنظار عنه

مع عدول الرئيس سركيس عن الاستقالة، عاد إلى صدارة التواغِل السياسيّة

موضوعان. الأمن وإرسال الجيش إلى الجنوب

في ١٩٧٨/٧/١٨ تبلّغنا من قيادة قوّات الردع أنّ القوّة السوريّة المُرابِطة في مرفأ بيروت سوف تنسحِب خلال ساعات معدودة لأسبابٍ تتعلّق بأمن القوّات، وأنّ علينا أن نتدبّر الأمر ارتبكنا للقرار المُماجِىء ولم نجد حياراً أمامنا سوى المُسارعة إلى ملء الفراغ بقوى الأمن الداخلي مع علمنا بأنّها لن تكون كافية. فأدخلنا بعض العناصر من قوى الأمن على جناح السرعة إلى حرم المرفأ. تمّ أتبعنا هذه الخطوة بإنزال فصيلتين من الجيش اللبناني.

خلال الثلث الأخير من تمّوز (يوليو)، عاد الاضطراب يُخيِّم على الوضع الأمنيِ مع تجدُّد القتال في منطقة الحدث المُجاوِرة للقصر الجمهوري، واستمر بعد ذلك متقطعاً، أحياناً يشتدّ التوتُّر فيحتدِم القتال والتراشُق بالأسلحة الثقيلة وأحياناً أخرى يخبو إلى مستوى القنص.

وفي ١٩٧٨/٧/٢٨ شاع خبر مفاده أنّ الحكومة الأميركية نصحت الرعايا الأميركيين بمُغادرة لبنان إذا لم يكونوا مُلتزمين بأعمالٍ اضطراريّة. ولم يُخفّف من وقع القرار قول المُتحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركيّة توم رستون بأنّه مُجرّد «إجراء احتياطي بديهي اتُّخِذ في أعقاب المعارِك الأخيرة في بيروت». أو قوله: «إنّ القرار لا يعكس أي تقويم جديد من جانب الحكومة الأميركية». فقد أُخِذَ هذا القرار على محمل النذيرِ باحتمال حصول المزيد من التدهوُر الأمني، فلا غرو إن كان من شأنه إطلاق موجة من الذُّعر بين الناس. وزاد في مخاوف الناس قول الناطِق الأميركي: «إنّ قيَام إسرائيل بتزويد حزب الكتائب الذي يرأسه بيار الجميّل بالأسلحة كان موضع مناقشة بين واشنطن والقدس». وصدر نبأ منقول عن التلفزيون الإسرائيلي في اليوم التالي يفيد أنّ بشير الجميّل زار إسرائيل للتباحُث مع المسؤولين فيها. نفى بشير الجميّل الخبر ولكن الشك بقي هو المُسيطِر.

ويوم قصفت ميليشيات سعد حدّاد كتيبة الجيش المُتوجِّهة إلى الجنوب عبر كوكبا فأجهضت مُهمّتها، قصفت ميليشيات الجبهة اللبنانيّة مرفأ بيروت، حيث تُرابِط وحدة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، فحالت دون إعادة النشاط إليه وكان هنري فرعون رئيس شركة إدارة المرفأ، قد بحث معي في المساعي التي يبذلها لإعادة فتح المرفأ والتي شملت بعض القيادات المسلّحة وقيادات قوى الأمن والجيش والردع، وقد قمت من جانبي باتصالات مُماثِلة لتأمين نجاح الخطوة. وصباح ذلك اليوم توجّه هنري فرعون شخصيًّا في سيّارته إلى المرفأ في طليعة رتل من السيّارات التي كانت تُقِل عمّال

المرفأ، ولكن القصف الذي تعرّضت إليه المنطقة حال دون إتمام الخطوة.

أمّا على صعيد أمن العاصمة وضواحيها فقد تجاوب السوريّون مع مطالبة الرئيس سركيس بتعديلات محدودة على خريطة انتشار قوّاتهم داخل المناطق الشرقيّة بحيث تخلي تلك القوّات إلى قوى الأمن الداخلي وإلى قوّات عربيّة أخرى بعض النقاط الحسّاسة التي تشكّل نقاط احتكاك دائم، وبخاصّةً في منطقتي السيوفي وكرم الزيتون في عمق الأشرفيّة وجسري نهر بيروت على مداخل العاصمة.

وقد تمّ تنفيذ هذه الإجراءات بالفعل بعد نحو أسبوع واحد. فحلّت قوى الأمن الداخلي محل القوّة السوريّة عند النقاط التي أخلتها داخل الأشرفيّة، وإنّما لفترةٍ وجيزة جداً توارت بعدها عن البصر وظهرت مكانها قوّات حزبيّة مسلّحة. وتمنّعت القوّة السودانيّة عن الحلول محل القوّة السوريّة عند الجسرين كما كان مفروضاً، فعُزِّز وجود قوى الأمن الداخلي ولكنّها هنا أيضاً لم تصمد طويلاً

أمّا الوضع الأمني على أرض الواقع فلم يتبدّل على نحو جذري. فقد كان قبل الإجراءات الأمنية يشهد أحياناً انفجاراتٍ موضعيّة محدودة وإن عنيفة على مختلف نقاط خطوط المواجهة بين القوّات السوريّة وقوّات الجبهة اللبنانية، وأحياناً أخرى تساقط القذائف في عمق المنطقتين الشرقيّة والغربيّة من العاصمة وقد رافق الإجراءات الأمنيّة واستتبعها قدر من الاسترخاء الأمني النسبي، غير أنّه لم يعمّر طويلاً، فعاد التوتّر إلى محاور أخرى، خصوصاً حول منطقة عين الرمّانة وبرج رزق واستمر المرفأ مقفلاً، ولم تُثمِر كل المساعي التي بُذِلت لفتحه مع قيادات الجبهة اللبنانيّة وهذا ما حدا بالهيئات الاقتصاديّة والاتّحاد العمّالي العام إلى القيام بتحرُّك مُشترك للتنبيه إلى الأخطار التي تُهدِّد الاقتصاد اللبناني.

وعند مُنتصف الليل وقع انفجار مروّع جداً في محلة الفاكهاني من بيروت الغربيّة قوّض مبنى من تسع طوابِق من أساساته وأودى بحياة أكثر من مائة قتيل وكان المبنى يُؤوي بعض مكاتِب التنظيمات الفلسطينيّة.

وفي ١٩٧٨/٨/١٤ قمت بزيارة إلى سوريا ارتدت طابعاً مُميّزاً من الأهميّة نظراً لطغيان الشعور العام بضياع الرؤية وفقدان المُبادرة، فكان البلد في حالٍ أشبه بحال سفينة من غير رُبّان تسير على غير هُدى وسط يمٍّ هائج تحت رحمة العواصِف والأمواج فالقيادة السوريّة كانت تشعر أنّها فقدت في الرئيس سركيس حليفاً بعدما جعلتْه الصدامات مع الجبهة اللبنانيّة، في نظر السوريّين، أقرب إلى المُحاوِر عن الجبهة منهُ إلى المُحاوِر عن الدولة. والجبهة اللبنانيّة كانت غارِقة في موقف دخلت من خلاله

وأدخلت البلاد معها في نفقٍ مُريعٍ لا ترى العين ضوء المخرج منه والأطراف الإسلاميّة والوطنيّة كانت تشعر بأنّ البلد في مهب تطوُّرات عاتية من غير أن يكون لها دورٌ فيها أو كلمة. وكذلك كان يشعر السياسيون من كل الأطراف. من هُنا كانت عناوين الصحف والأخبار تحمِل عبارات تنمّ عن الأهميّة التي كان يعلّقها مُختلف الأطراف، كلٌّ من زاويته الخاصّة، على الزيارة فكان منها: «الحص يلعب دور الرسول بين لبنان وسوريا وينقل رأي الحريصين على الدولة لا على الجبهة اللبنانيّة» . . «الحميّل يُعلِّق على الزيارة: الحص ليس سياسياً تقليديًّا وهو لا يعتمد على المُزايدات للكسب . » . . . «النوّاب يتفاءلون بزيارة الحص ويعتبرونها مدخَلاً لاجتياز الصعوبات. . .» . «الإعلام السوري يُرحِّب بالزيارة. . .» ووصفت إحدى الصحف الاستقبال على الحدود اللبنانيّة السوريّة بأنّ مراسِمهُ كانت في غاية التكريم.

غادرت منزلي في الدوحة حوالي الواحِدة بعد الظهر، وبرفقتي كبار موظّفي رئاسة الوزراء. فكان في استقبالي في جديدة يابوس على الحدود الرئيس الحلبي وإلى جانبه تسعة وزراء. تابعنا السير إلى دمشق حيثُ حَللنا في قصر الروضة وبعد هُنيهة توجّهت إلى مقر رئاسة الوزراء السوريّة حيث عقدت مع الرئيس الحلبي لقاءً مُنفرِداً تحدثنا خلاله في مُختلف المواضيع التي ستكون مِحور مُحادثاتي مع الرئيس الأسد. ثمّ توجّهنا إلى مطار المزة فأقلعت بِنا الطائرة إلى اللاذقيّة حيث المقر الصيفي للرئيس الأسد. وهبطت بِنا الطائرة في مطار حميميم بُعيد الخامسة فكانت ثُلّة من الحرس الجمهوري في انتظاري فأدت التحيّة العسكريّة وعزفت النشيدين اللبناني والسوري وكان في استقبالي على المطار بعض الشخصيّات وفي مُقدّمهم مُحافِظ اللاذقيّة.

ومن المطار توجّهت إلى قصر الضيافة فوجدت الرئيس الأسد ومعهُ وزير الخارجيّة عبد الحليم خدّام والعماد حكمت الشهابي في استقبالي عند المدخل. ودخلنا إلى بهو الاستقبال حيث تبادلنا الأحاديث العامّة إلى أن حان موعد الغروب فتناولت طعام الإفطار على مائدة الرئيس الأسد مع سائر المسؤولين السوريّين. وبعد الإفطار انتحى الرئيس الأسد بي جانباً في غرفةٍ مُحاذية لمُحادثتي على انفراد ودام اجتماعي ذاك قرابة الساعة، عرضت معهُ بإيجاز مُختلف المسائل التي جئتُ لمُناقشتها: الوضع الأمني في بيروت وما يُطرح من ترتيباتٍ أمنيّة، الموقِف من القوّة العسكريّة اللبنانيّة في الجنوب، الوجه السياسي للأزمة اللبنانيّة ثمّ افترقنا على موعدٍ للقاءٍ في العاشِرة والنصف من اليوم التالي.

صباح اليوم التالي انتقلنا من قصر الضِيافة إلى منزل الرئيس الأسد على مسافة لا

تتجاوز الخمسين أو الستّين متراً، وكان معي الرئيس الحلبي والوزير حدّام. وبعد دقائق معدودة انضمّ إلينا رئيس الأركان العماد حكمت الشهابي. فعقدنا اجتماعاً دام حتى قُبيل الواحِدة بعد الظهر.

فيما يتعلّق بالوضع الأمني سمعت ما كنتُ أتوقّع سماعهُ. وهو أنّ قوّات الردع العربيّة قوّات شرعيّة ولا يجوز مُساواتها، كما يلوحُ من مواقِف الرئيس سركيس، في النظرة أو في المُعاملة مع قوّات غير شرعيّة تتصادم معها يوميًّا، أمّا الجيش اللبناني فاستخدامهُ في مهامٍّ أمنيّةٍ على نطاقٍ واسِع، كما يتوجّب فيما لو استُجيب للدعوة المُتصاعِدة لوضع خطّة أمنيّة تشمُل العاصمة في مرحلة أولى على الأقل، يبقى مرفوضاً ما دام يضمّ خَوَنَةً يتعاملون مع العدو الإسرائيلي، مثل سعد حدّاد وسامي الشدياق، من غير أن تُقدِم الدولة على طردِهم أو مُحاسبتهم، وما دام الجيش اللبناني مُعبأًا تعبئةً غير قوميّة تستعدي اللبناني على أخيه السوري خاصّة والعربي عامّةً، ولم يكن صِدام الفيّاضيّة بين القوّات السوريّة والجنود اللبنانيين ليحصل أو ليتطوّر على نحو ما كان لولا روح العداء التي شُحنت بها نفوس الجنود اللبنانيين، وأخيراً ما دام الجيش في تكوينه الراهِن موضوع اعتراضٍ من الفريق الإسلامي والوطني بسبب الخلل في بُنيته وتنظيمهُ من غير أن يكون هناك مُبادرات جدّية من قِبل الدولة لتصحيح أوضاعه جذريًّا، وتشهد على ذلك الصعوبات التي تعترِض السعي إلى إصدار قانون جديد للدِفاع وهكذا فإن الموقِف السوري كان بوضوح مُعارِضاً لأيِّ خطّةٍ أمنيّة أو أي ترتيباتٍ أمنيّة تنطوي على تطوير دور الجيش اللبناني على حِساب دور قوّات الردع العربيّة في المرحلة الحاليّة.

أمّا فيما يتعلّقُ بالموقِف من القوّة العسكريّة اللبنانيّة المُتوقّفة في كوكبا، فكان الرئيس الأسد يرى أن يُتابع الجيش اللبناني طريقهُ ولو اقتضى ذلك الاصطدام مع قوّات سعد حدّاد، لأنّ في ذلك تعزيزاً لموقف لبنان دوليًّا ولحقّه في السيادة على أرضه. هذا فضلاً عن أنّ ذلك سيكون مُفيداً لِمعنويّات الجيش اللبناني. وأعاد على مسمعي مرّةً أُخرى اعتراض سوريا على بقاء ضبّاط خَوَنَة في صفوف الجيش اللبناني. وأنّ تلكّؤ الدولة اللبنانيّة في حسم الموقِف من هؤلاء يتنافى مع ما تمّ التفاهُم عليه في قمّة اللاذقيّة في مُستهلّ حزيران (يونيه) الفائت حين أكّد هو للرئيس سركيس تعهُّد سوريا بمُساعدة السلطة اللبنانية ومؤازرتها في تأمين شروط النجاح لخطوة إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب

من جِهَتي، وإزاء اعتراض الرئيس الأسد على حديث الخطّة أو الترتيبات الأمنية أبديت أنّ الموضوع لا يُثار بإلحاح إلا بالنسبة لنُقاط الاحتِكاك الدائم. وإنّنا لا نُساوي بين قوّة شرعيّة وقوّة غير شرعيّة، وانسحاب قوّات الردع العربيّة غير مطلوب في هذا الوقت في

شكل واسع، حصوصاً وأننا نعي تمام الوعي أنّ وحودها في كل المناطِق هو ضمانة للمُحَافظة على وحدة الوطن اللبناني. ولكن المطلوب إنهاء بُؤر التفحر اليومي التي تقتضي يوميًا ما تقتضيه من تمس عالٍ من أرواح الناس ومُمتلكاتهم وأعصابِهم وهُنا تحدّثت عن الكوارِث الإنسانيّة التي تُسبّبها المعارك وعُنف القصف المُتبادَل خلالها، مُتسائلاً عمّا إذا لم يكن ثمّة سبيل للحدّ من متل تلك الكوارث خصوصاً على المواطنين الأبرياء.

هُنا بادرني الرئيس الأسد بالقول: نحنُ على استعداد للتجاوُب مع أيِ ترتيباتٍ توضع لتدارُك الاحتكاكات التي تُسبّبُ المآسي في حدود المُحافظة على كرامة الجيش السوري وسلامته ودون خلق أوضاعٍ جديدةٍ قد تفضي إلى التفريط بوحدة البلد أمام المُنطلقات التقسيميّة التي تحكُم تصرُّفات بعض الجهات وأشار أنّ علينا متابعة هذا الشأن مع قيادة قوّات الردع في بيروت التي سيوعَز إليها بأن تتعاطى مع المسألة بانفتاحٍ كلّي.

بالنسبة إلى الكتيبة العسكريّة اللبنانيّة المُتوقِّفة في كوكبا شرحت المشاكل والإشكالات التي واجهتنا عند النظر في إقالة من كان يجب إقالتهم من الضبّاط المُتورّطين في الاقتتال الفئوي خلال حرب السنتين، كما عرضت لتطوّر الموقف فيما يتعلّقُ بالضابطين الحدوديّين المُتعاملين مع العدوّ الإسرائيلي. ومع التسليم بأن الموقِف غير المحسوم من هذين الضابطين ليس في مصلحة الموقِف اللبناني في المحافِل الدوليّة، فلا بُدّ من التسليم أيضاً بأن لا سبيل إلى احتراق الهيمنة الإسرائيليّة على الشريط الحدودي بالمُصادمَة العسكريّة مع إسرائيل، وقوّة سعد حدّاد هي بالفِعل من قوّة إسرائيل نفسها. أمّا السبيل الوحيد فهو بإرغام إسرائيل على الرضوخ إلى قرار مجلس الأمن الدولي، وذلك لن يكون إلا بضغطٍ عربيٍ فاعِلٍ على الولايات المتّحدة الأميركيّة لكي تُمارِس بدورِها الضغط على إسرائيل في هذا الاتّجاه. وما كانت الخطوة لتفشل لو لم تخذلنا الولايات المتّحدة الأميركيّة في اللحظةِ الحرِجة وقوّة موقِفنا في مجلس الأمن تتوقّف على مدى الدعم العربي لنا. فنحن لا نُريد أن نُجازِف باللجوء إلى مجلس الأمن إدا كان هناك احتِمال لتبرئة إسرائيل وإلقاء تِبعة ما حصل على اللبنانيين ونِزاعاتهم.

وانتقلت في حديثي إلى شرح وجهة نظري بضرورة الالتِمات إلى الجانب السياسي من المُشكِلة إضافةً إلى الاهتِمام بالجانب الأمني، وذلك نظراً إلى كون الشأنين يُشكّلان إلى حدٍّ بعيدٍ وجهين لقضيّةٍ واحِدة.

وإثرَ الاجتماع مُباشرةً توجّهت إلى مطار حميحيم حيت استقللت الطائرة إلى دمشق

ومنها عُدتُ بالسيّارة إلى بيروت. ووُدِّعت في المطار بمثل الحفاوة التي استُقبِلتُ بها. وكان الصحافيّون قد سبقوني إلى المطار ولبثوا ساعات يستفيئون جناح الطائرة من هاجِرة النهار. وعندما حضرتُ وقفتُ تحت جناح الطائرة بينهم وتحدّثت إليهم قبل الرحيل. وعلى متن الطائرة عقد الوزير خدّام مع الصحافيين حديثاً عفويًّا مُستفيضاً

وفي طريق عودتي عرّجت على الرئيس سركيس في بعبدا لأُطلِعهُ على نتائج مُحادثاتي في اللاذقيّة أصغى إلى حديثي بإمعان، إلا أنّني شعرت أنّ إصراري على تأكيد الوجه السياسي مدخلاً للحل الجذري لم يلق هوى عندهُ كان الخلل الأمني هاجِسهُ الغالِب ولم يكن مُقتنعاً في ظلّ الظروف السائدة بجدوى أيّة مُحاولة لمُعالجة الوضع الأمني بغير التدابير الأمنيّة المعهودة. وقف إطلاق النار وفصل القوّات المُتقاتِلة ومُتابعة الوضع من خلال لجان التنسيق والارتباط وما إلى ذلك

أمام مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدها قبل ظهر السادس عشر من آب (أغسطس) ١٩٧٨، شرحت في مُستهلّ الجلسة بإسهاب نتائج زيارتي إلى اللاذقيّة، فخرجت الصحف صباح اليوم التالي تعكس الأجواء التي وضَعْت مجلس الوزراء فيها، كما تسرّبَت عبر بعض الوزراء فكان عنوان صحيفة النهار: «مُحادثات الحص في اللاذقيّة أكّدَت على ضرورة الانتقال من دور الحَكَم (بفتح الحاء والكاف) إلى دور الحاكِم». وجاء في الخبر «أنّ البحث في سوريا تركّز على القضايا السياسيّة باعتبار أنّ الانفِراج السياسي ينتج عنهُ حتماً انفِراج على الصعيد الأمني»

في هذه الأثناء، ولأيّام على التوالي، كان الوضع الأمني في العاصمة هادِئاً عموماً، ولكن مرفأ بيروت ظلّ مُعطّلاً على الرغم من دعوتنا العاملين فيه إلى استئناف النشاط. وأخفقت مُحاولة جديدة لتنشيطِه صباح ١٨ آب (أغسطس) بسقوط قذيفتين داخِل حرمه، أُطلِقَتا من منطقة بيروت الشرقيّة، وأسفر الحادِث عن إصابة ستّة بجروح. وقد أبلغتنا قيادة قوّات الردع العربيّة عن تخوُّفِها من عودة الوضع الأمني إلى التدهوُر بسبب الاستحكامات والتعزيزات التي يُنفِّذها المسلّحون في منطقة بيروت الشرقيّة على مشهَدٍ من قوّات الردع المُرابِطة هناك.

التقيت ذلك النهار داني شمعون في قصر بعبدا، وعرضت معهُ الرؤية السياسية التي طرحتها في اللاذقيّة والوضع الأمني في العاصمة والمرفأ والموقف بالنسبة إلى الجنوب وكان داني في مُنتهى التجاوُب معي في كل ما عرضت، وخرج من الجلسة مُستبشِراً ومُبشِّراً، وقد انعكس ذلك في حديثِهِ مع الصحافيين عند خروجِه. وإثرَ هذا اللقاء اجتمعت بالرئيس سركيس وبحثت معهُ الوضع من مُختلف جوانِبِهِ، فيما الهدوء

الهَش كان لا يزال يُخيِّمُ على الوضع الأمني في بيروت.

وألمّ عليَّ في ١٩٧٨/٨/٢٤ في مكتبي في السرايا النائب خاتشيك بابكيان ليُبلِغَني أنّ النائب الشيخ أمين الجميّل يرغب في لِقائي، فرحّبت بالعرض واقترحت أن يكون اللِقاء في منزلي بعد ظهر اليوم التالي. وكُنت خلال تلك الفترة أتعرَّض لحملة من التهجُّم العنيف من قِبل وسائل الإعلام الخاصعة لحزب الكتائب، وقد اشتدّت تلك الحملة ضراوةً إثْرَ التصريح الذي أدليتُ به عند خروجي من جلسة مجلس الوزراء الأخيرة والذي قُلتُ فيه تعليقاً على الهدوء النسبي الذي كان يسود البلاد آنذاك: «. . . إنّ الأمن هو من صنع أيدينا والهدوء الذي خيّم على البلاد خلال الأيّام الأخيرة هو خير شاهد على ذلك. فمن صنع الأمن خلال فترة الهدوء هذه يستطيع أن يُحافِظ عليه في المستقبل وفي شكل دائم. إنّ اللبنانيين جميعاً يتطلّعون إلى اليوم الذي يصبح فيه زمام فرض الأمن في قبضة السلطة الشرعيّة وحدَها دون سِواها، ولكن إلى أن تكتمل قدرة الدولة على التحكُّم في الوضع الأمني، فإنّ زمام المُحافظة على الهدوء يبقى في يد من يملك القُدرة على الإخلال أو التعكير. . . وأُضيف أنّ منطِق الاحتكام إلى السلاح لا يستقيم مع منطق التعلُّق والتمسُّك بالشرعيّة والحرص عليها، ولا يستقيم مع التعرُّض لقوّةٍ شرعيّة هي قوّة الردع العربيّة . . .».

غضِبَ جماعة الكتائب لهذا التصريح فشنّت وسائل إعلامِهم حملةً شرسةً ضدّي. كأنّما كانوا ينتظرون من رئيس الحكومة أن يُمالئهم في حربهم على قوّات الردع العربيّة بينما رئيس الجمهوريّة يطلُب التجديد لتلك القوات الفترة تِلوَ الأخرى. كأنّما كانوا يريدون مِنّا أن نسبغ على قوّات الردع صِفَة الشرعيّة ثمّ نُهاجِمها أو نؤيّد من يُهاجمها.

في غَمرة هذا الجو زارني الشيخ أمين الجميّل بعد ظهر الجمعة في ١٥ آب (أغسطس) وفي صحبته النائبان إدمون رزق وخاتشيك بابكيان، فكان اجتماعٌ دام ساعتين من الزمن دار الحديث خلاله حول مُنطلقات الوِفاق الوطني الذي ينبغي العمل على تحقيقه. فطرحت مع جُلسائي ما سبق لي أن بحثتُهُ في هذا الصدد مع زملائي في الحكم ومع القيادة السوريّة وفي جلسةٍ سابِقةٍ لمجلس الوزراء، ولَقيتُ من جُلسائي جميعاً كل استعداد وتجاوُب. وإذا كان ذلك لم يكن مستغرباً من إدمون رزق، الذي كان الانفِتاح طابعُ مسلكه دوماً، ولا من خاتشيك بابكيان، فإنّ إيجابيّة أمين الجميّل، خصوصاً في ظِلّ الأجواء المُهيمِنة آنذاك، كانت ظاهِرة لافِتة. وقد بلغ أمين الجميّل في اندفاعه أن عَرَضَ التوقيع معي على وثيقةٍ تتضمّن المبادىء الوِفاقيّة التي ينبغي اعتمادها. فكان ردّي، مع الإشادة بروحِهِ الإيجابية وبشجاعته، أن الوِفاق لا يتمّ بيني وبينهُ وإنّما بين

الدولة وسائر الفُرقاء على الساحة، وهذا ما يجب أن ينطلق أولاً من تفاهُم بين الرئيس وبيني حول الأهداف والوسائل.

وفيما نحنُ نحَضِّر الأجواء لعمل سياسي وفاقي ما، إذ الوضع الأمني يسجِّل تدهوُراً خطيراً في الشمال، وتحديداً في منطقة البترون والكورة، حيث وقعَت اشتباكات بين القوّات السوريّة وقوّات الجبهة اللبنانيّة. وعلى الأثر بدأت بوادر التوتُّر تلوح في ضواحي العاصمة، فشهدت منطقة عين الرمّانة والشيّاح عمليّات قنص كثيف وأخذ الوضع الأمني يسير في طريق التدهوُر مُجدداً يوماً بعد يوم، وخصوصاً في منطقة الشمال وفي بيروت وضواحيها

وفي ٢٨/٨/١٩٧٨ زار فؤاد بطرس اللاذقيّة، حيث اجتمع بندِّه عبد الحليم خدّام ثم بالرئيس الأسد، وبحث معهما في الوضع الأمني والوضع في الجنوب مع تجدُّد الدعوة إلى إرسال قوّة عسكريّة لبنانيّة إلى منطقة عمليّات القوّات الدوليّة بطريقٍ آخر غير طريق كوكبا، وتناولَ في حديثِه كذلك ما يدور داخل الحكم من حوارٍ حولَ إمكانيّة الإقدام على مُبادرة ما تستهدِف تحقيق الانفراج السياسي مدخلاً للانفراج الأمني. كانت محادثات الوزير بطرس مع المسؤولين السوريين إيجابية في أجوائها العامّة ولكنّها بطبيعة الحال لم تكن حاسمة.

في مُقابِل التقدُّم البطيء الذي كُنّا نُسجِّله، بالتعاوُن مع اللجنة النيابيّة، على صعيد وضع مشروع لقانون جديد للدفاع، كان التعثر المطلق حليفنا داخل الحكم في السعي إلى وضع تصوُّرات لحلِ بعض المسائل الأساسيّة التي يمكن أن ننطلق منها لعقد مُشاوراتٍ مع مُختلف الأطراف نتوِّجها بإعلان صيغةِ وِفاقٍ وطني. وقد شهِدت تلك الفترة اجتماعات وِزاريّة متلاحِقة لهذه الغاية.

وقد تركَّز البحث في تلك الاجتماعات في شكلٍ أساسي على موضوع اللامركزيّة. وفيما كُنت شديد الحرص على رسم خطٍ واضح بين اللامركزيّة السياسيّة واللامركزيّة الإداريّة داعِياً إلى مُحاذرة تجاوُز الحيِّز الإداري إلى الحيِّز السياسي في تطبيقها، كان الرئيس سركيس يُسلِّم بالمبدأ وإنّما كان يدعو إلى التساهُل في تصوُّر التطبيق على نحوٍ كنتُ أخشى أن يكون فيه سبيل، ولو غير مقصود، إلى إضعاف تماسُك الوطن والدولة في المدى البعيد كان النِقاش يدور حول تطبيق مبدأ اللامركزيّة على تنظيم قِوى الأمن والخطّة الإنمائيّة والمنهج التربوي. وكان الوزير ميشال ضومط الأكثر اندِفاعاً في الدعوة إلى ذلك، وكان يَلقى أُذناً صاغِية من الرئيس وسائر الوزراء بدرجاتٍ مُتفاوتة، وكان أقرب الوزراء إلى موقفي صلاح سلمان وأمين البزري. وكُلِّف الوزيران

ميشال ضومط وصلاح سلمان مُتابعة مُناقشة الموضوع من مُختلف جوانبه فيما بينهما، وعقدا معاً سلسلة اجتماعات في فندق «البريستول»، الذي يخص الوزير ضومط نفسهُ، انضم إليها بعض الوزراء المُهتمّين بهذا الشأن، وشارَكت شخصيًّا فيها جميعاً تقريباً

كان الرئيس يُحبِّذ اعتماد نظام يقوم على اللامركزيّة في تنظيم قِوى الأمن الداخلي، وتخصيص مبلغ من المال للمناطق للتصرُّف به سنويًّا في مجالات الإنماء، واعتماد منهج تربوي موحّد في المواضيع الأساسيّة للتدريس وترك الحريّة في مُختلف المناطق لإكمال ذلك المنهج الموحّد بالمواد التي تختارها تِبعاً لحاجاتها ورغَباتها. أمّا أنا فكُنتُ أُعارِض بشدّة أي مساس بوحدة قِوى الأمن الداخلي على مستوى المسؤوليّة المركزيّة وبوحدة الخطّة الإنمائيّة وبوحدة المنهج التربوي، مع التسليم بوجوب تطبيق مبدأ اللاحصريّة إلى أبعد الحدود المُمكنة ومع التسليم بضرورة تعزيز صلاحيّات السلطات المحلّية على مستوى الإدارة والتنفيذ وقد طرح الدكتور سلمان احتِمال تطبيق اللامركزيّة على تنظيم قِوى الأمن أمام الضبّاط القياديّين فيها ومن قَبيل استطلاع رأيهم، فاستهجنوه جميعاً، المسلمون منهم والمسيحيّون على السواء، فتعزز موقفنا الرافض بموقف هؤلاء وكان رفضي قاطِعاً لأيّ تباين في المناهج التربويّة، خصوصاً في مجاليْ التاريخ والتنشئة الوطنيّة، باعتبار أنّ الهدف يجب أن يكون تنشئة المواطن اللبناني على قواعد مُتجانِسة فلا نُجاري أو نُعزِّز الاتجاه الذي برز منذ الاستقلال بالتسامُح في قِيام مناهِج مُتباينة كان من شأنها إنجاب فئتين مُتباعِدتين، حتى لا نقول متنافرتين، من المواطنين. وما لبِثَ هذا النقاش أن توقّف أمام حاجز هذه الخِلافات في وُجهات النظر.

في الأوّل من أيلول (سبتمبر) قُبَيل التاسِعة مساءً زارني في منزلي ياسر عرفات وبصحبته صلاح خلف، وكان مدار الحديث الوضع في الجنوب حِيال النُذُر العداوية التي كانت تتصدّر الأنباء الوارِدة من إسرائيل ومن المنطقة الحدوديّة. وتطرّق الحديث أيضاً إلى مؤتمر القمة الثلاثي المُزمَع عقده في كامب دايفيد في الولايات المتحدة الأميركية بين رؤساء الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل بعد أيّامٍ، والنتائج التي يمكن أن يُسفر عنها ذلك اللقاء وانعكاساتها المُحتملة على الموقِف في الشرق الأوسط ومن ثَمّ لبنان.

في ١٩٧٨/٩/٦ انعقد مؤتمر كامب دايفيد، وبانعِقاده ارتسم مُنعطف جديد في مسار أزمة الشرق الأسط كان للبنان النصيب الأوفر من انعكاساته السلبيّة.

وفي هذه الأثناء كانت الأحداث الأمنيّة تتوالى بوتيرةٍ شبه يوميّة، وكانت الاشتباكات العنيفة تتركّز على محور عين الرمّانة ـ الحدث في شكلٍ أساسي ولكنها كانت تطول

أحياناً محاور أخرى أيضاً من مناطق بيروت الشرقية. وكان الجوُّ يزداد تلبُّداً يوماً بعد يوم ويُنذِر باحتمال انفجار الوضع مُجدداً على نطاقٍ واسِع ووسط هذا الجو المحموم من الاضطراب الأمني كُنّا ننشط داخل الحكم على صعيد البحث في صِيَغ للحلول السياسية المطلوبة، وكانت في الآن ذاته بعض وسائل الإعلام المعروفة بقربها من قصر الرئاسة تلوِّح بين يومٍ وآخر باتجاه في تفكير الحكم نحو تبديل وزاري يأتي بحكومةٍ جديدة تتمثّل فيها القوى الفاعِلة المسلّحة وقد شغل الصحافة لبضعة أيّام حديث لقاء مُرتقب بين الرئيس اللبناني والرئيس السوري بناء على رغبة الأوّل. ثمّ توقّف ذلك الحديث مع قِيام الرئيس الأسد برحلةٍ إلى ألمانيا الغربية. ولم يتمّ اللِقاء.

لقد استوقفني حديث للرئيس الأسد أدلى به إلى التلفزيون الألماني ونشرته الصحف الصادِرة في ١٠/٩/١٩٧٨ إذ جاء فيه، ردًّا على سؤال يتعلّق بوجود القوّات السوريّة في لبنان. «ولو طلبت الحكومة اللبنانيّة الآن أن نترُك لبنان لتركناه مُباشرةً» واللافِت في تصريحه الإشارة إلى الحكومة اللبنانية، وهذا انعكاس للتحوُّل الجذري الذي طرأ على الموقِف السوري بنتيجة التطوُّرات منذ القِمّة العربية في القاهرة في عام ١٩٧٦، حيث جزم الرئيس الأسد باستعداده لِوَضْع جيشهُ في تصرُّف رئيس الجمهورية، الذي كان يوليه الثقة الكامِلة، وعدم استعداده لوضع هذا الجيش في تصرُّف الحكومة اللبنانية أو أيّ مرجع حكومي باعتبار ما تتعرّض له الحكومات في لبنان من تبديل قد يأتي بمن لا يعرِفهُ.

وكانت حُمّى المعارضة للتجديد لقوّات الردع العربية تزداد يوماً بعد يوم في تلك الفترة في أوساط الجبهة اللبنانية. وإذ قُلت في حديثٍ صحافي، ردًّا على سؤال، إنّ لبنان سيبقى بحاجةٍ إلى تلك القوّات إلى أن يُنجز بناء قوّاته الذاتيّة، تعرّضت لحملة شنيعةٍ من أبواق الجبهة اللبنانية، وقال كميل شمعون تعليقاً على ما قُلت. أستَغْرِبُ هذا الشيء، بالنسبة لضعف شخصيّته وعقليّته الانهزامية، وفي الوقت نفسه أنذرهُ أنّ هذا الشيء لن يتمّ». نُشِر هذا التصريح في جريدة الأنوار في عددها الصادِر صباح ١١/٩/١٩٧٨، وحَذفتهُ الرقابة الصحافيّة في صحف أخرى. ولو تكلّم الرئيس سركيس حول التجديد لقوّات الردع لَما قال غير ما قلت، وما كان بإمكانه أن يقول غير ما قلت نظراً لفقدان البديل، ولو أنّه كان يجنح إلى إرجاء إعلان قرار التجديد إلى أبعد مدى تحت ضغط المُعارضة من الجبهة اللبنانية ودعت «الرابطات المسيحية والمؤتمر الدائم للرهبانيّات اللبنانية»، بدعمٍ من الجبهة اللبنانية، إلى إضراب يوم ١٣ أيلول (ستمبر) «تأكيداً على الإرادة اللبنانية في الانسحاب الفوري للقوّات السورية من كل المناطق الرافِضة لوجودِها وعودة المُهجّرين إلى منازِلهم ومُحاسبة المسؤولين عن المجازر ضد

الأبرياء». وكان التجاوُب مع الدعوة للإضراب كاملاً في مناطق بيروت الشرقية.

وفي هذه الأثناء أيضاً كُنّا نوالي بحث المواضيع الوِفاقية التي كُنا بدأنا مُناقشتها قبل حين، ولو أنّ التطوُّرات الأخرى كانت كثيراً ما تُعطِّل ذلك النقاش، كما أنّ الخلافات العميقة في النظر إلى الأمور المطروحة ولا سيما ما يتعلّق منها بتطبيق اللامركزية، لم تكن تبشِّر بتلاقٍ سريع حول رؤية موحّدة للحل.

ويوم ١٨ أيلول (سبتمبر) شهِد مُنعطفاً خطيراً في مسار قضيّة الشرق الأوسط بتوقيع اتفاقيتي كامب دايفيد بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن بحضور جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية، وكان من الطبيعي أن نتوجّس الشر كل الشر من انعكاسات هذا الحدث وذيوله ذلك لأنّنا تعودنا أن لا نتلقّى إلا السلبيات من أيّ تطوُّر يحصل على صعيد المنطقة، أيًّا تكن طبيعة ذلك التطوُّر، فكيف إذا كان في مُستوى نسف كل القواعد التي قامت عليها قضيّة المنطقة وتمزيق كل القِيَم القومية التي نشأت عليها أجيالٌ من العرب.

عبّرت في اليوم التالي عن مخاوفي الشديدة من نتائج ذلك الحدث في حدود الموقف الذي يُمليه وجودي في موقع المسؤولية، وذلك في تصريحٍ قُلت فيه:

«إنّ لبنان كان وما يزال يستوحي مواقِفهُ في أزمة الشرق الأوسط من التزامِهُ مبدأ المُحافظة على التضامُن العربي، خصوصاً لجهة التلاقي على ضرورة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامِل من الأراضي العربية المحتلة وإعادة الحقوق المشروعة إلى الشعب الفلسطيني في أرضه واليوم، أمام نتائجِ مؤتمر كامب دايفيد نجد أنفسنا أمام تساؤلات عِدّة· أي مكسب استطاع العرب أن يُحقِّقوه في الماضي أو يمكن أن يُحقِّقوه الآن خارج إطار التضامُن العربي؟ وأي آثار يمكن أن تكون لنتائج المؤتمر على مسيرة التضامُن العربي اليوم أو في المستقبل المنظور، خصوصاً أنّ نتائج المؤتمر تتجاهل عمليًّا قوى أساسية على مسرح الصراع في الشرق الأوسط؟ وأي ثِمارٍ يمكن أن يجنيها العالم العربي ومنه لبنان من نتائج المؤتمر بينما لم يتصدّ هذا المؤتمر لقضيّة شعبٍ مُشرَّد من وطنه، هو الشعب الفلسطيني، الذي لا يرضى عن العودة إلى أرضه ووطنه بديلاً. ولئن كُنّا دائماً ندعو إلى التضامُن بين اللبنانيين لكي ندرأ عن أنفسنا سلبيّات ما قد يحدُث من تطوُّرات خارجيّة تتعلّق بأزمة الشرق الأوسط، فإننا اليوم أحوَج من نكون إلى مثل هذا التضامُن لمواجهة كل التطوُّرات المُحتملة في الشرق الأوسط بعد المؤتمر. ولا شك في أنّ لبنان سيُتابِع اتصالاته العربية والدولية لتقويم النتائج وردود الفعل واتخاذ الخطوات والمواقِف اللازِمة»

في هذه الأثناء لم يكن الموقف قد حُسِم من التجديد لقوات الردع العربية، الأمر الذي ما كان ليتمّ إلا بمُبادرة الرئيس إلى تقديم طلب بذلك إلى جامعة الدول العربية، عِلماً أنّ الرئيس كان يعلم عِلمَ اليقين أنْ لا مَنَاص من ذلك، ولم يبدر عنهُ فيما بيننا ما ينمّ من قريبٍ أو بعيد عن أنّه كان يرى غير هذا الرأي. وكان الموضوع يتفاعل سياسيًّا وإعلاميًّا، فتارةً يدعو أطراف الجبهة اللبنانية إلى إعادة النظر بوجود قوّات الردع وتارةً يُلوِّحون بأنّ التجديد يجب أن لا يتمّ إلا بشروط، وتارةً تُطرح في التداوُل أفكار من مثل احتمال تجنيب الرئيس الإحراج بترك أمر طلب التجديد إلى مُبادرةٍ يتّخذها أمين عام جامعة الدول العربية أو من مِثل المُطالبة بترتيباتٍ أمنيّةٍ جديدة تُخرِج القوات العربية من بعض المناطق شرطاً للتجديد لها

وقبل جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في ١٩٧٨/٩/٢٠ اقترحَ الرئيس، في اجتماعٍ ضمّني وفؤاد بطرس، أن يتوجّه هذا الأخير للقاء كميل شمعون وإقناعه بضرورة التجديدً لقوّات الردع. فخرج الوزير بطرس من جلسة مجلس الوزراء، ولم ينقضِ على انعقادها نصف ساعة، مُتوجّهاً إلى منطقة فقرا حيث التقى بالرئيس السابق كميل شمعون وكان يهمّ الرئيس سركيس أن يحسم هذا الموضوع قبل حلول ذكرى تسلُّمهُ مقاليد الرئاسة في ٢٣ أيلول (سبتمبر) لكي تأتي الرسالة التي يوجّهها إلى اللبنانيين في هذه المُناسبة مُتحرّرة من تلك المشكلة

ولكن شمعون لم ينثَنِ عن موقِفه الرافِض. فكان على الرئيس سركيس، بعد أن أمِنَ جانِب بيار الجميّل، أن يُعلِن في رسالته إلى اللبنانيين مساء ٢٣ أيلول (سبتمبر) استمرار الحاجة إلى قوّات الردع العربية قائلاً: «إنّ بقاء القوات العربية لا يزال في الوقت الحاضِر من الضرورات التي تفرضها سلامة الوطن وأمن الدولة. وساعة نبلغ الاكتفاء الأمني ونُعِدّ الجيش اللبناني إعداداً كافياً في المُستقبل القريب بإذن الله، فإنّي أؤكّد وأضمن عودة القوات العربية مشكورة إلى بلدانها».

في هذا الوقت وردنا إشعار من جامعة الدول العربية أنّ السودان يعتزِم سحب كتيبتيه العسكريّتين من قوّات الردع العربية عند انقضاء مُدّة تكليفهما بنهاية تشرين الأول (أكتوبر).

وكان الرئيس سركيس قد أطلعني على نص رسالته إلى الشعب قبل يومٍ وأبديت ملاحظاتي عليه، وقد أخذ ببعضِها.

وتلك الليلة اشتعل الوضع في المناطق المُحيطة بالقصر الجمهوري، أي في الشياح وعين الرمانة والحدث، حيث وقعت اشتباكات عنيفة جداً بين مُقاتلي الجبهة

اللبنانية والقوات السورية ما لَبِثت أن امتدّت إلى عمق الأشرفية. وقد حال التدهور الأمني في مُحيط القصر الجمهوري بيني وبين زيارة الرئيس سركيس عداة ذكرى تسلّمه مقاليد الرئاسة لتهنئته بها

وانعقد مؤتمر قمّة «التصدي والصمود» في دمشق لبحث اتفاقيتي كامب دايفيد، وأنهى أعمالهُ في ٢٣ أيلول (ستمبر) بقرارات تقضي بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر ودعوة إلى العمل على نقل مقرّ جامعة الدول العربية من القاهرة. وقد استقبلت دمشق مسيرةً حاشِدة من لبنان خلال المؤتمر مُطالِبةً بالإمام موسى الصدر.

وبعد فترةٍ من الاصطراب الأمني المُستمر، تخللتها مشاهد الاشتباكات المُتقطِّعة والتراشُق المدفعي والصاروخي شبه اليومي في صواحي بيروت التي يُطلّ عليها القصر الجمهوري، أي الحدث وعين الرمّانة وأحياناً الأشرفية، انفجر الوضع الأمني فجأةً على نحوٍ عنيف وشامِل في ١٩٧٨/٩/٢٨ فلم يقتصِر القتال والتراشُق على المحاوِر المألوفة وإنّما شمل أيضاً المنطقة الغربية من بيروت وبعض مناطق المتن وكسروان، فتساقطت القذائف والصواريخ على الأشرفية والمرفأ وعين الرمانة والشياح وسن الفيل وصيّة ونهر الكلب ودوق مكايل والمنطقة الغربية من العاصمة، ولم يسلم القصر الجمهوري نفسهُ ومنطقه اليرزة المحيطة بوزارة الدفاع من بعض القذائف.

واقترن الانهيار الأمني المريع هذه المرّة بتصريحٍ لكميل شمعون كشف الهدف منه. فقال: «إنّي انتظر لأرى هذا الفصل المُضحِك المُبكي الذي يُسمّونه التجديد لقوة الردع وإذا كانت هذه الفكرة لا تزال موجودة لدى المسؤولين في الدولة، فإنّ الحكاية لم تعد بسيطة أبداً، لأنّ قضية إمكان التجديد للقوات السورية تتجاوز كل تفكيرٍ سليم لهذا السبب سأنتظر ٢٤ ساعة لأرى ما سوف تكون ردّة فعل المسؤولين، وقد صارت الحكاية بيننا وبينهم أو بالأحرى بينهم وبين الشعب اللبناني الذي يرفض النجديد بأكثريته الساحِقة، وهو يُحمِّل المسؤولين في الدولة مسؤولية نتائج هذه الأوضاع. وإنّي أنتظر لأرى ما هي التدابير التي ستتّخذها السلطه لوضع حدٍ لهذه المجزرة». وكان طلب التجديد لقوات الردع العربية منوطاً برئيس الجمهورية شخصياً بموجب القرار الصادِر بانشائها في قمّة القاهرة، ولو أنّه كان يُشرِك مجلس الوزراء بقراره.

بالطبع كان قرار النجديد لقوّات الردع العربية مُتّخذاً عملياً ولم يكن أمام الرئيس أو الحكومة بديل لذلك. فالجيش اللبناني غير مهيأ لملء الفراغ وقوى الأمن الداخلي غير كافية وانسحاب قوات الردع العربية كان سيؤدّي حتماً إلى عودة التقاتُل بين شطري العاصمة، ويجرّ إلى نتائج لا يعلم إلا الله مداها. وكنتُ أدرك مدى الحَرَج الذي يواجه

الرئيس سركيس من مثل الموقف الذي أدلى به الرئيس شمعون. وما كان بإمكان الرئيس سركيس أن يردّ عليه بنفسه فتولّيت بنفسي الردّ غير المُباشر بالقول:

«يشق علينا أن يُطالعنا مشهد العنف المقيت يومياً سبق لي أن قلت وأُكرّر اليوم أن الأمن من صنع أيدينا. فالمُحافظة على الهدوء في مثل الظروف التي نعيشها تبقى، ويا للأسف، في يد من يملك القدرة على التفجير وإلا فكيف نُفسِّر فترات الهدوء التي أحياناً ما تسود البلاد وتطول أو تقصر بقدرة قادرٍ؟ هل يُعقل أن يبقى أمن الناس وحياتهم تحت رحمة المسلّحين؟ ليرفع هؤلاء أيديهم عن الزناد رحمةً بالعباد. يكفي هذا الشعب ما عاناه من بلايا وما تعرّض له من عنت وشقاء. إنّ المسؤول عن الدم الزكي الذي يهدر والأرواح البريئة التي تُزهق والمواطن الآمن الذي يُشرّد، هو كل من يؤثر الاحتكام إلى النار والبارود بدلاً من الاحتكام إلى لُغة الحوار والمنطق والعقل ليرحموا الناس وإلا فإنّ التاريخ لن يرحمهم إنّ أيّة مُحاولة لتشويه الحقيقة أو للسيطرة على عقول المواطنين لن تُعمِّر طويلاً وستبوء بالفشل وأيّة مُحاولة للحلول محل السلطة الشرعيّة في اتخاذ القرارات في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ الوطن هي مُحاولة مرفوضة من كل مواطن مُخلِص أبيّ»

وصباح ذلك اليوم، زار الشيخ بيار الجميّل، ومعهُ نجله أمين والنائبان جورج سعادة وإدمون رزق، الرئيس سركيس في بعبدا وبحثوا معهُ في الوضع المُتدهوِر على مدى ثلاث ساعات وبعد الاجتماع أدلى بيار الجميل بحديثٍ إلى الصحافيين اقتَطِف منهُ هنا ما يلي.

«جئنا نضع أنفسنا في تصرّف الشرعية، لأنّني اعتبر أنّ قوّة لبنان هي في الشرعية . أليس عيباً عليهم أن يتّهِموا اللبناني بالتعامُل مع إسرائيل؟»

ويستطرِد فيقول· «ليس هناك شرعية واحدة يا للأسف. والقيادة ليست واحدة. المطلوب أن يكون هناك قيادة واحِدة فليتّفق السوريّون مع الشرعية أو فلتتّفق الشرعية مع السوريين. . .»

ونظراً إلى الاهتمام الذي كان يوليه الرئيس سركيس للموقِف الأميركي في كل ما يتعلّق بلبنان، لا بُدّ من التذكير بما قاله الرئيس الأميركي جيمي كارتر في مؤتمر صحافي عقدهُ يوم ٢٨ أيلول (سبتمبر) مُعرِباً عن تأييده للوجود السوري في لبنان. «إنّ على الرئيس سركيس أن يُحافظ على تَماسُك الوفاق الهش بين المسيحي والمسلم، وذلك بمساعدة القوّات السوريّة التي دخلت البلاد لصيانة الأمن». (صحيفة السفير ٢٩ أيلول، ص١)». وأضاف أنّ الوقت قد حان للقيام بعملٍ مُشترك مع بعض الدول الأخرى

والفُرقاء اللبنانيّين من أجل وضع حدٍ للحالة في لبنان (صحيفة النهار في ٣٠ أيلول، ص٢). وكرر سيروس فانس، وزير خارجية أميركا، هذا الموقف في اليوم التالي في خطابٍ ألقاه في منظمة الأمم المتحدة، طارِحاً في التداوُل فكرة الدعوة إلى مؤتمر حول لبنان.

وكان الوزير ميشال ضومط منذ فترة يُلوِّح برغبته في الاستقالة لأنّه كان يشعر بأنّه كان مُطالباً، بصفته وزيراً، بتصريف الأعمال الأقلّ أهميّة بينما هو في منأى عن المشاركة في صنع القرار في الشؤون الهامّة التي تمس مصير الوطن والمواطن. وجاءت التطوُّرات الأمنية الأخيرة لتدفع الوزير ضومط إلى تصعيد إصراره على الاستقالة.

أفاقت العاصمة صباح السبت، الواقع في ١٩٧٨/٩/٣٠، على دويّ المدافع وأزيز الرصاص. فقد تدهور الوضع على نحوٍ رهيب ومُريع وكأنّما ميازيب الجحيم قد انفتحت لتصب حممها على مُختلف المناطق والأحياء في بيروت وضواحيها وبعض مناطق المتن وكسروان. ولم تهدأ الحال نسبيًّا، ولفترةٍ قصيرة فقط، إلا بعد اتصال هاتفي أجراه الرئيس سركيس مع الرئيس الأسد بُعيد الثانية من بعد ظهر ذلك اليوم. وكأنّما جاء هذا الانفجار الواسِع وليداً للإنذار الذي وجّهه كميل شمعون قبل يومين إذ أمهل الدولة ٢٤ ساعة لإعادة النظر في موقفها من وجود قوّات الردع العربيّة. وعندما اتصل بي أحد الصحافيين مستوضحاً الموقف لم أملك تعليقاً على الحالة إلا القول: «كانت ساعات رهيبة تدعو إلى الألم العميق. ويبدو أنّ من أنذر نفّذ، فكانت النتيجة أن دفع الأبرياء الآمنون الثمن من دمهم وأرواحهم ومُمتلكاتهم». ولكن مع استنكارنا للاعتداءات التي تعرّضت لها قوّات الردع العربية، فقد هالنا حقاً حجم الرد عليها وعُنفه وقسوته.

في اليوم التالي عقد كميل شمعون ندوة صحافيّة هاجمني خلالها على تصريحي الأخير بعنف متناهٍ، واستخدم في مُهاجمتي أقذع التعابير، إلى حد نعتي بالخائن الكبير. وردّ الرئيس صائب سلام عليه بكلماتٍ قاسية قائلاً إنّ شمعون «بدأ يهذي وأنّه أضاع صوابه». ولوّح إلى تعامُله مع إسرائيل. وقال في حقّي بشهامته المعهودة: «أي لبناني مخلص لا يمكنه إلا أن يُقدّر للرئيس الحص مواقفهُ ووطنيّتهُ الصادقة وحرصهُ الأكيد في المحافظة على المصلحة اللبنانية في أدقّ الظروف حراجةً وبكفاءة الرجل العاقِل الواعي». ولا أخفي أنّني في تلك الساعات العصبية كنت أحسّ بشيءٍ من الوحشة وكنت في أشد الحاجة إلى مثل الدعم الذي لقيتهُ من الرئيس صائب سلام. وكنتُ أحرص على تحاشي الخوض في مُهاتراتٍ شخصيّة، لا مع شمعون فحسب وإنّما مع كل الناس.

كان علينا في ذلك اليوم الجهنّمي بالذات أن نعقد جلسة لمجلس الوزراء لمناقشة

مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٧٩ وإقراره في صيغته النهائية.

قبل الجلسة كانت لي خلوة مع الرئيس سركيس اقتصر خلالها الحديث على الحالة الأمنية. وعندما ألمح إلى أن استمرار التدهُور لن يدع خياراً أمام الحكم سوى العمل على إحلال قوّة من الجيش اللبناني محل القوّات السوريّة في بعض المناطق، أوضحت له أنّ دون ذلك عقبات كأداء. فالجيش لم يكن مُهيّاً للاضطلاع بمهامٍ أمنيةٍ من الحجم المطلوب، فضلاً عن أنّه لم يزل مثار خلافٍ سياسي عنيف بدليل التعثّر الذي كنّا نواجه في إنجاز مشروع قانون الدفاع. واغتنمت الفرصة لأحيي فكرة كنت قد طرحتها على الرئيس سركيس بعد مؤتمر قمّة القاهرة في عام ١٩٧٦، ذلك المؤتمر الذي رافقت الرئيس سركيس إليه بناءً على طلبه قبل أن أتولّى رئاسة الحكومة ودون أن يكون لي أيّة صفة رسميّة. فبعد التجاذُب الذي شاهدتهُ داخل المؤتمر حول تكوين قوّات الردع العربيّة، اقترحت على الرئيس سركيس آنذاك أن يكون للبنان، كما للسودان أو للمملكة العربية السعودية أو غيرها كتيبة قِوامها عناصر منتقاة من الجيش اللبناني، ضبّاطاً وجنوداً، ممّن لا يعترض عليهم أحد.

فوجود مثل هذه الكتيبة يتيح لنا تنفيذ خطواتٍ أمنيّة سريعة، وذلك من حيث أنّ السوريين لا يستطيعون الاعتراض على استخدامها في أي مكانٍ، إذ لا يُعقل أن يعترضوا على لبناني في قوّات الردع ويقبلوا بسعودي أو سوداني مثلاً، كما وأنّ قادة الجبهة اللبنانية لا يستطيعون الاعتراض عليها وهي من الجيش اللبناني ولو أنها تعمل في إطار قوّات الردع العربية، علماً أنّ قيادة الكتيبة ستكون بطبيعة الحال معقودة اللواء لضابط لبناني مسؤول أمام قائد قوّات الردع العربية، الذي هو أيضاً لبناني يأتمر، حسب قرار القمة، بأمر رئيس الجمهورية اللبنانية.

ولو أُنشئت مثل هذه الكتيبة داخل قوّات الردع العربية لكانت نواة عملية صالحة لإعادة بناء الجيش. فمع الوقت كان يمكن أن تردف بها كتيبة ثانية، وكان يمكن أن تنمو القوّة اللبنانية إلى حجم لواء ثمّ حجم لواءين إلى أن تصبح قوات الردع في معظمها من القوات العسكرية النظامية اللبنانية فيسلّم زمام الأمن حينئذٍ إلى الجيش اللبناني وتعود إليه تلك القوات التي تكون قد فُرزت منه. وكان يترتّب على تنفيذ الفكرة. فيما لو أخذ بها، أن تتضاءل القوات العربية تدريجياً مع تعاظم القوات النظامية اللبنانية ضمن حدود العدد الإجمالي الذي تقرر في مؤتمر القمّة لقوات الردع العربية، أي ثلاثين ألفاً. ولكن الرئيس أبى الأخذ بالاقتراح ولم يعلّق عليه. نهض ونهضت معهُ للانضمام إلى سائر الوزراء في جلسةٍ لمجلس الوزراء.

خيّم على جلسة مجلس الوزراء جوّ من الكآبة والتوتُّر الشديدين. بدأت الجلسة بطبيعة الحال بمناقشة للوضع الأمني المُتدهور فاختلطت عبارات التشاكي بعبارات السخط والغضب والاحتجاج واصطدمت كلّها بحدود العجز الذي كان يستشعره كلٌّ مِنّا إزاء الشق الواسع بين ما كُنّا نروم وما كُنّا نستطيع. وكان الأكثر انفعالاً في تلك الجلسة الدكتور أسعد رزق فبدا للحظات وكأنّه فقد سيطرته الكاملة على أعصابه فراح، في حرقة المُتألِّم لما كان يجري، يطلق كلاماً جارِحاً حاداً في حق كل الزعماء وكل المسلّحين، ويُنذِر بأنّه سيخرج من تلك الجلسة ليُعلِن على الملأ كفرهُ بهم جميعاً ويفضح الأدوار الجهنّميّة التي يلعبونها على حساب الوطن والمواطن.

بعد هذه الجولة الشاقّة من الانفعالات، عكفنا على درس مشروع الموازنة وأنجزناه. وقد وُضِع المشروع بين أيدينا مسطّراً بالحبر، إذ تعذّر طبعهُ بسبب تعثُّر أجهزة الدولة تحت وطأة الأحداث الجارية.

عشيّة الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) انهار الوضع الأمني على وجهٍ مُريع واشتدّ القصف المُتبادل فوق مناطق بيروت الشرقية وضواحيها وسقط العديد من الضحايا ووقع الكثير من الدمار والخراب.

صباح ذلك اليوم لازمت مكتبي ككل يوم إثنين في وزارة الاقتصاد، وانتقلت في الحادية عشرة إلى مكتبي في وزارة الإعلام، حيث إمكانات الاتصال أكثر سهولة، وكان الوصول إلى السرايا محفوفاً بالمخاطر ومُتعذّراً عمليًّا بسبب قربها من مناطق الاقتتال وانكشافها على مصادر النار. كنت أتابع الوضع لحظة فلحظة مع قيادة قوات الردع العربية وقيادة قِوى الأمن الداخلي وأتلقّى الأخبار فور وصولها إلى أجهزة الإعلام في الوزارة. وكنتُ بين الحين والآخر أتحدّث مع الرئيس سركيس لتبادُل المعلومات والتشاوُر في الوضع. وفي إحدى مخابراتي معهُ فاتحني بعزمه على إعلان مُبادرة تقوم على التحرُّك لتنفيذ خطّة أمنيّة جديدة وتبديل الحكومة القائمة بحكومةٍ جديدة تجمع مُختلف التيارات السياسية. وفي مُخابرة لاحِقة تلا الرئيس على مسمعي مقاطع من الرسالة التي ينوي توجيهها عبر وسائل الإعلام بعد ظهر ذلك اليوم لإطلاق مُبادرته. وقد أُذيعَت تلك الرسالة بالفعل عند الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم.

تضمّنت الرسالة مؤاخذة ضمنيّة للجبهة اللبنانية، دون تسميتها بصراحة، على استفزازتها لقوّات الردع العربية، ومؤاخذة لقوات الردع العربية على خروجها عن الطور في عنف رد فِعلها. قال في رسالته: «يُعاني لبنان اليوم من مُمارسات بعض الفئات على أرضه، التي كثيراً ما تتحرّش بقوّات الردع العربية ثم تستغل الحساسيّة التي يثيرها أي

أمن مُستعار في بلد ما حتى ولو كان من أقرب الأشقاء. إنّ الجوّ الذي ينشأ نتيجةً لاستفزاز من هُنا وردّ فعل شامِل وعُنف من هناك، أدّى إلى وقوع الكثير من الضحايا البريئة التي آلمتنا أشدّ الألم . . .» إلى أن قال «وقد تأكّد لي الاقتناع بأنّ هذا النوع من تدابير القمع ضدّ مجموعات من السكّان ومناطق بأسرها أيًّا كانت الأسباب الداعية إليها، لا يشكّل علاجاً شافياً على الصعيد الوطني بل يضاعف المشكلة تعقيداً ويخلق قضيّة مأسوية لا مثيل لها في العالم»

ويخلص إلى إعلان قرارهُ بالقول. «فحرصاً على سلامة المواطنين، وحرصاً على سلامة قوّات الردع العربية قرّرت·

«أولاً، تنفيذ خطّة أمنيّة جديدة خلال مهلة أقصاها عشرة أيام تزيل الاحتكاك وتأخذ بالواقع الذي ذكرت، مُعتمِداً على ضرورة الالتزام بالانضباط الكُلّي وضبط النفس الذي تفرضهُ الظروف الحاضرة

«ثانياً، إشراك الفعاليّات السياسية اللبنانية الرئيسية في حكومةٍ جديدة يكون من أولى مهمّاتها مُعالجة أزمتنا الحاضرة، بخاصّة على الصعيد السياسي من كل نواحيها المحليّة والعربية والدولية وإيجاد الحلول الثابتة الكفيلة بإنقاذ الوطن».

كان تعليقي للرئيس سركيس على طرحه هذا: أولاً، إنّ الحديث عن خطّة أمنيّة جديدة لن يؤدّي إلى نتيجةٍ عمليّة طالما أن الجيش اللبناني لم يزل غير مُهيّأ لتولّي مهام أمنيّة جديدة ولم يزل مثار نِزاع وجِدال ثانياً، من الخطأ الالتزام بمهلة مُحدّدة إذا لم تتوفّر الشروط التي تضمن الوفاء بذلك الالتزام، وهذا ما لم يكن مؤمّناً مع غياب حتى التصوُّر المبدئي لما كان مطلوباً على مستوى الخطّة الأمنيّة الموعودة. ثالثاً، إذا كان تبديل الحكومة يُساعِد على إخراج البلد من محنته فأنا مُستعِدّ للتنحّي في أيّة لحظةٍ شرط التحقّق أولاً من إمكان قيام حكومة جديدة يمكن أن تُساعد على الخروج من المحنة. إلا أنّ الرسالة في نصّها الأول تضمّنت إشارة إلى أنّ الحكومة سوف تستقيل، فطلبت من الرئيس سركيس حذفها لأنّ استقالة الحكومة شأنٌ يتعلّق بها ولا يصح أن يُعلن نيابةً عنها فاستعاض عن الإشارة إلى استقالة الحكومة بعبارة تُعبِّر عن قراره إشراك الفعاليّات السياسيّة في حكومةٍ جديدة وهذا لم يُغيّر من الأمر شيئاً.

كان من المفروض أن ألتقي الرئيس كامل الأسعد في مبنى المجلس النيابي ذلك الصباح، ولكن سوء الحالة الأمنيّة في محيط المجلس حال دون ذلك. فالتقيتهُ عند الخامسة بعد الظهر في فندق «كارلتون» وتشاورت معهُ في التطوُّرات وأبعادها وفي مضمون رسالة الرئيس ونتائجها المُحتملة. وما لبث أن انضمّ إلينا في ذلك اللقاء عدد من

النواب. ثمّ قمت بزيارة الرئيس صائب سلام في منزله لنفس الغرض، وزارني في اليوم التالي الرئيس رشيد الصلح.

ومنذ مساء ذلك اليوم بدأت أستقبل وفود الحركة الوطنيّة وأحزابها التي أخذت تتوافد عليَّ لاستيضاح التطورّات والبحث في مُلابساتها وانعكاساتها. وكان ردّ فعل جميع رؤساء الوزراء السابقين وسائر القيادات الإسلامية وقادة الحركة الوطنية على رسالة الرئيس سلبيًا.

ويُلاحَظ أنّ قرار الرئيس في الرسالة وُضِع في صيغة المُفرد، إذ قال «قرّرت»، مُتجاهِلاً الحكومة برمّتها. ومع أنّ هذا الأمر لم يثر انتباه أحد أو تعليقاً من أحد، فقد شعرت أنّ في ذلك مساساً بي وبزُملائي، خصوصاً وأنّ «قرارهُ» يشمل شأناً عاماً يعنينا جميعاً كما يشمل تبديل الحكومة بالذات، الأمر الذي اضطرّني إلى الإدلاء بتصريح في اليوم التالي قُلت فيه: «إزاء ما صدر من تعليقات وردود فعل حول رسالة الرئيس أمس، يهمُّني أن أوضح أنّ الحكومة لم تستقل، مع العلم، كما سق وأكّدنا في أكثر من مُناسبة، أنّنا على استعداد للرحيل إذا تبيّن أنّ في الإمكان قِيام حكومة جديدة، لكنّنا لن نتخلّى عن المسؤوليّة إذا تبيّن أنّ رحيلنا سيكون سبباً لإحداث فراغ أو مأزق في الحكم غير مأمون النتائج. أمّا الخطّة الأمنيّة التي أشارت إليها الرسالة فإنّها لم تُعرَض علينا بعد في مجلس الوزراء، وبالتالي فإنّ الحديث عن هذا الموضوع اليوم سابق لأوانه».

قبل مُغادرتي مكتبي في وزارة الإعلام إلى القصر الجمهوري للمُشاركة في جلسة مجلس الوزراء، صباح ١٩٧٨/١٠/٢١، استقبَلت وفداً من أهالي منطقة جبيل جاءني يشكو للمرّة الثانية خلال تلك الفترة من تفاقُم حوادث الاعتداء التي كان يتعرّض لها سُكّان بعض القرى الإسلامية في المنطقة من حزب الكتائب بنيّة مُضايقتهم فتهجيرهم من المنطقة، حسب قولهم. ولمّا كانت المنطقة في عهدة الجيش اللبناني أمنيًا، أجريت اتصالاً مع قائد الجيش وطالبتهُ بتكثيف الوجود العسكري للجيش في المنطقة التي تتعرّض إلى التعدّيات. إلا أنّ الخطوات الفوريّة التي اتخذها الجيش لم تكن فعّالة وظلّت المشكلة قائمة وتتفاعل يوماً بعد يوم، وأصبحت موضوع مراجعات متلاحِقة ومُلاحقات يوميّة، وقد أشركت في المُراجعة قيادة قوّات الردع العربية لتأمين التنسيق بينها وبين قيادة الجيش اللبناني في هذا المجال. وبعد لأيٍ أنزل الجيش سريّة من ثكنة أبلح في البقاع إلى منطقة جبيل في ١٩٧٨/١٠/٢٩ وعززها فيما بعد. ولكن وجودهُ مع ذلك لم يكن كافياً لإنهاء الوضع، فتفاقمت الحوادث ذات الطابع الطائفي.

٩ غِيابُ الإمام موسى الصَّدر

صباح الأحد في العاشر من أيلول (ستمبر) ١٩٧٨، زارني في منزلي عبد الله موسى، من المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ومعه شخص آخر. وما كدت أرحِّب به بعد أن جلس قبالتي في ردهة المنزل حتى صعقني بخبر في منتهى الغرابة والخطورة قال إنّ الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، غادر بيروت إلى ليبيا في ١٩٧٨/٨/٢٥، يرافقه الشيخ محمد يعقوب عضو المجلس وعبّاس بدر الدين صاحب وكالة أخبار لبنان، وذلك تلبية لدعوة رسميّة، وكان من المفترض مبدئيًّا أن يمكث في ليبيا أربعة أيام أو خمسة على الأكثر ويعود بعدها إلى لبنان لتمضية عيد الفطر الذي يصادف أول أيلول (ستمبر). ولكنه لم يعد، وقد انقطع الاتصال به وبرفيقيه منذ ذلك الحين. وعندما سألت محدّثي عن سبب التريّث في إبلاغي هذا الأمر الخطير حتى ذلك اليوم قال إنّ ذوي الإمام ظنّوا في البداية أنّه ربّما أخّر عودته للمشاركة في احتفالات ذكرى ثورة الفاتح من أيلول في ليبيا، وأنّهم آثروا عدم البوح بالخبر الخطير قبل أن يُجروا بعض الاتصالات بأنفسهم للتحقق من مصير الإمام ورفيقيه، فكان أن اتّصلوا بالفندق الذي كان من المفروض أن يقيموا فيه في ليبيا فقيل لهم إنّ الإمام ورفيقيه غادروا الفندق قبل أيام، واتّصلوا تكراراً بالسفارة الليبيّة في بيروت فلم يتبلّغوا منها ما يشفي الغليل.

ذُهِلتُ للخبر لأوّل وهلة، ثُمّ ما لبثت أن شعرت بالارتياع لخطورته وخطورة ما قد يترتّب عليه من نتائج وذيول وانعكاسات. هذا فضلاً عن أنّ علاقة مودّة خاصّة كانت قد نمت بيني وبين الإمام منذ أن تولّيت زمام المسؤوليّة. وقد تماثلت في ذهني صورة آخر لقاء كان لي معه قبل ثلاثة أيّام فقط من مغادرته إلى ليبيا، في ١٩٧٨/٨/٢٢. فقد زارني في منزلي وفي صحبته النائب السيّد حسين الحسيني. فجلسنا على الشرفة المُطلّة على

خليج الدامور فانتشى بالمنظر الخلاب وقال: «لولا ضيق الوقت لطلت نارحيلة وقضيت حلسة ممتعة هنا». وأمام إلحاح زوجتي ليلى على تحضير نارجيلة اعتذر ووعد بالعودة لتدخين النارحيلة في وقتٍ آخر. وقد تركّز الحديث في ذلك اللقاء على الوضع في الجنوب ودور الجيش اللبناني فيه، وتطرّق الحديث إلى ما ورد على لسان رئيس ورراء إسرائيل مناحيم بيغن مں قول بأنّ إسرائيل تؤمّں الحماية للمسيحيين والشيعة في لىنان. وعند حروج الإمام الصدر مں مرلي ندّد بقوّة بهذا الزعم الكاذب اللئيم.

ما إن بارحني عد الله موسى حتى هرعت إلى الهاتف أستدعي القائم بأعمال سفارة الجماهيريّة الليبيّة في بيروت محمود محمد بں كورة، فأقبل لتوه، ولمّا استوضحته أمر انقطاع الاتّصال مع الإمام قال إنّه لا يملك أيّة معلومات خاصّة حول الموصوع ووعد بالاتصال بحكومته لاستجلاء الأمر. وبقيت على اتّصال هاتفي معه طيلة النهار، وأشعرت الرئيس الياس سركيس بالأمر هاتفيًّا مساءً ذلك اليوم وكان قد تىلغ الخىر مختصراً.

وجاء الرد في اليوم التالي من ليبيا بأنّ الإمام ورفيقيه غادروا ليبيا إلى روما في ٣١ آب (أغسطس) على متں طائرة لشركة أليطاليا فطالبت الدبلوماسي الليبي بمعاودة الاتّصال بدولته والإلحاح على المسؤولين فيها بصرورة ملاحقة الموضوع في منتهى الجدّية نظراً لخطورته.

صباح اليوم التالي، الإثنين في ١١ أيلول (سبتمبر)، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية لمتابعة بحث بعض المواضيع السياسيّة العامّة سعياً لتوحيد الرؤية حول صيغة وِفاق يمكن أن يُعلنها الحكم، وقد وصلت القصر الجمهوري مُبكّراً لأطلع الرئيس سركيس على ما توفر لي من تفاصيل الموضوع.

أجريت من مكتبي في السرايا مخابرة هاتفيّة مع رئيس وزراء ليبيا الرائد عبد السلام جلّود قبل ظهر الثلاثاء (في ١٩٧٨/٩/١٢) مستوضحاً الحقيقة فيما يتعلّق بمصير الإمام الصدر. فكان جوابه الفوري أنّ الإمام غادر ليبيا قبل أيّام ولا يعلم عنهُ أو عن رفيقيه شيئاً آخر. طلبت إليه تزويدي بالتفاصيل الدقيقة حول سفره فاستمهلني بعض الوقت. وفِعلاً عاد بعد نحو عشرين دقيقة فخابرني هاتفيًّا ليُبلغني تفاصيل الرحلة الجوّية التي كان من المُفترض أن تكون قد حملت الإمام ورفيقيه إلى روما، مُضيفاً أنّ مستندات المطار تُثبِت مغادرتهم على تلك الرحلة. أكّدت لهُ خطورة المسألة وألححت على ضرورة متابعة السلطات الليبيّة الأمر بالاهتمام الذي يستحقّه حتى جلاء كُل المُلابسات، وأبلغته أنّنا نُفكّر بإرسال أحد المسؤولين من لبنان للتحقيق في الموضوع في ليبيا.

وبعد ظهر دلك اليوم اتّصل الرئيس سركيس بالرئيس الليبي مُعمّر القذّافي للغرض

ذاته بعد لِقائه وفداً من المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في القصر الجمهوري. وكُنتُ حاضراً ذلك اللقاء. وقد سمع الرئيس من معمّر القذّافي ما كُنت قد تبلّغته من عبد السلام جلّود

استأثَرَت قضيّة الإمام بكل اهتمامنا طيلة يوم الثلاثاء في ١١ أيلول (سبتمبر)، وانشغل فيها الرئيس كما انشغلت فيها أجهزة وزارة الخارجية فقمت شخصيًا باتصالات هاتفيّة حول القضيّة مع سفارتنا في ليبيا ومع سفارتنا في روما ومع مكتب شركة أليطاليا في بيروت وطلبت من الأجهزة الأمنيّة إبلاغ البوليس الدولي، الأنتربول، وطلب مساعدته، واتّفقت مع الرئيس سركيس على إيفاد مبعوثين للتحقيق في ليبيا وروما. فتوجّه الأمين العام لرئاسة الوزراء الدكتور عمر مسيكة إلى ليبيا وطار إلى روما ضابطان من شعبة المخابرات في الجيش اللبناني أحدهما نبيه فرحات نائب رئيس الشعبة.

وكانت تفاعُلات القضيّة على مُختلف المستويات الشعبيّة والسياسيّة تتفاقم وتشتدّ وتُنذِر بأخطر العواقب، ودعا المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى إلى الإضراب العام في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ استنكاراً لاختفاء الإمام، فأيّد مفتي الجمهوريّة الشيخ حسن خالد وشيخ عقل الدروز الشيخ محمد أبو شقرا الدعوة وتضامنت معها الحركة الوطنيّة والمقاومة الفلسطينيّة. وكان التجاوُب مع الدعوة كاملاً وشاملاً في المناطق ذات الغالبية الإسلاميّة كافّة

وقد حمل كميل شمعون عليَّ شخصيًّا بعُنف شديد عندما بلغه أنّ خبر الإضراب الذي دعت إليه الجبهة اللبنانيّة تعبيراً عن رفض التجديد لقوّات الردع العربيّة أُغفِلَ في نشرات الإعلام الرسمي بينما أخبار الإضراب الذي نُفِّذ تعبيراً عن الغضب لاختفاء الإمام الصدر لم تغفلها وسائل الإعلام الرسميّة. فاستخدم أقذع الكلمات في انتقادي إذ وصفني باللاشيء والعدم وقال إنّني لا أتحسس بآلام الناس. فاكتفيت في التعليق على تهجُّمه بالقول: «لا رد لي على تصريح الرئيس شمعون الذي تناولني بألفاظ لا أستطيع مُجاراته فيها. أمّا بالنسبة لموقف الإعلام الرسمي من الإضرابات التي أُعلِنَت هنا أو هناك، فقد كانت تعليماتُنا الصريحة إلى المسؤولين في الإعلام، بالنظر إلى الجو العاصف الذي تعيشه البلاد، تقضي بأن تمتنع أجهِزَة الإعلام الرسميّة عن ذِكر الإضرابات تدارُكاً لما قد تتضمّنه من إثارة في وقتٍ نحن أحوج ما نكون فيه إلى التهدِئة. وإذا كانت الإذاعة الرسميّة قد جاءت في وقت من الأوقات على ذكر أحد الإضرابات في نشراتها فقد كان ذلك خلافاً للتعليمات المُعطاة»

وعاد عُمر مسيكة من ليبيا بعد توقُّفٍ في روما اطّلَع خلاله على ما توافر للضابطين

المُرابطين هناك من معلومات حول قصيّة الإمام. ولم يكن في حصيلة رحلته ما يكفي لإلقاء أضواء جديدة مهمّة على القضيّة أو لِفَك أي عقدة من عقدها. وبقي الضابطان في روما لمتابعة التحقيق اجتمعت بعمر مسيكة فور عودته، ودام اجتماعي معهُ من الخامسة والنصف حتى التاسعة مساءً، جاءني بعده وفد من المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، على رأسه النائب السيّد حسين الحسيني فأطلعتهُ على ما توصّلنا إليه. .

استمرّت قضيّة الإمام الصدر في التفاعُل على كل صعيد، وكان لها من الانعكاسات والذيول والأبعاد ما أثّر على مسار الأزمة اللبنانيّة وزادها تعقيداً على تعقيد. وظلّت قضيّة الإمام تُشغِلُنا، وكان يحدث بين الحين والآخر ما يُعيدُها إلى سطح المشاغِل والاهتمامات، كما حصل مثلاً في الذكرى السنوية لاختفائه مع ما نُظّمَ في المُناسبة من تحرّكات، وكما حصل في ٢٥ أيلول (سبتمبر) عندما اكتُشِفت في أحد فنادق روما (هوليداي إن) أمتِعة الإمام الصدر ورفيقيه وجوازات سفرهم، وكان قد تركها في الفندق على ما يبدو نُزلاء انتحلوا صِفة أصحابِها لتضليل التحقيق. وكما حصل أيضاً عندما زار الرئيس الليبي مُعَمّر القذّافي دمشق وشاء أن يُعرِّج على بيروت أو ربّما شتورا ليجتمع بالرئيس سركيس فأثار ذلك حفيظة مريدي الإمام الكُثُر وأحدث من الغليان ما كان يُنذِر بأوخم العواقب فخابرت الرئيس سركيس صبيحة اليوم المضروب للزيارة ورجوتهُ العمل على إلغائها. كان الرئيس مُحرجاً ولكنّهُ مع ذلك نزل عند إلحاحي بضرورة تقديم مُقتضيات وضعنا الداخلي على أي اعتبارٍ آخر. فأوعزت لِتوّي إلى الإذاعة اللبنانيّة بإذاعة خبر عدول القذّافي عن القيام بزيارة لبنان ذلك اليوم، فشاع الخبر قبل أن يصل اعتذار الرئيس إلى الرئيس القذّافي في دمشق وقد عُوتِبت على ذلك غير مرّة من مسؤولين ليبيّين عندما التقيت بعضهم فيما بعد في لبنان أو خارجه. كان في ذلك، للأسف، خروج على حدود اللياقة فرضه علينا حرصُنا على تدارُك حصول اضطرابات لا تُحمَد عقباها، سواء فيما يتّصل بالوضع الداخلي أو فيما يتّصل بالعلاقة مع ليبيا.

وكنتُ حريصاً على التجاوُب إلى أبعد مدى مُمكِن مع مطالب المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في كل ما يتعلّق بالتحقيق والمُلاحقَة حفاظاً على خيط الثقة الدقيق بين جمهور الإمام والسلطة. فلبّيت طلب المسؤولين في المجلس في تعيين قاضٍ للتحقيق شيعي من أصل لائحة ببضعة أسماء رشّحوها إلينا. وعندما اصطدم ذلك القاضي باعتباراتٍ حدّت من قُدرتِهِ على مُتابعة التحقيق على نحو فعّال، وأبدى هو رغبةً في الاعتزال، استُبدِلَ بقاضٍ ماروني بناءً على رغبة المسؤولين في المجلس أنفسهم. وجاءني يوماً بعض أعضاء المجلس يقترحون عليَّ الاتّصال بسفارات بعض الدول والطلب إليها موافاتنا بما قد يتوافر لدى أجهِزة المُخابرات في دولها من معلومات حول

قضيّة غياب الإمام. ولدى اقتناعي بجدوى الفكرة كتبت إلى سفارات إيطاليا وفرنسا والولايات المتّحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا العربيّة، فكانت الردود كُلّها سلبيّة

وعلى هامش قمّة بغداد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، اجتمعت مطوّلاً بوزير الخارجيّة الليبي عبد السلام التريكي للبحث في قضيّة الإمام ومُلابساتها وأبعادها، وألححت عليه بضرورة التحرُّك على كل صعيد وبكل الإمكانات لجلاء القضيّة وعدني خيراً ولكننا لم نلمس بعد ذلك أية نتائج محسوسة

وما زالت القضيّة عالقة في الغموض العجيب

بغياب الإمام السيد موسى الصدر، تسلم قياد المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الذي كان الإمام على رأسه، نائبه الشيخ محمد مهدي شمس الدين فقاد السفينة وسط بحر هائج بكفاءة نادرة وبروح من المسؤولية الوطنية العالية فلا بد لي من كلمة عرفان هُنا في حق هذا الرجل أنوه فيها ببعض مآثره في إطار التجارب الشخصيّة التي كانت لي معه

كنت كلما شعرت بالحاجة إلى دعم الشيخ محمد مهدي شمس الدين، عند المفاصل الوطنية الدقيقة، جاد به عليّ بلا تردد

خلال الاجتياح الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ صمد في بيروت مع الصامدين طيلة فترة الحصار الذي تعرضت له عاصمة الكرامة، وشبك يده بيد مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في وقفات وطنية مشهودة.

وفي مرحلة التفكك وشبه الانهزامية التي أعقبت الاجتياح الإسرائيلي وقف جنباً إلى جنب ومفتي الجمهورية في العمل الدؤوب على تحصين الموقف الوطني في مواجهة أخطار الشرذمة الطائفيه والمذهبية التي تهدد الساحة الوطنية. فكانا معاً في صلاة العيد وفي اللقاءات الجامعة وفي إصدار المواقف المشتركة

في عام ١٩٨٣ بادرت إلى وضع مشروع موقف وطني لجبه الحالة العامة المتردية التي كانت سائدة آنذاك، شاركني في تطويره النائب السيد حسين الحسيني، وساعدني في القيام بالاتصالات في شأنه وفي بلورة الموقف الصديقان الدكتور حيان حيدر والدكتور محسن الخليل. وكان الشيخ محمد مهدي شمس الدين خير سند لنا في هذه المبادرة التي أُطلقت تحت عنوان «ثوابت الموقف الإسلامي»، إثر لقاء في دار الفتوى شارك فيه، إلى جانب مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين الرئيس صائب سلام

والرئيس عادل عسيران والشيخ حليم تقي الدين والوزير السابق سامي يوس، إضافة إلى السيد حسين الحسيني وإليّ شخصياً.

ولدى شيوع نبأ استشهاد الرئيس رشيد كرامي التقى جمع غفير من الشخصيات في دار الفتوى على غير موعد حيث اتُفق على ترتيب تسلّمي رئاسة الحكومة وكالةً ريثما تتم تسوية الوضع الحكومي فيما بعد حسب الأصول وكُلف السيد حسين الحسيني متابعة هذا الأمر مع رئيس الجمهورية أمين الجميّل. وكان يدير الجلسة المحمومة، في غياب الشيخ حسن خالد في تلك اللحظة، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، فأغنى المناقشة من حكمته وحنكته ونفاذ بصيرته. وكان الشيخ حسن خالد في زيارة خاصة إلى اليونان ما لبث أن قطعها وقفل عائداً إلى بيروت مساء ذاك اليوم

وعند إصرار رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل في آخر يوم من عهده على تشكيل حكومة إنتقالية، خلافاً للأصول، كان لقاء الشيخ حسن خالد والشيخ محمد مهدي شمس الدين والشيخ محمد أبو شقرا هو الذي حسم الموقف في رفض تلك المحاولة

وكان الشيخ محمد مهدي شمس الدين خير سند لي طيلة حقبة الانقسام في ظل حالة التمرّد على الشرعية التي تصدرها القائد السابق للجيش العماد ميشال عون.

شكل غياب الإمام موسى الصدر صدمة عنيفة وعميقة بين الناس ولم يخفف من وقعها سوى نجاح نائبه في متابعة المسيرة.

١٠ إلى الجنوب، ثُمّ إلى الجنوب

اصطُلح في مداولات الأمم المتحدة ومخاطباتها على تعريف الميليشيات الحدودية المتعاونة مع إسرائيل، والتي يتزعمها الرائد المنشق سعد حداد، «بقوات الأمر الواقع». إلا أنّ هذا المصطلح لم يكن جديداً، وكان يستخدم أحياناً في أوساط الأمم المتحدة في مرحلة سابقة للإشارة إلى القوات الفلسطينية وحلفائها ففي محضر جلسة مجلس الأمن الدولي المنعقدة في ١٧ آذار ١٩٧٨، إثر الاجتياح الإسرائيلي للجنوب، كلمة لمندوب إسرائيل هرتزوغ يقول فيها: «إنّ رئيس هيئة أركان مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة طالعنا بتقارير تشير بشيء من الغرابة إلى قوات أمر واقع في المنطقة»

عندما جلسنا، الرئيس سركيس ووزير الدفاع فؤاد بطرس وأنا، لنبحث لأول مرة في أسماء الضباط الذين ينبغي تسريحهم من الخدمة في الجيش بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم ٩، وكان ذلك قُبيل نهاية شهر حزيران ١٩٧٧، لم يكن سعد حداد قد برز بعد. لذلك لم يرد اسمه بين أسماء الذين طالبتُ بإقالتهم. وعندما عاودنا الكرّة في نهاية العام ١٩٧٧ وجلسنا للنظر مرّة أخرى في إقالة من يجب إقالتهم من الضباط، كان نجم سعد حدّاد قد بدأ يلمع في مجال العمالة لإسرائيل. فطرحت اسمه في جملة أسماء الضباط الذين طالبت بطردهم من الجيش. اختلفنا مرّة أخرى فتعطّل قرار الإقالات برمّته. فالرئيس لم يوافقني على إقالة ضابط واحد من الضباط المحسوبين على «الجبهة اللبنانية»، ولا حتى سعد حداد. وقال في حقّه يومذاك: إذا كان نصف اللبنانيين يعتبرونه خائناً فنصفهم الآخر يعتبرونه بطلاً

عندما شرعت قوّات الأمم المتحدة بالدخول إلى الجنوب بعد الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٧٨، تمّ الاتفاق بيننا داخل الحكم، بالتفاهم مع الأمانة العامة للأمم

المتحدة على احتواء قوّة الجيش العاملة بإمرة سعد حدّاد تلافياً لإثارة مشكلة جديدة يمكن أن يترتّب عليها عرقلة عمليّة انتشار القوات الدولية وكان من المفترض أن تُنجز عملية الانتشار هذه مع اتمام آخر مرحلة من الانسحاب الإسرائيلي المقرر في ١٣/٦/١٩٧٨. اتفقنا على أن تصدر قيادة الجيش اللبناني أوامرها إلى الضابطين المتعاملين مع العدو الإسرائيلي، سعد حداد وسامي الشدياق، بالاكتفاء إلى الثكنات وإخلاء الساحة للقوات الدولية وعمل كل ما يلزم لتسهيل انتشار القوات الدولية في المنطقة التي شملها قرار مجلس الأمن الدولي، على أن ترسل قيادة الجيش في أسرع ما يمكن ضابطين من بيروت يتسلمان القيادة من الضابطين المتمرّدين وعند ذاك يعاد النظر في أمر هذين الأخيرين ويبت نهائيًا. وقد أثبت الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم هذا الموقف من الدولة اللبنانية في تقريره عن نشاط القوات الدولية المرفوع إلى مجلس الأمن في ١٣ حزيران ١٩٧٨، على نحو أثار لغطاً كثيراً، وذلك إذ ورد في هذا التقرير ما حرفيّته:

«ريثما تعود السلطة الشرعية كاملة، بما في ذلك قوّتها العسكرية، إلى منطقة عمليات القوات الدولية، فقد اتخذت الحكومة اللبنانية الموقف التالي: تعترف الحكومة اللبنانية مؤقتاً بالرائد سعد حداد كقائد أمر واقع للقوة اللبنانية في المنطقة التي له وجود فيها وذلك لأغراض تسهيل مهمة القوات الدولية. وتصدر قيادة الجيش تعليماتها إلى الرائد حداد لتسهيل مهمّة القوات الدولية وانتشارها، ولهذا الغرض يعيّن الجيش اللبناني ضابطين كبيرين للتنسيق مع المركز الرئيسي للقوّات الدولية، وتعمد الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في أسرع ما يمكن لتصحيح الوضع بالنسبة للقوات النظامية اللبنانية في الجنوب. وقد قررت الحكومة اللبنانية إرسال وحدات من الجيش اللبناني إلى الجنوب في أسرع ما يمكن» (الفقرة ١٦ من التقرير).

لقد كان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة دقيقاً في نقل موقف الحكومة اللبنانية في تأكيده الصفة المؤقّتة لاعترافها بسعد حداد قائد أمر واقع للقوّة اللبنانية الموجودة في المنطقة الحدودية وفي تنويهه بعزم الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة في أسرع ما يمكن لتصحيح الوضع بالنسبة للقوّات النظامية اللبنانية في الجنوب وهذا ما كان البعض في لبنان يُصرّون على تجاهله في حملة شنّوها على الحكومة اللبنانية، واستمرّت مدّة من الزمن، ضربوا فيها بلا هوادة على وتر اتهام الحكومة اللبنانية بأنّها كانت هي السبب في عرقلة مهمة القوات الدولية من حيث أنّ اعترافها بسعد حداد حال بين القوات الدولية وبين مجابهتها له ولمليشياته الحدوديّة بالقوّة العسكرية. فقيل إنّ القوات الدولية لا

تستطيع صرب فوات سعد حداد ما دامت هده القوات تتمتّع بشرعية اعتراف السلطة بوجودها كقوات أمر واقع

مع أنّني كنت مند نهاية ١٩٧٧ أطالب بإقالة سعد حداد فالحقيقة أنّ موقف الرئيس سركيس مىه لم يتبدّل بعد الاحتياح الإسرائيلي بينما قادة الحبهة اللىنانية ازدادوا تشبّثاً في حمايته، ممّا كان يريد الرئيس تصلّباً في موقفه. هدا مں جهه، ومن جهة ثانية فإنّ تصرفي بوجه عام أصحى بعد الاحتياح الإسرائيلي محكوماً بتشاغل أوحد هو تأمين حلاء الإسرائيليين في أسرع ما يمكن عن الأرض التي احتلّوها، وكُنت أتحاشى اتخاد أي موقف يمكن أن يكون سبباً لنشوء مشكلة داحل الحكم أو على أرض الحنوب قد يكون لها انعكاس سلبي على احتمالات إنجاز ذلك، خصوصاً بعد أن أسفرت المراجعات المتلاحقة مع الأمانة العامّة للأمم المتحدة عن اتفاق على أن يكون يوم ١٣ حزيران هو موعد تنفيد المرحلة الأخيرة من الانسحاب الإسرائيلي. وكانت الأمم المتحدة قد اطلعت على الموقف وكانت متفهّمة ومقدّرة له، ولم يبدر عن المسؤولين في الأمم المتحدة ما ينمّ عن أنّ دلك الموقف كان في نظرهم محبطاً لمهمّة القوات الدولية كما كان يُشاع. وعندما وضع الأمين العام تقريره بتاريخ ١٣ حزيران افترض فيه انسحاب إسرائيل نهائياً من الحنوب، وعندما سلّمت إسرائيل الشريط الحدودي إلى سعد حداد لإبقائه تحت هيمنتها، كانت المفاجأة في أوساط الأمم المتحدة ظاهرة والصدمة عميقة. وقد انعكس هذا الجو بوضوح في مذكرات عبد الله بشارة، مندوب الكويت في مجلس الأمن آنذاك، فاعتبر تسليم سعد حداد الشريط الحدودي خدعة إسرائيلية ولم يكن هناك من يحمّل موقف السلطة اللبنانية أكثر ممّا يحتمل ولا زعم أحد أن الموقف هو الذي جرّ إلى تلك النتيجة.

فقد جاء في الفقرة الثانية من تقرير الأمين العام: «إنّ المرحلة الرابعة والأخيرة لانسحاب القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان تمّت في ١٣ حزيران ١٩٧٨. العملية تمّت ذلك اليوم بالذات حسب البرنامج الموضوع». وفي الفقرة الثانية والعشرين تأكيد مفصّل للانسحاب الموهوم. بالطبع كان ذلك خطأً فادحاً طلبنا تصحيحه.

أمّا عبد الله البشارة فقد قال في مذكراته (صحيفة «النهار» في ١٩٨٢/١/٢٧ ص٨) «وأعترف بأنّ هذه خدعة (تسليم الشريط الحدودي إلى قوات سعد حداد) لم أكن أتوقّعها». وقال في مكان آخر: «كان الوفد الأميركي يعترف بخديعة إسرائيل وتحدّيها للأمم المتحدة لكن حكومة الولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت مهتمّة بكسب إسرائيل لإجراء مفاوضات مع مصر من أجل تحقيق أهداف أكبر من مسألة الجلاء عن جنوب لبنان». ثم بعد ذلك «صحيح أنّ إسرائيل خدعت الجميع بمن فيهم الأمين العام،

لكن السؤال الذي يحيّر دائماً الذين كانوا طرفاً في تشكيل القوّات الدولية في لبنان هو٠
هل كانت الولايات المتحدة طرفاً في خطة إسرائيل تسليم الحنوب إلى سعد حدّاد أم لا؟
هل أُخذت بالمفاجأة» .

إلى الجنوب عبر كوكبا

أيًّا كان الأمر، فبعد الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني ودخول القوات الدولية، تعاظم شأن سعد حداد وأصبح هو رمز الوجود الإسرائيلي في المنطقة الحدودية. وبعد اتصالات مكثّفة أجريناها على مختلف المستويات مع الأمم المتحدة وقيادة قوّاتها في الحنوب ومع السمير الأميركي في بيروت قررنا إرسال كتيبتين من الجيش اللبناني إلى الجنوب لمعاونة القوّات الدولية على تنفيذ مهمّاتها، على أن يكون نزول الكتيبتين مناسبة لاختراق الشريط الحدودي الذي احتفظت إسرائيل بالهيمنة عليه حلف واجهة سعد حداد، وذلك بالسيطرة على خط سير للقوة اللبنانية يمرّ في مرجعيون داخل الشريط الحدودي وينتهي في تبنين داخل منطقة انتشار القوات الدولية وكان علينا، لكي نضمن نجاح الخطوة، أن نحصل على موافقة سوريا على الخطّة تداركاً لاحتمال اصطدام القوة اللبنانية مع القوات الفلسطينية والقوات اللبنانية المتحالفة معها على الطريق المؤدّية إلى كوكبا والتي تسيطر عليها تلك القوات

من أجل ذلك انعقدت القمة الثنائية اللبنانية السورية في اللاذقيّة في ٣١ أيّار ١٩٧٨ وقد حضرتها شخصياً. وبعد خلوة بين الرئيسين سركيس والأسد انضممنا إلى الاجتماع الذي شملني مع رئيس الوزراء السوري ووزيري خارجية لبنان وسوريا. وراح الرئيس الأسد يوجز لنا فحوى حديثه مع الرئيس سركيس وما اتفقا عليه في خلوتهما. فقال: «لا شك في أنّ الواجب بات يقضي بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب لمساعدة القوّات الدولية في تنفيذ مهامها. وسوريا على استعداد لبذل كل ما يمكنها من مساعٍ وجهود لتسهيل تنفيذ الخطوة التي تلاقت الآراء على أنّ تنفيذها يجب أن يسلك طريقَ القطاع الشرقي من البقاع عبر كوكبا ثم مرجعيون داخل الشريط الحدودي انتهاءً بتبنين في منطقة انتشار القوات الدولية وسوريا تتعهّد كذلك بتأمين الحماية العسكرية اللازمة لضمان نجاح العملية» ثم انتقل إلى الحديث في موضوع آخر.

هنا قاطعت الرئيس الأسد فطرحت السؤال: «ألا ترى يا سيادة الرئيس أنّ حسم مسألة سعد حدّاد من قِبل السلطة اللبنانية سيكون عاملاً مساعداً في تسهيل عملية الدخول، علماً بأنّ عدم البت بالوضع القانوني والعسكري لسعد حداد سوف يستغلّه المتضررون من نزول الجيش ليتصوّروا ويصوّروا أنّ الوحدة العسكرية المرسلة جنوباً

سوف تنضوي تحت لواء دلك الضابط الخائن».

قبل أن أنهي عبارتي استعاد الرئيس الأسد الكلام ليقول «طبعاً، طبعاً. هذا أمر محسوم ولا نقاش فيه. الجميع متّفقون على أنّ بتّ موضوع سعد حدّاد يجب أن يتم قبل العملية. قال ذلك بينما كان يتلفت إلى جميع من حوله مستدرجاً إيماءة من كل منّا إشعاراً بالموافقة.

وعند انتهاء لقاء القمة في اللاذقية كان الرئيس السوري هو الذي أعلن الاتفاق على ضرورة إرسال وحدة من الجيش اللبناني جنوباً

توالت الأحداث الجسام بعد ذلك، ممّا أعاق تنفيذ قرار الدخول فمن مجزرة إهدن التي أودت في ١٣ حزيران ١٩٧٨ بحياة النائب والوزير السابق طوني فرنجيّة، نجل الرئيس سليمان فرنجيّة، مع زوجته وطفلته وأتباعه، إلى انفجار الوضع على نطاق واسع بين قوّات الجبهة اللبنانية وقوات الردع العربية على امتداد المناطق الشرقية من العاصمة وضواحيها، وإعلان الرئيس سركيس عن عزمه على الاستقالة في ٦ تموز ١٩٧٨ ثم عدوله عنها في ١٥ تموز. وقبل ذلك كان الصدام المسلّح الذي وقع في منطقة الفيّاضيّة بين مجموعة من الجيش اللبناني ومجموعة من القوات السورية العاملة ضمن قوات الردع العربية

وصباح السبت في ٢٢ تموز (يوليو)، وكنت في مكتبي في وزارة الإعلام على جاري عادتي صباح كل سبت، زارني وزير الخارجية والدفاع فؤاد بطرس وبحث معي في الترتيبات التي يجري إعدادها لإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، وأطلعني على جو الموفد الأميركي الذي كان قد اجتمع إليه. وصباح اليوم التالي، أي الأحد في ٢٣ تموز، زارني في منزلي في الدوحة المبعوث الأميركي السفير جيمس ليونارد، معاون رئيس البعثة الأميركية في الأمم المتحدة، وبرفقته أحد كبار المسؤولين في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية دار الحديث حول تطوّرات الأزمة اللبنانية بوجه عام، ولكنه تركّز بوجه خاص على ضرورة إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب. قال الموفد الأميركي بكثير من الإصرار والتأكيد إن الضرورة أضحت ملحة لتنفيذ الخطوة. فأكّدت له بشكل قاطع أنّ القرار مُتّخذ، أمّا توقيت التنفيذ فمرهون بالاستعدادات العسكرية اللازمة التي تجريها قيادة الجيش تأميناً لنجاح العملية، كما أكدت له أن التنفيذ لن يتأخر على أي حال أكثر من أسبوع. وشدّدت على الأهميّة القُصوى التي نعلّقها على الدور الذي يترتّب على الولايات المتحدة الأميركية أن تتولاه في تذليل أيّة عقبة قد تعترض سبيلنا من جانب إسرائيل في تنفيذ العملية، وهو ما حصلنا على تأكيدات في

شأنه من الإدارة الأميركية عن طريق السفير الأميركي في بيروت ريتشارد باركر

وصباح ذلك اليوم بالذات صدر لي حديث صحفي يؤكّد موقف الحكم من القضايا المطروحة. قلت فيه إنّ القرار المبدئي بدخول وحدات من الجيش اللبناني إلى الجنوب كان قد اتخذ بين الرئيسين اللبناني والسوري في قمّة اللاذقيّة. وإنّ الوضع لم يعد يتحمّل أي تأخير في السعي إلى بسط سيادة الدولة وسلطتها على المنطقة... وإنه لا بد من أن تُحسَم مسألة ضباط المنطقة الحدودية سعد حداد وسامي الشدياق وغيرهما مع خطوة إرسال الوحدات العسكرية إلى الجنوب، مؤكِّداً قرب تنفيذ الخطوة.

قبل يوم واحد من الموعد المضروب لتحرّك الجيش اللبناني في اتجاه الجنوب اجتمعت بالرئيس سركيس في حضور الوزير فؤاد بطرس، واستعرضنا معاً آخر الترتيبات الموضوعة للتنفيذ وفي سياق ذلك طالبت الرئيس بإعلان عزل سعد حداد وسامي الشدياق من مسؤولياتهما وتجريدهما من أية صفة رسمية في الجنوب قبل تحرّك الجيش، وذلك عملاً بما سبق الاتفاق عليه في قمّة اللاذقية. فرد أنه لن يفعل قبل اتمام العملية فقلت بشيء من الإنكار والحرقة أنّ حَسْم موضوع الضابطين المتعاملين مع إسرائيل ضروري لسلامة العملية، وأنّ عدم حسم هذا الموضوع سوف يستغلّه البعض ليتصوّروا ويُصوّروا أنّ الوحدات العسكرية المتوجهة إلى الجنوب سوف تنضم إلى قوات سعد حداد فتقع الواقِعَة بين الجيش اللبناني والقوات المشتركة (الفلسطينيّة واللبنانية المتحالِفة معها) داخل المنطقة الفاصِلة بين البقاع والجنوب حيث تسيطر تلك القوّات، ويكون ذلك سبباً لإجهاض الخطوة. إلا أن الرئيس أبى مجاراتي. وبعد مناقشة حادّة شعرت خلالها بالخذلان الشديد، وافق الرئيس على إعلان قرار العزل عند وصول الكتيبة العسكرية الأولى إلى كوكبا في طريقها إلى مرجعيون فتبنين. وانتهى الاجتماع على هذا الموقف الذي سلّمت به على مضض، إذ لم يكن أمامي خيار آخر. وخرجت ضيِّق الصدر شديد القلق على مصير العملية من صِدَامٍ يقع بين الجيش المتوجّه إلى الجنوب وبين القوات الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين

وأخذتني الظنون، وبعض الظن إثم، حول ما إذا لم يكن ذاك هو المقصود من قِبل بعض المؤثّرين على تفكير الرئيس، من داخل الجيش إنّني لم أشك يوماً في حسن نيّة الرئيس وسلامة طوّيته، ولكنني لم أكن آمن لبعض من كان يؤثّر في قراره. بت أتوجّس من أنّ الهدف الحقيقي من حضنا على تحريك الجيش إلى الجنوب من قِبَل جهات مُعيّنة لم يكن استعادة الشريط الحدودي إلى حيّز السيادة اللبنانية (بدءاً بالسيطرة على الطريق المؤدّي إلى تبنين عبر مرجعيون) وإنّما الوقيعة بين السلطة اللبنانية والقوات الفلسطينية

المسلحة والقوات الحزبية اللبنانية المتحالِفة معها فإمّا أن تتوقّف المواجهة بين الجهتين عند حد المُصادمة السياسية في حال عدم إقدامنا على اتخاذ قرار بتحريك الجيش جنوباً، أو أنّها تتطور إلى مواجهةٍ عسكريةٍ في حال اتخاذنا مثل ذلك القرار وتصدّي الفلسطينيين وحلفائهم للجيش عند عبوره منطقة سيطرتهم. لعل الهدف المُعلن، أي اختراق الشريط الحدودي، لم يكن إلا مطيّة لتحقيق الهدف الحقيقي، أي الوقيعَة. ولم أكن أُبرىء بعض الجهات الأميركية من هذا الظن

وقد حصل أمر غريب عشية تحرك الجيش. فقد أبلغني الوزير فؤاد بطرس في الصباح الباكر أنّ السفير الأميركي ريتشارد باركر أيقظه من نومه ليلاً، قبل ساعاتٍ معدودات من موعد انطلاق الجيش، ليطلب منه تأجيل الخطوة إلى موعدٍ آخر لأنّ إسرائيل بدّلت موقفها ولم تعد توافق عليها. هذا مع العلم أنّ إسرائيل كانت شاركت في اجتماع للجنة الهدنة اللبنانية الإسرائيلية قبل أيام ولم تُبدِ أيّة ممانَعة

على أي حال، فإنّ المكيدة، إذا كان ثمّة مكيدة، لم تثمر لحسن الحظ، ولكن الهدف المُعلن أيضاً لم يتحقق.

فيما يلي خبر نزول الجيش إلى الجنوب كما نقلته جريدة السفير الصادِرة في أول آب (أغسطس) ١٩٧٨:

«حين حزمت الدولة أمرها وحرّكت الجيش على طريق الجنوب سقطت كل الأقنِعة وظهرت الحقائق والمواقف عارية بغير حجاب يسترها عن عيون الدولة، بل عن عيون العالم كلّه فعلى امتداد الطريق بين أبلح، نقطة الانطلاق، وجسر الحاصباني وصولاً إلى كوكبا، حيث اضطرت القوات إلى التوقف بتأثير القصف الإسرائيلي، كانت مظاهر الارتياح والتأييد الشعبي واضحة للعيان، في أقواس النصر التي رُفِعت وفي نثر الأرز والزهور على الجنود وفي حلقات الدبكة التي استقبلتهم تعبيراً عن الترحيب ولكن حين بلغت القوات مشارف المنطقة التي لا تزال خاضعة للهيمنة الإسرائيلية (المُتستّرة باسم سعد حداد وسامي الشدياق والميليشيا التي يقودانها) انهالت عليها القذائف لمنعها من تحقيق مهمّتها الوطنية بقوة السلاح كذلك أطلقت نيران المدافع المضادّة للطائرات على طائرتي هوكر هنتر تابعتين للسلاح الجوّي اللبناني ظلّتا تواكبان القوات، ولم تُصَب الطائرتان فعادتا إلى قاعدتهما. وبدلاً من أن ينصاع هذان الضابطان المتعاونان مع العدو لأوامر قيادة الجيش اللبناني (وهما لا يزالان رسمياً في عداده) بوضع نفسيهما تحت تصرّفها، وجّها إليها إنذاراً بضرورة سحب هذه القوات وإعادتها إلى بيروت»

ومساء ذلك اليوم التاريخي المشهود صدر البلاغ الآتي عن قيادة الجيش اللبناني:

«بعد أن نفّدت قوّات الحيش المتوجّهة إلى الجنوب المرحلة الأولى من الخطّة العسكرية المرسومة اتخذت من منطقة كوكبا وجوارها بقعة انتظار ليتسنّى لقيادتها استكشاف الطرقات الواجب سلوكها ونزع الألغام عنها تمهيداً لتنفيذ المرحلة الثانية من تحرّكها ضمن اطار الخطّة العامة. وقد تعرّضت قوات الجيش لقصفٍ مدفعيٍ إسرائيلي مُركّز أثناء تواجدها في بقعة الانتظار، نتج عنه إصابة أحد الجنود بجراحٍ خطيرة».

في الواقع أنّ جندياً لبنانيًا قُتل وجُرح تسعة آخرون بنتيجة القصف الذي تعرّضت إليه القوّة والذي تخلّله سقوط نحو ثلاثماية قذيفة على منطقة تمركز الجيش.

وقد أمضيت بعض الوقت مع الرئيس سركيس وبعض الوزراء في القصر الجمهوري نتابع تحرك الجيش خطوة خطوة ما بين الساعة العاشرة والنصف والساعة الواحدة بعد الظهر، كُنّا خلال ذلك على اتصال دائم مع غرفة عمليات الجيش نتتبّع أخبار العملية وقد انضم الينا لفترة من الوقت غسان تويني، مندوب لبنان الدائم إلى الأمم المتحدة.

كان من المفترض أن تلحق بتلك الكتيبه كتيبة أخرى بمجرّد وصول الأولى إلى مقصدها في تبنين. ولكن ذلك لم يتم ومع الوقت، والكتيبة العسكريّة محصورة في منطقة كوكبا على ضيقها، تقلّص حجمها فأمست في نهاية المطاف في حجم سريّة واحدة.

اجتمعت غداة العملية، في الأوّل من آب (أغسطس)، مع الرئيس سركيس في حضور الوزير فؤاد بطرس واتفقنا على إطلاق تحرك دبلوماسي واسع، إلى جانب متابعة المساعي العسكريّة بالتنسيق مع قيادة القوات الدولية في الجنوب، من أجل تعويم خطوة نزول الجيش إلى الجنوب وتمكينه من متابعة طريقه ومهمته. فاتصلت هاتفياً بالسفير الأميركي، كما فعل بطرس أيضاً واجتمعت بالسفير البريطاني بيتر وايكفيلد في منزلي مساء بعد أن كان اجتمع مع فؤاد بطرس في القصر الجمهوري وأجرينا اتصالات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك عن طريق وزارة الخارجية. وصباح الثاني من آب (أغسطس)، وقبل انعقاد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعيّة، اجتمعنا مع سفير أميركا ريتشارد باركر، وقد شاركت في الاجتماع إلى جانب الرئيس سركيس مع فؤاد بطرس وغسّان تويني فأبدينا استنكارنا لما حصل وطالبنا الولايات المتحدة الأميركية بممارسة الضغط على إسرائيل لتمكين القوة اللبنانية من متابعة مهمتها، ولوّحنا باحتمال طلب دعوة مجلس الأمن للنظر في الوضع، وبعد ذلك صعّدنا الحملة الدبلوماسية في كل اتجاه ولكن من غير طائل. فقد كانت إسرائيل مصممة على الاحتفاظ بسيطرتها على

الشريط الحدودي والمحافظة على كيان سعد حداد وقوّاته ورقة في يدها في لعبة الشرق الأوسط

ومساء دلك اليوم احتمعت بياسر عرفات في منزل جاري هاني سلام، وقد حصر الاحتماع من صحبه فاروق القدّومي وأبو جهاد وأبو الوليد وباسل عقل فأكّد لي تصامن المقاومة الفلسطينية معنا في ما نُواجه في الجنوب وعزم القيادة الفلسطينية على مواصلة التعاون معنا إلى أقصى الحدود في كل ما يؤمّن اتمام عملية نزول الحيش بنجاح.

وفي اليوم التالي قَدِم ورير حارجيّة سوريا عبد الحليم حدّام في زيارة إلى القصر الحمهوري ومعه رئيس أركان الحيش السوري حكمت التشهابي، كُنّا في انتظار قدومه ولكنّني لم أُبلّغ موعد وصوله تماماً إلا قبل دقائق لذلك وصل هو إلى القصر عند الساعة العاشرة والدقيقة الحامسة والثلاثين ووصلت أنا بعد ربع ساعة عند استعلامي عن سبب عدم إشعاري بمقدمه قبل وقت كافٍ قيل لي إنّ الدواعي أمنيّة، بمعنى أنّ البوح بموعد وصول الوزير حتى على الهاتف يمكن أن يُعرِّض الوزير لمخاطر أمنيّة فيما لو التقط الحبر المتربّصون به بالطبع لم أقتنع بهذا الحواب، وكانت هناك طرق أحرى لتأمين وصولي مُبكراً إلى القصر من غير تعريض الوزير الضيف إلى محاطر أمنيّة. وتكوّن لديّ انطباع ممّا سمعت أنّ المقصود كان توفير ولو بضع دقائق لاجتماع بين الرئيس والوزير السوري على انفراد. على أي حالٍ، بُحثت في اجتماعاتنا الطويلة، التي دامت نحو ست ساعات تخللها فترة تناول الغداء، مُختلف مواضيع الساعة، بما في ذلك موضوع دخول الجيش إلى الجنوب والموقف من إجهاض إسرائيل للخطوة، والوضع الأمني في بيروت والترتيبات المطلوبة لإعادة جو الاستقرار إلى العاصمة. ولم ينتج عن تلك المحادثات أيّة مواقف حاسمة، واقتصر الأمر على التداول في مختلف الاحتمالات ومن الاحتمالات التي استبعدت اقتراح الوزير خدّام بأن يتابع الجيش مسيرته في الجنوب ولو اصطدم مع ميليشيا سعد حداد والقوات الإسرائيلية. وقد استبعدنا هذا الاحتمال لأنّ هزيمة الجيش في وجه القوة العسكرية الإسرائيلية، ستكون مُحتّمة وحاسمة، وإذا كان المقصود تسجيل موقف فقد سُجّل هذا الموقِف أمام العالم فيما حصل، وإذا كان هناك أي استعداد من المجتمع الدولي أو من أيّة دولة فاعِلة لمؤازرتنا في تذليل العقبة الإسرائيلية فالفرصة أمامها مفتوحة وصرف النظر كذلك عن احتمال نقل الكتيبة العسكرية جوًّا بالطوّافات إلى تبنين تحاشياً للمرور في مرجعيون داخل الشريط الحدودي، وهو احتمال طرحته قيادة القوات الدولية شفهياً ولوّح به السفير الأميركي، فرفضناه رفضاً قاطعاً لأنّه يتجاهل هدفاً غالياً من أهداف العملية وهو اختراق السيطرة الإسرائيلية على أرض لبنانية داخل

الشريط الحدودي، ولأنّ في دلك مساساً بكرامتنا وكرامة جيشنا وتفريطاً في حقّنا بالسيادة على الشريط الحدودي وهو أرض لبنانية

ولقد أدليت في ١٩٧٨/٨/١٧ بحديث صحافي أكّدت فيه المواقف الأساسية التي نلتزمها، ودلك بالقول: «إنّ الوحدة العسكرية التي توجّهت إلى الجنوب لن تتراجع ولن تغيّر مسار دخولها. أمّا تقدّمها وطريقة تعاملها مع الوضع الذي نشأ في وجهها، فرهن باعتبارات عسكريّة يعود تقديرها في الميدان بشكل أساسي للقيادة العسكرية بالتنسيق مع قيادة قوات حفظ السلام الدولية. تُمّ قولي. «إنّ وضع سعد حداد وسامي شدياق هو وضع أي ضابط يقف إلى جانب أعداء بلاده ويقف في وجه جيش بلاده وهو في طريقه إلى تأدية مهمّة وطنية مُكلّف بها من السلطة الشرعيّة». ثم حول احتمال طرح القضية أمام مجلس الأمن. «هذا الموضوع لا بد من بتّه في ضوء الاتصالات الدبلوماسية الواسِعة التي يجريها لبنان حالياً، وفي ضوء المشاورات التي يقوم بها مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة غسّان تويني في نيويورك حالياً، وبخاصة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومع ممثّلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجموعة العربية في نيويورك.

وبالفعل فإنّ مواقفنا في المنظمة الدولية كانت تتكوّن بالتنسيق الكلّي مع المجموعة العربية، فمى إقدامنا كما في إحجامنا كنّا نتفاهم مع مندوبي الدول العربية في الأمم المتحدة، وكان غسّان تويني في مثل هذه الحالات على اتصالٍ شبه يومي مع وزارة الخارجية لإطلاعنا على تطورات المواقف وللتزوّد منّا بالموقف الواجب اتخاذه. وكانت الاتصالات معه في معظمها برقيّة، وكنت بالطبع أتلقّى نسخاً من البرقيات الواردة إلى الخارجية بمجرد استلامها ونسخاً من البرقيات الصادِرة بمجرّد إرسالها

على الصعيد السياسي أيضاً سرعان ما برز اتجاه لتحميل السفير الأميركي ريتشارد باركر شخصيًّا تَبِعة توريط لبنان في عملية الجنوب على تأكيدات غير صحيحة أو غير موثوقة وقد عبّر فؤاد بطرس عن هذا الاتجاه عندما قال في تصريحٍ له في ١١ آب (أغسطس): «أعتقد أنّ التصوّر الذي أبداه السفير باركر حول موضوع الجنوب تنقصه في أكثر من ناحية الواقعية ومراعاة بعض الاعتبارات، ولهذا السبب لم نتقدّم كثيراً». ولعل هذا كان سبب نقل السفير من لبنان بعد حين مع ذلك لم نكن نستبعد أن يكون السفير قد نفّذ تعليمات حكومته بدقّة.

وبعد ظهر الثامن عشر من آب (أغسطس) زارني في الدوحة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، بريان أوركهارت، ومعه نفر من صحبه، بعد أن كان قد التقى الرئيس سركيس في بعبدا وفؤاد بطرس في وزارة الخارجية. وقد عرضت معه في صراحة كلّية

موقفنا من وضع القوة العسكرية المتوقّفة في كوكبا وحال الخذلان الشديد التي واجهتنا في تنفيذ خطوة كُنّا اتفقنا عليها مع الأمم المتحدة ومع الولايات المتحدة الأميركية، وجلوت ما قد يكون عالقاً في أذهان المسؤولين في المنظّمة الدولية من لبس حول موقفنا من الضابطين المتعاملين مع العدو الإسرائيلي، سعد حداد وسامي الشدياق، وأكّدت له تبرُّؤنا النهائي منهما ومن كل ما يبدر عنهما ورفضنا للتذرّع بهما في إحباط أي مسعى نقوم به لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ وعلى الأثر صدرت التعليمات لقيادة الجيش بقطع الرواتب عن سعد حدّاد وجنوده اعتباراً من نهاية آب (أغسطس) ١٩٧٨ ثُمّ طُلِب إلى مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة، غسان تويني، إبلاغ الأمانة العامة للأمم المتحدة رسميًّا وخطّياً موقف الحكومة اللبنانية الصحيح من سعد حداد وقوّاته.

بعد ظهر الثلاثاء في ٢٢ آب (أغسطس) قام أوركهارت بزيارة خاطفة إلى بيروت اجتمع خلالها بالوزير بطرس وبمندوب لبنان في الأمم المتحدة غسان تويني، ثم عاد على الأثر إلى إسرائيل وبعد عودته إلى القدس صرّح بأنّ السبيل البديل لإيصال الوحدة العسكريّة اللبنانية إلى تبنين في الجنوب هو عن طريق نقلها جوًّا. قال ذلك على الرغم من أنّ الوزير بطرس كان أبلغه أنّ الحكومة اللبنانية لا تحبّذ ذلك. وقد نقل خلال اجتماعه مع بطرس وتويني الجو الإسرائيلي المُتصلّب حيال الدخول العسكري اللبناني إلى الشريط الحدودي. ونوّه لأوّل مرّة بأنّ الضرورة قد تقضي بالتفكير بإرسال وحدة أخرى من الجيش عن طريق آخر لا يعبر الشريط الحدودي. كأن يكون الطريق الساحلي.

وقبل ظهر ذلك اليوم حضرت ومعي الوزير بطرس اجتماعاً مشتركاً للجنتي الدفاع الوطني والإدارة والعدل في المجلس النيابي ترأّسه كامل الأسعد وقد تخلل الجلسة، التي كان مدار مناقشاتها موضوع الجيش في الجنب، لحظات من التوتّر والتشنّج في المواجهة بيننا وبين بعض النوّاب.

وفي تلك الفترة تسرّبت أنباء نشرتها الصحف الإسرائيليّة عن زيارة قام بها إلى إسرائيل أحد كبار الزعماء اللبنانيين، ثمّ رشح أن المقصود كميل شمعون. وقيل إنّه عقد اجتماعاً طويلاً مع رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن. وعندما سُئِل شمعون عن صحّة الخبر لم ينفه وإنّما ردّ بازدراء وسخرية قائلاً إنّه لا يكترث لمثل تلك الأخبار التي يتلهّى الناس بها.

كتب غسّان تويني إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٥ أيلول ١٩٧٨ يبلغه أنّ

لديه تعليمات من الحكومة اللبنانية لإبداء الحقائق التالية (الفقرات التالية مقتطفة حرفياً من الرسالة المعدّة أصلاً بالإنكليزية):

«بتاريخ ٣١ آب تبلّغت الحكومة اللبنانية أنّ القوّات الدولية في صدد إنشاء مكتبيْ ارتباط اثنين في مرجعيون وبنت جبيل، وكذلك مراكز جديدة للقوّات الدولية في المنطقة الحدودية من الجنوب. ويجري تأمين المزيد من حرّية التحرّك لعناصر القوّات الدولية في تلك المنطقة. هذه الترتيبات وغيرها كانت ولا تزال تدور المفاوضة عليها مع السلطات الإسرائيلية ومع ما يُسمّى بقوّات الأمر الواقع اللبنانية العاملة هناك. وإذا كانت القوّات الدولية تعتبر مبادرتها هذه خطوة إيجابيّة في سبيل التنفيذ الكامل لمهمتها، فإنّ الحكومة اللبنانية لن تثير أي اعتراض، شرط أن لا ينطوي ذلك على أي اعتراف بوضع خاص للمنطقة الحدودية أو لما يُسمّى قوّات الأمر الواقع أو من يُسمّى قادتها. وفي ضوء التحفّظات السابقة فإنّ تصرّفات القوّات الدولية لا ينظر إليها إلا كخطوة إلى الأمام نحو الانتشار الكامل للقوّات الدولية وللجيش اللبناني. . . (الفقرة ١)

«منذ ١٨ آب جرت مشاورات ومحادثات موسّعة من أجل الوصول إلى السبل الكفيلة ليس فقط بتوسيع انتشار الجيش اللبناني وإنما كذلك وبصورة أخص تأمين الانتشار غير المقيّد للقوّات الدولية في المنطقة الحدودية. وقد جاء الأمين العام المُساعد للشؤون السياسية الخاصّة المستر بريان أوركهارت وكذلك المنسّق العام لقوّات حفظ السلام في الشرق الأوسط الجنرال سيلاسفيو إلى بيروت غير مرّة ضمن هذا الإطار وفي سياق هذه المشاورات أوضحت الحكومة اللبنانية على نحو قاطع المواقف التالية:

«. . . بما أنّ أوامر الحكومة اللبنانية إلى الرائد سعد حدّاد والرائد سامي الشدياق لم يمتثلا لها، فإنّ الحكومة تعتبر أنّ هذين القائدين لما يُسمّى «قوّات الأمر الواقع اللبنانية» لم يعد لهما أيّة صلاحية على الإطلاق للعمل بإسم الجيش اللبناني أو للتحدّث مع الأمم المتحدة أو لممارسة أيّة قيادة شرعية في المنطقة». (الفقرة ٦ و٦ - ١).

وهكذا، فقد حسمنا موقفنا من سعد حدّاد حيال الأمم المتحدة أولاً شفهياً في اتصالاتنا المباشرة مع ممثلي الأمم المتحدة ابتداءً من ١٨ آب ١٩٧٨ ثم خطياً في شكل نهائي وقاطع في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بعث بها مندوب لبنان الدائم بناءً على تعليمات من الحكومة اللبنانية. ولكن سعد حدّاد وجنوده بقوا مع ذلك في الجيش اللبناني ولو أنّ رواتبهم قطعت عنهم

لم يلبث أن انعكس ذلك الموقف على موقف الأمم المتحدة. ففي تقريره إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٨ قال فالدهايم بعد أن وصف

بإسهاب الاعتداءات والتحاوزات التي ارتكبتها قوّات سعد حدّاد: «العلاقة بين جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع اللبنانية هي عنصر أساسي في الوضع الراهن. . .» (الفقرة ١٧). وفي تقريره إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٧٩ قال فالدهايم: «لم تترك القوّات الدولية محالاً للشك تكراراً أنّها وإن كانت مضطرّة إلى التعامل مع سعد حدّاد على أساس الواقع لا تستطيع أن تعطي أي اعتراف رسمي لوضعه أو لدعواه في السيطرة على البقيّة الباقية من منطقة عمليّات القوّات الدولية».

إلى الجنوب عبر أرزون

بدأ الإعداد جدّياً لخطوة جديدة تُنفّذ في الجنوب خلال الشهرين الأخيرين من عام ١٩٧٨. وتكثّفت اتصالاتنا ومشاوراتنا الداخلية والخارجية في هذا السبيل منذ بداية العام ١٩٧٩، وتحديداً بغية استصدار قرار صريح بذلك من مجلس الأمن في الأمم المتحدة. ولهذه الغاية زار الجنرال أرسكين، قائد قوات حفظ السلام في الجنوب قيادة الجيش في اليرزة في اليوم الأخير من السنة. وقام وزير الخارجية فؤاد بطرس، ومندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة غسان تويني، بنشاط واسع في هذا السبيل، كما توليت شخصياً متابعة هذا الموضوع تكراراً مع سفراء الدول الكبرى، وخصوصاً السفير الأميركي. وكذلك فعلت مع القيادات في لبنان تداركاً لأية صعوبات قد تنشأ في طريقنا من لدن القوى المسلحة غير النظامية المنتشرة على الأرض. والتقيت لهذه الغاية، في ١٩٧٩/١/٨، مندوبين عن قيادة المقاومة الفلسطينية هما صلاح خلف (أبو أياد) وسعد صايل (أبو الوليد). وكانت الخطوة المزمع تنفيذها في الجنوب أحد المواضيع الرئيسية التي تناولتها بالبحث خلال الزيارة التي قمت بها إلى دمشق والتقيت خلالها الرئيس السوري حافظ الأسد بتاريخ ١٩٧٩/١/١٣.

وصباح العاشر من كانون الثاني (يناير)، وقبل جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، عقدت مع الرئيس سركيس والوزير بطرس، جلسة عمل انصبّ فيها البحث على تطورات الوضع في الجنوب مع استفحال أمر المناوشات والهجمات التي كانت تقوم بها قوات سعد حداد الحدودية على القوات الدولية وعلى الأهلين في الجنوب في بعض القرى، وتناول البحث موضوع التجديد للقوات الدولية التي تنتهي فترة انتدابها بعد أيام معدودة وما يمكن طرحه أمام مجلس الأمن الدولي على صعيد مواجهة الوضع في الجنوب في إطار مناقشة المهمّة التي تضطلع بها تلك القوات. وتطرقنا في الحديث أيضاً، ولو في شكل عام، إلى الخطوط العامة لما يمكن أن أتناوله في محادثاتي مع الرئيس الأسد

خلال زيارتي المقبلة إلى دمشق. واتفقنا على الاجتماع مرة ثانية بعد يومين لاستكمال البحث في مواضيع الزيارة.

وقبل ظهر الخميس في ١٩٧٩/١/١١ حضرت، ومعي وزير الخارجية فؤاد بطرس والعماد فكتور خوري وزير الدفاع، جلسة مشتركة لِلَجنتي الخارجية والدفاع النيابيتين التي انعقدت برئاسة الرئيس كامل الأسعد. وقد رددنا فيها على ملاحظات النواب فيما يتعلّق بوضع ضابطي الحدود سعد حداد وسامي الشدياق، فأكدت الإجراءات المتخذة في حقهما كما أكدت أننا أبلغنا المراجع الدولية أننا من هذين الضابطين وأتباعهما براء، متجاوزاً كونهما لا يزالان يحتفظان بصفتهما ضابطين في الجيش اللبناني حيث أن شركائي في الحكم لم يجاروني في طلبي طردهما من الجيش. وشرحنا ردًّا على دعوة بعض النواب الحكومة إلى المطالبة بتحويل القوات الدولية إلى قوات رادعة أو عدم التجديد لها، فأكدنا أن لا خيار لنا بين التحديد وعدم التجديد للقوات الدولية، ذلك لأن عدم التجديد لها سيكون من شأنه إزالة حاجز موجود، مهما كان واهياً، يحول دون حصول صدامات يومية في الجنوب كما يحول دون تمدد السيطرة الإسرائيلية شمالاً لتشمل رقعة أكبر من الجنوب، هذا فضلاً عن أن وجود تلك القوات من شأنه أن يبقى بين يدي لبنان مرتكزاً للضغط المستمر في سبيل إجلاء الوجود الإسرائيلي نهائيًّا عن أرض الجنوب من خلال المثابرة على طلب تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

أما تحويل القوات الدولية إلى قوات رادعة فبيّنا أن للأمر وجهين. الوجه الأول أن مهمة القوات الدولية، كما حُددت في القرارين ٤٢٥ و٤٢٦، لا تخلو من الصفة الردعية، وذلك على اعتبار أنها تجيز لتلك القوات استخدام القوة في الدفاع عن النفس، والدفاع عن النفس معرّف بحيث يشمل تذليل كل ما يعترض تنفيذ المهمّة. والوجه الثاني أن الردع بمعنى تمكين القوة من اجتياح المنطقة الحدودية واحتلالها عنوةً تنفيذاً للمهمة المسندة إليها ليس وارداً، أولاً لأن قوة الميليشيات الحدودية من قوة إسرائيل نفسها وليس من الممكن تطوير القوة العسكرية للقوات الدولية إلى مستوى المواجهة مع جيش الدفاع الإسرائيلي بما يستحوذ عليه من قدرات عسكرية لا تبارى، وثانياً لأن الدول المشاركة في القوات الدولية أبدت أكثر من مرة وعن أكثر من طريق عدم استعدادها للاحتفاظ بمساهمتها في غير قوة سلام في المنطقة. هذا المنطق لم يكن ينزل من نفس الرئيس الأسعد منزل الارتياح، وبقيت النظرة إلى القوات الدولية نقطة تَقرّح في العلاقة بيننا وبين رئيس المجلس.

اجتماع مجلس الأمن للنظر في طلب لبنان التجديد للقوات الدولية ترافق مع عدوان إسرائيلي عنيف شمل غارات على أرنون والعيشية وقصف مركز على مخيمي

البرج الشمالي والرشيدية. وكان هذا العدوان إيذاناً بعودة التدهور إلى منطقة الجنوب بأبشع صورة لبضعة أيام متتالية. فصدر القرار الرقم ٤٤٤ عن مجلس الأمن في جو ساده الاستياء من الموقف الإسرائيلي. وبعد أن كانت فرنسا تدعو إلى التحديد للقوات الدولية لفترة ثلاثة أشهر فقط عادت فوافقت على فترة خمسة أشهر. وتضمن القرار تنديداً «بغياب التعاون خصوصاً من جانب إسرائيل مع جهود القوة الدولية. . بما في ذلك مساعدة إسرائيل للمجموعات المسلحة غير المنضبطة في جنوب لبنان»، كما تضمن القرار تعبيراً عن ارتياح المجلس إلى السياسة المعلنة لحكومة لبنان وإلى الخطوات التي اتخذت لتأمين انتشار الجيش اللبناني في الجنوب . «ولكن أهم ما في القرار دعوته «حكومة لبنان إلى وضع خطط بالتشاور مع الأمين العام لتحديد برنامج مرحلي للنشاطات ينفذ خلال الأشهر الثلاثة المقبلة من أجل تسهيل إعادة السلطة اللبنانية».

رحبت بالقرار ودعوت وزير الدفاع العماد فكتور خوري إلى الاجتماع في اليوم التالي، فوافاني بعد ظهر السبت في ٢٠ كانون الثاني، وبحثت معه الموضوع ودعوته إلى إعداد العدة للاضطلاع بالمسؤولية الجسيمة التي أملاها علينا القرار، علماً أن هناك مشروعاً أوليًا كان معداً لهذا العرض. وبحثت في الموضوع بعد ذلك مع السفير الفرنسي هوبير أرغو الذي زارني أيضاً في منزلي وطلبت منه تدخل حكومته لوضع حد لاعتداءات إسرائيل المتواصلة على الجنوب. ودعوت السفير الأميركي بعد ظهر الإثنين في ٢٢ كانون الثاني للعرض ذاته.

وإثر صدور قرار ٤٤٤ عن مجلس الأمن الدولي في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٩ والذي قضى، في معرض تجديد فترة انتداب القوّات الدولية، بأن تضع الحكومة اللبنانية برنامجاً مرحلياً للتنفيذ خلال الأشهر الثلاثة التالية تحقيقاً لإعادة سلطتها إلى المنطقة الحدودية، بادرنا جميعاً، الرئيس سركيس والوزير فؤاد بطرس وأنا، كل في نطاق ما يستطيع، إلى التحرّك من أجل وضع البرنامج والتمهيد لتنفيذه. ومع تصعيدنا لذلك التحرّك أخذ سعد حدّاد، منذ الأيام الأولى من شهر شباط ١٩٧٩، يرسل الإنذارات إلى الدولة عن طريق وسائل الإعلام وأحياناً بالطرق الخاصّة، محمّلاً السلطة مسؤولية قطع الرواتب عنه وعن رجاله ومهدّداً بالويل والثبور. وفي الوقت الذي كان المسؤولون الإسرائيليون يؤكّدون احتضانهم لسعد حدّاد وجماعته ويلوّحون باستعدادهم لتحمّل رواتبهم كانت الشائعات تروّج بأنّ قيادة الجيش تدبّرت أمر إرسال مبالغ إلى الميليشيات الحدودية توازي رواتبهم في شكل سرّي ومن غير معرفة السلطة السياسية. بالطبع لم يكن هناك ما يثبت ذلك، ولقد قابل المسؤولون في الجيش اللبناني تلك الشائعات، عندما سئلوا عنها، بالسخرية والنفي

وكان قائد الحيش العماد فيكتور خوري، بالاتفاق معنا، قد أحال سعد حدّاد وسامي شدياق على القضاء العسكري في ٢١ تشرين الأول ١٩٧٨ بالجرائم التالية: «إقامة علاقات مع الإسرائيليين بغية تسهيل أعمالهم، وتحريض الجند على العصيان. وإقدام الأول إضافة إلى الجرائم المسندة إليه على حجز حريّة صابطين وتحطيم طائرة عسكرية، ودلك في منطقة معلنة فيها حالة الطوارىء، وكل جرم آخر يظهره التحقيق في حقّهما».

وكأنما وقع قائد الحيش في حرح من جرّاء إحالة سعد حدّاد وزميله على القضاء العسكري مں دون أحمد الخطيب وصحبه، وحتى يغطّي خطوته تلك، عاد فسارع بعد يومين فقط، أي في ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٨، إلى إحالة أحمد الحطيب وصحبه بتهمٍ فاقت، في طول السرد على الأقل، تلك التي أحيل بموحبها سعد حدّاد فجاء في قرار الإحالة مں التهم: «الفرار من الجيش بمؤامرة والتحريص على الفرار والخيانة وتدمير المنشآت العسكرية وعلى التعامل مع منظمات حزبيّة وعقائديّة، وعلى سرقة أشياء للجيش واختلاسها، وعلى الاقتتال الطائفي وإثارة النعرات الطائفيّة في البلاد، وعلى اغتصاب قيادة عسكرية، وعلى حجز حريّات بعص الأشخاص من مدبيين وعسكريين ومخالفة التعليمات العسكرية».

اتفقنا مع الأمانة العامّة للأمم المتحدة ومع قيادات القوّات الدولية على ننفيذ برنامج مرحلي، تطبيقاً للقرار ٤٤٤ الصادر عں مجلس الأمن، يتضمّں فيما يتضمّں إرسال كتيبة مں الجيش اللبناني إلى منطقة عمليّات القوّات الدولية ووضعها بإمرة قيادة تلك القوّات، على أن تسلك في انتقالها إلى المنطقة المقصودة الطريق الساحلي ويتعيّن على القوّات الدولية، عند إتمام هده الخطوة، التعاون مع الجيش اللبناني على الانتشار في مواقع معيّنة داخل الشريط الحدودي والسيطرة عليها. وكانت الخطّة تشمل تحديداً السيطرة على رقعتين جغرافيتين هما منطقة الناقورة، حيت مركز عمليّات القوّات الدولية، ومنطقة وسط التسريط الحدودي اصطلح على تسميتها من قبل الأمم المتحدة بالجيب الشيعي نظراً لوجود مجموعة من القرى ذات الغالبيّة الإسلامية الشيعيّة فيها، وكذلك السيطرة إضافة إلى ذلك على طريقين رئيسين هما طريق البيّاضة ـ شيحين وطريق إبل السقي ـ المُطلّة، وكلاهما داخل التسريط الحدودي

كان علينا أن نحتاز في الإعداد للخطوة العسكرية طريقاً وعرة وشاقّة. فالمناطق التي كان على الجيش اللبناني أن يمرّ فيها ويقيم خطوط التموين والموصلات عبرها كانت تقع تحت سيطرة فصائل الحركة الوطنية المسلحة، ومعها ما كان يُسمى جيش لبنان العربي والتنظيمات الفلسطينية. وقد طلعت الحركة الوطنية علينا في ١٩٧٩/٢/٧

بموقف أعلنت فيه رفضها دخول الجيش إلى الجنوب واستخدامه في أية مهمة أمنية في أية منطقة قبل إنجاز القانون الجديد للدفاع. وكثيراً ما كان قادة الحركة الوطنية يقرنون هذا الشرط بشرط آخر، هو حسم موقف الحكم من الضابطين المتعاملين مع إسرائيل سعد حداد وسامي الشدياق. فانطلقتُ في نشاط واسع، أجريت خلاله اتصالات مكثفة ومتلاحقة مع قادة التنظيمات المسلحة، اللبنانية والفلسطينية، سعياً لحملهم على تسهيل تنفيذ خطوة إنزال الجيش إلى الجنوب عندما يحين أوانها. وكان هؤلاء يواجهونني أحياناً بموقف الرفض المشروط وأحياناً أُرى بموقف القبول المشروط. وما كان الموقفان في حقيقة الأمر سوى وجهين لعملة واحدة. وكانت القيادة السورية عوناً لنا على تذليل هذه الصعوبات.

وكان علينا في سياق الإعداد للخطوة أن نتابع التواصل مع الأمم المتحدة وموفديها إلى لبنان. فإلى النشاط المنهجي المنظّم الذي كان يتولاه بكفاءة مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك على هذا الصعيد، كان علينا أن نستقبل ممثلي الأمم المتحدة وقادة قواتها في الجنوب، وكذلك الموفدين الأجانب. ولقد ألمّ علينا الأمين العام المساعد للأمم المتحدة بريان أوركهارت في ١٩٧٩/٢/١٢ وعقدنا معه اجتماعاً موسعاً ومطولاً في مقر وزارة الدفاع في اليرزة. فشارك في هذا الاجتماع، إلى جانبي، وزير الخارجية فؤاد بطرس ووزير الدفاع العماد فكتور خوري وعدد من ضباط الجيش اللبناني وضباط القوات الدولية لحفظ السلام في الجنوب وفي هذا الاجتماع وضعت الخطوط العامة للخطوة العسكرية المطلوبة بموجب القرار ٤٤٤، وحدد حجم الوحدة العسكرية اللازمة بكتيبة مؤللة توضع في تصرف قيادة القوات الدولية في الجنوب.

وفي اليوم التالي زارني أوركهارت، ومعه الوفد الدولي المرافق، في مكتبي في السراي لاستكمال البحث في الموضوع، وكان محيط السراي يتعرض خلال تلك الفترة لقنص كثيف مصدره المواقع المسلحة في الشطر الشرقي من بيروت. وكان الموفد الدولي قد زار للغاية ذاتها الرئيس سركيس، ثم قام فيما بعد بزيارة الوزير بطرس والرئيس الأسعد.

واتفقت مع الرئيس سركيس والوزير بطرس على القيام بجولة عربية سريعة بغية استنفار الدعم العربي دولياً للخطوة التي يعتزم لبنان الإقدام عليها، تداركاً لعقبات يمكن أن تنصبها إسرائيل والميليشيات الحدودية المرتبطة بها في طريق الجيش عند تنفيذ الخطوة. وهذا بالطبع إضافة إلى مواضيع حيوية أخرى كان يهمّ لبنان أن يتناولها بالبحث مع الأشقاء العرب، من مثل مواقف بعض الدول العربية من استمرار مشاركتها في قوات الردع العربية والتمديد لتلك القوات، وكذلك المساعدات الإعمارية المطلوبة، فضلاً

عن أهمية الوقوف على رأي القادة العرب في ما كان يحري من أحداث جسام على صعيد المنطقة.

وافق مجلس الوزراء على قيامي بمتل هذه الجولة، وأجمع النواب على تأييد هذا التحرّك في جلسة مشتركة لِلَجنتي الدفاع والخارحية عقدت برئاسة الرئيس الأسعد في ١٩٧٩/٢/١٠.

وانبرت دوائر وزارة الخارجية لإجراء الاتصالات اللازمة لتحديد مواعيد الريارات التي ستتسملها الجولة ونشرت الصحف في ١٩٧٩/٢/٢١ عن لساني قولي، إتر حلسة لمجلس الوزراء، إن تحديد موعد البدء بالحولة يتوقف على الردود المنتظر ورودها من العواصم التي سوف نقصدها.

وبناءً عليه، وافق مجلس الوزراء في ١٩٧٩/٢/٣١ على قيامي بحولة أولى تبدأ في التالث من آذار (مارس) وتشمل دولة الإمارات العربية وقطر والبحرين والكويت، على أن يرافقني في هذه الجولة السفيران نديم دمشقية وكسرواں لبكي ولم يكں وردنا مواعيد محددة من المملكة العربية السعودية والعراق ولكن سرعان ما عاد تفكيرنا فاتجه إلى تأجيل الجولة برمّتها مع احتدام الصدامات العسكرية على الحدود بين شطري اليمن وتلقينا إشعاراً من المملكة العربية السعودية بعزمها على سحب كتيبتها العاملة في إطار قوات الردع العربية في لبنان تحسباً لأي طارىء قد يطرأ على حدود المملكة مع اليمن من جرّاء انعكسات الصراع بين شطري حارتها الحنوبية

ولدى تبلغنا رسمياً نبأ قرار المملكة العربية السعودية سحب كتيبتها من لبنان، عقدنا في ١٩٧٩/٣/٢ جلسة عمل في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس سركيس وحضور الوزيرين فؤاد بطرس وفكتور خوري، وأعلنتُ على أثرها تأجيل الجولة إلى موعد يحدد لاحقاً. وقد حسم موقفنا هذا تبلغنا دعوة للمشاركة في اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب في الكويت لمناقشة الحدث اليمني. فكان من الطبيعي أن نرى في مشاركة لبنان في هذا الاجتماع، متمثلاً بالوزير فؤاد بطرس، فرصة للاتصال المباشر مع وزراء الخارجية العرب كافة في شأن المواضيع التي تهمّ لبنان، وفي مقدمها موضوع تطبيق القرار ٤٤٤ بإنزال الجيش إلى الجنوب.

في هذه الأثناء تسارعت خطى المحادثات بين مصر وإسرائيل لعقد صلح منفرد بينهما وفي ١٩٧٩/٣/١٥ أقرّت الحكومة المصرية بالإجماع صيغة المعاهدة التي تم التوصّل إليها في هذا الصدد والتي تمّ التوقيع عليها من ثَم في ١٩٧٩/٣/٢٦ في العاصمة الأميركية برعاية الرئيس جيمي كارتر.

واطلع مجلس الوزراء اللبناني من وزير الدفاع العماد فكتور خوري، في جلسة عقدها بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨ ، على حصيلة اجتماعه مع الجنرال إيمانويل أرسكين، قائد القوات الدولية في الجنوب في صدد تنفيذ القرار ٤٤٤. وعدتُ في اليوم التالي فاجتمعت بالعماد خوري في منزلي لاستكمال البحث في هذا الموضوع. وعاد الجنرال أرسكين فزارني في السراي مع بعض ضباطه لهذه الغاية.

ومع اقتراب نهاية فترة الأشهر الثلاثة التي حددها القرار ٤٤٤ لتنفيذ برنامج مرحلي في الجنوب المحتل، والتي تنصرم في ١٩٧٩/٤/١٩، عدنا فأحيينا فكرة الجولة العربية من أجل استنفار الدعم العربي للبنان في تنفيذ الخطوة التي يعتزم الإقدام عليها. فزرت على التوالي المملكة العربية السعودية فالعراق ثم دولة الإمارات العربية وقطر والبحرين والكويت. وعدت من محطتي الأخيرة في ١٩٧٩/٤/١٢. واستقبلت في اليوم التالي في منزلي في الدوحة الدبلوماسي الأميركي الذي كان يزور لبنان لاستطلاع الموقف من تنفيذ القرار ٤٤٤، وهو والت كلوفاريس، المسؤول عن مكتب الشرق الأدنى في الخارجية الأميركية، وبرفقته السفير الأميركي في بيروت جون غونتر دين. وكان قد التقى الرئيس سركيس والرئيس الأسعد والوزير بطرس. وكان الموقف الأميركي مشجّعاً لنا على إتمام الخطوة في الجنوب

في هذه الأثناء كانت ساحة الجنوب تشهد تصعيداً رهيباً من قبل إسرائيل، في محاولة لقطع الطريق على خطوة إنزال الجيش اللبناني. هذا مع العلم بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة كانت قد حصلت من الحكومة الإسرائيلية، بعد مساعٍ حثيثة، على موافقة حكومة إسرائيل على الخطوة المقررة وفق القرار ٤٤٤. وهكذا، في ١٩٧٩/٤/١٠ شنّ الطيران الإسرائيلي غارات جوية على الدامور والرشيدية في محاولة لاستفزاز المقاومة الفلسطينية. وفي اليوم التالي استُهدف الجنوب لقصف مدفعي عنيف في مختلف أرجائه، وشهدت سماء الجنوب طلعات كثيفة من الطيران الحربي. وكانت حصيلة اليومين المتتاليين من الاعتداءات تسعة قتلى و٣٢ جريحاً والكثير من الخراب. فقدم لبنان على الأثر شكوى شديدة اللهجة إلى مجلس الأمن. وقبل يوم واحد من موعد تحرك الجيش، أمطرت إسرائيل مناطق صور والرشيدية وأرنون بوابل من قذائف مدفعيتها الثقيلة، فأوقعت المزيد من الضحايا والدمار.

قبل ثلاثة أيام من تحرك الجيش إلى الجنوب، التقيت الرئيس سركيس مساءً في القصر الجمهوري لإجراء مراجعة أخيرة معه للإجراءات المتخذة في الإعداد لتنفيذ الخطوة. واستدعينا وزير الدفاع العماد فكتور خوري فحضر لتوّه. سألت العماد خوري عن تكوين الكتيبة العسكرية المعدّة للعملية فقال أن نحو ٩٠ بالمئة من رجالها هم من

المسلمين. فاعترصت قائلاً: إن هذا بعيد كل البعد عن صورة الجيش أو المجتمع، وطلبت ملحًا إعادة النظر في تكوين الكتيبة بحيث يتعزز الوحود المسيحي فيها قدر الإمكان فوافقني الرئيس سركيس الرأي فوراً ولكن وزير الدفاع ردّ بأن الوقت قد فات على إمكانية إحراء تعديلات جذرية على بنية الكبتة وقد أزف موعد التنميد. وبعد هنيهة عاد العماد فقال إن باستطاعته إضافة نحو ستين عنصراً على الوحدة اللوجستية (وحدة التموين) داخل الكتيبة وبالفعل كان عداد الكتيبة عندما توحهت جنوباً ٥٦٠ رجلاً. ولكن الطريف أن الكتيبة ما إن دخلت منطقة عمليات القوات الدولية حتى رُدّ إلينا ستون عنصراً منها بحجّة أن القوات الدولية تعهدت باستقبال خمسمائة بين ضابط وجندي. وهي غير مستعدّة لاستيعاب أكثر من هذا العدد.

في الرابعة من بعد ظهر ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٧٩ تحرّكت الكتيبة من وزارة الدفاع في اليرزة ووصلت إلى صيدا حوالى السادسة. وبعد دقائق من وصولها لحقتُ بها حيث حطّت الرحال استعداداً لاستئناف المسيرة جنوباً صباح اليوم التالي

هناك، على ربوة في جوار صيدا، تجوّلت بين وحدات الكتيبة برفقة قائدها الرائد ملّي وتحدثت إلى العسكريين مشجعاً.

وفي اليوم التالي، أي في ١٨ نيسان ١٩٧٩، فيما كنت في زيارة رسمية إلى دمشق، حيث اجتمعت بالرئيس السوري حافظ الأسد، دخل الجيش منطقة أرزون داخل منطقة عمليّات القوات الدولية تحت وابل من القصف الشديد الذي أطلقه سعد حدّاد، ولم يسلم منه حتى المقر العام لقيادة القوّات الدولية في منطقة الناقورة. وعلى الأثر عقد سعد حدّاد مؤتمراً صحافياً في بلدة المطلّة داخل الأرض المحتلّة وأعلن قيام دولته التي سمّاها «لبنان الحر»، مؤكّداً أنّه أقدم على ما أقدم عليه بعد التشاور مع الإسرائيليين.

هذه المقاومة الشرسة التي شنّها سعد حدّاد كانت كفيلة بإجهاض الخطوة التي أقدمنا عليها فتبدّدت أهدافها الحقيقية وهي انتزاع بعض المواقع المحددة داخل الشريط الحدودي بالسيطرة عليها من قبل القوّات الدولية وبمؤازرة الجيش اللبناني لإعادتها إلى حيّز الشرعية اللبنانية.

سقط من جراء القصف الذي استهدف العملية أربعة مدنيين وجندي نروجي، وجرح خمسة جنود لبنانيين وجندي نروجي.

فور عودتي من دمشق مساءً اتصلت من منزلي في الدوحة بالرئيس سركيس هاتفياً وتداولت معه باختصار في نتائج زيارتي إلى دمشق، على أن أبحثها معه في اليوم التالي عندما أقوم بزيارته، تم تداولت معه بما حصل ويحصل في الجنوب وما ارتكبه سعد حدّاد

من عمل لم يعد من محال لوصفه بأقل من الخيانة العظمى. بالطبع وافقني الرئيس الرأي وأكد لي أنّه على استعداد لاتخاذ كل الإجراءات المتاحة لمعاقبة الضابط المارق، بما في ذلك محاكمته بتهمة الخيانة العظمى. وكان قد صدر فعلاً بيان واضح عن المديرية العامة في القصر الجمهوري جاء فيه: «إن السلطة اللبنانية إذ تدين هذا الموقف بشدّة، تؤكّد أنّها لا تعير أيّ اهتمام لما ورد على لسان الضابط المذكور (سعد حدّاد) بعدما رفضه الجيش أصلاً بإحالته على القضاء العسكري. لأنّ موقفه ينطوي على خروج على الشرعية وعلى محاولة لتقسيم الوطن..»

قُبَيلَ انعقاد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية في اليوم التالي بحثت مع الرئيس سركيس والوزير فؤاد بطرس في الأمر من كل جوانبه، واتّفقنا على أن يعقد المجلس التأديبي في الجيش جلسة ذلك الصباح ويقرر طرد سعد حدّاد، حيث أنّ صلاحيّات الحكومة لإقالة الضابط بموجب المرسوم الإشتراعي الرقم ٩ كانت قد انقضت في منتصف العام ١٩٧٨ وهكذا كان. وعلى الأثر صدر مرسوم بتسريح الضابط المنشق بناءً على القرار التأديبي وعند خروجي من مجلس الوزراء أكّدت في تصريح إلى الصحافيين أنّ طرده لا يمنع متابعة محاكمته

ولكن الواقع أنّ سعد حدّاد عاد فطعن بقرار فصله من الخدمة لدى مجلس شورى الدولة، الذي قضى بعد مدّة من الزمن ببطلان القرار. وهذا من مفارقات لبنان العجيبة.

وظهر في جريدة «واشنطن بوست» الأميركية تعليق عن لبنان أوردت صحيفة «النهار» مقتطفات منه بتاريخ ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٧٩ جاء فيه. «وأكثر ما يشجّع هو كون الرئيس سركيس بدأ يلعب دور القائد».

ولكن تخلّف الإدارة الأميركية عن نجدتنا في المحاولتين اللتين قمنا بهما لإدخال الجيش إلى الجنوب، بعدما أعربت لنا عن دعمها للخطوة في الحالتين، ترك في نفوسنا خيبة عميقة، ولم نستطع لهذا التصرّف تفسيراً. فنحن لم نقدم على الخطوة في الحالتين إلا بالتفاهم مع الإدارة الأميركية وبتشجيع منها ولم يكن في تصوّرنا أن تتخلّى عنّا عند تعثّر الخطوة وهي في نظرنا القادرة على الضغط على إسرائيل وإرغامها على التجاوب مع الخطوة التي تمّت محاولتها في كلتا الحالتين تحت مظلّة الأمم المتحدة وقد خالجنا شعور في الحالتين وكأنما لم تُدفع الحكومة اللبنانية إلى القيام بالمغامرتين إلا لامتحانها في مجابهة القوى الفلسطينية والقوى الحزبية الوطنية التي كان يمكن أن تعترض سبيل الجيش في طريقه إلى الجنوب. كأنما كان هناك من لم يهدف من وراء حمل الحكومة اللبنانية على القيام بالخطوتين إلا الوقيعة بينها وبين القوى المسيطرة على الأرض. فما

إن اجتازت الحكومة اللبنانية الامتحان حتى خذلها من كان يفترص فيهم أن يدعموها.

أمّا ردود الفعل على إخفاق عملية إنزال الجيش إلى الجنوب فقد كانت متباينة تباينِ الموقف من أي موضوع وطني مهم كان يطرح على الساحة في ذلك الظرف. ففيما جاءت المواقف الصادرة عن صائب سلامٍ وكامل الأسعد وتقي الدين الصلح وقادة أحزاب الحركة الوطنية شاجبة شجباً عنيفاً للدور الخياني الذي قام به سعد حدّاد وجماعته، ومحذّرة من نتائج إعلانه ما سمّاه «دولة لبنان الحر»، جاءت المواقف في الجانب الآخر من خطوط التماس مفحعة في مساندتها أو في تبريرها فعلة الضابط المنشق والمتحالف مع إسرائيل. وكانت أكثر المواقف فجاجة ومصادمة في هذا المنحى، ما صدر منها عن الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميّل. فلقد قال شمعون فيما قال: «إن إعلان لبنان الحر لا يعني أن هناك تقسيماً أو أية فكرة تقسيم، بل انتفاضة من أجل تحرير لبنان من كافة القوات المسلحة التي تحتل أراضيه... إننا في حاجة لقوة مثل القوة اللبنانية التي تناضل في الجنوب من أجل تحرير لبنان لا جزء من لبنان» وقال الشيخ بيار الجميل فيما قال: «من المؤسف أننا بدلاً من أن نبحث عن السبب لندرك كيف ولماذا وصلنا إلى مثل هذه الأوضاع والنتائج، ترانا دائماً نلجأ إلى لغة الشتائم والاتهامات عوض استعمال المنطق والعقل».

١١ لِقاءٌ في بَيْت الدِّين

بلغ التصعيد الأمني أقصاه في بيروت الشرقية ومحيطها. فعقد الرئيس سركيس العزم على طلب اجتماع عاجل مع الرئيس الأسد العائد من موسكو ذلك اليوم، وأبلغني ذلك هاتفيًا. فتمنيت له التوفيق. وكان في ظنّي، وربما في ظنه هو أيضاً، أن الزيارة ستكون خاطفة. ولكن الأمور تطورت على غير ما كنا نرتقب أو نتمنّى

انتقل الرئيس جوًّا إلى دمشق مساء السادس من تشرين الأول (أكتوبر) فوصلها قرابة العاشرة. وعقد مع الرئيس السوري أول احتماع فور وصوله وكان في صحبته الوزيران بطرس وروفايل وقائد الجيش وقائد قوات الردع العربية. ولم أدرك الحكمة من اصطحاب وزير المال والبريد والعدل. فلم يكن من السائغ أن يكون معه غير وزير الخارجية، ولقد فتح وجود روفايل باب الاجتهاد وسوء التفسير على مصراعيه وأحرج موقفي شخصيًا.

كانت النتيجة الأولى للقاء الرئيسين إعلان وقف إطلاق النار. فصدر بيان عن قيادة قوات الردع العربية في بيروت يعلن أن الأوامر صدرت إلى كل الوحدات بوقف إطلاق النار اعتباراً من الساعة الثامنة من مساء السبت في ١٩٧٨/١٠/٧ وعدم الرد على أية استفزازات.

وتوالت الاجتماعات بين الرئيسين في جو يبشّر بنتائج إيجابية قد تتعدى المعالجة الأمنية البحتة إلى ملامسة المعالجات السياسية. إلا أن ذلك لم يحصل في الواقع. وكان أبرز ما حصل في اليوم الثاني من الزيارة وصول وفود من الحركة الوطنية اللبنانية والجبهة القومية والتجمّع الإسلامي والمقاومة الفلسطينية، ملبية دعوة من الرئيس الأسد للمشاركة

في مشاورات مع القادة السوريين على هامش لقاءات القمة.

عندما تبلغت الأخبار الواردة من دمشق، ومنها أخبار الوفود التي دعيت من مختلف الأطراف السياسية، شعرت بالعزلة والحرج الشديد. لم يكن من السائغ أن تتطور المحادثات على ذلك النحو من غير أن يكون لي، بصفتي رئيساً للوزراء، كلمة في ما كان يجري أو في ما يمكن أن تتمخض عنه المحادثات من نتائج وشقّ عليّ أن السوريين لم يترددوا في دعوة حلفائهم على الساحة اللبنانية للتشاور معهم بينما لم يجد الرئيس سركيس ضرورة لدعوتي، وأنا شريكه في المسؤولية، للانضمام إليه بعد أن ظهر له اتجاه المحادثات لأن تتطور إلى أبعد مما كان مرسوماً أو متوقعاً.

علّقت صحيفة «النهار» على الموضوع في عددها الصادر صباح العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) فقالت فيما قالت: «طريقة تشكيل الوفد المرافق للرئيس واقتصاره على فئة من دون الأخرى أثارت ردود فعل سيئة في أوساط الشارع الإسلامي . الأمر الذي أحرج رئيس الحكومة. . . وتقول مصادر مطلعة أن الرئيس الحص انزعج عندما أعلنت أسماء أعضاء الوفد المرافق للرئيس لأنه كان قد اتفق مع رئيس الجمهورية على أن يرافقه وزير الخارجية والدفاع فقط وعلى أن يزوّد يوميًا بالمعلومات والنتائج التي تتمخض عنها محادثات القمة والذي حصل أن الوفد ضم أعضاء آخرين وأن الرئيس وأعضاء الوفد لم يكلفوا أنفسهم طوال الأيام الثلاثة التي أمضوها في دمشق عناء الاتصال به لوضعه في الجو. البعض يعتقد أن ما حصل ليس مقصوداً. . إلا أن المصادر القريبة من الحكومة تميل إلى الاعتقاد أن رئيس الجمهورية يريد تنفير الرئيس الحص من الحكم تمهيداً لتشكيل حكومة سياسية». لاح لي أن مصدر المعلومات في هذا التعليق كان الوزير سلمان، الذي كان أكثر الوزراء ملازمة لي مع الوزير البزري.

مساء اليوم الثاني من المحادثات أقبل عليّ ضابط المخابرات السورية في بيروت المقدم علي خضور ناقلاً رسالة شفهية من الرئيس الأسد تتلخص في سؤاله: «الجميع يشارك في محادثات دمشق إلاك، فهل من رأي أو موقف معين ترغب في طرحه على الرئيس الأسد».

فأجبته بأنني أتمنى أن يشمل البحث بين الرئيسين الفكرة التي كنت قد طرحتها على الرئيس سركيس تذليلاً للصعوبات التي قد تعترض أي خطوات أمنية يمكن أن يتفق عليها، خصوصاً وأن المحادثات، كما أضحى معلوماً، تدور في شكل أساسي حول مطالبة الرئيس سركيس بانسحاب قوات الردع العربية من بعض المواقع في منطقة بيروت الشرقية وضواحيها وإحلال قوات من الجيش اللبناني محلها، وتصطدم هذه المطالبة

بمعارضة شديدة من جانب الأطراف الإسلامية والوطنية لاستخدام الجيش اللبناني في مهام أمنية قبل إنجاز بعض الخطوات الأساسية المطلوبة في إعادة بنائه وتأهيله. فشرحت له فكرة إنشاء وحدة عسكرية لبنانية منتقاة ضمن قوات الردع العربية لتتولى السيطرة على النقاط التي تخليها القوات السورية حسب الترتيبات التي يمكن أن يتفق عليها بين الرئيسين. وقد تناهى إليَّ فيما بعد أن الرئيس الأسد عرض الفكرة مع الرئيس سركيس، إلا أن الرئيس سركيس رفضها فيما الرئيس الأسد لم يصرّ عليها. فهي لم تلقَ هوى عند أي منهما.

قضيت اليوم التالي متتبعاً للأوضاع الأمنية، التي سادها الهدوء الشامل، وللأخبار الواردة من دمشق على قلّتها ولم أتلق من الرئيس سركيس أية مكالمة أو أية رسالة طوال المدة التي قضاها في محادثاته في دمشق. واستقبلت ذلك النهار شخصيات عديدة منها صائب سلام ورشيد الصلح وميخائيل الضاهر وناظم القادري ومنير أبو فاضل، فتداولت معهم في التطورات الجارية.

غادر الرئيس سركيس دمشق في التاسع من تشرين الأول (أكتوبر) في جولة عربية كانت محطتها الأولى في جدة حيث أجرى محادثات مع المسؤولين السعوديين، وعلى رأسهم ولي العهد الأمير فهد. وكان قد اتفق على القيام بهذه الجولة مع الرئيس الأسد على أن يعود الرئيسان، اللبناني والسوري، إلى الاجتماع في ختامها.

لم أعلم بالجولة التي باشر بها الرئيس ولم أعلم شيئاً عن برنامجها أو طبيعتها إلا من خلال ما نشر عنها وأذيع في وسائل الإعلام. شعرت أن كيل صبري قد طفح.

أثار هذا التمادي في تجاهلي امتعاضاً في نفسي بقدر ما زاد في إحراجي أمام الرأي العام، فأدليت بتصريح حاد حلّ في العناوين الرئيسة في بعض الصحف الصادرة صباح ١٩٧٨/١٠/١١ قلت في ذلك التصريح: «مع تقديري لمبعث المخاوف والهواجس التي تساور الكثيرين من إشراك جانب واحد في الوفد المرافق للرئيس في رحلته، ومن إبقاء الجانب الآخر خارج الصورة في ما حصل من تطور في المحادثات ثم في التحرك، ومع احترامي لمشاعر من صدمتهم هذه الظاهرة غير المألوفة، يهمني أن أطمئن هؤلاء إلى أن هذا على أي حال لا يغير من واقعنا أو من نظامنا شيئاً، والبدعة لا يمكن أن تتحول إلى سابقة. أما الحقيقة التي تبقى فهي أن أي تفرّد في الموقف غير ممكن وغير وارد وغير مقبول. فلا قرار من دون موافقة الحكومة، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بشأن أساسي ومصيري. إننا نعي مسؤولياتنا الوطنية وندرك أن لنا دوراً في صنع القرار لا يمكن أن نتنازل عنه أو نفرط فيه أيًّا يكن الأمر. مع ذلك فإن دقة الظروف تقضي

بالحرص مضاعفاً على التمسك بأهداب التعقل والصبر والحكمة تداركاً لما يواجه وطننا من مزالق وما يُنصب له من أحابيل».

بعد أن أدليت بتصريحي هذا جرت بيني وبين الرئيس سركيس مكالمة هاتفية قبل مغادرته جدة. ولكن المكالمة جاءت صدفة. فقبيل العاشرة صباحاً اتصل المرافق الصحافي للرئيس، جاك واكيم، بالوكالة الوطنية للأنباء عبر خط هاتفي عسكري ليزودها بنبأ مغادرة الرئيس سركيس جدة إلى دولة الإمارات العربية وعندما علم مدير الوكالة محمد المشنوق بالمكالمة طلب التحدث إلى العقيد ميشال ناصيف، مرافق الرئيس سركيس، وأطلعه على الجو السلبي الذي أثاره تجاهلي أولاً في تأليف الوفد ثم في عدم إحاطتي علماً بما كان يجري، وأعلمه أنني موجود في مكتبي في وزارة الإعلام نقل العقيد ناصيف ما سمعه إلى الرئيس سركيس فطلب التحدث إليّ. فكانت مكالمة مقتضبة دامت أقل من ثلاث دقائق ولم نتجاوز خلالها حدود تبادل كلمات التمني والاطمئنان العامة.

بعد دولة الإمارات العربية زار الرئيس قطر ثم الكويت وأخيراً الأردن، وعاد بعدها إلى دمشق.

كانت حصيلة الجولة ما أعلنه الرئيس سركيس من تفاهم على عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول المشاركة في قوات الردع العربية والدول المساندة لها في بيت الدين ابتداء من يوم الأحد في ١٥/١٠/١٩٧٨.

ويوم بدأ الرئيس جولته العربية، أي في التاسع من تشرين الأول (أكتوبر)، عاد وفد الحركة الوطنية من دمشق وزارني بعضهم، برئاسة وليد جنبلاط، مساء لاطلاعي على ما جرى في العاصمة السورية. ثم زارني وفد من حركة الناصريين المستقلين برئاسة إبراهيم قليلات لمناقشة الأوضاع ونتائج اجتماعات دمشق.

وزارني ظهر اليوم التالي السفير السعودي علي الشاعر فور عودته من بلاده ليطلعني على نتائج زيارة الرئيس إلى جدة. وكان واضحاً أن المسؤولين السعوديين أدركوا دقة الموقف المترتب على غيابي عن المحادثات.

وعاد الرئيس من دمشق بعد يوم من غير إعلان نتائج محددة في انتظار انعقاد مؤتمر بيت الدين.

وصباح ذلك اليوم زارني في مكتبي في وزارة الإعلام قائد الجيش العماد فكتور خوري، فبحثت معه الترتيبات الأخيرة لتمركز الجيش اللبناني في منطقة الحدت بغية تأمين طريق القصر الجمهوري، وأعلنت ذلك بعد اجتماعي به. كان هذا مطلب الرئيس

منذ مدة من الزمن، ولم يتم البت به نهائيًا مع السوريين إلا خلال زيارته إلى دمشق. كان ذلك هو المردود الأمني الثاني لزيارة دمشق بعد وقف إطلاق النار.

وزارني سفير فرنسا للتباحث في الوضع العام، كما زارني سفير السودان ليؤكد عزم بلاده على سحب كتيبتها العاملة في إطار قوات الردع العربية بنهاية ذلك الشهر.

وعند الخامسة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم زرت الرئيس في بعبدا لأبحث معه في نتائج رحلته فما كدت أصافحه حتى واجهني معاتباً على تصريحي قبل يومين بنبرة لم تخل من المرارة، قابلت عتابه بعتاب، مبدياً امتعاضي الشديد لما بدر منه. وفي جملة ما دار بيننا مبادرته لي بالسؤال مستنكراً: «ما الداعي لكل هذه الضجة التي أثيرت حول الوفد والمحادثات؟». فقلت إن إدخال فريد روفايل في الوفد أضفى عليه لوناً نابياً. فأجاب أن فريد لم يكن عضواً في الوفد وإنما صحبه إلى دمشق لكي يستقل الطائرة منها في طريقه إلى باريس فقلت إن الأنباء كلها تحدثت عنه عضواً في الوفد، وحتى النبأ الرسمي الذي أذيع عند الانطلاق أفاد ذلك ثم إن المحادثات توسعت، ودخلت أحزاب في جانب منها بدعوة من السوريين مع ذلك فقد صبرت على الضيم، بدليل أن الرحلة بدأت الجمعة ولم أتكلم حتى صباح الثلاثاء وذلك بعد أن تجاوز الأمر حد الاحتمال عندما سمعت من خلال وسائل الإعلام بنبأ مباشرته جولة عربية لم يكن لي علم بها ولا ببرنامجها ولا بطبيعتها. وحتى المحادثات التي دارت في دمشق لم أكن قد تبلغت من دقائقها شيئاً على الإطلاق. وهنا صدمني بجوابه إذ قال: «وما الغضاضة في ذلك؟ إنني لم أكن أفاوض كارتر أو بيغن، وإنما رأس المسلمين حافظ الأسد». فأنهيت هذا التلاوم بالقول مستهجناً كلامه: «هذا موقف لست مجبراً على الأخذ به». لقد أثبت في قوله ما كنت أعلم، وهو أنه إذا أراد أن يَسمَع كلمة المسلمين اللبنانيين توجه إلى سوريا فهي التي تتحدث باسمهم، أو إلى سوريا والمقاومة الفلسطينية معاً في بعض الأحيان. هذا يفسّر إصراره على حوار سوري ـ كتائبي مدخلاً للوفاق الوطني اللبناني.

وظهر اليوم التالي، في ١٩٧٨/١٠/١٣، استقبلت قائد قوات الردع العربية، العقيد سامي الخطيب، الذي أطلعني على ما كان عنده من نتائج المحادثات في دمشق، لا سيما الجانب العسكري منها.

يوم افتتاح مؤتمر وزراء خارجية الدول المعنية بقوات الردع العربية، الأحد في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨ توجهت إلى بيت الدين فوصلت القصر بعيد الظهيرة، وكان الرئيس سركيس قد وصله، ومعه فؤاد بطرس، حوالي العاشرة صباحاً

كان من المقرر أن يفتتح المؤتمر أعماله عند الرابعة بعد الظهر ولكن عقد الوفود

العربية المشتركة لم يكتمل في الوقت المناسب فأرجىء الافتتاح حتى بعد السادسة.

فقد عرّج وريرا خارجية المملكة العربية السعودية والكويت على دمشق في طريقهما إلى لبنان، والتقيا الرئيس الأسد في حضور وزير خارجية سوريا عبد الحليم خدام وقد بدا من مناقشات المؤتمر فيما بعد أن هذا الاجتماع الدي تم في دمشق، كان على قدر كبير من الأهمية في أثره على سياق تلك المناقشات، ودلك من حيث أنه ضمن حداً من الانسجام والتناغم بين مواقف الثلاثة داخل المؤتمر

وصل وزراء سوريا والمملكة السعودية والكويت معاً عند السادسة إلا ربعاً على وجه التقريب ودخلوا لتوهم قاعة الاستقبال الرحبة حيت تجمّع سائر الوفود. وكان هناك التيخ راشد العبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية، والشيخ أحمد بن سيف آل ثاني، السفير في وزارة الخارجية القطرية، وجلال حسن العتباني سفير دولة السودان في لبنان.

بعد هنيهة من الاستراحة انتقلنا جميعاً إلى قاعة الاجتماعات حيث افتتح الرئيس سركيس أعمال المؤتمر بكلمة ترحيب عفوية، استطرد فيها إلى عرض سريع للحالة المتردية في لبنان داعياً المؤتمرين إلى مساعدة لبنان على تخطي محنته وردّ وزراء سوريا والمملكة السعودية والكويت بكلمات مقتضبة أعربوا فيها عن عواطفهم تجاه لبنان مؤكدين استعدادهم لبذل كل ممكن لمساعدة لبنان على تجاوز محنته. ورفعت الجلسة الرسمية على أن نعود إلى الاجتماع في صباح اليوم التالي وذلك من أجل الإفساح في المحال لمشاورات ومداولات جانبية. ولكن لم نلبث أن تنادينا بعد دقائق إلى عقد مشاورات عامة في جلسة غير رسمية ضمتنا مع جميع رؤساء الوفود في غرفة جانبية.

تحدث الرئيس سركيس في جلسة المشاورات تلك عن الوضع الأمني المتفجّر وملابساته بإسهاب وتفصيل كليين، شارحاً الأبعاد المأسوية للتدهور المريع الذي ما انفكت العاصمة وضواحيها تعاني منه، ومركزاً على تطورات الوضع في مناطق الاحتكاك الأكثر تفجراً، وبخاصة الجسور على نهر بيروت وبرج رزق وعين الرمانة. وفيما كان مفهوماً من كلام الرئيس أن المطلوب استبدال القوات السورية بقوات عربية أخرى على الجسور وفي برج رزق، فالمطلوب لعين الرمانة دخول الجيش اللبناني إليها وانتشاره فيها، على غرار ما حصل قبل أيام في بلدة الحدث، مع بقاء القوات السورية في محيطها.

حينما فرغ الرئيس من كلامه تناولت أنا الكلام فتحدثت عن المشكلة الأمنية من حيث كونها مظهراً لمشكلة سياسية أعمق، مع التشديد على أن أية معالجة تتجاهل هذا

الواقع ستبقى رَخصة العود ومعرّضة للانتكاس في أية لحظة فمع التشديد على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد للتدهور الأمني. لا بد من سلوك طريق المعالجة السياسية للمشكلة في العمق وفي سياق حديثي هذا تطرقت إلى قضية الجيش وإعادة بنائه، وإلى النظام السياسي وضرورة إصلاحه، وإلى قضية الجنوب من مختلف وجوهها، وإلى التسيّب الإعلامي بكل مظاهره، وإلى تورط البعض في التعامل مع العدو الإسرائيلي، عدو لبنان والعرب. فالحل يكون شاملاً أو لا يكون.

وفيما كنت أدلي بحديثي هذا انقطع التيار الكهربائي فجأة. فتابعت الحديث وسط ظلام دامس. وما إن فرغت من حديثي، وكان النور قد عاد ليضيء الغرفة، حتى بادر الوزير الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح الجمع بالقول: «أعتقد أن السبيل الأسلم هو أن نطلب من رئيس الوزراء اللبناني الدكتور الحص أن يضع لنا ورقة عمل هذه الليلة ننطلق منها في اجتماعنا غداً لبحث القضية من مختلف جوانبها» ثم أردف مقترحاً أن أبحث في ورقة العمل مع الوزير السوري عبد الحليم خدام والوزير السعودي سعود الفيصل قبل عرضها على المؤتمر في اجتماعه المقبل.

قوبل هذا الاقتراح باستحسان إجماعي، فارفضّ الاجتماع.

تناولت العشاء مع الضيوف العرب على عجل وانصرفت إلى المقصورة التي خصصت لي في قصر بيت الدين وانكببت على كتابة ورقة العمل. وعند إنجازها أويت إلى الفراش لأمضي بقية الليل في سبات متقطع، أفيق منه بين الحين والآخر على اختناق في التنفس بسبب مرض الربو المزمن الذي يستبد بصدري، فأنهض لتفريجه بنفختين من بخاخة أحتفظ بها تحت الوسادة

وعند السادسة من صبيحة اليوم التالي فتحت باب الغرفة فوجدت عند الباب في الغرفة المجاورة مرافقي من الأمن العام، الصديق الوفي المفوض محمد السبع أعين، أبو علي، مرابطاً على كرسي يكلأني برعايته. دفعت إليه بنص ورقة العمل التي خططتها بيدي وطلبت منه السعي إلى استنساخها. فعاد بعد دقائق بثلاث نسخ مصورة منها. فأرسلت نسخة منها على الفور إلى الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة السعودية، وأخرى إلى عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا، وعاد أبو علي ليبلغني أن الأمير سعود الفيصل على استعداد للقائي في قاعة الاستقبال بعد نصف ساعة من أجل البحث في الورقة.

فيما يلي نص ورقة العمل التي أعددتها:

المعالجة الأمنية

١ - الترتيبات التي قد يتفق عليها لتثبيت الوضع الأمني . . .

٢ - وقف العمل المسلح في جميع الأراضي اللبنانية، أياً كان مصدره، بما في ذلك النشاط الفلسطيني المسلح.

٣ - منع أي وجود مسلح لغير قوى السلطة الشرعية، وتطبيق القوانين والأنظمة اللبنانية على جميع المقيمين على أرض لبنان دون استثناء. ويترتب على هذا:

أ - بالنسبة للوجود الفلسطيني المسلح: تطبيق مقررات قمتي الرياض والقاهرة، مع الأخذ في الاعتبار المعطيات المستجدّة.

ب - إزالة المظاهر المسلحة: حل الميليشيات، حظر حمل السلاح من أي نوع كان، مصادرة أي سلاح ظاهر، إلغاء الثكنات والشارات والملابس العسكرية الخاصة، منع مخيمات التدريب، منع أية إشارة في وسائل الإعلام إلى الميليشيات وسائر التنظيمات العسكرية والمجالس الحربية والألقاب العسكرية غير الرسمية وحفلات تخريج المقاتلين، وما إلى ذلك.

٤ - منع البرامج السياسية في الإذاعات الخاصة، بما في ذلك البرامج الإخبارية والتعليقات وما شابهها، وذلك إلى أن يبت بمصير الإذاعات الخاصة.

٥ - مكافحة المنشورات غير المرخص بها، ومصادرتها وملاحقة مصدريها وموزعيها.

٦ - إحياء القضاء الجنائي بأي وسيلة ممكنة.

الجيش

يوضع خلال شهر برنامج زمني لبناء الجيش على أسس وطنية سليمة ومتوازنة ويستوحى من هذا البرنامج، خلال شهر من وضعه، برنامج زمني لإعادة انتشار قوات الردع العربية. على أن يلحظ في البرنامج الزمني لبناء الجيش:

١ - إصدار قانون جديد للدفاع ينص على:

أ - إنشاء مجلس أعلى للدفاع يسهر على تنفيذ السياسة الدفاعية، ويتألف من رئيس الجمهورية رئيساً، ورئيس الوزارة نائباً للرئيس وعدد من الوزراء المعنيين. ويحضر قائد الجيش جلساته بصفة استشارية.

ب - إنشاء مجلس عسكري يتألف من قائد الجيش رئيساً وخمسة أعضاء من كبار

الضباط يعيون بمراسيم إما أعضاء في المجلس أو في مناصب تجعلهم حكماً أعضاء في المجلس. على أن يتمتع المجلس العسكري بأوسع الصلاحيات خارج إطار سلطات قائد الجيش في قيادة العمليات.

٢ ـ إحياء صلاحية الحكومة في إقالة الضباط الدين اقترنت أسماؤهم بالاقتتال أو بالتعامل مع العدو، وذلك خلال فترة محددة.

٣ ـ أجراء تشكيلات بين ضباط الحيش على نحو يؤمن تصحيح صورته.

٤ ـ إلغاء الطائفية في الحيش.

٥ ـ تطوير القدرات العسكرية للجيش

٦ ـ تطبيق قانون خدمة العلم.

هوية لبنان

لبنان بلد عربي مستقل يُجمع اللبنانيون على التمسك باستقلاله ووحدة أراضيه وسيادته الكاملة على ترابه.

١ ـ مصلحة لبنان الوطنية هي رائد الدولة الأول في توجهاتها وسياساتها وتحركاتها وعلاقاتها صمن إطار التزاماتها العربية.

٢ ـ يتمتع لبنان بكل ما يكسبه انتسابه إلى جامعة الدول العربية من حقوق ويلتزم بكل ما يترتب على انتسابه من واجبات.

٣ ـ قضايا العرب هي من قضايا لبان الوطنية.

٤ ـ التلازم التاريخي والجغرافي والمصيري بين لنان وسوريا يضع البلدين في إطار من العلاقة المميزة التي تفرص التنسيق المنتظم والمستمر بينهما على كل صعيد وفي كل ميدان.

٥ ـ للبنان دور عربي نابع:

أ ـ من إيمانه برسالته الثقافية والحضارية في العالم العربي.

(ب) ـ من وعيه لإمكاناته ومسؤولياته في المحافظة على التضامن العربي وتعزيز أسبابه.

ج ـ من تقديره للمصالح الاقتصادية العميقة التي تربط بينه وبين سائر البلدان العربية.

٦ ـ إن انتماء لبنان العربي يحتم إدانة كل تعامل وكل تعاون وكل اتصال من أي لبناني مع أعداء لبنان والعرب.

قضية الجنوب

تجنيد كل الطاقات اللبنانية والعربية لإنهاء مشكلة الحنوب على أساس بسط السلطة الشرعية للدولة على كل شبر من التراب اللبناني ضمن الحدود المعترف بها دولياً.

نظام لبنان السياسي

يلتزم لبنان بنظام ديمقراطي برلماني حر، مع الأخذ بالمبادىء التالية:

١ ـ التأكيد على العرف القائم لتوزيع الرئاسات الثلاث فيكون رئيس الجمهورية مارونيًا ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين.

٢ ـ تعديل أصول انتخاب رئيس الجمهورية بحيث يتم الانتخاب بأكثرية الثلثين من أعضاء المجلس النيابي في الدورة الأولى وبأكثرية ٥٥ بالمائة في الدورات التالية.

٣ ـ انتخاب رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتب المجلس لمدة تعادل نصف مدة ولاية المجلس النيابي.

٤ ـ يختار رئيس الجمهورية رئيس الحكومة في ضوء استشارات يجريها مع أعضاء المجلس النيابي:

أ ـ تكرس الصلاحيات التي يمارسها رئيس الوزراء عرفاً وبالتالي تقترن جميع المراسيم بتوقيع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء باستثناء مراسيم تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو اعتبارها مستقيلة، التي يوقع عليها رئيس الجمهورية منفرداً.

ب ـ تعتبر الوزارة بحكم المستقيلة إذا حجب مجلس النواب ثقته عنها أو إذا استقال أكثر من نصف أعضائها.

ج ـ تحجب الثقة عن الحكومة بأكثرية الثلثين من أعضاء المجلس النيابي الحاضرين أو بالأكثرية المطلقة من مجموع أعضاء المجلس النيابي.

د ـ باستثناء الحالات التي تطرح فيها الحكومة الثقة بنفسها أو يطرح أحد الوزراء الثقة بنفسه، لا يجوز للمجلس أن يقترع على الثقة بالحكومة إلا إذا طُلب طرح الثقة

بموجب استدعاء خطي إلى رئيس المجلس يحمل توقيع ١٥ بالمائة من مجموع أعضاء المجلس النيابي.

٥ ـ تعديل قانون الانتخابات العامة لجهة تحقيق المناصفة في عدد أعضاء المجلس النيابي بين الطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية ونسبيًّا ضمن كل طائفة ولجهة ما يقتضيه تطوير هذا القانون في ضوء الممارسة التي جرت في ظله.

٦ ـ الأكثرية المطلوبة لتعديل الدستور ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس النيابي ـ وأكثرية الثلثين مطلوبة لإقرار بعض القوانين التي تتعلق بقضايا أساسية.

٧ ـ إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي، ومحكمة دستورية عليا، وإصدار مشروع القانون المتعلق بأصول المحاكمات أمام المجلس الأعلى.

هيكلية الدولة

تلتزم الدولة السير في خط تطبيق اللامركزية الإدارية إلى أبعد الحدود الممكنة بحيث لا يقف تطبيق هذا المبدأ إلا عند حدود ما تسمح به الإمكانات المالية والبشرية المتاحة. هذا مع المحافظة على وحدة البلد السياسية من خلال التمسك بوحدة الأجهزة الأمنية من قوى أمن وجيش، ووحدة الموازنة العامة والخطة الإنمائية ووحدة المنهج التربوي ووحدة التشريع ووحدة التمثيل الخارجي ـ ويؤخذ بمبدأ اللاحصرية إلى أبعد الحدود الممكنة في الإدارات التي تحتفظ بالطابع المركزي.

النظام الاقتصادي

التمسك بنظام الحرية الاقتصادية مع التأكيد، من جهة، على ضرورة تعزيز دور الدولة في التنظيم والمراقبة حرصاً على حسن أداء الاقتصاد الوطني واستقراره، ومن جهة أخرى على ضرورة اعتماد التخطيط الإنمائي الشامل سبيلاً لتطوير قدرات الاقتصاد الوطني في المستقبل.

من قواعد سياسة الحكم

١ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية.

٢ ـ تكافؤ الفرص: إلغاء الطائفية في الوظائف العامة واعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى.

٣ ـ الإنسان اللبناني هو محور كل عمل إنمائي وتطوري.

إعمار لبنان

وضع خطة عاجلة لإعمار لبنان بعد الدمار الماحق الذي حل به بنتيجة الأحداث والسعي إلى الحصول على مساعدة الدول العربية الشقيقة في تمويل هذه الخطة وفقاً لمقرارات مؤتمر القمة في القاهرة

الحكومة

السعي لقيام حكومة جديدة يتمثل فيها جميع الفرقاء الذين يتنون البرنامج ويتعهدون بالعمل على تنفيذه».

حاولت في هذه الورقة أن أطرح إطاراً لمعالجة انتقالية شاملة للأزمة اللبنانية فجاءت مزيجاً من أفكار بعضها يتعلق بالإجراءات الفورية المطلوبة للتصدي للتدهور الأمني الذي كانت تعيشه البلاد (الإشارة إلى الترتيبات الأمنية التي قد يتفق عليها) وبعضها يتناول الإجراءات المطلوبة لتصحيح أوضاع سائدة في تلك المرحلة لا يساعد بقاؤها، فيما لو تركت من غير معالجة، على العبور إلى مرحلة الحل المنشود (من ذلك مثلاً إزالة كل وجود مسلح غير شرعي والعمل على تطبيق الاتفاقات مع المقاومة الفلسطينية ومنع الإعلام السياسي غير الشرعي وإحياء القضاء الجنائي) وبعضها يحدد المنطلق للحل الأعمق (تصحيح وضع الجيش اللبناني وتنشيط عملية إعادة بنائه والاهتمام بقضية الجنوب) وبعضها يطرح أسساً لمعالجة سياسية مرحلية تتناول إصلاح بعض جوانب النظام السياسي. وختمت الورقة بتسجيل استعداد حكومتي للرحيل تحقيقاً لمصالحة وطنية تتجسد في قيام حكومة جديدة تتمثل فيها مختلف الفئات.

لم أكن أعبّر في تلك الورقة عن موقف شخصي حيال مختلف القضايا المطروحة أو عن اقتناع كامل بكل ما تضمنته، بقدر ما توخيت خدمة المؤتمر في طرح أفكار يمكن أن تثير أدنى حد من الخلاف وبالتالي يمكن أن تقرّب المؤتمر من التوصل سريعاً إلى الإجماع على موقف مفيد. لذلك حرصت على اعتماد الوثيقة الدستورية (التي كان الرئيس السابق للجمهورية سليمان فرنجية قد اتفق عليها مع الرئيس السابق للوزراء رشيد كرامي في حضور الرئيس السوري حافظ الأسد في شباط (فبراير) ١٩٧٦ في دمشق) أساساً للإصلاحات السياسية الانتقالية المقترحة، مع بعض التعديلات التي كانت مدار مناقشة بيننا داخل الحكم قبلاً.

عندما جلست مع الأمير سعود الفيصل صبيحة ذلك اليوم للبحث في ورقة العمل، أدلى هو بملاحظتين:

أولاً، أن من الأفضل أن لا يزجّ المؤتمر نفسه في تفاصيل ما هو مطلوب لتفاهم اللبنانيين فيما بينهم. يكفي تسجيل المبادىء العامة التي يمكن أن تشكل في مجموعها إطار العمل الذي يتعين على السلطة أن تتحرك ضمنه بعد ذلك لإيجاد المخرج من الأزمة.

ثانياً، يحسن صرف النظر عن النص الذي يدعو إلى وضع برنامج زمني لبناء الجيش اللبناني خلال شهر واحد من الزمن على أن يستوحى من هذا البرنامج، خلال شهر من وضعه، برنامج زمني لإعادة انتشار قوات الردع العربية. وعلل الأمير سعود الفيصل طلبه حذف هذا النص، بأنه سابق لأوانه ويجب أن يترك أمره للتوافق بين السلطة اللبنانية والجانب السوري في الوقت المناسب

(وقد استعيض في البيان الختامي للمؤتمر عن هذا النص المقترح بنص يقضي بـ «وضع برنامج زمني لبناء الجيش على أسس وطنية ومتوازنة، وبما يمكنه من القيام بدوره في تحقيق الأمن الوطني للبلاد، ومن تولي المهام التي تقوم بها قوات الردع العربية على الأراضي اللبنانية».

تم زيد على هذا النص عبارة في البرنامج التطبيقي لمقررات المؤتمر الذي أقرّه مجلس الوزراء في ١٩٧٨/١٠/٢١، تحدد الهدف من بناء الجيش بتمكينه «من تولي مهام قوات الردع العربية وقوات السلام الدولية» في الجنوب).

عندما انضم إلينا عبد الحليم خدام بعد دقائق أيّد وجهة نظر الوزير السعودي في ضرورة الاكتفاء بالعناوين دون التفاصيل. فانكببنا نحن الثلاثة، على استخلاص المبادىء العامة للمعالجة التي يمكن عرضها على المؤتمر فانتهينا إلى النقاط التي أعلنت في ختام المؤتمر والتي عرفت بمقرارت بيت الدين. أما ورقة العمل التي أعددتها فلم تقع عليها سوى عين الوزيرين السعودي والسوري.

اتفقت مع الوزيرين السعودي والسوري على الأفكار التي يمكن طرحها على المؤتمر ليبني عليها قراراته، وانكفأت إلى مقصورتي لوضعها في صيغة مناسبة. وعندما فرغت من صوغها عرضتها على كل من الوزيرين، ثم توجهت إلى الرئيس سركيس لبحثها معه، فكان اجتماع شارك فيه الوزير بطرس. ولم أواجه صعوبة تستحق الذكر في تأمين موافقتهما على النصوص المطروحة.

كانت ساعات الصباح ذلك اليوم، وحتى الظهيرة، حافلة بالنشاط والحركة في كل

ركن من أركان القصر التاريخي فقد شهد القصر لقاءات متلاحقة، بعضها ثنائي، وبعضها ثلاثي أو رباعي، شارك فيها بوجه خاص، مع الرئيس سركيس والوزير بطرس ومعي شخصيًا، أحياناً مجتمعين وأحياناً منفردين، وزير خارجية سوريا والمملكة السعودية وسفيراهما في بيروت ورئيس أركان الجيش السوري، العماد حكمت الشهابي. وكان من المفروض أن يعود المؤتمر إلى الانعقاد عند الحادية عشرة قبل الظهر ولكن تواصل المباحثات الجانبية فرض إرجاءه.

وعندما بانت معالم اتفاق على نصوص محددة، أبدى الرئيس سركيس رغبته في مشاورة زعماء الجبهة اللبنانية حول مضمونها العام وإطلاعهم على ما سيتم تنفيذه من إجراءات أمنية وعلى الموقف من التجديد لقوات الردع العربية، فاتفق على دعوة القيادات المسيحية إلى الاجتماع بالرئيس في قصر بعبدا في حضور الأمير سعود الفيصل على أن تدعى أيضاً القيادات الإسلامية إلى لقاء مع الوزير السعودي في منزل سفيره في بيروت.

وهكذا انتقل الرئيس سركيس في طائرة مروحية إلى بعبدا واستقبل عند الرابعة بعد الظهر رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميّل ومعه نجله أمين ونجل الرئيس شمعون داني. وفي الخامسة والثلث انضم إلى الاجتماع الوزير السعودي ومعه سفيره، واستمر ذلك الاجتماع إلى ما بعد السادسة، توجه بعده الوزير السعودي إلى منزل السفير في بيروت حيث التقى رئيس مجلس النواب كامل الأسعد ورؤساء الوزراء السابقين عبد الله اليافي وصائب سلام وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح ورئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط. وكان يهم الوزير السعودي بوجه خاص أن يطمئن من الشيخ بيار الجميّل شخصياً إلى أن أي دور أمني يمكن أن تتولاه القوة السعودية لن يكون هدفاً للضرب من الجبهة اللبنانية.

في غمرة النشاط الزاخر الذي كنت غارقاً فيه قبل ظهر ذلك اليوم، وبينما كنت في مقصورتي أقضي لحظة فاصلة بين لقاء ولقاء، دخلت عليّ ابنتي وداد بوجه متجهم، والإعياء بادٍ على محياها، وأبلغتني نبأ وفاة جدتها، حماتي. كانت المنية تنتظرها بين ساعة وساعة. فقد كانت لأيام في حال من الغيبوبة نزيلة مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، وكانت زوجتي وابنتي تتناوبان السهر عليها في المستشفى. وكان دور وداد تلك الليلة، ففاضت روح جدتها وهي إلى جانبها حوالى الساعة الرابعة صباحاً بعد ليلة قضتها إبنتي مستيقظة. فلا عجب إن كانت أمارات الإعياء تلوح على وجهها عندما جاءت لتبلغني الخبر المشؤوم.

مع أن والدة زوجتي كانت تغالب الموت لبضعة أيام، فقد كان لخبر وفاتها أثر عميق في نفسي فقد كانت عزيزة جداً على نفسي. كانت تقيم معي في المنزل منذ زواجي قبل عشرين سنة، وكانت خفيفة الظل تفيض محبة لنا جميعاً. وحتى استسلامها لمرضها الأخير الذي أوقعها في غيبوبة لم تنهض منها، كانت تشكو بين الحين والآخر من اعتلال صحتها ولكن حالها لم يكن يمنعها عن الحركة والنشاط الدائمين داخل المنزل.

لم يكن بإمكاني أن أتخلى عن واجبي في المؤتمر، فتعاليت على ألمي وأعرت لابنتي الحزينة عن مؤاساتي لها وحمّلتها عواطفي إلى والدتها المفجوعة واستمهلت ثماني وأربعين ساعة لدفن الفقيدة حتى أتمكن من المشاركة في تشييعها إلى مثواها الأخير في مسقط رأسها دير القمر، وهي البلدة المجاورة مباشرة لبيت الدين. وهكذا كان فإنها لم تُوار الثرى إلا بعد يومين، أي بعد اختتام المؤتمر أعماله. انطلقتُ من منزلي في الدوحة وكان عليّ أن أهبط إلى الطريق العام، طريق بيروت ـ صيدا، لألاقي السيارة التي تقلّ الجثمان من مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، عند مفترق الدوحة، حيث انضممتُ إلى رتل السيارات المشيّعة حتى مسقط رأس الفقيدة في دير القمر. فصُلي على جثمانها في كنيسة البلدة. وقد شارك فؤاد بطرس في المأتم ممثلاً رئيس الجمهورية.

في اليوم الثالث والأخير من انعقاد المؤتمر، طالعتنا الصحف بتصريح مهم جداً لوزير خارجية فرنسا لوي دي غيرنغو أحرج زعماء الجبهة اللبنانية وأضعف موقفهم في المواجهة السياسية. ففي كلمة ألقاها في مأدبة للصحافة الأنكلو أميركية قال الوزير الفرنسي: «إن الميليشيات المسيحية هي التي بدأت القتال في لبنان إن ميليشيات السيد كميل شمعون تتحمل مسؤولية أعمال العنف التي وقعت خلال الأسبوعين الأخيرين. يجب أن نرى أين تقع المسؤوليات. لا أريد تبرئة السوريين ولكن يجب رؤية الحقيقة. صحيح أن السوريين ردوا بقسوة بالغة ولكن يجب أن يكون معلوماً أن الميليشيات كانت مستعدة لهذه المعركة. إننا نعرف ذلك منذ أيلول (سبتمبر) الماضي، فقواتها كانت متحصنة تحصيناً جيداً جداً في حي الأشرفية. وفي شنه هجومه عرّض السيد كميل شمعون المسيحيين لمخاطر كبيرة» وفي إشارة إلى إسرائيل قال: «لقد تلقت الميليشيات المسيحية نصيحة سيئة جداً من عاصمة مجاورة».

أما شمعون فكان ردّه عنيف النبرة وإنما ضعيف المضمون.

صباح اليوم الأخير من المؤتمر، في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر)، حفل أيضاً بالنشاط على مستوى اللقاءات والاتصالات الجانبية في مساع مكثفة لتأمين الإجماع على

النص النهائي لصيغة القرارات المطروحة. وكان أكثر المشتركين في المؤتمر قد غادروا بيت الدين إلى بيروت في اليوم السابق بعد أن اتجه التفكير إلى عقد مشاورات مع القيادات السياسية من الجانبين في بعبدا وبيروت. وبت أنا ليلتي في منزلي في الدوحة.

عدت إلى قصر بيت الدين بعيد الثامنة صباحاً، وكان الأمير سعود الفيصل قد سبقني إليه قبل دقائق. فعقدت اجتماعاً معه على الفور، ما لبث أن انضم إليه عبد الحليم خدام والعماد حكمت الشهابي. واستمر هذا الاجتماع نحو ساعة، تداولنا خلالها في شتى النقاط التي كان قد تم التفاهم عليها.

في العاشرة والربع وصل موكب الرئيس سركيس قادماً من بعبدا، فدخل فوراً إلى جناحه واختلى بالوزير فؤاد بطرس. ثم انضم إليهما الأمير سعود الفيصل. وفيما كنت في حديث عام مع خدام والشهابي والوزير القطري وقائد الجيش اللبناني ورئيس أركانه، جاء من يدعوني ويدعو الضيفين السوريين إلى جناح الرئيس. كانت تلك هي الجلسة الحاسمة فعليًا، ولو أنها لم تكن جلسة رسمية للمؤتمر، حيث أنها لم تشمل كل الوفود. دامت أكثر من ساعة واتفق خلالها على كل المقررات التي صدرت. أما الجلسة الرسمية الختامية للمؤتمر فقد اتُّفق أن تعقد بعد الغداء مباشرة من دون حضور الرئيس أو حضوري، لأن المؤتمر كان لوزراء الخارجية. وهكذا كان. فقد انعقدت تلك الجلسة الشكلية لتسجيل موافقة المؤتمر الاجتماعية على القرارات، ولم تدم أكثر من دقائق معدودة.

خلال اجتماعنا الأخير في جناح الرئيس تمت مراجعة نصوص القرارات للمرة الأخيرة، ودار نقاش حول كيفية إعلان الإجراءات الأمنية المتفق عليها. وفيما كان الرئيس يؤثر إعلانها ضمن القرارات، رجحت كفة الرأي السوري الداعي إلى التنويه بها في البيان الختامي وترك أمر إعلانها للسلطة فيما بعد. ولم يكن قد طرح احتمال إنشاء لجنة متابعة عربية للمساعدة على تنفيذ القرارات، فاقترحتُ إضافة نص بهذا المعنى على النصوص المتفق عليها. فلم يتقبل الرئيس الفكرة في الوهلة الأولى، وتساءل، متوجهاً بالكلام إليّ، عن جدوى إنشاء لجنة من هذا النوع. فتحدثت في اقتضاب مؤكداً أهمية ما تؤمنه لنا من استمرار الحضور العربي إلى جانبنا في سياق تنفيذ القرارت. فسلّم بالأمر ووافق الجميع على الفكرة.

صدر عن المؤتمر، في ختام أعماله بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٧، والتي استغرقت ثلاثة أيام من المداولات، بيان جاء فيه أن المؤتمرين استخلصوا «أهمية وضرورة معالجة شاملة للأزمة البنانية تقوم على المبادىء والأسس التالية:

أولاً ـ وحدة لبنان واستقلاله وسيادته، وسلامة أراضيه في إطار نظامه الديمقراطي، وممارسة الدولة لسطلتها على كافة الأراضي اللبنانية وإنهاء جميع المظاهر والعوائق أمام قيام سُلطة مركزية قوية، تعيد بناء مؤسسات الدولة التي تأثرت بالأحداث وفي إطار ترسيخ وحدة البلاد أرضاً وشعباً.

ثانياً ـ إنهاء المظاهر المسلحة، وجمع السلاح وتحريم حمله خارج حدود القانون.

ثالثاً ـ التطبيق الدقيق والكامل لمقررات القمة في الرياص والقاهرة

رابعاً ـ حفاظاً على وحدة البلاد، وقف الحملات الإعلامية، والعمل على تطبيق قانون المطبوعات ومنع جميع وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة غير الشرعية.

خامساً ـ وضع برنامج زمني لبناء الجيش على أسس وطنية ومتوازنة، وبما يمكنه من القيام بدوره في تحقيق الأمن الوطني للبلاد، ومن تولي المهام التي تقوم بها قوات الردع العربية على الأراضي اللبنانية

سادساً ـ العمل على تحقيق وفاق وطني بين الأطراف والفئات اللبنانية المتنازعة بما يكفل وحدة البلاد، وإدخال الإصلاحات التي تحقق ترسيخ الوحدة الوطنية وتسهم في إزالة أسباب التفجير في الساحة اللبنانية.

سابعاً ـ تطبيق القانون ضد الذين يتعاملون مع العدو الإسرائيلي، وإدانة كل أشكال التعامل وذلك انطلاقاً من الانتماء العربي للبنان.

ثامناً ـ تأليف لجنة متابعة من ممثل عن كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت، توضع بتصرف فخامة رئيس الجمهورية، وتقوم بما يرى أن يعهد به إليها فخامته من مهمات في إطار الأسس والمبادىء المذكورة أنفاً».

لم يكن بالإمكان إعلان كل ما تم التفاهم عليه من تدابير أمنية قبل عودة الوزير صلاح سلمان من رحلته إلى السودان، التي تم الاتفاق على إيفاده إليها لإقناع الرئيس جعفر النميري بالعدول عن سحب الكتيبة السودانية في نهاية الشهر كما كان قد أبلغَنا. وكان سلمان قد غادر بيروت لهذه الغاية مساء اليوم السابق. كما وأن احتمال مشاركة الأردن في قوات الردع العربية، بعد زيارة الرئيس سركيس إلى عمان واجتماعه بالملك حسين خلال جولته العربية، كان لا يزال حيًّا حتى تلك اللحظة.

تناولنا الغداء معاً وإنما حول طاولات متفرّقة. ترك للضيوف حرية اختيار مقاعدهم وجلسائهم. فكنتُ على طاولة واحدة مع الرئيس سركيس والوزير بطرس والوزير السوري

خدام. وأثناء الطعام، وكنّا نتجاذب أطراف الأحاديث العفوية والودية، توجّه خدام إلى بطرس بالقول مداعباً: «يا فؤاد، هذه المرة عليك أن تصطنع ابتسامة عندما تذيع القرارات. دع الناس تقرأ في وجهك جو المؤتمر». وعندما التقيت الوزير عبد الحليم حدام بعد مدة قصيرة من الزمن في مؤتمر قمة بغداد، أبدى لي استياءه مما صدر عن الوزير فؤاد بطرس خلال الندوة الصحافية التي عقدها إثر المؤتمر.

غادرت بيت الدين، وأدليت عند الباب بتصريح قلت فيه:

«إننا نستبشر خيراً بالنتائج التي أسفر عنها المؤتمر وبالإيجابية التي سادت جو الاجتماعات والتي ظهرت ملامحها في البيان الذي صدر في ختام المؤتمر، وهي تبشر بالخير ولا بد أن تنعكس على الوضع في لبنان، والأمر يحتاج إلى متابعة دائبة وجدية. ومسؤولية المتابعة تقع على عاتقنا نحن كمسؤولين في الحكم وكمواطنين في هذا البلد. أما الحل النهائي للقضية اللبنانية، وهي في أساسها سياسية، فلا يمكن إلا أن ينبع من إرادة اللبنانيين ويقترن بتفاهمهم، وهذا ما يجب أن نسعى إلى تحقيقه في أقصى سرعة لنعبر بالبلاد من حيز الأزمة إلى حيز الانفراج ولكي يتحول الأمن إلى اطمئنان في نفوس المواطنين، والسلام إلى استقرار مقيم».

أما فؤاد بطرس فقد عقد ندوة صحافية فقال في جملة ما قال: «لابد لي من أن أوضح نقطة مهمة إن ما يسمى المقررات هو في الواقع توصيات وإن مجلس وزراء خارجية الدول المشتركة والمساهمة في قوات الردع العربية لا يستطيع أن يتخذ حيال المشكلة والقضية اللبنانية إلا توصيات، لأن المقررات كما تعلمون، تنطوي في حد ذاتها على قوة تنفيذية تجعلها قابلة للتطبيق... إن الحكم لا بد أن يضع في القريب العاجل هذه التوصيات موضع البحث والتدقيق وسيمحّصها وسيرى ما يمكن أن يعتمده منها وكيف ينبغي أن يعتمده».

أثار هذا التصريح من فؤاد بطرس استياء عارماً في أوساط سياسية ونيابية لبنانية واسعة وفي أوساط الدول العربية التي شاركت في مؤتمر بيت الدين. فقد فُسر التصريح على أنّه من قبيل الانتقاص من قيمة النتائج المهمة التي أفضى إليها المؤتمر وربما إجهاضها، أو من قبيل الازدراء للدور الذي قام به الوزراء العرب تلبية لطلب لبنان وخدمة لقضيته. فالملاحظات التي سمعتُها من السفراء العرب في بيروت وعلى هامش مؤتمر القمة العربي في بغداد بعد حين كانت تنطوي على عتاب، ولو رقيق، ينطلق من أن الوزراء العرب ما كانوا ليجشموا أنفسهم مؤونة الانتقال إلى لبنان وبذل ما بذلوه من جهود لو علموا أن الأمر سينتهي بهم إلى توصيات قد يؤخذ بها وقد لا يؤخذ بها حسبما يروق

للحكم اللبناني بعد بحث وتدقيق وتمحيص، علماً أن الحكم كان ممثلاً في مباحثات المؤتمر برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والدفاع

ولقد أكدت لكل من فاتحني في الموضوع أن الوزير بطرس لم يكن يقصد شيئاً مما كان يقال، ولكن أجواء الجبهة اللبنانية الضاغطة من حواليه أملت عليه في لحظة معينة مثل الكلام الذي صدر عنه.

أما فيما يتعلّق بالترتيبات الأمنية التي تم التفاهم على تنفيذها خلال المؤتمر فشملت إحلال القوات السودانية محل القوات السورية على الجسور وإحلال القوات السعودية محل القوات السورية في برج رزق وإجراء بعض التبديلات في المواقع في منطقة عين الرمانة ـ فرن الشباك تعطي دوراً محدوداً للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. وعندما أبلغنا صلاح سلمان لدى عودته من السودان إصرار الرئيس السوداني على سحب قوته من لبنان اتجه الرأي نحو تكليف السعوديين بالمرابطة على الجسور أيضاً. إلا أن السودان عاد فأرجأ سحب قوته بضغط من المملكة العربية السعودية

صباح السبت في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية لبحث نتائج المؤتمر. فاتخذ قراراً بتبني مقرراته، وبذلك حسم الجدل الذي أثاره تصريح الوزير بطرس حول ما إذا كان للمقررات صفة التوصيات أو فعل الإلزام. فمع موافقة مجلس الوزراء عليها أصبحت ذات مفعول إجرائي تنفيذي بلا أدنى ريب. وتقرر «وضع برنامج تنفيذي للأسس والمبادىء المعتمدة وتحديد سلم أولويات لها وترجمتها إلى خطة عملية تفصيلية وذلك في سرعة قصوى». وألف مجلس الوزراء لجنة برئاستي شخصياً لوضع الخطة التنفيذية وعرضها على مجلس الوزراء في أول جلسة يعقدها. وضمت اللجنة الوزراء صلاح سلمان وإبراهيم شعيتو وفريد روفايل وأسعد رزق.

وأخذ مجلس الوزراء علماً بإحالة الضابطين المتعاملين مع إسرائيل، سعد حداد وسامي الشدياق، على القضاء العسكري، من قبل قيادة الجيش، الأمر الذي كنا نطالب به دوماً، فجاء في ذلك الوقت بمثابة استجابة لأحد قرارات بيت الدين. بعد يومين فقط (بالأحرى في يوم العمل التالي، أي الإثنين) أصدر قائد الجيش قراراً بإحالة عدد من ضباط جيش لبنان العربي، وعلى رأسهم أحمد الخطيب، على القضاء العسكري في خطوة كان من الواضح أنها محاولة لموازنة التدبير الذي اتخذ حيال الضابطين المتعاملين مع إسرائيل. وقد لفت الأنظار أن الصياغة في إحالة الخطيب كانت أشد عنفاً منها في إحالة حداد والشدياق.

وإثر الجلسة توجه الرئيس سركيس إلى المطار في رحلة قصيرة إلى روما للمشاركة في احتفالات تنصيب البابا يوحنا بولس الثاني. فرافقته في سيارته من القصر الجمهوري إلى المطار مودعاً.

وقبل ظهر الأحد في ٢٢/١٠/١٩٧٨ استقبلت في منزلي في الدوحة وفداً نيابياً من التكتل المستقل ضم الرؤساء كامل الأسعد وصائب سلام وعادل عسيران والدكتور ألبير مخيبر وبشير الأعور ومخايل الضاهر. فجرى بيني وبينهم نقاش واسع حول مقررات بيت الدين أصروا خلاله على ضرورة وضعها موضع التنفيذ في حزم وسرعة كليين.

وانكببت بقية النهار على وضع تصور لبرنامج تطبيقي للمقررات استعداداً لاجتماعي المرتقب في اليوم التالي مع اللجنة الوزارية التي أَوْلى مجلس الوزراء إليها أمر وضع ذلك البرنامج. وقد استأثر بحث ذلك البرنامج فعلاً بكل وقتي تقريباً صباح اليوم التالي. فاستقبلت في التاسعة صباحاً قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب في مكتبي في وزارة الإعلام وبحثت معه في بعض الأفكار التي ضمنتها البرنامج والتي سيكون لقوات الردع شأن في تنفيذها، ثم عقدت مع اللجنة الوزارية اجتماعاً دام حوالى الساعتين ونصف الساعة، أشبعنا المشروع خلاله درساً وبحثاً وانتهينا إلى اتفاق على صيغته النهائية.

وبعد ذلك التقيت السفير الأميركي ثم قيادة الجبهة القومية، ممهداً لتقبّل ما سيقدم مجلس الوزراء على إعلانه تنفيذاً لمقررات بيت الدين.

وفي اليوم التالي، أي مساء ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر)، التقيت في منزلي ياسر عرفات ومعه صلاح خلف لنفس الغاية. وكنت قد تداولت في الأمر أيضاً مع الرئيس رشيد الصلح وسفير الكويت عبد الحميد البعيجان ووفد من حركة «المرابطون» برئاسة إبراهيم قليلات. كما زرت الرئيس كامل الأسعد في منزله وأطلعته على حصيلة الجهد الذي كنت أبذله في الإعداد لتنفيذ مقررات بيت الدين، وبحثت معه في حضور رئيس لجنة الدفاع النيابية فؤاد لحود ورئيس لجنة الإدارة والعدل ناظم القادري ونائب رئيس المجلس النيابي منير أبو فاضل في أهم الأفكار التي من المفروض أن تطرح في جلسة اللجنتين النيابيتين بعد يومين عند استئناف مناقشة مشروع قانون الدفاع الجديد. ولكن إزاء الخلافات القائمة في الرأي بيننا داخل الحكم حول بعض المبادىء الأساسية، عاد الأسعد فأعلن إرجاء جلسة اللجنتين النيابيتين لكي يتاح للحكم توحيد رؤيته حول الموضوع.

وقبل ظهر الأربعاء في ١٩٧٨/١٠/٢٥ أقر مجلس الوزراء البرنامج التطبيقي المقترح بعد أن أدخلت عليه تعديلات طفيفة، أهمها إلغاء الإشارة إلى ضرورة قيام حكومة جديدة بعد حين من أجل متابعة المسيرة الوفاقية العامة بعد أن تكون الحكومة القائمة قد حققت الحد المطلوب من الانفراج من خلال تنفيد الخطوات الحيوية التي يتضمنها البرنامج التطبيقي، وكذلك إلغاء الإشارة إلى إحياء المؤسسات العامة وتنشيطها بعد الشلل الذي حلَّ فيها بسبب التدهور في الوضع الأمني والسياسي، وكان المسوِّغ لطلب إلغاء هاتين النقطتين أنهما من باب لزوم ما لا يلزم أو من الأمور المسلم بها ولا داعي لذكرها في برنامج تطبيقي لمقررات عربية. وقد سبق جلسة مجلس الوزراء جلسة خاصة مع الرئيس ضمت أعضاء اللجنة الوزارية. أما فؤاد بطرس فكان آنذاك في فرنسا.

استُقبِل البرنامج التطبيقي بارتياح عام إلا من بعض أوساط الحركة الوطنية التي أبدت تحفظات تجاه إسناد أي مهام أمية جديدة للجيش، وانتقدت البرنامج لكونه لم يقدّم المعالجة المطلوبة للجذور السياسية للأزمة. فبينت في تصريح لي أن الحكومة آلت على نفسها بموجب البرنامج وضع خطة زمنية متكاملة لبناء الجيش إلا أنها لم تكلف الجيش بمهام أمنية جديدة غير تلك التي صدرت قرارات بها في السابق، كما أوضحت أن المعالجة السياسية ملحوظة في البرنامج التطبيقي من خلال البند الذي قضى بوجوب الخروج بصيغة وفاقية شاملة. وواصلت لقاءاتي واتصالاتي مع ممثلي القوى الإسلامية والوطنية لضمان تأييدهم وتفهمهم لمنطلقات البرنامج ومضامينه فالتقيت وفداً مشتركاً من التجمّع الإسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب ووفداً من الحركة الوطنية، وعقدت اجتماعاً مع القيادات الأمنية والعسكرية في الجيش وقوات الردع وقوى الأمن للبحث معها في ما يترتب عليها من واجبات في تنفيذ البرنامج.

وبحثت مع المسؤولين في وزارة الإعلام وسائل محاربة الإداعات الخاصة غير الشرعية التي تبث سمومها طوال النهار وعلى نحو يعطل على السلطة الشرعية مساعيها ويستثير الحفائظ ويعمّق الانقسامات بين الناس.

وقد قلتُ في تصريح أدليت به في معرض تأكيد إصرارنا على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف الإذاعات الخاصة والمطبوعات غير المرخص بها: «إننا نعتقد أن أي معالجة أمنية لن تكون كافية ما لم تتضمن في جملة ما تتضمن من خطوات وقف الإذاعات الخاصة. فالإذاعات الخاصة لا تقل خطراً على الوضع الأمني من الأسلحة والحواجز إن لم نقل إنها تفوقها خطراً. ولا جدوى من وقف القصف والقنص بالأسلحة

مع استمرار القصف الإذاعي والقنص الإعلامي إن صح التعبير» فلم ألقَ من هؤلاء المسؤولين إلا ما يثبط العزائم.

فعندما طرحت فكرة التشويش على الإذاعات الخاصة كان الجواب أن التشويش غير فعّال، وأن التشويش على الإذاعات الخاصّة سوف يقابل بالتشويش على الإذاعات الرسمية، وأن الخارجين على شرعية الإعلام لن يعدموا وسيلة لتحريك محطاتهم أو لإضافة محطات جديدة كلما حجب التشويش محطة قائمة وإن وسائل التشويش غير متوافرة كما أن استقدامها من الخارج فيتطلب وقتاً طويلاً لا يحتمله الظرف إذ إن أي تأخير في تنفيذ القرارت سيؤدي إلى تنفيسها. وكان الرئيس سركيس في واقع الأمر غير متحمس لأي إجراء يتخذ لمحاربة الإذاعات الخاصة غير الشرعية وكان يلمّح إلى أن السبيل الوحيد لإيقافها هو استخلاص قرار سياسي بذلك من أصحابها ولم يكن رد فعل المسؤولين في وزارة الإعلام على فكرة التشويش إلا صدى لإرادة الرئيس سركيس.

صباح السبت ١٩٧٨/١٠/٢٨ أمضيته في القصر الجمهوري في بعبدا أولاً للاجتماع بأمين الجميل ثم للمشاركة في الاجتماع الذي انعقد مع الرئيس سركيس والرئيس الأسعد لتذليل العقد التي كانت تحول دون إحراز المزيد من التقدم في صوغ مشروع قانون الدفاع

عند العاشرة اجتمعت بالشيخ أمين الجميل في غرفة جانبية من القصر الجمهوري وقد تم هذا اللقاء بمبادرة مني، إذ أنني شئت أن أبحث معه في ما هو مطلوب من فريقه، ولا سيما حزب الكتائب، من أجل تسهيل تطبيق مقررات بيت الدين. وشددت على أهمية إقفال إذاعة الحزب، صوت لبنان. فأخذ الشيخ أمين الجميّل يشكو ويتظلم من التجاوزات السورية وينعي على المسلمين تخلفهم عن الوقوف إلى جانب المسيحيين في محنتهم، فلم تصدر كلمة بهذا المعنى عن أي زعيم أو مسؤول مسلم. وقال إن المسيحيين كفروا بالتعايش وبالوحدة. فعقبت قائلاً «إن تعاطف المسلم مع المسيحي تعاطف كلي، والتعبير عن هذا الشعور أخذ أكثر من شكل ثم لماذا يعتب على المسؤول المسلم لعدم التصريح بالاستنكار فيما لم يفعل مثل ذلك أي مسؤول مسيحي. لماذا ينتظر من المسؤول المسلم ما لم يكن من أي مسؤول مسيحي، لا من رئيس الجمهورية نفسه ولا من أي وزير مسيحي، علماً أن قرار التجديد لقوات الردع العربيه هو، حسب قرار قمة القاهرة الذي أوجد القوات، في يد رئيس الجمهورية». وأردفت قولي «على أي حال فإنني لم أقرأ بعد أي تصريح من أي زعيم مسيحي ينم عن كفره بالتعايش ويطلب فيه غير الوحدة ولو في أشكال متباينة» فأجاب: «إن الزعماء

يقولون شيئاً ويفعلون شيئاً آخر» فانقضضت عليه قائلاً: «إذا كنتم تريدون تقسيم لبنان فليكن عندكم الجرأة للتصريح بذلك ولبنان لن يخرج من محنته إذا بقي زعماؤه يقولون شيئاً ويقصدون شيئاً آخر» وعند تكراري هذا الأمر أظهر حليسي الكثير من الضيق والبرم من تركيزي على زلة لسانه، وقال إنه لم يقصد تماماً ما استنتجت من كلامه أما مسألة إقفال صوت لبنان فقد تحاشى الخوض في بحثها، ولم يُبدِ أي استعداد للتجاوب في شأنها وأما باقي الحديث فلم يفضِ إلى أية نتائج تستحق الذكر

١٢ إلى قمّة بغداد

وسط استفحال التدهور الأمني ساعة بعد ساعة بدأت بوادر الاهتمام من الخارج تظهر وتتسارع. اقترحت فرنسا، على لسان وزير خارجيتها لوي دي غيرنغو، إعادة توزيع قوات الردع العربية وإنشاء قوة فصل من الجيش اللبناني بينها وبين القوى التي تقاتلها، كما لوح بإمكان إشراك السفير الفرنسي في لبنان في لجنة للإشراف على تنفيذ الترتيبات التي يتفق عليها. ونقلت الصحف أخباراً تعبّر عن تأييد الولايات المتحدة الأميركية والأمانة العامة للأمم المتحدة المبادرة الفرنسية، كما نقلت أنباء مشاورات تجري حول احتمال عرض المسألة اللبنانية على مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وأعلن في باريس في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) أن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان بعث برسالة إلى الرئيس حافظ الأسد وأخرى إلى الرئيس الأميركي جيمي كارتر في مسعى لإنهاء القتال في لبنان توصلاً فيما بعد إلى تحقيق وفاق بين الطائفتين المسيحية والإسلامية. وصدر بيان عن مجلس الوزراء الفرنسي بهذا المعنى. أجرى جيسكار ديستان اتصالاً هاتفياً مع الرئيس سركيس حول هذا الموضوع. وأوضح بيار هونت، الناطق باسم الأليزيه في باريس، أن الرئيس سركيس يرغب في إيلاء الجيش اللبناني دوراً في إعادة الأمن إلى العاصمة، ولو اقتصر ذلك الدور على الفصل بين المتقاتلين.

وفي الأمم المتحدة دُعي أعضاء مجلس الأمن، الذي كانت فرنسا تتولى رئاسته آنذاك، إلى إجراء مشاورات غير رسمية حول الوضع في لبنان وصدر بعد هذه المشاورات نداء عن المجلس دعا الأمين العام للعمل على وقف إطلاق النار في لبنان. واجتمع مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة غسان تويني مع كل من سايروس فانس

وزير الخارجية الأميركي، وكورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة، حول الوضع في لبنان.

أما الرئيس حافظ الأسد فقد أدلى بحديث في ختام زيارته لألمانيا الشرقية أعرب فيه عن استغرابه للمبادرة الفرنسية وقال إن سوريا ليست طرفاً في ما يحدث لبنان وأن الحكومة اللبنانية لا تستخدم القوات السورية على نحو مجدٍ.

أما نحن، أمام هول الأحداث التي كانت تجري، وأمام بُعد الشقة في المواقف بين الأطراف اللبنانية، فلم نجد تعبيراً عن تحرقنا لإنهاء القتال بأي ثمن، ومخرجاً من المأزق الذي أوجده تناقض المواقف، خيراً من الصمت، حتى حيال التحركات الدولية التي كانت تتصاعد وتتفاعل في سرعة مذهلة. وقد فُسّر صمتنا على أنه كان من باب الإغضاء أو التشجيع، أو حتى المباركة لتلك التحركات. إن الصمت كان أضعف الإيمان في ظل شعورنا بالعجز عن معالجة الوضع المأسوي السائد داخلياً. لقد كان للأحداث الدامية حقاً وقع بليغ على نفسي لم أعد أقوى على احتماله.

وقبل ظهر الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) عقد مجلس الوزراء جلسة خصصت للبحث في الوضع الأمني، وكان الوصول إلى القصر الجمهوري تحت وابل القذائف التي كانت تتساقط في محيط القصر وفوقه ضرباً من المغامرة المحفوفة بالمخاطر وفي التصريح الذي أدليت به عقب الجلسة تحاشيت كلياً الحديث عن التحركات الدولية حتى لا أضطر، تحت ضغط التناقضات المستبدة في ساحة المواقف السياسية، إلى إبداء أي تحفظ إزاء أي منها، فقلت. «بحث مجلس الوزراء في الوضع الأمني المتدهور وتوقف بألم عميق أمام المآسي التي تقع، ودرس كل الاحتمالات التي يمكن اعتمادها لوضع حد سريع للاشتباكات الدائرة، كما عرض الاتصالات والمحاولات التي أُجريت من أجل ايجاد حل سريع للمشكلة القائمة. ونحن نتطلع في أمل وثقة إلى اللقاء المرتقب بين الرئيسين اللبناني والسوري»

وكانت حصيلة جلسة مجلس الوزراء تتلخص، من جهة، بالتأكيد على ضرورة تلافي الانزلاق إلى مجاهل التدويل للقضية اللبنانية وما يترتب عليه من محاذير، ومن جهة ثانية، ضرورة العمل على تحقيق لقاء بين الرئيس سركيس والرئيس الأسد سعياً للتوصل إلى صيغة لوقف إطلاق النار سريعاً.

كنت دوماً أعارض بشدة أية محاولة لتدويل القضية اللبنانية، وذلك انطلاقاً من اعتقاد راسخ أن تدويلها يجرّ حكماً إلى رهن حلها بمسألة الوفاق الدولي. ولما كان الوفاق الدولي، ولا سيما بين الدولتين العظميين، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد

السوفياتي، مرتبطاً بالتفاهم على قضايا عديدة معقدة ومتشعبة في العالم ليس للبنان كلمة في مسارها، فإن تدويل القضية اللبنانية سيكون مرادفاً في الواقع لتعقيد الأزمة والقضاء على أي تطلع إلى حل وشيك لها. لذلك على الرغم من الصمت الآني الذي واجهت به شخصيًّا المبادرات والتحركات الخارجية الهادفة إلى وضع حد للتدهور الأمني في لبنان، فإنني كنت داخل الحكم أعمل بالتعاون مع بعض الوزراء على احتواء الموقف الرسمي بحيث لا ينزلق إلى التسليم بمبدأ التدويل. من هنا كان الموقف الذي آلت إليه جلسة مجلس الوزراء الأخيرة والذي رشح منه إلى الصحف إصرار على ضرورة عقد لقاء قمة لبنانية سورية وتحفظ على اتباع سياسة تدفع بالقضية نهائيًّا إلى متاهات التدويل. وبعد يومين، انسجاماً مع الموقف المبدئي الذي التزمته، مع الإدراك أن كلامي لن يكون له أي تأثير على استمرار الضغط الخارجي من أجل ايقاف التدهور المريع في الوضع الأمني، وجدت لزاماً علي أن أتكلم في الموضوع، أولاً لكي أعيد تأكيد موقفي المبدئي منه، وثانياً لكي أضع حدًّا لمخاوف البعض من جموح نحو التدويل وقطع الطريق على رهان البعض الآخر على مثل ذلك الجموح. فقلت في تصريح لي ظهر بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٦:

«لا يسعنا إلا أن نعرب عن شكرنا لكل الدول والمراجع الدولية التي تبدي اهتمامها بالوضع في لبنان واستعدادها لبذل المساعي من أجل إنهاء الحال المأسوية التي يعيشها الشعب اللبناني بدءاً بوضع حد فوري للنزف الأليم الذي يسببه استمرار القتال على هذا النحو العنيف. ولكنني من جهة أخرى، لا أجد بداً من إبداء بعض الملاحظات المبدئية حول هذا الموضوع.

«إن بعض الأفكار التي تتناقلها وسائل الأعلام والتي تطلق في نطاق المبادرات الدولية تبدو غير واقعية، مما يدل على أن بعض هذه المبادرات لم يكن مرتكزاً على إحاطة كاملة بحقيقة الأوضاع والمعطيات في لبنان.

«هناك حقيقة بديهية لا يمكن إغفالها، وأي محاولة لتجاهلها مرشحة لأن تؤدي إلى تعقيد المشكلة وتأزيم الوضع، وفي النتيجة تعميق المأساة اللبنانية. الحقيقة هي أن لا حل للمشكلة اللبنانية خارج إرادة اللبنانيين. الحل يبدأ هنا وينتهي هنا، والحل يكون متكاملاً أو لا يكون، بمعنى أنه لا بد أن يتناول مجمل القضايا والمشاكل التي كانت وما تزال تواجه لبنان واللبنانيين. ومثل هذا الحل لا يمكن أن ينبع إلا من تفاهم اللبنانيين في ما بينهم وتلاقي إراداتهم على خط واحد لإنقاذ وطنهم.

«وعلى أي حال، فإن موقفنا من أي مبادرة سوف نحدده عندما نبلّغ تفاصيل تلك

المبادرة، وحتى الآن ليس لدينا معطيات محددة حول أي مبادرة معينة»

كانت تلك المرحلة الخطيرة والدقيقة من المراحل التي كان علينا أن نتصرف خلالها كمن يمشي وسط حقل مزروع بالألغام

وليل السابع من تشرين الأول (أكتوبر) انعقد مجلس الأمن في نيويورك في جلسة لم تستمر أكثر من أربع دقائق صدر عنها قرار «يدعو جميع المتقاتلين في لبنان إلى وضع حد لأعمال العنف والاحترام الدقيق لوقف إطلاق نار فوري وفعّال ووقف الأعمال الحربية» وقد صدر القرار بالاجماع بعد اتصالات دولية واسعة جداً، بما فيها اتصال بين الرئيس الأميركي والرئيس السوفياتي فلم يعترض المندوب السوفياتي على القرار لا بل إنه شارك في صياغته، مما ينم عن رضا سوريا أو، على الأقل، على إغضاء منها.

في تلك الفترة ظهرت بوادر لعودة التقارب بين سوريا والعراق بعد جفاء مستحكم كانت له انعكاسات سلبية خطيرة على الساحة اللبنانية نظراً لما كان للدولتين الشقيقتين من وجود وامتدادات سياسية وعسكرية داخل لبنان وتُوجت محاولات التقارب بينهما بزيارة قام بها الرئيس الأسد إلى بغداد ووقع في ختامها مع الرئيس أحمد حسن البكر على اتفاق أطلق عليه «ميثاق العمل القومي المشترك». فسجل ذلك بداية شهر عسل بين البلدين تخلله جو من الانفراج النسبي داخل الساحة الوطنية والإسلامية في لبنان، ولو أنه لم يعمّر طويلاً وكان من ثمرات هذا الوفاق النجاح الذي أصابه مؤتمر قمة بغداد بعد حين.

في اليوم التالي غادرت إلى دمشق ومنها انتقلت إلى بغداد لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد كي يمهد لاجتماع القمة. وكان قد سبقني إليه أمين عام وزارة الخارجية كسروان لبكي ورئيس الدائرة السياسية فيها عبد الرحمن الصلح. وقد اضطررت إلى الحلول في هذا الدور محل وزير الخارجية فؤاد بطرس الذي كان لا يزال في فرنسا. وبدا لي وكأنه كان يتعمد تأخير عودته حتى لا يشارك في اجتماعات وزراء الخارجية العرب. فقد أبدى غير مرة عدم رغبته في حضور تلك الاجتماعات، بعد الحملة التي تعرّض لها بسبب تصريحه في ختام مؤتمر بيت الدين الذي قلّل فيه ضمناً من قيمة مقررات بيت الدين، معتبراً أنها في حكم التوصيات لا القرارات ولا أعتقد أن كميل شمعون كان يجهل حقيقة موقف الوزير بطرس هذا عندما قال: «من المؤكد أن شيئاً ما يدور في وزارة الخارجية. فأنا لا أصدق أن وجود الوزير الأصيل في فرنسا طبيعي. وأعتقد أنه من قبيل تضييع الوقت ومن قبيل التهرّب، أو أنهم هرّبوه لأن مزاجه لا ينطبق على مزاج رئيس الوزراء».

لم يكن في حسابي أن أرور دمشق قبل التوجّه إلى بغداد. ولكن كنت قبل أيام أشعرتُ المسؤولين السوريين، عن طريق قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب، برغبتي في مقابلة الرئيس الأسد للبحث معه في مرحلة ما بعد بيت الدين. فجاءني ضابط سوري عشية سفري إلى بغداد يبلغني استعداد الرئيس الأسد للقائي في اليوم التالي.

وصلت الحدود اللبنانية السورية عند التاسعة من صباح ١٩٧٨/١٠/٣١. وكانت زوجتي تصطحبني، فكان في استقبالنا رئيس الوزراء السوري محمد علي الحلبي وعقيلته وعدد من الوزراء. وقُبيل الظهيرة التقيت الرئيس الأسد ثم استبقاني وعقيلتي للغداء معه ومع عقيلته ومع الرئيس الحلبي وعقيلته. ووضع الرئيس الأسد طائرة خاصة تحت تصرفنا لنقلنا إلى بغداد، مصرًّا على عدم تجشيمنا مؤونة العودة إلى بيروت من أجل التقاط الطائرة منها إلى بغداد. أما حديثي في لقائي الخاص معه فقد تركز على البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين والدور الذي نتمنى أن تقوم به سوريا في مساعدتنا على تحقيقة من خلال لجنة المتابعة العربية كما من خلال وجودها المباشر ونفوذها داخل الساحة اللبنانية. وتحدثت معه أيضاً في الوضع الأمني في لبنان، الذي كان يسجل انتكاسات يومية على مختلف محاور العاصمة وضواحيها، ومشدداً على أهمية ضبط الوضع أولاً من أجل تحرير المواطن المسكبن من كابوس المعاناة الممضة التي تجاوزت حدود احتماله، وثانياً تداركاً لاحتمال عودة التدهور والانهيار للتفاقم. وتطرق الحديث إلى الاعتداءات التي كان يتعرض لها الأرمن في منطقة بيروت الشرقية، في ما بدا وكأنه محاولة لتهجيرهم من المنطقة. وقد بلغت الإساءة إلى الأرمن ذروتها عندما دمر أتباع حزب الكتائب النصب التذكاري للأرمن في بلدة العامرية على مقربة من بكفيا، مسقط رأس آل الجميل.

انتقلت مع عقيلتي مساء ١٩٧٨/١٠/٣١ من دمشق إلى بغداد على متن الطائرة السورية الخاصة، وكان في استقبالنا نائب رئيس الجمهورية طه محيي الدين معروف وأُنرلنا في دارة مستقلة في المنطقة التي كانت فيها الدارات النب خصصت للرؤساء والملوك، وبخلاف سائر أعضاء الوفود الذين أنزلوا في الفنادق.

في اليوم الأول من إقامتي في بغداد أجريت اتصالات واسعة مع المشتركين في المؤتمر فعقدت لقاءات منفردة مع وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد وأمين الخارجية في الجماهيرية العربية الليبية علي عبد السلام التريكي ووزير خارجية العراق سعدون حمادي. وكانت لي خلوة قصيرة مع وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل خلال فترة فاصلة بين اجتماع واجتماع أثناء انعقاد مؤتمر وزراء

الخارجية. وخلال جلسة من جلسات المؤتمر جاءني أحد المسؤولين العراقيين وهمس في أذني أن نائب الرئيس العراقي صدام حسين يرغب في مقابلتي فتوجهت إلى مكتبه وعقدت اجتماعاً معه تناولت خلاله الوضع اللبناني من مختلف جوانبه في ضوء التطورات التي حصلت انطلاقاً من مؤتمر بيت الدين، وتحدثت عن حاجات لبنان من المساعدات العربية

وشاركت في اجتماعات مؤتمر الوزراء، وكان عبد الرحمن الصلح قد تلا كلمة لبنان نيابة عني في الجلسة الأولى التي انعقدت قبل وصولي إلى بغداد. ولازمت المؤتمر في جلسته الختامية التي شهدت مناقشات حامية حول كيفية التعامل مع مصر والتي استمرت حتى ساعة متأخرة جداً من ليل الأربعاء ـ الخميس في ١ ـ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، وأويت إلى فراشي في ساعة مبكرة من صباح الخميس في حال من الإنهاك والإعياء الشديدين

وفيما كنت في غمرة ذلك المسلسل من الاتصالات واللقاءات المتلاحقة وردني خبر مقتل الضابط المنشق عن الجيش اللبناني النقيب سمير الأشقر على يد فرقة المكافحة التابعة لشعبة المخابرات في الجيش اللبناني، وذلك في عملية اقتحام مقر مجموعته المنشقة «حركة الجيش اللبناني الثوري»، في قرية قرنة شهوان في منطقة المتن الشمالي. وكان ذلك الضابط قد ارتكب عدة اعتداءات على الجيش اللبناني ولعب دوراً بارزاً في تصعيد الجو ضد القوات السورية فأحيل إلى المحاكمة بتهمة «القتل عمداً والقيام بأعمال إرهابية وتعكير صِلات لبنان مع دولة شقيقة والتعرض لسلامة الجيشين السوري واللبناني» إلا أنه فرّ من الجيش وباشر حركته التي أطلق عليها تسمية «حركة الجيش اللبناني الثوري»، فقتل في عملية اقتحام لمقره تمت بتوجيه صريح من قيادة الجيش.

فكان هذا الحادث إيذاناً بانطلاق سلسة حوادث تعرض لها الجيش اللبناني بعد ذلك من قبل ميليشيات حزب الكتائب. وكان أول السلسلة حادث الاعتداء الخطير الذي استهدف موكب الوزير فؤاد بطرس وهو في طريقه إلى القصر الجمهوري لمرافقة الرئيس سركيس إلى بغداد. وكان الوزير بطرس قد وصل مساء اليوم السابق من باريس وأمضى ليلته في قصر بعبدا وتوجه صباح يوم الحادث إلى منزله. وعندما تحرك متوجهاً إلى قصر بعبدا لمرافقة الرئيس في رحلته إلى مؤتمر القمة نصب نفر من المسلحين كميناً لموكبه على مقربة من منزله وأمطروه وابلاً من النار فجرحوا أربعة من عناصر المواكبة واحتجزوا ضابطهم. أما الوزير بطرس، الذي اخترقت سيارته رصاصة، فلم يصب بأذى، وقد ألقى مرافقه بنفسه فوقه لحمايته عندما انهال الرصاص على الموكب. وعندما وصل بطرس مع

الرئيس سركيس إلى بغداد كان الارتياع، ولا عجب بادياً على محياه

وبعد هذا الحادث بأيام نسف منزل قائد الجيش العماد فكتور خوري في عمشيت فتقوّض المبنى بطبقاته الثلاث. فكان هذا الحادث، كما بدا فيما بعد، نقطة تحول في تصرف قائد الجيش، أصبح بعدها ممالئاً للجبهة اللبنانية بصورة واضحة وقد قال فيه أحد الضباط إنه «قتل ولم يمت».

انعقدت الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة مساء الثاني من تشرين الثاني وانعقدت جلسة العمل الأولى صباح اليوم التالي واستمرت حوالى الساعة ونصف الساعة. وقد سادها بعض التوتر عندما ظهر شيء من التردد في مواقف بعض الدول حيال مقاطعة مصر. ولعل الرئيس الأسد كان أبرز المتحدثين في تلك الجلسة، إذ أدلى بكلمة مرتجلة أمام المؤتمر تميزت بالحزم الشديد، وتخللها بعض عبارات التهديد المبطن بالعمل السلبي الذي قد لا تسلم من عواقبه أية دولة من الدول التي تتقاعس في التصدي لمحاولات تصفية القضية العربية بمثل النهج الذي احتطه السادات لنفسه وقال في ما قال إن القضية العربية ليست قضية أرض حتى تكون صحراء سيناء هي القضية، وإنما هي قضية حق ومصير أمة، وإلا لما قدمت سوريا قضية فلسطين على قضية الجولان أو حتى على قضية لواء الإسكندرون الذي سلخته تركيا عن سوريا، علماً بأن مساحة الإسكندرون أكبر من مساحة فلسطين.

حضرت الجلسة مع الرئيس سركيس. وقبل الجلسة وبعدها تكثفت اللقاءات الجانبية الثنائية وأحياناً الثلاثية بين الرؤساء. وكان نجوم تلك اللقاءات الأكثر تألقاً حافظ الأسد وصدام حسين والأمير فهد وياسر عرفات.

في اليوم الثالث من انعقاد المؤتمر كان من المفروض أن تعقد جلسة عامة عند العاشرة صباحاً. وقبل الموعد المحدد بدقائق دخلت قاعة الاجتماعات فعلمت أن اجتماعاً منعقداً تلك الساعة في غرفة جانبية اقتصر حضوره على رؤساء الوفود دون سواهم للاتفاق على موقف موحد يمكن أن يخرج به المؤتمر من غير المغامرة بفتح باب المناقشة الحرّة في جلسة عامة يمكن أن تجرّ إلى مشادات ومهاترات ومزايدات لا تحمد عقباها. فمكثت في قاعة الاجتماع أقطع الوقت، في انتظار التئام المؤتمر، أتحدث مع سائر أعضاء الوفود، وبينهم وزراء خارجية.

طال اجتماع الرؤساء. وعندما خرجوا قبيل الظهيرة، تقدم مني الرئيس سركيس وقال: «تقرر أن يوفد المؤتمر بعثة إلى القاهرة لمقابلة الرئيس السادات في محاولة أخيرة لثنيه عن متابعة طريق الصلح المنفرد مع إسرائيل وإعادته إلى الحظيرة العربية. طُرح أن

يرأس الوفد الشيخ زايد بن سلطان، رئيس دولة الإمارات العربية، على أن تكون أنت من بين أعضائه. وعندما اعتذر الشيخ زايد عن القيام بهذه المهمة اقترح أن تكون أنت رئيس الوفد. وعندما سئلت رأيي لم يكن بإمكاني سوى الموافقة. أرجو أن لا يكون لديك مانع».

وبعد لحظات استدعاني الرئيس أحمد حسن البكر، رئيس المؤتمر، إلى منصة الرئاسة في قاعة الاجتماعات وأبلغني رغبة المؤتمر في تكليفي المهمة، مضيفاً أن رسالة منه، بصفته رئيس المؤتمر، هي قيد الإعداد لأحملها إلى الرئيس السادات، وهي تتضمن دعوة المؤتمر للسادات إلى التخلي عن نهج كمب ديفيد والعودة إلى العمل العربي المشترك. ثم أردف قائلاً إنني مفوّض بإبلاغ السادات شفهياً أن المؤتمر على استعداد لإقرار مساعدة فورية لمصر مقدارها خمسة آلاف مليون دولار لتدعيم إمكانات صمودها العسكري والاقتصادي.

وقد علمت فيما بعد أن فكرة إرسال الوفد تكوّنت خلال اجتماع حماسي انعقد خلال الليلة السابقة وضم الرئيس البكر والرئيس الأسد والأمير فهد والملك حسين والشيخ جابر الأحمد، ثم تأكدت الفكرة خلال الاجتماع الثلاثي الذي أعقبه مباشرة وضم البكر والأسد وفهد.

غادرنا بغداد عند الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم متوجهين إلى القاهرة على متن طائرة خاصة تابعة للخطوط الجوية العراقية. وكان معي في الوفد الشيخ أحمد السويدي، وزير خارجية الإمارات، وطارق عزيز، وزير الإعلام العراقي، وإسكندر أحمد إسكندر، وزير الإعلام السوري. وأمضينا الرحلة الجوّية في حديث عفوي متشعب ظهرت لي منه رصانة الشيخ أحمد السويدي، والتزامه القومي العربي الأصيل. أما الوزيران الآخران فقد طغت على حديثهما روح الدعابة، وكأنما استخفهما التكليف بذلك الدور التاريخي.

كان في استقبالنا في مطار القاهرة اثنان من موظفي المراسم في وزارة الخارجية المصرية، وجرى بيني وبين الصحافيين في المطار حوار مقتضب تجاهلته وسائل الإعلام المصرية كليًّا، وقد جرى بعضه بالعربية وبعضه الآخر بالإنكليزية. وكانت أخبار مهمتنا قد سبقتنا إلى القاهرة، وأُبلغت رسمياً للمسؤولين المصريين عبر سفارة العراق هناك. وعندما تبلغ الرئيس السادات الأمر كان يتأهب لحضور مجلس الشعب، في مناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، وفي كلمته أمام المجلس قال: «قبل أن آتي إليكم فوجئنا بالوكالات الأجنبية تقول إن المؤتمرين في بغداد قد أرسلوا وفداً وأنه في الطريق فعلاً إلى

القاهرة. لم يستأذنوا وهم يعلمون أننا نحتفل اليوم بافتتاح الدورة الثالثة. . ما كان لي أيها الإخوة والأخوات أن أقتطع من وقت مجلسكم الموقر بمثل هذا الحديث عمن عزلوا أنفسهم تحت شعار الرفض أو السلبية أو الحقد أو الجمود، لكنني قلت لكم إننا اخترنا الطريق الصعب واتخذنا القرار الصعب. . .» وبعد الجلسة قال في حديث صحافي: «قالت وكالات الأنباء قبل أن أحضر إلى هنا أن الوفد عائد فعلاً (بغداد) فبدا الأمر وكأنه إنذار. أنا لست على استعداد لمقابلة أي شخص باستثناء الملوك والرؤساء. . ».

وهكذا كان الرد السلبي على مهمتنا جاهزاً ومعلناً قبل أن تحط طائرتنا في مطار القاهرة. وقد سمعه بعضنا من خلال الإذاعة المصرية ونحن في طريقنا من المطار إلى القاهرة.

نُقلنا من المطار إلى فندق شيراتون في القاهرة وأُنزلنا في الطابق العلوي وأمضينا أكثر من ثلاث ساعات في مقصورة فخمة في الفندق تعرف بالجناح الرئاسي حيث قدمت لنا المرطبات. وقد لازمنا سفير لبنان حسين العبد الله وبعد فترة انتظار وترقب مرت ببطء شديد وثقيل على الأعصاب، عبرت على مقربة من الفندق وعلى مرأى منا طائرة مروحية قيل لنا إنها تقل الرئيس السادات في إيابه من مجلس الشعب إلى منزله ومكثنا في مكاننا بعد الدقائق إلى أن جاءنا أحد المسؤولين المصريين، وعرّف عن نفسه بأنه وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وقال بمنتهى اللطف، لا بل في شيء من الحياء، إنه موفد من الرئيس السادات ليبلغنا اعتذاره عن مقابلتنا، وأوجز لنا النقاط التي وردت على لسان الرئيس السادات في خطابه. عند ذاك نهضنا للعودة. ووصلنا بغداد حوالى منتصف الليل. وقد رفضت البوح أمام الصحافيين، عند خروجنا من مطار القاهرة، بموقف أو برأي، قائلاً إن ذلك يجب أن يكون ملك المؤتمر.

وصباح اليوم التالي انعقد مجلس القمة، ودُعيتُ إلى الكلام، فرويت ما حصل لنا. وكان واضحاً أن موقف السادات أُخذ على محمل اللطمة أو الإهانة للمؤتمر والمؤتمرين. فكان ذلك حاسماً في توجيه مسار المؤتمر الوجهة التي اتخذها في النتيجة. فقد عطل موقف السادات السلبي من الوفد ومهمّته حجة المعتدلين وعزز موقف دعاة التصلب والشدة في التعاطي مع مصر.

أعتقد أن الرئيس السادات أخطأ في حق نفسه وحق موقعه عندما اتخذ ذلك الموقف المتسرّع في رفض لقائنا والاستماع إلينا. كان واضحاً جداً مما كان يبدر عن المسؤولين الخليجيين، ولا سيما السعوديين، أحياناً تصريحاً وأحياناً تلميحاً أنهم كانوا على أحرّ من الجمر للعودة إلى بلادهم قبل عيد الأضحى، موعد الحج، الذي يفرض

وجود المسؤولين السعوديين في الأرض المقدسة. وكنت أتصور أن الرئيس السادات كان يستطيع تحريب جو المؤتمر لو استمهلنا حتى اليوم التالي لمقابلته تم استمهلنا ثانية وثالثة بحجة الدرس والمشاورة والتمكير حتى يجيء موعد الحج فينهرط عقد المؤتمر. قد يكون افتراضي هدا صحيحاً أو قد يكون غير صحيح، ولكن حسابات الرئيس السادات كانت غير هذه الحسابات، فاحتار الحسم والمصادمة، فنحح المؤتمر. وقد لا نجانب الحقيقة في القول إن فشل مهمتنا كان عاملاً أساسياً في نحاح المؤتمر

كان يقال: «لو زاد أنف كليوباترا إنشاً واحداً لتغيّر مجرى التاريخ». وقد يصح مثل هذا القول على كلمة واحدة لو لفظها الرئيس السادات في مجاراة الموقف العربي وقد يصحّ مثل هذا القول على كتير من أحداث التاريخ التي ارتبطت بموقف أو وقفة أو مجرّد بنت شفة. وما أصدق هذا القول على سير الأحداث في لبنان.

وانتهى المؤتمر بموقف رافض للموقف المصري. أما فيما يتعلّق بلبنان فقد اتخذ المؤتمر قراراً بتبنّي مقررات بيت الدين ومساعدته على إعادة بناء منشآته. أما المبالغ المخصصة ومصادرها فكان من المفروض أن تقرر في اجتماع لوزراء المال العرب تدعو إليه جامعة الدول العربية حلال ثلاثة أشهر. لذلك سارعت غداة عودتي من بغداد إلى الاجتماع برئيس مجلس الإنماء والإعمار الدكتور محمد عطا الله وطلبت منه إعداد دراسة عن حاجات لبنان الإعمارية والإنمائية ولكن توقعاتنا في هذا الصدد كانت في غير محلها. فالاستعدادات العربية لمساعدة لبنان ماديًّا لم تكن جاهزة على النطاق الذي كان في تصورنا.

١٣ المُتابعَة بعْدَ بَيْت الدِّين

في أول جلسة لمجلس الوزراء بعد عودتنا من مؤتمر القمة العربية في بغداد تطرق الحديث إلى البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين، وتركز البحث قبل الجلسة، مع الرئيس سركيس والوزير بطرس، في شكل محدد وصريح، وداخل الجلسة في شكل عام، على الخطة الزمنية لبناء الجيش التي كان من المفروض أن تكون قيادة الجيش قد أنجزتها. فتبيّن أن ذلك لم يتم بعد. كما تبين أن وجهات النظر ما زالت على حالها من بُعد الشقة بيني وبين الرئيس سركيس فيما يتعلق بالنقاط التي توقفت عندها مناقشة مشروع قانون الدفاع، وبخاصّة ما يتصل منها بصلاحيات قائد الجيش في مقابل صلاحيات المجلس العسكري. مع ذلك فإن شيئاً من التوتر لم يعترض المناقشة.

وأمام استمرار التصلّب في المواقف المتعارضة لفتُّ الرئيس سركيس إلى أن هذا الوضع لم يعد محتملاً أو مقبولاً، وأنني لن أكون حجر عثرة في الطريق فيما لو تبيّن أن بالإمكان تشكيل حكومة جديدة تستطيع تخطي العقبات القائمة. وكانت الصحف، حتى قبل أن أبادر الرئيس بهذا القول، قد شرعت في التحدث عن اتصالات ومشاورات يجريها الرئيس بصورة مكتومة تمهيداً لتبديل الحكومة. وكان لغط الصحف بهذا الموضوع هو الذي استفزني في واقع الأمر إلى مفاتحة الرئيس باستعدادي للرحيل إذا كان البديل جاهزاً وإذا كان في التبديل مخرج من الجمود. واقترحت عليه دعوة لجنة المتابعة العربية إلى الاجتماع، عسى أن يكون بإمكانها المساعدة على تجاوز الصعاب، فكان الجواب: سنرى ماذا يجب.

وقبل ظهر الإثنين في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) قمت بزيارة الرئيس الأسعد في مكتبه في المجلس النيابي وأجريت معه جولة في أفق الوضع السياسي العام في ضوء

تعثر الحكم في تنفيذ البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين وفي إنجاز مشروع قانون الدفاع. فصارحت الأسعد بأننا وصلنا إلى ما يشبه الطريق المسدود وأن المصلحة تقضي بالسعي إلى كسر الجمود بأي طريقة من الطرق، ولو اقتضى ذلك التفكير بتبديل الحكومة.

وعند خروجي من اجتماعي مع الرئيس الأسعد، دار بيني وبين الصحافيين حوار، جاء فيه، رداً على سؤال حول احتمال تبديل الحكومة القائمة بحكومة من السياسيين: «لقد كان موقفنا ولا يزال أن لا مانع لدينا، لا بل إننا نحبذ، قيام حكومة من السياسيين، ولكن بالطبع إذا كان الظرف يسمح بقيام مثل هذه الحكومة على النحو الذي يمكّن البلاد من الخروج من أزمتها». ورداً على سؤال يتعلّق باتهام الحكومة من قبل بعض النواب، بالتقاعس في تنفيذ مقررات بيت الدين، قلت: «إننا نعمل كل ما نستطيع عمله. فإذا كان هناك من يتهمنا بالتقاعس فلا يمكن أن نتهم أنفسنا بذلك، ونحن أدرى الناس بما نفعل . »

ومساء ذلك اليوم استقبلت في منزلي الدكتور وليد الخالدي وحسيب صباغ وهاني سلام فعرضوا لي جو المحادثات التي أجروها في تطوافهم على قادة الجبهة اللبنانية وسواهم. وكانوا قد باشروا سلسلة من اللقاءات، بمباركة من صلاح خلف «أبو إياد»، افتتحوها بلقاء مع كميل شمعون وآخر مع بيار الجميل يوم ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) الذي صادف أول يوم من أيام عيد الأضحى. وأخذوا يبثون شكواهم، في شيء من التهيّب والوجل، من عنف الحملة المعارضة التي شُنّت عليهم من مختلف أطراف الحركة الوطنية والتنظيمات الفلسطينية وبعض القيادات الإسلامية، مما حملهم على إيقاف تحركهم ذاك. ومع أنهم قاموا بتلك المبادرة بإيعاز من صلاح خلف (أبو إياد)، لا بل، حسبما أكدوا لي، بطلب منه، إلا أنه (أي صلاح خلف) لم يقدم على إحاطتهم بتغطية كاملة منه إذ اكتفى بالقول إن لا علاقة لمنظمة التحرير الفلسطينية بما فعلوا وإن الزيارة التي قاموا بها لشمعون كانت شخصية وأردف. «ولكن أنا شخصيًّا على علم بها وأعلم ماذا قالا للذين قابلاهم». حتى التجمّع الإسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب، فقد صدر عنهما موقف يعبّر عن استغرابهما لتلك اللقاءات ويؤكدان مبدأ «عدم اللقاء مع أي متعامل مع العدو الصهيوني». أما أنا فكنت قد صرحت، غداة اجتماعهم مع شمعون والجميل، مؤيداً بالقول إن الحوار هو السبيل الصحيح لحل كل المشاكل وإن العنف لا يحل مشكلة.

وقبل ظهر الأربعاء في ١٩٧٨/١١/١٥ عقد مجلس الوزراء جلسة خصصت

لبحث الجو السياسي العام وتطورات الموقف بالنسبة إلى تنفيذ مقررات بيت الدين. كانت الجلسة من أقصر الجلسات التي عقدها مجلس الوزراء، حيث إنها لم تدم أكثر من ثلاثة أرباع الساعة. وقد استغرقت اجتماعات العمل التي سبقت الجلسة معظم الوقت فبدأت في التاسعة صباحاً واستمرت حتى بعيد الظهيرة. وشارك في تلك الاجتماعات الوزيران بطرس وسلمان وقائد الجيش ورئيس أركانه وقائد قوات الردع ومدير عام قوى الأمن الداخلي. وتناول البحث الدراسات التي وضعها كل من هؤلاء فيما يتعلّق بالخطة الأمنية وكذلك تصور قيادة الجيش بالنسبة للبرنامج الزمني لبنائه فتبين بعد المناقشة المستفيضة أن خطة بناء الجيش ترتكز في شكل أساسي على إنجاز قانون الدفاع، وهذا وجه سياسي يعود أمر بتّه إلى السلطة التنفيذية لا إلى قيادة الجيش لذلك فإن متابعة البحث في خطة بناء الجيش لا بد أن تبقى معلّقة على التفاهم بين الرئيس سركيس ومعه الوزير بطرس، وبيني، حول تصور مشترك لجوهر قانون الدفاع

أما الخطة الأمنية فقد أبديت جملة ملاحظات على الأفكار المطروحة في شأنها وأعيدت إلى القيادات العسكرية لإعادة النظر فيها في ضوء تلك الملاحظات. ولكن المسألة المستعصية بقيت تتمحور حول القوة الأمنية التي يمكن أن تتولى المهمات الأمنية في مختلف المناطق، خصوصاً وأن قوات الردع لم تعد مقبولة في بعض المناطق المسيحية والجيش اللبناني لم يزل غير مقبول في مناطق واسعة أخرى في بنيته القائمة، أما قوى الأمن الداخلي فلم تكن وافية بالغرض من حيث العدد أو التجهيز أو الإعداد. بعبارة أكثر تحديداً، فإن العقبة الرئيسية في طريق تنفيذ خطة أمنية، وبخاصة الشق المتعلّق منها بتطبيق مقررات الرياض والقاهرة التي تطال الفلسطينيين، كانت تتمثل في غياب أي قوة نظامية تتولى التنفيذ في المنطقة الممتدة بين الزهراني والليطاني في الجنوب، وغياب أي قوة نظامية في بعض المناطق الشرقية في بيروت وضواحيها، وعدم اكتمال استعدادات الجيش اللبناني للتنفيذ الحاسم في المناطق التي يتولى فيها مهمات أمنية.

في مطلق الأحوال، وفي انتظار إمكان فرض ترتيبات لجمع السلاح، فقد أُعطي القادة الأمنيون الذين التقيناهم ذلك الصباح تعليمات صريحة، كل في نطاق اختصاصه ووجوده، أن تمنع قواته فوراً أي ظهور مسلح من أي نوع كان، مع التأكيد على إزالة الحواجز ومصادرة أي سلاح منظور أو منقول غير مرخص به وأي آليات عسكرية تشاهد، كذلك توقيف مرتكبي المخالفة رهن التحقيق وفقاً للقوانين النافذة. وإذا كانت التعليمات لم تطبق على الوجه المطلوب فيما بعد فذلك لا يعود إلى غياب القرار السياسي وإنما إلى عجز أو عدم امتثال من القوى الأمنية المختلفة.

كنت بدأت أشعر بأن سحابة من اليأس والبرم أخذت تخيّم على الأجواء وتثقل على النفوس من جراء حال العقم التي كانت تسيطر على الموقف، فأعلنت في سياق تعليق على الأوضاع عامة، في محاولة لتبديد تلك السحابة ووضع النقاط على الحروف، قائلاً.

«نحن ندرك مدى القلق الذي يساور نفوس الناس بسبب التأخر في مباشرة تنفيذ البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين الذي اعتمده مجلس الوزراء، كذلك بسبب التباين الحاصل في وجهات النظر حول بعض جوانب مشروع قانون الجيش. لذلك لا بد لي من التعليق ولو بإيجاز على هذا الموضوع.

«المعروف أن وضع البرنامج التطبيقي موضع التنفيذ الفعلي مرهون بخطط زمنية طلبنا من القيادات العسكرية وضعها بالتنسيق في ما بينها. وعندما عرضت علينا القيادات العسكرية مشروعها الأولي وجدنا، على ما بذل في وضع المشروع من جهد، أن تنفيذه على الشكل الذي وضع فيه يصطدم بعوائق وعقبات قد لا يتيسر تذليلها إلا في جو من الانفراج السياسي الذي لا يتحقق إلا مع تحقيق الحل السياسي الشامل للقضية اللبنانية من ضمن صيغة الوفاق الوطني.

«ونحن مع علمنا، كما كنا دائماً نردد، أن القضية اللبنانية هي في جذورها سياسية وأن المشكلة الأمنية ما هي إلا مظهر لها، وأن الأمر بالتالي، حتى في النطاق الأمني، لا يمكن أن يستتب نهائيًّا إلا من خلال الحل السياسي الشامل، مع ذلك فإننا في معالجاتنا الأمنية في إطار البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين، نرى أننا نستطيع أن نسلك سبيلاً واقعياً يضع البلاد على طريق الانفراج الأمني، ويعيد للمواطن أمله في مستقبله ومستقبل وطنه في انتظار تحقيق الحل السياسي الشامل الذي من دونه، على أي حال، لن يتحول الأمن إلى اطمئنان راسخ ولا السلام إلى استقرار مقيم

«إن حرصنا على استنباط الحلول الأكثر واقعية، وبالتالي الأكثر قابلية للتطبيق العملي، هو ما أملى علينا أن نطلب من القيادات العسكرية إعادة النظر في بعض جوانب المشروع، في ضوء التوجيهات الجديدة التي أعطيت لها بالنسبة إلى أسس التنفيذ ومراحله ووسائله.

«حتى التباين في وجهات النظر حول مشروع قانون الجيش، في يقيني أنه ما كان لينشأ، أو على الأقل ما كان ليتخذ هذا البعد الذي اتخذه، لو طرح المشروع في جو من الانفراج السياسي العام، أو لو جاء المشروع من ضمن صيغة للحل السياسي الشامل.

«مع ذلك، فإنني أقول إن هذا التباين في وجهات النظر، يجب ألا يعتبر تلك

العقبة الكأداء التي يستحيل تخطيها فهناك صمام أمان هو المجلس النيابي باعتباره المرجع الأخير للشرعية. والاشتراع في النتيجة هو من مسؤولياته. وإذا تعذر على الحكم الوصول إلى تصور مشترك للحل، فإن في إمكان المجلس النيابي في النهاية، أن يحسم الأمر في اللجان أولاً ثم في الهيئة العامة للمجلس. وهذا في الواقع ما دعانا عندما وضعنا البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين، إلى تضمين البرنامج نصًا تمنينا فيه على مجلس النواب أن يخص مشروع قانون الدفاع بالأولية توخياً لتأمين صدوره في الوقت المناسب.

«فلا مبرر إذن لتصوير الوضع كأنما وصلت البلاد إلى طريق مسدود لا نفاذ منه».

عشية عيد الاستقلال قمت بنشاط واسع شمل زيارة مني للأسعد في منزله وزيارة من السفير السعودي الفريق علي الشاعر إليّ في مكتبي ولقاءات مع بعض النواب المهتمين بمشروع قانون الدفاع ومقابلة مع السفير السوفياتي ألكسندر سولداتوف في منزلي. وكنتُ التقيت قبل يوم واحد الرئيس رشيد الصلح في مكتبي في وزارة الإعلام.

بحثت مع الرئيس الأسعد في تطورات الوضع العام في البلاد وتحدثت معه في موضوع الزيارة الرسمية التي سيقوم بها الرئيس الياس سركيس إلى فرنسا والتي سأرافقه فيها، وأطلعته على الجو الذي ما انفك يسيطر على حوارنا داخل الحكم حول مشروع قانون الدفاع والذي لم يكن يبشر بانفراج وشيك. وشجعت الرئيس الأسعد على إقحام المجلس النيابي في دور فاصل في الموضوع إذا كان يضمن التقاء النواب من مختلف المشارب على موقف واحد.

أما السفير السعودي فقد جاء يطلعني على حصيلة اتصالاته مع بعض زعماء الجبهة اللبنانية التي أجراها خلال الأيام الأخيرة تمهيداً لدور تقوم به المملكة العربية السعودية في تقريب وجهات النظر بين الأطراف اللبنانيين، منفردة أو من خلال لجنة المتابعة العربية في حال دعوتها إلى الانعقاد من قبل الرئيس سركيس. ولم يكن في ما عرض أمامي أكثر من تأكيد النيات الطيبة من الجميع. وكان السفير الشاعر، حسب الانطباع الذي تكّون في نفسي عنه من خلال التعامل المتواصل معه، يجنح إلى نقل الأخبار والانطباعات الإيجابية والتخفيف قدر المستطاع من السلبيات، إيماناً منه بأن ذلك من شأنه تسهيل العبور إلى التفاهم. هذا مع الإقرار بأن السفير الشاعر دلل على أنه من أعمق السفراء فهماً لتشعبات القضية اللبنانية.

وأما السفير السوفياتي فقد جاء ليقف مني على صورة الوضع السياسي العام وليبلغني قرب وصول شحنات من المواد تبرعت بها بلاده لمساعدة وإغاثة المتضررين في الأحداث اللبنانية.

في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ عقدت لجنة المتابعة العربية المنبثقة من مؤتمر بيت الدين أول اجتماع لها في القصر الجمهوري، وتخلله خروج الرئيس لتسلم أوراق اعتماد السفير البريطاني الجديد. وقد حضر الاجتماع سفيرا المملكة العربية السعودية والكويت والعميد محمد الخولي ممثلاً سوريا، كما حضر قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب.

وقد حدثت إشكالات في الدعوة إلى الاجتماع خلّفت انطباعاً سيئاً لدى ضيوفنا، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على حال التخبّط المحزنة التي كنا نعيشها فقد دُعي الأعضاء إلى الاجتماع عند الحادية عشرة. فإذا بي عند وصولي إلى القصر الجمهوري في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين أشاهد سيارة السفير السعودي متوقفة أمام باب القصر. وعندما سألت عن الخبر قيل لي إن التباساً حصل في تبليغ المواعيد فكان أن حضر السفير علي الشاعر عند العاشرة. وعند دخولنا إلى الاجتماع سأل الرئيس عن الوزير فؤاد بطرس فقال له المرافق العسكري في القصر إن الوزير بطرس لم يبلّغ موعد الاجتماع، فأشار عليه بدعوته للقدوم فوراً. وبعد لحظات عاد المرافق ليقول إن الوزير بطرس غادر مكتبه قادماً إلى القصر لا لحضور اجتماع لجنة المتابعة العربية وإنما للمشاركة في مراسم تقديم أوراق اعتماد السفير البريطاني الجديد عند الثانية عشرة ظهراً، أي بعد ما يزيد قليلاً على نصف الساعة فقط. فجال الرئيس بنظره على الحاضرين قائلاً إنه سيضطر إلى قطع اجتماع اللجنة لمقابلة السفير البريطاني في موعده، ثم يعود إلى اجتماع اللجنة «إذا اقتضى الأمر». فما كان من الحاضرين إلا أن تبادلوا نظرات استغراب صامتة وعند الساعة الثانية إلا ثلثاً دخل علينا الوزير بطرس، فتبادل معه الرئيس بضع كلمات ثم قال له: «كان يجب أن ندعو وزير الداخلية أيضاً إلى الاجتماع لأن موضوع الأمن مطروح بطبيعة الحال وهو من اختصاصه». وبعد هنيهة أردف يقول متوجهاً للوزير بطرس «لابأس، الأفضل عدم حضورك اليوم حتى لا يقال إننا دعونا وزيراً مختصاً ولم ندع وزيراً آخر». هذا ما كنا عليه من تخبّط.

أما المناقشة التي دارت خلال الاجتماع فاقتصرت على عرض للتطورات التي حصلت منذ مؤتمر بيت الدين على الصعيد الأمني وعلى صعيد المحاولات التي بذلك لوضع مقررات المؤتمر موضع التنفيذ. وعندما تطرق الحديث إلى أولويات العمل التي ينبغي للجنة أن تعتمدها، أصر السفير السعودي على أن تكون أول خطوة تقدم عليها اللجنة محاولة تصحيح الوضع الإعلامي فتقفل الإذاعات الخاصة غير الشرعية وتوقف المطبوعات غير المرخص بها أيد السفير الكويتي هذا الموقف، وكذلك فعلت أنا فاستقر الرأي على أن يُجري السفيران الاتصالات اللازمة مع الجهات المعنية لإنجاز

ذلك. واتفق على العودة إلى الاجتماع بعد أربعة أيام.

سبحان الله. كان أول قرار اتخذناه بعد مؤتمر قمة القاهرة ولدى تأليف أول حكومة في عهد الرئيس سركيس فرض الرقابة على وسائل الإعلام من خلال المرسوم الإشتراعي الرقم واحد، وكان أول قرار اتحذناه بعد مؤتمر بيت الدين معالجة الوضع الإعلامي.

في السادس من كانون الأول (ديسمبر) عقد مجلس الورراء جلسته الأسوعية. فأعطينا الرئيس سركيس وأنا، المجلس في مستهل جلسته صورة عامة عن حصيلة زيارة باريس وعن الهدف من تحريك لجنة المتابعة العربية في ذلك الوقت. وجرى البحث في تطورات الوضع في الجنوب، حيث عادت إلى الصدارة أخبار الانتهاكات التي ترتكب، ولا سيما من قبل قوات سعد حداد الحدودية، في منطقة عمليات القوات الدولية. واتخذ محلس الوزراء قراراً بدعوة موظفي الدولة كافة إلى الالتحاق بأعمالهم تحت طائلة قطع الراتب أو حسم أجزاء محدده منه تبعاً لحال المتغيّب وظروفه. وقد وقعت على تعميم على الإدارات بهذا المعنى إتر ذلك.

كان اليوم التالي حافلاً بالنشاط، وقد تصدره اجتماعي مع الموفد البابوي الكاردينال باولو برتولي، الذي جاء إلى لبنان بتكليف من البابا لاستطلاع الوضع في لبنان تمهيداً لمبادرة يمكن أن يقوم بها للمساعدة على إيجاد مخرج من الأزمة. وقد زار في هذا السياق أيضاً الرئيس سركيس والرئيس الأسعد والوزير بطرس. والتقيت ذلك اليوم أيضاً السفير الأميركي جون غونتر دين والسفير البريطاني الحديد بنجامين سترون ووفداً من الحركة الوطنية، وقد تناول الحديث في كل هذه اللقاءات الوضع في الجنوب والتحرّك الذي باشرته الدولة في إطار لجنة المتابعة العربية.

الثامن من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ شهد أحداثاً أمنية خطيرة تخللها محاصرة ثكنة صربا التابعة للجيش اللبناني وسقوط طائرة مروحية كانت تقل السفيرين السعودي والكويتي، وكانا في طريقهما من زغرتا إلى الجديدة، قرب جونية لمقابلة الشيخ بيار الجميّل. وكان السفيران قد قابلا الرئيس سليمان فرنجية في زغرتا وحصلا منه على وعد بإقفال إذاعته إذا ما تأمن إقفال سائر الإذاعات الخاصّة في وقت واحد. وكانا متوجهين لمباحثة الشيخ بيار الجميّل في إقفال إذاعة «صوت لبنان» وكان السفير الكويتي منفرداً قد ضمن قبل يوم تجاوب إبراهيم قليلات فيما يتعلّق بإذاعة «صوت لبنان العربي» في حال تجاوب الآخرين مع هذا المطلب.

أما التطورات التي أدت إلى هذه الحوادث فكانت شرارتها اختطاف جندي في الجيش اللبناني من منزله في الأشرفية من قبل عناصر مسلحة تابعة لحزب الكتائب حاولت نقله إلى منطقة كسروان. ولدى وصول السيارة إلى نهر الكلب أوقفها حاجز الجيش اللبناني هناك وطلب التدقيق في هويات ركاب السيارة. عندها عرّف الجندي عن نفسه وعن حاله فطوّق عناصر الحاجز السيارة وأوقفوا من فيها، وكان بينهم مسؤول حربي كتائبي، ونقل هؤلاء جميعاً إلى ثكنة صربا ومنها إلى قيادة الجيش في اليرزة. وعلى الأثر تكثف الوجود المسلح في محيط ثكنة صربا، وحُوصرت الثكنة ونشب اشتباك وتراشق بين المرابطين فيها وبين محاصريها، وترافق ذلك مع حوادث خطف تعرض لها عدد كبير من العسكريين الذين صادف وجودهم أو مرورهم في المنطقة خلال تلك الفترة.

واتفق مرور طائرة السفيرين في سماء المنطقة عند الساعة الرابعة بعد الظهر والاشتباكات كانت لا تزال محتدمة، فأصيبت بعدة طلقات، أصابت إحداها قدم السفير السعودي إصابة بليغة سببت له نزيفاً شديداً، ولامست طلقة أخرى شعر السفير الكويتي من غير أن تصيبه بأذى. فهبطت الطائرة هبوطاً اضطرارياً في حقل ترابي في ضواحي جونية، ونقل السفير الجريح إلى مستشفى سيدة لبنان في جونية حيث أجريت له جراحة عاجلة. وبعد ساعة أحهز المسلحون على الطائرة المصابة فنسفوها وأضرموا النار فيها.

وفي اليوم التالي نقل السفير الشاعر إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت.

ولمّا كانت المنطقة التي وقع فيها الحادث خاضعة كليًّا لسيطرة حزب الكتائب وحلفائه، فإن تحقيقاً وافياً في ظروف الحادث لم يكن ممكناً من أجل تحديد المسؤوليات، ولم يكن بالإمكان الجزم في ما إذا كان السفيران مستهدفين عمداً وبالتالي في ما إذا كانت المهمة التي كانا يتوليانها هي المقصودة، مع أن ظاهر الحادث أنه وليد المصادفة في ظل اشتعال الوضع في المنطقة. أيًّا كان الأمر، فقد سجّل سقوط طائرة السفيرين سقوط مهمتهما نهائياً. فمسألة إقفال الإذاعات الخاصة لم تُثر مرة أخرى.

تعليقاً على الحادث، الذي صادف وقوعه يوم مرور سنتين تماماً على تشكيل الحكومة، أدليت بتصريح شديد اللهجة اكتفى التلفزيون اللبناني بتلاوة مقتطفات منه خوفاً من استفزاز من يستهدفهم التصريح من حملة السلاح. وعندما بلغني الأمر استشطت غيظاً واتصلت بمدير عام وزارة الإعلام بالوكالة رضوان مولوي محتجًّا ومصرًّا على تلاوة التصريح بكامله، وهكذا كان. فقطع التلفزيزن برامجه عند العاشرة ليذيع التصريح بنصه الكامل. وقد اتخذت فيه من الحادث منطلقاً لحملة شعواء على معرقلي مسيرة الدولة بعد سنتين من قيام الحكومة. وهذا نص التصريح:

«أولئك الذين اعتدوا على الجيش اللبناني، ولم يكن ذلك للمرة الأولى، وتعرضوا لطائرة السفيرين العربيين، ماذا يريدون؟

لم يتركوا وسيلة لضرب الشرعية إلا استخدموها، ولم يتركوا مظاهر للشرعية إلا تحدّوها، ولم يتركوا طريقاً لدعم الشرعية إلا اعترضوها. فما هي قضيتهم؟

هل القضاء على الشرعية هو القضية؟

هل المحافظة على مكاسب الحرب مع ما تقوم عليه من تسلط وتمادٍ هي القضية؟

هل الإمعان في تفتيت المجتمع اللبناني، وهو ما يجري اليوم، هو القضية؟

هل تحطيم مقومات الاقتصاد اللبناني في عملية خنق بطيئة، وهو ما يحققه استمرار التوتر الأمني، هو القضية؟

هم وغيرهم من أفرقاء النزاع، ليشرحوا لنا: علامَ النزاع وما هي القضية؟

كانت القضية في بداية الأحداث شيئاً وأصبحت شيئاً آخر. من يدري، فقد تصبح في نظرهم غير هذا وذاك في المستقبل. ومن يدري، فقد يكون ظاهرها شيئاً وباطنها شيئاً آخر.

أفرقاء النزاع كلهم يطالبون الدولة بتنفيذ مقررات بيت الدين، والتنفيذ المطلوب يسري عليهم قبل غيرهم.

في مقررات بيت الدين قرار بجمع السلاح، والسلاح في أيديهم. فلماذا لا يلقون السلاح؟ لماذا لا يتعاونون مع الدولة على جمعه؟

وفي مقررات بيت الدين وقف الإذاعات الخاصّة، والإذاعات أبواقهم. فلماذا لا يسكتونها؟

يدعون الدولة إلى استخدام القوة، وهم الذين يعطلون تلك القوة، ولا يعفّون من أجل تحقيق ذلك عن استغلال كل مواطن الضعف في الوضع اللبناني، بما فيها ضعف الدولة وتبعثر أجهزتها والانقسامات السياسية والطائفية والمآسي الاجتماعية والإنسانية. ألا يدري حملة السلاح وقادتهم أن تلك المآسي ما كانت لتقع لولا منطق البندقية الذي لاذوا به وما زالوا يتشبثون به؟

ألا يدري هؤلاء إلى أي فئة انتموا، أن منطق السلاح هو المسؤول أولاً وآخراً عن مآسي المهجرين والمنكوبين والعاطلين عن العمل؟ إن كانوا لا يدرون فالمصيبة عظيمة، وإن كانوا يدرون ومع ذلك يثابرون على نهجهم فالمصيبة أعظم.

ثم ألا يدرون أن استمرار حالة التوتر، وأمرها في يدهم، تحول بين الدولة وبين معالجة تلك القضايا الإنسانية؟

ألا يعلمون أن الدولة لن تستطيع التصدي لتلك المشاكل بينما إداراتها مشلولة؟ وهل يشلّ إدارات الدولة كالتشنجات الأمنية التي يفتعلونها وكاستغلال الولاءات المتعارضة؟

ألا يعلمون أن الدولة تحتاج إلى مساعدات مادية واسعة من الخارج لكي تتمكن من معالجة تلك القضايا، وهل يفكرون أن أحداً في العالم سيمد لنا يد العون ويدنا نحن ما زالت على معول الهدم؟

ألا يعلمون أنهم باستمرار التباعد يمنعون لبنان من أن يكون له قضية يواجه بها العالم؟ ما دام أصحاب القضية أفرقاء فلن يكون للبنان قضية واحدة وإنما قضايا تعطل إحداها الأخرى. وبالنتيجة لن يكون هناك بديل عن حلول الدولة محل كل الأفرقاء لتكون المعبّر الأوحد عن القضية الواحدة.

ليرحموا الناس وإلا فالناس لن ترحمهم.

ليرحموا هذا الوطن وإلا فالتاريخ لن يرحمهم.

وليعلموا أن منطق التاريخ ضدهم. إن عاجلاً وإن آجلاً فالدولة هي التي تنتصر والوطن هو الذي يبقى».

وكان من الطبيعي بعد كل هذه التطورات وبعد استفحال مسلسل الحوادث الفردية، بما فيها سرقة السيارات، أن أدعو إلى اجتماع أمني لتقويم الوضع واتخاذ ما يمكن من إجراءات في مواجهته وذلك استعداداً لجلسة مجلس الوزراء وفي اليوم التالي. فكان اجتماع في ١٩٧٨/١٢/١٢ ضمّ وزير الداخلية صلاح سلمان وقائد قوات الردع سامي الخطيب ومدير عام قوى الأمن الداخلي، أحمد الحاج. فاتُفق على تكثيف الدوريات من قبل القوتين، وتسيير دوريات مشتركة بينهما حيث تدعو الحاجة.

لم نكد نلتقط أنفاسنا بعد حادث الاعتداء على طائرة السفيرين، حتى واجَهْنا حادثاً رهيباً آخر كان محوره مرة أخرى السفير السعودي الفريق الشاعر. فمساء الجمعة في ١٩٧٨/١٢/١٤، قرابة السابعة، حضر إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت داني شمعون ونبيل نجيم من حزب الوطنيين الأحرار ومعهما جوزيف أبو شرف من حزب الكتائب، وذلك لعيادة السفير السعودي، وكان في رفقتهم قائد القوة السعودية في قوات الردع العربية. وبعد قليل اضطرب الوضع على مدخل المستشفى، ووقع اشتباك بينهم

وبين أفراد القوة السعودية، وأطلقت بضع قذائف على بعض جوانب المستشفى، وقتل ضابط ارتباط من الجيش اللبناني وأصيب خالد حصر الآغا، وهو صديق للسفير وللرئيس سركيس، فيما كان يحاول دخول المستشفى. وقد أفاد بيان صادر عن قوات الردع في اليوم التالي أن الضابط المغدور كان يرافق الآغا إلى المستشفى بناء على توجيهات من الرئيس شخصيًّا. ومع الوقت أخذ الطوق المضروب حول المستشفى يضيق وسط تصاعد أزيز الرصاص ودوي القذائف.

اتصل بي العريق الشاعر في منزلي ليبلغني الحبر ويطلب التدحل، فهرعت لتوي متوجهاً إلى منطقة المستشفى. وكان وزير الداخلية صلاح سلمان يتابع الوضع من مطعم العجمي بالقرب من المستشفى، وحاول الاتصال بي في منزلي، فقيل له إنني في طريقي إلى مكان الحادث. وبوصولي إلى شارع الحمراء وجدته في انتظاري، بعد أن اشتد التوتر حول المستشفى فآثر أن يلقاني في منزله القريب من المنطقة، حيث انضم إلينا سمير صاغ وسمير صبح من «المرابطون»، ثم مدير عام قوى الأمن الداخلي أحمد الحاج وقائد منطقة بيروت العسكرية في الجيش اللبناني العقيد مختار مزبودي. ومن منزل الوزير أخذنا نجري اتصالاتنا ونتابع الوضع، وقد بلغ التدهور حداً اضطر إدارة المستشفى إلى نقل السفير وإجلاء المرضى من غرفهم المعرضة للرمايات إلى الممرات وغرف أخرى. في هذه الأثناء كثّفت قوات الردع العربية وجودها في محيط المستشفى وحضر المسؤول عن أمن القوات في بيروت المقدم علي خضور كما حضر من المقاومة الفلسطينية الرائد مدحت وبعد أن أمّنا إمكانية الدخول إلى المستشفى توجهنا جميعاً قرابة منتصف الليل، وتسللنا إلى داخل المستشفى من باب المرآب بينما أصوات الطلقات تسمع في الجوار. وصعدنا لتونا للقاء السفير وعواده المحاصرين، فوجدنا أن السفير الأميركي قد سبقنا إليه. وكان السفير الجريح في حال من الانفعال الشديد، أما زواره المحاصرون فكان يغشى وجوههم أثر الصدمة ولكنهم كانوا محافظين على رباطة جأشهم، وقد استقبلونا، خصوصاً داني شمعون، بابتسامة عريضة تنم عن امتنانهم لنا. وما لبث أن انضم إلينا علي خضّور ومدحت وضباط آخرون. ومن المستشفى واصلنا الاتصالات إلى أن تم ترتيب إخراج المحتجزين حوالى الثانية بعد منتصف الليل من باب حانبي واستقلوا سيارة علي خضور. وقد صرف النظر عن إخراجهم من باب المرآب الذي أخذ يتعرض للرصاص، مما حال بين السفير الأميركي وبين الخروج فبات ليلته في المستشفى أما نحن فغادرنا مباشرة بعد خروج المحتجزين.

لقد كانت ساعات رهيبة حقًّا، عشنا خلالها مغامرات محفوفة بالمخاطر. أما الأبعاد السياسية للحادثة فلم تكن تقل عن أبعاد حادثة سقوط الطائرة في جونية. وكأنما

مقتضيات التوازن في لبنان كانت تحتم أن يقابل الحادث السيّىء في جانب بافتعال حادث أسوأ منه في الجانب الآخر.

أما الذي افتعل الحادث فكان «حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون» فقد صدر بيان عن مسؤول في «الحركة» في اليوم التالي يعترف بذلك، وقد استعنا فعلاً ببعض قادة الحركة للتوصل إلى الإفراج عن المحتجزين، وكان سمير صباغ ويوسف درويش، وهما من المسؤولين في «الحركة»، إلى جانبنا في معظم الاتصالات والمساعي التي قمنا بها. وقد استغل المتحدث باسم الحركة ذلك في بيانه فصوّر بقحة جارحة، وكأنني في ما كنت أقوم به من تحرك أأتمر بأمرهم. فمما جاء في بيانهم: «واتصل رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص برئيس مجلس القيادة إبراهيم قليلات... وأبلغه الأخ قليلات أن عليه التوجّه إلى أرض المنطقة». وفي مكان آخر: «إن قيادة الحركة قد طلبت من الدكتور سليم الحص أن يتوجه إلى أرض المنطقة وأن يكون ممثلاً السلطة إلى جانب رئيس مجلس القيادة..»

عندما قرأت هذه الأخاريص انتابتني سَوْرة غضب عارم. فطلبت سمير صبّاغ هاتفياً وأعربت عن استنكاري الشديد لما صدر عن حركته، وقلت: «كيف يحق لكم أن تصوروني وكأنني جندي في خدمتكم». فأجاب معتذراً أنه لم يطّلع على البيان وأنه سيراجع إبراهيم قليلات في شأنه. وبعد حين أبلغني ما كنت أعلم، وهو أن البيان من وضع قليلات شخصيًا وأنه هو، سمير صباغ، براء مما حصل كليًا. وإزاء هذا الوضع شعرت بإحراج شديد. فأنا، من جهة، لا أستطيع السكوت عما جرى لئلا يؤخذ سكوتي على محمل التأكيد لمزاعم البيان، ومن جهة ثانية لا أستطيع الخوض مع إبراهيم قليلات في مساجلة أو مهاترة لعلمي بأن ذلك لن يكون لائقاً بي، في موقعي رئيساً للوزراء، فضلاً عن أن ذلك سيضيرني حتماً ولا يمكن أن يضيره. فقر رأيي في النتيجة على الاكتفاء بخبر أذاعته ونشرته الصحف بإيعاز مني يفيد:

«أعربت مصادر رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص عن استهجانه لما ورد في بيان لحركة سياسية معروفة نشر أمس حول حادث مستشفى الجامعة الأميركية، خصوصاً ما جاء فيه من أن الحركة المشار إليها أبلغت رئيس الحكومة أن عليه التوجّه إلى مكان الحادث. وأكدت تلك المصادر أن لا أساس من الصحة لهذا الزعم وأن رئيس الحكومة يعي مسؤولياته ولا يحتاج إلى من يطلب منه القيام بما يمليه عليه إحساسه بواجباته».

بعد منتصف ليل ١٧ ـ ١٨ كانون الأول (ديسمبر)، عند الواحدة والنصف من صباح الإثنين كنت غارقاً في سبات عميق عندما دخلت ابنتي وداد الغرفة وأضاءتها ثم

ربتت على كتفي لتوقظني وقالت هامسة: «هل صحوت تماماً؟». فقلت أن نعم. فقالت: أُنظر، وأشارت إلى ساعدها الأيسر فإذا ردن البيجاما مثقوب والدم يسيل عليه. صعقت للمنظر، فكتشفت عن ساعدها فإذا بجرح بليغ أدركت أنه قد يكون جرح طلق ناري. بادرت فوراً إلى إيقاظ زوجتي ليلى فقالت للوهلة الأولى، عندما أخبرتها أن في ساعد وداد جرحاً: «لا بأس. نامي يا وداد». ثم استدركت بعد أن صحت وصاحت مرتاعة. أرسلنا وداد مع السائق إلى الدكتور سامي بيضون، وهو من سكان الدوحة فأكد أنه جرح رصاصة. روت لنا وداد أنها عند الساعة ١٢,٣٠ تقريباً كانت في المكتبة، وهي غرفة منفردة على سطح المنزل، منكبة على الدرس، فخرجت إلى السطح لحظة تستنشق الهواء، وكان الجو طيباً. وعندما دخلت المكتبة أحست بسائل ساخن في ساعدها. أرسلناها على الفور إلى غرفة الطوارىء في مستشفى الجامعة الأميركية حيث قطب الجرح وضمد ساعدها.

في العاشرة من صباح الإثنين ١٨ كانون الأول (ديسمبر) اجتمعت مع الرئيس سركيس وبحثت معه في الخطوط العامة للبيان الذي أعددته لجلسة المناقشة العامة التي دعينا إلى حضورها في مجلس النواب في اليوم التالي إنني لم أطلعه على نص البيان خشية أن يطلب مني إدخال تعديلات عليه تُفقده بعض ما أتوخى منه. فقد كان أسلوبي غير أسلوبه، ومواقفي غير مواقفه في أمور كثيرة فحصرت بحثي معه في بعض النقاط العامة الواردة فيه.

وكان هناك تخوف من أن تتطور المناقشة إلى حملات عنيفة على الحكومة تضطر الحكومة معها إلى الرد بعنف أو إلى طرح الثقة بنفسها، فالمجلس على غير استعداد لدعم الوضع الحكومي بتجديد الثقة فيها، أما حجب الثقة عن الحكومة فقد يؤدي إلى أزمة وزارية لا يعلم إلا الله مداها وأبعادها. إلا أن اتصالات عديدة جرت معي من قبل بعض الأصدقاء السياسيين لكي أُمسك عن طرح الثقة في الحكومة، كما وأن أجواء المجلس النيابي، خصوصاً ما رشح منها من مداولات التكتل النيابي المستقل قبل يوم، لم تكن أجواء تحدٍّ يدفع بالحكومة إلى حد طرح الثقة. ومع ذلك فقد كنت أعتبر مجرد الدعوة إلى مناقشة عامة في ذلك الظرف ينطوي على نوع مس التحدي الذي لم أجد مبرراً له. وتحسّباً لتطور المناقشة من جهة، ورد التحدي بتحدٍّ لطيف من جهة أخرى، حرصت في البيان الوزاري على الدفاع عن موقف الحكومة بصراحة ووضوح وأردفت في نهايته طرح احتمال تبديل الحكومة كمسلك من المسالك البديلة المطروحة للمخرج في تلك المرحلة. وقد مرت الجلسة بسلام وانتهت بتوصية من المجلس تدعو إلى تنفيذ مقررات بيت الدين. وبعد الجلسة قال الرئيس الأسعد لي وعلى فمه ابتسامة عريضة: «ما هذا

البيان؟» ولم أدرك القصد الحقيقي من سؤاله. وبعد خروجي من الحكم قُمت بزيارة فقال لي مستدكراً: «هل تدكر دلك البيان لقد أربكتنا به»

قبل جلسة مجلس الوزراء في اليوم التالي في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر)، اجتمعت في القصر الجمهوري بالنائب الكتائبي إدمون رزق، وعرضت معه الوضع العام وقد لمست منه، كما كنت دوماً ألمس منه، منتهى الانفتاح والإيجابية والاستعداد للمساعدة وفي جلسة العمل مع الرئيس سركيس عقب ذلك أعرب عن استعداده لإصدار مرسوم بتعيين العماد فكتور خوري، قائد الجيش، وزيراً للدفاع بديلاً عن ميشال ضومط الذي استقال قبل مدة، وكان ذلك يقتضي تخلي فؤاد بطرس عن حقيبة الدفاع. وكان الرئيس سركيس قد حدثني غير مرة في هذا الاحتمال فرحبت به بعد أن لمست من العماد خوري، خصوصاً في لقائي الأخير معه في الدوحة، استعداداً للتجاوب معي في نقاط أساسية في مشروع قانون الدفاع، بينما كان الوزير بطرس متمسكاً بمواقف معينة في صدد المشروع وكانت اللجان النيابية قد قطعت شوطاً بعيداً في صوغ المشروع في سلسلة اجتماعات عقدتها في غياب أي تمثيل للحكومة، وكان يُخشى أن يعرقل وجود فؤاد بطرس وزيراً للدفاع إنجاز المشروع في حال عودتنا إلى المشاركة في مناقشة المشروع أو في حال عرضه للموافقة على الرئيس بعد إنجازه. وكنت إلى ذلك أتوسم من وجود قائد الجيش وزيراً للدفاع إمكانية لعبه دوراً فعالاً في إيجاد الحلقة المفقودة للتنسيق بين القوات النظامية الثلاث في تنفيذ المطلوب منها.

في مقابل ترحيبي بالعماد خوري وزيراً للدفاع برزت تحفظات واعتراضات عنيفة من قبل بعض أطراف الفريق الوطني والإسلامي وذلك من حيث أن ذلك يستتبع تركيز القرار السياسي والقرار العسكري في الدفاع في شخص واحد، وقد استخدمت في المعارضة حجة قانونية تفيد عدم جواز الاحتفاظ للعماد خوري بمنصب قائد الجيش وهو وزير للدفاع. وأمام القرار المتخذ، وفي ضوء اقتناعي بجدوى تولية العماد خوري مهام وزارة الدفاع في تلك المرحلة بالذات، كان عليّ أن أتحمل المعارضة وأتجاوزها، مع الحرص على شرح وجهة نظري في المجالس الخاصة التي كانت تجمعني مع المعترضين. وقد بدا لي من كلام بعض المعترضين أن المبعث الحقيقي لاعتراضهم كان طموحهم الاستيزاري وقد اتخذوا من التعديل الوزاري مؤشراً لطي صفحة أي احتمال للتبديل الحكومي.

وتناولنا بالبحث في جلسة مجلس الوزراء كما في جلسة العمل التي سبقتها، أجواء جلسة مجلس النواب الأخيرة والضغط المتزايد الذي تتعرض إليه الحكومة بسبب

عجزها عن إحراز تقدم ملموس على صعيد تنفيذ مقررات بيت الدين. فاتفقنا مع الرئيس سركيس على جلسة عمل نعقدها صباح السبت في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) لنتابع البحث في هذا الموضوع في حضور الوزير بطرس

وبعد ظهر ذلك اليوم شنت إسرائيل ثلاث غارات جوية عنيفة على مواقع في منطقة صور أوقعت إصابات عديدة بين المدنيين، وزعم بيان رسمي إسرائيلي أن العملية نفذت رداً على حادث انفجار قنبلة ألقيت صباح ذلك اليوم على سيارة نقل في القدس. وإذ واصلت إسرائيل اعتداءاتها على الجنوب في اليوم التالي ففتحت مدفعيتها على النبطية وتخوم جزين وبعض قرى البقاع الشرقي، محدثة الكثير من الضحايا والدمار، أوعزنا إلى مندوبنا الدائم في الأمم المتحدة غسان تويني تقديم شكوى على إسرائيل في مجلس الأمن.

ومساء الجمعة في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر)، عشية اجتماع العمل مع الرئيس سركيس، جمعني الوزير صلاح سلمان في منزله مع الرئيس الأسعد، فكانت جلسة مصارحة عفوية أزالت الكثير من رواسب التوتر الذي شاب علاقتنا خلال الفترة الأخيرة، خصوصاً بالنسبة إلى جلسة المناقشة في مجلس النواب.

وكما كان مقرراً التقيت والرئيس في حضور الوزير بطرس، صباح السبت في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر). وبعد أن عرضنا الوضع في الجنوب من مختلف جوانبه بعد الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة وفي ضوء التحرك الذي أطلقناه في الأمم المتحدة، عكفنا على مناقشة الوضع الداخلي العام في إطار المطلوب لتنفيذ مقررات بيت الدين. لم تكن جلسة مجابهة وتفجير كما كانت تبشر بعض الصحف، وإنما كانت جلسة مصارحة أدليت خلالها كل ما كان يجيش في صدري من لواعج وشجون وكذلك فعل الرئيس. وكانت النقطة التي حرصت على التشديد عليها هي أنني لا أقبل استسلاماً لحال الجمود التي باتت تطوِّق الحكومة، خصوصاً بعد أن توقفت أعمال لجنة المتابعة العربية مع سقوط طائرة السفيرين، فإما أننا نستطيع الاتفاق على خطوات تكسر طوق الجمود ذاك أو نرحل. ولم يعد مقبولاً أن نبقى أسرى المنطق الذي يتمسك به الرئيس، وهو أنه على غير استعداد لانتزاع بندقية من يد مسيحي ما دام هناك بندقية في يد فلسطيني. فهذه الحلقة المغلقة لا يمكن كسرها والانعتاق منها إلا بتعزيز بندقية الشرعية فالرد على هواجس الخوف لدى مختلف الفئات لا يكون بلجوء كل فئة إلى سلاحها وإنما باحتماء الجميع بسلاح الشرعية الواحدة. وبالطبع كان رد الرئيس سركيس صريحاً كذلك فبتني بعض ما كان يعتمل في نفسه من هواجس ولواعج وما يتحكم به من اعتبارات. أقول «بعض»

لأنني لم أشعر يوماً أن الرئيس سركيس كان يصارحني بكل ما عنده كنت دوماً أشعر أن هناك سرًّا يخفيه في نفسه ويحجبه عني، وحديثه معي كان دوماً يجري مع محافظته على مسافة بيني وبينه لعلها هي المسافة التي كانت دوماً تفصل بين الموقعين، موقع رئاسة الجمهورية وموقع رئاسة الوزراء واتفقنا بنهاية الحديث على دعوة وزيري الدفاع والداخلية وقادة القوات الشرعية المسلحة إلى اجتماع يعقد صباح الأربعاء المقبل للتباحث في كيفية الخروج من حال الجمود التي تستبد بالوضع

وقد انعقد هذا الاجتماع قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية وانتهى إلى التأكيد على التعليمات السابقة الصادرة إلى القيادات العسكرية جميعاً للتشدد في تطبيق الإجراءات المتخذة لضبط الأمن وإزالة المظاهر المسلحة، وطلب إلى تلك القيادات مجدداً وضع المقترحات اللازمة بالتنسيق فيما بينها لملء الفراغ الأمني في المناطق التي لا توجد قوات نظامية فيها، خصوصاً منطقة ما بين النهرين في الجنوب والمنطقة الشرقية من العاصمة، على أن تعرض هذه المقترحات في اجتماع مماثل يعقد بعد أسبوع. وفي اليوم التالي التقى قادة القوات الثلاث ظهراً على مائدة وزير الدفاع ومعهم قائد القوات السورية في لبنان، وصباح اليوم الذي بعده، أي ٢٩ كانون الأول (ديسمبر)، عقد هؤلاء اجتماعاً مشتركاً للبحث في الإجراءات الممكنة.

ومساء ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) سافرت، ومعي الوزير أسعد رزق، إلى الجزائر للمشاركة في مأتم رئيسها الراحل هواري بومدين.

بنهاية العام ١٩٧٨ أصدرت صحيفة «السفير» ملحقاً خاصاً اعتبرتني فيه «رجل العام» قائلة إن ذلك «لأنه خطا الخطوة الأولى نحو التمايز ورفض الابتزاز باسم الوحدة الوطنية. وقد وقف الرجل عند خطوته بشجاعة وخبرة حيّرتا دهاقنة السياسة التاريخيين. لكن، وبدون انتقاص من الرجل، يبدو الشك مشروعاً في قدرة الحص على أن يخطو الخطوة التالية. فعند هذا الحد يتوقف دور الرؤساء ويبدأ دور الجماهير». وفات الصحيفة أن تتساءل: كيف يمكن أن يكون للجماهير دور في ظل هيمنة السلاح والمسلحين. وأي دور يمكن أن يكون لها في كنف جوّ من الانقسامات الطائفية المحتدمة، أو في ظل التدخلات الخارجية الناشطة والمتعارضة؟ هنا سر الدوامة التي وقعت فيها داخل الحكم، هنا مكمن الوحشة التي كنت أعيشها كلما واجهت أمراً ذا بال.

١٤ لِقَـاءٌ في بَـاريسْ

صباح السبت في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) شاركْت في اجتماع مع الرئيس سركيس في بعبدا والوزير بطرس، أجرينا خلاله تقويماً عاماً للموقف السياسي وتحدّثنا في موضوع الزيارة المُرتقبة إلى باريس. وكان برنامج الزيارة قد أثار لغطاً شديداً عند إذاعته، ولا سيما بالنسبة إلى ما ورد فيه من أنّ رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بار، لا رئيس الجمهوريّة فاليري جيسكار ديستان، سيكون في استقبال الرئيس اللبناني. وفَسَّر الوزير بطرس ذلك بأنّ الزيارة هي زيارة عمل لا زيارة رسميّة بالمعنى الصحيح. إلا أنّ هذا التفسير لم يكُن مُقنِعاً لأحد، واستمرّ الانطباع السائد أنّ في ذلك استخفافاً برئيس لبنان

وصباح اليوم التالي عقد مجلس الوزراء جلسةً عاديّة لم يصدر عنها ما يستحق الذكر سوى الاتفاق، في جلسة العمل التي سبقت انعقاد المجلس، على دعوة لجنة المُتابعة العربيّة إلى اجتماعها الأول بعد العودة من باريس. وقد أُعلِنَتْ ذلك بعد الجلسة.

في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) طِرنا إلى باريس، حيث جرى استقبال رسمي للرئيس سركيس ولكن، كما سبق أن أُعلِن في ترتيبات الزيارة، كان على رأس المستقبلين رئيس الوزراء الفرنسي، لا رئيس الجمهوريّة. ومن المطار نُقِلنا إلى قصر «مارينيي»، حيث خُصِّص لي جناحٌ رحب في الطابق العُلوي.

بدأت محادثاتنا مع المسؤولين الفرنسيين ظهر اليوم التالي، الثلاثاء في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، وذلك في مقابلات ثُنائيّة بين كل مِنّا وندّه، الرئيس سركيس مع الرئيس

جيسكار ديستان في قصر «الأليريه»، وأنا مع ريمون بار في مقر رئاسة الوزراء الفرنسيّة في قصر «ماتينيون»، والوزير بطرس مع الوزير الفرنسي لوي دي غيرنغو في «ألكيه دورسيه».

تركز اهتمام جليسي في البداية على استيضاح الحالة الاقتصاديّة في لبنان واحتياجاته في مجال الإنماء والإعمار وقد يكون هذا الاهتمام الخاص نابعاً من كونه اقتصادياً من حيث الاختصاص وتطوّر الحديث إلى بحث حاجات لبنان العسكريّة، ولا سيّما ما يحتاجه في إعادة بناء القدرة العسكرية لجيشه من أسلحة ومعدّات وتجهيزات وأبدى استعداد فرنسا للمساعدة في هذا المجال. فرحّبت بعرضه مؤكّداً أنّنا بحاجة إلى كل المساعدة التي يمكن أن تقدّمها فرنسا على هذا الصعيد. إلا أنّني استطردت لأبيِّن له الأهمِّية التي نُعلّقها على تطوير بُنيَة الجيش منطلقاً أساسيًّا من منطلقات بنائه، وفي معرض ردّي على استِفساراته تطرّقت إلى موضوع الساعة وهو مشروع قانون الدفاع.

ثمّ تدرّجنا في البحث إلى الحديث عن الوضع الأمني وملابساته وتعقيداته، ومن ثمّ عن الوجود المسلّح الفلسطيني واللبناني، والترابُط بين تطوّرات الوضع في لبنان وتطوّرات الوضع في منطقة الشرق الأوسط وتوقّفنا عند تطوّرات العلاقة بين مصر وإسرائيل وانعكاساتها على القضيّة الفلسطينيّة وما تُنذِر به اتّفاقات كمب دايفيد من نتائج قد يترتّب عليها توطين الفلسطينيين خارج وطنهم، وبالتالي موقف لبنان المبدئي الرافِض لأيٍّ مشروع ينطوي على توطين الفلسطينيين خارج أرض فلسطين. ثُمّ خضنا في حديثٍ حول الوِفاق الوطني ودور الحكم اللبناني في إنجازِه، كل ذلك مع التوقُّف عند الدور الذي يمكن لفرنسا أن تقوم به باعتبارها دولة صديقة ذات علاقات وطيدة مع مُختلف الأطراف اللبنانيين. وشكرته على إسهام فرنسا في قوّة حفظ السلام الدوليّة في الجنوب اللبناني وناشدته إبقاءها وسألته عمّا يُحكى من أنّ فرنسا تُهيِّىء للدعوة إلى طاولة مستديرة حول قضيّة لبنان في باريس، تجمَع مُختلف الأطراف اللبنانيين.

وقد أبدى ريمون بار الكثير من التعاطف مع ما طرحت، أمّا في صدد الحديث المُتداول في وسائل الإعلام حول إمكان عقد «طاولة مستديرة» في فرنسا، ترعاه الحكومة الفرنسيّة، فقال رئيس الوزراء الفرنسي إنّ الحكومة الفرنسيّة لا يمكن أن تُقدِم على عمل كهذا إلا بالتنسيق الكُلّي مع الحكومة اللبنانيّة وبعد التحضير له على نحوٍ يضمن نجاحه. لذلك فإنّ حديث المُبادرة الفرنسيّة ينطوي على الشيء الكثير من التضخيم واستباق الأحداث وشدد على أنّ المُبادرة يجب أن تأتي أولاً من الحكومة اللبنانيّة.

وكنت في ذلك الاجتماع أُحدِّث جليسي بالإنكليزيّة ويُجيبني بالفرنسيّة، نظراً إلى

أنّني أفهم الفرنسية ولا أُتقِن الحديث بها، بينما هو على خلاف ذلك.

بعد هذا الاجتماع توجّهنا إلى قصر «الأليزيه» لحضور مأدُبة الغداء التي أقامها الرئيس جيسكار ديستان تكريماً للرئيس سركيس. وكان مكاني على مائدة الغداء إلى يمين الرئيس جيسكار ديستان، بينما جلس الرئيس سركيس في مُواجهتِه. ولقد واجهت حرجاً شديداً مرّتين في جلستنا إلى المائدة: المرّة الأولى عندما قُدِّم إلينا الطعام فكانت أصنافه كلّها حافلة باللحوم والأسماك، فكان عليَّ أن أردّها، لكوني نباتيًا أعزف عزوفاً مُطلقاً عن تناوُل أي صنفٍ من الطعام يتكوّن من اللحوم أو تُخالِطه اللحوم. والمرّة الثانية عندما نهَضَ الرئيس جيسكار ديستان فألقى كلمة ترحيب بالرئيس سركيس ثُمّ رفع كأس الشمبانيا ليشرب نخبهُ، وأنا الذي لم أُعاقِر الخمور يوماً في حياتي ولم تقرب شفتي مشروباً كحوليًا. وهكذا، عندما لاحظ الرئيس الفرنسي عزوفي عن الطعام سألني ما إذا كنت نباتيًا، وإذ أجبته بالإيجاب نادى إلى النادل ليوافيني ببعض الخضار. وكان طبق الخضار المتنوِّعة قد جيء به على أيّ حالٍ ليُدَار على جميع الحاضرين ليستزيدوا منه إلى جانب أصناف اللحوم التي كانوا يتناولونها، فاكتفيت بنصيب ممّا كان في ذلك الطبق ولم أرض باستقدام صنف آخر على الرغم من إلحاحه. وعندما رفع كأس الشمبانيا رفعت قدح الماء، فلمّا جلسنا انحنى عليَّ ليسألَني ما إذا كنت من الذين لا يقربون المشروبات الروحيّة من حيث المبدأ، وعندما سمَع تأكيدي لذلك، أبدى تفهُّماً وبادرني بابتسامةٍ شعرتُ أنّها رفعت عنّي كُل حرج.

وفي المساء لبّينا دعوة ريمون بار إلى مأدبة عشاءٍ كُبرى في «الكيه دورسيه» وهناك قُدِّمَ لي بدل المشروبات الروحية عصير البندورة، وبدل اللحوم طبق من الخضار المتنوِّعة وطبق آخر من العِجّة. وهكذا تنبَّه رجال المراسِم الفرنسيّون في المساء ما قصّر في التنبيه إليه رجال المراسِم اللبنانيّون عند الظهيرة.

بعد ظهر ذلك اليوم، وقُرابَة الرابعة، انعقدت جلسة موسَّعة حضرها من الجانب الفرنسي الرئيس جيسكار ديستان ورئيس وزرائه ووزير خارجيَّته، وعن الجانب اللبناني الرئيس سركيس والوزير بطرس وأنا، وسفيرنا في باريس نجيب صَدَقَة، ودام الاجتماع زهاء الساعة.

لم يُعرَض في هذا الاجتماع جديد. فقد طُرِح أمام المجموعة ما كان طُرح بين كل منّا ونظيرَه الفرنسي في اللقاءات الثنائيّة، ولكن الجلسة الموسَّعة كانت مُفيدة في جمع كلٍ ذلك أمام الجميع حول مائدة واحِدة. افتتح الرئيس الفرنسي الجلسة بكلمة ترحيب مؤكِداً على استعداد فرنسا كل ما تستطيع على مُختلف الصُعُد لمساعدة لبنان على تجاوُز

محنته وإعادة بناء قدراته الاقتصاديّة والعسكريّة. وتناول الرئيس سركيس بعده الكلام فركّز على الأبعاد الفلسطينيّة والعربيّة والخارجيّة للأزمة اللبنانيّة. فبدا في نهاية حديثه وكأن لبنان لا يستطيع شيئاً على الإطلاق في التأثير على مجرى الأحداث فيه من خلال أيّ عملٍ داخليٍّ قد تُبادِر إليه السلطة اللبنانيّة. وهذا ما لم أخَلْه يقصِد قوله. فتناولت الكلام بدعوى إكمال الصورة التي رسمها الرئيس، وتحدّثت عن الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطة اللبنانيّة في مُحاولة وضع البلد على طريق الخروج من الأزمة من خلال مُبادراتها ومواقُفها، واستشهدت بمُقرّرات بيت الدين والبرنامج التطبيقي لها وما يمكن أن يُبنى عليها من خطواتٍ يُرجى أن تُساعِد على تحقيق بداية الانفراج. وأضفت أنّ فرنسا تستطيع المُساعَدة باستخدام نفوذها مع الأطراف اللبنانيّين وغيرهم للتعاوُن مع الدولة في ما تُقدِم عليه في هذا السبيل، وتستطيع أن تُساعِد أيضاً، كما سبق وذكر الرئيس سركيس، في إراحة لبنان من الهمّ الجنوبي، وما يترتّب عليه من انعكاسات سلبيّة خطيرة على الوضع العام في لبنان ومن أخطارٍ تُهدِّد المصير اللبناني ككُل، وذلك من خلال الضغط على إسرائيل بكل الوسائل والسُّبُل المُتاحة لفرنسا لإرغامِها على التجاوُب مع قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ الذي قضى بجلاء القوّات الإسرائيليّة عن الأرض اللبنانيّة حتى الحدود المُعترف بها دوليًّا وتمكين القوّات الدوليّة من الانتشار فيها تمّ تسليمها إلى السلطة اللبنانيّة.

زيارة باريس انتهت عند حدّ تبادُل المعلومات والآراء، ووضع المسؤولين الفرنسيّين في أجواء التفكير الرسمي اللبناني، دون التوصُّل إلى مواقف أو قراراتٍ أو اتّفاقاتٍ مُحدَّدة، ما خلا بعض التعهُّدات المُتعلِّقة بتسليح الجيش اللبناني. مع ذلك فقد كانت الزيارة مُفيدة جداً، إن لم يكن لِما حصل عليه لبنان داخل الاجتماعات مع المسؤولين فللإطلالة التي كانت للبنان من خلالها على بلد مُهمّ كفرنسا ومن خلالِه على العالم. فقد أتاحت الزيارة فُرصة ثمينة لإلقاء الأضواء على القضيّة اللبنانيّة في وسائل الإعلام العالميّة. واختتم الرئيس زيارته الرسميّة بندوةٍ صحافيّة ألقى خلالها كلمة جامِعة لقيَت تغطيَة واسعة في الصحافة الفرنسيّة.

عند اختتام الزيارة الرسميّة انتقلنا جميعاً من قصر «ماريني» إلى فندق «كريون»، حيث أمضينا يوماً إضافيًّا. وفي الفندق أقامت السفارة اللبنانيّة حفلةَ استقبال حضرها جمعٌ غفيرٌ من اللبنانيين والفرنسيين قُدِّر بنحو ثمانمائة شخص. والتقينا بينهم عدداً كبيراً من كبار موظّفي الدولة اللبنانيّة النازحين إلى فرنسا هرباً من الأحداث. أيًّا تكن الظروف التي قد تكون دفعت هؤلاء إلى الإقامة في باريس، فإنّ منظرهم في حفلة الاستقبال كان متار

تقرّز في نفسي. وقد شاركني الوزير بطرس في هذا الشعور، وسمعته يتحدّث عن هذا الأمر بغضب غير مرّة بعد عودتنا.

وقبل يوم من عودتنا من باريس، أذاع «صوت لبنان»، إذاعة حزب الكتائب، خبراً عن مُذكّرة أصدرها قائد الجيش العماد فكتور خوري يُجري بموجبها تعديلاتٍ أساسيّة في بُنيَةِ الجيش اللبناني. وقد قُوبِلَت هذه الخطوة باستياءٍ عارمٍ في بعض الأوساط السياسيّة والنيابيّة نظراً لِما كانت تنطوي عليه من تحدٍّ في الوقت الذي كان مجلس النوّاب يبحث في وضع قانون جديد للدفاع يتضمّن نصوصاً تتعلّق بتنظيم الجيش. أمّا أنا، فإذ أعربت عن احتجاجي للوزير بطرس على هذا الاستباق للتشريع الجديد الذي يدرسه مجلس النوّاب، فقد استُخْدِمَتْ هذه الخطوة من قائد الجيش حجّةً للتدليل على المدى الفاحِش للصلاحيّات التي يتمتّع بها بموجب نص القانون القديم وبالتالي ضرورة تحديد صلاحيّاته على نحوٍ تُصبحُ معَهُ معقولة ومقبولة.

وقد سبقت عودتنا إلى بيروت بعض ردود الفعل على الرحلة، منها تعليق في جريدة «لوموند» الفرنسيّة أبرزت فيه الخلاف في الرُؤى بين أطراف الحكم في لبنان. وممّا قالت: «في الواقع لم يعُد سرًّا خافياً على أحد أنّ الحكومة اللبنانيّة مُقَسمة على نفسها. . إنّ الاختلاف في وجهات النظر بين رئيس الحكومة سليم الحص ووزير الخارجيّة فؤاد بطرس والصعوبة التي يلقاها الرئيس سركيس في حسم هذا الاختلاف، قد حالا دون الحصول على جواب لبناني واضح. .» ومن ردود الفعل على الرحلة تعليق من الرئيس صائب سلام امتدح فيه موقفي بقوّة وهاجم الرئيس سركيس بشدّة قائلاً فيه إنّه من صميم «الجبهة اللبنانيّة» وقد ناب عنها في فرنسا، ومُعلِناً أن لا تفاهُم ولا لِقاء مع بيار الجميّل وكميل شمعون وكل المتعاونين مع العدو الإسرائيلي (الصحف الصادِرة في ٢ كانون الأول ١٩٧٨).

١٥ مَوْسِم الزّلازل الإقْليميّة

كان النصف الأول من عام ١٩٧٩ حافلاً بالأحداث الجسام على الصعيدين اللبناني والإقليمي. فعلى الصعيد اللبناني جرت محاولة ثانية لإدخال الجيش اللبناني إلى الجنوب فباءت بالفشل. وعلى الصعيد الإقليمي سجلت المرحلة فوز الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني، كما سجلت توقيع الرئيس السادات معاهدة الصلح المنفرد مع إسرائيل. كان الموسم حقًّا موسم الزلازل الإقليمية.

لم أجد ما تطل الدولة به على الناس بعد أشهر من التصعيد العنيف في مستهل عام جديد خيراً من المبادرة إلى تحريك الإدارات الحكومية. وكان عليَّ أن أسجل بنفسي الخطوة الأولى في هذا السبيل. ففي بداية الدوام الرسمي، عند تمام الثامنة صباحاً في أول يوم عمل من السنة، أي في الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، كنت في مكتبي في السراي أجتمع مع المسؤولين في رئاسة الوزراء.

وهكذا، بعد هجر دام نحو ثلاثة أشهر لازمت خلالها مكتبي في وزارة الإعلام تفادياً للقنص والقصف اللذين كانا يستهدفان السراي خلال إقامتي فيها، وربما بسبب إقامتي فيها، كانت عودتي إلى السراي إيذاناً بالعمل على إعادة الحياة إلى الإدارات التي تبعثر المسؤولون والموظفون فيها منذ تدهور الأوضاع الأمنية، بعضهم بسبب ذلك التدهور فعلاً وبعضهم الآخر، وهم الكثرة، بحجته. فكان من جراء هذا الشلل في الإدارة حرمان المواطنين مں الكثير من الخدمات الحيوية، مما زاد من وطأة الظروف عليهم وعمّق معاناتهم.

وكنت قد أصدرت تعميماً على الموظفين بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٨، أدعوهم فيه

إلى العودة إلى مراكز عملهم وأحدد فيه أول العام ١٩٧٩ موعداً للبدء بتنفيذ تدابير قطع الراتب كليًّا أو جزئيًّا عن المتغيبين، تبعاً لحالة المتغيب وظروف غيابه. فافتتحت نشاط العام بالتوقيع على مذكرة حملت الرقم واحد، أذكّر فيها بالتعميم السابق وأطلب من الرؤساء التسلسليّين في الإدارات والمؤسسات العامة تطبيق أحكامه في دقة وشدة كما أطلب من هيئة التفتيش المركزي مراقبة ذلك.

بقيت في مكتبي في السراي حتى قرابة الظهر، حين انتقلت إلى قصر بعبدا للقاء داني شمعون، وقد دعوته إلى الاجتماع لأبحث معه في الإجراءات الأمنية التي كنا أكدنا على قادة القوات المسلحة النظامية الثلاث ضرورة التشدد في تطبيقها، كل في نطاق وجودها، ولأبحث معه أيضاً في مدى ما يستطيع من تعاون معنا في تطوير خط المعالجة الأمنية إلى أبعد من الإجراءات المقررة لتشمل سد الثغرات الأمنية وتنفيذ خطوة جديدة في الجنوب يخترق فيها الجيش اللبناني معقل الميليشيات الحدودية، وكنت مهتماً بالوقوف على رأيه في هذه المواضيع قبل الاجتماع الأمني الموسع المقرر عقده في اليوم التالي لمتابعة البحث في كل هذه الشؤون. فوجدت منه استعداداً طيباً للتجاوب، ولكنه، كما اكتشفت فيما بعد، كان يقدم أكثر مما كان يملك، مثل كثير غيره من القيادات التي كنا نلتقيها من أجل البحث في المعالجات الأمنية.

وقبل جلسة مجلس الوزراء الأولى في السنة الجديدة، صباح الأربعاء في ١٩٧٩/١/٣، انعقد اجتماع أمني موسع برئاسة الرئيس سركيس وحضوري، ضم قادة القوات المسلحة النظامية ووزيري الدفاع والداخلية. وسبق ذلك الاجتماع لقاء جانبي لي مع سامي الخطيب قائد قوات الردع العربية وأحمد الحاج مدير عام قوى الأمن الداخلي في القصر الجمهوري.

وهكذا، ومع استهلالة العام الجديد، فتحنا صفحة جديدة من النشاط المنصبّ، من جهة، على المشكلة الأمنية تحت عنوان سد الثغرات الأمنية أو ملء الفراغات الأمنية، ومن جهة ثانية، على مشكلة الجنوب وبخاصة الشريط الحدودي. ومن أجل هذين الموضوعين طلبت الاجتماع مع الرئيس السوري حافظ الأسد من خلال قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب، وتلقيت الجواب هاتفيًّا من وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، على أن أقوم بزيارتي إلى دمشق صباح الثالث عشر.

وفي سياق الإعداد لرحلتي إلى دمشق شاركت في اجتماع عمل عقد في القصر الجمهوري قبل يوم واحد من موعدها مع الرئيس والوزير بطرس، وقمت بعد الظهر بزيارة

الرئيس الأسعد والرئيس صائب سلام في منزليهما للوقوف على رأيهما في مواضيع الزيارة.

أما في اجتماع العمل في القصر الجمهوري فقد ألحّ الرئيس سركيس على ضرورة إثارة الموضوع الأمني، ولا سيما لجهة الترتيبات المطلوبة لسد الثغرات الأمنية بالجيش اللبناني في بيروت وضواحيها، وبصورة خاصة في منطقتي عين الرمانة والأشرفية.

وعرضت للرئيس سركيس ضرورة طرح الوفاق الوطني أيضاً مدخلاً للحل الشامل، وللمرة الأولى يبادرني الرئيس بالقول: «لا بأس. سأماشيك في ذلك. لك أن تطرح موضوع الوفاق، ولكن كن على يقين من أنه لن يمر. الجماعة هنا (ويقصد الجبهة اللبنانية) لن يوافقوا عليه». فسألته مستغرباً: «ولِمَ تقطع بذلك سلفاً؟» فأجاب: «لأن صورة لبنان المستقبل مع توطين الفلسطينيين ستكون شيئاً وبدونه ستكون شيئاً آخر. فلا بد من انتظار نتيجة ما يجري في المنطقة». هنا قلت في شيء من الانفعال: «إنني أرفض هذا المنطق يا فخامة الرئيس رفضاً قاطعاً، أولاً لأنني لا أعتقد أن صورة لبنان يجب أن تتأثر بالتوطين ونحن ملتزمون في الأساس مبدأ المحافظة على وحدة لبنان. وثانياً لأن هذا المنطق يربط توقيت حل القضية اللبنانية نهائيًّا بحل قضية الشرق الأوسط الذي ليس لنا كلمة فيه».

أمام ما سمعت من الرئيس ىتُّ أتساءل: هل هو فعلاً من المترددين في اتخاذ القرار كما يشاع عنه أحياناً، أم أنه ملتزم قرار التريث في انتظار ما ستتمخض عنه تطورات المنطقة؟

وكان مفهوماً على أي حال أن أهمّ موضوع من مواضيع الزيارة هو الذي لم يدرج على جدول أعمالها، ألا وهو كسر الجليد الذي كان يشوب العلاقة بين الحكم السوري والحكم اللبناني بعد تطورات الأشهر الأخيرة، وخصوصاً بعد مؤتمر بيت الدين وتعثر تنفيذ مقرراته.

صباح السبت في ١٩٧٩/١/١٣ قمت بزيارة دمشق واجتمعت بالرئيس الأسد.

غادرت منزلي قبيل الساعة التاسعة صباحاً. وترافق غيابي في دمشق مع انفجار أمني واسع بدأ في منطقة العدلية وامتد ليشمل مناطق عديدة من بيروت وضواحيها الشرقية. بعيد العاشرة بلغنا الحدود اللبنانية ـ السورية حيث كانت تنتظرنا ثلة من الجيش السوري ومدير المراسم في رئاسة الوزراء السورية ومعه صلاح عبوشي رئيس المكتب اللبناني في سوريا، وبعد هنيهة من التوقف استأنفنا السير، وعند وصولنا جديدة يابوس جرى لي استقبال رسمي كان فيه رئيس الحكومة السورية محمد على الحلبي والوزراء

أديب ملحم وعبد الكريم عدي وشريف الكوش وصفوان القدسي، وبعد استراحة قصيرة، تحركنا في موكب رسمي عامر في اتجاه دمشق، وكنت انتقلت إلى سيارة الرئيس الحلبي. وعند الحادية عشرة تقريباً وصلنا إلى قصر الضيافة، الروضة، حيث مكثنا بعض الوقت. وبعد دقائق من وصولنا انضم إلينا وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام وأبلغني أن موعدي مع الرئيس الأسد عند الثانية عشرة والنصف. فعقدت مع الحلبي وخدام اجتماعاً عرضنا فيه مواضيع البحث التي كنت أعتزم إثارتها مع الرئيس الأسد.

التقيت الرئيس حافظ الأسد ظهيرة ذلك اليوم. واستمر اجتماعي معه، في حضور الرئيس الحلبي والوزير خدام، حتى الرابعة بعد الظهر، وتخلل هذه الفترة مأدبة غداء اقتصرت على الحاضرين.

بحثت مع الرئيس الأسد في الوضع السائد في الجنوب والموقف من القوات الدولية التي أزف أوان التجديد لها، وعرضت معه احتمال إرسال وحدة جديدة من الجيش اللبناني إلى الجنوب عبر الطريق الساحلي لتنفيذ برنامج معين يشمل الشريط الحدودي الذي تهيمن عليه إسرائيل، وذلك من خلال تحرك نعتزم القيام به في إطار التحديد للقوات الدولية. فأكد الرئيس الأسد لي تأييده لأية خطوة نقوم بها في هذا الاتجاه. عرضت معه أيضاً الوضع المتسيّب القائم في المنطقة الواقعة بين النهرين في الجنوب، بين الليطاني والزهراني، حيث يسيطر الفلسطينيون وحلفاؤهم من اللبنانيين. فكان موقفه أن معالجة هذا الوضع في الوقت الراهن لن يكون بالأمر الهيّن، وسيكون الأمر أكثر يسراً فيما لو أنجزنا خطوة عملية ملموسة في اختراق واقع الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة الحدودية بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة. وعرضت له شريط التطورات التي رافقت محاولاتنا تنفيذ مقررات بيت الدين، شارحاً العقبات التي واجهتنا.

وانتهيت إلى المطالبة بعمل مشترك من أجل سد الثغرات الأمنية في العاصمة وضواحيها، عسى أن يكون في ذلك منطلق لخطوات أخرى على طريق تفريج الأوضاع وتنفيذ سائر مقررات بيت الدين وعندما توقف مستفسراً عن المقصود بالتحديد قلت: «لقد انطلقت شرارة الأحداث عام ١٩٧٥ في عين الرمانة فلماذا لا نبدأ اليوم بإخماد نار الأزمة بتسوية الوضع في عين الرمانة بالذات، ثم نتدرج إلى تسوية الوضع في سائر المناطق، كالأشرفية مثلاً، حيث لا وجود لقوة شرعية نظامية. والمطروح تحديداً، على سبيل الخطوة الأولى، أن توضع الترتيبات اللازمة لإنزال الجيش اللبناني إلى عين الرمانة بالتنسيق مع قوات الردع العربية المرابطة في ما يشبه نصف الدائرة حول المنطقة. فنضع بذلك حداً نهائياً وقاطعاً لبؤرة متأجّجة من بؤر التوتر والاضطراب وأحياناً كثيرة التفجير.

وإذا ما نجحت التجربة فيمكن تكرارها في بؤر أخرى تفتقد إلى السلطة الشرعية».

ناقشني الرئيس الأسد الفكرة ثم قال: «عليك أن تسأل الحركة الوطنية رأيها في الموضوع، فإن لم توافقك فإني أنصح بإعادة النظر فيه». فعلّقت بالقول إنني أرى أن من واجبي أن أتخذ القرار المناسب بنفسي ثم أسعى إلى إقناع سواي به. واتصالي مع قادة الحركة الوطنية يجب أن يكون من أجل إقناعهم بالتعاون معنا على تنفيذ قرار معين وليس من أجل اتخاذ ذلك القرار. وهنا قال الرئيس الأسد: «على أي حال، من وجهة نظرنا، الاقتراح غير واقعي. كيف تريدون تأييدنا السياسي والعسكري لخطوة يقوم بها الجيش اللبناني وهذا الجيش ما زال يحتضن خائناً مثل سعد حداد. كيف يمكن لنا أن نضع يدنا في يد جيش لا يحاسب الخونة المتعاملين مع أعداء أمتهم؟ كيف نواجه أمتنا وجماهيرنا لو فعلنا؟ كيف لنا أن ندعم خطوة تعزّز شأن جيش لا يزال القطاع الأكبر من الشعب اللبناني يرفضه ويرفض بنيته غير المتوازنة؟ وهذا في وقت لا يكتم الرئيس سركيس نيته في عدم الموافقة على مشروع قانون الدفاع الذي ينظر مجلس النواب فيه حالياً، لا بل إنه يجاهر بالعزم على رده إلى المجلس إذا لم يأتِ على مزاجه».

وبعد مناقشة مستفيضة للموضوع ثبت لي أن هذا الباب موصود في وجهي، وأن لا مجال على الإطلاق لتني الرئيس الأسد عن موقفه ذاك. فاختتمت حديثنا في موضوع ردم الثغرات الأمنية بسؤال يوجز زبدة موقفه: «هل أستنتج من مقالتك أن سوريا سوف تساعدنا على تنفيذ مثل هذه الخطوات إذا ما تم أمران: طرد سعد حداد من المؤسسة العسكرية والموافقة على التشريع الجديد للجيش؟» فرد إيجاباً.

ثم عرضت مع الرئيس الأسد رؤيتي لصيغة الوفاق المنشود، فوجدته مستمعاً ولكنه لم يدلِ برأي في هذا الموضوع مع مجاراته لي في أن المشكلة في أساسها سياسي وأن الاستقرار بمعناه الصحيح لن يكون إلا على قاعدة التفاهم بين اللبنانيين حول صيغة سليمة للعيش المشترك.

وأنهيت مقابلتي مع الرئيس الأسد بالتنويه بأن المصلحة قد تقضي بلقاء وشيك بينه وبين الرئيس سركيس لجلاء الكثير من الأمور، فرحب بذلك وحمّلني تحياته للرئيس سركيس.

عرّجت على الرئيس سركيس في طريق عودتي من دمشق وأطلعته في اختصار على حصيلة محادثاتي. ولم أكد أصل إلى منزلي حتى تلقيت مخابرة من الوزير بطرس وأخرى من سامي الخطيب فأوجزت لهما نتائج الزيارة.

مساء اليوم التالي، وكان يوم أحد، زارني السفير الأميركي جون غونتر دين في

منزلي للاطلاع على حصيلة مباحثاتي في دمشق. وتداولت معه في احتمال تنفيذ خطوة جديدة في الجنوب يمكن أن تظهر معالمها من خلال مناقشات مجلس الأمن الدولي أو قراره بالتجديد للقوات الدولية

وظهيرة الإثنين في ١٥ كانون الثاني (يناير) التقيت الرئيس سركيس في حضور الوزير بطرس والوزير فكتور خوري، وكان هذا الأخير قبل ذلك مجتمعاً بقائد القوات الدولية في الجنوب الجنرال أرسكين. فأطلعت الحاضرين على نتائج مباحثاتي في دمشق بالتفصيل، وتداولنا معاً في الموقف المتعلق بالتجديد للقوات الدولية وما يمكن أن يرافقه من تحرّك وعندما ذكرت ملاحظات الرئيس الأسد على الجيش اللبناني كان تعليق الرئيس سركيس ينمّ عن عدم ارتياحه وعدم رضاه عن النتيجة.

وبعد الاجتماع مباشرة توجهت إلى منزل الرئيس صائب سلام حيث التقيت على مائدة الغداء الرئيس الأسعد، فأطلعتهما على حصيلة مباحثاتي في دمشق وتحدثت معهما فيما نحن مقبلون عليه في مجلس الأمن الدولي. وجاء ذلك في يوم شهد حملة على الحكومة داخل التكتل النيابي المستقل الذي يرأسه الرئيس الأسعد، مقرونة بتصعيد في المطالبة بتعزيز القدرات العسكرية للقوات الدولية في الجنوب بحيث تتحوّل إلى قوة ضاربة.

والتقيت أمين عام جامعة الدول العربية، محمود رياض، الذي قدم إلى بيروت لمتابعة موضوع المساعدات العربية من أجل إعمار لبنان. فعرضت عليه برنامجاً أولياً للإعمار أعده مجلس الإنماء والإعمار ليطرح على مؤتمر وزراء المال العرب عندما ينعقد. فوعدنا الأمين العام بالإعداد لعقد مؤتمر لوزراء المال العرب حوالى منتصف الشهر المقبل. ولكنني لم آنس في كلامه ما ينمّ عن أن الأمر سيؤدي إلى نتائج ملموسة.

في مستهل مجلس الوزراء الذي انعقد صباح ١٩٧٩/١/١٧، عرضت نتائج رحلتي إلى دمشق واستخلصت أننا لا نستطيع أن نسجل تقدّماً حقيقياً محسوساً على المستوى الأمني بعد اليوم إلا بردم الثغرات الأمنية، وهذا يتطلب إسناد دور للجيش، ومجرد طرح هذا الاحتمال من شأنه أن يثير كل المواضيع سياسياً. لذلك علينا أن نختار بين العمل على معالجة المواضيع السياسية وبين التسليم بالجمود المطبق. وإذا كان الجمود نصيبنا فالأفضل أن نرحل.

وبعد نقاش لم يخلُ من بعض الحدّة جاراني الوزير بطرس في قولي من حيث المبدأ إلا أنه أردف يقول: «هناك أشياء صغيرة نستطيع أن نحققها وعلينا أن نكتفي بها في هذه المرحلة. أما الأمور الكبرى فلعل وقتها لم يحن بعد». فقلت. «إننا لا نطلب

دواء يمدّ بعمر المحتضر أياماً أو أسابيع. فإما نحن راحلون فننظم عملية رحيلنا، وإما نحن باقون لفترة من الزمن فعلينا أن نضع لأنفسنا خطة عمل. لذلك لا خيار أمامنا سوى طرح البدائل السياسية».

علّق الرئيس سركيس مستعيداً في حديثه الصعوبات التي واجهت الحكم في سعيه إلى تحقيق المعالجات السياسية للمشاكل القائمة، وأبدى عتباً رقيقاً على سوريا لأنها لم تجارهِ في بعض ما كان يرى، ثم خلص إلى القول إنه، مع علمه بأن الظرف لم يتبدل، سوف يماشينا بما نرغب. واقترح أن نخصص لهذا الشأن اجتماعات في المستقبل القريب.

وصباح الثلاثاء في ٢٣/١/١٩٧٩، حضرت ووزير الدفاع الجديد، العماد فكتور خوري، جلسة مشتركة لِلَجنتي الدفاع الوطني والإدارة والعدل للنظر في مشروع قانون الدفاع، وذلك بعد أن أنجزت لجنة نيابية مصغّرة صياغة المشروع في غياب الحكومة. فتوالت جلسات اللجنتين مجتمعتين في حضورنا، وكان العماد خوري، على عهدي به، عوناً لي في تذليل الصعوبات وتجاوز الخلافات. ولا أخال أن إنجاز المشروع كان ممكناً بمثل تلك السهولة لو كان سواه يتولى حقيبة الدفاع في تلك المرحلة. ولم تصطدم المناقشة بأية تناقضات تستحق الذكر إلا عند المادة الخامسة من المشروع التي نصت على وضع الجيش في تصرف رئيس الجمهورية. ورأى فريق من النواب، كما رأيت أنا، أن في هذا نقضاً لسائر النصوص، التي تنظم عمل الجيش. وقد تفجّر الخلاف حول هذه النقطة في جلسة ٢٥/١/١٩٧٩. وتجاوز المجتمعون في جلساتهم المتتالية هذه المادة وتركوا بتّها معلقاً حتى الفراغ من مناقشة المشروع برمته. اقترحت على الرئيس سركيس فكرة طلع بها أحد النواب على سبيل الحل الوسط، وهي أن يضاف إلى عبارة «وضع الجيش في تصرف رئيس الجمهورية» عبارة «في حدود القوانين النافذة». فرفض الاقتراح رفضاً قاطعاً. ولكنه في نهاية المطاف، بعد مخاض دام بضعة أسابيع، عاد فوافق عليها فصدر القانون.

ظهر الجمعة في ٢٦/١/١٩٧٩، كان لي لقاء مع التجمع الإسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب في منزل الرئيس رشيد الصلح في خلدة، تخلله مأدبة غداء. ودار حديث واسع تناولنا خلاله مختلف شؤون الساعة، وفي مقدمها الوضع في الجنوب وتنفيذ القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن ومشروع قانون الدفاع والوضع الأمني في العاصمة وضواحيها وموضوع الوفاق من مختلف جوانبه.

صباح اليوم التالي التقيت الرئيس سركيس في جلسة عمل مع الوزير بطرس. فساد

الجلسة جو من الصراحة الودّية، ترك أثراً طيباً في نفسي. خصص الشطر الأول من الاجتماع لبحث الوضع في الجنوب والخطوات التي يترتب علينا اتخاذها من أجل تأمين تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الأخير، وتناولنا بالبحث مقتضيات إحياء الإدارات العامة في الجنوب وتحريكها من أجل توفير الخدمات للمواطنين. أما الموضوع الأهم الذي عرضنا إليه، في إطار البحث في قضية الجنوب، فكان الخطوة العسكرية التي كان علينا أن نقدم عليها في إطار ما سمي برنامجاً مرحلياً في قرار مجلس الأمن. وقد استمعنا في هذا الصدد إلى تقرير من البعثة العسكرية التي كانت قد توجّهت إلى نيويورك أثناء مناقشة القرار ٤٤٤ وذلك بناء على طلب مندوبنا الدائم في الأمم المتحدة غسان التويني لمعاونته في جلاء الأمور ذات الطابع العسكري التي كان يمكن أن تثار خلال المناقشة. وكانت وجهات نظرنا في كل هذه المواضيع متطابقة. فتقرر الدعوة إلى جلسة استثنائية لمجلس الوزراء لمعالجة كل هذه الأمور.

ثم عكفنا على مناقشة موضوع الوفاق، فخضنا في جدل حول صيغة كنا نبحث فيها منذ زمن، وتوقفنا عند نقطة تتعلق بصلاحية التوقيع على المراسيم، وبوجه خاص حول المراسيم التي يجوز لرئيس الجمهورية أن ينفرد في التوقيع عليها دون رئيس الوزراء. واختلفنا حول التوقيع على نشر القوانين أو ردّها إلى المجلس النيابي. ففيما شاء الرئيس ومعه الوزير بطرس أن ينفرد الرئيس في التوقيع في الحالتين فقد كنت أرى عكس ذلك وكانت وجهة نظري ترتكز على أن رئيس الوزراء هو المسؤول أمام المجلس النيابي وأمام الرأي العام، وعليه هو أن يدافع عن القبول بقانون أو ردّه. أما رئيس الجمهورية فلا تبعة عليه، حسب نص الدستور وحسب العرف والممارسة. لذلك لا بد من توقيع رئيس الوزراء مع رئيس الجمهورية. فتركنا الموضوع جانباً على أن نعود إلى مناقشته في وقت آخر. ثم طرحت فكرتي عن اللامركزية الإدارية، وكنت قد تقدمت بمذكرة حولها، وأخذت في شرحها بالتفصيل. وعندما فرغت من حديثي لم أتلقَّ أية ردة فعل من جليسيّ فكان شعوري أن رؤيتي لم تلق عندهما هوى.

صباح الإثنين في ١٩٧٩/١/٣٠، عقد مجلس الوزراء جلسته الاستثنائية التي خصصها لبحث ما ينبغي عمله تنفيذاً للقرار ٤٤٤ الصادر عن مجلس الأمن الدولي. ومع أن أهم ما في القرار هو ما نص عليه في شأن البرنامج المرحلي، فإن هذا الموضوع لم يستغرق من وقت المجلس سوى دقائق معدودة، فترك الأمر للرئيس ولي ولوزيري الخارجية والدفاع. وانصبّ المجلس بعد ذلك على دراسة أوضاع الجنوب المعيشية والحياتية واستمع إلى محافظ المنطقة، وانتهى بعد المناقشة إلى تفويض محافظ الجنوب صلاحيات استثنائية ليتمكن من مواجهة الظروف الصعبة التي تعيشها المنطقة.

تصاعدت منذ بداية العام الجديد وتيرة الأحداث في إيران مع تفاقم حركة التظاهر يوميًا في شوارع العاصمة طهران وسائر المدن، وبدأت الأنباء تروح عن قرب مغادرة الشاه البلاد إلى الخارج. وفي الخامس من شهر كانون الثاني (يناير) أعلن شاهبور بختيار تشكيل حكومة جديدة. ولدى استقبال الشاه الحكومة الجديدة تحدث إليها فقال فيما قال إنه يرغب في معادرة إيران طلباً للراحة وإن مجلس وصاية سوف يشكل ليتولّى زمام الحكم أثناء غيابه.

سارع الإمام الخميني إلى التنديد بالحكومة الجديدة من مقر إقامته في فرنسا، وقد وصفها بأنها مغتصبة وغير شرعية. ولم يمضِ أسبوع على ذلك حتى أعلن الإمام الخميني، في رسالة وجهها إلى شعبه، عن تشكيل قيادة للثورة توطئةٍ لتشكيل حكومة مؤقتة. وفي اليوم ذاته أعلن بختيار تشكيل مجلس وصاية يضم تسعة أعضاء، مُردفاً أن الشاه يعتزم مغادرة البلاد إلى الولايات المتحدة الأميركية قبل التامن عشر من الشهر الجاري.

في ١٩٧٩/١/١٦ تناقلت وسائل الإعلام خبر وصول الشاه فجأة إلى أسوان في مصر، ورافق الخبر رواج توقعات قوية تستبعد عودته إلى طهران. ومع هذه التطورات المتسارعة بدأت الاستعدادات تنشط لعودة الإمام الخميني إلى طهران ولاستقباله في العاصمة الإيرانية استقبال البطل المنتصر. وكان ذلك فعلاً في الأول من شباط (فبراير) ١٩٧٩، حينما عاد الإمام إلى وطنه واستقبله بحر هائل من البشر، واستمرت بعد ذلك مسيرات التأييد والترحيب تذرع شوارع طهران وسائر المدن، وتخلل تلك التظاهرات أعمال عنف رهيبة عندما انبرت الحكومة إلى التصدي لها. ولكن مرحلة الاضطرابات تلك لم تعمّر طويلاً. ففي ١٩٧٩/٢/١١ أعلن بختيار استقالته وتوارى عن الأنظار، وبعد يومين أُلقي القبض عليه. فاستتب الأمر للثورة الإسلامية. وقد أعربت ذلك اليوم عن مشاعري ومشاعر الكثيرين من الناس في لبنان في تصريح أدليت به عند خروجي من زيارة قمت بها لمفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في منزلة في عرمون، فهنأت الشعب الإيراني على ثورته المظفرة ووصفت الحدث الإيراني بأنه «حدث عظيم لا بد أن يكون له أعمق الأثر على مسار التاريخ في المنطقة وفي العالم...».

كان للزلزال الإيراني حقًا وقع دامغ على مسار الأحداث في المنطقة والعالم، وكانت له انعكاسات عميقة مباشرة على تطور الأوصاع في لبنان.

ما كاد يستقر الوضع في إيران، وكانت أصداء الزلزال الإيراني لم تزل تدوّي في أرجاء المنطقة وفي زوايا العالم الأربع، حتى وقع زلزال الصلح بين مصر وإسرائيل.

كان سير الاتصالات بين البلدين يتعثر عندما هبط الرئيس الأميركي جيمي كارتر على المنطقة في الثامن من آذار (مارس) وتوقف في القاهرة لزيارة الرئيس السادات. وبعد يومين غادر الرئيس الأميركي القاهرة إلى القدس في الأرض المحتلة للقاء رئيس وزراء إسرائيل ليعود بعد ذلك إلى القاهرة مجدداً. ثم يغادر الرئيس كارتر المنطقة إلى واشنطن في ١٩٧٩/٣/١٣ حاملاً موافقة الرئيس المصري على صيغة الصلح مع إسرائيل التي كان نقلها من القدس. وعلى الأثر تعلن القاهرة دعوة الحكومة المصرية والبرلمان إلى اجتماع سريع للموافقة على مشروع السلام المطروح. وكذلك تفعل تل أبيب. فتهب موجة عاصفة من الاحتجاج والرفض في طول العالم العربي وعرضه. ويدعى إلى مؤتمر عاجل لوزراء الخارجية العرب في بغداد، بادر إلى الدعوة إليه وزير خارجية العراق الدكتور سعدون حمّادي.

كل ذلك كان من غير طائل. في السادس والعشرين من آذار (مارس) ١٩٧٩ تمّ توقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل من قبل الرئيس أنور السادات ومناحيم بيغن في حديقة البيت الأبيض في حضور الرئيس جيمي كارتر، الذي مهر صك المعاهدة بتوقيعه شاهداً عليها. وقد واكب التوقيع على المعاهدة ذلك اليوم تظاهرات عارمة تندد بها في دمشق والكويت وطرابلس الغرب وقطر وبغداد وغيرها. أما في بيروت فقد نُفِّذ إضراب شامل وهادىء وحزين، على حد تعبير إحدى الصحف. وطافت مسيرة حاشدة في الطريق الجديدة، كما طاف مثلها في بعض المناطق الأخرى في لبنان.

انعقد مجلس وزراء الخارجية العرب في بغداد، ورانت على أجوائه لحظات من التوتر من جرّاء التباين في وجهات النظر حول الموقف من انفراد مصر في عقد صلح مع إسرائيل. ولكن المؤتمر انتهى في ١٩٧٩/٣/٣١ بالتوافق حول جملة قرارات كان منها: سحب سفراء الدول العربية من القاهرة فوراً، التوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر، تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في جامعة الدول العربية، واعتبار تونس مقرًّا مؤقتاً للجامعة ولأمانتها العامة.

في هذه الأثناء كان التصعيد الأمني في بيروت يواكب تطور الأحداث في لبنان والخارج. في ١٩٧٩/١/٢٢ وقعت جريمة اغتيال القائد الفلسطيني أبو حسن سلامة، وسقط معه ثمانية آخرون، بينهم أربعة من مرافقيه، وذلك في عملية تفجير لاسلكي لسيارة ملغومة في محلة الصنوبرة. الشهيد كان من أقرب القادة إلى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت بصمات إسرائيل واضحة على الجريمة. ففي رسالة لوكالة الصحافة الفرنسية من تل أبيب، وكذلك في نبأ بثته إذاعة إسرائيل مساءً، قُرن خبر اغتيال «أبو حسن» بالقول «إنه العقل المدبّر لعملية ميونخ عام ١٩٧٢».

وفي ١٩٧٩/٢/٨ بدأ شريط جديد من التصعيد إذ أخذت منطقة السراي، حيث مكاتب رئاسة مجلس الوزراء، تتعرض لقنص كثيف خلال ساعات الدوام كل نهار تقريباً، فكان عليّ أن أتدارى رصاص الفنص عند دخولي وخروجي بسلوك خط سير متعرج، وكان على رجال الأمن المولجين بأمن السراي أن يوجهوا الموظفين والزوار في سيرهم تأميناً لسلامتهم وفي تقدير المراجع الأمنية أن موجة القنص على محيط السراي كان مبعثه، على الأقل في بدايته، الرد على التعميم الذي أصدرته بدعوة موظفي الدولة إلى استئناف دوامهم المنتظم في مكاتبهم ابتداءً من مستهل العام ١٩٧٩ تحت طائلة خصم الراتب أو جزء منه كأنما كان القصد من القنص منعي من الوصول إلى مكتبي كي يقال لي: كيف تسمح لنفسك بقطع رواتب الموظفين لغيابهم فيما أنت، رئيس الحكومة، لا تستطيع الوصول إلى مكتبك وكان هذا حافزاً لي على مواصلة الحضور يوميًّا.

وفي ١٩٧٩/٢/٩ عاد إلى الاحتدام نمط الاشتباكات المتقطعة شبه اليومية على خطوط التماس المألوفة في محاور الضاحية، خصوصاً عين الرمانة والشياح، وفي محاور الأسواق التجارية وسط بيروت.

وترافق شريط التصعيد الأمني، ومن ضمنه استهداف محيط السراي، مع تجدد الحملة السياسية عليّ شخصيًّا. فجأة، بعد لقاء عقده مع الرئيس سركيس، صرح رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميّل بالقول: «إن رئيس الجمهورية يحاول أن يكون لكل اللبنانيين، لكن رئيس الحكومة، للأسف، يحاول إرضاء المسلمين بدل العمل على إرضاء اللبنانيين. وكي يكون كلامي أكثر وضوحاً، فإن شعور رئيس الجمهورية هو شعور لبناني ثم عربي، وأما شعور رئيس الوزراء فهو في غالب الأحيان شعور عربي وإسلامي. كنت أنتظر أن يتخذ الرئيس الحص موقف رياض الصلح لا موقف المزايدين الغوغائيين».

وفي حديث للرئيس كميل شمعون في ١٩٧٩/٣/٤، وُجّه إليه سؤال بدا وكأنه مزروع أو مطلوب: «ما هو رأيك في قول البعض إن الرئيس الحص يتصرف طائفيًّا؟» فقال الرئيس شمعون رداً على هذا السؤال: «إنه يتصرف أكثر من تصرف طائفي. إنه يتصرف تصرفاً طائفيًّا صغيراً وحقيراً».

وقد فسرت هذه الحملة المتجددة عليَّ محاولة لإرهابي فكريًّا أو معنويًّا كي أنثني عن خط سياسي معين. ولعلّ الهدف المباشر كان موقفي مما كان يخطط للجيش على مستويين: من جهة، على مستوى مشروع قانون الدفاع الذي شارفت اللجان النيابية على

إنجازه وبلغت نقطة خلاف أساسية بين الرئيس سركيس وبيني، ومن جهة ثانية على مستوى إنزال الجيش ليحل على الأرض محل أية كتيبة عسكرية عربية تنسحب من قوات الردع العربية، وكان مسلسل انسحاب القوات العربية قد بدأ قبل حين بعودة الكتيبة السودانية إلى بلادها.

في ١٩٧٩/٣/٨ عُقدت في مجلس النواب جلسة مشتركة للدفاع والإدارة والعدل، حضرتها شخصيًّا ووزير الدفاع العماد فكتور خوري. وقد سبقت الجلسة خلوة بيني وبين الرئيس الأسعد حضر جانباً منها العماد فكتور خوري، حيث توصلنا إلى حل لمسألة المادة الخامسة من مشروع قانون الدفاع التي نصت على وضع الجيش في تصرف رئيس الجمهورية، وذلك بإضافة عبارة مؤداها أن ذلك يكون في حدود ما ينص عليه الدستور والقوانين النافذة.

صرحت بعد الجلسة قائلاً: «ما من شك في أن إقرار قانون الدفاع من قبل اللجان النيابية يشكل إنجازاً كبيراً. والأمل أن يكون هذا الإنجاز خطوة تليها خطوات على صعيد تحقيق الوفاق الوطني الذي يتطلع إليه اللبنانيون جميعاً»

ولقد تمّ إقرار قانون الدفاع في جلسة عامّة عقدها مجلس النواب بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٣. وكان سبق إقرار القانون قرار تبلّغناه من المملكة العربية السعودية بسحب كتيبتها من لبنان، وكانت، واقعاً، في حجم كتيبتين في مقياس الجيش اللبناني حيث أنها كانت تضم نحو ١٢٠٠ بين ضابط وجندي وقد عُزي قرار المملكة إلى حاجتها إلى تلك الكتيبة بعد تفجّر الموقف عسكرياً على الحدود بين اليمنين.

ولقد عقد مجلس الوزراء جلسة بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٤ لمناقشة موصوعين مهمين هما: قرار المملكة بسحب كتيبتها وما يقتضيه من إحراءات من جانب السلطة اللبنانية تداركاً لنشوء فراغ أمني في مواقع انتشار القوة السعودية عند انسحابها، والتحوّلات المهمّة التي كانت تشهدها المنطقة بوصول جمهورية مصر العربية إلى صيغة اتفاق صلح منفرد مع إسرائيل.

وبناء على قرار اتخذه مجلس الوزراء في ١٩٧٩/٣/٢١ بإحلال الجيش اللبناني محل القوة السعودية لدى انسحابها، نفذ الجيش عملية انتشار محدودة بعد يومين، ظهر أنها كانت أقل من رمزية. فقد حلّت مفارز من الجيش في برج رزق ومخفر الأشرفية وفي نقطتين من منطقة البرجاوي، وترك لقوى الأمن الداخلي أمر التمركز على جسر نهر بيروت وجسر الكرنتينا. فثارت على الأثر حملة سياسية صاخبة تنديداً بالخطوة المنفذة وهزالها.

هالني ما حصل. وأخشى ما كنت أخشاه هو أن يُتخذ من فشل الجيش في تلك الخطوة ذريعة جديدة يتسلح بها المعارضون لتكليف الجيش أية مهام أمنية. فطلبت الاجتماع بالرئيس سركيس لبحث هذا التطور الخطير. وبعد الاجتماع، الذي تم في اليوم التالي في حضور الوزير بطرس، حددت موقفي بأقل ما يمكن من الحدة في تصريح قلت فيه: «هناك بلا شك ثغرات في تنفيذ العملية قياساً إلى التصوّر الذي تمّ التفاهم عليه في الإعداد للعملية فالتوجيهات المعطاة، قضت بأن تقدّم الوحدة العسكرية التي تتولى المهمّة نموذجاً صالحاً عن الجيش اللبناني من حيث التكوين والاستعداد والفعالية والمظهر كما قضت بأن تحلّ عناصر الجيش اللبناني في المواقع التي كانت تشغلها عناصر الكتيبة السعودية جميعاً. وقد تناولنا في هذا الاجتماع كيفية تصحيح الوضع ومعالجة الثغرات التي برزت في التنفيذ».

وقد ظهر بعد يومين تصريح للرئيس رشيد كرامي في طرابلس قال فيه، معبراً عن الأجواء العامة التي كانت سائدة. «إن عملية إنزال الجيش مهزلة وفضيحة. إن الجبهة اللبنانية، وبالتحديد بشير الجميّل، هي التي وضعت الخطة سواء من حيث عدد الجنود أو من حيت القادة أو الأماكن التي يسمح للجيش أن يقيم فيها ضيفاً عزيزاً. إن توقعاتنا لم تخب، وكل ما يجري هو دليل على غياب الحكم. وربما صدق البعض في قوله إن رئيس الجمهورية ليس سوى منفّذ لمخطط الجبهة اللبنانية».

ولقد ازداد قلقنا حيال تلك التطورات إذ تبلغنا في ١٩٧٩/٣/٢٨ قرار مجلس جامعة الدول العربية، الذي التأم في مقاديشو، بالتجديد لمهمّة قوات الردع العربية لفترة ثلاثة أشهر فقط بدلاً من ستة كما كان يتمّ في الماضي. وقد عبّرت عن القلق الذي يساورنا في ما أعلنت إثر جلسة لمجلس الوزراء في ذلك اليوم، وذلك حيث قلت إننا توقفنا عند هذا الأمر «ولا سيما بالنظر إلى أن لبنان يقف اليوم على عتبة فترة نقاهة، ولا أخال الجامعة تضنّ على لبنان بنقاهة طبيعية هادئة».

وقمت على الأثر بجولة عربية بدأتها بزيارة إلى المملكة العربية السعودية فالتقيت في جدة بالملك خالد وكبار المسؤولين، وبحثت معهم في التجديد لقوات الردع العربية لفترة كاملة بعد انقضاء فترة التجديد الأخير، كما طلبت دعم المملكة العربية السعودية للبنان في الخطوة التي يزمع تنفيذها في الجنوب، إضافة إلى الحديث عن التحوّلات الكبرى التي كانت المنطقة مسرحاً لها.

وبعد عودتي كان للشيخ بيار الجميّل تصريح قال فيه: «التجديد لقوات الردع بعد انقضاء فترة الثلاثة أشهر المتبقية سيكون فيه ضرر بالغ على لبنان».

وكانت زيارتي الثانية في السياق داته إلى بغداد بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥. ولم تدم الزيارة أكثر من اثنتي عشرة ساعة التقيت خلالها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين ونائب رئيس الجمهورية طه محيي الدين معروف.

واستأنفت جولتي العربية بالتوجه إلى الخليج وكانت الوقفة الأولى في أبو ظبي، حيث أبلغني الشيخ زايد بن سلطان عزم دولة الإمارات على سحب كتيبتها من لبنان. وكان خبر قرار الإمارات هذا قد سبق وصولي إلى أبو ظبي. وعند دحولي المطار دهمني أحد الصحافيين بسؤال حول هذا الاحتمال فقلت: «أملنا ألا يكون هذا صحيحاً، لأننا ما زلنا في حاجة ماسّة إلى الدور الذي تقوم به قوات الردع في لبنان. فقد جاءت لأداء مهام معينة، وهذه المهام لم تنجز بالكامل بعد. فقد كان المفروض أن تملأ هذه القوات الفراغ الذي أحدثه تصدّع الجيش اللبناني خلال الأحداث. ونحن ما زلنا في سياق إعادة بناء الجيش. ومع قانون الدفاع. . . نأمل أن نكون قد أرسينا الأسس الصالحة لبناء جيش صالح للقيام بالدور المطلوب. . . ولكن ذلك يتطلب بعض الوقت».

حاولت إقناع الشيخ زايد بالإبقاء على كتيبة الإمارات في لبنان لمزيد من الوقت، فلم أُفلح.

ومن أبو ظبي انتقلت إلى قطر تم إلى البحرين وأخيراً إلى الكويت، وكان حديثي فيها جميعاً يتكرر. .

لم يلبث الجنوب أن عاد يحتل صدارة اهتمامات الحكومة بعودة حاله إلى التأزم وتصاعد حدة الاعتداءات الإسرائيلية. وكانت الشرارة في عملية فدائية نفذها بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٢ في نهاريا أربعة من رجال جبهة التحرير الفلسطينية، وكانت حصيلتها شهيدين مں بين الفدائيين ووقوع الآخرين في الأسر، وجاء في الأخبار أن أربعة قتلى وعدد مماثل من الجرحى سقطوا في صفوف الإسرائيليين. فثارت ثائرة زعماء إسرائيل فانبروا يهددون ويتوعدون وقد انصب جام غضبهم على المقاومة الفلسطينية، وكان للبنان وإلى حد ما سوريا نصيب منه وقد جاء في حديث رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن في مأتم الضحايا الإسرائيليين المدنيين كلام عن «شراسة الانتقام الذي تعدّه إسرائيل». وقال: «الشيطان نفسه لم يخترع حتى الآن انتقاماً يوازي الدماء المسفوحة لطفل صغير».

فما انقضى على العملية الفدائية أربع وعشرون ساعة حتى كانت الزوارق الحربية الإسرائيلية تقصف صور والمخيمات وقذائف المدفعية تزرع الموت والدمار في قضاء النبطية وفي ١٩٧٩/٤/٢٤ شنّت إسرائيل عدواناً واسعاً وعنيفاً، براً وبحراً وجوًا،

ركّزت فيه على الشريط الساحلي بين الصرفند وصور وقضاء النبطية.

اتصلت هاتفياً بالسفير غسان تويني لوضعه في أجواء آخر التطورات ولأطّلع منه على نتائج التحرّك الذي يقوم به داخل الأمم المتحدة لمواجهة الوضع المستجد، فوجدته متابعاً لما كان يجري عن كثب، وأبلغني أن الدعوة لعقد جلسة لمجلس الأمن ستوجّه مساء ذلك اليوم، على أن يلتئم المحلس إما مباشرة أو بعد ساعات قليلة من صدور الدعوة.

في ساعة متأخرة من الليل بتوقيت بيروت، ووسط استمرار العدوان الإسرائيلي على وتيرته الرهيبة، التأم مجلس الأمن لإجراء مشاورات سريّة حول خطورة الموقف الناجم عن «العقبات التي تضعها إسرائيل أمام تطبيق برنامج لبسط سيادة لبنان على أراضيه».

واختتم مجلس الأمن جلساته المتتالية في ٢٦/٤/١٩٧٩، فيما عمليات إسرائيل العدوانية متواصلة في شدّة متناهية، مكتفياً ببيان رئاسي تلاه رئيس المجلس مندوب النروج، وأكّد فيه: «متابعة أعضاء مجلس الأمن بقلق عميق الزيادة الواضحة في التوتر في المنطقة وخصوصاً خلال الأشهر الماضية، وهم يشاركون الأمين العام قلقه بسبب الوضع الحالي الذي لا تتمكن فيه القوة من تنفيذ مهمتها كليًّا... ويعرب المجلس عن رضاه الخاص في صدق العمل الذي اتخذته الحكومة اللبنانية وخصوصاً انتشار مفرزة من الجيش اللبناني بموجب برنامج النشاطات المرحلي...» وهكذا، فإن رد فعل مجلس الأمن على التصعيد الإسرائيلي كان في غاية الضعف في مواجهة عنف العدوان الذي كان

١٦ إلى حُكومَةٍ جَديدَة

الثاني من أيار (مايو) ١٩٧٩ تميز بحدثين: الأول قدوم وزير خارجية سوريا، عبد الحليم خدام، والثاني اجتماع عقده التكتل النيابي المستقل، الذي يضم الرؤساء كامل الأسعد وصائب سلام وعادل عسيران وعدد كبير من النواب.

أما زيارة الوزير السوري خدام فقد استغرقت نحو أربع ساعات في القصر الجمهوري في اجتماع شاركت فيه إلى جانب الرئيس سركيس مع الوزير فؤاد بطرس. وقد سجّلت هذه الزيارة نهاية للانقطاع الذي ساد العلاقة بين بعبدا ودمشق لفترة من الزمن وكنتُ مهدت في زيارتي الأخيرة إلى دمشق واجتماعي بالرئيس حافظ الأسد لكسر الجليد بين الرئيسين. وقد تناول الوزير خدام في حديثه معنا شتى شؤون الساعة، بما فيها الأمن والجنوب والوفاق. واعتبر لقاءً تمهيدياً للقاء قمة لبنانية سورية لا بد من أن تتم قريباً.

وأما اجتماع التكتل النيابي المستقل فقد سادته، حسبما رشح، أجواء لم تكن تخلو من الشدة حيال الحكومة، وانتهى إلى مطالبة الحكومة بالاستقالة فشكل وفداً برئاسة الرئيس عادل عسيران لمقابلة الرئيس سركيس ومقابلتي في هذا الصدد. وقد تم لقاء الوفد مع الرئيس سركيس في ١٩٧٩/٥/٣ فأبدى الرئيس أمام الوفد تفهمه لموقف التكتل ولكنه لم يقطع له بموقف حاسم من مطلب ترحيل الحكومة محذّراً من التسرّع مخافة فتح أزمة حكومية على غرار ما حصل قبل نحو سنة إذ استقالت الحكومة القائمة واضطرت إلى تعويم نفسها بعدما بانت استحالة تأليف حكومة جديدة.

ثم زارني الوفد، وكان لي معه لقاء صريح، أبديت حلاله استعدادي للتنحي إذا ما

كانت شروط قيام حكومة جديدة متوفّرة ولدى معادرة الوفد، أدليت بتصريح قلت فيه، وضعاً للنقاط على الحروف. «أبلغني وفد التكتل اليابي المستقل موقف التكتل من الحكومة ومطالبته لنا بالاستقالة، والمعروف أن موقفنا ليس ببعيد عن هذا الموقف ولم يكن يمنعنا من الإقدام على متل هذه الخطوة قبل اليوم سوى اعتبارين:

الاعتبار الأول هو حرصنا على أن لا يؤدي رحيل حكومتنا إلى نوع من الفراغ في الحكم إذا ما تعثرت عملية تشكيل حكومة جديدة، وكلنا يذكر المحاولة التي كانت منذ أكثر من سنة لتبديل الحكومة فحالت الأوضاع السياسية آنذاك دون تأليف حكومة جديدة. وأنا ما زلت عند الموقف الذي سبق أن عبّرت عنه مراراً عندما كنت أواجه بالسؤال عن استعداد حكومتنا للتخلي، وذلك بالقول: إننا على استعداد للرحيل إذا كان في رحيلنا ما يسهل الخروج من دوامة الأزمة، إلا أننا نحاذر أن يكون رحيلنا سبباً لأزمة سياسية.

الاعتبار الثاني هو أننا خلال الفترة الماضية كنا مشدودين إلى قضايا معيّنة لم نسمح لأنفسنا من موقع التحسس بالمسؤولية الوطنية بأن نتنكب عن متابعتها، فما كان من حقنا مثلاً أن نتخلى فيما كان قانون الدفاع الوطني قيد المناقشة، وقد كان لنا في صنعه دور فعال، وما كان من حقنا أن نتخلى وقد أرف الموعد المضروب لدخول الجيش اللبناني إلى الجنوب من عير تنفيذ هذه الخطوة التاريخية وقد حاولنا. وما كان من حقنا أن نتخلى قبل أن نؤمن مباشرة تطبيق قانون الدفاع. وقد فعلنا دلك بتشكيل المجلس العسكري الذي يترتب عليه أن يلعب دوراً أساسياً في معاونة الحكم على بناء الجيش وتصحيح أوضاعه.

أما اليوم فنحن نعتقد أننا أضحينا في حِلٍّ من كلا الاعتبارين. فبعد أن صدر قانون الدفاع الوطني وبوشر تنفيذه جدياً، وبعد أن أدخلنا الجيش اللبناني إلى الجنوب ووضعنا المجتمع الدولي أمام مسؤولياته إزاء حق لبنان في جنوبه، نشعر أننا لم نعد نواجه ما يحول دون خروجنا، كما أنه لم يعد مں الجائز لنا أن نخشى الفراغ من جرّاء رحيل حكومتنا بعد أن قرر الوسط النيابي متمثلاً بأحد تكتلاته الرئيسية وجوب رحيل هذه الحكومة وقيام حكومة بديلة من السياسيين.

ففي يقيننا أن هذا الموقف النيابي الضاغط ما كان ليظهر لولا اطمئنان أصحابه إلى سلامة نتائجه. وإذا كان من موجب للتريث فهو ترقب لقاء القمة اللبنانية ـ السورية وذلك حتى لا يكون في استقالتنا تشويش على اللقاء المنتظر الذي يعلق عليه اللبنانيون أعظم الآمال. وكذلك حتى تجيء خطوتنا من ضمن خط عمل واضح يستهدف إخراج البلاد من دوامة الأزمة التي ما برحت تعاني منها».

وقد أيّد الرئيس رشيد كرامي من طرابلس المطالبة بترحيل الحكومة.

في هذه الأثناء كانت البلاد مسرحاً لحوادث شبه يومية في شتى المناطق وأحياناً اشتباكات محدودة على المحاور التقليدية. وإضافة إلى اعتداءاتها المستمرة على الجنوب، شنت إسرائيل غارة جوية على قرية المحمرة قرب نهر البارد في شمال لبنان، زعمت أنها استهدفت مواقع فدائية. فسقط بنتيجتها ستة شهداء ووقعت سلسلة اشتباكات بين الأرمن ومسلحي حزب الكتائب، بلغت ذروتها ليل التاسع من أيار (مايو) بدخول مسلحي حزب الوطنيين الأحرار إلى جانب الكتائب. وقد استمرت هذه الصدامات بضعة أيام، ونفّذت إسرائيل عملية اقتحام عنيفة وواسعة على بلدة شقرا الجنوبية فقتلت ودمرت واعتقلت عدداً من المواطنين.

تمت القمة الثنائية اللبنانية السورية في الرابع عشر مس أيار (مايو)، وهي الخامسة منذ بداية عهد الرئيس سركيس. وقد جرى للرئيس سركيس استقبال رسمي في نادي الرماية، وكان على رأس مستقبليه الرئيس حافظ الأسد محاطاً بكبار رجال الدولة السوريين. وانتقل الجميع مس ثَم إلى قصر الضيافة في «أبو رمانة»، وقد بدأت زيارتنا بلقاء موسع حضره الرئيسان وأعضاء الوفدين وفي المساء عقد الرئيسان خلوة فيما بينهما استمرت أكثر من ساعتين. وأقام الرئيس السوري على شرف الرئيس اللبناني حفل عشاء كبيراً تكريماً له. وقد بدا الارتياح منذ اللحظة الأولى على محيا الرئيس سركيس. وكان واضحاً أن اللقاء نجح نجاحاً كليًّا في تحديد روح الثقة والانفتاح والتعاون بين الرئيسين. أما الخلوة الطويلة بينهما فقد شغل الجزء الأكبر منها موضوع الحكومة وضرورة استقالتها. هذا ما أفضى به الرئيس سركيس إليَّ إثر الخلوة، مطلقاً يدي في تقديم استقالتي ساعة أشاء، من غير البوح بمزيد مس تفاصيل ما جرى بينه وبيں الرئيس الأسد حول الموضوع. فأبلغته للتّو استعدادي لتقديم كتاب الإستقالة في اليوم التالي

وظهر السادس عشر من أيار (مايو)، وفي بداية جلسة مجلس الوزراء العادية، تناولت الكلام فعرضت حيثيات الاستقالة ثم توجهت إلى الرئيس سركيس بالاستقالة معرباً له عن شكري وتمنياتي الصادقة باسم جميع زملائي الوزراء، وأنهيت كلامي بإيداعه كتاب الاستقالة، الذي صغته خلال الليلة الماضية وشئته أن يكون وثيقة تشهد ولو في كثير من الإيجاز بطبيعة الحال على رؤيتنا وتطلعاتنا في الحكم كما على الظروف والمعطيات التي أحاطت بممارستنا الحكم خلال فترة عصيبة ودقيقة من تاريخ لبنان. فيما يأتي نص كتاب الاستقالة:

«كنا قد آلينا على أنفسنا أن لا نستسلم يوماً لحال من الجمود. وفي بيان أدلينا به

أمام المجلس النيابي في جلسة عقدها يوم ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ عرضنا رؤيتنا لحقيقة وأبعاد الأزمة اللبنانية ولاحتمالات الحل المطلوب وحلصنا إلى القول إن الخيار السياسي في هذه المرحلة محصور عملياً بين احتمالين: فإما أن تطرح صيغة للوفاق، ثم تقوم حكومة ائتلافية من الأكثرية التي تلتقي على تلك الصيغة، وكان هذا خيارنا الأول لو أمكن تحقيقه، وإما أن تقوم حكومة ما من السياسيين تتولى هي طرح صيغة الوفاق الوطني، وأكّدنا في ذلك البيان على أننا لا نمانع في أي احتمال من احتمالات الحل الممكنة. وإن الأمر الوحيد الذي نرفضه هو الجمود.

«هذا مع العلم أنه كانت لنا تصوراتنا لصيغة الوفاق المطلوبة، وهي صيغة وإن لم يكن فيها تحقيق لكل طموحات شبابنا في مستقبل بلدهم فمن شأنها أن تفتح نافذة على مستقبل أفضل وهو أصعف الإيمان، في ظل ظروف تقضي بالتغيير العميق ولا تسمح بالثورة في الرؤية والمفاهيم، وصولاً إلى قيام الدولة القادرة والعادلة التي من دونها لا أمان ولا استقرار ولا اطمئنان. ومن منطلق رؤيتنا لصيغة الوفاق كنا ندعو إلى الحسم السياسي باستخدام سلاح الموقف وهو أمضى الأسلحة في يد الشرعية عندما تقرر مواجهة خصومها والمارقين عليها بدءاً بفرزهم ومن ثَم كشفهم فالتغلب عليهم.

«إلا أن رؤيتنا للوفاق بقيت محجوبة، وبقي سلاح الموقف في غمده، لم يتح لنا امتشاقة وبقينا في حالة من الجمود المطبق، وكان علينا إما الاستسلام لها أو الرحيل.

«وبالقدر الذي كانت التناقضات والانقسامات الداخلية هي الشقوق التي تسللت عبرها العوامل والمؤثرات الخارجية لتفجير الأوضاع في لبنان والتي تبقي على حالة النزف فيه، فقد كنا نؤمن بأن الوفاق هو الطريق الصحيح لتحقيق القدر الحيوي المطلوب من التعايش مع قضية الشرق الأوسط، حتى لا نقول لتحقيق فك الارتباط بالقدر الممكن عملياً بين قضية لبنان وقضية الشرق الأوسط، وذلك إلى أن تبلغ قضية المنطقة مبلغها من الحل العادل الذي يتجاوب مع الأماني العربية وهكذا وسط الجمود، الذي أحاط بنا فكّرنا غير مرة بالمبادرة إلى تحريك الوضع عن طريق الاستقالة وفاتحنا بذلك بعض كبار أولي الرأي في حينه ومع وجود دواعٍ لهذه الخطوة لا مجال للخوض في بسطها هنا، فإننا لم نقدم عليها قبل اليوم لاعتبارين:

«الاعتبار الأول كان التخوف من أن تؤدي خطوتنا هذه إلى فراغ أو أزمة إذا ما تعذر تأليف حكومة بديلة بالسرعة المنشودة مع ما قد ينطوي عليه ذلك من محاذير في ظل الانقسامات الحادة التي تستبد بالساحة السياسية.

«والاعتبار الثاني كان انشدادنا خلال الفترة الأخيرة إلى قضايا وطنية هامة كانت

مطروحة، كقانون الدفاع الوطني وإنزال الجيش اللبناني إلى الجنوب، فلم نسمح لأنفسنا من موقع التحسس بالمسؤولية الوطنية بالتخلي عن متابعتها حتى تبلغ مبلغها.

«واليوم وبعد أن صدر قانون الدفاع الوطني وبوشر بتطبيقه جدياً وبعد أن نفذنا عملية إنزال الجيش إلى الجنوب بنجاح ووضعنا المجتمع الدولي عند مسؤولياته إزاء حق لبنان في جنوبه، وبعد أن طالبتنا كثرة نيابية، رسمية بالتنحي فإننا أضحينا في حل من كلا الاعتبارين وبتنا نرى ضرورة الرحيل عسى أن يكون في رحيلنا ما يدفع إلى تغير في معطيات الواقع السياسي يساعد على إخراج البلاد من دوامة الجمود التي كانت وما برحت تتخبط فيها. والمعروف أن هذا الوضع كان سبباً في تعطيل أو تجميد الكثير من المشاريع التي صاغتها حكومتنا في الميادين الإعمارية والإنمائية والاجتماعية في مرحلة مبكرة من قيامها، ولا يتراءى في الأفق سبيل لتحقيق ما كنا نصبو إلى تحقيقه من إنجازات في هذه المجالات الحيوية ما دام الوضع السياسي على ما هو.

«لذلك ولما كنت في تصريح أدليت به منذ مدة أبديت الاستعداد للتنحي بعد لقاء القمة الثنائية اللبنانية ـ السورية. وبعد أن تم هذا اللقاء فإنني أتقدم من فخامتكم باستقالة حكومتي شاكراً لكم باسمي وباسم زملائي الوزراء الثقة التي أوليتمونا، ومنوهاً بجو الصراحة والنبل والتسامح الذي ساد العلاقة بيننا على ما كان من تباين في الرأي أحياناً طيلة تمرسنا في الحكم في هذه الفترة العصيبة من الزمن.

«أما ما قامت به حكومتنا من دور في خدمة الوطن في أقصى الظروف وأحرج الأوقات وأدق المراحل شهدها هذا الوطن في تاريخه فنترك الحكم فيه للتاريخ، فحكم التاريخ لا بد أن ينصفنا ولو جار حاضرنا علينا.

«وفقك الله إلى ما فيه خير لبنان وعزّة شعبه الصامد الأبيّ».

ما كان في تقدير أحد أن هذه الخطوة سيكون من جرّائها فتح أزمة حكومية تستمر شهرين كاملين.

انصرف الرئيس سركيس إلى إجراء مشاورات سياسية واسعة وإنما غير رسمية تمهيداً للتوصل إلى رؤية محددة تكون منطلقاً للمشاورات النيابية الرسمية التي يتعيّن عليه أن يقوم بها لتسمية من يتولى تأليف الحكومة الجديدة. وتركزت هذه المشاورات بوجه خاص على القيادات المسيحية، وبخاصة المارونية، لا سيما بعدما تبيّن للرئيس أن صيغة الحكومة التي كان يطمح إلى تشكيلها، أي حكومة اتحاد وطني تضم القيادات المتخاصمة، تصطدم بعقبة مارونية كأداء بسبب رفض الرئيس سليمان فرنجية رفضاً قاطعاً الاشتراك في أية تشكيلة تشمل ممثلاً عن حزب الكتائب أو عن التنظيم العسكري

التابع له. لم يُفاجأ الوسط السياسي عموماً بهذا الموقف من جانب الرئيس فرنجية ولم يكن قد انقضى الحول على مجزرة إهدن التي أودت غيلةً بحياة ولده طوني وعائلته وعدد من مرافقيه. لا بل كانت الذكرى الأولى للمجزرة في ١٣ حزيران (يونيه) على قاب قوسين أو أدنى. مع ذلك فإن الرئيس سركيس قام بمحاولة جدية للجمع بين الغرماء لاعتقاده الراسخ مد انتخابه رئيساً أن ذلك هو السبيل إلى إنهاء الأزمة الوطنية المستعصية. حاول حمع القيادات من الطرفين في حكومة واحدة، ثم حاول جمع ممثلين عن الطرفين، ولكن عبثاً.

افتتح الرئيس سركيس مشاوراته الرسمية مع النواب يوم ١٩٧٩/٥/٢٢، حسب العرف المتبع، مع رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد، ثم بلقائي شخصياً باعتباري رئيس الوزراء المعادر وقد عرض معي خلال هذا اللقاء رؤيته لشكل الحكومة التي كان يصبو إلى إيجادها ليتمكن من التصدّي لحال التردي التي كانت البلاد تتخبط فيها. وكان واضحاً أنه لم يكن قد تخلّى عن تفكيره في ضرورة قيام حكومة اتحاد وطني. وعدّد أمامي شتى الاحتمالات التي قد يعمد إلى الإقدام عليها للخروج بصيغة حكومية تكون على مستوى التصدي لتحديات المرحلة. وكان كلانا يتحاشى الإشارة من قريب أو بعيد إلى احتمال تكليفي شخصياً تأليف الحكومة العتيدة، لا بل كنت حريصاً على إظهار زهدي بالمنصب كلما سنحت لي الفرصة في سياق الحديث. مع ذلك كان الرئيس ودياً في حديثه معي إلى أبعد الحدود.

ومع افتتاح المشاورات الرسمية، صدر تصريحان ينمّان عن مدى التعقيد الذي يواجه مشروع إقامة حكومة اتحاد وطني: جاء أحدهما على لسان الرئيس سليمان فرنجية وكان قاطعاً في معارضة أي تمثيل لحزب الكتائب في الحكومة. وجاء الثاني على لسان رئيس الحركة الوطنية وليد جنبلاط يتهم فيه الجبهة اللبنانية صراحة بالتعامل مع العدو الإسرائيلي، قاطعاً الطريق على أي احتمال للدخول مع أطرافها في أية حكومة تُشكل.

وفي اليوم الأول لاستشارات الرئيس قامت جبهة النضال النيابية، التي كان يقودها وليد جنبلاط، بترشيحي لتأليف الحكومة الجديدة أما كتلة الوطنيين الأحرار، التي كان يقودها الرئيس كميل شمعون، فأصرّت على حكومة برلمانية بالكامل، وتركت أمر اختيار رئيسها لرئيس الجمهورية. وبعد يومين استقبل الرئيس صائب سلام الرئيس كامل الأسعد في منزله، وبعد اللقاء عقد الرئيس سلام ندوة صحافية قال فيها: «إن الرئيس الحص كان ولا يزال من أفضل من تولّى رئاسة الوزراء في لبنان». ورشّحت كتلة نواب الوسط الرئيس رشيد كرامي، ودعت كتلة النبطية لقيام حكومة وفاق من غير تسمية لرئيسها. وفي ١٩٧٩/٥/٢٦، تحدث السيد حسين الحسيني باسم كتلة بعلبك فرشحني لترؤس

الحكومة الجديدة. وبعد يومين عقد التكتل المستقل، احتماعاً قال الرئيس صائب سلام على أثره: «أجمعنا على الحص».

في ١٩٧٩/٥/٣١ كان لي لقاء مع الرئيس سركيس في بعبدا، شارك الوزير فؤاد بطرس في الجزء الأكبر منه، للبحث في الوضع المتدهور في الجنوب من جرّاء الاعتداءات اليومية التي كان يتعرّض لها من جانب إسرائيل وعملائها. وسمحت لي فرصة الاختلاء بالرئيس لفترة قصيرة، فشكا لي همومه في سعيه لقيام حكومة اتحاد وطني. وقد ظهر من كلامه جلياً للمرة الأولى أمامي ما يوحي بأنه بدأ يفقد الأمل باحتمال نجاحه في هذا المسعى. وعندما سألني رأيي في ما يمكن أن يكون عليه برنامج حكومة عادية في تلك المرحلة، آنستُ في كلامه استمزاجاً لي في احتمال قبولي التكليف مرة أخرى. فأجبته بلهجة الناصح أن أية حكومة تأتي في تلك المرحلة، سواء كانت عادية أم ائتلافية، لا بد من أن تنطلق من مقررات بيت الدين وتتعهد بالعمل على وضع صيغة وفاقية سياسية.

وفي الثالث من حزيران (يونيه)، أعرب الرئيس كميل شمعون عن موقف منفتح حيالي بعدما كان موقفه منّي غير ودّي. فقال: «لا علاقات سابقة بيني وبين الرئيس الحص، ولكن لا أريد أن تؤثّر عواطفي الشخصية على مجرى الأمور، لا سيما إذا كان تكليفه يؤدي إلى تشكيل حكومة معقولة» وفي اليوم التالي تعرض رئيس حزب «الكتائب» الشيخ بيار الجميّل لمحاولة اغتيال عند مفرق عجلتون بتفجير عبوة ناسفة خلف سيارته فأصيب بجرح طفيف في رأسه. فكان هذا الحادث بمثابة رصاصة الرحمة في رأس مشروع الحكومة الوفاقية. وقد تجلى تأكيد هذا الواقع في ١٩٧٩/٦/١٣ من خلال إضراب عام عمَّ شتى المناطق اللبنانية، ما عدا تلك التي يُسيطر عليها حزب «الكتائب» وحلفاؤه، وذلك بناء على دعوة «الحركة الوطنية» في ذكرى مجرزة إهدن.

ومنذ الأسبوع الأول من شهر حزيران (يونيه) أخذت لقاءاتي والرئيس سركيس تتكرر، بوتيرة شبه يومية، مع تصاعد حدة الاعتداءات التي كان يتعرض لها الجنوب والبقاع الغربي وعلى هامش تلك اللقاءات كنّا نتجاذب أطراف الحديث حول الوضع الحكومي. فلمست من كلام الرئيس تراجعاً واضحاً عن فكرة الحكومة الائتلافية.

ومما عقّد مساعي الائتلاف توتر العلاقة بين الحليفين، حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار. فوقعت اشتباكات عنيفة بينهما في ١٩٧٩/٦/١٤، بدأت في منطقة عين الرمانة وامتدت إلى فرن الشباك والتحويطة ثم إلى أعالي العاقورة. وتفاقمت الصدامات بين محازبي الطرفين، مما اضطرنا إلى اتخاذ قرار بإنزال الجيش لفك

الاشتباك بينهما. أما المهمة التي كلف الجيش رسمياً القيام بها فكانت وقف الاقتتال وإزالة المظاهر المسلحة وفتح الطرقات الدولية. فأصابت الخطوة نجاحاً نسبياً، ولكن سرعان ما تآكل مفعولها بفعل التجاوزات من المسلحين.

وأخذت وتيرة الضغط على الرئيس سركيس بحسم الموقف الحكومي تشتد في شكل ملحوظ. ففي ١٩٧٩/٦/٢٠ انتدب التكتل النيابي المستقل وفداً لمطالبة الرئيس بإنهاء الأزمة الحكومية. وكان الرئيس رشيد كرامي أدلى بتصريح إلى جريدة «السفير» قبل يومين قال فيه: «قطعنا الأمل من سركيس ونطالب الحص بالكف عن تصريف الأعمال إذا لم يُكلف». مع ذلك اضطررنا إلى عقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في ١٩٧٩/٦/٢٣ لإقرار زيادة الأجور في القطاع العام وتصريف بعض الأمور الضرورية، وذلك خلافاً للعرف الذي يقضي بتوقف الحكومة عن الاجتماع وهي في حالة الاستقالة. وكنت قد استبقت هذا الاحتمال فأدليت بتصريح في ١٩٧٩/٦/٦، عند خروجي من لقاء مع رئيس الجمهورية ووزير الخارجية في بعبدا، قلت فيه: «إلى أن يُحسم الوضع الوزاري فإننا ماضون في القيام بواجباتنا بكل ما نملك من إمكانات على أوسع نطاق ممكن سعياً لتأمين مصالح الناس ودفعاً لأي احتمال بأن يشعر المواطن بالفراغ في الحكم».

اغتنمت فرصة وجودي في دمشق مع الوزير بطرس في ١٩٧٩/٦/٢٤ للمشاركة في تشييع البطريرك الأرتوذكسي إلياس الرابع، ممثلاً الرئيس سركيس، فاجتمعت على مائدة الغداء في فندق شيراتون مع رئيس الوزراء السوري محمد علي الحلبي ووزير الخارجية عبد الحليم خدام ورئيس أركان الجيش السوري حكمت الشهابي. فتداولنا الرأي في الوضع العام في لبنان، ولا سيما الوضع الجنوبي والوضع الحكومي

كانت عقيلتي ليلى قد دخلت مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، حيث خضعت لجراحة خطيرة في الأمعاء بعد ظهور الداء الخبيث فيها، فتمّ استئصاله. وكنت أقضي إلى جانبها ساعات الليل والنهار كلما كنت غير مرتبط بمواعيد أو بالتزامات تتعلق بموجبات المسؤولية. وقد أصيبت إثر العملية بوهن شديد، تبين بنتيجته أن التكلّس الحاصل في صمام قلبها ازداد شدة وأن عملية تبديل في الصمام باتت ضرورية. ولكنها أبت الخضوع لعملية قلب مفتوح.

كنت أغادر المستشفى يومياً للقاء الرئيس سركيس لمتابعة الوضع المأسوي الذي كان يتعرض له الجنوب بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتفاقمة عليه وكانت تلك اللقاءات مناسبة للتباحث أيضاً في شأن الوضع الحكومي. وقد صارحني خلال تلك

الفترة برعبته في تكليفي مجدداً وكنت حريصاً حلال تلك الجلسات على التأكيد للرئيس أن الحكومة المقبلة، أيًّا تكن صيغتها، ينبعي أن تتبنّى رؤية سياسية يكون من شأنها إخراج البلد من أحواء العقم التي سيطرت عليه ووضعه على طريق الخروج من الأزمة الوطنية بهائياً وهذا يكون بالسير على حطيں أولاً التزام مقررات بيت الدين والعمل على تنفيد البرنامج التطبيقي الدي اعتمدته الحكومة السابقة وتانياً الترام السعي حدياً للتوصل إلى صيغة وفاقية تجمع اللبنانيين من شتى التيارات والفئات على قواسم مشتركة. وقد أبدى الرئيس استعداداً طيباً للسير في هذا الطريق.

كانت الاعتداءات الإسرائيلية تتفاقم وتتسع رقعتها وتزداد شراسة.

في ١٩٧٩/٥/٢٣ شنّت الطائرات الحربية الإسرائيلية غارات مدمرة على الناعمة والعيشية، وتعرضت بلدة جويا ومخيم البص لقصف برّي وبحري وكانت حصيلة اليوم لا أقل من عشرة قتلى و ٣٥ جريحاً. وقد شاهدت الغارات التي شُت على الدامور بأمّ العين من على شرفة منزلي في الدوحة.

وتوالت عمليات القصف المدفعي على قرى الحنوب والبقاع العربي بوتيرة شبه يومية. وجددت الطائرات الحربية غاراتها على قرى الزهراني في ١٩٧٩/٦/٢٤ فسقط عدد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين. وعندما شنت الطائرات الإسرائيلية غارات جديدة على الدامور والمناطق الساحلية من الجنوب في ١٩٧٩/٦/٢٧ تصدت لها الطائرات الحربية السورية في الأجواء اللبنانية فسقطت أربع طائرات عربية سورية ومن الطائرات الإسرائيلية ما تعدر التحقق منه. وواصلت إسرائيل تصعيدها، وبلغت الاعتداءات على المناطق الآهلة في الجنوب والبقاع الغربي ذروتها حلال النصف الثاني من تمّوز (يوليو)

وسط هذا التدهور المستمر والمتفاقم قمت بتحرك دبلوماسي واسع في بيروت، فالتقيت السفراء العرب والأجانب، وفي مقدمهم سفراء الدول الكبرى، لوضعهم في صورة ما كان يحصل، والطلب إليهم بذل كل ما تستطيع بلادهم للضغط على إسرائيل للكف عن اعتداءاتها. وبقيت، والرئيس إلياس سركيس والوزير بطرس، على اتصال دائم مع مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة عسان تويني، فتقدمنا من محلس الأمن بشكاوى متتالية وحاولنا استخلاص قرارات منه فلم نفلح. وكان ثمة احتمال لأن يعقد مجلس الأمن جلسة في الأول من حزيران (يونيه)، فلم يتم ذلك

واجتمعت برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ومعه أبو إياد في الأول من تموز (يوليو)، وبحثت معهما في تطور الموقف في الجنوب، مشدداً

على ضرورة تجاوب القيادة الفلسطينية مع الدولة اللبنانية في اتخاذ خطوات ترفع الحيف والمعاناة عن أبناء الجنوب والقاع الغربي، وتنترع الذريعة من يد إسرائيل لمواصلة عدوانها. وقد أدليت إثر اللقاء بتصريح عما دار بيننا، قلت فيه إنني تناولت مع القيادة الفلسطينية «الحالة العامة في الجنوب، وأجريت معها تقويماً للخطوات المتخذة من قبل منظمة التحرير تنفيذاً للموقف الذي أعلنته، والقاضي بإخلاء جميع المناطق السكنية في الجنوب من المسلحين والابتعاد عنها . وعرضنا لأهمية الإحجام عن أي عمل ينفّذ انطلاقاً من الأرض اللبنانية يمكن أن يتذرّع فيه العدو الصهيوني لمواصلة هجماته الوحشية على الآمنين في لبنان. . . وفي المناسبة لا يسعني إلا أن أتوقف إزاء الغياب العربي أو ما يشبه الغياب».

في غمرة هذه الأجواء المتوترة، في الثاني من تموز (يوليو) استدعاني الرئيس سركيس وكلفني رسمياً تأليف الحكومة الجديدة.

اتصلت لتوي من القصر الجمهوري بقرينتي مي في المستشفى، حيث ما زالت في طور النقاهة بعد الجراحة التي أُجريت لها. فأبلغتها الخبر واعتذرتُ منها لاضطراري التأخر عن مشاركتها الغداء. وعندما دخل عليها مصوّر صحافي ليلتقط لها صورة مع ابنتنا وداد في المناسبة بادرته بالقول: «إن شئتم أن تصوّروني فصوّروني معه وأنا واقفة على قدميّ».

وعند خروجي من القصر الجمهوري، أدليت بتصريح كان من شأنه إثارة موجة جديدة من التأزيم في وجهي من جانب الجبهة اللبنانية، وذلك إذ أعربت عن رجائي تأليف حكومة: «تتبنى الأسس والمبادىء التي بُنيت عليها مقررات بيت الدين، وفيها كما هو معروف تأكيد على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات، وفيها إدانة صريحة وواضحة للتعامل مع إسرائيل بكل أشكاله، وفيها التشديد على ضرورة ساء جيش وطني متوازن يتمكن مع الزمن من تسلّم المهام التي تتولاها اليوم قوات الردع العربية وقوات حفظ السلام الدولية في الجنوب، وفيها التزام بإنهاء المظاهر المسلحة، وفي النتيجة جمع السلاح وتطبيق قرارات الرياض والقاهرة. . . وسيكون همّ الجنوب بطبيعة الحال همنا الأول والأكبر».

في اليوم التالي عقدت الجبهة اللبنانية اجتماعاً في دير عوكر وأصدرت بياناً جاء فيه: «إن الحص خالف التقاليد البرلمانية في تصريحه وهو خارج من القصر الجمهوري، والذي جاء فيه أنه سيقوم بالاستشارات اللازمة لتأليف حكومة تتبنى الأسس والمبادىء

التي بُنيت عليها مقررات بيت الدين». والمقصود أنني استبقت نتيجة الاستشارات في تحديد برنامج الحكومة.

أجريت الاستشارات المعهودة في مجلس النواب يومي ٤ و ٥ تموز (يوليو) ١٩٧٩، وفي اليوم التالي عقدت اجتماعاً مع الرئيس سركيس للبحث معه في عقدتين نشأتا في طريق التأليف: الأولى التزامي مقررات بيت الدين سلفاً، رغم اعتراض أطراف الجبهة اللبنانية على ذلك، والثانية إصرار حزب الكتائب على المشاركة في الحكومة وتضامن حزب الوطنيين الأحرار معه في ذلك.

في الثامن من ذلك الشهر توجهت والوزير بطرس إلى دمشق للمشاركة في حفل تنصيب البطريرك إغناطيوس الرابع، بطريرك إنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس.

وفي اليوم التالي أصدر المكتب السياسي لحزب الكتائب بياناً جاء فيه: «أولاً، يرفض الحزب المحاولات الرامية إلى تأليف حكومة تمييع تتجاهل الواقع الوطني والتمثيل الشعبي وتعجز بالنتيجة عن مواجهة مسؤوليات الحكم في المرحلة الخطيرة الراهنة. ثانياً، يدين الحزب المناورات الهادفة إلى الحؤول دون تحقيق وفاق وطني صحيح قائم على لقاء صريح بين الفعاليات...».

وبعد أربع وعشرين ساعة صدر بيان عن الجبهة اللبنانية يقول: «... إن لدى المعنيين بتأليف الحكومة الجديدة نيّة واضحة لعزل الجبهة اللبنانية تعسّفاً عن القيام بعملها وبإقصائها عن هذا التأليف. فحيال ذلك يرفض المجتمعون رفضاً قاطعاً السكوت عن هذا الاتجاه...».

وفي ١٩٧٩/٧/١١ أدلى الرئيس رشيد كرامي بتصريح اتهم فيه الرئيس سركيس «بافتعال الانقسامات» ودعاني للصمود «وكشف الألاعيب». وأصدرت الحركة الوطنية بياناً أعربت فيه عن رفضها «إشراك المحور الكتائبي الشمعوني»، واعتبرت الرئيس «مسؤولاً عن الأزمة»، وطالبني بالصمود. وأعلن الرئيس صائب سلام ما معناه أن العقدة الحقيقية أمام الحكومة عند رئيس الجمهورية.

تمّ إعلان تشكيل الحكومة الجديدة في السادس عشر من تموز (يوليو)، وقد ضمّت الرئيس السابق للجمهورية شارل حلو (وزير دولة بلا حقيبة)، فؤاد بطرس، بهيج تقي الدين، علي الخليل، جوزف سكاف، أنور الصباح، ناظم القادري، طلال المرعبي، بطرس حرب، ميشال المر، يوسف جبران.

هكذا ولدت الحكومة الجديدة بعد مخاض عسير دام شهرين كاملين من استقالة الحكومة السابقة. وجاءت الولادة وسط عاصفة من الاعتراضات والانتقادات صدر أكثرها

عن الجبهة اللبنانية وأطرافها. وما أن رأت الحكومة النور حتى انصّت عليها موجة من الانتقادات الجديدة، تناولت في الغالب تركيبتها، وجاء كثير من الانتقادات على لسان من كان يطمح إلى دخول جنّة الحكم ولم يكن له نصيب في الحكومة. ولكن العاصفة التي هبّت في وجهي ولم أكن أتوقّعها كان مصدرها جهات إسلامية فاعلة، وكان محورها قراري بعدم تولي حقيبة وزارية. وقد جاءت أعنف الحملات عليّ في هذا الصدد بلسان بعض أطراف التجمع الإسلامي. وكان لي لقاء مساء ذات يوم، خارج الأضواء الإعلامية، في منزل الدكتور نسيب البربير مع ثلاثة من أعضاء التجمع هم شفيق الوزان ومالك سلام ونسيب البربير. حاولت جاهداً إقناعهم بصحة لموقف الذي وقفته بعدم تولي حقيبة وزارية ولكن من غير طائل.

وشنّ الأمين العام لحركة أمل السيد حسين الحسيني هجوماً على الحكومة في حديث صحافي في ١٩٧٩/٧/٢٢، فوصفها بأنها «حكومة تمضية الوقت إلى أن يأتي الله أمراً كان مفعولاً». وأضاف: «أما لجهة التراجع فلا تراجع إلا عند الرئيس الحص الذي استطاع خلال فترة من الزمن كسب بعض الرصيد، ولكن ضعف خبرته في الحكم والسياسة جعله يدفع هذا الرصيد ويستدين عليه مرة واحدة». ثم قال رداً على سؤال إنه ليس ممن يخافون القول بأنه يريد أن يكون وزيراً «بل على العكس، إن من حقي بما أمثل وبمن أمثل أن أكون أكثر من وزير».

ولقد أوجزت موقفي في هذا الشأن في بيان توضيحي عمّمته على وسائل الإعلام، قلت فيه: «إن رئيس الحكومة مطالب بالمشاركة في الحكم. والمشاركة لا تمارس من خلال حقيبة وزارية وإنما من موقع رئاسة الوزراء نفسها. فرئاسة الوزراء هي فوق كل الحقائب. والمشاركة في الحكم تقضي بأن يتحمل رئيس الحكومة مسؤولياته كاملة مع كل الوزراء في وزاراتهم ويشارك في القرار بالنسة لكل أوجه السياسة العامة من داخلية وخارجية. أما الانشغال بحقيبة وزارية، أيًّا تكن، فمن شأنه إضعاف رئيس الحكومة بدلاً من تعزيز قدرته على ممارسة المشاركة الحقيقية في الحكم. وهكذا فإني آثرت عدم تولي حقيبة وزارية:

«**أولاً**، لكي أتفرغ لشؤون الحكم الأكثر أهمية في هذا الظرف العصيب، ولكي أتمكن من المشاركة بأقصى ما يمكن من الفعالية في المسؤوليات على أرفع مستوى، الأمر الذي لا يتحقق على النحو الأمثل بالانشغال في تصريف شؤون يومية عادية تتعلق بوزارة أو بأخرى.

«**ثانياً**، لكي أتتبع سير العمل في كل الوزارات وأشارك مشاركة حقيقية في توجيهها مع الوزراء المختصين.

«ثالثاً، لكي أتمكن من تحمل مسؤوليات الإدارات الملحقة أو المرتبطة برئاسة الوزراء ومنها ما لا يقل أهمية عن بعض الحقائب الوزارية كمجلس الإنماء والإعمار، والأمانة العامة للدفاع إلى جانب إدارات هامة أخرى تابعة لرئاسة الوزراء (مثل مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي)».

فجاء الجواب بعد يومين في بيان للمجلس الإسلامي، الذي كان يرأسه المحامي شفيق الوزان، مجدداً حملته على «تخلي رئيس الحكومة عن تولي حقيبة وزارية في ظل النصوص الدستورية الحالية . . . والإخلال بالتوازن النوعي في التمثيل بعد مشاركة رئيس جمهورية سابق وإهمال تمثيل المدن الإسلامية الساحلية في أي حقيبة. . » وختم بتوجيه «التقدير إلى الهيئات والشخصيات، وحصوصاً من الطوائف الشقيقة الكريمة الأخرى التي اتصلت بالمجلس (الإسلامي) أو التقت به وأبدت دهشتها للإهمال الفاضح الذي يشكو منه وتأييدها للملاحظات التي أبداها»

هكذا ولدت الحكومة الجديدة وسط حملات شعواء من كل جانب وقد شعرت بأنها ضُربت في معنوياتها منذ ولادتها. وكانت انطلاقتها تالياً أضعف مما كان يرجى لحكومة جديدة أريد منها أن تطل على الناس بوعد جديد. وتساءلت أمام الأقربين من حولي منذ اللحظة الأولى عما يمكن لهذه الحكومة أن تحقق من إنجازات في ظل أجواء العداء والتشكيك التي أحاطت بها منذ قيامها.

هكذا كان حكم المرحلة: حملات شعواء خلال التأليف كان من جرّائها تضييق هوامش الاختيار، ثم حملات شعواء بعد التأليف كان من جرائها إنهاك الحكومة قبل انطلاقها.

وهكذا انطلقت الحكومة برصيد ينزف.

ولقد برهنت الأيام أن الحكومة لم تكن حقاً في حجم المرحلة وتحدياتها، ولكن عقبات التأليف التي ظهرت عبر شهرين كاملين من المشاورات التي أجراها أولاً رئيس الجمهورية ثم رئيس الوزراء المكلف، برهنت أيضاً أن قيام حكومة في حجم المرحلة وتحدياتها لم يكن ميسوراً ربما لأن الحل النهائي للأزمة الوطنية لم يكن يانعاً. وقد استغرقت الأزمة في واقع الأمر تسع سنوات أخرى قبل الوصول إلى وفاق الطائف الذي أرسى قواعد الحل

في ١٩٧٩/٨/٦، عشية انعقاد مجلس النواب لمناقشة الحكومة بيانها الوزاري والتصويت على الثقة فيها، استقال الرئيس شارل الحلو من الحكومة، وعزا خطوته هذه إلى ضرورات طارئة ودواعٍ صحية. أما الحقيقة فهي أنه أخذ على عاتقه مهمة المتابعة

لشأن الوفاق الوطني برغم أننا لفتناه تكراراً إلى أن الوفاق شأن يجب أن تضطلع به الحكومة كلاً. وعندما تبيّن له عقم ما أقدم عليه، استقال.

استمرت مناقشة مجلس النواب لبيان الحكومة يومين متتاليين. وفي ١٩٧٩/٨/٩، صوت المجلس على الثقة فنالت الحكومة ٥٤ صوتاً من أصل ٦٦ نائباً كانوا حاضرين فكان ذلك تعبيراً عن هزال انطلاقة الحكومة.

١٧ إلى النّبطيّة وصُور مَعَ تحيّاتِ إسرائيلَ القاتِلَة

استمرت إسرائيل في التصعيد، بوتيرة شبه يومية بعد تشكيل الحكومة الجديدة كما كانت تفعل قبله. فبعد هدوء نسبي دام بضعة أيام، عادت إسرائيل، ومعها الميليشيات الحدودية العميلة لها، فجددت ضرباتها خلال الأسبوع الثالث من شهر تموز (يوليو) على المناطق الآهلة في الجنوب والبقاع الغربي. فأفرغت الحكومة الجديدة منذ انطلاقها في هموم ضاغطة بقيت في طليعة اهتمامات الحكومة طيلة عهدها القصير نسبياً.

فكانت عناوين الأخبار اليومية في تلك الفترة: عدوان إسرائيلي كبير وتمشيط بلدة شقرا، عملية إنزال للقوات الإسرائيلية في السكسكية ونصب كمين فيها للقوى الوطنية، القوات الإسرائيلية تهاجم مجدل سلم فتقتل وتدمر، الطائرات الحربية الإسرائيلية تحلّق في أجواء الجنوب في جولات استطلاعية، القوات الإسرائيلية تقتحم بلدة الطيبة وتعتدي على أهلها، ميليشيا سعد حداد تدعمها قوات الاحتلال الإسرائيلية تطوّق القوات الدولية في بيت ياحون، قصف عنيف متجدد على قرى البقاع الغربي، القصف الإسرائيلي يغطي أرنون ومواقع متفرقة في القطاع الشرقي، استمرار القصف على قرى الجنوب، القذائف المدفعية والصواريخ تلامس منطقة انتشار قوات الردع العربية في البقاع الغربي، قوة إسرائيلية تغير على كوكبا في عملية كوماندوس، قصف إسرائيلي على صور والمخيمات الفلسطينية، حرب الاستنزاف مستمرة على الجنوب، إسرائيل تقصف الآمنين في النبطية وحاصبيا، القصف يشتد ويغطي صور والنبطية ويصل إلى صيدا، وهكذا. . .

في ١٩٧٩/٨/٢٠ أدليت بتصريح لوسائل الإعلام عبّرتُ فيه عن مكنونات قلوبنا إزاء ما يدور على ساحة الجنوب، فقلت: «هذا المسلسل اليومي الرهيب من الاعتداءات

التي تشنها إسرائيل على قرى الجنوب من غير وازع ولا رادع، لهو وصمة في جبين القوى العالمية التي تزوّد إسرائيل بالمعونات العسكرية والاقتصادية، وتمدها بأحدث ما يصدر عن صناعات الأسلحة من وسائل الفتك والتدمير، ثم تبدو عاجزة عن لجم إسرائيل عن متابعة اعتداءاتها الهمجية اليومية تقوم الدنيا ولا تقعد للقاء يتم بين سفير شجاع كالمستر أندرو يونغ (المندوب الأميركي الدائم في الأمم المتحدة) وبين معتمد فلسطيني في الأمم المتحدة، ولا يتحركون لوضع حدٍ لمأساة متواصلة تنفذها يد مجرمة بأسلحة من عندهم».

كان هذا المسلسل من الأحداث الخطيرة المتلاحقة يتصدر اهتماماتنا في الحكم يومياً. فكنا نعقد اللقاءات شبه اليومية في القصر الجمهوري لمتابعة التطورات ومناقشة الخطوات التي يمكننا اتخاذها لمواجهة الأحداث وذيولها، سواء على الصعيد الاجتماعي داخل الجنوب أم على الصعيد السياسي الدبلوماسي عبر الدول الكبرى وعبر الأمم المتحدة ومجلس أمنها. فعقدت العزم على زيارة منطقتي النبطية وصور.

وكنا خلال تلك الفترة على اتصال دائم، شبه يومي، مع المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك الأستاذ غسان تويني، نزوّده بالمعلومات حول الأحداث الجارية في الجنوب وبتوجهات الدولة حيالها، ونتزوّد منه بالمعلومات حول أجواء مجلس الأمن والأمم المتحدة ومواقف الدول الكبرى وسائر الدول المشاركة في مجلس الأمن حيال ما يجري على أرض الجنوب. وكانت هذه الاتصالات مع نيويورك نجريها في بعض الأوقات مباشرة، وفي بعض الأحيان كان يبادر إليها الرئيس سركيس خلال لقاءاتنا في القصر الجمهوري، ولكن أكثر تلك الاتصالات كان يجريها بطبيعة الحال وزير الخارجية فؤاد بطرس ويطلعنا على نتائجها. وقد بعث الرئيس سركيس برسالة خاصة إلى الرئيس الأميركي جيمي كارتر حول قضية الجنوب، طالباً دعم الإدارة الأميركية للبنان والضغط على إسرائيل للكف عن مواصلة اعتداءاتها.

وزارنا في نهاية شهر تموز (يوليو) الأمين العام المساعد للأمم المتحدة برايان أوركهارت، قادماً من إسرائيل عبر الناقورة، ليبحث معنا تطورات الموقف في الجنوب وفي قرار مجلس الأمن ٤٢٥ . فاجتمعت به في منزلي في الدوحة تم توجه إلى لقاء الوزير فؤاد بطرس. فشكونا له همّنا، وأطلعناه تفصيلاً على الأوضاع المأسوية التي يعيشها أهل الجنوب، وطالبناه بجهود مضاعفة لوضع حدٍ للعدوان الإسرائيلي المستمر. واجتمع ليلاً بالسيد ياسر عرفات.

وقد تقدم لبنان من مجلس الأمن بشكاوى عديدة، مع الاحتفاظ بحق دعوة

المجلس لجلسة رسمية بغية اتخاذ موقف مما يجري. وكانت السياسة التي نلتزمها تقضي بألا ندعو مجلس الأمن لعقد جلسة لمناقشة الشكوى اللبنانية إلا إذا كانت معلومات المندوب الدائم توحي باحتمال فوز لبنان بقرار إيجابي من المجلس. وكنا نمضي في هذا السبيل أيضاً إد استوثقنا من أن المعارضة لشكوانا لا تتجاوز الصوت الواحد. ذلك لأننا كنا نرى أن قراراً بإدانة إسرائيل على اعتداءاتها يحوز على أربعة عشر صوتاً وينقصه صوت دولة كبرى واحدة، يُعتبر عملياً انتصاراً للبنان وإدانة للمعتدي ولكننا لم نكن لنقدم على الدعوة لجلسة رسمية إذا كانت المعلومات تشير إلى احتمال سقوط مشروع قرار بإدانة المعتدي بسبب معارضة عدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن بحيث تأتي النتيجة وكأنما هي عملياً هزيمة للبنان وانتصار للمعتدي فيكون ذلك بالتالي تشجيعاً له على مواصلة عدوانه. هذا المنطق لم يكن مفهوماً لدى قطاعات من الرأي العام، وكنا تالياً نتعرض لانتقادات شديدة في وسائل الإعلام إذا لم نسارع إلى الشكوى ودعوة مجلس الأمن للانعقاد بعد كل عدوان يتعرض له لبنان.

وسط هذا الحو الضاغط من جراء الأحداث المتلاحقة في الحنوب، فكرت بعد الفراغ من تشكيل الحكومة الجديدة بزيارة المناطق التي تتعرض للاعتداءات المتواصلة، بغية الوقوف على أوضاعها وتلمّس شجون الناس وهمومهم فيها عن كثب، عسى أن يكون في ذلك ما يعيننا على التوصل إلى رؤية للتخفيف من العنت الذي يتعرضون له.

وكنت قد قمت بزيارة الجنوب في قطاعه الشرقي إثر الاجتياح الإسرائيلي في عام ١٩٧٨ وبعد إعلان قرارنا بإرسال وحدات من الجيش اللبناني إلى المنطقة الحدودية عبر القطاع الشرقي. فقمتُ بزيارتي تلك إلى منطقة العرقوب عبر كوكبا واختتمتها بالتوقف في بلدة شبعا في أقصى الجنوب. وكان ذلك في السادس من حزيران (يونيه) ١٩٧٨، أي بعد مرور أقل من أسبوع على القمة اللبنانية السورية التي انعقدت في اللاذقية بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ والتي شاركتُ فيها شخصياً، وكان إنزال الجيش اللبناني إلى الجنوب عبر القطاع الشرقي موضوعها. وقد رافقني وزير الداخلية الدكتور صلاح سلمان في تلك الجولة. وكنت قبل ذلك قد زرت منطقة صور مباشرة بعد مرابطة الكتيبة الفرنسية العاملة في إطار القوات الدولية في ثكنة صور العسكرية.

قمت بالجولة الثالثة على الجنوب في الثالث والعشرين من آب (أغسطس) ١٩٧٩، المصادف أول أيام عيد الفطر، وشملت صيدا فالنبطية وصور. وكان برفقتي وزير العمل والشؤون الاجتماعية ناظم القادري ومحافظ الجنوب حليم فياض

وصلنا عند التاسعة والربع صباحاً إلى سراي صيدا الحكومي، فاستقبلني على

مدخلها المحافظ حليم فياض، وقائد منطقة الجنوب العسكرية، ورئيس مصلحة الإنعاش الاجتماعي مهدي صادق، وقائد سرية درك الحنوب النقيب أسعد ضاهر، وآمر فصيلة درك صيدا الضابط علي مكي وآمر سرية الطوارىء في الجنوب الضابط فادي أبو الزين وعدد من المسؤولين المدنيين.

عقدت على الفور اجتماعاً مع المسؤولين المدنيين والعسكريين وأجريت معهم عرضاً للوضع الأمني والاجتماعي والمعيشي في شتى أرجاء الجنوب، واطلعت منهم على التقارير الأمنية الواردة من المناطق التي تتعرض للاعتداءات.

لم يطل بنا الاجتماع في سراي صيدا. فانطلقنا بعده جنوباً، تواكبنا عناصر من قوى الأمن الداخلي، وعند بلوغنا مفترق الزهراني انعطفنا شرقاً نحو النبطية. وكانت السيارات المنتظمة في موكبنا هي الوحيدة التي تتجه وجهتنا في هذه الطريق فيما كانت سيارات كثيرة تأتي مسرعة من الجهة المعاكسة، وكانت ترسل إلى موكبنا إشارات ضوئية تحذيراً لنا من خطر التوغّل في الاتجاه الذي كنا نسلك.

في بلدة دير الزهراني، حيث يبدأ محيط المنطقة المستهدفة بالقصف، أوقف الأهلون موكبنا وتقدمت نحوي جمهورة منهم وحاولوا تنيي عن المتابعة فأصررت على إكمال الرحلة. فإذا بالنقيب أسعد ضاهر يقف في مقدم سيارتي معترضاً طريقي وملوّحاً إلى كتل الدخان المتصاعد من الأمكنة التي كانت القذائف تتساقط فيها تحت أنظارنا فطلبت إليه التنحي جانباً وتابعنا طريقنا والنقيب ضاهر (الذي وافته المنية بعد حين بفعل المرض رحمه الله) برفقتنا، فدخلنا النبطية وسط دوي القذائف المتقطعة التي كانت تنفجر على مسافة منا في جنبات المدينة. وعلى مدخل المدينة اعترضت الموكب سيارة إسعاف كانت تسير في سرعة جنونية مقلّة جرحى إلى مركز للطوارىء في الجوار، فأخلينا لها السبيل.

توجّهنا أولاً إلى سراي النبطية، حيث أمضينا دقائق معدودة للاطلاع على الوضع العام من المسؤولين فيها، ثم غادرناها سيراً على الأقدام في اتجاه النادي الحسيني عند ناصية الطريق، وكان الشارع خاوياً من المشاة تماماً فأخذ الناس يخرجون من المباني المرصوفة على جانبي الشارع ليمشوا معنا وسط الشارع، وكنا كلما تقدمنا في سيرنا كان عدد المرافقين لنا يتراكم، وكان بعضهم يقترب مني ليبثني لوواعج قلبه لما كان يصيب الناس في تلك المنطقة المنكوبة من عنت. وكان الجميع يطالبون بعودة السلطة الشرعية بكل فعالياتها إلى المنطقة، كما كانوا يطالبون بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء الاعتداءات المتواصلة.

وفي حي البياضة، على خطوات قليلة من الحسينية تحلّق الناس حولي. فإذا برجل عجوز يشق صفوف المتجمهرين ويمناه على عصا يتكىء عليها في مسيرة، ثم يقف وقبضته اليمنى فوق يسراه على مقبض عصاه في مواجهتي وعيناه مغرورقتان بدمع يكاد ينطق بكل ما كان يعتلج في قلبه، ويخاطبني بصوت خفيض متهدج: «بلَغَنا حقّنا منك. عليك بالرحيل فوراً. الخطر داهم من سقوط القذائف هنا في أية لحظة. أرجوك أن ترحل». قال هذا ودفعني برفق بيده صوب السيارة. فدخلت السيارة والغصّة تعتصر حلقي لمشهد الشيخ يودّعني متمنياً لي السلامة ليعود هو إلى حيث يتدارى الموت تحت وابل قذائف غدارة لا تُميّز ولا ترحم.

اتجه الموكب من ثم إلى صور عن طريق الدوير، أنصار، أبو الأسود، فبلغنا صور حوالى الحادية عشرة والنصف.

في هذه المدينة الساحلية التاريخية العريقة، التي أصبح القصف الإسرائيلي شأناً يومياً مألوفاً لأهلها، استقبلَنا القليل من الناس الذين صادفناهم في الطريق بشيء من الذهول.

توجهت لتوي إلى سراي المدينة تم قمت بجولة سريعة على منطقة الميناء وعلى بعض الأحياء السكنية المجاورة، حيث عاينتُ الخراب والدمار مما خلّفه القصف المستمر على المدينة، واستمعت إلى شكوى المواطنين مما كانوا يعانون، كما استمعت إلى مطالب صيادي الأسماك الذين كان نصيبهم من الأضرار في مصادر رزقهم كبيراً

بعد جولة سريعة في أحياء صور، غادرنا المدينة شمالاً إلى صيدا، حيث عرّجت على مستشفى غسان حمود وتفقدت فيها جرحى القصف الوافدين من شتى أرجاء الجنوب.

وقبل مغادرتنا صيدا إلى بيروت أدليت لوسائل الإعلام التي رافقتنا بتصريح قلت فيه: «قمت بهذه الجولة على منطقة الجنوب مع وزير الشؤون الاجتماعية عقب الاعتداءات الوحشية التي تعرضت لها المنطقة خلال اليومين الأخيرين. وقصدنا بشكلٍ خاص القرى والمدن التي استهدفها العدوان الإسرائيلي الغاشم، وتحديداً النبطية وصور والقرى المحيطة بهما. أما الهدف من هذه الجولة فكان بطبيعة الحال الاطلاع عن كثب على حصيلة هذا العدوان الذي وقع، خصوصاً بما أسفر عنه من دمار وما وقع بنتيجته من إصابات وضحايا. وكان من أهداف زيارتنا أيضاً التحدث إلى الأهلين والاطلاع منهم ومن المسؤولين في هذه المناطق على حاجاتهم، وذلك من أجل تحديد ما يمكن أن

تتخذه الدولة والإدارات المختصة من خطوات وإجراءات بهدف دعم صمود الجنوب والجنوبيين».

مساء ذلك اليوم زارني في منزلي في الدوحة وفد كشفي من آل الصباح ونحلة وحوماني وتامر، فقدم لي باقة من الزهور وشكرني على زيارة النبطية وحوارها. وأكد لي الوفد تصميم أهل النبطية وسائر الجنوب على الصمود حتى النهاية في وجه كل المحاولات الإجرامية التي تحري لسلحهم عن أرضهم، وقال أحدهم باسم أهل الجنوب كافة «إن جذورهم في الأرض أعمق من أن تسمح للمؤامرة باقتلاعهم»

هكذا أمضيت اليوم الأول من أيام عيد الفطر بين أناس غاب البِشْر عن وجوههم زارني مساء ذلك اليوم أيضاً المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الأمير قبلان، الذي جاء يتحدث في أحوال تلك المناطق واستقبلت مصطفى معروف سعد، أمين عام التنظيم الشعبي الناصري في صيدا، ورئيس دير راهبات النبطية

وبعد بضعة أيام ألمَّ عليّ في منزلي في الدوحة نفر من الفتيان من أعضاء نادي شباب كفرصير، وقرينهم الوادعة الجميلة هي من قرى قضاء النبطية التي لم تسلم من الاعتداءات الإسرائيلية فأغدقوا عليّ من عواطفهم الطيبة وقدموا لي «وسام نادي شباب كفرصير». فكان أول وسام حصلت عليه في حياتي وما زلت أحتفظ به بين المقتنيات العزيزة على قلبي. أما الوسام الثاني فقد تلقيته بعد مدة من الزمن من زملائي في جمعية متخرجي الجامعة الأميركية في بيروت، وهو «وسام دانيال بلس».

قرأنا في صحف اليوم التالي ليوم التعطيل (بسبب عيد الفطر) أخبار القصف الذي تعرضت له المناطق التي حللنا فيها خلال جولتنا الجنوبية. فجاء في صحيفة «السفير» الصادرة في ١٩٧٩/٨/٢٥ :

«تواصل القصف المدفعي على النبطية وقراها فقد تعرضت المدينة للقصف في العاشرة من صباح الخميس (أول أيام العيد في ١٩٧٩/٨/٢٣) وكان مصدره داخل الأرض المحتلة والفليعة ومرجعيون، واستمر متقطعاً حتى بعد الظهر، وشمل أيضاً العيشية، الريحان، أرنون، كفرتبنيت، وحراج حبوش، وقدرت القذائف التي استهدفت حي البياضة (حيث حسينية البلدة) ومدخل النبطية بحوالى ٧٠ قذيفة. وأتى هذا القصف بعد وصول رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص إلى النبطيه بدقائق قليلة، وقد أُصيبت من جرائه محطة الكهرباء عند مثلث كفر رمان ـ حبوش ـ النبطية».

وقد اشتد القصف فى اليوم التالي على المنطقة وشمل مدينة النبطية، ولا سيما حي البياضة وحي خلة الهوا، كذلك قرى كفر رمان وحبوش والقعقعية وأرنون والعيشية

والجرمق. وتركز القصف أيضاً على الطريق الرئيسي الذي يربط منطقة النبطية بالزهراني (وهو الطريق الذي سلكنا في قدومنا إلى النبطية)

أما فيما يتعلق بصور، فقد جاء في الصحيفة: «واصلت المدفعية الإسرائيلية ومدفعية الميليشيات قصفهما العنيف الذي بدأتاه قبل ثلاثة أيام من العيد، فحصدتا هده المرة بالإضافة إلى الأرواح والمنازل، أفراح الصغار الذين لجأوا إلى الملاجىء هرباً من فرحة العيد في الشوارع وقد أحالت الصواريخ الإسرائيلية وتلك التي يستعملها سعد حداد حارة النصارى في صور إلى ركام، ودفن تحتها ثمانية من أبناء صور المسيحيين، كما جرح أكثر من ٤٥ شخصاً وأكثر من ذلك فقد أصابت الصواريخ كنيستي الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس وأصابت الصواريخ أيضاً مئذنة جامع النبطية الفوقا».

تقدمنا بشكوى جديدة ضد إسرائيل في مجلس الأمن، وحاولنا عبثاً استصدار قرار إدانة لها من المجلس. ذلك لأن طلب لبنان إدانة إسرائيل لم يكن يلقي الدعم من الولايات المتحدة الأميركية. وقد عبّر الوزير بطرس عن هذا الواقع إذ قال في تصريح بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٦: «إنني أتمنى وأطلب وألحّ على أن تستمر الولايات المتحدة في ممارسة الضغط على إسرائيل لأنه يبدو أن الضغط الذي بذلته حتى الساعة بالنسبة للموضوع المطروح لم يكن كافياً على الإطلاق. إنني أسجل على الولايات المتحدة بعض التقصير بالنسبة لموقفها من إسرائيل وممارسة نفوذها عليها حيال لبنان وجنوبه ..».

١٨ مِن قِمَّة هافانا إلى قِمَّة تونس

في هافانا

تعرض الجنوب إلى اعتداءات عنيفة جداً على يد إسرائيل خلال صيف ١٩٧٩، ومع تصاعد الاعتداءات واستفحال ما نجم عنها من مآسٍ إنسانية واجتماعية فادحة كان صوت المطالبة بالدعوة إلى قمة عربية تخصّص لقضية الجنوب اللبناني يتعالى، وأخذت المطالبة بإنزال الجيش اللبناني إلى منطقة الجنوب بغية إعادتها إلى حظيرة الشرعية تشتد معها.

ولم يكن الجو العربي آنذاك يبشر بسهولة انعقاد مؤتمر قمة عربي نظراً لما كان يعتمل في الساحة العربية من أسباب التباعد والتجافي. ولا أدلّ على حقيقة هذا الجو من تعليق بثته إذاعة الرياض جاء فيه: «هل من المناسب أن تنعقد القمة في مثل هذه الظروف؟ وهل من الممكن أن يقضى على كل ما دبّ في الصفوف؟ وهل يمكن أن يتحقق ما صنعته القوى الكبرى في غياب الشعور الكامل بخطورة المرحلة؟ إنها مجموعة أسئلة مفتوحة تتفق جميعها عند مبدأ استحالة اللقاء لئلا يسفر عن المزيد من الانشقاق والتوزّع (صحيفة النهار في ١٩٧٩/٩/٢)».

واستمرت وتيرة المطالبة بانتشار الجيش اللبناني في الارتفاع يوماً بعد يوم وبلغت ذروتها مع قيام ٢٥ دبلوماسياً أجنبياً بزيارة الجنوب في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، بدعوة من وزراء الخارجية اللبنانية وقد صاحبهم في تلك الجولة، التي توقّفوا خلالها في صيدا وصور وقانا، السفير غسان تويني مندوب لبنان الدائم في منظمة الأمم المتحدة في نيويورك، وكان يومذاك في بيروت فصدرت الصحف في اليوم التالي متوّجة بعناوين

عريضة تبرز المطالبة المدوّية والملحّة التي سمعها الدبلوماسيون الضيوف من جماهير الجنوبيين بنزول الجيش وانتشاره في الجنوب وصبيحة اليوم ذاته قام نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين بزيارة الرئيس سركيس في بعبدا وصرح عند خروجه للصحافيين فيما صرح بالقول: «نقلت إليه الطلب الشعبي اللبناني الإجماعي خصوصاً في الجنوب الذي عدا السكوت عنه في مستوى التقصير والخيانة، ألا وهو ضرورة تعزيز الجيش وتعزيز دوره في الجنوب كلّه».

كان الوضع يتطور بسرعة في هذا الاتجاه بينما كنت شخصياً، ومعي وزير الخارجية فؤاد بطرس، في العاصمة الكوبية هافانا أُمثل لبنان في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز. واغتنمت فرصة وجودي في ذلك المنتدى الدولي الذي جمع الكثير من زعماء العالم فأجريت على هامش المؤتمر اتصالات وعقدت لقاءات مع الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس العراقي صدام حسين وملك الأردن حسين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي ووزير خارجية إيران يزدي وغيرهم، تناولت فيها موضوع الجنوب وعزم لبنا على الدعوة إلى مؤتمر قمة عربية لمعالجته.

كانت عواطفي بالطبع في جانب أهل الجنوب، وكنت من موقع المدرك لحجم معاناتهم أشعر أن من واجبي العمل على التجاوب مع مطالبتهم. ولكنني كنت من ناحية أخرى أدرك خطورة الإقدام على خطوة مهمة مثل إنزال الجيش إلى الجنوب من غير الإعداد لها إعداداً وافياً داخلياً وعربياً ودولياً وإلّا كان الفشل مآلها، وكانت النحربتان السابقتان ما زالتا ماثلتين في ذهني وكان يخامرني في قرارة نفسي شعور بأن بعض التحريض على الخطوة لم يكن بريئاً. فلم أكن أستبعد أن يكون بعض الذين كانوا يستعجلون الخطوة مستخفّين بالحديث عن ضرورات الإعداد لها ضماناً لنجاحها، لم يكن يهمّهم انتشار الجيش في الجنوب حقيقةً وإنما افتعال صِدام بين الجيش اللبناني والقوى المسلّحه المنتشرة على طريق الجنوب وفيه، من لبنانية وفلسطينية والمسمّى جيش لبنان العربي. وكان ينتابني مثل هذا الشعور عند الإعداد للمحاولتين السابقتين، ولعل حسن التحضير للخطوة في المرتين السابقتين، والذي جنّبنا مغبّة الصِدام مع القوى المحلية، لم يرُق لبعض طلاب الفتنة.

وقد عبّرت عن قلقي حيال الواقع السائد في الكلمة التي ألقيتها أمام مؤتمر قمة الدول غير المنحازة في ٥ أيلول (سبتمبر) إذ قلت بعد الحديث عن قضية فلسطين ثم قضية الجنوب اللبناني: «إننا مصممون على متابعة العمل على استعادة الجنوب بكامله إلى حظيرة السيادة اللبنانية وسلطة الشرعية اللبنانية. مع ذلك ليس من منصف إلا ويدرك

أن لا قِبل للبنان بتحمّل عبء القضية وحده، كما ليس من العدل أن يطلب منه ذلك فإننا نرى في قضية الجنوب اللبناني قضية عربية مشتركة، ونرى بالتالي أن مسؤولية التصدّي لها هي مسؤولية عربية مشتركة. من هنا دعوة لبنان إلى قمة عربية تستهدف وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة قضية الجنوب اللبناني بكل أبعادها ومن كل جوانبها...».

وكان في هذه الأثناء ممثلون عن الرئيس سركيس يجوبون العالم العربي ويسلّمون المسؤولين العرب رسائل خاصة منه حول مطلب القمة، وكنت قد اتفقت مع الرئيس سركيس على هذا التحرك قبل مغادرتي إلى هافانا. فكانت ردود الفعل تأتي من المسؤولين العرب على وجه غير قاطع، لا بل إن الاتجاه العام لم يكن محبذاً لعقد قمة مخصصة للجنوب اللبناني مخافة أن تجر إلى تفجير الخلافات بين الدول العربية وفضح العجز العربي عن مد يد النجدة الفعالة للبنان في ذلك الظرف بالذات مما قد يورث في لبنان نوعاً من الخذلان لا تحمد عقباه.

وكان السفير غسان تويني في هذه الأثناء أيضاً يتابع تحركه في لبنان مع مختلف الأطراف والجهات. فاجتمع في ٦ أيلول (سبتمبر) مع قائد الجيش العماد فكتور خوري والجنرال إيمانويل أرسكين قائد القوات الدولية في الجنوب، وأعلن هذا الأخير على الأثر أنه اتفق مع قائد الجيش على دعم القوة العسكرية اللبنانية الموجودة في الجنوب عن طريق إرسال وحدات جديدة، واجتمع في ٧ أيلول (سبتمبر) بجبهة المحافظة على الجنوب. ومع هذا التحرك كان يزداد أُوار المطالبة بالجيش في الجنوب استعاراً.

كنت في هذه الأثناء، كما سلفت الإشارة، في هافانا، عاصمة كوبا، أشارك في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز على رأس وفد لبنان الذي ضم الوزير فؤاد بطرس والسفيرين نديم دمشقية ويحيى المحمصاني. وقد اصطحبتني زوجتي ليلى في تلك الرحلة، وذلك على نفقتي الخاصة إذ إن تحميل الدولة مصاريف سفرها كان يستلزم قراراً من مجلس الوزراء، وقد أبيت طرح الموضوع عليه.

غادرنا بيروت ظهيرة اليوم الأول من أيلول (سبتمبر) إلى مدريد عاصمة إسبانيا، حيث بتنا ليلتنا لنستقل الطائرة إلى هافانا في اليوم التالي. في مدريد طلبت من السفير اللبناني أن يحتفظ لي بالصحف اللبنانية طيلة أيام غيابي لكي أتمكن من مراجعتها عند توقفي في العاصمة الإسبانية في طريق العودة.

في اليوم التالي تأخرت الطائرة عن موعد إقلاعها بضع ساعات بسبب الأحوال الجوية فوق كوبا. وعند هبوطنا في مطار هافانا، وكنت على متن الطائرة التي كانت تقل أيضاً رئيس جمهورية قبرص، كوبريانو، وزوجته، كان في استقبالنا الرئيس الكوبي

فيديل كاسترو ومن المطار توجهنا إلى دارة مستقلة خصِّصت لي ولبعض المرافقين في الوفد.

افتتح المؤتمر بخطاب طويل جداً من فيديل كاسترو، عرض فيه لمختلف القض العالقة دولياً، وعرض للموقف في لبنان شاجباً الاعتداءات الإسرائيلية على جنوبه بشد وتوالى الخطباء على المنبر من مختلف بلدان العالم الثالث فواظبت على حض الجلسات كلها، وكنت أبقى حتى ساعة متقدمة من الليل ولا يقطع متابعتي لوق المؤتمر إلا الاجتماعات الجانبية التي كنت أعقدها مع ممثلي مختلف الدول لأبح معهم الوضع في لبنان ودعوته لعقد قمة عربية لمناقشة قضية الجنوب اللبناني.

بعد أن ألقيت كلمتي أمام المؤتمر تقدَّم مني على الفور عبد المحسن أبو م وهاني الحسن من الوفد الفلسطيني ليشكراني على حديثي عن قضية فلسطين إلى جا حديثي عن قضية الجنوب اللبناني. وبعد هنيهة لحق بهما ياسر عرفات وشكرني أي بحرارة.

لقد تضمن البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر فقرة عن لبنان تعبِّر عن وقو دول عدم الانحياز إلى جانب لبنان وتدين الاعتداءات الإسرائيلية عليه وتدعو إلى تطب قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة في الجنوب

ولا أستطيع أن أطوي صفحة رحلتي إلى هافانا دون أن أسجل بعض ما خبر خلالها من تجارب شخصية، بعضها لا يخلو من الطرافة.

لاحظت أن هافانا مدينة جميلة جداً، الطبيعة حولها أخاذة للغاية، وهي محا بغابات من الأشجار الاستوائية الباسقة من كل نوع، والأرض مفروشة ببساط سندسي العشب الرخص الريان، وشوارع المدينة رحبة نسبياً وحافلة بأصناف الزهور والأشج وسائر المزروعات، وهي على قدر ملحوظ من النظافة. وشعبها في غاية التهذ والانضباط، ولكن مسحة من الجد يخالطها شيء من التجهّم تكاد ترين على كل وج وتكاد لا تترك متسعاً عليه لابتسامة. وحركة السيارات في شوارعها ضئيلة للغاية، ول ذلك لقلة السيارات العاملة فأمارات ضيق أسباب العيش تكاد تكون بادية على الو والشارع والبيت وكل ما يقع عليه البصر.

غرقت في متابعة أعمال المؤتمر وفي الاتصالات الجانبية التي كنت أجريها ولكن في غمرة ذلك لم أنسلخ لحظة عن الهمّ الذي حملته معي من بلدي. وعندما دع كاسترو وسائر الوفود لحضور استعراض مسرحي فنّي أُعدَّ خصّيصاً للمناسبة، استنكف عن تلبية الدعوة لأنني لم أستسغ الاستمتاع بحفلة ترفيهية بينما كان لبنان يتصوّر في

كان عليه من حال مأسوية. أما روجتي فلم تغفر لي حرمانها وحرمان نفسي تلك الفرصة. مع ذلك فإنها احتفظت بأحلى الذكريات من تلك الرحلة. فقد كلفت السلطة الكوبية زوجة محافظ البنك المركزي الكوبي بمرافقتها طيلة أيام إقامتنا في هافانا، فاصطحبتها في الطواف على كثير من معالم البلد الشيّقة.

وحضرت، بالإضافة إلى الاتصالات الثنائية التى أقمتها، احتماعاً دعا إليه رئيس سريلنكا في دارته لمناقشة بعض الشؤون المشتركة، وقد صم الاجتماع رؤساء بعض بلدان شرقي المتوسط بمن فيهم الرئيس حافظ الأسد والرئيس صدام حسين ورئيس أفغانستان (قتل بعد فترة في انقلاب وقع في بلده) وغيرهم. وقد صدمني ضعف بعض المترجمين المرافقين للحاضرين.

ومن طريف ما حدث في المؤتمر أن المندوب الهندي وقف على المنبر لبلقي خطابه وفي يده مجموعة سميكة من الأوراق فدعاه كاسترو قبل أن يبدأ إلى الإيجاز فرفض الخطيب الهندي بصراحة قائلاً إن من حقه قول كل ما عنده للقول. وذكّر بأن خطاب كاسترو نفسه لم يكن موجزاً. كرر كاسترو طلبه فأصر الهندي على موقفه، ومضى يخطب لساعتين.

في ٨ أيلول (سبتمبر) غادرنا هافانا بالطائرة إلى مدريد، حيث أقمنا ليلة واحدة وطرنا في اليوم التالي إلى بيروت. وخلال توقّفي في مدريد طالعت الصحف الني كان قد جمعها لي السفير اللبناني، فتبينت منها ما كان ينتظرني من تحدٍّ في لبنان من أجل إيجاد معالجة عاجلة لوضع الجنوب، ولا سيما على صعيد نشر الجيش اللبناني.

وصلت إلى بيروت في الخامسة من بعد ظهر الأحد في ٩ أيلول (سبنمبر) ١٩٧٩. وفي حوالى السابعة تلقيت مخابرة هاتفية من العميد نبيل قريطم، أمين عام المجلس الأعلى للدفاع، وضعني خلالها في أجواء الاتصالات التي كانت جارية في شأن الجنوب.

لم يمض نصف ساعة حتى تلقيت مخابرة من السفير غسان تويني يطلب فيها الاجتماع بي في اليوم التالي. فاستمهلته حتى صباح الثلاثاء بداعي أن غيابي عن البلد تلك المدة من الزمن لا بد أن يكون قد أوجد خزيناً من الشؤون المتراكمة التي تعيّن عليّ تصريفها على عجل، أما القصد الحقيقي من الاستمهال فكان رغبتي في إجراء بعض الاتصالات التمهيدية الضرورية تداركاً لنشوء أي عائق قد يهدد نجاح الخطوة التي كان يريد أن يحدّثني فيها، أي خطوة إنزال الجيش إلى الجنوب. اتصلت على الفور بصلاح خلف (أبو إياد)، عضو قيادة حركة فتح، ودعوته إلى لقائي في اليوم التالي.

في التاسعة من صباح اليوم التالي زرت رئيس الجمهورية وأطلعته على أجواء مؤتمر قمة عدم الانحياز ونتائجه وعلى حصيلة الاتصالات الجانبية التي أجريتها على هامشه. وأثناء الاجتماع تلقى الرئيس مخابرة هاتفية من وزير الدفاع جوزف سكاف طالباً الاجتماع بي للتحدث في موضوع إنزال الجيش إلى الجنوب وما كان سكاف ليفعل ذلك لولا إلحاح من قيادة الجيش عليه بذلك. فقلت للرئيس إنني أودّ الاجتماع بالسفير غسان تويني قبل الاجتماع بوزير الدفاع.

في الخامسة بعد الظهر زارني الرئيس كامل الأسعد، وبعده الشيخ محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ومعه المفتي الجعفري الشيخ عبد الأمير قبلان. فوضعتهم جميعاً في ضوء ما كان. وكان الرئيس الأسعد قد استقبل صباحاً السفير غسان تويني الذي أطلعه، حسبما جاء في الأنباء، على حصيلة التحركات والاتصالات الدبلوماسية الجارية في صدد معالجة الوضع الجنوبي، خصوصاً المشاورات مع قيادة قوات الطوارىء الدولية لتعزيز وحدات الجيش اللبناني في منطقة الجنوب وكان من الطبيعي أن يثير الرئيس الأسعد والشيخ محمد مهدي شمس الدين هذا الموضوع معي عندما اجتمعت إليهما. وتلقيت ذلك المساء مخابرة من أمين عام جبهة المحافظة على الجنوب السيد حسين الحسيني يعرب فيها عن رغبة الجبهة في الاجتماع بي وحدّدت لهم موعداً في اليوم التالي. وكانت الجبهة قد عقدت اجتماعاً ذلك اليوم وصدر في الأنباء حول الاجتماعات أن الجبهة «قوّمت نتائج لقائها قبل ثلاثة أيام مع مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة السفير غسان تويني. وعُلم من مصادر الجبهة أنها... تصرّ على أهمية ممارسة الضغط على السلطة لإرسال الجيش إلى كل الجنوب».. وأصبح من المعروف أن المطلوب توسيع انتشاره ليشمل منطقتي صور والنبطية. أما الحديث عن «الضغط على السلطة» فكان يؤلمني، لأنه يفترض عدم تفهُّمنا أو عدم مجاراتنا المطلب الوطني العام.

وفي ساعة متقدمة من المساء استقبلت صلاح خلف (أبو إياد) وباسل عقل وبحثت معهما مطوَّلاً في معطيات الوضع الخطير في الجنوب وفي مطلب تعزيز انتشار الجيش في المنطقة، وهو المطلب الذي بات يشكّل قضية وطنية ملحّة. واسترسلت في شرح ما أتوجّس من مخاطر جسيمة يمكن أن تترتب على التقاعس عن الاستجابة إلى هذا المطلب فلقيت من القياديِّين الفلسطينيِّين كلّ تفهّم وكل استعداد للتجاوب.

وفي صباح اليوم التالي اجتمعت في مكتبي بالسفير تويني، فعرض لي نتائج التحرك الواسع الذي قام به خلال الأيام السابقة بالاتفاق مع الرئيس سركيس إن على الصعيد الدبلوماسي أو على الصعيد الداخلي. وانتهى بالطبع إلى تأكيد ضرورة تنفيذ

خطوة تعزيز انتشار الجيش وتوسيعه في الجنوب ليشمل، في مرحلة أولى على الأوقل، منطقة صور. فأطلعته على ما لمسته من استعداد للتحاوب من صلاح خلف ورفيقه، وتحدثت عن عزمي على متابعة الجهود والمساعي لتحقيق المطلوب. تم دعوته إلى عرض تصوراته للترتيبات المطلوب تنفيذها فعرض ما بدا لي بمستوى الخطوات الخجولة التي لا يمكن أن تحقق غرضاً حقيقياً. قال إن التفكير يتجه إلى فصل مائتي جندي من أصل الكتيبة الموجودة في الجنوب وتكليفهم بالمرابطة في ثكنة صور فيتولّون أمر المدينة والمرفأ، على أن ترابط فصيلة منهم عند جسر القاسمية لمنع أي تحرُّك مسلَّح. قلت له إن الخطة هزيلة ومعرّضة للانهيار فيما لو أرسلت إسرائيل زورقاً حربياً مثلاً ليقصف المخيمات الفلسطينية في منطقة صور عند ذلك وبدعوى حق الدفاع عن النفس سيجد الفلسطيني أن من حقه نقل الأسلحة والذخائر إلى المخيمات عبر جسر القاسمية. فاستدرك غسان قائلاً إن الخطة يجب أن تقترن بضمانة أميركية تمنع إسرائيل من التحرك المعادي. وعندما سألته ما إذا كان يملك مثل هذه الضمانة أجاب بالنفي وتابع حديثه عن الخطة فقال إن المرحلة الثانية تتناول النبطية وتقوم على تسيير دوريات في المنطقة. فأبديت شكّي في أن يقبل الجيش بتسيير دوريات في منطقة إذا لم يكن مسيطراً عليها برمّتها سيطرة محكمة. وانتهى لقائي مع غسان تويني بإقراره أن الخطة تتطلب المزيد من الدرس والإعداد. وانعكس ذلك في تصاريحه للصحافيين عند خروجه من الاجتماع. وطلبت إليه حرصاً على سلامة النتيجة المتوخاة من الخطوة، الإبقاء على الموضوع قدر الإمكان خارج حلبة الإثارة الإعلامية فكان رده على الصحافيين عندما سئل لدى خروجه من اللقاء معي عن مدى تجاوب مختلف الأطراف مع مطلب توسيع انتشار الجيش: «أساساً لست عسكرياً، والذي أعرفه أن ذلك كله سابق لأوانه في الوقت الحاضر. وهناك قرار سياسي طبعاً هو ضمن قرار مجلس الأمن ويتجاوب مع رغبات الشعب، وما تبقّى فهو شؤون عسكرية».

صباح اليوم التالي، قبيل انعقاد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية بتاريخ ١٢ أيلول (سبتمبر)، أبلغت الرئيس سركيس موافقتي على دخول الجيش إلى الجنوب للمرة الثالثة على أن تقترن الخطوة بالإعداد العسكري والسياسي اللازم. وبعد ظهر ذلك اليوم زارني أحد الزعماء، وكنت أتصور أنه جاء ليحدثني في موضوع الساعة، وهو تعزيز وجود الجيش اللبناني في الجنوب، فإذا به يعرض لي وضع أمينة سرِّه عندما كان وزيراً للصحة، مستنكراً إهمال وزير الصحة طلال المرعبي لها ومطالباً بالاهتمام بها. ثم طالبني بترقية أحد كبار الضباط في الجيش من رتبة عميد إلى رتبة لواء.

وبعد ظهر الجمعة في ١٤ أيلول (سبتمبر) استقبلت سفير الولايات المتحدة

الأميركية جون غونتر دين الذي تحدث بإسهاب عن فوائد توسيع انتشار الجيش اللبناني في الجنوب بدءاً بمنطقة صور. فأطلعته على الجو الإيجابي الذي نعمل في إطاره وإنما فتحت معه مجدداً موضوع عجز القوات الدولية عن القيام بتنفيذ مهماتها داخل الشريط الحدودي في الجنوب، مكرراً على مسمعه مآخذي على السياسة الأميركية التي تشجع إسرائيل على المضيّ في غيّها فتواصل اعتداءاتها الشرسة على الجنوب وتحول بين القوات الدولية وبين تنفيذ المهمات الموكولة إليها، كما كررت على مسمعه ما يعتمل في نفوس اللبنانيين من مشاعر الخيبة حيال خذلان الولايات المتحدة الأميركية للبنان عندما أحبطت إسرائيل محاولتين سابقتين قامت بهما الدولة اللبنانية لإرسال الجيش اللبناني إلى الشريط الحدودي، مرة عبر بلدة كوكبا في القطاع الشرقي ومرة أخرى عبر الطريق الساحلي إلى منطقة انتشار القوات الدولية. وفي كلتا الحالتين كانت الولايات المتحدة الأميركية مشجعة لنا للإقدام على العملية، ولكنها كانت تتخلى عنا عندما تقابل الخطوة بمقاومة من إسرائيل وعملائها في الشريط الحدودي. فتعهد السفير الأميركي مجدداً أن أية خطوة يعتزم لبنان الإقدام عليها في اتجاه صور سوف تقابل بمسعى أميركي جدّي لتذليل أية مقاومة إسرائيلية لتنفيذ خطوات مقابلة داخل الشريط الحدودي، ولا سيما في منطقة الناقورة حيث مركز القوات الدولية.

ما إن انتصف شهر أيلول (سبتمبر) حتى كان قد ظهر جلياً أن دعوة لبنان لعقد قمة عربية استثنائية خاصة للجنوب لن تلقى تجاوباً وأن هناك استعداداً عربياً طيباً للبحث في موضوع الجنوب في إطار قمة عادية. فتحوّل تفكيرنا نحو السعي، من جهة، إلى تقريب موعد انعقاد القمة العادية، وكان قد تقرر في مؤتمر قمة بغداد عقد مؤتمر قمة قبل نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من كل سنة، ومن جهة ثانية إلى إعطاء الأولوية والصدارة لموضوع الجنوب على جدول أعمال القمة المنتظرة. وفي ٢٠ أيلول (سبتمبر) أعلن أمين عام جامعة الدول العربية الشاذلي القليبي دعوة وزراء الخارجية العرب لعقد اجتماع في أول تشرين الأول (أكتوبر) لبحث مختلف المسائل ومنها الوضع في جنوب لبنان ولتحديد موعد القمة العربية ومكانها.

في هذه الأثناء كانت المطالبة بتوسيع انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، وإنزاله إلى منطقتي صور والنبطية، متواصلة لا تنقطع، وكنت أجري اتصالات مكثفة، أكثرها غير معلن، مع بعض أطراف المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية حول هذا الموضوع بغية ضمان إيجابيتهم في التعاطي مع هذا الاحتمال. وقد دعيت في ٢٨ أيلول (سبتمبر) إلى لقاء مع جمع غفير من رجال الدين المسلمين في مقر المجلس الإسلامي الشيعي

الأعلى في مبنى مدينة الرهراء، وكان لي حوار مطول معهم أعلنت حلاله أن القرار السياسي لدخول الجيش إلى صور والسطية محسوم وقد طُلب مں قيادة الجيش وضع الخطة العسكرية للتنفيذ

قبل ذلك، في ١٨ أيلول (ستمبر) وعشية مغادرة السفير غسان تويني إلى نيويورك لاستئناف عمله هناك، جمعني لقاء معه عىد الرئيس سركيس في حضور الوزير فؤاد بطرس. طرح الموضوع فاستعدت الحديث الذي كان لي مع غسان في مكتبي، فتوجه الرئيس ىحوي يسألىي بشيء مں التحدّي. «وما هي في نظرك الخطوة التالية؟» فقلت: «ليضع الحيش حطة ونحن ىمهّد لتنفيذها بالاتصال مع الفلسطينيين والسوريين. أما أىا فموافق سلفاً». فالتفت الرئيس إلى غساں يسأله عن رأيه فقال عسان. «لا أعتقد أن هناك أملاً بتحقيق أية نتيحة إذا كنا ىحرص على الاستئذاں من الفلسطينيين أو غيرهم». استفزّتني الملاحظة فقلت بشيء مں الامتعاض «لا مانع لدي من أن يقتحم الحيش طريقه دون حديث مسبق مع أحد إدا كان قادراً على ذلك. لن أقف في الطريق، وليكں ذلك معلوماً. ولكنني أتساءل· لمادا لم ىفعل ذلك في عملية كوكبا؟ «استأذنا» سعد حداد ولما لم يأدن لنا عدنا على أعقابنا وكنا قد مهدنا للعملية مع الإدارة الأميركية ومع الرئيس حافظ الأسد. ثم إني اجتمعت مع أبو إياد ساعتين، أما عساں تويني فقد اجتمع مع أبو عمار وأبو جهاد حسب قوله أربع ساعات. فمن الذي يستأذن؟ ثم ماذا نحں ننشد· نشر الجيش في الحنوب أم الصدام مع القوى المسلحة في الحنوب»؟ كنت أشعر أنني من خلال ردي على غسان تويني إنما أرد على موقف متفق عليه مسبقاً بين حلسائي الثلاثة بعد أن أنهيت كلامي بادرني غسان بالاعتدار، وقال إنه لم يكں يقصد ما فهمت من كلامه فأكبرتُ فيه ذلك.

فيما عدا هده اللحظة من سوء التفاهم كانت علاقتي ىغسان تويني على أحسن ما تكون علاقة. كنت أكں له كل مودة وأقدر فيه ذكاءه واندفاعه ومثابرته وروح المسؤولية التي يتحلى بها وكنت حريصاً بعد كل جولة نخوصها في مجلس الأمن أن أتصل به هاتفياً فأهنئه على النتيجة التي حققها أو أطري الحهود التي بدلها. وأذكر المرة الأولى التي أجريت معه مثل هذا الاتصال. أشرت على مورعة الهاتف في السراي، هدى طرابلسي، أن تتصل بوزارة الخارجية وتسأل عن رقم الهاتف في نيويورك وعں أفضل وقت يمكن الاتصال فيه مع عسان تويني. فردت عليّ بعد لحظة أنها حصلت على الرقم وأن بإمكانها الاتصال به عند الساعة الواحدة بعد الظهر فطلبت منها أن توصلني به في تمام الواحدة. إذ بها بعد ساعة تنبؤني أن غسان على الخط. شعرت بكثير مں الحرح، لأن الوقت كان ليلاً في نيويورك. سألت غسان عن الساعة في طرفه فقال إىها الثالثة بعد

منتصف الليل. فاعتذرت لإيقاطه في تلك الساعة المتأخرة لا لشيء إلا لأشكره على المجهود الذي بدله في جلسة محلس الأمن قبل يوم.

ومساء ٢١ أيلول (ستمبر) عقدت اجتماعاً في منزلي حول موضوع الجيش في الجنوب مع ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بحضور صلاح حلف من قيادة حركة فتح. وإثر الاجتماع، الذي استمر ساعة، امتنع ياسر عرفات عن الإدلاء بأي تصريح محيلاً الصحافيين عليّ. فقلت لهم إن البحث في الاجتماع تناول: «الخطوة التي تسعى الحكومة إلى الإقدام عليها في ما يتعلق بنزول الحيش إلى الحنوب. وإن أجواء الاجتماع كانت إيجابية جداً، وستكون هناك متابعة للاتصالات على أكثر من صعيد لإنجاز الترتيبات اللازمة لتنفيذ الخطوة المطلوبة على النحو الذي يضمن سلامتها ومقومات النجاح لها».

وقد طرحت حلال اللقاء على ياسر عرفات ضرورة لقائه مع الرئيس سركيس، لأن مثل هذه الخطوة سيكون من شأنها تنمية الأجواء الإيجابية والودية التي يجب أن تدور في ظلها المساعي المتعلقة بالوصع الجنوبي، إن من حيت المطالبة سعزيز انتشار الجيش اللبناني في المنطقة أو مں حيث المطالبة بعقد قمة عربية لمعالجة الوضع الجنوبي والتي يسعى لبنان لأن تكون من حلال خطة عربية مشتركة.

ومن طريف ما يروى أن صلاح حلف (أبو إياد) كان يؤيد وجهة نظري بقوة بالنسبة إلى وجوب قيام ياسر عرفات بزيارة الرئيس سركيس، ولكن ياسر عرفات كان لا يبدي حماساً للفكرة، لا بل كان يحاول التملص من التجاوب معها بأعذار بدت واهية. فتذرع بالخطر على حياته في المرور داخل مناطق تسيطر على بعضها قوى تابعة للجبهة اللبنانية أو متعاطفه معها. فاقترح عليه صلاح خلف أن يسلك طريق الجبل ويهبط إلى القصر الجمهوري في بعبدا عبر منطقة اليرزة وهي منطقة يسيطر عليها الجيش اللبناني النظامي سيطرة كاملة. فرد ياسر عرفات بنبرة لا تخلو من الاستنكار والاستغراب قائلاً: مهلاً يا هذا، إن الخوف كل الخوف هو من الجيش النظامي بالذات خصوصاً رجال المخابرات في الجيش. فتدخلت، وقد أعيتنا الحيلة، قائلاً. أقترح أن تصحبني يا أبا عمار في سيارتي الرسمية، فنذهب معاً لزيارة الرئيس. فأجاب لتوه: الله . . الله . عندما أكون معك أنت في سيارة واحدة سيكون للمتربصين لنا سببان لإطلاق النار على السيارة بدلاً من سبب واحد (قاصداً كلينا). وانتهت الجلسة بضحكة لم نتمالكها وبوعد مں عرفات بأنه لن يمانع في الاجتماع برئيس الحمهورية من حيث المبدأ إذا اقتنع بسلامة الترتيبات.

وتلقيت عن طريق قيادة قوات الردع العربية دعوة من الرئيس السوري حافظ الأسد دمشق في ٢٣ أيلول (ستمبر).

وعشية ذلك اليوم ألقى الرئيس سركيس كلمة عبر الإذاعة والتلفزيون بمناسبة الثالثة لتسلمه مقاليد الرئاسة، كانت في ما تضمنته حول الجنوب معبّرة أقوى عن الروح التي كانت تهيمن على الأجواء السياسية المحمومة في البلاد. فقال: أعتبر أن التضامن العربي يفرض واحداً من أمرين: فإما مواجهة جماعية وإما مساواة .وء يشمل لبنان وسائر الدول العربية المتاخمة للأرض المحتلة. فلا يجوز في أي ن يستمر لبنان وحده، جنوباً وبقاعاً، شمالاً وعاصمة وجبلاً، في تحمل نتائج القائم، أرواحاً بريئة تزهق وممتلكات غالية تدمّر وعزة وطنية تهدر» وقد لاقت دعوة هوى عند السواد الأعظم من اللبنانيين.

في ٢٤ أيلول (ستمبر)، وكنت يومها في زيارة إلى دمشق، تم الاجتماع الموعود ئيس سركيس وعرفات في القصر الجمهوري بحضور صلاح حلف، وكانت أجواؤه . وقد تعهد عرفات بالتعاون مع السلطة في درس إمكانية إدخال الجيش إلى صور بة وفي التمهيد لمؤتمر القمة العربية حول الجنوب.

كنت على اقتناع أننا بالتفاهم مع الفلسطينيين نستطيع أن نحقق الكثير مما نطمح صدد الوضع الجنوبي. أما إذا انطلقنا من موقع التعارض مع الفلسطينيين فإنني أخشى أن لا نلقى استعداداً لدى المسؤولين العرب للوقوف إلى جانبنا في مواجهة طينيين. هذا فضلاً عن أنني لم أتخلَّ يوماً عن إيماني بأن الكثير يمكن أن يتحقق صعيد الجنوب بالتفاهم مع القيادة الفلسطينية خصوصاً إذا كان المنطلق التزاماً من جانبنا بالقضية الفلسطينية وعدالتها، الأمر الذي لم نكن نفتقده، ووعياً مدركاً جانبهم بأن مصلحتهم القومية تملي عليهم المحافظة على قواعدهم الشعبية بين يين في الجنوب كما تملي عليهم تدارك احتمال قيام إسرائيل بعملية اجتياح جديدة ب يترتب عليها أخطار فادحة على وحدة الوطن اللبناني ويكون من شأنها تعميق اة الإنسانية والاجتماعية في لبنان عامة وفي الجنوب خاصة

صبيحة ذلك اليوم توجهت إلى دمشق تلبية للدعوة التي كنت تلقيتها قبل يومين ت في بداية اجتماعي مع الرئيس الأسد نوعاً من القلق لما يمكن أن يجر إليه التحرك ي من نتائج يمكن أن تنعكس سلباً على العلاقات اللبنانية الفلسطينية وإحراجاً ا لسوريا في علاقاتها مع الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين من غير أن يسفر ذلك عن مار للبنان خصوصاً إذا كان الجو العربي، كما كان فعلاً، لا يبشّر بأي استعداد

للضغط على الفلسطينيين، لا بل إن العرب كانوا في جو اختيار الطريق الأهون وهو مسايرة الفلسطيني في كل ما يطرح وبعد نقاش ودّي مسهب مع الرئيس الأسد لمست ارتياحاً كلياً منه للمبدأ الذي كنت أنطلق منه وأسعى إلى تحقيقه وهو، حسبما جاء في تصريحي إلى الصحافيين بعد الاجتماع «الرهان على الذهاب إلى مؤتمر القمة العربية بتفاهم لبناني فلسطيني معززاً بتأييد من سوريا»

استقبلني على الحدود اللبنانية السورية عند التاسعة والربع صباحاً رئيس وزراء سوريا محمد علي الحلبي ومعه جمع من الوزراء والمسؤولين. وبعد توقف قصير في الصالون في بلدة جديدة يابوس تابعنا السير إلى قصر الروضة في دمشق. هناك خلوت إلى الرئيس الحلبي، ثم انضم إلينا عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري، ومكث معنا حوالى ثلاثة أرباع الساعة الحديث مع الرئيس الحلبي لم يدخل في صلب المواضيع التي حملتني على زيارة العاصمة السورية، إذ إنه لم يكن مواكباً لتطورات الموقف من الشؤون اللبنانية عن كثب، فالشأن اللبناني في الحكومة السورية كان يتولاه وزير الخارجية. وعند انضمام الوزير خدام إلينا بحثنا تفصيلاً في المواضيع التي تهمنا. بعد ذلك انتقلنا إلى القصر الجمهوري حيث اجتمعت مع الرئيس الأسد بحضور الرئيس الحلبي. واستمر الاجتماع حوالى الساعتين أكد لي الرئيس الأسد خلاله تأييد سوريا لما يطرحه لبنان في صدد الجنوب، سواء بالنسبة للدعوة إلى قمة عربية لبحث الموضوع أو بالنسبة لمطلب توسيع انتشار الجيش في المنطقة خصوصاً إذا اقترن ذلك بتفاهم مع المقاومة الفلسطينية.

وفي ١٩٧٩/٩/٢٨ جاء أمين عام جامعة الدول العربية الشاذلي القليبي في زيارة إلى لبنان بناء على دعوة منا وقد جاءنا براً عن طريق دمشق، حيث اجتمع إلى الرئيس السوري. وعندما تبلغت موعد وصوله أجريت على عجل الاتصالات اللازمة مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية لترتيب استقباله، وكنت وزيراً للخارجية بالوكالة في غياب الوزير فؤاد بطرس الذي كان قد غادر إلى نيويورك لحضور الجمعية العمومية للأمم المتحدة، إلا أن إشكالات حصلت بسبب ضيق الوقت فكان أن وصل القليبي إلى الحدود اللبنانية من غير أن يكون هناك أحد من المسؤولين اللبنانيين في استقباله. فاستشطت غضباً للتقصير وطلبت استبقاءه على الحدود، في غرفة استقبال، ريثما أجيء بنفسي لمرافقته. فكان ذلك. وقد صحبتني ابنتي وداد في تلك الرحلة.

كنا على يقين منذ مدة من أن طلب لبنان عقد مؤتمر قمة عربية مخصص لقضية الجنوب قد سقط أمام إيثار معظم الدول العربية، ولا سيما ذات الوزن المرموق منها، إدراج قضية الجنوب على جدول أعمال القمة المقرر عقدها أساساً قبل نهاية العام.

والسبب الظاهري لهذا الموقف هو قرب موعد انعقاد القمة العادية وصعوبة جمع رؤساء الدول العربية مرتين حلال فترة وجيزة. أما السبب الحقيقي فكان الخوف من أن ينتهي المؤتمر إلى الخذلان إدا ما ارتطم بتناقض المواقف حيال معالجة الوضع الجنوبي. وإذا كان التمويه على الخذلان ممكن في إطار مؤتمر قمة عربية ذات جدول أعمال واسع، فإن مثل هذا التمويه سيكون متعذراً بالنسبه لقمة محصصة.

وإثر وصول القليبي إلى بيروت أعلن أنه يسعى إلى تقريب موعد القمة قدر الإمكان بعد أن تبين أن من المتعذر عقد قمة مخصصة نظراً لضيق الوقت وفي اجتماع القليبي مع الرئيس سركيس تم معي اتفقنا على أن خير مكان لإقامة المؤتمر هو العاصمة السعودية، الرياض، ذلك لأن حو التجافي العربي الذي كان سائداً، خصوصاً بعد عودة العلاقات السورية العراقية إلى التدهور، تولّد عنه إعراض من الدول المعدودة التي كانت مرشحة لاستضافة المؤتمر عن إعلان ترحيبها به. ولم يكن يخفى أن وزن المملكة العربية السعودية كان يمكن أن يوظف، فيما لو كانت هي الدولة المضيفة، في مصلحة المعالجة العربية لقضية الحنوب نطراً لما يترتب على أي دولة مضيفة أن تلعبه من دور في مثل تلك الحال. وأصر القليبي على أن إقناع المملكة العربية السعودية بقبول استضافة المؤتمر يعود إلى لبنان وإليّ أنا شخصياً بوجه حاص. فلا بد من زيارة سريعة أقوم بها إلى المملكة العربية السعودية لهذا الغرض.

الإعداد لتونس

في غمرة الاتصالات شبه اليومية التي كنت أجريها مع القيادات الفلسطينية والإسلامية والوطنية في صدد الوضع الجنوبي، رأيت أن أفتح كوة على فريق الجبهة اللبنانية، خصوصاً وأن بوادر بدأت تظهر في مواقف أطراف الجبهة اللبنانية تعبّر عن المطالبة بأن لا يقتصر الاجتماع على الجنوب، إنما ينبغي أن تتناول المعالجة القضية اللبنانية ككل. وقد أعرب كميل شمعون عن هذا التوجه بوضوح كلي في تصريح أدلى به فيما بعد إثر اجتماع للجبهة اللبنانية عقدته في ٨ تشرين الأول (أكتوبر).

فدعوت داني، نجل الرئيس شمعون، إلى لقاء في القصر الجمهوري في ١٩٧٩/١٠/٣، ولم يكن هناك مكان آمن لكلينا ومناسب غير ذلك المكان. وكنت قبل أيام دعيت إلى مأدبة غداء في منزل نائب نشري ورئيس المجلس الوطني للسياحة الشيخ حبيب كيروز في الأشرفية، وكان يقصد جمعي مع أعضاء تجمع الموارنة المستقلين لتبادل وجهات النظر حول ما كان يجري من تطورات وما تعتزم الحكومة الإقدام عليه من خطوات. فبلغني عن طريق بعض المسؤولين عن الأمن وكذلك عن طريق أصدقاء

مشتركين أن صاحب الدعوة بدأ يتعرض إلى الإزعاج من العناصر المسلحة في المنطقة وسمع منهم بعض التحذيرات وربما التهديدات. فأرسلت إليه أقول إنه في حلّ من دعوته لي وإنني متفهم لوضعه وإن الظرف قد يقضي بإرجاء الدعوة إلى موعد آخر، فرحب بفكرة التأجيل معتذراً وعندما التقيت داني شمعون حرص على التأكيد أن حزبه، أي حزب الأحرار، لم يكن له علاقة بما حصل وأن والده يهديني السلام ويعرب لي عن عدم موافقته على ما جرى. فأوجزت له الموقف من الجنوب وطلبت إليه أن ينقل الصورة إلى والده الرئيس كميل شمعون.

في ١٩٧٩/١٠/٦ توجهتُ إلى جدة في المملكة العربية السعودية واستقبلني فيها على المطار الأمير عبد الله بن عبد العزيز وصحبني إلى قصر الحمراء، حيث مكث معي هنيهة. وفي المساء أقام الأمير فهد ولي العهد السعودي مأدبة عشاء تكريماً لي في الديوان الملكي حضرها جمع من الأمراء والوزراء وغيرهم

وصباح اليوم التالي عقدت اجتماعاً مع الأمير فهد استمر ثلاث ساعات، حضر الجزء الأول منه عن الجانب السعودي الأمير عبد الله النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، والشيخ إبراهيم العنتري وزير العمل والشؤون الاجتماعية، والشيخ عبد العزيز التنيان وكيل وزارة الخارجية، وسفير المملكة العربية السعودية في لبنان الفريق علي الشاعر كما حضر عن الجانب اللبناني الدكتور عمر مسيكة الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء، وكسروان لبكي الأمين العام لوزارة الخارجية والعميد الركن نبيل قريطم الأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى وظافر الحسن سفير لبنان في جدة.

ثم كانت لي مع الأمير فهد والأمير عبد الله خلوة استرسلت خلالها في بحث الوضع الجنوبي وضرورة التجاوب مع دعوة لبنان لعقد مؤتمر قمة عربية لمعالجة القضية، وشرحت الأسباب التي تدعونا إلى الإلحاح على استضافة المملكة العربية السعودية للمؤتمر. ورد الأمير فهد مؤكداً تجاوب المملكة السعودية الكلي مع دعوة لبنان ومشيداً بالحرص الذي نبديه على الوصول إلى القمة بموقف مبني على تفاهم مسبق مع المقاومة الفلسطينية، وقد حضّني على المضي في هذا الطريق. إلا أنه خالفني الرأي فيما يتعلق بمكان انعقاد المؤتمر واقترح تونس بدلاً من الرياض مقراً له، مبرراً ذلك بأن المؤتمر سيكون الأول الذي ينعقد على مستوى القمة بعد انتقال مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس، وأن عقد المؤتمر في تونس سيكون من شأنه تدعيم تلك الخطوة وتعزيز مكانة تونس، فضلاً عن أن تونس لا تثير أية حساسيات لدى أية دولة عربية، وبالتالي لن يكون ثمة سبب لعدم تأمين إجماع في الحضور إذا ما انعقد المؤتمر في تونس. وقطع لي بأن المملكة العربية السعودية سوف تلقي بوزنها الكامل إلى جانب

لبنان في المؤتمر على أي حال، سواء انعقد في الرياض أو في مكان آخر. وعندما أبديت تخوفاً من أن تونس قد لا تكون مستعدة لاستضافة المؤتمر أو راغبة فيها، وكانت رشحت من تونس أخبار تنبىء بذلك، جزم لي بأنه هو الذي سيتولى ذلك ويضمن النتيجة. وعند سؤاله عما يترتب على لبنان صنعه لتسهيل تحقيق الغاية قال: لا شيء. ولنا أن ننتظر جواباً بعد أربعة أيام، أي يوم الخميس المقبل من ذلك الأسبوع، على أبعد تقدير.

وعلى ذلك الموقف الإيجابي الحازم استقللت الطائرة عائداً إلى بيروت بعد ظهر ذلك اليوم. وكان انطباعي أن سبب إصرار الأمير فهد على رفض الرياض مقراً للمؤتمر هو عين السبب الذي أملى علينا، من منطلق الحرص على تأييد المملكة لموقف لبنان، الإصرار على اختيار الرياض مقراً له ذلك أن الأمير فهد كان يخشى حسبما استخلصت من حديثي معه، أن يُمنى المؤتمر بالفشل ويقترن فشله باسم المملكة العربية السعودية فينعكس على مكانتها في العالم العربي. هذا فيما كنا نحن نجد في استضافة المملكة للمؤتمر ضماناً لنجاحه

وفي اليوم التالي طار عبد الحليم خدام، وزير خارجية سوريا، إلى جدة واجتمع إلى الأمير فهد. وقيل إن البحث تناول القمة العربية المنتظرة ونتائج الزيارة التي قمت بها إلى المملكة السعودية.

وكانت بوادر التحفظ الفلسطيني قد بدأت تظهر حول الموقف من دخول الجيش اللبناني إلى منطقتي صور والنبطية، وذلك من خلال إبراز مواقف الحركة الوطنية اللبنانية وفصائلها من هذا الموضوع، واشتراط الدخول المسبق إلى الشريط الحدودي الخاضع للهيمنة الإسرائيلية استشففنا في تحفظ أطراف الحركة الوطنية بداية انقلاب في الموقف الفلسطيني من الموضوع.

تبلغنا من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن الموعد التقريبي لانعقاد مؤتمر القمة سيكون في ١٩٧٩/١١/١٧ على الأثر أجريت اتصالاً مع القيادة الفلسطينية فزارني مساء العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) ياسر عرفات وصلاح خلف فأثرت معهما مجدداً مسألة دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب والرؤية التي يقتضي التوجه بها إلى القمة المرتقبة مشدداً على ضرورة تلافي أي احتمال للتناقض بين الموقفين اللبناني والفلسطيني، ذلك لأن في التوافق بين الموقفين مصلحة الطرفين وفي التناقض إساءة إلى موقع المقاومة كما إلى موقع لبنان لقيت من جليسيّ جنوحاً للمناقشة في تفاصيل الخطوة المطلوبة على صعيد إدخال الجيش إلى صور من حيث حجم الوحدة العسكرية

المرشحة للدخول وتكوينها ومواقع تمركزها ومهامها وما إلى ذلك، مع الإلحاح على ضرورة تأمين موافقة الأطراف اللبنانية التي لها وجود مسلح في المنطقة. أما فيما يتعلق بالقمة المنتظرة فقد أبدى جليساي استعداداً قوياً لتنسيق المواقف معنا وحرصاً على مواجهة القمة بأقصى ما يمكن من التفاهم المسبق.

وصباح ١٩٧٩/١٠/١١، تلقيت مخابرة هاتفية من السفير السعودي الفريق علي الشاعر من المطار ساعة وصوله بالطائرة إلى بيروت، وطلب الاجتماع بي فوراً لإبلاغي نتيجة المساعي التي قام بها الأمير فهد في صدد تحديد مكان القمة المرتقبة وزمانها. وقد جاء لتوه من المطار إلى مكتبي في السراي وأبلغني أن الاتفاق قد تم مع تونس على عقد المؤتمر فيها ابتداءً من ١٩٧٩/١١/٢٠. ومن اللافت للنظر أن الأمير فهد كان حريصاً على البر بوعده حتى في التزام المهلة التي حددها لإعطائنا الجواب النهائي فيما يختص بتعيين مكان المؤتمر.

ما إن شاع الخبر حتى بدأت تروج شائعات مشككة في صحته. وجاء في بعض الأنباء أن مصادر رسمية في تونس نفت علمها بالاتفاق على تونس مقراً للمؤتمر. أجريت في اليوم التالي مخابرة هاتفية مع الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية في تونس السفير أسعد الأسعد فلم يستطع تأكيد الخبر واستمهل حتى عودة الأمين العام من رحلة إلى الخارج فلم أجد بدًّا من العودة بالأمر للأمير فهد شخصياً فأبرقت إليه متبتاً المعلومات التي تبلغتها من السفير الشاعر شاكراً له مساعيه التي أسفرت عن النتيجة الإيجابية المذكورة. عاد السفير الشاعر فأكد لي مجدداً في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر)، بعد زيارة قام بها إلى المملكة السعودية، ما كان أبلغني إياه من معلومات واستغرب ما أشيع خلافاً لذلك. وبعد ذلك تلقيت تأكيداً للمعلومات من البعثة الدبلوماسية اللبنانية في تونس ولدى جامعة الدول العربية.

في موازاة كل هذه المشاغل في مجال الإعداد لمؤتمر القمة كانت تضغط علينا الأحداث المتلاحقة في منطقة الشمال اللبناني. ففي ١٩٧٩/١٠/٩ أقدمت جماعات من الكتائب على قطع طريق حمانا ـ الأرز واحتجاز نحو ٣٥ شخصاً من أنصار الرئيس سليمان فرنجية، فرد جماعة من المردة، أنصار الرئيس فرنجية، باحتجاز نحو ٩٠ شخصاً على طريق البترون. وأخذت هذه الأزمة تتفاعل وتتفاقم يوماً بعد يوم وتنذر بشر مستطير. وكان يقض مضاجعنا قلقنا على مصير الرهائن المتبادلة. فجرت اتصالات مكثفة، اهتم بها الرئيس سركيس اهتماماً شديداً، وشاركتُ فيها مع مختلف أجهزة الدولة، ولا سيما القيادات الأمنية، والأصدقاء والوسطاء، وتداخلت فيها اتصالات مع دمشق لبذل ما

تستطيع من جهد مع الرئيس فرنجية. واستمرت هذه الأزمة قرابة الأسبوعين قبل أن تنفرج بالإفراج التدريجي عن المحتجزين.

وفي هذه الأثناء أيضاً كنا كلما التقيت والرئيس سركيس والوزير بطرس، تداولنا الأفكار التي يمكن أن تتضمنها ورقة العمل التي يعتزم لبنان عرضها على المؤتمر. وكان كارلوس خوري يحضر بعض تلك الاجتماعات، فطلب منه إعداد أول نص لمشروع ورقة عمل ففعل. ناقشنا المشروع وأدخلنا ما كان يجب من تعديلات وأعيدت صياغته غير مرة مع توالي الاجتماعات.

وصباح ٢١/١٠/١٩٧٩، استدعيت القائم بالأعمال السوفياتي، في غياب السفير، لأطلعه على ما يجري حتى لا تبقى الاتصالات حكراً على السفير الأميركي، تعزيزاً لمجال الاختيار أمام السلطة اللبنانية وصوناً لحرية حركتها، كذلك تداركاً لعثرات يمكن أن يخلقها الاتحاد السوفياتي في وجهنا من خلال حلفائه على الساحة اللبنانية. عرضت أمامه صورة عما جرى وعما يرتقب وطلبت منه إبلاغ موسكو تقديرنا لأية مساعدة يمكن أن تقدمها لنا في مساعينا حيال الوضع في الجنوب. ومما حملني على استعجال الاجتماع بالدبلوماسي السوفياتي دنو موعد الزيارة التي كنا ننتظرها من فيليب حبيب ممثلاً لوزير الخارجية الأميركي للبحث في قضية الجنوب اللبناني والوضع في منطقة الشرق الأوسط عامة.

في الخامسة من بعد ظهر الثلاثاء في ٢٣/١٠/١٩٧٩ حطت طائرة في مطار بيروت خرج منها الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي وموفد وزير الخارجية الأميركي فيليب حبيب، وجمعتهما الصدفة على طائرة واحدة. وكنت قد شاركت قبل ظهر اليوم في اجتماع ضمني مع الرئيس سركيس والوزير بطرس في بعبدا ناقشنا خلاله للمرة الأخيرة ما كان مفترضاً أن يطرح على بساط البحث مع الضيفين العربي والأميركي.

التقيت القليبي في منزلي في الدوحة في ساعة متأخرة من المساء، فعرضت معه بإسهاب نتائج الاتصالات التي قمت بها حتى ذلك التاريخ مع مختلف الأطراف في لبنان من لبنانيين وفلسطينيين، وكذلك الرؤية المبدئية التي توصلنا إليها فيما يختص بالموقف الذي يمكن أن نطرحه أمام مؤتمر القمة، مشيراً إلى أنني أعتزم مناقشتها بصراحة وبالتفصيل مع قيادة المقاومة الفلسطينية تحقيقاً للمنطلق الذي آلينا على أنفسنا التزامه وهو الذهاب إلى القمة على تفاهم ووفاق وانسجام مع الفلسطينيين. فكان القليبي مرتاحاً إلى جو حديثي معه وشجعني على المضي قدماً في ذلك الخط وأكد لي أنه سيبذل كل ما

يستطيع لمساعدتنا على الوصول إلى غايتنا في ما يعتزم القيام به من اتصالات مع الجانب الفلسطيني ومع المسؤولين العرب.

أما فيليب حبيب فقد قام في اليوم التالي بجولة شملتني كما شملت الرئيس سركيس والرئيس الأسعد قبلي. زارني في الدوحة وتحدثت معه بإسهاب في خيبة لبنان من الموقف الأميركي حيال مبادرات السلطة اللبنانية في الجنوب، والتي حاولت القيام بها تنفيذاً لقرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي كانت الولايات المتحدة الأميركية قد وافقت عليها لا بل شاركت في صياغتها. هذا مع العلم بأن السلطة اللبنانية لم تقدم على تلك الخطوات إلا بعد التفاهم مع الإدارة الأميركية عليها عبر السفير الأميركي في لبنان أو عبر البعثة الأميركية في الأمم المتحدة في نيويورك أو عبر الاثنين معاً، وكانت الولايات المتحدة تشجع لبنان على تلك المحاولات. بيد أن لبنان لم يلمس أية مؤازرة فعلية من الولايات المتحدة عندما ارتطمت خطواته تلك بمقاومة من إسرائيل وأتباعها في الجنوب فتوقفت. كان ذلك عندما حاول لبنان إرسال كتيبة من جيشه إلى الشريط الحدودي عبر كوكبا في القطاع الشرقي من الجنوب ثم عندما أرسل كتيبة أخرى إلى منطقة انتشار القوات الدوليه عبر الطريق الساحلي.

ثم خضت معه في موضوع القمة العربية المنتظرة، ورسمت أمامه صورة مبدئية عما يعتزم لبنان تحقيقه منها انطلاقاً من التفاهم مع الفلسطينيين ومن المبادىء التي كنا نتداولها داخل الحكم في إطار البحث في مشروع ورقة العمل التي ستقدم إلى المؤتمر.

بدا لي حبيب مستطلعاً ومستفسراً. وخلافاً لما كان يشيعه المشككون لم يطرح أمامي أي مشروع أو مبادرة، ولو بدا أنه كان مهتماً بالاستماع إلى رأيي في إمكانية انتشار الجيش اللبناني في مختلف أرجاء الجنوب، بدءاً بمنطقة صور، في مقابل خطوات تُنفَّذ داخل الشريط الحدودي. اقتصر حبيب في ذلك على الحديث العام ولم يتقدم بمشروع معين أو بأفكار محددة أو بتعهدات أميركية. هذا في ما يتعلق باجتماعه معي. أما ما قد يكون قد عرض مع الرئيس سركيس قبلي ثم مع الوزير فؤاد بطرس بعدي فلست على يقين منه. كنت أشعر دوماً في مثل هذه الحالات، مع أنني لا أستطيع أن أجزم، أن بعض الذي يعرض مع رئيس الجمهورية كان يبقى مكتوماً عني.

في ضوء ما أسفر عنه اجتماعي مع فيليب حبيب ذلك المساء، أو لم يسفر عنه، بتّ فيما بعد أعتقد أن زيارته إلى لبنان لم ينجم عنها إلا الضرر. ذلك لأن توقيت الزيارة قبيل انعقاد مؤتمر القمة للنظر في موضوع أساسي وحساس كموضوع الجنوب أوحى وكأن أميركا أوفدته ليملي علينا موقفنا في المؤتمر. فأثار بذلك ضباب الشكوك والظنون حول موقفنا فأضعفه، وقدم من حيث يدري أو لا يدري هدية لا تقدر بثمن إلى

المتضررين من أية نتائج إيجابية يمكن أن تصدر عن مؤتمر القمة المرتقب، ووصمت ورقة العمل اللبنانية من قبل معارضيها تجنّياً بورقة فيليب حبيب.

عاد القليبي بعد ظهر الخميس في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) من دمشق، التي قام بزيارة قصيرة لها احتمع خلالها بوزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام وبرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. اتصل بي فور وصوله إلى فندق بريستول وأبدى رغبة في لقائي فتوجهت على الفور إلى زيارته في الفندق، فأبلغني الجو الإيجابي الذي لمسه إجمالاً في دمشق في صدد ما ينوي لبنان طرحه أمام القمة ونبّهني إلى الحذر الفلسطيني من إمكان إصرار لبنان على المطالبة بتنفيذ خطوات على أرض الجنوب تسبب إحراجاً للقيادة الفلسطينية تجاه قواعدها وحلفائها اللبنانيين وتحدّ من قدرتها على الحركة وتعطي الجبهة اللبنانية وعملاء إسرائيل في الجنوب من قوات سعد حداد نصراً مجانياً. فطمأنته إلى أننا ما زلنا مصممين على التفاهم والتنسيق مع القيادة الفلسطينية قبل التوجه إلى تونس، وأنني أتابع الاجتماعات ليلاً بين الحين والآخر مع بعض الفلسطينيين حول هذا الموضوع، ولو أن تلك الاجتماعات لم تكن رسمية وبقيت بعيدة عن الأضواء.

شاركت صباح اليوم التالي، أي في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر)، في اجتماع ضم الرئيس سركيس والوزير بطرس والشاذلي القليبي ومساعده أسعد الأسعد. وجرى خلال الاجتماع التداول في الخطوط العامة لمشروع ورقة العمل اللبنانية، وكان الارتياح بادياً على وجوه الجميع بنتيجة المناقشة، مستبشرين ولو على حذر باحتمال المتول أمام القمة المرتقبة بقدر من التفاهم بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية يكون كفيلاً بتحقيق النجاح المنشود للمؤتمر.

وبعد الاجتماع مع القليبي ومساعده عقدنا اجتماعاً، الرئيس والوزير بطرس وأنا، لمراجعة مشروع الورقة اللبنانية في ضوء ما تم من اتصالات خلال الفترة الأخيرة. وأعلنت لدى خروجي من القصر الجمهوري أمام الصحافيين أن ورقة العمل هذه أصبحت شبه جاهزة ووصفتها بأنها أصبحت واضحة ومحددة. وقد يكون في تسميتها ورقة عمل مبالغة، إذ لم يكن مضمونها يعدو مشروعاً لقرار

في اليوم ذاته كان جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، يهاجم في مهرجان ذكرى تأسيس الحزب، في حضور ياسر عرفات ووليد جنبلاط «بعض الحكم» على حد تعبيره ويحمل على «النهج الذي يخاض تحت عنوان رائف هو عنوان دخول الجيش الجنوب»، وذلك لكون «هذا النهج بحد ذاته هو الذي أدّى في السابق إلى

انفجار الأحداث في لبنان وهو الذي سيؤدي إلى تفحير حديد للأحداث في لبنان، يبعدنا عن طريق الحل أكثر فأكثر»، مطالباً بدخول الحيش إلى الشريط الحدودي الذي يقع تحت سيطرة قوات سعد حداد ومں تم إسرائيل وهذا الموقف كان ينمّ عں تيار متصاعد في أوساط المقاومة الفلسطيبية والحركة الوطنية.

وبعد يوم، وفي غمرة المشاعل التي كانت تستنزف أقصى جهودنا في الإعداد للقمة، ألفيتُني عارقاً في متابعة حادث مفجع وقع في محلة البسطة إد انفجرت سيارة ملغومة أودت بحياة ثمانية أشخاص وأوقعت اثنين وثلاثين حريحاً وخلفت أضراراً جسيمة في المباني المجاورة. كان للحادث أثر عميق في نفسي كما في نفوس المواطنين، ولا سيما في المنطقة التي وقع فيها. إنك لتحد نفسك حيال حادث من هذا النوع ثائراً غاضباً ولا حول لك ولا قوة وبعد يوم عبّر الناس عن حزنهم وسخطهم بإضراب صامت لمدة ثلاث ساعات.

عند هذا المفترق من تطورات الوضع على صعيد التحضير للقمة رأيت من الضروري تكثيف الحوار مع قيادة المقاومة الفلسطيبية ضماناً لسلامة النتائج. كان ياسر عرفات قد طار إلى بغداد فلبى صلاح خلف (أبو إياد) دعوتي مساء الأحد في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر). تبادلت معه المعلومات حول ما دار من اتصالات ومشاورات حلال الأيام القليلة الماضية وأجريت معه تقويماً لاحتمالات الموقف وشددت على ضرورة متابعة الحوار والتنسيق توصلاً إلى تفاهم على رؤية يطرحها لبنان أمام القمة تتجاوب معها منظمة التحرير الفلسطينية وتدعمها سوريا. فلقيت مں جليسي كل استعداد للتجاوب، واتفقت معه على تكثيف الاجتماعات. فوعد بترتيب لقاء مع ياسر عرفات بمجرد عودته مں رحلته.

ولم يمض ٢٤ ساعة على هذا اللقاء حتى حملت الأنباء حبراً من دمشق حول اجتماع عقد هناك ضم ممثلين عن المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية والجبهة القومية حضره ياسر عرفات وعبد الحليم حدام. وما رشح مں نتائج الاجتماع كان ينبىء بالتشدد في المطالبة بانتشار القوات الدولية في الشريط الحدودي ودخول الجيش اللبناني إلى تلك البقعة من دون سائر بقاع الجنوب، وذلك من منطلق أن قضية الجنوب هي أولاً وقبل كل شيء قضية مواجهة مع إسرائيل لا قضية وجود مسلح غير شرعي، فلسطينياً كان أو لبنانياً.

مع أن الموقف من إدخال الجيش إلى التسريط الحدودي في ظاهره سليم إلا أنه في الحقيقة ينطوي على نوع مں القفز فوق الواقع المأسوي الذي يعيشه ابن الجنوب

يومياً سبب انحسار ظل الشرعية كلياً عن المنطقة ووقوعها فريسة لهيمنة المسلحين ونهباً للتسيّب والفلتان وهذا الوصع لم يكن ليحتمل انتظار قيام الظروف التي يمكن أن تحمل إسرائيل على الرضوخ لقرارات محلس الأمن الدولي وكيف يمكن إقناع ابن الجنوب بالإذعان إلى وضع لم يعد يقبل الاحتمال إنسانياً في انتظار تطورات لا يستطيع أحد أن يسيطر عليها أو يتكهن بمسارها، وهو لم يكن يطمح إلى أكثر من وجود للشرعية يضمن له حداً أدنى من الأمن والطمأنينة والحياة الكريمة من غير ما تنازل عن القضية القومية.

مهما كان الأمر فقد تبينت من الموقف الذي رشح من اجتماع دمشق هنّة تصلُّب تنذر بإجهاض أية محاولة جدية لتحسين الأوضاع في الجنوب.

تملّكني الخوف من تفاعل المواقف وتصعيدها في اتجاه السلبية فقررت تطويقها باتصالات موسّعة وفورية مع الجهات المؤثّرة في القرار. ودعوت القيادة الفلسطينية إلى الاجتماع وكذلك رئيس المخابرات السورية في قوات الردع العربية العقيد محمد الغانم، وعندما اتصل بي السفير السوفياتي سولداتوف مبدياً رغبته في زيارتي بمناسبة عودته من إجازته في موسكو استعجلت لقاءه. وهكذا كان اليوم التالي، أي الثلاثاء في ٣٠/١٠/١٩٧٩، عشية عيد الأضحى، حافلاً بالنشاط.

في لقائي مع سولداتوف نقل إليّ تفهم الاتحاد السوفياتي للتحرك اللبناني كما عرضنه أمام القائم بالأعمال في غيابه، وأكد استعداد دولته للمساعدة ضمن إمكاناتها على معالجة الوضع في الجنوب، خصوصاً فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي.

وفي لقائي مع العقيد محمد الغانم تحدثت بالتفصيل حول مشروع ورقة العمل اللبنانية شارحاً مضامينها وأبعادها ومسوّغاتها وطلبت إليه نقل صورة عن كل ذلك إلى المسؤولين السوريين متمنياً مساندتهم وتأييدهم في المساعي التي نقوم بها. وقد كرر هو على مسمعي ما كان رشح من اجتماع دمشق قبل يوم ناسباً الموقف إلى الحركة الوطنية والجبهة القومية.

ومع ياسر عرفات وصحبه بحثت في مشروع ورقة العمل اللبنانية وأودعتهم نسخة منها وشرحت مضامينها معللاً مدرجاتها، مبدياً انفتاحي على مناقشتها معهم. فأبدوا بعض الملاحظات من غير إصرار وأكدوا التمسك باتفاق القاهرة وشددوا على الأخطار التي تواجههم من جراء استمرار الهيمنة الإسرائيلية على الشريط الحدودي. أما مبدأ دخول الجيش إلى الجنوب فكرروا موقفهم من أنه شأن لبناني، وأنهم لا يمانعون إلا بما يتعارض مع الحقوق التي منحتها لهم الاتفاقيات المعقودة بينهم وبين الدولة اللبنانية.

وانصرفوا على وعد بالعودة إلى مناقشة الورقة بنداً بنداً مع تأكيد الحرص على التعاطي معها بروح إيجابية.

وكان الجو الشائع في البلاد، سواء في الأوساط الصحافية أم في الأوساط الرسمية يشي بقدر متزايد من الحذر والتشاؤم حيال ما ينتظر تحقيقه من القمة العربية. ومما عزز هذا الشعور الانقسامات التي كانت تستبد بالساحة العربية والمواقف التي كانت أحياناً ترشح من هذا البلد العربي أو ذاك والتي لم تكن تبشّر بالحماس للموقف اللبناني في حال تعارضه مع الموقف الفلسطيني من الوضع في الجنوب. وأخذت بعض التعليقات والأنباء التي تنشرها الصحف تستبعد احتمال التوصل إلى تفاهم لبناني فلسطيني قبل القمة وبالتالي تشكك حتى في احتمال انعقاد المؤتمر في الموعد المحدد له. فقررت التوسع في اتصالاتي الدبلوماسيه.

استدعيت سفير الكويت عبد الحميد البعيجان في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) وشرحت له الموقف اللبناني كما يعبّر عنه مشروع ورقة العمل اللبنانية وطلبت منه نقل الصورة إلى المسؤولين في الكويت وتطلع لبنان إلى تأييدهم في القمة واجتمعت مع سفير العراق عبد الحسين مسلم حسن في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) للغرض نفسه. وكنت أعتبر أن الكويت والعراق تتمتعان بتفل خاص في التأثير على الموقف الفلسطيني.

كان أملي قد بدأ يتزعزع، ولو أنه لم يتبدد، في إمكان التوصل إلى تفاهم مشترك مع المقاومة الفلسطينية يضمن للبنان الحصول على نتائج ملموسة من القمة تساعد على معالجة الوضع في الجنوب معالجة ناجعة. في هذا الجو أدلى مصدر فلسطيني بتصريح نشرته صحيفة النهار في ١٩٧٩/١١/٤ قال فيه: «إن احتمالات توصُّل السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى تفاهم في شأن الجنوب، سواء قبل القمة أم خلالها، تبقى قوية على رغم أجواء التشاؤم المسيطرة حالياً».

كان وراء التصميم الذي كنت أتابع به الإعداد للقمة، والجهد المتواصل الذي كنت أبذله في هذا السبيل، شعور دفين، كنت حريصاً على كتمانه، بأن القمة كانت بمثابة الفرصة الأخيرة أمامنا لتفريج الوضع في الجنوب ودرء المخاطر التي كانت تتهدده، ولوضع حد للانزلاق المتسارع، الذي كنت أرقبه بكثير من الوجل والارتياع، في اتجاه التصادم السافر والساخن بين قضيتين آمنت بهما: القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية. وكنت أحذر قيادة المقاومة الفلسطينية دوماً وبصراحة، وكذلك قيادات الحركة الوطنية، من مغبة هذا الاحتمال. كنت أشعر بأن القمة كانت تطرح أمامنا فرصة أخيرة لوضع لبنان الوطن على عتبة الخلاص من لجّة الأخطار والمحن التي تغمره، وبأن تلك الفرصة كانت

آخر سهم أطلقه في معركتي مع تنّين الأزمة، فإذا لم أصرعه به صرعني. كنت أشعر بأن مؤتمر القمة، بعد الدور الذي قام به لبنان، والدور الذي قمت به شخصياً، في تأمين انعقاده، هو ذروة التحرك الذي كان بالإمكان القيام به من أجل إنقاذ لبنان وجنوبه، ولن يكون بعده تحرك مجدٍ إذا ما آل إلى إخفاق وخذلان. كنت أتعاطى مع القمة على أنها بمثابة المراهنة بكل ما كنت أملك، فإما النجاة، وإما الإفلاس.

لم أكن أخفي إيماني، أمام كل من كنت أحاور، أن مصلحة الفلسطينيين تتلاقى مع مصلحة اللبنانيين في ما كنا نسعى إلى تحقيقه. كنت أعتقد مخلصاً أن سياق التطورات التي كنا نشهدها سيؤدي بنا حتماً إلى التصادم الفعلي بين القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية وسيكون المصير قاتماً بالنسبة إلى القضيتين على السواء ما لم يتم تدارك التدهور الحاصل في الوضع الجنوبي وفي العلاقات بين المقيمين على أرض الجنوب من لبنانيين وفلسطينيين. كنت أؤمن مخلصاً أن الذي فجّر الأزمة اللبنانية أراد أن يصب للقضية الفلسطينية كميناً أو مقتلاً. إنني لم أكن أتصور مقتلاً لقضية فلسطين أوقع فعلاً من تحوّل النضال من أجل قضية فلسطين إلى تقاتل مع اللبناني على أرض لبنان، أو مع أي عربي على أرضه. كيف تكون قضية فلسطين قضية عربية إذا تناقض حق الفلسطيني مع حق أخيه العربي، وكيف تكون قضية فلسطين قضية قومية إذا اصطدمت مصلحة الفلسطيني الوطنية مع مصلحة أخيه العربي الوطنية. كيف يبقى الإسرائيلي عدو كل عربي إذا انزلق الفلسطيني إلى استعداء كل عربي. إنني نشأت على الإيمان بقضية فلسطين قضية عربية، وبأن المصير العربي يرتبط بها، وكذلك مصيري أنا كإنسان عربي. آمنت بأن قضية فلسطين ليست قضية الفلسطيني وحده، وإنما هي قضية كل عربي، وقضيتي أنا كإنسان عربي. وآمنت بالتالي أن تقرير مصير قضية فلسطين ليس وقفاً على الفلسطيني وحده، وإنما لي، أنا كذلك، كوني عربياً، نصيب فيه. فكان من الطبيعي أن أتحرّق إلى إيجاد صيغة تمنع التدهور في العلاقات بين اللبناني والفلسطيني إلى الحد الذي ينذر بالصدام بينهما وبين قضيتيهما مع ما يستتبع مثل هذا الصدام من خطر على مصير القضيتين.

لطالما كنت أردد في أحاديثي مع القادة الفلسطينيين في تلك الفترة، وبعدها كثيراً، ما كان يساورني من مخاوف حيال التدهور الذي يلازم العلاقات بين اللبنانيين والفلسطينيين في كل مكان، وبخاصة في الجنوب، مما ينذر بأوخم العواقب على القضيتين. وأذكر أنني طرحت الموضوع بإسهاب مع ياسر عرفات غير مرة، وكذلك في أوقات مختلفة مع صلاح خلف (أبو إياد) وخليل الوزير (أبو جهاد) والعقيد سعد صايل (أبو الوليد) والدكتور أحمد صدقي الدجاني وعبد المحسن أبو ميزر. كنت أسائلهم عن

المفارقة في كون المقاومة الفلسطينية قد سجلت نجاحاً باهراً في علاقاتها الخارجية بينما الإخفاق الذريع كان نصيبها في علاقاتها المحلية داخل لبنان كيف يمكن أن يكون الفلسطيني ذكياً واعياً لمصلحته في الخارج بينما يتصرف داخل لبنان وكأنه غافل عما يحيط به وجاهل لمصلحته. كنت أقول إن نشوة النصر التي تأخذ الفلسطيني في مواجهة العالم الخارجي معرّضة للانحسار والزوال في كبوة يكبوها في تعامله وتعاطيه مع الناس حوله في لبنان ما أشبه الانتصارات الخارجية التي سجّلتها القضية الفلسطينية ببالون انتفخ فحمل الفلسطيني إلى آفاق النشوة، بيد أن ذلك البالون يبقى معرّضاً للانكماش من جراء وخزة دبوس، قد يكون بمستوى الحاجز على طريق البطية. فالعالم على أكثر من استعداد للتعاطف مع الفلسطيني، واستطراداً مع أخيه العربي، في صدامه مع الإسرائيلي مغتصِب أرضه وحقه، ولكنه بكل تأكيد لن يكون إلى جانبه إذا احتكّ مع ابن الجنوب على أرض الجنوب

كنت أشعر أن كلامي لم يكن يقع على المسامع موقعاً حسناً، أو أنه لم يكن يؤخذ على محمل الجد بحيث يستوجب المتابعة والتنفيذ. مع ذلك التفت إليّ ياسر عرفات في إحدى المرات بعد سماعه كلامي هذا، يسأل بلهجة التحدّي الودّي: وما المقصود عمله في هذا السبيل بالتحديد. فقلت: «إن الذي عرف كيف ينجح في الخارج يجب أن يعرف كيف يتدارك الفشل في الداخل. ولست أنا الذي ينبغي أن يوجّه إليّ هذا السؤال. على أي حال فالمطلوب التقيد قدر الإمكان وبالسرعة الممكنة بالاتفاقات المعقودة مع السلطة اللبنانية نصاً وروحاً، والمطلوب مراعاة مشاعر الناس واحتياجاتهم وظروفهم والتصرف معهم بوحي من ذلك، والمطلوب في القول والفعل توخّي كل ما يُعين المواطن محاذرة كل ما يزعجه أو يؤذيه أو يقلقه».

بناءً على تلك الأجواء التي كنت أعيشها، كنت أتعاطى مع موضوع القمة من منطلق أنها تقدّم فرصة فريدة، لا بل فرصة أخيرة، وأنها تبلغ بنا ذروة التحرك المتاح لنا ولن يكون بعده تحرك فيه شيء من المصداقية.

قبل حين قلت رداً على سؤال في أحد البرامج الإعلامية للإذاعة اللبنانية: «إننا كلما سقط أمامنا أمل اخترعنا أملاً جديداً والقمة العربية كانت آخر أمل اخترعناه بعد أن سقطت في طريقنا آمال». والتقط أحد السياسيين المعارضين لي في الحق والباطل ذلك القول مني ليكرر ويكرر في مناسبة وغير مناسبة أنني أتعمّد خداع المواطن بالآمال الزائفة والخائبة لكي أبقى على كرسي الحكم. إن الأمل في مفهومي مقرون بهدف مرحلي محدد، وهو بذلك غير التفاؤل الذي يعبّر عن حالة نفسية مستبشرة قد يكون لها مسوّغ موضوعي، كالهدف المحدد، أو لا يكون. وعندما تحدثت عن القمة آملاً فإنما كنت

أتحدث عن هدف حقيقي نتوخّى تحقيقه من القمة ونرسم الطريق إلى بلوغه ونبذل كل جهد في سبيله. أما السياسي المتحامل فلم يتسأ أن يرى في ما قلت إلا إيهاماً ومخادعة ولا إخاله كان مؤمناً بما كان يقول، لأنه يقيناً من الذكاء بحيث لا يفوته أن لا عمل من غير أمل.

لفرط ما أعلّق من الأهمية على نتائج القمة المرتقبة، ذكرت مرة أمام صحافي صديق، هو إميل حوري، أنني لا أسقط من حسابي احتمال الإقدام على الاستقالة في حال فشل المؤتمر على نحو يضعنا أمام طريق مسدود. فكتب ذلك في تعليقه اليومي في ١٩٧٩/١١/٥.

استثار هذا الخبر وما كان يتسرب عن بعض الوزراء من حديث مماثل عن لساني، ردود فعل متعددة في الوسط السياسي، توقفت عند اثنين منها لأنهما صدرا عن شخصين مقرّبين جداً من رئيس الجمهورية: المعلّق الصحافي المعروف ميشال أبو جودة، والنائب الأب سمعان الدويهي.

كتب أبو جودة يقول. «طبعاً هناك ألف سبب وسبب لذهاب الحكومة الحصّية، ولكن ليست هذه المشكلة (أي ملء الفراغ الذي خلّفه شارل الحلو باستقالته من الحكومة) المشكلة أن هناك ألف سبب وسبب لبقائها أو للإبقاء عليها فالرئيس الحص لا بديل منه على مد عينك والنظر، ذلك لأن الوضع الذي كان منذ ثلاث سنوات، بالنسبة إلى رئاسة الحكومة، لا يزال كما كان بل أكثر وضوحاً لمصلحة الدكتور الحص. ولم يساعد أحد على تغيير هذا الوضع لمصلحته كبديل ولا ضد مصلحة الرئيس الحص إلى حد القول إن ألف سنة في عين الراضين المرضيين والقابلين المستسلمين لرئاسة سليم الحص كأمس الذي عبر بقي الذين يحبون الرموز فهؤلاء سيجدون في تكريم الدكتور الحص اليوم (في إشارة إلى منحي وسام دانيال بلس من قبل جمعية متخرجي الجامعة الأميركية في بيروت) الشيء وعكسه، لأن منحه وسام مؤسس الجامعة الأميركية، يرتدي، في نظر البعض، طابع التشجيع على الاستمرار، ربما أكثر من تصريف الأعمال، ثلاث سنوات أخرى، مع بركة متخرجي الجامعة الأميركية إن لم يكن بركة مخرجي السياسة الأميركية».

استنتجت من تعليق ميشال أبو جودة، المقرب جداً من الرئيس سركيس، شيئين قد لا يكونان بعيدين عن تفكير الرئيس سركيس الذي يعبّر عنه في مجالسه الخاصة: أولاً، إن المصلحة ربما كانت تقضي برحيلي ولكن، نظراً لعدم وجود البديل الجاهز، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ثانياً، إن الاستمرار في تصريف الأعمال العادية، من غير

اختراق حقيقي لواقع الأزمة، قد يكون حطاً سياسياً أميركياً مرسوماً وبقائي كان مقروناً به. بالطبع فقد كان كلا الاستنتاجين مسيئاً لي وجارحاً لشعوري.

أما تصريح الأب دويهي فكان انفعالياً فطرياً كالعادة، وطريفاً، وما كنت أتوقف عنده لحظة لولا قرب صاحبه من الرئيس سركيس. قال: «مات السيد المسيح، عليه السلام، فانتشرت المسيحية من بعده، ومات محمد، النبي العربي الكبير، فانتشر الإسلام. فإذا كان الرئيس الحص قد تأكد أن مؤتمر القمة المزمع عقده في تونس سيفشل وستكون استقالته الثمن لهذا الفشل، فنحن نهنئه ونتمنى أن يفشل المؤتمر حتى يستقيل الحص. وسيتمكن لبنان من أن يعيش، وهو الذي لم يفقد رجاله حتى نفقد الأمل في غياب الرئيس الحص عن الحكم».

الأربعاء من كل أسبوع كان يوم انعقاد مجلس الوزراء، وكنت أغتنم المناسبة لأطرح مع الرئيس قبل الجلسة مواضيع الساعة من غير إعلان. وكان اجتماعي بالرئيس صباح ١٩٧٩/١١/٧ قبل الجلسة مناسبة لمتابعة البحث في ورقة العمل اللبنانية دون لفت الأنظار، وكان قد تأكد للملأ عزمنا في الحكم على التوجه إلى القمة بموقف لبناني صريح وموحد، مما أثار حفيظة بعض المتضررين فبدأوا يشنّون عليّ حملات غمز ولمز بعضها يتعلق بالموقف المفترض في ورقة العمل، ولو أن مضمونها كان لا يزال طيّ الكتمان الرسمي حتى تلك اللحظة (لعل شيئاً كان قد تسرب عن طريق القيادات الفلسطينية التي كنا ناقشها) وبعضها الآخر كان من قبيل إثارة المعارك الجانبية.

وقبل أن أغادر مكتبي في السراي ذلك الصباح، طلبت إبلاغ الشيخ بيار الجميل هاتفياً أنني سوف أعرّج على مستشفى أوتيل ديو لعيادته في طريقي إلى القصر الجمهوري. وكان الشيخ بيار قد أدخل المستشفى قبل يومين على عجل، وشاع خطأً أنه مصاب بعلة في صدره وقد يكون في قلبه. استقبلتني على مدخل مبنى المستشفى ابنة الشيخ بيار السيدة جاكلين أبو حلقة والنائب حورج سعادة وعدد من أعضاء حزبه. مكثت نحو عشر دقائق وتابعت الطريق إلى القصر. ولدى عودتي إلى المنزل بعد الظهر اقترب مني الدركي السائق الذي كان يقود سيارتي وقال: «أريد أن أخبرك ما حدث في مستشفى أوتيل ديو تماماً حتى لا تبلغك رواية مشوهة من مصادر أخرى. عندما دخلتَ المستشفى بصحبة مستقبليك، شاء الدركي المرافق أن يتبعك إلى داخل المبنى على جاري عادته (مجرَّداً من السلاح عندما كان يرافقني داخل مستشفى أو مدرسة) فاعترضه المسلحون من حزب الكتائب على الباب ومنعوه من الدخول صائحين إنك داخل المستشفى في حمايتهم. تطور الجدل إلى ملاسنة، وسرعان ما ثارت الأعصاب على الجانبين فهرع كل فريق، رجال الأمن المرافقون لي من جهة، والمسلّحون الحزبيون من جهة ثانية، إلى

سلاحه، واستعدّ للمجابهة. ولم تنته المشكلة بسلام إلا عندما تدخّل بعض العقلاء الذين كانوا موجودين في المكان في تلك اللحظة». شعرت بالارتياح لما كان يمكن أن يقع لو لم يُطوِّق الحادث، كما شعرت بالندم لأنني جازفت بمن كان يرافقني من رجال الأمن إذ اصطحبتهم إلى مكان يسيطر عليه من لا يرحّب بوجودهم. وكنت حريصاً عند انتقالي إلى منطقة بيروت الشرقية وامتداداتها دزماً على تبديل عناصر المواكبة بآخرين من المنطقة نفسها من غير أن يشعر أحد بذلك غير كبار مسؤولي الأمن. وقد استخففت بالأمر ذلك الصباح أكثر مما يجب لأنني اعتقدت أن لا داعي للقلق من عبوري المنطقة لدقائق معدودة.

مع دنو موعد سفر الوزير بطرس إلى دمشق للاجتماع بسدّه عبد الحليم خدام، ثم موعد اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس من أجل الإعداد للقمة، ولم تعد تفصلنا عن القمة سوى بضعة عشر يوماً. اتصلت بالقيادة الفلسطينية أدعوها للاجتماع في محاولة لتأمين الانسجام في الموقف مع منظمة التحرير الفلسطينية حيال ما سيطرحه لبنان في ورقة عمله للقمة. فجاءني مساء ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) وفد من المنظمة ضم عبد المحسن أبو ميزر وخليل الوزير وأحمد صدقي الدجاني، وغاب عنه ياسر عرفات معتذراً بانشغاله في استقبال وفد آسيوي إفريقي. ففسرت بعض وسائل الإعلام غيابه بأنه وسيلة للتملص من الالتزام بموقف نهائي تجاه ما كان مطروحاً وللاحتفاظ من ثم بحريته في الحركة في سياق التحضير للمؤتمر تم داخله هذا على الرغم من أن عبد المحسن أبو ميزر، الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، صرح عند خروجه من منزلي: «إن هذا اللقاء هو حلقة من حلقات ستتبعها تستهدف تعميق التنسيق الفلسطيني اللبناني على قاعدة صمود لبنان والثورة الفلسطينية بما يكفل المصالح الحقيقية للشعبين اللبناني والفلسطيني. وبطبيعة الحال فإن هذه اللقاءات ستستمر وتتواصل تمهيداً لإنجاح القمة العربية في كل المواضيع التي ستعالجها».

أما الحقيقة فكانت أن اللقاء أردته لكي أطلع قادة المقاومة على آخر نص لمشروع ورقة العمل الذي يحمله الوزير بطرس إلى دمشق وأناقشهم فيه. فعلى الرغم من كل أجواء التشكيك التي كانت تثار في بعض الصحف حول إمكانية التوصل إلى تفاهم لبناني فلسطيني فإنني لم أكن قد فقدت أملي في تحقيق ذلك. ثم إنني لم أرَ من الملائم أو المجدي أن يطلع الزعماء السوريون على مضمون مشروع ورقة العمل من قبل الوزير بطرس ويكتم عن القادة الفلسطينين، فإذا ما أقصينا الفلسطينيين عن الصورة وأشركنا السوريين فيها نكون قد افتعلنا بلا داعٍ سبباً لتبديد جو الثقة مع الفلسطينيين ومن دونه لا سبيل لتحقيق أي نوع من التنسيق المطلوب ثم إنني كنت على يقين من أن

الفلسطينيين، إن لم يطلعوا على النص مني فسيطلعون عليه من الوزير عبد الحليم خدام في أي حال.

تلوت نص المشروع أمام جلسائي الفلسطينيين في ذلك اللقاء، وبعد مناقشة سريعة لبعض بنوده طلبوا تدوين النص حرفياً ليتمكنوا من درسه فأمليته عليهم. وكان ما يلي:

«حرصاً على سلامة الأراضي اللبنانية ووحدتها، وإسهاماً في تنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان الرقم ٤٢٥ وما يليه، وتأميناً لفصل مأساة جنوب لبنان عن أية قضية أخرى، وعطفاً على مقررات قمتي الرياض والقاهرة نرى:

أولاً، ضرورة استخدام المجموعة العربية إمكاناتها لدى الدول الفاعلة، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، لكي تكف إسرائيل عن اعتداءاتها على لبنان وجنوبه وتنسحب انسحاباً كاملاً منه وتمكن القوات الدولية من تنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي تنفيذاً كاملاً وصحيحاً، ولهذه الغاية استعمال كل الوسائل الضاغطة المتاحة لها من سياسية واقتصادية من أي نوع كانت.

ثانياً، ضرورة امتناع المقاومة الفلسطينية عن القيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من لبنان بما في ذلك التسلل، وضرورة الامتناع عن الإعلان من لبنان عن الأعمال التي تقوم بها المقاومة ضد إسرائيل.

ثالثاً، ضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كل الجنوب حتى حدوده المعترف بها دولياً ولا سيما عن طريق انتشار الجيش اللبناني وإعادة سائر إدارات الدولة ومؤسساتها إلى ممارسة سلطاتها وصلاحياتها في الجنوب.

رابعاً، ضرورة إزالة كل وجود مسلح لغير قوات الدولة اللبنانية في المناطق الداخلة في نطاق عمل القوات الدولية كما حددتها قرارات الأمم المتحدة، على أن يجري التنفيذ بالتنسيق مع الأمم المتحدة، علماً أن للمقررات الدولية أولوية في التنفيذ على ما سبقها من قرارات ونصوص أخرى حرصاً على استمرار اضطلاع قوات الأمن الدولية بمهماتها.

خامساً، ضرورة اقتصار أي وجود مسلح للمقاومة الفلسطينية خارج منطقة عمليات القوات الدولية، على الأماكن المسموح بها.

سادساً، ضرورة استئناف لجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر بيت الدين أعمالها، مضافاً إليها ممثل عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية».

لم يكن المشروع في أكثره غريباً عن القادة الفلسطينيين، إذ إنني ناقشت مع

بعضهم ومع سواهم من ممثلي المقاومة أكثر الأفكار الواردة فيه خلال لقاءات سابقة بناءً على أول صياغة وضعت للمشروع قبل أسابيع. وأدخلت بالفعل على نص المشروع الأول تعديلات مستوحاة من المناقشات السابقة معهم. من ذلك مثلاً:

١ - أضيفت إلى استهلالة المشروع عبارة العطف على مقررات قمّتَي الرياض والقاهرة كحلٍّ وسط بعد أن أصرّ الفلسطينيون على تأكيد التزام لبنان بالاتفاقات المعقودة معهم بينما كان يحول دون ذلك كون الاتفاقات تتضمن بنوداً تجيز للفلسطينيين الانطلاق من لبنان في عمليات عسكرية داخل الأراضي المحتلة، وهذا ما يتعارض مع المادة التي تدعو في المشروع إلى الامتناع عن القيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من لبنان كما يتعارض مع موقف لبنان في مواجهة إسرائيل داخل الأمم المتحدة والذي يؤكد فيه باستمرار تمسكه باتفاق الهدنة مع إسرائيل. هذا فضلاً عن أنه يتعارض مع مهمة القوات الدولية في الجنوب وينقض بالتالي التزام لبنان بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي التي يتسلح بها لبنان في سعيه لإخراج إسرائيل نهائياً من الجنوب واستعادة منطقة الجنوب، بما فيها الشريط الحدودي الذي تسيطر عليه إسرائيل من خلال الميليشيات المرتبطة بها فاتفقنا على تسوية بإضافة عبارة العطف على مقررات قمّتَي القاهرة والرياض التي تؤكد الاتفاقات المعقودة بين لبنان والمقاومة وتدعو إلى تطبيقها.

٢ - في المادة الخامسة من المشروع كان النص يقضي بأن يقتصر أي وجود فلسطيني مسلح خارج منطقة عمليات القوات الدولية على الأماكن التي تجيزها الاتفاقات فاعترض المحاورون الفلسطينيون قائلين إن الاتفاقات تجيز لهم وجوداً في أماكن تقع الآن داخل منطقة عمليات القوات الدولية. فاستعيض عن النص الأول بنص يشير إلى «الأماكن المسموح بها»، وذلك من أجل ترك المجال مفتوحاً للاتفاق مع المقاومة فيما بعد، ربما بمساعدة لجنة المتابعة المطلوب إحياؤها، على أماكن بديلة لوجودهم عن تلك التي نصت عليها الاتفاقات القائمة بما لا يتعارض مع منطق قرارات مجلس الأمن الدولي ومهام القوات الدولية في الجنوب

في الواقع إن البند الوحيد في المشروع الذي لم يتم الاتفاق عليه هو البند الرابع المتعلق بالوجود المسلح داخل منطقة عمليات القوات الدولية. ولعل البند الخامس كان أيضاً غير محسوم نهائياً.

افترقنا في نهاية ذلك اللقاء على موعد للقاء آخر بعد أن يكونوا قد درسوا المشروع في صيغته الأخيرة درساً وافياً فيطرح على المناقشة للمرة الأخيرة ويذلّل ما تبقى من إشكالات

في تونس

صباح ١٩٧٩/١١/٩ شاركت في القصر الجمهوري في اجتماع مع الرئيس سركيس والوزير بطرس تركز البحث فيه على مضمون ورقة العمل التي حملها الوزير بطرس إلى دمشق وعرضها مع الرئيس الأسد والوزير عبد الحليم خدام في اليوم التالي، أي في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر). هناك سمع الوزير بطرس من القادة السوريين كلاماً ودياً وإنما غير حاسم. وجل ما حصل عليه كان تأكيد استعداد سوريا للمساعدة قدر المستطاع على تحقيق المطلب اللبناني في القمة وقبلها في مؤتمر وزراء الخارجية الذي سيتولى التمهيد لها.

ومساء الأحد في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)، وعشية سفره في زيارة إلى موسكو، زارني ياسر عرفات في منزلي في الدوحة وبرفقته خليل الوزير (أبو جهاد) وأحمد صدقي الدجاني. كان ذلك اللقاء هو الأخير قبل انتقال محور المحادثات إلى تونس حيث من المقرر أن يبدأ وزراء الخارجية العرب اجتماعاتهم في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر).

ساد اللقاء جو ودي وإيجابي للغاية، ولقيت من ياسر عرفات كل استعداد للتجاوب والتعاون، إلا أنني من ناحية أخرى لمست منه اعتراضاً على الدخول في تفاصيل الموقف. بادرته بالقول: «يا أبا عمار بقي من ورقة العمل بند واحد، أو ربما بندان دعنا ننهي موضوعهما فنذهب إلى القمة على تفاهم كامل وبالتالي على يقين من نجاح المؤتمر». فأجاب: «ما تبقى غير ذي بال. لا داعي للقلق. سوف نتفق على كل شيء في تونس». قلت له: «ما المانع من إنهاء الموضوع هنا الوضع لا يحتمل المجازفة في العودة من تونس على غير اتفاق». فربّت على ركبتي وقال بنبرة ملؤها الثقة. «أوَ تعتقد يا دكتور أن من مصلحتنا نحن العودة على غير اتفاق اطمئن ولا تقلق. لن يكون خلاف بيني وبين الرئيس سركيس. وإذا نشأ بيني وبينه أي تباين فسيكون هناك فهد أو الأسد أو صدام حسين ليفصل بيننا». ففهمت من ذلك أنه مصرّ على أن يترك نقطة أو نقطتين لصفقة يعقدها مع الرئيس سركيس شخصياً ويريد أن يشرك بعض الزعماء العرب في أمرها، أو أن «يبيعها» لأحدهم، حسب التعبير السياسي المألوف في لبنان

كان من المفروض أن يفتتح مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس أعماله مساء الأربعاء في ١٩٧٩/١١/١٤، إلا أن احتدام الخلافات على غير موضوع، بما في ذلك التباين الذي ظهر حول ورقة العمل اللبنانية، أملى تأجيل افتتاحه إلى اليوم التالي أما السبب المعلن للتأجيل فكان تأخر بعض الوفود عن الوصول.

وفي ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) بدأ المؤتمر أعماله وبدأت حدة التباين في الموقف

تبرز بين ممثل لبنان الوزير بطرس وممتل منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي. وقد رشح من أجواء المؤتمر ومن حراء الاجتماعات الحانبية التي انعقدت قبله أن الانفعال الشديد كان يطبع مداخلات الوزير بطرس في المناقشات التي جرت، وأنه أعرب منذ البداية وبلهجة قاطعة وحازمة عن عدم استعداده للقبول بأي تعديل على مضمون ورقة العمل اللبنانية وقد واجه القدومي هذا التصلب بتصريح إلى صحيفة «النهار» قال فيه. «إذا كان الأمر كذلك فنحن نرفضها أيضاً (أي الورقة اللبنانية) ويرفضها معنا معظم الإخوان في المؤتمر إن لم يكن كلهم». فظهر بوضوح منذ اللحظة الأولى أن التوتر كان سيد المؤتمر منذ البداية وأن التعثر أضحى هو المرجح.

صباح ذلك اليوم دعوت باسل عقل، وهو من المقرّبين من القيادة الفلسطينية ولا سيما صلاح حلف وياسر عرفات، إلى اجتماع فزاربي في مكتبي في السراي، وتداولت معه في تطورات الموقف وما بدأ يلوح عليه من السلبيات الحطيرة، وطلبت مه أن ينقل إلى القادة الفلسطينيين رأيي في ضرورة ضبط النفس والاستمرار في السعي إلى الخروج من مؤتمر وزراء الخارجية، ثم من القمة، على الحد الأدنى المطلوب من التفاهم بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية

وكانت سلبية الموقف الفلسطيني في مواجهة الموقف الذي أبداه الوزير بطرس في تونس قد بدأت تنعكس على مواقف بعض قيادات الحركة الوطنية وفصائلها.

وقد بلغت المواقف المعلنة في تونس دروة حدتها في اليوم الثالث من المؤتمر إد صرح الوزير فؤاد بطرس في ندوة صحافية أن ورقة العمل اللبنانية ليست قابلة للتفاوض وأن لا مجال لحلٍّ وسط لأن الورقة اللبنانية تتضمن الحد الأدنى لما هو مطلوب. وفي المقابل تقدّم الوفد الفلسطيني بورقة عمل حول الوضع الجنوبي في مواجهة الورقة اللبنانية وتعبيراً عن رفضه لها. وكان الوزير بطرس قد اتصل بي صباح ذلك اليوم وأوجز لي جو المؤتمر المتشنج فأهبت به أن يلزم التروي والتعقل ويترك المسالك مفتوحة أمام القمة لحسم مواضيع الخلاف.

وعندما سمعت بالورقة الفلسطينية شعرت بامتعاص واستياء عميقين. وفي لقاء كان لي مع ياسر عرفات ظهر ذلك اليوم أبديت عتبي الشديد لأنه وجماعته كتموا عني عزمهم على التقدم بورقة عمل في حين إنني تعاملت معهم في المقابل بمنتهى الصراحة والأمانة وباحثتهم في مضمون الورقة اللبنانية بنداً بنداً فأكد لي بكثير من الحرارة أنه لم يكن من الوارد التقدم بورقة عمل خاصة، وأن الورقة المقدمة لم يجرِ إعدادها مسبقاً وإنما

ارتجلت بعد أن افتتح المؤتمر أعماله وظهر طابع التشديد والتحدي في الموقف اللبناني. والله أعلم.

حرى ذلك على هامش مأدبة غداء أقامها ظهر ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) الصديق حسيب صبّاغ في منزله وحضرها ياسر عرفات وخليل الورير وباسل عقل من الفلسطينيين وسامي الخطيب قائد قوات الردع العربية وهاني سلام. ودار خلال المأدبة حديث عامّ تلاقت فيه كل الأصوات على صرورة العمل على تصحيح الجو الذي أفسده مؤتمر وزراء الخارجية والإصرار على تأمين نتائج إيجابية في مؤتمر القمة ولكن الزجاجة كانت قد انشعرت وتزعزع الأمل في تحقيق الطموح الذي كنا انطلقنا منه في الإعداد للمؤتمر وبات جل ما نتطلع إلى إنجازه تطويق الخذلان واحتواء الخسارة عند أدنى حد ممكن.

واختتم مؤتمر وزراء الخارجية ظهر السبت في ١٩٧٩/١١/١٧ على غير اتفاق فيما يتعلق بالموضوع اللبناني، وتقرر أن يترك أمر البت به للملوك والرؤساء في القمة.

وظهيرة ذلك اليوم اجتمعت بالرئيس سركيس وأجرينا معاً تقويماً للوضع في ضوء نتائج مؤتمر وزراء الخارجية. ولم نكن نملك سوى التريث في تكوين موقف جديد إلى أن نقف على الأجواء النهائية بالاتصال المباشر مع القادة العرب بعد وصولنا إلى تونس. وكنت أتوقع أن يبحث الرئيس معي نص الكلمة التي يزمع إلقاءها في تقديم الموضوع اللبناني أمام مؤتمر القمة، كما هو مفروض وكما جرت العادة في مناسبات مماثلة في السابق. ولكنه لم يبادر إلى ذلك. سألته عما سيقول في كلمته، علّه يبادر إلى عرض النص عليّ، فقال إنه ليس من نص معدّ بعد. ففهمت أنه لا يريد هذه المرة إطلاعي على نص الكلمة التي سوف يتلوها في المؤتمر أو تلك التي سجلها لتذاع في عيد الاستقلال الذي يصادف وقوعه ونحن في تونس. وقد أحسست بنتيجة ذلك بالامتعاض، خصوصاً بعد أن بذلت ما بذلت من جهود مضنية في المحافظة على موقف لبناني موحّد، وما قمت به من مناقشات واتصالات ومواجهات مرهقة في سبيل تذليل الصعوبات والاعتراضات والتحديات التي يمكن أن تهدد نجاح القمة وتجهض المساعي اللبنانية، متشبثاً في سياق كل ذلك بخط التضامن مع الرئيس سراً وعلناً، وداعياً الجميع إلى تفهم الموقف اللبناني وإلى مراعاته والتجاوب معه. ولم يكن لديّ تفسير لتصرف الرئيس ذاك سوى أنه أصبح يرى أنني غاليت في التحرك وتماديت في النشاط إلى حدٍ أصبح يشعر حياله بشيء من الريبة، حتى لا أقول أكثر من الريبة، تجاهي وأنه قرر أن يوقف دوري عند هذا الحد ويستأثر بالدور الأساسي في إدارة دفة التحرك اللبناني.

وظهر هذا الاتجاه من الرئيس سركيس لعزلي عن مجرى القمة في وقت كانت

تُصعِّد في وجهي الحملة من الزعماء الفلسطينيين وزعماء الحركة الوطنية على ورقة العمل اللبنانية التي ما تنكَّرْتُ لها يوماً، وإنما على عكس ذلك كنت أنا الذي أتلقى الصدمات اليومية في صددها خلال اللقاءات والحوارات التي كنت أعقدها مع المتحفظين عليها والمعترضين. فوجدتني في آخر يوم قبل السفر إلى تونس مغموراً بإحساس مفعم بالخذلان والخيبة والوحشة. شعرت أنني كنت وحيداً أصارع الرياح من كل جانب، لا سند لي ولا نصير. ولكنني كنت مع ذلك مرتاح الضمير إلى كل ما فعلت، فلم أتخلَّ عن عزمي على متابعة الطريق الذي سلكته، كاتماً غمّي داخل نفسي، على أن أراجع حساباتي بعد العودة من القمة وفي ضوء نتائجها.

لعله لم يكن من حقي الامتعاض من الرئيس سركيس لعدم إطلاعي على نص الخطاب الذي يعتزم إلقاءه في تونس، فيما لو كان هناك نص مُعَدٌّ، أو على نص الكلمة التي يعتزم توجيهها وسبق له تسجيلها بمناسبة عيد الاستقلال، لأنني من جهتي لم أكن أطلعه على الخُطب التي كنت ألقيها في مختلف المناسبات ولا حتى على الكلمات التي ألقيتها في المجلس النيابي أو حتى الكلمة التي ألقيتها قبل حين في مؤتمر هافانا لعدم الانحياز. ولكنني شعرت أن الأمر كان يختلف في قمة تونس نظراً للموقف الأساسي الذي كان علينا اتخاذه ونظراً للحرص الذي أبديته في المحافظة على التضامن معه ولما ألحقه ذلك بي من عنت.

قبل يوم واحد من السفر إلى تونس، طلعت صحيفة «السفير» بسرد مفصَّل لوقائع مهرجان حاشد أقيم في قاعة جامعة بيروت العربية تضامناً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، التي كانت أخبارها تتواتر، واستنكاراً لاعتقال رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة على يد السلطات الإسرائيلية.

فتعاقب الخطباء في الحديث عن المناسبة، وعرّجوا جميعاً في كلماتهم الحماسية على الموقف من القمة فشنوا حملات شعواء قاسية على الموقف اللبناني بالذات.

صاح نايف حواتمه يقول: «وعلى طريق الصمود بصخرة متحدة فلسطينية لبنانية، نقول لوزير خارجية الحكومة اللبنانية الذي تقدم بورقة عمل إلى مؤتمر القمة العربية تتبنى كافة الشروط الأميركية الإسرائيلية، نقول: لا وألف لا لورقة بطرس ..».

وهتف جورج حبش يقول: «من واجبنا نحن الاستمرار في النضال وعدم تقديم أي تنازل سياسي للسلطة اللبنانية الرجعية...».

ورفع محسن إبراهيم صوته يقول: «من هنا، وباسم الجماهير الوطنية اللبنانية في الجنوب وغيره، رفضنا ونرفض اليوم ورقة العمل المقدمة إلى مؤتمر القمة العربي، هذه

الورقة المقدَّمة زوراً باسم لبنان لأن جوهرها طمس الخطة الإسرائيلية الأصلية حيال لبنان. . .».

وقال عبدالله الأمين، المعروف بقربه من الحكم في سوريا: «وفي لبنان، نشهد التحرك المشبوه الرامي، عبر القمة العربية، إلى تصفية الوجود المسلح للثورة الفلسطينية تمهيداً لتصفيته على كل الساحة العربية واللبنانية، وذلك عبر ورقة العمل في تونس. . .».

وهاجم أبو صالح الورقة اللبنانية دون أن يسميها، فقال: «يتحدثون في لبنان عن الانسحاب وعن الجنوب، وسيادة السلطة، وعن تنازل فلسطيني، ويهددون ببطش إسرائيل. . . فموقفنا بعيد عن المناورة وواضح: نعم لسيادة لبنان العربي الوطني ولسيادة العروبة. . . وألف لا لسيادة أميركا على لبنان ولا للبنانيين الأميركيين».

وقال إبراهيم قليلات ذلك اليوم أيضاً في حديث صحافي إنه لا يعتقد «أن رئيس الحكومة يتحمل قرار استمراره في المشاركة (في الحكم) على القاعدة والأسس التي صاعت بها السلطة (اللبنانية) ورقة العمل اللبنانية بعلمه أو من دون علمه ضمن مشروع كبير».

وذلك اليوم تابعت اتصالاتي فالتقيت القائم بالأعمال الليبي ثم الدكتور أسامة فاخوري من وجوه الحركة الوطنية، ثم زرت وليد جنبلاط في قريته المختارة.

وأوفدت الحركة الوطنية إلى تونس ممثلين عنها هما سمير صبّاغ وهاني فاخوري ومعهما مذكرة تشجب ورقة العمل اللبنانية وتنذر من الأخطار التي قد تنجم عنها. وقد جال الموفدان بهذه المذكرة على الأمين العام لجامعة الدول العربية وبعض الوفود العربية خلال انعقاد المؤتمر.

وأدلى الدكتور عبدالله سعاده، رئيس الحزب القومي السوري، بتصريح صبيحة يوم سفرنا قال فيه إن ورقة العمل اللبنانية «تعبّر عن المشروع الأميركي - اللبناني - الانعزالي المتوافق مع المخطط الصهيوني. . .» ووصفها بأنها مشروع مشبوه، وورقة لكامب ديفيد، مردفاً أن رئيس الحكومة سليم الحص «يراهن على ثقته بنفسه وصدق وطنيته وقدرته على ترتيب أوضاع الجيش وفق جوهر قانون الدفاع الوطني، بحيث لا يؤثر على موازين القوى السياسية ولا يفرط بالمصلحة الوطنية والقومية لكن رئيس الوزراء فاته أن هذه الضمانة المستندة إلى شخصه وصدق وطنيته لا تشكل ضمانة. . . لأنه يعين بمرسوم من رئاسة الجمهورية»

وسط هذا الجو المحموم الذي ثار في وجهي، والذي كان يبدو بجلاء أنه مدبّر

ومنظّم ومركّز، وأن المقاومة الفلسطينية وبعض الجهات العربية الأخرى كانت حلفه، لاح لي أن الرئيس سركيس بدأ يتجه إلى إقصائي ما أمكن عن حلبة النشاط المتعلّق بالقمة.

وسط ذلك الجو، مع ذلك، حرصت قبيل سفري على تأكيد تضامني مع الرئيس سركيس في الموقف الذي يمثل به لبنان أمام المؤتمر العربي. فأدليت بتصريح صحافي في المطار قبل الصعود إلى الطائرة قلت فيه: «على الرغم من الضباب الذي أحاط بأجواء مؤتمر وزراء الخارجية العرب والغبار الذي أثير حوله، فإننا نتوجه إلى القمة بأمل تحقيق النتائج الكفيلة بإنقاذ الجنوب مما يحدق به من مخاطر ومما يعانية من مآس. وإذا كانت هناك من رواسب خلّفتها مناقشات وزراء الخارجية بما اتسمت به من حدة في بعض الأحيان، فإن ذلك يحفزنا على مضاعفة جهودنا وتكثيف مساعينا من أجل العودة بالمناقشات إلى جو الصفاء والتفاهم إننا ذاهبون إلى القمة بروح من الإيجابية والانفتاح مع الإصرار على ضرورة التوصل إلى معالجة شافية لمأساة الجنوب ورؤيتنا لتلك المعالجة تنعكس في المبادىء العامة التي تضمنتها ورقة العمل اللبنانية». وهكذا سجلت في العبارة الأخيرة ذروة التضامن في الموقف مع الرئيس سركيس في أحرج الظروف بالنسبة إليّ، وفي الوقت الذي بدأت ألمس من الرئيس سركيس محاولة لإبعادي عن دائرة النشاط المتعلّق بالقمة.

ظهيرة الإثنين في ١٩/١١/١٩٧٩ استقللنا الطائرة إلى تونس وعند دخولي الطائرة فوجئت بالحشد الموجود فيها من الوجوه التي لا معرفة لي بأصحابها. وعلى الرغم من أن مدير المراسم في رئاسة الجمهورية خليل حداد التمس مني قبل يومين أن لا أُكثر من المرافقين الأمنيين، وأن أكتفي بواحد إذا أمكن، نظراً إلى أن الرأي قد اتجه نحو ضغط عدد المرافقين إلى الحد الأدنى. كان على الطائرة عدد وافر من أفراد الجيش المرافقين للرئيس. وتبين لي أن بين الباقين بعض المقربين من الرئيس ولكن سوادهم الأعظم من الصحافيين. وقد غصت الطائرة بهم. وقد صحبتني زوجتي في تلك الرحلة

وبعد أن حلقت الطائرة إلى الارتفاع المقرر لها واستقرت على خط سيرها في الطيران، تقدم ضيوف الطائرة الجالسون في الخلف من الرئيس، وكنت بجانبه، وأخذوا يصافحونه ويحيُّونه الواحد تلو الآخر، وكلما تقدم أحدهم كان يعرّف عن نفسه. وكانوا يصافحونني قبل أن ينكفئوا عائدين إلى مقاعدهم. ولفت نظري وجود ثلاثة، بينهم فتاة، يمثلون إذاعة صوت لبنان التي يملكها حزب الكتائب، وهي إذاعة غير شرعية، حرصت طيلة وجودي في الحكم على مقاطعتها ومقاطعة مثيلاتها من وسائل الإعلام غير الشرعية. استهجنت وجودهم على الطائرة الرسمية. فنهضت متقدماً من خليل حداد، مدير

المراسم في رئاسة الجمهورية، وسألته عن الأمر مبدياً استغرابي واستنكاري، فقال لي إن الرئيس أذن لهم بذلك. بعد هنيهة، خطوت إلى الخلف فرحب بي الموجودون هناك، وراحوا يمطرونني بالأسئلة، فبادرتهم بالقول مداعباً، وإنما قاطعاً الطريق على استدراجي إلى حديث صحفي عفوي: «إنني أشتمّ رائحةً لا شرعية على متن الطائرة». ضحك الجميع، وقابل المعنيّون الغمزة بروح طيبة، ولكنها لم تُمح من أذهانهم. وبعد حوالى سنتين ذكّرني صديق لي بتلك الدعابة نقلاً عن بعض ذوي الشأن في حزب الكتائب ممن لم يكونوا على متن الطائرة.

هبطنا من الطائرة وسط عاصفة شديدة من الرياح الباردة. وبعد مراسم الاستقبال التي جرت للرئيس سركيس، وكان على رأس المستقبلين الهادي نويره رئيس وزراء تونس نيابة عن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والشاذلي القليبي أمين عام جامعة الدول العربية، والحبيب بورقيبة الابن، انتقلنا جميعاً إلى فندق هيلتون حيث الإقامة والاجتماعات.

مساء ذلك اليوم عرّج ياسر عرفات عليّ في زيارة مجاملة لم تدم أكثر من دقائق معدودة ثم زارني وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي تداولت معه سريعاً في الوضع واحتمالاته. وبينما كان الرئيس سركيس يزور الرئيس السوري حافظ الأسد زارني وزير خارجيته عبد الحليم خدام. فكانت فرصة لاستعراض سريع للوضع على صعيد القمّة.

وفي صباح اليوم التالي ألممت على الرئيس سركيس في جناحه الخاص في الفندق لأقف منه على ما دار من حديث بينه وبين الرئيس الأسد في الليلة السابقة. فأبلغني أن جو الرئيس الأسد كان جو تفهم للموقف اللبناني وتعاطف معه، ولكن الرئيس سركيس لم يؤانس لدى الرئيس الأسد استعداداً للضغط على الفلسطينيين بسبب واقع العلاقات العربية عامة وواقع العلاقات بين سوريا وجيرانها خاصّة. فبين مؤتمر بغداد قبل سنة ومؤتمر تونس عاد التوتر والقطيعة يرينان على العلاقة بين سوريا والعراق، وبات كلاهما يحرص على حسن العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية التي تتمتع بثقل مرموق في موازين السياسة العربية، خصوصاً عندما يستعر أوار النزاعات العربية على نحو تبدو معه المنظمة وكأنها تملك الوزن المرجّح بين القوى المتصارعة. وإلى جانب النزاع المحتدم بين سوريا والعراق كان التجاذب على أشدّه بين معسكر المعتدلين في مواجهة الرئيس السادات وجمهورية مصر العربية، الذي تتزعمه المملكة العربية السعودية، ومعسكر المتشددين الذي تتزعمه سوريا. وبين الاعتدال والتشدد تقف منظمة التحرير الفلسطينية محتفظة بالكلمة الفصل. فلم يكن بين القادة العرب من كان مستعدًّا لممارسة

الضغط على الموقف الفلسطيني إلا بقدر محدود. ومع أن ظاهر الموقف الذي كان يبديه الرئيس سركيس كان متشدداً، فالحقيقة أن بوادر الوهن والتراجع كانت قد بدأت تلوح من كلامه منذ اليوم الأول وقد اتُفِقَ على حسم الموضوع اللبناني ضمن لجنة مصغّرة من الرؤساء العرب قبل عرضه على اجتماع القمة الموسّع.

ما إن عدت إلى جناحي حتى أخذ الصحافيون يتقاطرون عليّ يستطلعون ويحاورون، حتى جاءت لحظة كانت غرفتي تغص بهم

عند الظهر توجها جميعاً إلى قصر المؤتمرات للمشاركة في جلسة الافتتاح الرسمي. وعند الخامسة مساء انعقدت الجلسة العامة الأولى بعد الافتتاح على مستوى القمة في ظل قلق عميق أخذ يحيم على أحواء المؤتمر بعد أن بدأت الأخبار تتواتر من المملكة العربية السعودية عن حادث غامض وقع في مكة ونقلت الأنباء أنه شمل احتلال مسجد مكة المكرمة واحتجاز بعض الرهائن فيه. وقد لفت النظر أن الأمير فهد والوفد المرافق له استطاعوا أن يحجبوا أي أثر للحادث على تصرفاتهم داخل المؤتمر وحافظوا على رباطة جأشهم. مع دلك كانت المخاوف تتصاعد في أوساط المؤتمر من أن يضطر السعوديون إلى معادرة المؤتمر مما قد يؤدي إلى انفراط عقده

وقبل ظهر اليوم التالي، أي الأربعاء في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر)، التأم تسعة من أقطاب الوفود في قمة مصغّرة للبحث في الموضوع اللبناني، حضر الاجتماع الرئيس سركيس والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس العراقي صدام حسين والملك حسين ملك الأردن، وأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد وولي العهد السعودي الأمير فهد ورئيس وزراء تونس الهادي نويره ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وأمين عام جامعة الدول العربية الشاذلي القليبي

وقبل الاجتماع توجهت إلى جناح ياسر عرفات في زيارة توخيت من خلالها تعبيد الطريق أمام حوار إيجابي بنّاء بينه وبين الرئيس سركيس عندما يلتقيان في لقاء القمة المصغّرة الفرعية هناك التقيت الوفد الفلسطيني كاملاً. فخضت مع الجميع، بحضور ياسر عرفات، مناقشة مستفيضة حول خلفيات الورقة اللبنانية ودوافع الموقف اللبناني ومقتضيات الوضع اللبناني في الجنوب. وكان بين الحاضرين من شارك في غير لقاء من اللقاءات التي عقدتها مع القيادة الفلسطينية في سياق الإعداد للقمة. وأعتقد أنني أبليت في الدفاع عن الموقف اللبناني بلاء حسناً، كما أعتقد أن حجتي كانت واضحة عندما تطرقت بإسهاب إلى المنطلق الذي حرصنا على التمسك به والذي كنا نعلن جهاراً أننا نتوخى من ورائه التوصل إلى تفاهم لبناني فلسطيني قبل التوجّه إلى القمة، وذكّرتهم، ولا

أظنهم قد نسوا، أنني كنت أصر على متابعة البحث معهم في الورقة اللبنانية حتى النهاية، وكانوا هم الذين أوقفوا المناقشة في الورقة معي وآثروا ترك ما تبقى منها ليحسم في القمة. أما أنا فكنت أؤثر إتمام المناقشة والدخول من ثم إلى القمة بتفاهم تام بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية

لم يمكث ياسر عرفات معنا سوى نصف ساعة، بارحنا بعدها للمشاركة في القمة الفرعية المصغّرة، وبقيت أنا مع سائر أعضاء الوفد الفلسطيني نتابع المناقشة، التي تخللتها لحظات من التوتر والحدة. ولا أنسى كلام أبي صالح لي في ختام تلك الجلسة، وكان ذلك أول لقاء لي معه، إذ قال: «يا أخ سليم، إنني كنت دوماً ضد التعامل معك شخصياً على غير الصراحة الكاملة، نظراً لما عهدناه فيك من صراحة وصدق، مع أنني شخصياً لم يسبق أن اجتمعت بك. ولو كان ذلك، لما كان هذا القدر من سوء التفاهم الذي نشهد اليوم»

عقدت القمة الفرعية المصغرة ذلك اليوم اجتماعين مطولين، زرت على أثرهما الرئيس سركيس ذلك المساء لأطّلع منه على ما يجري. وكنت أشعر بأن الرئيس قد أمعن في إقصائي عن المشاركة في نشاط المؤتمر عندما استبعدني عن القمة الفرعية المصغرة. وكان من حقي أن أشارك في تلك اللقاءات، التي كان يُرجى أن يحسم الموضوع من خلالها، لا سيما وأني كنت شاركت على نحو أساسي في إخراج ورقة العمل اللبنانية وبذلت كل ما أستطيع في الدفاع عنها. ثم إن النظام اللبناني كان يحتّم مثل تلك المشاركة، ومن دونها يبقى موقف رئيس الجمهورية ضعيفاً وفاقد الغطاء على الجانب الإسلامي والوطني. وكان بإمكاني لو اصطحبني إلى تلك الاجتماعات أن أعزز الموقف اللبناني بما يضفيه وجودي على الحجة اللبنانية من مسحة إجماع لبناني، فيما يعكس موقف الرئيس منفرداً صورة التعبير عن رأي فريق لبناني، حصوصاً حيال المعارضة الشرسة التي كان يواجه بها الموقف اللبناني من أطراف الحركة الوطنية وسائر حلفاء المقاومة الفلسطينية في لبنان.

عندما دخلت على الرئيس سركيس كانت تخيم على وجهه ظلال من الابتئاس العميق. قال لي إن النقاش اقتصر على العموميات، وكان عقيماً. وقد استغرق الشطر الأكبر من الاجتماعين تبادل الملامات بين سركيس وعرفات. وتخلل المناقشة لحظات من العنف والتوتر الشديدين. وكان الرئيس سركيس بالغ التأثر بسبب استغلال ياسر عرفات لزلة لسان وقع فيها الرئيس سركيس، إذ كان الرئيس يروي ما كان يحدث في الجنوب بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، وفيما أراد الحديث عن العمليات الفدائية

داخل الأرض المحتلة انطلاقاً من لبنان ارتكب هفوة بالحديث عن «اعتداءات» الفلسطينيين على إسرائيل. فأمسك ياسر عرفات بتلك العبارة وراح يحتج ويستنكر ويستهجن ويرفض بلا هوادة. فوجد الرئيس سركيس نفسه في منتهى الحرج وفي موقع دفاعي يرد التهم عن نفسه. واختتم الرئيس حديثه لي بالقول إن الرأي استقر على عقد اجتماع تلك الليلة مع ياسر عرفات عند الرئيس الأسد لإكمال البحث في محاولة لحسمه. وقد انعقد ذلك الاجتماع فعلاً في الواحدة بعد منتصف تلك الليلة، ولكن نتائج ذلك اللقاء لم تكن حاسمة

كانت تطورات ذلك اليوم تتوالى بينما يجثم على الجو هاجسان: تدهور الوضع في الجنوب خلال الأيام الأخيرة بسبب تصعيد إسرائيل اعتداءاتها، واستفحال الأزمة التي سببها حادث دخول المسلحين المجهولي الهوية إلى المسجد الحرام في مكة المكرّمة واستمرار احتجازهم للرهائن.

في الثامنة والنصف من صباح اليوم التالي، أي الخميس في ١٩٧٩/١١/٢٢، استأنف الرئيس الأسد اجتماعه مع الرئيس سركيس وعرفات في جناح الرئيس السوري وبعد ساعة، أي في التاسعة والنصف انتقل الثلاثة إلى جناح رئيس الوزراء التونسي الهادي نويره حيث انضمّ إليهم كل من الرئيس العراقي وملك الأردن وولي العهد السعودي وأمير الكويت وأمين عام جامعة الدول العربية. وإثر هذه الجلسة مباشرة عاد الرئيس سركيس إلى جناحه وأرسل يدعوني للاجتماع به.

دخلت على الرئيس سركيس فوجدته واقفاً بمفرده، ممسكاً بورقة في يده، والاضطراب بادٍ على محياه. بادرني بلهجة خيّل إليّ أن فيها من القنوط ما ينمّ عن لهفة إلى سماع تأييدي وموافقتي، فقال: «سليم، اتفقنا في النتيجة على هذا النص». ودفع إليّ بالورقة التي في يده لأقرأها. وبعد أن مررت عليها بسرعة قلت: «خير إن شاء الله». فاستطرد قائلاً: «إلا أنني أبديت رغبتي في تسجيل تحفّظ على المادة الخامسة من القرار، وتحديداً على العبارة التي تدعو إلى تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في المناطق الداخلة في نطاق قوات الأمن الدولية، ذلك لأن هذا النص يتعارض مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تمنع أي عمل مسلح في تلك البقعة ومع مهمات القوات الدولية في الجنوب التي سيحرجها أي وجود مسلح في منطقة عملياتها». سألته على الفور: «وهل سلّم جميع الحاضرين في القمة الفرعية المصغرة بضرورة التحفظ»؟ قال: «نعم. أعربوا جميعاً عن تفهمهم للموقف اللبناني حيال هذا الأمر» فسألته: «وهل كان ياسر عرفات موجوداً»؟ فأجاب «نعم» فأردفت بالسؤال: «أوَ لم يمانع في ذلك»؟ فقال: «لا. لم يبدر عنه أي معارضة».

ثم دخل علينا فؤاد بطرس، فجرى حديث حول جو الاجتماع المصغر الذي تم. استغللت الفرصة لأعيد قراءة مشروع القرار، فلفتتْ نظري العبارة الأخيرة في المادة الثالثة التي تنص على أن المؤتمر يؤكد «على حق المقاومة الفلسطينية في ممارسة نضالها من جميع الجبهات العربية» فبادرت بالسؤال. «ألا يتعارض هذا النص مع النص السابق له في المادة عينها والذي جاء فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية تعلن امتناعها عن القيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من الأرض اللبنانية؟ فهذا النص لا يستثني لبنان من الترخيص الذي أعطاه للمقاومة الفلسطينية بالقيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من جميع البلدان العربية» ألقى الرئيس والوزير نظرة على النص فأيّد الوزير بطرس وجهة نظري وسلّم الرئيس سركيس بصحة ما ذهبت إليه وقال مستسلماً: «ما الذي يمكن عمله الآن». فقلت. كان يجب أن يكون النص «من سائر الجبهات العربية» بدلاً من «جميع الجبهات العربية» عقب النص على امتناع المقاومة عن شن العمليات انطلاقاً من الأرض اللبنانية. المطلوب استبدال كلمة «جميع» بكلمة «سائر» فقال متوجهاً بالكلام إليّ: «هذا صحيح. حاول أن تحصل على مثل هذا التعديل إذا أمكن»

توجهنا بعد حين إلى قاعة الاجتماعات لحضور الجلسة الختامية دخلنا وعقْدُ المؤتمرين لم يكن قد اكتمل، والقاعة كانت تشهد، كما هو الشأن عادة في اللحظات التي تسبق التئام جلسة كبرى كالتي نشارك فيها، الكثير من الحركة بين قائم وقاعد وبين داخل وخارج وبين وقوف يتحدثون في حلقات متناثرة، وجليسين يتهامسان على مقعدين متجاورين. وكان الكثير من المقاعد لا تزال شاغرة تنتظر قدوم شاغليها

كان ياسر عرفات قد شغل مقعده وراح يقلب الأوراق في الملف الذي بين يديه. تقدمت منه وجلست بجانبه وقلت: «أبا عمار، لا تخذلني في طلب أود أن أطلبه منك. هذه العبارة (وأشرت في الورقة التي تحمل مشروع القرار المتعلق بلبنان إلى عبارة «جميع الجبهات العربية») قد يفسرها ذوو النوايا السيئة على نحو تبدو معه متناقضة مع مضمون العبارة السابقة في المادة عينها والتي تسجِّل امتناع الفلسطينيين عن القيام بعمليات من لبنان. أرى أن تستبدل كلمة «جميع» بكلمة «سائر» منعاً لأي التباس». فقال على الفور: «ليكن ما تشاء». لا أنكر أنني انشرحت جداً لتجاوبه السريع، وكأنما لم أصدق أذنيّ عدت فتلوت نص المادة بحذافيره كما سيكون معدلاً فردد على مسمعي دون أدنى تردد: «فليكن».

توجهت لتوي إلى منصة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأبلغت الأمين العام بالتعديل، فسجله فوراً على النص الذي بين يديه والذي سيتلى على المؤتمرين للموافقة.

افتُتِحت الجلسة وأخذ الأمين العام المساعد أسعد الأسعد يتلو مشروع البيان المتعلق بالوضع في منطقة الشرق الأوسط، ولم يعترض التلاوة سوى مداخلة من ياسر عرفات قال فيها إن نقطة تضمَّنها البيان الصادر عن مؤتمر القمة في بغداد قبل سنة لم ترد في مشروع البيان المطروح، واقترح إدراجها، فتم ذلك، ووافق الجميع على نص المشروع المطروح تم تلي مشروع القرار الحاص بلبنان، وعلى الأثر طلب الرئيس سركيس الكلام وأدلى بكلمة مختصرة جداً طلب فيها تسجيل تحفظ لبنان على المادة الخامسة من مشروع القرار، وكان قد قرر الاستغناء عن إلقاء الكلمة التي كان ينوي إلقاءها لأن الموضوع اللبناني كان قد حسم في الاجتماعات الجانبية ولم تجر مناقشة حوله في جلسة عامة.

وما إن أنهى الرئيس سركيس كلمته حتى طلب ياسر عرفات الكلام. استهل كلمته بحديث عاطفي مؤثر عن تضحيات لبنان والشعب اللبناني من أجل القضية الفلسطينية، مؤكداً أن الفلسطينيين ضيوف لبنان ويقدرون للبنان وللبنانيين ضيافتهم ويرجون أن لا تطول إقامتهم في لبنان وأن تكون الساعة التي يرفعون فيها العلم الفلسطيني فوق القدس وشيكة. ثم صدمنا إذ أردف يقول: ما دام الرئيس سركيس يتحفظ على المادة الخامسة من القرار فإنه (أي عرفات) في المقابل يتحفظ على المادة الثالثة منه.

والمادة الثالثة هي التي تنص على ما يلي: «أخذ المؤتمر علماً بما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية من امتناع عن القيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من الأرض اللبنانية وامتناع عن الإعلان من لبنان عن الأعمال التي تقوم بها المقاومة داخل الأرض المحتلة ويؤكد المؤتمر على حق المقاومة الفلسطينية في ممارسة نضالها من سائر الجبهات العربية».

نزلت علينا مفاجأة ياسر عرفات لنا بالتحفظ على هذه المادة بالذات نزول الصاعقة. فقد كانت تشكّل في نظرنا في ما تنص عليه من امتناع عن القيام بعمليات عسكرية من لبنان، أهمّ مادة في القرار، وبإسقاطها يكون القرار قد أُفرغ من أهم مضامينه. كنت جالساً وراء الرئيس سركيس إلى جانبه الأيمن، بينما كان الوزير بطرس يجلس وراءه إلى جانبه الأيسر انحنيت لتوي على أذن الرئيس لأستجلي منه ما جرى. فأبلغني بإيماءة من يده وبليّة من شفته السفلى استغرابه واستهجانه. فسألته ثانية ما إذا كان ياسر عرفات لم يوافق على التحفظ من لبنان إذ طرح الرئيس فكرته في الاجتماع المصغر، فرد جازماً بأن عرفات علم به ولم يعترض. سألته عما إذا كان ياسر عرفات قد لوّح خلال الاجتماع المصغر بعزمه هو على إبداء أي تحفظ فنفى نفياً قاطعاً. طلبت من

الرئيس أن يأخذ الكلام ويطالب ياسر عرفات بسحب تحفظه نظراً لأهمية المضمون الذي يتناوله. فأبى قائلاً أن لا جدوى من ذلك.

التفتُّ إلى الوزير بطرس إلى يساري وناشدته أن يفعل شيئاً، وقد أُسقط في يدي إذ شعرت أن اللحظات الحاسمة تمر بسرعة والفرصة الأخيرة توشك أن تفوتنا. فرد بطرس أن الوقت قد فات ولم يعد من محال لأي عمل، التفتُّ إلى يميني صوب وفد الكويت وربّتُّ على كتف وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد، وناشدته أن يطلب من شقيقه الأمير الشيخ جابر الأحمد التدخل بمطالبة ياسر عرفات بسحب التحفظ الفلسطيني. فانحنى على أذن شقيقه الأمير ثم التفت إليّ يقول. إن الأمر يجب أن يعالج فيما بعد. وعند إلحاحي التفت الأمير إليّ وقال لنترك الأمر إلى ما بعد. ولم يُلقِ بالاً إلى إصراري على أن الفرصة تكون قد فاتت نهائياً بعد اختتام الجلسة.

اختتمت الجلسة ونهض المؤتمرون وسار كل في طريقه. أما أنا فقد اجتاحتني سحابة من الغم الثقيل الذي ما لبث أن استحال سخطاً وغضباً.

صعدت لتوي إلى جناحي وأبلغت زوجتي بما أنا فاعل، ثم توجهت إلى غرفة وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام. دخلت عليه فوجدت عنده الناطق الصحافي باسم منظمة التحرير الفلسطينية عبد المحسن أبو ميزر. عاجلتهما بالتحية، وما كادا يردان على تحيتي حتى أخذت أُعرب عن استنكاري لما حصل، معتبراً أن القرار أصبح خلواً من المضمون الحقيقي، وردت على ذلك قولي إنني لا أجد بعد اليوم مسوغاً لبقائي في الحكم حاول الوزير خدام عبثاً التخفيف عني بتزيين القرار بأحسن من الصورة التي أتصورها ولما لمس عقم الجدل معي في الحال التي كنت عليها، ونزولاً عند رغبتي بمواجهة الرئيس الأسد، خرج الوزير خدام من الغرفة وبعد دقيقتين عاد ليدعوني إلى مقابلة الرئيس السوري في جناحه.

أفرغتُ أمام الرئيس السوري كل ما كان يعتلج في صدري من مشاعر الخيبة المريرة بنتيجة ما أسفرت عنه القمة في ما يخص لبنان، علماً بأن الموضوع اللبناني كان من المفروض أن يكون هو الموضوع المركزي الأساسي في المؤتمر. ثم سألته: «ما معنى التحفظ الفلسطيني ما دام الرئيس سركيس عرض أمر التحفظ اللبناني على اجتماع القمة المصغرّة ولم يلقَ اعتراضاً». فرّد الرئيس الأسد قائلاً: «هذا صحيح إلا أن ذلك لا يعني أن الفلسطينيين لا يستطيعون هم أيضاً أن يدلوا بتحفظاتهم إذا قضت مصلحتهم بذلك». وأكد لي رداً على سؤال مني أن ياسر عرفات لم يَبُحْ خلال اجتماعات القمة المصغرة بعزمه على مقابلة التحفظ بالتحفظ وعندما لوّحت بتصميمي على الاستقالة

بمجرد العودة إلى بيروت بعد الخذلان الكبير الذي مُنِيَ به الموقف اللبناني، مما يجعل الحكومة اللبنانية في حال من الإفلاس الكلي حيال ما كان مطلوباً منها وما كان مرتقباً، أخذ الرئيس الأسد يهدّىء من روعي ويخفّف من غلوائي، واقترح عليّ أن أعود فألتقي ياسر عرفات وأحاول تدبّر الأمر معه، وإذا لزمت المساعدة منه، أي من الرئيس الأسد، فهو على استعداد لتقديم ما بإمكانه تقديمه عن طريق التدخل مع القادة الفلسطينيين.

يمّمتُ شطر جناح ياسر عرفات فقادني من كان هناك إلى غرفة جانبية كان عرفات يتناول فيها العداء مع بعض أعضاء وفده ومع الوفد الإيراني الذي أقبل إلى تونس لإجراء اتصالات مع بعض القادة العرب، وكان هؤلاء قد زاروني لبرهة وجيزة في اليوم السابق في جناحي. دعاني عرفات إلى مشاركته الطعام فأبيت، معلناً أنني لا أستطيع أن أزدرد لقمة من الطعام قبل أن أنهي ما أنا في صدده. فجلست إلى المائدة محجماً عن الطعام في انتظار انتهاء ياسر عرفات من مأكله، فأنهى طعامه سريعاً واصطحبني إلى غرفة الاستقبال في جناحه. هناك أفرغت ما عندي من كلام بصراحة كلية وبعتب شديد. فإذا به يفاجئني بالرد: «ولماذا تحاذقتم علينا بتغيير النص الذي كنا قد اتفقنا عليه للمادة الثالثة داخل القمة المصغرة»؟ فأجبته أنني لم أكن حاضراً اجتماعات القمة المصغرة ولا علم لي بما كان. وسألته عن التغيير الذي أثار اعتراضه فقال: «كان النص بامتناع المقاومة الفلسطينية عن القيام بعمليات عسكرية عبر الحدود اللبنانية وليس انطلاقاً من الأرض اللبنانية، كما جاء في المشروع الذي عرض على مؤتمر القمة». فسألته عما إذا كان هذا هو سر التحفظ الفلسطيني. فقال أن نعم، والفرق بين النصَّيْن شاسع. ففي حين تقف المقاومة على استعداد للامتناع عن التحرك عبر الحدود مع إسرائيل إلا أنها على غير استعداد لإنهاء عملياتها العسكرية، وبالتالي إلغاء مسوغ وجودها ثورة مسلحة، من الأرض اللبنانية أو من أي أرض عربية. فلماذا تُحرم المقاومة مثلاً من الانطلاق بحراً من مخيم البدّاوي في شمالي لبنان مثلاً؟ أكدت له أنني لم أكن أعلم بالنص المتفق عليه ولا بالتغيير المستحدث، وإنني على استعداد لتأمين العودة إلى النص المتفق عليه إذا كان في ذلك ما يضمن عودته عن التحفظ الذي سجله. فأعرب عن موافقته.

طلبت من ياسر عرفات أن يدعو أمين عام الجامعة الشاذلي القليبي للاتفاق معه على إجراء اللازم لتحقيق الغرض. فجاءنا الخبر بأن القليبي كان يعقد تلك اللحظات ندوة صحافية حول نتائج المؤتمر فأرسلنا من يهمس في أذنه أن لا يأتي على ذكر التحفظات وأننا في انتظاره. وفي تلك اللحظة دخل علينا ضابط لبناني وقال إنه موفد من الرئيس سركيس ليبلغني أن الجميع في انتظاري ليصرفوا إلى الطائرة عائدين إلى

بيروت. فقلت بنبرة لا تخلو من البرم: أنزلوا حقيبتي من الطائرة. فأنا لن أبارح المكان حتى أُتم ما جئت من أجله.

بعد دقائق أقبل الشاذلي القليبي، فأوجزنا أمامه ما اتفقنا عليه. وطلبت منه أن يُدخل على محضر الجلسة التعديل المطلوب ويشطب التحفظ الفلسطيني في المقابل. هنا بادرني عرفات بالقول: «وما الذي يؤكد لي أن صاحبك (قاصداً الرئيس سركيس) يرضى بما اتفقنا عليه»؟ فقلت إنني سأُشهد القليبي على ذلك. عندها اصطحبت أمين عام الجامعة إلى جناح الرئيس سركيس فوجدته في انتظاري جاهزاً للرحيل. فرويت أمامه ما جرى الاتفاق عليه فأكد موافقته فوراً. وعندما خرج الرئيس معنا إلى باب جناحه مودّعاً القليبي، تحلّق حولنا من كان في الرواق وحصلت بعض الجلبة حملت الوزير بطرس على الخروج من غرفته للوقوف على ما يجري، وكان يرتدي سترة منزلية، إذ إنه لم يكن مزمعاً على مرافقتنا إلى بيروت وإنما كان سيتوجّه إلى باريس بعد ساعات. أعدنا على مسمع الوزير بطرس ما توصلنا إليه فباركه بكلمة وإيماءة.

في تلك اللحظة أحسست بانفراج غامر.

وعلى الأثر جمعنا شتاتنا وانتقلنا إلى المطار لنعود إلى بيروت. وفي صالون الشرف التقينا الرئيس العراقي صدام حسين، وكان قد سبقنا إليه. جلست أنا إلى يمينه وجلس الرئيس سركيس على بعد مقعدين منه. أبلغته ما توصلنا إليه فأبدى استحسانه. وهمس في أذني يقول. إنه سوف يعجل في دفع ما يترتب على العراق من المساعدات المالية التي قررها مؤتمر القمة للبنان حتى يتمكن لبنان من مطالبة بقية الدول المساهمة بالإسراع في إرسال نصيبها من المساعدة. فشكرته على بادرته. وبعد دقائق أقبل الرئيس السوري حافظ الأسد، وحتى يتحاشى مصافحة صدام حسين، الذي كان على قطيعة معه، استعاض عن مصافحة أي من الموجودين في الصالة بإلقاء تحية على الجميع هاتفاً: السلام عليكم.

انتقيت مقعداً على الطائرة على مسافة من الرئيس سركيس، الذي كان بجانبه أحد أصحابه. وعندما ارتميت على المقعد شعرت مع الراحة التي كانت تغمرني بشيء من الإعياء الشديد يلفّني. وكان قد مرّ عليّ يوم كامل لم أذق خلاله طعم الأكل. فنادت زوجتي مضيف الطائرة وأوعزت له بموافاتي بشيء من الطعام بالسرعة الممكنة.

وبعد انتهائي من تناول الطعام تحلّق حولي الصحافيون، وراحوا يمطرونني بالأسئلة.

وأدليت بتصريح بشّرت فيه بإيجابية النتائج التي حصلنا عليها من القمة.

١٩ حَواجِز في طَريق قَرارات تُونُس

الفرحة بقرارات القمة العربية في تونس لم تعمّر طويلاً، إذ سرعان ما انتصبت حواجز وعوائق في طريق تميدها، وبقي الاهتمام بها معلّقاً إلى أن برزت مشاكل وأخطار شعلت الساحة الداخلية بهمومها وصرفت الأنظار عن قرارات تونس وموجب تنفيذها. وهكذا، ما إن وُلِدَت القرارات حتى دخلت طور التلاشي والاحتضار، وعندما أضحت في حكم الأحرف الميتة، عصفت أحداث جسام كان من حرائها أن أثارت من الغبار وخلّفت من الركام ما غيّب القرارات ودفنها.

في اليوم الأول من كانون الأول (ديسمبر) أعلنّا رسمياً أننا دعونا لجنة المتابعة العربية المنبثقة من قمة تونس إلى عقد أول اجتماع لها في السابع من الشهر. وقد تولّيتُ إبلاغ هده الدعوة سفير الكويت في لبنان عبد الحميد البعيجان والقائم بأعمال السفارة السعودية أبو بكر رفيع، والمسؤول عن جهاز الأمن في القوات العربية السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية، العقيد محمد الغانم. وكنا قد تبلغنا أن السفير الفريق علي الشاعر سيمثّل المملكة العربية السعودية في اللجنة، وأن حمّادي الصيد سيمثّل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأن محمد الغانم سيمثّل الجانب السوري.

وقد وضعنا للاجتماع المرتقب جدول أعمال يتناول خطة انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، والتحرّك المطلوب من اللجنة العربية ضماناً لحسن تنفيذ الخطوة، والتصوّر الموضوع لدور اللجنة في مساعدة الدولة اللبنانية على وضع مقررات تونس عموماً موضع التطبيق العملي.

اليوم الثاني من الشهر كان يوم التضامن مع فلسطين، وكان نُظّم للمناسبة مهرجان

حطابي كبير في قاعة حامعة بيروت العربية. تحدّث في الاحتفال الأمين العام التنفيذي للحركة الوطنية محسن إبراهيم فقال في ما قال:

«إن الحركة الوطنية تقف بكل طاقاتها وإمكاناتها إلى حانب الثورة الفلسطينية»، ودعا الثورة الفلسطينية «باعتبارها طليعة الأمة العربية إلى الاحتفاظ ببندقيتها»، مؤكّداً «أن البندقية الفلسطينية في الساحة اللبنانية محكوم عليها بأن تكون ذات نفس طويل». وأردف يقول: «نحن نعرف المناورات التي يقوم بها لبنان الرسمي الذي أثار تحفّظاً على مقررات قمة تونس إن هذا التحفّظ مرفوض ونحن نقول إن التحفّظ ليس على ثلاثة أسطر وردت في أحد بنود مقررات القمة، بل هو تحفّظ على منطق قمة تونس بكاملها». وقال: «إن لبنان الرسمي يريد دعماً عربياً ضد المقاومة وليس دعماً عربياً ضد إسرائيل، كما أن لبنان الرسمي يعتبر الوجود الفلسطيني في لبنان هو المشكلة وليس الاحتلال الإسرائيلي»

وبعد محسن إبراهيم تقدم أبو إياد، الرجل الثاني في حركة «فتح»، فألقى كلمة قال فيها: «أقول في يوم التضامن إن هذا هو حطّنا الأحمر الذي يردّ على كل الأصوات التي تقول، هنا في لبنان الرسمي، إنها تريد أن تسحب المقاتل من الجنوب أو أن تسقط البندقية من يده. أقول لهم: إذا كان العالم كله يتضامن مع شعب فلسطين، فإنه يتضامن مع هذه البندقية التي تريدون إسقاطها من أيدينا. ففي مؤتمر تونس قالوا بأنهم يريدون إدخال الجيش إلى جنوب لبنان وإن هناك نقمة شعبية من أهل الجنوب عليكم وعلى الحركة الوطنية اللبنانية، وكأنهم لأول مرة يحسّون بإحساس الشعب ومشاعره، وكأنهم لأول مرة بدأوا يتحدثون عن الجماهير وعن آلامهم، مع أنهم يعرفون أنهم أبعد الناس عن هذه الجماهير وأحاسيسها ومشاعرها. نحن الذين نعيش مع هذه الجماهير... لقد قدم فيليب حبيب إلى هذه المنطقة يحمل مشروعاً متكاملاً لكامب دايفيد جديد... وإذا بورقة العمل التي يحملها فؤاد بطرس إلى قمة تونس هي ورقة عمل فيليب حبيب... وأنا هنا أقول بعد أن صدر التحفّظ الرسمي اللبناني على قرارات قمة تونس، أقول للبنان الرسمي ما قاله أخي أبو عمّار في تونس. فلقد قال لكل الملوك والرؤساء العرب ما لم تستطع أميركا وإسرائيل أن تأخذاه مني بالقوّة، لن يؤخذ منّي بقرار انسحاب الفلسطيني من الجنوب .. إننا مصمّمون على أن تظلّ هذه البندقية في أيدينا حتى تظل كرامة الأمة العربية وكرامة هذا الشعب الصامد في الأرض المحتلة مرفوعة إلى أعلى السماء..».

هكذا انطلقت الحملة على الدولة اللبنانية لمنعها من المضي قدماً في تنفيذ قرارات تونس. فصُوّرت السلطة اللبنانية بأنها متواطئة مع الولايات المتحدة الأميركية

لحماية الاحتلال الإسرائيلي، انطلاقاً من الزعم بأن الورقة التي حملها وزير خارجية لبنان إلى القمة كانت ورقة المبعوث الأميركي فيليب حبيب، وصُوِّر تحفّظ لبنان على فقرة معيّنة من قرارات تونس بأنه تحفّظ على مجمل القرارات. وهكذا تبددت الجهود التي بذلتُها في سياق الإعداد لقمة تونس من أجل توحيد الموقف مع منظمة التحرير الفلسطينية حول ورقة عمل واحدة نتوجّه بها إلى القمة، وهكذا ذهب أدراج الرياح كل الكلام الذي قلته قبل القمة متبنّياً ورقة العمل اللبنانية، وبعد القمة متبنّياً قرارات تونس.

بعد يومين فقط، أي في ١٩٧٩/٣/٤، عقدت في مجلس النواب جلسة مشتركة للجنتي الخارجية والدفاع برئاسة الرئيس كامل الأسعد، وقد حضرتها شخصياً والوزير فؤاد بطرس. فجرت خلال الجلسة مناقشة طويلة اتخذتُ منها فرصة لتوضيح الموقف مجدداً من شتى وجوهه. فقلتُ في ردودي على الأسئلة التي وجّهها النواب إليّ. إننا نعتبر أن قرارات تونس كانت فعلاً إيجابية من حيث إنها تمكّن من اتخاذ خطوات عملية ملموسة على طريق الحل وأن النص الوارد في قرارات تونس والذي يومىء إلى حق المقاومة في النضال من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني يستثني جبهة الجنوب في عبارة «سائر الجبهات»، لا سيما بعد الإشارة الصريحة إلى امتناع المقاومة الفلسطينية عن القيام بعمليات عبر الحدود اللبنانية. وأن تحفّظنا على البند المتعلق بتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في منطقة عمليات قوات الطوارىء الدولية يعود إلى التزامنا قرارات مجلس الأمن الدولي وضرورة إعطاء القرارات الدولية الأولوية على كل ما عداها من نصوص وقرارات.. وأن الأولوية تعني تقديم تنفيذ أي نص في القرارت الدولية على أي نص آخر قد يتعارض معه إلى أن يتم تنفيذ القرارات الدولية.

ورداً على سؤال عن رأي الحكومة في تأكيد أبي إياد عدم استعداد الفلسطينيين للانسحاب من الجنوب، قلت إنني لا أستطيع التعليق على تصريح أو إعلان، وإنما أستطيع التحدث عن الجو الذي لمستُه خلال محادثاتي مع قادة المقاومة في سياق التحضير للقمة العربية وخلالها، فأؤكّد أنني سمعت ما ينمّ عن استعدادهم للتجاوب في هذا السبيل.

ورداً على سؤال آخر أكّدْتُ أن الحكومة اللبنانية ملتزمة كل قرارات تونس، باستثناء البند الذي تحفّظ عليه الرئيس سركيس والمتعلق بتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في منطقة عمليات القوات الدولية وهنا تدخل الوزير فؤاد بطرس موضحاً أن الدولة التي تتحفّظ على قرار ما تُعتبر، تبعاً للنظام المعتمد في جامعة الدول العربية، غير ملزمة بتنفيذه.

وسأل أحد النواب ما إذا لم يكن في الإمكان تنسيق المواقف مع المقاومة الفلسطينية قبل القمة، فقلت إن مبتغانا كان التوصل إلى تصوّر مشترك لا بل إلى ورقة عمل موحّدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكننا لم نفلح في مسعانا.

هذه المواقف التي أدليت بها أمام لجنتي الخارجية والدفاع في مجلس النواب نقلتها جريدة «السفير» صبيحة اليوم التالي.

وبعد يومين، استأنفت اللجنتان النيابيتان مناقشتهما لنا في جلسة مشتركة ثانية، وكانت أجواء المناقشة عموماً تتسم بالإيجابية والارتياح. وصدر إثر الجلسة بيان يعرب عن «تأييد موقف الوفد اللبناني» ويطالب الحكومة «ببذل أقصى المساعي لتأمين التنفيذ الكامل لمقررات مجلس الأمن الدولي ومؤتمر القمة العربي العاشر المتعلقة بالجنوب وبسط سيادة السلطة الشرعية على جميع الأراضي اللبنانية»، ويدعو الحكومة «إلى إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب وتأمين انتشاره في شكل فعّال.»

تلك المواقف التي أكدتها أمام اللجنتين النيابيتين، بدت وكأنها كانت حلقة في سلسلة سجال إعلامي احتدم بيني وبين أطراف الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإنما من غير تسميات. ففي الخامس من كانون الأول (ديسمبر)، صدر بيان طويل عن المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية جاء فيه:

«كشفت الوقائع السياسية الجارية ضمن الوضع اللبناني وحوله هذا الأسبوع خطورة المنزلقات التي ينطوي عليها الإصرار الرسمي على المضي في معركة التحفّظ على قرارات مؤتمر تونس، وبدا واضحاً أن هذا الإصرار من شأنه أن يصنّف موقع السلطة اللبنانية نهائياً إلى جانب الجبهة الإنعزالية على الصعيد الداخلي. هذه المنزلقات الخطيرة تعني العودة بالصراع إلى النقطة التي كان انتهى إليها قبيل انعقاد القمة العربية العاشرة وتعريض الوضع اللبناني بمحمله إلى أفدح الأخطار».

في هذه الأثناء، وتحديداً بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٤، حملت وكالة الصحافة الفرنسية نبأ خطيراً ومثيراً جاء فيه أن «المنظمة الثورية لجماهير الجمهورية الإسلامية»، وهي منظمة أنشأها الشيخ محمد منتظري، نجل آية الله منتظري، أحد كبار رجال الدين في طهران، أعلنت أن وحدة تتكون من ألف متطوّع ستغادر إيران بعد أربعة أيام متّجهة إلى جنوب لبنان لمقاتلة الصهيونية والإمبريالية.

وقد أيدت الحركة الوطنية هذا الموقف في البيان الذي صدر عنها في اليوم التالي، والذي جاء فيه: «يسجّل المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية تقديره العالي للمبادرات السياسية والنضالية العملية التي عبّرت الثورة الإيرانية من خلالها عن

دعمها لصمود شعب الجنوب وللصمود الوطني اللبناني ككل. . . ووصلت حد الاستعداد للمساهمة القتالية الشعبية المباشرة في الدفاع عن الجنوب في وجه العدوان الإسرائيلي المتمادي»

أكد الشيخ محمد منتظري تكراراً عزمه على تنفيذ خطوته، وعقد في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) مؤتمراً صحافياً في طهران شرح فيه خطته فأدليتُ بتصريح قلت فيه: «إن الحكومة اللبنانية ترفض دخول أي مقاتلين من إيران أو من أي مصدر آخر ونحن نعمل كل ما في وسعنا للحؤول دون حصول شيء من ذلك»

وقرنّا هذا القول باتصالات أجريناها مع دمشق ومع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ومع الحكومة الإيرانية في طهران حول هذا الأمر. كما أصدرنا تعليمات مشددة إلى أجهزة الأمن في مطار بيروت الدولي لاتخاذ كل التدابير الممكنة للحؤول دون دخول أي مقاتلين عبر المطار.

وارتفعت حرارة الترقب مع تواتر الأخبار الآتية من طهران والتي تفيد أن فريقاً من المتطوّعين الإيرانيين مرابط في مطار طهران في انتظار ترتيب نقله إلى بيروت. وبعد ليلتين متتاليتين قضتها الدفعة الأولى من هؤلاء، وتعدادها ٤٣٠ متطوّعاً، في مطار طهران أعلن هؤلاء استمرار اعتصامهم في المطار مضربين عن الطعام في ١٩٧٩/١٢/١٢ وبعد ستة أيام أُعلن أن عدداً محدوداً منهم نُقل إلى دمشق ولاذ بمخيم للاجئين الفلسطينيين. وقد دهلنا عندما تبلّغنا أن الشيخ محمد منتظري حضر إلى بيروت جلسة في ١٩٨٠/١/٢ وغادرها في اليوم التالي. وبعد ذلك تلاشت القصية فتوقف الأمر عند هذا الحد

في السابع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ عقدت لجنة المتابعة العربية اجتماعها الأول جرى خلال هذا الاجتماع عرض لقرارات تونس وما رافق صدورها وأعقبه من مواقف وأجواء. وتقرر في النتيجة أن أتولى شخصياً القيام باتصالات مع الأطراف المعنيه، وكذلك تعهد أن يفعل أعضاء اللجنة، تذليلاً للعقبات وتمهيداً لوضع خطه محددة للتنفيذ.

هكذا اجتمعت اللجنة مع وفد فلسطيني على رأسه ياسر عرفات فأبدت منظمة التحرير استعدادها الكامل لتأمين أسباب النجاح للجنة في متابعة مهمتها، بما في ذلك تسهيل دخول الجيش وانتشاره. وقبل هذا الاجتماع كنت التقيت وفداً فلسطينياً قوامه خليل الوزير (أبو جهاد) وسعد صايل (أبو الوليد). فأبديا استعداداً طيباً وأكدا أن المواقف الأخيرة «لم تكن موجّهة ضد سليم الحص أو ضد لبنان، ولكنها فرضت نفسها في

مواجهة المدّ الإعلامي الذي رافق قمة تونس وأعقبها».

في ١٩٧٩/١٢/١٥ عقدت اللجنة العربية اجتماعها الثاني، وصدر على الأثر بيان جاء فيه أنه «تقرر أن تستمر اللجنة باتصالاتها مع مختلف الفرقاء، كما تقرر أن تكون على اتصال دائم بكل من الوزيرين جورف سكاف وعلي الخليل وبقائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب بغية التنسيق والعمل على ما يسهّل تنفيذ مقررات تونس»

وفي اليوم التالي قدَّم أمين عام الأمم المتحدة فالدهايم تقريره لمجلس الأمن حول التجديد فترة أخرى لقوات الطوارىء الدولية، وقال فيه إن لبنان تعهد بإرسال جيشه إلى الجنوب.

واصلت لجنة المتابعة العربية اتصالاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والتقت ممثلي السلطة اللبنانية الوريرين سكاف والخليل والعميد الخطيب. فصدرت معلومات عن هذا الاجتماع الأحير، الذي انعقد بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢١ في فندق بريستول، تفيد أن اللجنة كلَّفت الوزيرين الخليل وسكاف متابعة الاتصال مع الجهات غير الرسمية. وتابعت من جانبي تطورات الموقف عن كثب عن طريق اللقاءات والاتصالات المتتالية التي كنت أجريها مع الوزيرين والعميد الخطيب ومندوب لبنان الدائم غسان التويني.

وفي ١٩٧٩/١٢/٣٠ عقدتُ اجتماعاً مع وفد مس الحركة الوطنية في حضور الوزيرين علي الخليل وجوزف سكاف.

كانت حصيلة كل هذه الاتصالات واللقاءات مأزقاً: الجيش اللبناني بطبيعة الحال لا يساكن تنظيمات مسلحة في أية منطقة، وعلى التنظيمات الفلسطيبية واللبنانية أن تسحب مسلحيها من المناطق التي يعتزم الجيش اللبناني الانتشار فيها. أما الحركة الوطنية، ومن ورائها منظمة التحرير الفلسطينية، فإنها تعترض على أية خطة جزئية للانتشار، بمعنى أن خطة انتشار الجيش يجب أن تشمل المناطق التي تحتلها إسرائيل، وتحديداً الشريط الحدودي، وإلا فهي غير مستعدة لسحب قواتها وسوف تقاوم أية محاولة مس قِبل الجيش للدخول

في ١٩٧٩/١٢/٣١ ترأست اجتماعاً موسعاً في مكتبي في السراي ضم أعضاء لجنة المتابعة العربية ما عدا المندوب السوري العقيد محمد الغانم لوجوده في دمشق، كما ضم الوزيرين علي الخليل وجوزف سكاف، والعميد سامي الخطيب، ووفداً فلسطينياً برئاسة ياسر عرفات وعضوية صلاح خلف (أبو إياد) وفاروق القدومي (أبو اللطف) وسعد صايل (أبو الوليد).

كان عرفات، على عهدنا به، إيجابياً في مواقفه الكلامية فأكد خلال الاجتماع استعداد المقاومة الفلسطينية لتسهيل انتشار الجيش في الجنوب، ولكنه طلب إقناع الحركة الوطنية بذلك. وقد كُلِّف ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حمّادي الصيد الاتصال بالحركة الوطنية، وحدد موعد لاجتماع اللجنة برئاسة الرئيس سركيس في الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠.

وقبل يوم واحد من لقاء القصر الجمهوري، أصدر المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية بياناً جاء فيه: «لا بديل لخطة متكاملة شاملة لتنفيذ مقررات قمة تونس... إن الاستمرار في النهج الرسمي حيال المقررات يعرّض الوضع اللبناني لأفدح الأخطار ويهدد جنوبه بالابتلاع من قبل إسرائيل والمتعاملين معها...»

وهكذا يكون ياسر عرفات قد سلّم الأمانة إلى الحركة الوطنية

في الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ تم الاجتماع في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس سركيس حضر الجميع وغاب عنه الموفد السوري محمد الغانم لوجوده في دمشق. وكانت النتيجة أن استمهلت اللجنة حتى الثاني عشر من الشهر الجاري لإكمال اتصالاتها

استأنفت اتصالاتي فالتقيت حمّادي الصيد في السراي عشية اجتماعه بممثلي الحركة الوطنية، وقد تم هذا اللقاء مع مندوب جامعة الدول العربية على أصداء القنص المتواصل الذي كان يستهدف الحاجز الرملي على مدخل السراي والطرق المؤدية إليها. والتقيت الرئيس كامل الأسعد والرئيس صائب سلام فأطلعتهما على حصيلة المساعي المبذولة حتى تلك اللحظة ووقفت على رأيهما في ما ينبغي عمله

في ١٩٨٠/١/١٩ تم لقاء بين حمّادي الصيد وأعضاء اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية، تبلّغ الموفد العربي خلاله عدم استعداد الحركة الوطنية لتقديم أية تنازلات إلا ضمن برنامج متكامل لتنفيذ مقررات تونس يشمل استعادة الأراضي المحتلة. وقد حضر الاجتماع إلى جانب موفد الجامعة العربية الوزير علي الخليل.

وفي بيان للجنة التنفيذية للحركة الوطنية صدر على الأثر، أنها «أوضحت نظرتها إلى قضية الجنوب وفهمها لوجهة التحرّك المطلوب من أجل استعادة الشريط الحدودي المحتل، وتمكين الدولة اللبنانية من بسط سيادتها على كل أنحاء الجنوب، وأبدت استعداد الحركة الوطنية للتجاوب مع كل خطة يحقق تنفيذها الأهداف المنشودة من وراء قرارات قمة تونس»

هكذا باتت مهمة لجنة المتابعة العربية تدور في حلقة مفرغة، وبتنا نشعر بعبثية

المساعي التي كنا نبذلها في سبيل إنزال الجيش إلى الجنوب في خطوة أولى لتنفيذ مقررات تونس

أما القشة التي قصمت ظهر البعير فكانت في كلام لياسر عرفات، قاله في مهرجان خطابي أقيم بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٢ بمناسبة مرور عام على اغتيال القيادي الفلسطيني أبو حسن سلامة، إذ هاجم أبو عمار الوزير فؤاد بطرس في شدّة متناهية وتعرّض لرئيس الجمهورية، زاعماً أن الرئيس سركيس بعث إليه يوماً رسالة شفهية يقترح عليه تعديلاً لاتفاق القاهرة. وأكد محدداً عدم معارضة الثورة الفلسطينية دخول الجيش إلى الجنوب لكنه تساءل «كيف يطالبون بدخول صور ويتناسون مرجعيون. . » وأردف قائلاً: «أنا أقول هذا الكلام لتسمع لجنة المتابعة العربية التي جاءت لتنفيذ قرارات قمة تونس، ويجب أن تنفّذ هذه القرارات وليس قرارات مَن يتآمرون على لسان وعروبته . »

أثار كلام ياسر عرفات ضجّة سياسية واسعة، خصوصاً في أوساط المنطقة الشرقية

وفي اليوم التالي عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية في أجواء يسودها الاستنكار والاستهجان لما ورد على لسان عرفات وفي البيان الذي صدر إثر الجلسة أن مجلس الوزراء توقّف «في مُستهلّ الجلسة عند بعض ما ورد في الخطاب الذي ألقاه السيد ياسر عرفات أمس . . والذي تناول فيه مقام الرئاسة الأولى والمسؤولين وقد أبدى المجلس استياءه لما ورد في هذا الخطاب، إن لجهة المضمون المخالف للحقيقة والواقع أو لجهة الأسلوب غير المقبول في مخاطبة الرئاسة الأولى والمسؤولين»

مع إصرار الحركة الوطنية، ومن ورائها المقاومة الفلسطينية، على خطة انتشار للجيش اللبناني في مناطق الجنوب كافة، حتى تلك التي كانت تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر والتي لم تكن الحكومة اللبنانية تملك قرار إرغام إسرائيل على إخلائها عن غير طريق الأمم المتحدة، قررنا وضع تصوّر لانتشار الجيش في خطوات متتابعة، تشمل في مراحلها الأخيرة الشريط الحدودي، وإيداع هذا التصوّر الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد تبنت اللجنة العربية هذا الموقف في الاجتماع الذي عقدته بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦ ويشاء القدر أن يكون ذلك الاجتماع كما أظهرت الأيام، آخر اجتماع للجنة العربية.

كنا نعلم أن ذلك الشطر من مشروع الانتشار الذي يتناول الأراضي المحتلة لن تلتزمه الأمم المتحده إلا إذا وافقت عليه إسرائيل. وإسرائيل لم تكن موافقة على تسهيل تنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن، ولكننا مع ذلك قررنا المضي في هذا

السبيل، حتى لا تبقى الحكومة في حكم المتواطئة مع الاحتلال كما كان يحلو للجانب الفلسطيني والقوى المرتبطة به أن تصوّرها.

ومن المفارقات أن هذا الموقف جاء وسط أنباء كانت توحي بأن الأمم المتحدة لم تعد متحمّسة لدخول الجيش الجنوب والانتشار فيه. وكان السفير غسان تويني قد نقل إلينا قبل يومين موقفاً من أوساط الأمم المتحدة يعبّر عن رغبة ضمنية في التريّث في إرسال الجيش إلى الجنوب مبعثها الخوف من تصدّي إسرائيل والقوات العميلة لها بالقوة للجيش المتوجّه للجنوب. وقد صرّح السفير تويني شيء من ذلك عند خروجه من لقاء مع الرئيس سركيس في ١٩٨٠/١/٢٤.

ولكن هذا الموقف عادت الأمم المتحدة فتبرأت منه، في بيان للناطق باسم قوات الطوارىء الدولية قال فيه: «إن القوات الدولية لم تتسلّم ولم تنقل أي موقف معارض لخطوة الجيش اللبناني لا مس الأمم المتحدة ولا من الحكومة الإسرائيلية، كما أن قيادة هذه القوات لم تقترح لا تصريحاً ولا تلميحاً تأخير هذه الخطوة».

وقد حسم السفير غسان تويني الموقف من هذه المسألة في تصريح له بعد اجتماع كان لي معه في السراي في ١٩٨٠/١/٢٨ حيث قال: «هذا خلاف في التفسير . فالأمم المتحدة أصدرت بياناً تؤيدنا فيه، ونحن نشكر لها هذا البيان».

أما رصاصة الرحمة على محاولات تطبيق قرارات القمة العربية في تونس، فقد أتت من تطوّرات مهمة طغت على الساحة اللبنانية ووضعت مسار الأحداث في سياق آخر، كان تتويجه بصيغة وفاقية وطنية.

٢٠ تأزُّم فوفاق

كما في كل مرحلة يشتد فيها التجاذب السياسي وتنفجر فيها التناقضات السياسية، عادت المشاكل الأمنية إلى سطح الأحداث.

الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ شهد أحداثاً دامية في جرود جبيل بوقوع اشتباكات عنيفة بين مسلحي حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار. فأجريت، كما أجرى الرئيس سركيس، اتصالات مكثفة مع القيادات العسكرية والأمنية لوضع حد سريع لها. وقد أخذت الأصوات ترتفع منادية بإنزال الجيش اللبناني لحسم الموقف، باستثناء أوساط الجبهة اللبنانية التي كان يتجاذبها موقفان. موقف الجناح العسكري في حزب الكتائب بقيادة الشيخ بشير الجميل، الذي كان يطمح إلى السيطرة العسكرية على مناطق الاشتباكات، وموقف الجناح العسكري لحزب الوطنيين الأحرار، الطرف الأضعف في القتال، الذي كان، بقيادة داني شمعون، لا يمانع في تسليم قيادة تلك المناطق إلى الجيش اللبناني، ولكن مطالبته بذلك كانت في أكثر الأحيان خجولة، خوفاً من رد فعل الجناح العسكري في الكتائب. وكان أقوى ما صرّح به داني شمعون في هذا الصدد قوله وهو خارج من لقاء مع الرئيس سركيس في ١٩٨٠/٢/٢: «الميليشيات أصبحت عبئاً على المجتمع المسيحي».

وخلال تلك الفترة عاد القصف المدفعي المتبادل يعنف بين الميليشيات الحدودية التابعة لإسرائيل والقوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة.

ولكن الحدث الأخطر كان في إعلان دمشق قرارها المفاجىء سحب قواتها من مدينة بيروت وضواحيها وتجميعها في بعض أنحاء الجبل، ابتداءً من عاليه وصهور

العبادية على امتداد طريق بيروت ـ دمشق عبر البقاع. وقد تبلّغتُ القرار صبيحة يوم الأحد في ١٩٨٠/٢/٣، وكنت في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت ملازماً زوجتي بعدما خضعت لجراحة خطيرة. أما الداعي للقرار فكان، حسبما تبلّغناه، المحافظة على أمن القوات العربية السورية في الوقت الذي تشهد المنطقة فيه تطورات جسيمة على صعيد ترجمة اتفاقات كامب دايفيد بين مصر وإسرائيل.

توجّهت لتوي لمقابلة الرئيس سركيس، وعقدنا اجتماعاً في حضور الوزير فؤاد بطرس لمناقشة الموضوع. ولم يلبث أن انضمّ إليا قائد الجيش العماد فكتور خوري وقائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب. فكان إجماع على ضرورة قيامي بزيارة إلى دمشق في أسرع ما يمكن لجلاء الموقف. فحضرت مساءً إلى مقر قيادة قوات الردع العربية، حيث اتصلت ماشرة، عبر الخط العسكري، بوزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام لتحديد موعد للقاء الرئيس الأسد فجاء الرد سريعاً.

في اليوم التالي توجّهت إلى دمشق على متن الطائرة الصغيرة الخاصة، التي كان الصديق رفيق الحريري قد أهدانيها فوصعتها في تصرّف رئاسة الوزراء. وكان في استقبالي في دمشق رئيس الوزراء عبد الرؤوف الكسم، الذي صحبني في زيارتي الرئيس الأسد

عرصت مع الرئيس الأسد أبعاد القرار السوري وخطورته على الوصع الراهن في لبنان. فخاض الرئيس الأسد في شرح مستفيض للأخطار التي تعرضت لها القوات العربية السورية في لبنان، وتتعرّض، بسبب ملابسات موقف الحكم منها ومن مهامّها ومن القضايا السياسية المركزية المطروحة على الساحة اللبنانية، ومنها الموقف من المتعاملين مع إسرائيل ومسألة الوفاق الوطني وبنية الجيش اللبناني. ناشدته التريّث في تنفيذ القرار ريثما يتم لنا إعداد الجيش اللبناني لملء أي فراغ يمكن أن يحدثه انسحاب القوات العربية السورية، فردّ عليّ جازماً بأن القرار نهائي ولا مجال للعودة عنه أو لتأخير تنفيذه. أما استخدام الجيش فمسألة لسابية يقتضي التشاور في شأنها مع القوى الوطنية الفاعلة. وعند إلحاحي عليه مستمهلاً، أكد لي أن أمامي أياماً أستطيع العمل خلالها على تدبّر الأمر. وبنتيجة المناقشة استخلصت ثلاثة مواقف: أولاً، قرار الانسحاب نهائي ولا رجوع عنه ثانياً، من الممكن إعادة النظر في خطة الانسحاب وإنما في الشكل وليس في الجوهر. ثالثاً، الظرف غير مناسب لعقد قمة عاجلة بين الرئيسين اللبناني والسوري.

في الوقت الذي كنت فيه مجتمعاً مع الرئيس الأسد، زار دمشق وفد مُشترك من الحركة الوطنية والجبهة القومية وجبهة المواجهة، وكانت جميعاً على علاقة طيبة مع

القيادة السورية ورار دمشق دلك اليوم أيصاً قائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب، وكذلك الرئيس سليمان فرنجية، الذي التقى الرئيس الأسد في حصور نجله روبير وصهره الدكتور عبد الله الراسي

مند اللحظة الأولى، أخدت وسائل الإعلام، وحصوصاً تلك القريبة مں أوساط الحركة الوطية، تضع المسألة في إطار أزمة الثقة بين الحكمين اللبنابي والسوري.

اليوم التالي لعودتي من دمشق كان حافلاً بالمواقف المتاقضة

عقد التكتل النيابي المستقل اجتماعاً، وعلى أثره أدلى الرئيس كامل الأسعد بتصريح قال فيه «أعتقد أن الأحواء مهيَّأة جداً لإنرال الحيش» وصرح الرئيس صائب سلام بالقول· «إن السلطة الوحيدة لملء المراغ الذي سيلحقه اسحاب الردع هي الحيش».

وعقدت الحركة الوطنية اجتماعاً وأصدرت في حتامه بياناً قالت فيه· «أولاً، تجدد الحركة الوطنية تمسُّكها بوحود قوات الردع العربية واستمرار اضطلاعها بمسؤولياتها القومية وبدورها الأمني على الساحة اللبنانية إلى أن تبنى المؤسسات اللبنانية القادرة على حمل مسؤوليات الدفاع عن وحدة البلاد ومصيرها الوطني وحفظ أمنها الداحلي. ثانياً، تحذّر الحركة الوطنية من أية محاولة لزح الجيش القائم حالياً في مهمات أمنية بدلاً من قوات الردع العربية في بيروت، لأن متل هدا العمل من شأنه تعريض الوصع الأمني إلى أفدح الأخطار إن تركيب الحيش والىهج المتحكّم به يحولان دون اضطلاعه بهذه المهمة ولا يشكّل الإصرار على استخدامه في هذا المجال سوى محاولة لشحن أجواء البلاد بعوامل التفجير».

وفي ١٩٨٠/٢/٦ عقد مجلس الوزراء جلسة خصَّصها لهذا الموضوع المستجدّ. تغيّب عن الجلسة وزير الداخلية الشيخ بهيج تقي الدين لوجوده في المستشفى إثر تعرُّضه لطارىء صحيّ أودى بحياته بعد ثلاثة أيام ففقدت الحياة السياسية بغيابه، رحمه الله، نجماً لامعاً من نجومها النيابية.

قبل توجّهي إلى القصر الجمهوري للمشاركة في جلسة مجلس الوزراء، استدعيت إلى مستشفى الجامعة الأميركية، حيث كانت زوجتي لم تزل قيد المعالجة، الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع العميد نبيل قريطم ومستشاري الإعلامي محمد المشنوق للتشاور حول المستجدّات. ووضعت على الأثر مشروع قرار لعرصه على مجلس الوزراء.

عند دخولي على الرئيس سركيس في مكتبه كان معه الوزير فؤاد بطرس، وكان

شيء من الوجوم يخيّم على وجهيهما، أو هذا ما بدا لي. بادرتُ الرئيس سركيس بالسؤال: «ما العمل؟» فرد عليّ بالسؤال ذاته. فعرضت عليه مشروع القرار الذي أعددته، وما إن فرغ من قراءته حتى دفع به إلى الوزير بطرس مُعرباً عن موافقته عليه. تم جرت بيننا مناقشة للنص في تفصيله، وأُدخلَت عليه تعديلات طفيفة، وإثر جلسة مجلس الوزراء صدر بيان بالقرار المتفق عليه، جاء فيه:

«١ ـ تكليف الجيش اللبناني اتخاذ الترتيبات الفورية اللازمة لملء أي فراغ أمني، وذلك على طول خطوط التماس وفي المرافق الحيوية العامة وسائر إدارات الدولة ومؤسساتها.

«٢ ـ رفض أي وجود مسلّح في كل المناطق اللبنانية لغير قوى الشرعية، وهي الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي.

«٣ ـ الطلب إلى قيادات الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي وضع خطة أمنية شاملة تستهدف إحكام قبضة السلطة الشرعية في جميع المناطق اللبنانية، بما يحدّد لقوات الجيش والردع الدور الفعّال في دعم قوى الأمن الداخلي ومساندتها في مهامّها، وبما يتيح تطوير المهامّ الأمنية لقوى الشرعية كي تتولى المسؤوليات الأمنية في المناطق التي لا قوى مسلحة شرعية فيها، وإعطاء الأولوية في التنفيذ للخط الساحلي الممتد من طرابلس إلى صور، مروراً بالوسط التجاري لمدينة بيروت وسائر المرافق الحيوية العامة وإدارات الدولة ومؤسساتها

«وقد أعرب مجلس الوزراء في هذه المناسبة عن تقديره للدور الذي قامت وتقوم به سوريا الشقيقة في إطار قوات الردع العربية لتثبيت الأمن في لبنان وترسيخ عودة السلطة الشرعية إلى جميع المناطق اللبنانية، وأكّد المجلس على ضرورة متابعة الاتصالات مع المسؤولين في سوريا على جميع المستويات في ضوء ما يشدّ البلدين من علاقات أخوية متينة».

هذا في الوقت الذي كانت فيه المواقف المتناقضة تتواصل:

الرئيس رشيد كرامي قال «إن الحكم مسؤول عن أزمة الثقة مع السوريين».

الأمين العام لمنظمة حزب البعث عاصم قانصوه قال: «إن إنزال الجيش اللبناني كقوة بديلة عن قوات الردع العربية... أمر ليس مقبولاً حتى البحث فيه. ونقول.. إننا سنتصدّى لنزوله ونمنعه من ذلك بكل الوسائل، بما فيها القتال».

وفي بيان للتجمّع الإسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب، بعد لقاء مشترك

بينهما: «إذا أصرّت الشقيقة سوريا على تنفيذ قرار سحب قواتها لظروف معيّنة، فلا بد للبنان من أن يملأ الفراغ بقواته الشرعية من قوى أمن وجيش . »

قال وليد جنبلاط، بعد لقاء وإبراهيم قليلات وجورج حاوي ومحسن إبراهيم: «بحثنا احتمالات القتال وكيفية المواجهة».

وفي بيان للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، إثر اجتماع عقده برئاسة الشيخ محمد مهدي شمس الدين: «إن قرار مجلس الوزراء منطقي، والمطلوب توفير إمكانات التنفيذ السليم بالعمل لتحقيق الوفاق. . .».

وبعد اجتماع لحركة أمل عرض خلاله أمينها العام السيد حسين الحسيني نتائج مباحثاته في دمشق، صدر بيان جاء فيه: «لئن كان قرار مجلس الوزراء الرامي إلى ملء الفراغ الأمني الذي سيحدثه انسحاب قوات الردع العربية يتوافق مع الرغبة في إعادة لبنان إلى حالته الطبيعية، ولكنه من دون طرح صيغة الوفاق الوطني لا يحقق الغاية المنشودة».

وشن الشيخ بيار الجميل حملة عنيفة على الحركة الوطنية لرفضها تسليم الجيش مهمات أمنية

وقال الرئيس كميل شمعون إن على الجيش تسلّم مسؤولياته.

والتقيت مساء ذلك اليوم، في منزلي في الدوحة، وفداً من الحركة الوطنية ضمّ محسن إبراهيم وجورج حاوي وفؤاد شبقلو، فدار بيننا نقاش طويل ومضنٍ حاولت خلاله عبثاً إقناعهم بأنني، من موقع المسؤول، لا أملك خياراً غير الذي سلكت. ذلك لأن ترك الخط الفاصل بين شطري العاصمة خلواً من أية قوى شرعية سيؤدي حتماً إلى انفجار شامل وعودة القتال على أوسع نطاق وبلا ضوابط. وقد توجه الوفد بعد الاجتماع بي إلى مكتب ياسر عرفات، الذي كان يرأس اجتماعاً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

شعرت بالحاجة الملحّة لمعاودة الاتصال بالمسؤولين السوريين في أسرع ما يمكن. وتمهيداً لزيارة قريبة قررت القيام بها إلى دمشق، أدليت بتصريح قلت فيه:

«ينصبّ اهتمامنا الآن في شكل رئيسي على السعي إلى تكثيف الاتصالات مع المسؤولين في الشقيقة سوريا على مختلف المستويات، وذلك من موقع حرصنا الكلّي على العلاقة الأخوية المميزة التي تربط بين البلدين، ومن موقع تمسُّكنا باستمرار قوات الردع العربية في الاضطلاع بدورها القومي في المحافظة على وحدة لبنان وأمنه وسلامته، ومن موقع وعينا لضرورة تفويت الفرصة على أعداء لبنان الذين يستهدفون

ضرب هذا البلد في وحدته وعروبته. كلنا يدرك أن نجاة لبنان من محنته العسيرة هي في توثيق أواصر التعاون مع الشقيقة سوريا إلى أبعد الحدود وإرساء علاقاته معها على أسس من التفاهم الكامل والتعاون المخلص والتجاوب البنّاء. إن أي تجاهل لهذه الحقيقة هو بمثابة التفريط في مصلحة لبنان».

ساعد في إعادة أجواء الانفراج إلى العلاقة مع سوريا الرئيس الأسعد في زيارة قام بها إلى دمشق والتقى خلالها الرئيس الأسد في ١٩٨٠/٢/٩، كما ساعد الرئيس سركيس على كسر الجليد في العلاقة من خلال اتصال هاتفي أجراه مع الرئيس حافظ الأسد في ١٩٨٠/٢/١١. وعلى الأثر اتفقت مع الرئيس سركيس على التوجه إلى دمشق على رأس وفد يضم الوزيرين جوزف سكاف وبطرس حرب.

انتقلنا إلى دمشق على متن الطائرة الحكومية الخاصة، وعندما حطّت في مطار المزّة العسكري كان في استقبالنا الرئيس عبد الرؤوف الكسم والعماد مصطفى طلاس ووزير التربية محمد نجيب السيد أحمد، أي كان لكل منّا ندّه من الحكومة السورية وكان يرافقنا قائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب والأمين العام للدفاع العميد نبيل قريطم ومدير المراسم والعلاقات العامة شفيق منيمنة.

من المطار توجّهنا إلى قصر الروضة للضيافة، حيث أدليت بتصريح قلت فيه: «الهدف هو التوصّل إلى خطوات عملية تترجم العلاقة المميّزة بين البلدين الشقيقين والمصالح الوطنية والقومية التي تجمع بينهما».

أما الرئيس الكسم فقال «إن القرار اتُّخِذَ وتعرفونه جيداً، وبالطبع لا رجوع عنه».

عند الثانية عشرة ظهراً انتقلنا إلى مقر مجلس الوزراء، وكان في استقبالنا عند مدخله وزير الخارجية عبد الحليم خدام. وعلى الفور عقدنا جلسة مغلقة شارك فيها الوزيران سكاف وحرب إلى جانبي في مقابل الرئيس الكسم والوزراء خدام وطلاس والسيد أحمد.

استمر الاجتماع حتى ما بعد الثالثة بعد الظهر، عدنا بعده إلى قصر الروضة لتناول الغداء مع الوفد السوري. ومن ثم توجّهنا للقاء الرئيس الأسد في حضور الوفدين جميعاً. وقد استغرق هذا الاجتماع الموسّع نحو ثلاث ساعات، استهلّه الرئيس الأسد بالحديث عن الأجواء الإقليمية واللبنانية التي فرضت اتخاذ قرار تجميع قوات الردع العربية في لبنان، مؤكّداً أن لا رابط بين القرار والعلاقات السورية اللبنانية، وأن لا رجوع عنه. أما قرار تجميد تنفيذه فكان يرمي إلى التجاوب مع لبنان كي يعدّ العدّة لإنجاز عملية الوفاق. وكان تشديده على أهميّة التوصل إلى صيغة للوفاق الوطني لافتاً.

ثم دار نقاش مستفيض تناول بعضه حيثيات قرار مجلس الوزراء بتكليف الجيش ملء الفراغ الأمني الذي سيخلِّفه تجميع قوات الردع العربية. وقد لمسنا الكثير من التفهّم لموقفنا. وخلص الرئيس الأسد إلى القول إنه لا إشكال حول هذا الموضوع، إنما المشكلة هي في القدرة على التنفيذ. فالقرارات المهمة لا تقوم إلا على الاتفاق والوفاق على الصعيد الوطني. وقضية الجيش هي من القضايا الوطنية التي تستوجب وفاقاً وطنياً.

وهكذا كانت حصيلة الزيارة في منتهى الإيجابية، وكان منها فك الارتباط بما لا يحتمل لبساً بين قرار التجميع والعلاقات بين البلدين، أما ثمرتها الأهم فكانت الدفع في اتجاه تحقيق الوفاق الوطني. ومن الوفاق يمكن الانطلاق إلى وضع خطة أمنية شاملة.

بعد انتهاء الاجتماع الموسّع استبقاني الرئيس الأسد في خلوة دامت نحو الساعة، أحبّ أن يتبيّن خلالها ما إذا كان ثمة أمر أُريد أن أحدّثه فيه على انفراد. فسألته عن احتمالات ترتيب قمة ثنائية في المستقبل القريب. فأجاب بأن ليس ما يمنع مبدئياً عقد مثل هذا اللقاء، إلا أن الأنسب في الظرف الراهن ترك المحال لإحراز بعض التقدم على أرض الواقع. ثم عاد فتحدّث في بعض القضايا المطروحة، بما فيها انتشار الجيش في الجنوب وسائر المناطق، وأوصاني بالتنسيق مع القوى الوطنية اللبنانية.

تناهى إليّ بعد ذلك أن الوزير بطرس حرب كان ممتعضاً لانفرادي في الخلوة مع الرئيس الأسد من دون سائر أعضاء الوفد اللبناني، ولم يكن يخفي امتعاضه أمام من كان حوله فوجدت في الأمر منتهى الغرابة.

خلال وجودنا في دمشق تعرّض النائب الكتائبي إدمون رزق لعملية خطف وهو في طريقه من منزله في الأشرفية إلى القصر الجمهوري للقاء الرئيس سركيس. وقد راجت أنباء منذ اللحظة الأولى تفيد أن الخاطفين هم من عناصر المردة، التنظيم الذي يرعاه آل فرنجية، وأن المخطوف اقتيد إلى بيروت الغربية ومنها إلى زغرتا، وأن غاية العملية مقايضة المخطوف بعدد من الزغرتاويين المحتجزين لدى حزب الكتائب. وأُفرج عن النائب رزق بعد خمسة وعشرين يوماً، فعقد ندوة صحافية نفى فيها أن يكون للرئيس فرنجية أية علاقة بخطفه وسمّى غيابه وسيلة لفتح حوار مع الرئيس الأسبق للجمهورية. وإدمون رزق كان معروفاً بانفتاحه، ولم يلبث أن غادر حزب الكتائب عملياً بعد حين.

مع نبأ حادث الخطف أذيع تهديد صارخ للشيخ بشير الجميل قال فيه: «إننا في سبيل أمر أقل أهمية من إدمون رزق قمنا بأشياء عديدة، فكم بالحري من أجل إدمون».

غداة عودتي من دمشق، أجريت اتصالاً مع الرئيس سليمان فرنجية في شأن النائب المخطوف، فاطمأننت من كلامه على سلامته. وكذلك فعل الرئيس كامل الأسعد.

وتوجّهت ظهراً إلى القصر الجمهوري، حيث التقيت الرئيس سركيس والوزير فؤاد بطرس في حضور الوزيرين اللذين رافقاني في زيارتي إلى دمشق. فعرضنا وناقشنا نتائج الزيارة «فبدا الرئيس سركيس متقبّلاً ومرتاحاً. ولدى خروجي من اللقاء أعلنت أننا قررنا دعوة مجلس الوزراء إلى عقد جلسة خاصة لعرض نتائج الزيارة «وبرمجة عمل الحكومة في هذه المرحلة، لا سيما على صعيد تحقيق الوفاق الوطني ووضع خطة أمنية شاملة».

وفي نفس ذلك اليوم طرح وليد جنبلاط في مؤتمر صحافي مشروع الحركة الوطنية لحل سياسي متكامل وقد علّق عليه وزير الخارجية السوري في حديث مع جريدة «السفير» بعد يومين بالقول: «مبادرة القوى الوطنية إيجابية ومشكورة، فهي تفتح الباب أمام الحوار»

عقد مجلس الوزراء جلسته الخاصة في ١٦/٢/١٩٨٠، وبنتيجتها صدر بيان جاء فيه أن رئيس الجمهورية أعلن أنه «سيبادر في المستقبل القريب إلى دعوة الفعاليات السياسية على التوالي لاستمزاجها آراءها في حضور رئيس الحكومة في كل ما يمتّ إلى موضوع الوفاق بصلة»

هكذا نسخ موضوع الوفاق قرارات تونس، فغابت عن ساحة التداول الإعلامي، ولم تعد هي القضية

رافق هذه التطورات المهمة حادثان بشعان مروّعان، الأول في ٢٣/٢/١٩٨٠ إذ فُجّرت سيارة مفخخة بواسطة اللاسلكي في منطقة العكاوي من الأشرفية، فأودت بحياة ثمانية أشخاص، بينهم الطفلة مايا بشير الجميل، وكانت تستقل سيارة والدها. والحادث الثاني هو خطف الصحافي الكبير سليم اللوزي، صاحب مجلة «الحوادث». وبعد تسعة أيام من اختطافه وأربعة أيام من قتله وجدت جثته في أحراج عرمون، من ضواحي بيروت، وآثار التمثيل الشنيع بادية عليها.

بدأنا المشاورات الوفاقية، الرئيس سركيس وأنا، في ٢٦/٢/١٩٨٠ وتابعناها طيلة خمسة أيام متتالية، استقبلنا خلالها النواب والكتل النيابية، وفي ختامها التجمّع الإسلامي متمثّلاً بالرئيس تقي الدين الصلح والدكتور نسيب البربير. ثم افتتحناها مجدداً ليوم واحد في ٤/٣/١٩٨٠ للقاء بعض الكتل السياسية غير النيابية الأخرى، ومنها الحركة الوطنية متمثلةً بوليد جنبلاط وعبد الله سعادة ومحسن إبراهيم وحركة أمل متمثلةً بالسيد حسين الحسيني ونائبه نبيه بري.

وكان الوزير فؤاد بطرس قبل يوم قد زار دمشق حاملاً حصيلة المشاورات في مشروع صيغة للوفاق كنت قد وضعت أول نص لها ثم تمّ تطويرها وتعديل بعض جزئياتها

خلال المناقشات التي جرت بيني وبين الرئيس سركيس والوزير بطرس عبر لقاءين جانبيّين. وبعد لقائه الرئيس الأسد أدلى الوزير بطرس بتصريح قال فيه: «إن هناك أكثر من نقطة نلتقي عندها في تصوّرنا وآرائنا سواء كان ذلك يتناول المواضيع السياسية التي هي قيد البحث في لبنان أو المواضيع التي يمكن أن تترتب على تجميع قوات الردع العربية تجميعاً جزئياً في بعض المناطق».

وفي الخامس من آذار (مارس) ١٩٨٠، عقد مجلس الوزراء عند الساعة السادسة مساءً جلسة خاصة أُعلن على أثرها نص وثيقة مبادىء الوفاق الوطني، والتي عرفت بالمبادىء الأربعة عشر. وأعقب الجلسة كلمة متلفزة لرئيس الجمهورية أوجز فيها تلك المبادىء

وانطلقْتُ للتوّ في حركة اتصالات واسعة مهيئاً الأجواء لوضع المبادىء الوفاقية موضع التطبيق، فقمت بزيارة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين والبطريرك الماروني خريش ومعه المطران صفير، وكاثوليكوس الأرمن الأرثوذكس خورين الأول والبطريرك الكاثوليكي مكسيموس الخامس حكيم، وشيخ عقل الدروز الشيخ محمد أبو شقرا، ورؤساء الوزراء السابقين صائب سلام وتقي الدين الصلح وأمين الحافظ ومن ثم الرئيس رشيد كرامي في طرابلس، والرئيس سليمان فرنجية في زغرتا والأمير مجيد أرسلان.

واستقبلت في منزلي من القيادة الفلسطينية أبو جهاد وأبو الوليد، وبعد بضعة أيام ياسر عرفات ومعه فاروق القدومي وأحمد صدقي الدجاني، كما استقبلت وفداً من الحركة الوطنية قوامه ألبير منصور وتوفيق سلطان. كما التقيت أمين الجميل ثم داني شمعون في القصر الجمهوري.

وكانت لزيارتي مقر مطرانية الروم الأرثوذكس قصة لا بد من روايتها. في ١٤/٣/١٩٨٠ قمت عند التاسعة صباحاً بزيارة المعتمد البطريركي لطائفة الروم الأرثوذكس المطران غفرائيل الصليبي في الأشرفية. وفيما كنت مجتمعاً بالمطران الصليبي، ومعه متروبوليت مرجعيون وصيدا المطران بولس الخوري، دخل الحاجب ودعا المطران صليبي لأمر طارىء. فخرج لتوه، وغاب عنّا نحو نصف الساعة، تابعت خلالها حديثي مع المطران بولس الخوري. وعندما عاد فانضم إلينا سألناه عن الخبر فقال إن فريقاً من مسلّحي الكتائب طوّق دار المطرانية بعد دخولي إليها. ولما حاول إبعادهم رفضوا الاستجابة إليه. تحدّث هاتفياً مع الشيخ بيار الجميل وطلب إليه المسارعة إلى معالجة الأمر. فأقبل الجميّل بنفسه لفكّ الطوق عن دار المطرانية وإبعاد المسلّحين

عنها. وعند خروجي من دار المطرانية كان الشارع فعلاً خالياً من المسلحين. ولكن ما إن انعطفت سيارتي إلى طريق متفرع عند أول مفترق حتى اعترض المسلَّحون فجأة سبيلنا وسط الطريق. فتوقَّفت سيارتي وقد تجمّع نفر منهم عند مقدم السيارة. تناولت ملفاً كان في السيارة وتشاغلت به عن مشهد المسلحين فإذا بأحدهم يهوي بقبضته على غطاء مقدم السيارة بعنف في ضربات متتالية، وهو يصيح: نحن الذين نقرر من يأتي إلى هذا المكان ومن لا يأتي. وبعد هنيهة تنحوا جانباً وأخلوا السبيل لسيارتي لمتابعة سيرها. وكان عليّ خلال تلك اللحظات أن ألحّ على السائق والمرافق من رجال قوى الأمن ألاّ يردّوا على الاستفزاز، فكظموا غيظهم مكرهين، ولوّحوا إلى المرافقين في السيارة العسكرية الوحيدة التي كانت تواكبني بأن يلتزموا ضبط النفس. ففعلوا أيضاً مكرهين. ولدى عودتي إلى منزلي تلقيت مكالمة هاتفية من النائب ميشال ساسين معتذراً عما حدث ومستنكراً باسم الرئيس كميل شمعون.

وقد نجا الرئيس شمعون من محاولة لاغتياله بتفجير سيارة ملغومة على أتوستراد الدورة فقتل مرافقه وثلاثة آخرون، وأصيب هو بجرح طفيف قرب عينه. فاتصلت بمنزله مطمئناً ومستنكراً، وكان نجله داني هو الذي رد على مخابرتي.

بعد يومين من إعلان وثيقة المبادىء الوفاقية أخلت القوات السورية مواقعها في المنطقة الشرقية (المكلس وسن الفيل والحازمية) ولكنها بقيت على خطوط التماس وقد أوضح الرئيس حافظ الأسد الخطوة في حديث له لجريدة الرأي العام الكويتية بتاريخ ١٩٨٠/٣/٨ فقال: «إن قرار تجميع القوات السورية فرضته السياسة الدفاعية نظراً للتطورات التي تحدث حالياً في المنطقة».

في هذه الأثناء، وبخاصة خلال الأسبوع الثالث من شهر آذار (مارس) ١٩٨٠، صعّدت إسرائيل اعتداءاتها اليومية، قصفاً مدفعياً مركّزاً هذه المرة على مدينتي صيدا وصور ومحيطهما. فقمت بزيارة المناطق المستهدفة في ١٩٨٠/٣/٢٢، وقد رافقني في هذه الجولة نائب صور الوزير الدكتور علي الخليل.

وصل موكبنا سراي صيدا عند العاشرة صباحاً، وكان في استقبالنا المحافظ حليم فياض وقائد منطقة الجنوب العسكرية العقيد هاني عباس ومعاونه المقدم قاسم سبليني وقائد سرية درك الجنوب المقدم أسعد ضاهر. وبعد اجتماع قصير عقدناه مع هؤلاء مستطلعين حقائق الوضع، تابعنا السير إلى صور، فكان في استقبالنا قائمقام صور وبنت جبيل غسان حيدر وبعض القيادات الأمنية. وخلال اجتماعنا بهم في السراي تجمعت جمهرة من الأهالي تنادي بعودة السلطة الشرعية.

توجهنا من تم إلى مركز حمعية الكشاف الجراح للاطلاع على آثار القصف الدي تعرَّض له، تم انتقلنا إلى المستشفى الميداني التابع للمجلس السياسي في صور، حيث التقينا وفداً من حارة النصارى حاء يشكو من عدم وجود ملاحىء كافية، مطالباً مجلس الجنوب بتدارك هذا النقص. وقد بلغ الانفعال ببعضهم أن أحهش بالبكاء

عدنا بعد دلك إلى صيدا، حيث تفقدنا ثكنة محمد زغيب، التي كانت تعرَّصت للقصف، تم انتقلنا إلى مستشفى غسان حمود لتفقُّد حال الجرحى الذين عصّت المستشفى بهم. وقبل عودتنا إلى بيروت توقفنا في سراي صيدا، حيث عقدنا اجتماعاً مع المسؤولين وبحثنا معهم نتائج الجولة وما يجب تقديمه للمنطقة من خدمات

ملحق

وثيقة المبادىء الوفاقية

١٩٨٠/٣/٥

١ ـ التأكيد على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات، وعلى استقلاله وسيادته وهذا يوجب تعزيز السلطة، وإلغاء كل ما يتعارض معها، وكل ما يتنافى مع الشرعية، أو النظام، أو القانون، ويفرض بسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية، وعلى جميع المقيمين عليها وتوفير الأمن، ويستلزم الإسراع في وضع حطة أمنية شاملة تتناول كل المناطق اللبنانية بالتنسيق بين قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني وقوات الردع العربية.

٢ ـ التمسك بالنظام الديمقراطي البرلماني الحر مع الأخذ بواجب تعزيزه وتطويره ليبقى متجاوباً مع تطلعات الشعب في الاستقرار والطمأنينة والتقدم والعدالة ومع متطلبات العصر والمحافظة على طابع لبنان القائم على احترام الحريات الأساسية في إطار النظام والقانون وعلى الانفتاح الثقافي والحضاري على العالم.

٣ ـ التمسك بالنظام الاقتصادي الحر مع التأكيد على دور الدولة في التنظيم والمراقبة وعلى ضرورة اعتماد التخطيط الإنمائي الشامل لإعمار لبنان وتطوير قدراته الإنتاجية وتمتين بنْيته الاقتصادية والاجتماعية.

٤ ـ التأكيد على ضرورة الأخذ بمقومات الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك الحرص على معالجة القضايا الاجتماعية الناتجة عن الأحداث والالتزام بمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعمل على خلق الأجواء المؤاتية لمعالجة موضوع الطائفية في المستقبل.

٥ ـ لبنان بلد عربي وعضو فاعل في الأسرة العربية ويلتزم بالعمل وفقاً لميثاق

جامعة الدول العربية على تعزيز دورها في المحافظة على التضامن العربي وفي تنسيق الطاقات العربية ضد العدو الصهيوني في الصراع العربي الإسرائيلي، وفي تأمين رص الصف في النضال من أجل قضايا العرب القومية.

٦ ـ الإسراع في إرساء علاقات لبنان مع الدول العربية الشقيقة على أساس الأخوة والتعاون والاحترام المتبادل لسيادة كل دوله، وسيادتها، وأنظمتها، وقوانينها، والحرص على عدم تدخّل أي دولة في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

٧ ـ دعم القضية الفلسطينية وتأكيد رفض الدولة لمشاريع التوطين ولمقررات «كامب دايفيد» باعتبار أنها لا تشكّل إطاراً صالحاً لإحلال سلام عادل ودائم في المنطقة، ولا تؤمّن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على ترابه الوطني في فلسطين، وتؤدي بالتالي إلى توطين الفلسطينيين في البلدان المستضيفة لهم.

٨ ـ الإصرار على تأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوبي لبنان تنفيذاً كاملاً وصحيحاً، بكل الوسائل الممكنة، بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي واستعادة الدولة لسيادتها على كامل أرض الجنوب دونما استثناء حتى الحدود المعترف بها دولياً والتمسك باتفاقية الهدنة والعمل على تطبيق أحكامها ودعم صمود الجنوب بكل الوسائل والإمكانات.

٩ ـ رفض كل أشكال التعامل والتعاون مع العدو الإسرائيلي.

١٠ ـ العلاقات بين لبنان وسوريا علاقات خاصة قائمة على أساس الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ونظام كل من البلدين انطلاقاً من الروابط التاريخية والمصالح المشتركة والنضال المشترك وأواصر القربى بين الشعبين الشقيقين.

إن هذه العلاقات تفرض قيام تعاون وثيق وتنسيق متكامل بين البلدين وبالتالي تنظيم العمل المشترك بينهما.

١١ ـ ضرورة تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية تنفيذاً سليماً وكلياً في إطار سيادة لبنان وسلامته مع مراعاة مقررات مجلس الأمن الدولي. ويؤكد لبنان تعاونه مع المنظمة في سبيل استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة ولا سيما حقه في إقامة دولته على أرضه.

١٢ ـ ينفتح لبنان على أعضاء المجموعة الدولية ويتعامل معهم على أساس

مصادقة مَن يصادقه ويتعاون معهم ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة مع حرصه على الابتعاد عن سياسة المحاور

١٣ ـ تنمية الصلات مع اللبنانيين المغتربين وتوثيق الاتصال بهم وتعزيز دور الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم في خدمة لبنان وقضاياه.

١٤ ـ اعتبار جميع هذه المبادىء متماسكة متكاملة لا يجوز تجزئتها.

٢١ مِن الوفاق إلى الفراق

استُقبلَت وثيقة المبادىء الوفاقية بمواقف متفاوتة، تراوحت بين ترحيب القوى الوطنية وعدد من الجهات النيابية والسياسية، وتحفُّظ بعض أطراف الجبهة اللبنانية أو برودتها أو لا مبالاتها.

غداة إعلان وثيقة المبادىء الوفاقية، أذعت بياناً خطياً شرحت فيه فهمنا لمضمون تلك الوثيقة وحددت أربعة محاور للعمل على تطبيقها، خلاصتها:

أولاً، متابعة الإجراءات المطلوبة على صعيد بناء الجيش بناءً صحيحاً وسليماً وتطويره على النحو الذي يمكّن من استخدامه استخداماً فعّالاً في أية خطة أمنيّة تُرسم، وفي سلسلة الإجراءات المطلوبة على هذا الصعيد إكمال المراسيم التطبيقيّة التي نص عليها قانون الدفاع، ولا سيما مرسوم تنظيم قيادة الجيش، ووضع سياسة دفاعيّة واضحة، وتعزيز إمكانات الجيش وقدراته.

ثانياً، العمل على وضع خطة أمنيّة تتناول كل الأراضي اللبنانية، بالتنسيق بين الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي. والخطّة المطلوبة هي الترجمة الفعلية للالتزام بوحدة لبنان.

ثالثاً، متابعة الاتصالات مع الشقيقة سوريا في إطار ما تفرضه العلاقة المميّزة بين البلدين من تنسيق وتعاون وتفاهم في شتّى المجالات.

رابعاً، متابعة الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار التعاون على تنفيذ الاتفاقات المعقودة معها بما يضمن مصلحة لبنان والمقاومة وبما يسهّل للدولة العودة إلى ممارسة سيادتها على كل الأراضي اللبنانية ولا سيما الجنوب.

ولا بد، إلى ذلك، من معاودة بذل المساعي مع الأمم المتحدة والقوات الدولية لتأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن في سبيل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي وتمكين الدولة من إعادة بسط سلطتها على كامل أرض الجنوب حتى الحدود المعترف بها دولياً.

سجّلنا خطوات محدودة في هذا السبيل إذ اجتمع مجلس الوزراء في ١٩٨٠/٣/١٥، وأقرّ مشروع السياسة الدفاعية بأهدافها ووسائل تنفيذها، كما أقرّ مشروع مرسوم تنظيم المديرية العامة للإدارة في وزارة الدفاع

وفي ١٩٨٠/٣/١٩ عقدنا جلسة للمجلس الأعلى للدفاع تطرّقنا خلالها إلى مشروع تنظيم قيادة الجيش، فظهرت هوّة الخلاف بيننا في الرؤية حيال هذه المسألة. كان هناك خلاف في النظرة إلى صلاحيات شعبة المخابرات وإلى ارتباطها ففيما كان الرئيس سركيس يرى أن مسؤوليات شعبة المخابرات ينبغي أن تمتد لتشمل أمن الجيش، وأمن الجيش في مفهوم العسكريين هو من أمن البلد بأسره، كنت أرى أن مسؤولياتها ينبغي أن تقتصر على الأمن العسكري، أي المقتضيات الأمنيّة داخل المؤسسة العسكرية. وفيما كان يرى الرئيس سركيس أن ارتباط شعبة المخابرات يجب أن يكون بقائد الجيش حصراً ومباشرة، كنت أرى أن يكون ارتباطها، أُسوةً بسائر الشُعَب العسكرية، بأحد نواب رئيس الأركان وعند إصرار الرئيس على كون شعبة المخابرات ذات أهمية متميزة، ارتضيت أن يكون ارتباطها برئيس الأركان وعبره بقائد الجيش، خصوصاً وأن رئيس الأركان يحلّ قانوناً محل قائد الجيش عند غيابه. هذه العقدة لم نستطع تخطّيها، فبقيت حائلاً دون إتمام عملية بناء الجيش على النحو الذي يمكّن الحكومة من متابعة تطبيق المبادىء الوفاقية، وخصوصاً ما يتعلّق منها بالخطّة الأمنية الشاملة وبسط سلطة الدولة على المناطق كافة.

إلى ذلك، كانت الخلافات بيننا لم تزل عالقة حول ترقية الضباط. ففيما كان الرئيس يصرّ على ترقية عدد من الضباط المحسوبين من رموز الحرب في جانب الجبهة اللبنانية، فإنني كنت أعارض ذلك وأعتبره مسيئاً إلى صورة الجيش الذي نريده أن يكون موضع ثقة الجميع من دون استثناء، خصوصاً ونحن نتأهّب لنشره في جميع المناطق اللبنانية ضمن خطّة أمنية شاملة، حسبما هو مطلوب.

اشتد التصعيد السياسي في وجه الحكومة اعتباراً من بداية شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٠.

في اليوم الأول من الشهر عقدت لجنتا الخارجية والدفاع جلسة مشتركة برئاسة

الرئيس كامل الأسعد. فتعرّضت الحكومة إلى هجوم عنيف لأنها لم تحقق تقدّماً على صعيد بسط سلطة الدولة في الجنوب. وفي سياق النقاش المحتدم تدخّل الرئيس الأسعد مقاطعاً حديث النائب إدمون ررق عن الوفاق بعبارة قال فيها: «إن الترجمة العملية لإعلان مادىء الوفاق هي الحكومة الحديدة»، قاصداً «الحكومة المقبلة». وأكملت اللجنتان نقاشهما في جلسة ثانية صباح ١٩٨٠/٤/٨، استُهلّت ببيان مدروس من الوزير بطرس وبتعقيب منّي. وشهدت الجلسة متابعة للهجوم النيابي على الحكومة وانتهت بلا اتفاق بين النواب على توصيات محددة. وفي تصريح للرئيس الأسعد بعد الجلسة قال: «للبحث صلة، ولا يمكننا القول بأن باب التعايش مع الحكومة قد أُقفِل».

وفي ١٩٨٠/٤/٧ زار صلاح خلف (أبو إياد) رئيس الجمهورية بناءً على دعوته. وقد صرّح على الأثر لجريدة «السفير» يقول، وكأنما كان يعكس أجواء الرئيس. «أكّدنا أننا مع الوفاق في لبنان لأنه لمصلحتنا. ونحن مع حكومة اتّحاد وطني تسهّل إنهاء الأزمة».

في هذه الأثناء كانت إسرائيل تواصل اعتداءاتها، فسجلت ساحة الجنوب منها حادثين خطيرين الأول في ١٩٨٠/٤/٩ إذ اقتحم نحو ٢٠٠ جندي إسرائيلي، تواكبهم ٢١ دبابة وناقلة جند، منطقة عمليات قوات الطوارىء الدولية في القطاع الأوسط واستولوا على عدد من القرى. والثاني في ١٩٨٠/٤/١٨ إذ شنّت غزوة على منطقة الصرفند من البحر، فنسفت مركزاً للمقاومة الفلسطينية وأوقعت ١٨ قتيلاً و١٠ جرحى. شكونا إسرائيل على اقتحامها منطقة عمليات القوات الدولية إلى مجلس الأمن، وكان علينا أن نتابع الشكوى باتصالات خارجية واسعة، إلى أن حصلنا على قرار بإدانة الاعتداء الإسرائيلي، وإحياء لجنة الهدنة اللبنانيه ـ الإسرائيلية، وتخويل فالدهايم أمر الدعوة لاجتماعها، وتأكيد حق قوات الطوارىء الدولية في الدفاع عن نفسها وقد امتنعت الولايات المتحدة الأميركية عن التصويت.

في ١٩٨٠/٤/٢٢ كان علينا أن نواجه مجلس النواب في جلسة مناقشة عامة وقد رافق التحضير لهذه الجلسة فيض من التجاذب السياسي والإعلامي، لامس في بعض جوانبه الحديث عن طرح الثقة بالحكومة وإسقاطها إفساحاً في المجال لقيام حكومة اتحاد وطني.

تَلَوْتُ في مستهلّ الجلسة بياناً مُسهباً كنت أعددته للمناسبة. وقد شئتُ من هذا البيان أن يكون في آنٍ معاً: أولاً، كشف حساب عن الفترة التي تولّيت فيها المسؤولية ليس فقط على رأس الحكومة القائمة وإنما منذ دخلت الحكم في بداية عهد الرئيس

إلياس سركيس ثانياً، عرضاً للعقبات والتعقيدات والحواجز التي اعترضت سبيلنا سواء على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الخارجي أم على صعيد تشابك المعترضات الداخلية والخارجية ثالثاً، خطاب وداع، ارتقاباً منّي لحلول أحل رحيلي من الحكم في ظل أجواء الشدّة المتصاعدة التي باتت الحكومة تواجهها.

وتناولت في كلمتي المبادرة الوفاقية التي أطلقتها الحكومة، فصارحت المجلس النيابي بما يعترضها من عقبات، فقلت: «لا يفوتنا أن أي خطة أمنيّة توضع لا بد أن تلحظ دوراً أساسياً للجيش اللبناني وحتى يكون ذلك ممكناً عملياً، لا بد من أن يكون الجيش مقبولاً في كل مكان. فقلنا غداة إعلان المبادىء الوفاقية إن الخطوات العملية المطلوبة في مرحلة أولى تقع في مجالات عدّة، أولها الجيش والمطلوب تحديداً متابعة ما ينبغي اتخاذه من الإجراءات الكفيلة بتنزيهه من كل شائبة وإبعاده عن كل شبهة وبالتالي إسقاط كل ما قد يحيط بإمكانات استخدامه من تحفّظات. وقلنا في حينه إن من جملة الإجراءات المطلوبة على هذا الصعيد إكمال المراسيم التطبيقية التي نصَّ عليها قانون الدفاع، ولا سيما مرسوم تنظيم قيادة الجيش ووضع سياسة دفاعية وتعزيز إمكانات الجيش وقدراته . صدرت بالفعل إجراءات عدّة في هذا المجال، وكان لها أطيب الأثر، ولكنا ما لبثنا أن توقّفنا عند تنظيم قيادة الجيش، وقد تباينت عنده وجهات نظرنا على نحوٍ حال دون صدوره حتى اليوم. وهذا الموضوع، الذي لم يزل محل حوار وتداول في ما بيننا، لا يمكن تجاوزه إلى سواه من المواضيع المتعلّقة ببناء الجيش... ولا مغالاة في القول إن متابعة المسيرة في تطبيق مبادىء الوفاق أضحت تنتظر التغلّب على هذه العقبة .».

أعقب تلاوة البيان مناقشة طويلة شارك فيها عدد من النواب، وكانت كلمات بعضهم من الحدّة في الهجوم أو التهجّم ما جاور حدود التجنّي والافتراء.

استثار بياني في مجلس النواب ردود فعل متباينة خارج المجلس أيضاً علّق الرئيس شمعون عليه قائلاً: «هذه السلطة وجدت لعرقلة الوفاق». وقال الشيخ بيار الجميل: «على الحص تسمية من يمنع التنفيذ». وأشاد النواب منير أبو فاضل ومحمود عمار وعلي العبد الله به، كلٌ بطريقته. وأدلى كل من إنعام رعد، نائب رئيس المجلس المركزي للحركة الوطنية، والدكتور أسامة فاخوري، رئيس المجلس السياسي لمدينة بيروت، بتصريح يدعمني وينتقد الذين يهاجمونني.

في تتمة للمناقشة العامة، عقد مجلس النواب جلسة ثانية وأخيرة في ١٩٨٠/٤/٢٤، وتعاقب على الكلام عدد من النواب كان بينهم المؤيد والمعارض. كان

أعنف المهاجمين في الحلسة الأولى النائب حسن الرفاعي، وفي الجلسة الثانية النائب ميخائيل الضاهر. وكان أكرم المتكلمين إطراءً في الحلسة الثانية ألبير منصور، الذي اعتبر البيان الحكومي تتويجاً لكبر رئيس الحكومة وشرفه وأخلاقيته.

اقترح النائب نجاح واكيم في ختام المناقشة طرح الثقة بالحكومة، فرُدّ طلبه. ثم تناولتُ الكلام تعقيباً على المناقشات التي جرت، وأنهيت كلامي بطرح الثقة بالحكومة وطلب التصويت عليها فرفض الرئيس الأسعد الاستجابة، متذرعاً بأن المجلس لا يصوّت على موضوع واحد مرتين في جلسة واحدة، وقد سبق أن رُدّ طلب أحد النواب بطرح الثقة بالحكومة ولم يلقَ احتجاجي على هذا الموقف صدًى لدى رئاسة المجلس، مع أن طلب طرح الثقة من أحد النواب شيء، وطرح الحكومة الثقة بنفسها شيء آخر.

أياً يكن الأمر، فقد حلّفت المناقشات النيابية اهتزازاً عميقاً في الوضع الحكومي، كما أحدثت جرحاً عميقاً في نفسي، مما زادني اقتناعاً بعبثية بقائي في الحكم وبضرورة التنحي في أقرب مناسبة.

ولم تأت الأيام بعد المناقشة إلا بالمزيد مما كان.

الهموم الأمنيّة ظلّت تشكّل شاغلاً يومياً للسلطة على شتى المستويات. ومن مستحدّات الوضع الأمني اشتباكات عنيفة بين حركة أمل وعناصر من القوات المشتركة كانت الضاحية الجنوبية مسرحاً لها لبضعة أيام.

تجددت الاعتداءات الإسرائيلية شبه اليومية على الجنوب، وركّزت في أعنف جولاتها على الشريط الساحلي من صور إلى صيدا، وكان لمنطقة النبطية منها نصيب كبير. وعدنا على جاري العادة إلى التقدم بشكوى من مجلس الأمن مع الاحتفاظ بحقّنا في دعوته إلى الانعقاد.

الحديث عن خطر التوطين يتجدد وينشط بين متذرِّعٍ به لمواقف سياسية مندِّدة بالوجود الفلسطيني في لبنان، وبين نافٍ لاحتمال حصوله، وبين جازم بأنه مؤامرة على القضية الفلسطينية، والكل في أي حال يرفضه ولو من مواقع متباينة.

المطالبات تتكرر وتتصاعد من أجل إتمام مسيرة الوفاق.

الخلاف حول مشروع تنظيم قيادة الجيش أصبح مادة شبه يومية للتعليق والتجاذب السياسي والإعلامي، بين من يرى رأيي ومن يرى رأي رئيس الجمهورية. وقد حمي وطيس السجال حوله إذ عقدت لجنة الإدارة والعدل ولجنة الدفاع النيابيتان جلسة مشتركة بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٣ لاستطلاع الحكومة أسباب تأخُّر صدور المرسوم التنظيمي.

وانتهت الجلسة بتوصية تستعجل الحكومة بت هذا الموضوع.

وفي ١٩/٥/١٩٨٠، التقيت الرئيس كميل شمعون ومعه نجله داني في غرفة جانبية من القصر الجمهوري فأجريت معه جولة أفق في شتى المواضيع المطروحة، فلفتني ما أبداه تجاهي من ودّ وإيجابية، على غير ما كنت أتوقع منه في ضوء ما كان يصدر منه في تصريحاته ولدى خروجه أدلى بحديث مع الصحافيين قال فيه، رداً على سؤال عما إذا كانت الإشكالات الناشئة حول الجيش قد زالت: «أعتقد أنه يمكن التغلب عليها» وقال رداً على سؤال حول التوطين: «أنا لا أزال غير مقتنع بأن هناك مشروع توطين. هناك كلام عن التوطين ولكن ليس هناك مشروع للتوطين» ورداً على سؤال حول الحديث الدائر عن تشكيل حكومة اتحاد وطني قال: «الحكومة الموجودة حالياً تقوم بتصريف الأعمال بطريقة لا بأس بها، ويمكن أن أقول إنها مشكورة أما إذا كانت هناك حكومة فعاليات قد تأتي بالعجائب فنأمل أن نجد الأشخاص الذين يقدرون على اجتراح العجائب» وعاد فكرر هذا الموقف بعد نحو عشرة أيام إذ قال بعد لقائه الرئيس سركيس، رداً على سؤال حول احتمال قيام حكومة جديدة: «هذه الحكومة نجدها ملائمة في الوقت الحاضر، وهي تقوم بكل ما يطلب منها ضمن الإمكانات المتوفرة وفي ظروف أمنية وسياسية بالغة الصعوبة».

أما الذي دفع الوضع الحكومي إلى مفترق جديد فكان هذه المرة الرئيس سركيس. ففي لقائي معه في حضور الوزير بطرس قبل ظهر ٢٦/٥/١٩٨٠، فاتحني بأنه يفكر في الدعوة إلى مشاورات سياسية موسَّعة ترمي إلى الاستحصال من مختلف الأطراف على التزام خطّي بالمبادىء الوفاقية. وعندما سألته عن الداعي إلى ذلك بعد مرور ثلاثة أشهر على إعلان تلك المبادىء، قال إنه بذلك «يجدد شباب» الوثيقة الوفاقية فننطلق من ثم في العمل على تطبيقها منطلقاً جديداً، ربما من خلال حكومة جديدة تشكِّل الوثيقة برنامج عملها. وعندما لفتُّه إلى أن ذلك سوف يسبِّب إحراجاً وأيّما إحراج لي. فأنا في مأزق بين أن أشارك في المشاورات وأن لا أشارك. فإذا لم أشارك فإنني، باعتباري شريكاً في الحكم، أكون قد تخلَّيتُ عن واجب. وإذا شاركت وكان محور المشاورات تشكيل حكومة جديدة فإن موقعي سيكون غريباً. فكيف أستطيع المشاركة في حديث قيام حكومة جديدة وأنا ما زلت على رأس حكومة قائمة، فلا هي مستقيلة ولا أنا مُكلَّف بتأليف حكومة تخلفها. فأجابني أن هذا المنطق ليس في محلِّه، لأن المشاورات ستكون مفتوحة على كل الاحتمالات، وقد يكون بينها قيام حكومة جديدة أو لا يكون.

عندما عرض الرئيس سركيس الأمر على مجلس الوزراء خلال الجلسة التي عقدها في ١٩٨٠/٥/٢٨ خاض الوزراء في مناقشة الفكرة مناقشة مستفيضة، وقد حذّر غير وزير من أن الإقدام على هذه الخطوة يمكن أن يجرّ إلى مأزق جديد فيما لو تضاربت المواقف في المشاورات أو فيما إذا أغرت المشاورات بعض الأطراف إلى تصعيد شروطهم. ولكن الرئيس كان مُصمّماً على المضيّ قدماً بهده الخطوة.

باشرنا المشاورات صباح الاثنين فيَ ١٩٨٠/٦/٢، فافتتحناها بلقاء وفد التكتّل النيابي المستقل ثم التقينا على التوالي وفد الأحرار، ووفد الموارنة المستقلّين وكتلة نواب زحلة والبقاع الغربي، وكتلة نواب الأرمن، وكتلة نواب البطية وجبهة النضال الوطني وكتلة نواب الكتائب.

كان الرئيس سركيس يطرح على كل وفد نلتقيه في مستهل لقائنا معه ثلاثة أسئلة ويطلب الإجابة عنها خطياً على استمارة أُعدّت لهده الغاية. هذه الأسئلة هي: هل توافقون على مبادىء الوفاق الوطني التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥ وأعلنها فخامة رئيس الجمهورية في رسالته إلى اللبنانيين بالتاريخ المذكور؟ وهل تلتزمون هذه المبادىء؟ هل أنتم على استعداد للإسهام إسهاماً فعّالاً في كل ما يؤدّي إلى وضع هذه المبادىء موضع التنفيد؟

كان الجواب يأتي في كل الحالات إيجاباً. ولكن السؤال الثالث كان في أكثر الأحيان يستثير استفساراً عن المقصود تحديداً بالإسهام في كل ما يؤدّي إلى وضع المبادىء موضع التنفيذ. وكان جواب الرئيس سركيس على الاستفسار يتضمّن إشارة صريحة إلى احتمال التفكير في تأليف حكومة اتحاد وطني يشارك مختلف الأطراف من خلالها في تنفيذ المبادىء وكثيراً ما كان الحديث عند هذه النقطة ينحرف إلى ما يشبه المشاورات لتشكيل حكومة جديدة. وقد نقل نواب التكتّل النيابي المستقل إلى اجتماع التكتل، الذي انعقد ظهر ذلك اليوم لتقويم أجواء جولة المشاورات التي كانوا طرفاً فيها، كلاماً من الرئيس سركيس يفيد أنه «لم يعد باستطاعته القيام بأي شيء، ولا يرى مخرجاً إلا الاستعانة بالفعاليات في ممارسة المسؤولية». وقد صرّح الرئيس الأسعد بعد الاجتماع بالقول: «هناك بحث حول حكومة جديدة، حكومة اتحاد وطني. أما موقف التكتل النيابي المستقل فنابع من مبادئه وهو أنه مع أي حكومة راغبة وقادرة على أن تحل الشرعية محل اللاشرعية في كل مرافق البلاد». وقال الرئيس صائب سلام: «إن ما يقوم به رئيس الجمهورية اليوم، في ما يُسمّى استشارات للمرة الثانية، إن هو في نظري إلا مسرحيّات تُمثّل... لقد فهمنا من الزملاء الذين قابلوا رئيس الجمهورية هذا الصباح... أن رئيس

الجمهورية لا زال سائراً في الطريق الذي يوصله إلى تسليم الحكم الشرعي إلى مغتصبي الشرعية، وهذا ما لا يمكن أن نقبل به...».

في اجتماعنا مع وفد «الكتائب» تعمّدت استدراج الشيخ بيار الجميل لإبداء رأي في ذلك البند من المبادىء الوفاقية الذي يؤكد رفض التعامل مع إسرائيل. فأجاب بأنه يرفض أي تلويح من قريب أو بعيد إلى أنه وجماعته يتعاملون مع إسرائيل. فسألته عن مصادر الأسلحة التي يستخدمونها، ومنها حسب علمي دبابات سوبر شرمن الإسرائيلية فرد عليّ في حدّة أن أسواق الأسلحة مفتوحة عالمياً، وقال إن حزبه اشترى رشاشات كلاشينكوف ذات يوم من الفلسطينيين في صبرا.

وفي اليوم الثاني عقدنا سلسلة من جولات المشاورات مع أعضاء منفردين في مجلس النواب. وكانت الأجواء السائدة إيجابية، ولكنها كانت في أكثر الحالات تنحرف إلى مستوى التشاور في تأليف حكومة جديدة. وكانت أكثر الآراء المُدلى بها في هذا الصدد تتحفّظ على إشراك أهل السلاح في مثل هذه الحكومة

في ختام ذلك النهار، وبعد خروج آخر المتشاورين، التفت الرئيس سركيس إليّ سائلاً: «ما رأيك؟» فأجبته بلهجة لا تخلو من المداعبة. «شعرت كمن يشيّع نفسه إلى مثواه الأخير. هل رأيت أحداً يسير في جنازته؟» فسألني مبتسماً: «ولِمَ تقول هذا؟» فقلت. «هذا ما شعرت به وأنا رئيس لحكومة قائمة فيما الحديث يدور حول تأليف حكومة تخلفها».

هنا بادرني بملاحظة غريبة، إذ قال: «كل ما فعلناه لن يكون له جدوى إذا لم نلتقِ مع من يجب أن نلتقيهم. فهل تمانع في استدعائهم؟» فسألته: «وهل المقصود الشيخ بشير الجميل والقوات اللبنانية؟» فقال: «نعم. وإن شئت دعونا الجهات المقابلة لهم في الشطر الغربي من العاصمة». فأجبته: «هذا ليس خياري. ولكنني هذه المرة لن أمانع، لأنني لا أُريد أن أُحمَّل وزر فشل المشاورات»

كان من المقرر أن نلتقي في اليوم الثالث وفداً من التجمّع الإسلامي وآخر من المجلس الشيعي، وبعض النواب الذين لم تمكّنهم ظروفهم من المثول في اليومين الأولين. فأضيفت إلى لائحة المواعيد الحركة الوطنية والقوات اللبنانية وحركة الناصريين المستقلين (المرابطون) وحركة أمل والجبهة القومية.

مما يذكر أن اللقاء مع القوات اللبنانية تناول فيه الإجابة على الأسئلة المطروحة الشيخ بشير الجميل وإنما بطريقته الخاصة. فردًّا على سؤال الرئيس ما إذا كان الوفد موافقاً على المبادىء الوفاقية، كان جواب الجميّل: «نحن موافقون على كل ما وافق عليه

الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل». وعند تكرار السؤال تكرر الجواب. فما كان من الرئيس سركيس إلا أن خطّ العبارة التي يردّدها الشيخ بشير وطلب إليه التوقيع عليها. وأخذت على عاتقي استدراجه للحديث عن البند المتعلّق برفض التعامل مع إسرائيل، فكان جوابه: «إننا لسنا عملاء لأحد. نحن أحرار في وطننا» وهنا أيضاً، مع تكرار السؤال تكرّر الجواب حرفياً. فما كان منّي إلا أن توجّهت إلى داني شمعون، ممثل حزب الأحرار، بالقول مداعباً: «سجّل يا داني أن الشيخ بشير أصبح من الأحرار».

في ختام يوم المشاورات الثالث، صارحت الرئيس سركيس بأنني «لم أعد أرى مبرراً لاستمراري في الحكم بعدما خلقنا من خلال المشاورات التي أجريناها، من حيث قصدنا أم لم نقصد، أجواء داعية لقيام حكومة جديدة من الفعاليات. وفي ظل هذه الأجواء لن يكون لي دور سوى انتظار نضوج طبخة حكومة جديدة وهذا ما لا يتّفق مع تصوّري لموقعي» عند سماعه قولي هذا، علت وجهه للحظة من الزمن مسحة وجوم. فبادرني بطلب التريّث فصارحته بأنني لا أستطيع التريّث طويلاً، لأن كرامتي في الميزان. وأردفت قائلاً: «إن جلسة مجلس الوزراء المقرر عقدها في اليوم التالي يجب أن تكون هي المناسبة لإعلان ذلك».

لم يلبث الخبر أن خرج إلى وسائل الإعلام، وبدأت ردود الفعل تسابق الخطوة. زارني ياسر عرفات مساء ذلك اليوم محاولاً ثنيي عن موقفي الوزيران علي الخليل وطلال المرعبي زاراني مستطلعين، وناقشنا الموضوع معي. الرئيس شمعون وصف الخطوة بأنها ضرب من الجنون قبل الاتفاق على شكل البديل النائب ألبير منصور، عضو الحركة الوطنية، وجد موقفي منطقياً في ضوء المشاورات ونتائجها وصدرت جملة مواقف نيابية تراوحت بين مؤيد لقيام أية حكومة تعيد الاستقرار ومشكك بجدوى التبديل في ظل التناقضات القائمة.

التقيت الرئيس سركيس، على جاري العادة، قبل انعقاد مجلس الوزراء صباح الثامن من حزيران (يونيه) ١٩٨٠، وكان الوزير فؤاد بطرس إلى جانبه فعرضت نص كتاب استقالتي فحاول جاهداً أولاً أن يثنيني عن قراري، ثم انتقل إلى مطالبتي بالتريث كي لا أزجّ الحكم في أزمة وزاريه لا يعلم مآلها إلا الله فنزلت عند رغبته بتقديم استقالتي ووضعها في تصرفه. بذلك أكون في إعلان الاستقالة قد حفظت كرامتي وأحللتُ نفسي من وزر أية مراوحة قد تحصل، وأكون في الوقت نفسه قد أبقيت على الحكومة في حالٍ تُبعد عن البلاد شبح الأزمة الدستورية القريبة. وكان الوزير بطرس داعماً لهذا الموقف فيما يلي نص كتاب الاستقالة:

«لما كنت قد شرحت في البيان الذي أدليت به أمام المجلس النيابي في مستهل المناقشة العامة التي عقدها بتاريخ ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٨٠ حقيقة الوضع الذي ما برحت البلاد تعيشه منذ سنوات، وبيَّنتُ المبادرات المتعددة التي قمنا بها لاختراق ذلك الواقع سواء عن طريق التصدي للوضع في الجنوب أو عن طريق ترتيبات أمنية شتى أو عن طريق تحقيق الوفاق الوطني، وعرضت للعوامل التي حالت دون إتمار تلك المبادرات في حينها إتماراً كاملاً أو كافياً.

ولما كانت حال الجمود التي ما برحت تخيّم على الوضع في البلاد بعدما يقارب الثلاثة أشهر على إعلان مبادىء الوفاق قد دفعت بالحكم إلى فتح باب المشاورات السياسية مجدداً بهدف تحريك الأوضاع لعلّ ذلك يؤدي إلى قيام حكومة جديدة تتوسمون فيها القدرة على وضع مبادىء الوفاق الوطني موضع التطبيق الفعلي والسليم.

ولما كان الواجب الوطني يملي علينا، بعد أن انتهت المشاورات، إخلاء الساحة لسوانا من أجل إتاحة الفرصة أمام ترجمة حصيلة تلك المشاورات.

فإنني قررت الاستقالة، ومراعاةً للظروف فإنني أضع استقالة الحكومة بتصرف فخامتكم ليتسنى لكم تقدير الوقت المناسب لإعلان قبولها وأغتنم هذه المناسبة لأشكر لكم ما لقيته خلال تمرسي بالحكم في أدقّ الظروف وأحرجها، سواء في عهد هذه الحكومة أو في عهد الحكومة السابقة، من تعاون وتفهّم كريمين. وأرجو لكم التوفيق في متابعة السعي والجهود مع أهل الخير والصلاح في هذا البلد العزيز لتصلوا به إلى شاطىء الأمان، وذلك في إطار المبادىء الوفاقية التي كان لي شرف الإسهام في وضعها والتي أؤمن كل الإيمان بأن في تطبيقها منجاة لبنان.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام».

كانت تلك لحظة الفراق النهائي مع الرئيس إلياس سركيس. وقد حزّ في نفسي أن أغادره على نقيض ما كانت علاقتي معه عند دخولي الحكم إلى جانبه قبل نحو أربع سنوات. كانت الصداقة بيننا خالصة حميمة. فأضحى الفتور حتى لا أقول أكثر، سمة العلاقة بيننا ولكنني فارقته مع ذلك حافظاً له المودة، لا بل والمحبة الشخصية، وفيضاً من الاحترام لمزاياه الخلقية الرفيعة وإخلاصه الوطني ووفائه.

كنت منذ أخذت تلوح بوادر الأزمة بين الرئيس سركيس وبيني، بدأت أشعر بتفاقم مرض الربو الذي أُعاني منه. وأخذت عوارضه الخانقة تشتد مع إطباق الأجواء الضاغطة عليّ ومن حواليّ وكان شعوري بالانفصام عمن كان أعزّ صديق لي ثقيلاً على نفسي وشاقاً.

عند الخامسة من فجر الاتنين في ١٩٨٠/٦/٩ أفقت من النوم في حال اختناق كامل. فناديت زوجتي أن تسعفني، وغبت للتوّ عن الوعي كلياً. فلم أصحُ إلا وأنا في غرفة الطوارىء في مستشفى الجامعة الأميركية، والدكتور فريد فليحان، صديقي وطبيبي، فوق رأسي يراقب حركة تنفسي ويتفحص ضغط الدم ونبضات القلب ويتابع انسياب المصل في ساعدي وحوله نفر من الممرضات، وفي جانب من الجمع المحيط بي زوجتي ليلى وابنتي وداد صامتتين، لا تبديان حراكاً خشية التسبب بعرقلة أو إعاقة أو مشاغلة، والهلع يغشى وجهيهما.

علمت فيما بعد أن عناصر قوى الأمن الذين يرافقونني، حملوني إلى سيارتي، وأحاطت بي زوجتي وابنتي من الجانبين، وطارت بي السيارة في أقصى سرعة من الدوحة في اتجاه المستشفى بعدما أُشعر الدكتور فليحان هاتفياً بحالتي. وفي الطريق انفجرت إحدى عجلات السيارة لفرط سرعتها. فهبط منها السائق الدركي أحمد شحادة والمرافق الدركي وفيق العاكوم وأخذا يلوّحان للسيارات المارة للتوقف، ولما لم يلقيا استجابة سريعة شهر أحمد مسدَّسه وأوقف إحدى السيارات عنوة، في هذه اللحظة وصلت سيارة الرانج روفر المرافِقة لي، وقد لحقت بنا بمبادرة شخصية من سائقها الدركي محسن شعيتاني، ودفعوني داخلها ومعي زوجتي وابنتي. وبوصولنا إلى مدخل الطوارىء كان الدكتور فريد فليحان ينتظر وأمامه المحفة فأدخل أنبوباً إلى رئتيّ وراح يضخّ الهواء في صدري بيده، ثم عاجلني بحقنة «كورتيزون» ذات جرعة كبيرة في ساعدي، صدمني بها إلى استعادة وعيي. وعندما فتحت عينيّ تنفّس الصعداء، وهمس في أذن زوجتي قائلاً: لو تأخّر وصولي عشر دقائق لما كان ثمة ما يضمن سلامتي. كانت أعنف نوبة ربو واجهتها في حياتي

من مفارقات القدر أن رجلين من الذين كان لهم فضل في إنقاذي، وهما سائق سيارتي الدركي أحمد شحادة وسائق الرانج روفر الدركي محسن شعيتاني، استشهدا بعد بضع سنوات· أحمد في حادث التفجير الذي تعرَّضتُ له عام ١٩٨٤ وكان هو يقود سيارتي، ومحسن عند عبوره خط التماس بعد حين

أوفد الرئيس سركيس المدير العام للعلاقات العامة في رئاسة الجمهورية خليل حداد لعيادتي. وفي اليوم الثالث زارني الوزير فؤاد بطرس.

أقمت في المستشفى أسبوعاً كاملاً، غادرتها بعد ذلك لفترة نقاهة قصيرة ثم عدت لممارسة تصريف الأعمال على رأس الحكومة المستقيلة.

عقدنا خلال ما تبقى من شهر حزيران (يونيه) جلستين لمجلس الوزراء لتصريف

شؤون مُلحّة. وسجّلت حركة الاتصالات بين الرئيس سركيس ودمشق نشاطاً ملحوظاً، بما في ذلك لقاء في عين بركة في البقاع بين وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام والوزير فؤاد بطرس، كان موضوعه استعجال بت الوضع الحكومي.

وفي ٢٦/٦/١٩٨٠ قام الرئيس سركيس بزيارة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في عرمون، وكان العرف يقضي بأن أصطحبه في مثل تلك الزيارة الاستثنائية. ولكنني لم أعلم بها إلا بعدما تمّت ومن خلال وسائل الإعلام.

وفي ٢٩/٦/١٩٨٠ شاركت في حفل لتوزيع الشهادات أقامته جمعية المقاصد الإسلامية في النبطية، وارتجلت فيه كلمة إلى جانب الشيخ محمد مهدي شمس الدين ونقيب الصحافة رياض طه.

٢٢ نهايةٌ صاخبة

بين استقالة الحكومة وقيام حكومة تخلفها كان فاصل زمني امتد أكثر من أربعة أشهر ونصف الشهر، تخللته تطورات مهمة وأحداث جسام. كان منها استمرار التصعيد الإسرائيلي في الجنوب ووقوع مسلسل من أحداث التفجير في العاصمة وشتى المناطق ونشوب اشتباكات عنيفة بين القوى المسلحة غير الشرعية وبينها وبين القوى النظامية، وأخطرها مجزرة الصفرا ومعركة الحدث واشتباكات عين الرمانة. واستشهد نقيب الصحافة رياض طه غيلة، وشهد يوم تشييعه اشتباكات رهيبة في بعلبك. وتخلل هذه الفترة تكليف الرئيس تقي الدين الصلح تأليف حكومة من الفعاليات فلم يوفق في تأليفها فاعتذر، وانتهت هذه المرحلة بقيام حكومة جديدة برئاسة الأستاذ شفيق الوزان في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠.

صعّدت إسرائيل اعتداءاتها على لبنان، فنفّذت في ١٩٨٠/٦/٣٠ إنزالاً لوحدة من رجال الكوماندوس بالطوافات العسكرية فوق منطقة القاسمية، وشنّ هؤلاء هجوماً على قاعدتين لجبهة التحرير العربية وحزب البعث العربي الاشتراكي أسفر عن نسف بضعة منازل قتل داخل أحدها أربعة أطفال وامرأتان، كما سقط عدد من القتلى في صفوف المقاتلين. وقد رافق الغارة قصف مدفعي شديد.

وقامت إسرائيل بإنزال عند مصبّ نهر الأولي، ترافق مع قصف عنيف للمناطق الساحلية الواقعة بين الجيّة والصرفند. وكانت حصيلة هذا الاعتداء قتيل وأربعة جرحى وكثير من الخراب.

وفي ١٩٨٠/٨/١٩، شنّت إسرائيل اعتداءً واسعاً على منطقة قلعة الشقيف ـ

أرنون ـ كفر تنيت براً وجواً، سقط بنتيجته ٢٤ قتيلاً وعدد كبير من الجرحى، فضلاً عن حلول الكثير من الدمار وفي اليوم التالي تعرّضت النبطية لقصف عنيف متواصل. وفي ١٩٨٠/٩/٤ قصفت القوات العميلة لإسرائيل صيدا وقرى في البقاع الغربي. وفي ١٩٨٠/٩/١٧ استهدف القصف المدفعي منطقتي صيدا وصور، واستمر في اليوم التالي على منطقة صور، وانتقل بعد ذلك إلى القطاع الأوسط. وقامت القوات الإسرائيلية في ١٩٨٠/٩/١٧ بإنزال في الجرمق، حيث دارت معركة عنيفة أسفرت عن سقوط سبعة قتلى وأحد عشر جريحاً. وبعد بضعة أيام أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على أحراج الدامور والناعمة، التي يُطل عليها منزلي في الدوحة.

وكنا في كل مرة نتعرض لاعتداء إسرائيلي نتقدم بشكوى صد إسرائيل في مجلس الأمن وكنا في أكثر الأحيان نمهد للشكوى ونتابعها باتصالات دبلوماسية في بيروت مع ممثلي الدول العربية والدول الكبرى، أقوم بها ووزير الخارجية فؤاد بطرس، كلٌ من موقعه. هذا إضافةً إلى الجهد المشهود الذي كان يتولاه مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة غسان تويني من موقعه. وكانت لنا اتصالات في هذا الصدد مع القوات الدولية في الجنوب، وقائدها الجنرال أرسكين كما عرضنا لهذا الأمر وللموقف العربي منه مع أمين عام جامعة الدول العربية الشاذلي القليبي عند زيارته لبنان في ١٩٨٠/٩/١٨

كنا حريصين على ألا يكون الوضع الناشىء عن الأزمة الوزارية محل استغلال من قبل إسرائيل لتصعيد اعتداءاتها مراهِنَةً على غياب السلطة.

وكانت إسرائيل أعلنت القدس عاصمة لها في ١٩٨٠/٧/٣٠، فبدا وكأنما كانت تتوخى من تصعيد اعتداءاتها على لبنان خلال تلك الفترة تغطية خطوتها دولياً وصرف الأنظار عنها.

وكانت مجزرة الصفرا، في نتائجها وأبعادها، من أخطر فصول تلك المرحلة. بدأت بعملية غادرة شنتها قوات الكتائب على مواقع الأحرار في الصفرا، نحو الحادية عشرة من صباح ١٩٨٠/٧/٧ فاشتعل القتال بين قوات حزب الكتائب (القوات اللبنانية) بقيادة الشيخ بشير الجميل وقوات حزب الوطنيين الأحرار (النمور) بقيادة داني شمعون، وامتد مسرح الاشتباكات للتو ليشمل دفعة واحدة مناطق الأشرفية وفقرا وبعض قرى كسروان. وصدر على الأثر بيان عن قيادة الكتائب وصف العملية بأنها محاولة «لإبعاد السياسة عن العسكريين وفصل العسكريين عن السياسة»، ودعا إلى تشكيل «حرس قومي».

كانت حصيلة الاشتباكات الأولية استيلاء ميليشيات الكتائب على أحد عشر مركزاً

للأحرار في الأشرفية والصفرا وغوسطا وعجلتون وعشقوت وبلونة وعمشيت، إضافة إلى خمسة مراكز ثانوية على الخط الساحلي بين الدورة وعمشيت. سقط بنتيجة العملية عدد كبير من القتلى والجرحى، والتهمت النار منزل داني شمعون في الصفرا واحتُجزت ابنته وقرينته ووالدتها لفترة وجيزة. وفيما استمرت مقاومة قوات الأحرار في أحراج الصفرا وبعض الجيوب، تجددت الاشتباكات عنيفةً مساء ذلك اليوم في منطقة العاقورة.

أصدرت القوات اللبنانية بياناً بعد اجتماع مجلس قيادتها برئاسة الشيخ بشير الجميل قالت فيه إنها «منذ تأسيسها في آب ١٩٧٦ والقيادة... تسعى لتوحيد قواها العسكرية... وإنها تعتبر أن الرسالة القومية الملقاة على عاتقها، بما فيها توحيد الجهد العسكري، تفرض تخطّي العوائق... وإن الحفاظ على التعددية (الحزبية والسياسية) يفترض التوحيد العسكري والأمني...».

هالني ما حصل بفظاعته، كما هال الغالبية العظمى من اللبنانيين وأعتقد أنني عبّرت عما خالج الكثيرين من شعور إذ أعلنت: «مهما قيل في الحوادث المأسوية التي وقعت، فإن مرتكبيها لا يستطيعون أن يتستروا بالوطنية في افتعالها. الوطن والوطنية من كل ما حدث براء. أين هي القضية وأين هي الأهداف الوطنية؟ تحت أي شعار أُريقت كل تلك الدماء البريئة. لو قصدنا أن نحسن الظن لما رأينا في ما حدث أكثر من الحزبية، والحزبية الضيقة. هذا إذا أحسنّا الظن. إلا أن بين اللبنانيين كثرة أصبحت تشعر أن من حقها ألا تُحسن الظن».

تواصلت المعارك في اليوم التالي، فاستولت قوات الكتائب على سائر المراكز العسكرية للأحرار. أما الحصيلة النهائية للاشتباكات فلم تُعرف على حقيقتها. وقد تراوحت التقديرات، لعدم وجود إحصاء دقيق، بين ١٥٠ و٥٠٠ من القتلى، تبعاً لمصدر المعلومات. هذا فضلاً عن عدد غير محدد من الجرحى. وقد غنمت قوات الكتائب كميات كبيرة مما كان في حوزة قوات الأحرار من ذخائر وأسلحة ومعدات وآليات عسكرية، بما فيها دبابات سوبر شرمن، المستخدمة في الجيش الإسرائيلي، ومدافع الهاون.

لقد أحدثت هذه المجزرة صدمة هائلة بين الناس. وقد جاءت ردود الفعل عليها معبّرة عما كان يسود الأجواء من ارتياع ومخاوف.

عقدت لجنة الدفاع النيابية اجتماعاً في جو مفعم بالوجوم والتوتر، وأوصت بإنزال الجيش للإمساك بالوضع الأمني.

انتقد الرئيس صائب سلام رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل منددًا بما كان

يبدر عنه من «تناقض بين القول والفعل فلماذا يطلب ضبط السلاح وهو صاحب السلاح الأول والأكبر، وهو المسؤول عن تغطية هذا السلاح الذي يسيطر على العزّل من أبناء هذا الشعب ويفتك بالأبرياء دون رادع أو وازع».

وعقد مجلس الوزراء حلسة في ١٩٨٠/٧/٩ فندد الرئيس إلياس سركيس في مستهلّها بما حصل وقال إن عدم قدرة الجيش على السيطرة عسكرياً حيث لا وجود فاعلا له «لا يجوز أن يبرر بأي شكل من الأشكال أي نوع من أنواع الأمن الذاتي، وهو مرفوض أصلاً». وقد حذّرت خلال الحلسة وبعدها من معبّة ما وقع على مستقبل السلطة الشرعية في المناطق التي كانت مسرحاً للقتال، وبالتالي على وحدة الدولة

وكان لي في ١٩٨٠/٧/١٠ موقف نمَّ عن عمق الصدمة التي أحدثتها تلك التطورات في نفسي. فلقد أدليت بتصريح صحافي قلت فيه:

«كلما تكشّفت حقائق جديدة عن أحداث الأيام الأخيرة تملّكتنا قشعريرة يختلط فيها الغضب بالتقزّز، والرفض بالحزن العميق. إن في لبنان وحوشاً تحطر بين الناس كالبشر، أولئك هم الذين سطّروا صفحات سوداء في سفر الأزمة اللبنانية. لم تعد تُذكر محنة لبنان إلا ويُذكر معها داك المسلسل من المجازر الرهيبة: من يوم السبت الأسود إلى يوم إهدن الأسود، إلى يوم الصفرا الأسود، مروراً بجرائم جماعية أخرى نُفِّذت قصفاً وتفجيراً أو غيلةً: في القاع، في الشوف، في الجنوب، في الشمال. واليوم، على هول ما حدث في الصفرا ومحيطها، لا يتورّع المجرمون عن تشويه الحقائق العارية وبث المبررات الواهية ونثر الوعود الفارغة، ولكنهم في قرارة ذاتهم لا بد عارفون أن الغلالة التي يتسترون بها هي أصغر من ورقة التين وستبقى شفافة مهما حاولوا طلاءها بصباغ الوطنية الزائفة. لا أحد وصفاً للبرودة التي طلعوا بها في جريمتهم أمام الناس سوى الوقاحة، إنها برودة وقحة لا يملكها إنسان عنده وازع من ضمير. بالإرهاب يستطيعون أن يقتلوا الأبرياء، ولكنهم لا يستطيعون أن يقتلوا عدل السماء. إنهم أعداء لبنان، أعداء الإنسانية والتعايش والحرية. إن من يحاول اغتيال القيم التي قام عليها لبنان مجتمعاً وكياناً ووطناً إنما يستهدف وجود لبنان في الصميم»

بدا للكثيرين وكأن الحدث كان سبباً لحسم الرئيس سركيس موقفه بعد لأيٍ من استقالتي. ولعل عنف الموقف الذي اتخذته حيال الحدث كان سبباً إضافياً. فلقد تمخّض الحدث عن توازن جديد للقوى السياسية على الساحة الداخلية، انعكس على مسار الأحداث والتطورات لفترة طويلة من الزمن. من ذلك قبول استقالتي بعد تريث دام ٣٧ يوماً، وتكليف الرئيس تقي الدين الصلح تأليف حكومة من الفعاليات، أي حكومة

تتمثّل فيها القوى التي هيمنت على الساحة في المناطق الشرقية نتيجة الأحداث الأخيرة، وربما بوزنها المستجدّ. ومن ذلك أيضاً مسلسل الأحداث التي وقعت في منطقة الحدث وعين الرمانة، في سياق تصاعدي تكلل باجتياح إسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ واحتلال عاصمته بيروت وانتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية تحت ضغط الاحتلال، ومن ثم انتخاب شقيقه أمين الجميل لخلافته إثر اغتياله.

في ١٩٨٠/٧/١٦ عقد مجلس الوزراء جلسة، سبقتها خلوة قصيرة بين الرئيس سركيس وبيني، فاتحني خلالها بعزمه على إعلان قبوله استقالتي إبان الجلسة.

وهذا ما كان. وفي اليوم التالي شرع في إجراء استشاراته النيابية. وفي ١٩٨٠/٧/٢٠ كلّف الرئيس تقي الدين الصلح رسمياً تأليف الحكومة الجديدة. ولم يخفِ الرئيس المكلف تصميمه على تشكيل حكومة من ممثلي القوى الفاعلة على الأرض. ولكن سرعان ما ظهر للعيان تعذّر قيام مثل تلك الحكومة في ذلك الظرف. فحاول الرئيس المكلف الانعطاف إلى تأليف حكومة سياسية يغلب عليها الطابع البرلماني، فواجهته عقبات اضطرته في ١٩٨٠/٨/٩ إلى الاعتذار عن متابعة الطريق.

وفي ١٩٨٠/٧/٢٣ وقعت جريمة مروّعة، كان ضحيتها نقيب الصحافة رياض طه. كان في طريقه للقائي في منزلي، في الدوحة، عندما اعترض سبيله في منطقة الروشة مسلحون يستقلون ثلاث سيارات، فأمطروه بنيران رشاشاتهم وفروا إلى جهة مجهولة. صبّوا في اتجاهه نحو تسعين رصاصة فأردوه قتيلاً ومرافقه (ابن خالته) سهيل الساحلي.

فجعت باستشهاد رياض. فقد كنت أشعر دوماً أنه صديق لي محب. وكان لحظة الغدر به متوجّهاً لزيارتي. وعند تبلُّغي الخبر المشؤوم، نعوته بكلمة عبّرتُ فيها عن مكنون قلبي حيال الشهيد وحيال فظاعة الجريمة.

شُيِّع جثمان رياض إلى مثواه الأخير في مسقط رأسه، الهرمل، يوم السبت في ١٩٨٠/٧/٢٦ في مأتم حاشد. وقد أوقف موكب التشييع في عدد من البلدات والقرى التي مرّ فيها، حيث استُقبل بتظاهرات شعبية عفوية مؤثرة من مختلف الفئات. وعندما وصل موكب التشييع الهرمل، توقف إطلاق النار عند حدود البلدة، خلافاً لما هو معتاد في مثل تلك المناسبة. وحمل النعش على الأكفّ عالياً إلى حيث ووري جدث الرحمة. وعلى ضريحه أقيم له مهرجان تأبيني مهيب.

يوم تشييع رياض في الهرمل كان يوماً رهيباً في بعلبك، حيث توقفتُ وزوجتي ولم نستطع متابعة الطريق للمشاركة في التشييع.

في طريقنا إلى الهرمل توقفنا للراحة في فندق بالميرا عند مدخل بعلبك، وصدف وجود مراسل جريدة «السفير» بيننا، فعاش تجربة ذلك النهار العصيب معي عن كثب. وهذا تقريره إلى صحيفته يغنيني عن رواية وقائع تلك التجربة بنفسي.

«رابط الرئيس الحص في الفندق ومعه عقيلته والوزير القادري ومراسل «السفير» وبادر الحص إلى إجراء اتصالات لتهدئة الوضع، إلا أنه فوجىء بانقطاع خطوط الهاتف عن منطقة بعلبك. واضطر إلى البقاء لفترة من الوقت في الفندق حيث أبلغ من قبل الأجهزة الأمنية أن سبب الاشتباكات يعود إلى تلاسن بين أشخاص ينتمون لحركة «أمل» وآخرين ينتمون لأحد التنظيمات الفلسطينية، سرعان ما تطور إلى اشتباك سقط بنتيجته عنصر من حركة «أمل».

وفور انتشار الخبر بين المشيعين توتّر الجو وبعد دقائق خلت شوارع المدينة من المشيعين ليحتلها مسلحون ينتمون لحركة «أمل» وحزب البعث العربي الاشتراكي وبعض التنظيمات الأخرى.

وبعد دقائق وقع اشتباك قبالة فندق «بالميرا» أدى إلى مقتل ثلاثة عناصر تردد أنهم ينتمون إلى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

وقد استمر الاشتباك بمختلف أنواع الأسلحة حتى الساعة الثالثة والربع من دون أن تلوح في الأفق أية بوادر انفراج وقد أصرّ الحص نتيجةً لذلك على التدخل شخصياً، فاستقل سيارته وتوجّه برفقة الزميل مروان حمادة والمفوض العام في الأمن العام أسعد الطقش وبحراسة سيارة عسكرية إلى ثكنة الشيخ عبد الله غير مكترث بالنصائح التي أُسديت إليه بعدم مغادرة الفندق...

وهناك تلقى الرئيس الحص اتصالاً هاتفياً من رئيس الجمهورية إلياس سركيس، وكذلك من رئيس الحكومة المكلّف تقي الدين الصلح وسفير لبنان الدائم في الأمم المتحدة غسان تويني اللذين كانا قد وصلا إلى قاعدة رياق الجوية بواسطة طوافة عسكرية أقلّتهما من بلدة الهرمل.

وقد أبلغ الرئيس الصلح الرئيس الحص بأنه ينتظره في قاعدة رياق، للعودة معاً إلى بيروت جواً، إلا أن الأخير أكد له أنه يفضّل العودة براً وأنه لا يريد أن يغادر بعلبك قبل أن يتأكد من أن الأمور عادت إلى طبيعتها.

كما تلقّى الرئيس الحص اتصالاً من قائد القاعدة الجوية في رياق عرض فيه تأمين انتقاله إلى بيروت، إلا أن الرئيس الحص فضّل عدم مغادرة بعلبك قبل أن تنتهي الاشتباكات.

وفي ثكنة الشيخ عبد الله عقد الرئيس الحص اجتماعاً أمنياً حضره عدد من كبار الضباط السوريين العاملين في قوات الردع العربية وضباط من الجيش اللبناني وتدارس معهم الخطوات والتدابير الواجب اتخاذها سريعاً للحيلولة دون تدهور الوضع والعمل على وضع حد للاشتباكات.

كما أجرى الرئيس الحص اتصالين هاتفيين مع قائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب ومع العقيد محمد غانم، فقيل له إن العميد الخطيب في بلدته جب جنين، فطلب من الضابط المناوب الاتصال بمنزل العميد الخطيب وإبلاغه ضرورة المجيء إلى المنطقة. . .

وبينما كان الرئيس الحص مجتمِعاً بالقادة العسكريين ومسؤولين عن الحركة الوطنية وحركة «أمل» والمقاومة الفلسطينية بحضور قائمقام بعلبك مصطفى الأسير، كان العقيد غانم ينتقل إلى بلدة دورس القريبة من بعلبك ليعقد اجتماعاً بحضور قائد القوات السورية في البقاع وعضو مجلس قيادة حركة «أمل» الشيخ حسن المصري ومسؤولين عن الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ويتفق معهم على ضرورة سحب المسلحين والعمل على تحديد الجهة المسؤولة عن البدء بالاشتباك. . .

وقبل أن يغادر الرئيس الحص ثكنة الشيخ عبد الله تلقى اتصالين هاتفيين من قائد الجيش العماد فكتور خوري والعميد الخطيب، وتداول معهما في تطورات الوضع الأمني. . .

ومن الثكنة توجّه الرئيس الحص إلى مستشفى بعلبك الحكومي لتفقّد الجرحى، فأُبلغ من قِبل المشرفين على المستشفى بأنه لا يوجد فيها سوى جريح واحد. وقد زاره الحص، وسأل عن مدير المستشفى الدكتور جعفر العميري فقيل له إنه في الهرمل. . . كما أُبلغ من قِبل أحد الممرضين بأن المستشفى يحتاج إلى العديد من التجهيزات وأنه لا يوجد فيه طبيب جرّاح فوعد بإعطاء تعليماته كي يصار إلى تأمين المطلوب.

وبعدها عاد الرئيس الحص إلى الفندق وتوجّه مع عشرات السيارات التي لم تتمكن من الذهاب إلى الهرمل، إلى شتورا وسط حراسة أمنية شاركت فيها قوات الردع والجيش اللبناني. . .

وفي شتورا اجتمع إلى العقيد غانم، وتأكّد من أن الحالة بدأت تعود تدريجياً إلى وضعها الطبيعي وأن المسلحين انسحبوا من الشوارع وأن قوات الردع تمكّنت من السيطرة كلياً على الموقف.

أما على صعيد الضحايا فقد بلغ العدد أكثر من ١٢ قتيلاً، بعضهم توفي نتيجة

استمرار النزف دون أن يتمكن أحد من نقلهم إلى المستشفيات بسبب تردّي الحالة الأمنية. . .» (السفير ١٩٨٠/٧/٢٧).

أقام بعض الأصدقاء في بعلبك بعد حين إفطاراً رمضانياً (في ١٩٨٠/٨/٩) تكريماً لي في فندق بالميرا، فحضر المأدبة جمهرة كريمة من عائلات بعلبك وعشائرها ومن قادة الحركة الوطنية وحركة أمل والمقاومة الفلسطينية وضباط من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وقوات الردع العربية، وبعض رجال الدين. فتحدَّث في المناسبة مفتي بعلبك الجعفري الشيخ سليمان اليحفوفي والمطران إلياس الزغبي. وألقيتُ في الختام كلمة، مستوحياً التجربة الأليمة التي عاشتها مدينة بعلبك قبل حين ومشدداً كما شدَّد من تحدّث قبلي على روح الوحدة الوطنية التي يجب أن تسود بين أبناء الشعب الواحد.

كنت وزملائي الوزراء، خلال تلك الفترة، قبل قبول الرئيس سركيس استقالتي كما بعد قبولها، وحتى إبّان محاولة الرئيس تقي الدين الصلح تأليف حكومة جديدة، نتابع تصريف الأعمال الحكومية تداركاً لانعكاس الأزمة الوزارية على الأوضاع العامة أو على الأحوال المعيشية، بقدر ما كان يمكن عملياً تدارك مثل هذا الانعكاس. فعقدت مع الرئيس سركيس جلسات عمل في قصر بعبدا غير مرة، وثابرت على ملازمة مكتب رئاسة الحكومة في السراي، وعقدنا لا أقلّ من ثلاث جلسات لمجلس الوزراء خُصِّصت إحداها لتطورات الوضع في الجنوب نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وخُصِّصت الثانية للبحث في تطورات الوضع في المناطق الشرقية إثر أحداث الصفرا، وخُصِّصت الثالثة لمناقشة مشروع موازنة العام ١٩٨١ وإحالته على مجلس النواب.

ولم أترك مناسبة في غضون ذلك إلا واغتنمتها للإلحاح على الرئيس سركيس لبتّ الوضع الحكومي. وكنت أشعر باشتداد ضغط الأحداث الأمنية في ظل استمرار الأزمة الحكومية وما توحي به من تسيّب في السلطة. وهكذا قمت بزيارة الرئيس سركيس في ١٩٨٠/٩/١ مطالباً بحسم الموقف الحكومي. وبعد أسبوع أدليت بتصريح صحافي دعوت فيه لِبَتّ الوضع الحكومي، وقلت فيه: «يُخشى إذا طالت هذه المرحلة، في ظل ما يُحدق بلبنان من أخطار داخلية وخارجية، أن تنقلب الأزمة الوزارية فرصة لأعداء لبنان وأعداء الشرعية فيه». وفي ١٩٨٠/٩/١٣ قلت مثل هذا القول مجدداً لمجلة «مونداي مورننغ».

وبعد يومين فقط من قولي هذا، في ١٩٨٠/٩/١٠ افتعلت «القوات اللبنانية»، المحسوبة على «الكتائب»، اشتباكات عنيفة مع الجيش اللبناني في منطقة الحدث،

أدت إلى سقوط ثمانية قتلى و ٤٢ جريحاً من الطرفين. وتمكّن الجيش في ا
السيطرة على الوضع بعد إلقاء القبض على نحو مائة عنصر من «الكتائب».

ومساء ذلك اليوم ألقى الشيخ بشير الجميل، قائد «القوات اللبنانية» خطا
مدرسة سيدة الرحمة في حي السريان في الأشرفية، اتّهم الحيش فيه «بإذكاء نا
وقال إنه يعتبر الجيش في تلك المناطق بمثابة قوّة احتلال، وطالبه بالرحيل «إذ
قادر على حمايتنا سياسياً وأمنياً».

وكان القتال قد اندلع عند السادسة من صباح ذلك اليوم بين عناصر حا
داخل الحدث وعناصر مركز «الكتائب»، قسم المريجة، في البلدة. ولم ؛
القتال أن اتسعت لتشمل شتى أرجاء البلدة. ونشط القنص على الجيش من ك
فطوّق الحيش مركز «الكتائب» واستولى عليه واعتقل كل من فيه.

في اليوم التالي تجددت الاشتباكات في «الحدث» حتى الظهيرة. فس
قتلى وجريحان في صفوف «الكتائب»، وخمسة جرحى في صفوف الجيش
وشهدت المنطقة حركة نزوح كثيفة من السكان إلى خارجها.

عُقد ذلك النهار اجتماع في مقر قيادة الجيش في اليرزة حضره ممثلون
الكتائب. وإثر الاجتماع أخذت وسائل الإعلام المحسوبة على «الكتائب» أو
تروّج لخبر اتفاق تمّ بين الجيش و «الكتائب» على وقف إطلاق النار وتش
مشتركة وانسحاب فرقة المكافحة التابعة للجيش من داخل أحياء البلدة، وتسي
مشتركة.

لدى تبلُّغي الخبر، اتصلت هاتفياً من مكتبي في السراي بقائد الجي
فكتور خوري مستفسراً ومبدياً عجبي. فنفى صحة الخبر نفياً قاطعاً فطلبت
تصحيح رسمي لما كان يشاع. فصدر على الأثر تصريح لمصدر مسؤول في قي
ينفي موضوع الدوريات المشتركة، قائلاً: «إن مثل هذا الموضوع بالنسبة لـ
وارد إطلاقاً فعندما يتسلم الجيش الأمن يكون وحده مسؤولاً عنه».

هكذا أخفقت محاولة «القوات اللبنانية» لتعطيل قوة الجيش وإخضاعه لم
إلغاء قوة «الوطنيين الأحرار». كأنما كان القصد من مغامرة «الحدث» افتع
جديدة يكون الجيش هذه المرة ضحيتها. فباءت المحاولة بالفشل.

ولكن هذا الإنجاز للجيش اللبناني لم يعمّر طويلاً فما اكتسبه في «الـ
بعد أيام معدودة في عين الرمانة بعد رحيل حكومتنا وقبل أن تلتقط الحكو
أنفاسها

في ١٩٨٠/١٠/٢٢ أعلن الرئيس سركيس تكليف الأستاذ شفيق الوزان تأليف حكومة جديدة تخلف حكومتي. فباشر الرئيس المكلّف استشاراته النيابية فوراً، وأنهاها خلال يومين .. وفي ١٩٨٠/١٠/٢٥ أعلن الرئيس الوزان تشكيل حكومة من ٢٢ وزيراً.

مساء اليوم الأول من عهد الحكومة الجديدة، أي في ١٩٨٠/١٠/٢٦، بدأت الاشتباكات في عين الرمانة بين «القوات اللبنانية» وبقايا «الوطنيين الأحرار». وانفجر الوضع على نطاق واسع في اليوم التالي، فإذا بالقتال يدور من شارع إلى شارع داخل المنطقة محدثاً الكثير من الخراب والدمار، وموقعاً ثلاثة قتلى. تدخلت المنطقة سريّة من الجيش لتعزِّز المواقع العسكرية الموجودة في الداخل. فتعرَّضت مواقع الجيش لإطلاق النار، وشهدت المنطقة نزوحاً كثيفاً إلى خارجها.

في ١٩٨٠/١٠/٢٨ عنفت حدة المعارك واتسعت رقعتها. وعزَّزت «القوات اللبنانية» وجودها بحشود جديدة

في ١٩٨٠/١٠/٢٩ حسمت «القوات اللبنانية» المعركة لمصلحتها على حساب الجيش، واستتب الأمر لقيادة الشيخ بشير الجميل في منطقتي عين الرمانة وفرن الشباك. بذلك أُحكم الطوق من حواليّ القصر الجمهوري. وأدلى الشيخ بشير على الأثر بتصريح وصف فيه العملية بأنها حققتْ توسيعاً لدائرة الأمن والاستقرار لتشمل ما سمّاه «مثلث الصمود»، أي عين الرمانة ـ الشياح ـ فرن الشباك، حيث بدأت «الحرب على لبنان في العام ١٩٧٥».

جاء في الأخبار في ١٩٩٠/١٠/٣٠ أن الرئيس سركيس والرئيس الوزان تسلما تقريراً من العماد فكتور خوري، قائد الجيش، عن موقف الجيش خلال اشتباكات عين الرمانة. وقال الرئيس الوزان رداً على سؤال صحافي: «بعد دراسة التقرير نتخذ الإجراءات ونحدّد المسؤوليات».

واستقبلْت ذلك اليوم وزير الخارجية فؤاد بطرس في منزلي في الدوحة، وقد جاءني مودّعاً. وعند خروجه قال إن الزيارة «كانت تعبيراً عن التقدير الذي نتج عن التعاون خلال أربع سنوات» كان التقدير بيننا متبادلاً. فلقد زادتني التجربة المشتركة احتراماً لعقل الرجل وأخلاقه.

هكذا فارقت الرئيس إلياس سركيس بعد أربع سنوات كاملة من الجهد المشترك في تجربة استثنائية، كانت غنية بقدر ما كانت قاسية.

رافقته إلى مؤتمر قمة القاهرة في ١٩٧٦/١٠/٢٥ قبل أن أتولى رئاسة الحكومة الأولى في عهده.

وفارقته في ١٩٨٠/١٠/٢٥، أي بعد أربع سنوات يوماً بيوم، عند قيام الحكومة الأخيرة في عهده.

شاركته المسؤولية في أدقّ الظروف وأخطرها عبر ثلثي عهده.
زمنه كان زمن العواصف والزلازل والشدة
كان زمن الأمل والخيبة.
بدأنا معاً والأمل يجمع بيننا، وانتهينا والخيبة تفصل بيننا

أما احترامي لإلياس سركيس الرجل، وأما مودتي لإلياس سركيس الصديق، وأما محبتي لإلياس سركيس الإنسان، فبقيت كلها حيّة في قلبي، نقيّة جيّاشة. كانت العلاقة بيننا وليدة رفقة درب طويلة في رحلة شاقة من الخدمة العامة. ما كان مأرب بداية لها، ولا كان خذلان نهاية لها.

فهرس المحتويات

هذا الكتاب

«هذه قصة ممارستي المسؤولية في عهد الرئيس إلياس سركيس، عبر ثلثي عهده

كان دخولي معترك المسؤولية فوقياً من باب رئاسة الحكومة.

وكانت بطاقة دخولي هذا المعترك صداقتي مع الرئيس إلياس سركيس، والتي تولّدت عن ممارسة مشتركة للمسؤولية في تطبيق برنامج جذري للإصلاح المصرفي، هو من موقعه حاكماً لمصرف لبنان، وأنا من موقعي، رئيساً للجنة الرقابة على المصارف في نهاية الستينات

فكانت التجربة المشتركة والثقة المتبادلة لحمة تلك الصداقة وسداها لذا يمكن اعتبارها أقرب إلى الصداقة المهنية منها إلى الصداقة الشخصية

دخلتُ معترك المسؤولية العامة من خارج حلبة الاحتراف السياسي وأنا أزعم أنني مارست السياسة من موقع المسؤولية في الحكم من غير أن أحترفها

لم يطل بي المقام في سدّة رئاسة الحكومة قبل أن أكتسب من التجربة حكمة لازمتني طوال تمرّسي بالمسؤولية، وهي إن المسؤول يبقى قويًا إلى أن يطلب أمراً لنفسه

* * *

عايشت الرئيس إلياس سركيس أربع سنوات كاملة من الجهد المشترك في تجربة استثنائية، كانت غنية بقدر ما كانت قاسية

رافقته إلى مؤتمر قمة القاهرة في ٢٥/١٠/١٩٧٦ قبل أن أتولى رئاسة الحكومة الأولى في عهده

وفارقته في ٢٥/١٠/١٩٨٠، أي بعد أربع سنوات يوماً بيوم، عند قيام الحكومة الأخيرة في عهده

شاركته المسؤولية في أدق الظروف وأخطرها عبر ثلثي عهده.

زمنه كان زمن العواصف والزلازل والشدة.

كان زمن الأمل والخيبة

بدأنا معاً والأمل يجمع بيننا، وانتهينا والخيبة تفصل بيننا

كانت العلاقة بيننا وليدة رفقة درب طويلة في رحلة شاقة من الخدمة العامة ما كان مأرب بداية لها، ولا كان خذلان نهاية لها»

سليم الحص

